

ع/٤٠



بنیاد محقق طباطبائی  
نسخه عکسی ع/٤٠



90

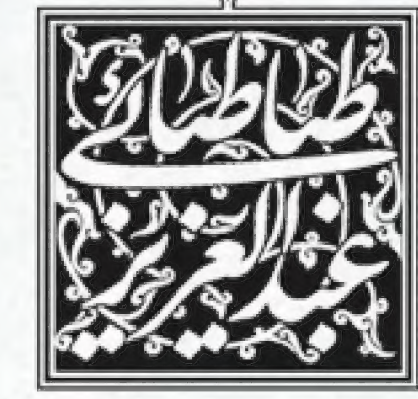
مكتبة المحققين طباطبائي

ع ٢٦٤ ق ٢

10

استاد

3.18.1929.  
Shiraz.  
W. Wano.



بنیاد محقق طباطبائی

المیسور

ما



كتاب الجواهر



بنیاد محقق طباطبائی

١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠

وصوم عليه عن هذا الدين وهو الحق بخبري قول النبي صلى الله عليه وآله  
 اما خصوصاً او عموماً او بصرى او بلوى كما واما ما كثر وابه مسائل المذبح فلا بد  
 من ذلك الاوله مدخله اصولنا وخرج على هذا هنا الا على وجه القائل بل على  
 طريقه بوجوب العلم بالعمل عليها وسوء المصير الهامس الثاني على الاصل  
 ودراهم الذمه وعبر ذلك مع ان يترك النزوع لها مدخل فما نزل عليه اصحابنا  
 وانما كثر عددها عند الفقهاء لزمهم المسائل بعضها على بعض وتعلقها  
 والتدقيق فيها حتى ان كثر من المسائل الواضحه دق لصرح من الضاعه  
 ولزات المسئلة معلومه واضحه وليست على قديم الوقت وحديثه مشكوك  
 البصر الى عمل كتاب شتم على ذلك سوف يشي اليه فسطح على عز ذلك  
 القواطع وشي من السواعل ويضعف بنى ايقافه فله رجب هذه الطائفة  
 وه ويزل غائبه لانهم القوا الاخبار وما تروى من صريح الالفاظ حتى ان  
 مسلة لو غير لفظها وعبر عن معناها بعد اللفظ المعاني لهر بهوا منها  
 وقصر فهمهم عنها وحب على ورم الوقت كتاب الهامه ودلت جميع  
 ما رآه اصحابنا في مصنفاتهم واصولهم من المسائل ودونوا في كتبهم ورثته  
 ريت الفقه وجمعت بين النظائر ورثته في الله على ما ريت في اهل  
 سها هذا علم الغرض للمزيع على المسائل والاعبيد الابواب وريث  
 المسائل وتعلقها والجمع بين نظائر هائل او رد جميع ذلك او اثر بالالفاظ  
 المنعوله حتى لا استوحشوا من ذلك وعلمت بالحضر مختصر حمل العهود  
 في العبادات سلك فيه طريق الاحكام والاحضار بعود الابواب فيما  
 سلك به في العبادات وعد فيه ان العمل كتابا في النزوع خاصة بضاف ان  
 النهاية وجميع رجه بلون كتابا في جميع ما يحتاج اليه ثم رأت ان ذلك  
 به عيون مسورا بصعب فهمه على الناظر فيه لان النزوع انما يفهمه اذا ضبط  
 الاصل معه فعدت الى عمل كتاب شتم على عدد جمع كتب الفقه الى  
 فضله الفقهاء وهي حكوم من كتابا اذكر كل كتاب منه على عاه ما  
 يمكن لمحضه من الالفاظ واقصر على محرد الفقه دون الادعية والاعمال





٢

واعيد فيه الابواب واسم في المسائل واجمع بر الطائر واستوفيه عاهه الا  
واذكر ان السندع التي ذكرها المحققون واقول ما عدى فيه على ما يقضيه  
مذاهبا وتوجه اصولا بعد ان اخرج جميع اصول المسائل واذا كان المسألة  
او الفرع ظاهرا ففتح فيه بمجرد الفيد وان كانت المسألة او الفرع غير ظاهرا  
او مشكلا اومى الى تعليلها وجهه دليلها لتكون الناظر فيها على  
والامتنان واذا كانت المسألة او الفرع صافية اقول للعلما ذكرها  
وبت عللها والصحة منها والافوى وانه على وجه دليلها العلى وجه  
البيان واذا استتبت شيئا على وجه المثال اعلى وجه حمل احدها  
على الاخرى وعلى وجه الحكاية عن المخالفين دون الاعتناء بالصحة ولا  
اذكر اسما المخالفين في المسألة لئلا يطول به الكتاب وقد ذكرنا ذلك  
في مسائل الخلاف مستوفيا واذا كانت المسألة لا يرجع منها في احوال وبلون  
مكافئة وفصلها وبلون المسألة من باب التحيز وهذا الباب اذا  
سهل الله تعالى انما يكون دأبا لا يطير له في كتب اصحابنا ولا في كتب  
المخالفين انى الى ان ما عرفت احدا من الفقهاء كتابا واحدا يشمل على  
الاصول والبروز مستوفيا مذهبنا بل كتبهم وان كانت كثيرة فليس يسمل  
عليها كتاب واحد واما اصحابنا فليس لهم في هذا المعنى شي سائر  
اليه بل لهم مختصرات واولها ما عمل في هذا المعنى دأبا النهاية وهو  
على ما قلناه ومن الله تعالى اسميد المعونة والوفيق وعليه انوكل اليه

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩

فصل في حقيقة الطهارة وجهه وخوبها وانماها

الطهارة في اللغة هي النظافة وفي الشريعة عبارة عن النجاسات التي  
البدن مخصوصه على وجه مخصوص سباح بها الصلوة وهي على مرتبة  
طهارة بالماء وطهارة بالتراب والطهارة بالماء على ضربين احدهما  
يختص بالاعضاء الاربعه قسما وضوا والآخر يجمع البدن قسما

٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤





حوما الورود والخلاف والاسد والعمران وما الباقي بهذا الصرب من المياه  
البحر استعماله في رفع الاحداث بلا خلاف من الطائفة ولا في ازالة الخسائر  
على الصحيح من المذهب بحوز استعماله فيما عدا ذلك السباح الصرف فيه سائر  
اواع الصرف ما لم يقع فيه نجاسة فادأ وقعت فيه نجاسة لم يحز استعماله على حال  
سوا ذلك ولا او كثر او سوا ذلك النجاسة قليلة او كثرة غير احد او صافها او  
لم يعز ولا طريق الى تطهيرها كحال الا ان يحلط بماء اذ على الكثير المياه الطاهرة  
المطلقه ثم يطرفه فان سلبه اطلاق اسم الماء وعينه احد ارضا فيه اما لو به ابرطمه  
او راحته فلا يحوز ايضا استعماله كحال وان لم يعز احد او صافه ولا يسلبه اسم  
الماء حاز استعماله في جمع ما يحوز استعمال المياه المطلقة فيه وان لم يخلط  
المياه المضافه ما لم المطلق قبل حصول النجاسة فيها ينظر فان سلبها اطلاق  
اسم الماء لم يحز استعماله في رفع الاحداث وازاله الخسائر وان لم يسلبها  
اطلاق ذلك حاز استعمالها في جميع ذلك واما الماء المطلقة طاهرة  
مطهره وبحوز استعمالها في رفع الاحداث وازاله الخسائر وعنده ذلك  
ما لم يقع منها نجاسة مع من استعمالها على ما سبقته وهي على ضربين حارة وباردة  
فللحارة ان يحسها الا ما عدا احد او صافها لو صافها او طعمها او راحتها فاما  
كان الماء او كثر فان بعينه احد او صافها لم يحز استعمالها الرعد الضرورة للشر  
العيز والطريق الى تطهيرها هو تبخيرها بالمياه الحارة وبعيها حتى يرد  
عنها التبخره ومياه الحمام حكمها حكم المياه الحارة اذا كانت لها ماء  
من الحزى فان لم يكن لها ماء كان حكمها حكم الماء الحار سواء  
واما المياه الواقعة على ضرب من مياه الامار والركابا التي لها بيع من الارض  
دان لم يكن لها خربان ومياه غير الامار من المصانع والغدران والعيان  
واذا وادى المحصوره مياه عنها اثار على ضرب من تلك وكثيرا فلكثيره ان  
احدهما ان يكون بمكان البئر والى رطل وماني رطل وفي اصحابنا من يقول بالعرفي  
وسواء من يقول بالمدني والاول اصح ولحقه الاخر لمن يكون بمقدار

الواقعة وماء من الحارة من المظفر  
في حكمها

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤



عَنْهَا وَالَّتِي بَالِغَتْ غَضْوِينَ فَقَطَّ عَلَى مَا سَبَّيْنَهُ وَالْوُصُوعُ عَلَى جَهْرٍ  
وَأَحِبَّ وَنَدَبَ فَالْوَحْبُ هُوَ الَّذِي يَكْبَلُ اسْتِجَابَةَ الصَّلَاةِ أَوِ الطَّوَافِ أَوْ  
لَوْحِيهِ الْإِهْدِينَ وَاللَّدْبُ فَانَهُ مَسْمُومٌ فِي مَوَاضِعَ لَسَتْ لَا تَحْتَصِي هَ وَأَمَّا  
الْقَتْلُ فَعَلَى صَرِيحٍ أَيْضًا وَلَحْبٍ وَنَدَبَ وَالْوَحْبُ يَكْبَلُ لَدَامِ مِنَ الدِّينِ لَرَانَهَا  
وَلَدُخُولِ الْمَسَاجِدِ وَمِنْ كِتَابَةِ الْمَصْحُفِ وَمَا فِيهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَعِزُّ ذَلِكَ  
وَأَمَّا الْمَنْدَرِبُ فَسَدُكْرَةٌ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَأَمَّا مَا يُوْحِبُ الْوُضُوءَ الْغُفْلَةَ  
فَسَبَّيْنَهُ فَمَا بَعْدَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَالطَّهَارَةُ بِالْمَاءِ هِيَ الْأَصْلُ وَإِنَّمَا تَعْدُ  
إِلَى الطَّهَارَةِ مَا لَمْ يَأْبِ عِنْدَ الصَّرُورَةِ وَعَدَمِ الْمَاءِ وَتُسَمَّى السَّمِ بِالطَّهَارَةِ  
حُكْمٌ شَرْعِيٌّ وَإِنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَالْحُجَلْتُ إِلَى الْأَرْضِ مُجَدِّدًا وَزَائِجًا  
ظَهُورًا وَاحْتَارًا نَافِلَةً بِتَسْمِيَةِ ذَلِكَ طَهَارَةً فَلَيْسَ لِاحِدٍ أَنْ يَخَالَفَ فِيهِ  
وَسَعَى أَنْ يَمْلَأَ أَوَّلًا بِمَاءٍ يَكُونُ الطَّهَارَةُ مِنَ الْمَاءِ وَاحِدًا مَهَانَةً تَذَلُّرُ تَعْدُ  
ذَلِكَ كَيْفَهُ فَعَلَهَا وَاقْتِصَامُهَا ثُمَّ تَعْقِبُ ذَلِكَ كَيْفَ مَا نَقَضَهَا  
وَيُطْلَعُهَا وَالْفَرْقُ بَيْنَ مَا يُوْحِبُ الْوُضُوءَ وَالْقَتْلُ ثُمَّ يَعُودُ بَعْدَ ذَلِكَ  
اقْتِصَامُ السَّمِ عَلَى مَا سَاءَ بِكُنْ يَعْمَلُ ذَلِكَ وَسَدْرُهُ دَلَّ فُضْلَ مَا يَلْبِقُ بِهِ وَلَا  
تَرَكَ شَيْئًا قَتْلًا وَلَا مَا يَمْلَأُ أَنْ يُقَالَ الْإِوَادُ كَرَّةٌ إِلَّا مَا لَقِيَ شَدْمُهُ  
النَّادِرَ الْبَسِيرَ وَالنَّافِلَ الْخَفِيرَ إِذَا لِحَوَاتِ الْبَصِطِ وَالْحَوَاطِظُ لَا تَحْتَرِ  
عِرَانَهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِي جِلْدِ الْمَسْطُورِ مَا يَمْنَنْ أَنْ يَكُونَ حَوَالَهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ

بَابُ الْمَاءِ وَاحِدًا مَهَانَةً

الْمَاءُ عَلَى صَرِيحٍ ظَاهِرٍ وَجَحْشٍ بِالْحَسَنِ هُوَ كُلُّ مَا غَيْرُ احِدٍ وَضَافٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّةً  
أَوْ لَيْحَةٍ بِخَاسِيَةٍ كَحَمَلٍ فِيهِ بِلَلَا حَانَ أَوْ لَسْرًا أَوْ حَصْلٍ فِيهِ خَاسِيَةٌ وَأَنْ لَمْ يَنْجَحِ  
لَحْدًا أَوْ ضَافٍ مَتَى كَانَ قَلِيلًا أَوْ إِبْرَاقِي فِيهِ مَقْدَارٌ وَمَا هَذَا حُكْمُهُ  
حُكْمٌ اسْتِعْمَالُهُ الْأَتْعَدُ طَهِيرٌ عَلَى مَا بَيْنَهُ وَالطَّاهِرُ عَلَى صَرِيحٍ مُطْلَقٍ  
وَمُضَافٍ وَالْمُضَافُ كُلُّ مَا اسْتَحْجَرَ مِنْ جَسَمٍ أَوْ عَصْرَةٍ أَوْ طَائِفَةٍ مَرَّةً





بنياد محقق طباطبائي

٢

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤

حوما الورود والخلاف والاسد والعمران وما الباقى فهذا المركب من المياه  
البحر استعماله في رفع الاحداث بلا خلاف من الطائفة ولا في ازالة الخسائر  
على الصحيح من المذهب بحوز استعماله فماعداد السباح البصر فيه سائر  
اولاع البصر مالم يقع فيه نجاسة فاذا وقع فيه نجاسة لم يحز استعماله على حال  
سواء كان قليلا او كثيرا وسواء كانت النجاسة قليلة او شديدة غير احد اوصافها او  
لم يعز ولا طريق الى تطهيرها كالحال الا ان يحلط بماء اذ على الكثير المياه الطاهرة  
المطلقه ثم سطر فيه فان سلبه اطلاق اسم الماء وعذر احد اوصافه اما لو لم يطمعه  
ادراخته فلا يحوز ايضا استعماله بحال وان لم يعز احد اوصافه ولا سلبه اسم  
الماء حاز استعماله في جميع ما يحوز استعمال المياه المطلقة فيه وان لم يخلط  
المياه المضافه بالماء المطلق قبل حصول النجاسة فيها ينظر فان سلبها اطلاق  
اسم الماء لم يحز استعماله في رفع الاحداث وازاله الخسائر وان لم يسلبها  
اطلاق ذلك حاز استعمالها في جميع ذلك واما المياه المطلقة طاهرة  
مطهره وبحوز استعمالها في رفع الاحداث وازاله الخسائر وعذر ذلك  
مالم يقع فيها نجاسة سمع من استعمالها على ما سئله وهي على ضربين حاربه ورأيه  
فلحاربه لا يحسنها الا ما عذر احد اوصافها لو انها او طعمها او ركنها قليلا من  
كان الماء او كثيرا فان عذر احد اوصافها لم يحز استعمالها الرعد الضرورة للشر  
العذر والطريق الى تطهيرها هو نيتها بالمياه الحاربه ومعها حتى يرد  
عنها التعبير ومياه الحمام حكمها حكم المياه الحاربه اذا كانت لها ماء  
من الحاربه فان لم يكن لها ماء كان حكمها حكم الماء الحاربي سواء  
واما المياه الواقفه وعلى ضربين مياه الامار والركابا التي لها بيع من الارض  
وان لم يكن لها خربان ومياه عذرا الامار من المصلحة والعذر ان الحيض  
واذا وادى المحصوره مياه عذرا الامار على ضربين مثل وكثير فكله حاربه وان  
احدهما ان يكون بعد ان البت رطل ومائتي رطل وفي اصحابنا من يقول بالعراقي  
ومنه من يقول بالمديني والاول اصح ولخذ الآخر لمن يكون مقداره

الواقفه ومياه الامار الحكم الحاربه من المظن  
حكمها حكم الماء الحاربي



له اشياء وصفاً طويلاً في عرضي وعرضي فبالع هذا المبدأ لا يحسنه ما يقع فيه من  
الامام يعبر عنه اوصافه من اللون او الطعم او الرائحة فان بقى احد اوصافه نجاسته  
حصل فيه فلا يكون استعماله الا عند الضرورة للشرب لا عند الطريق الى طهره  
ان يطرا عليه من المياه الطاهرة المطلقه ما يرفع ذلك التغير عنها فحسب  
استعمالها وان ارفع التغير عنها من قبل نفسها او من ارباب يحصل فيها او بالذبح  
التي يصفقها الدجس طاهر يحصل منها لم يحكم بطهارته لانه لا دليل على النجاسته  
معلومه فان كان تعدد هذه المياه لا نجاسته بل من قبل نفسها او بما تجاوزها من الاجسام  
الطاهرة مثل الحجاره والمليح او سبب فيها مثل الطليب والمصبوع عند ذلك  
او لظول المقام لم يمنع ذلك من استعمالها لاجل وجد العليل ما يصر عن الشر  
الذي قد ما ذكره وذلك بحسب طرق نجاسته يحصل منها فلا كانت النجاسته او  
درة بعدت اوصافه او لم يتغير الا بالاميل الى الجوز منه مثل رويس الارض من الدم  
وعنه فانه معفو عنه لانه لا يميل الى الجوز منه وبشيء حسنت هذه المياه فانه لا يحسب  
استعمالها الا عند الضرورة في الشرب لا عند حسب ما قدمناه والطريق الى  
طهره هذه المياه ان يطرا عليها كثر من ماء مطلق ولا يعبر مع ذلك احد  
اوصافها فحسب طهارتها فان تمت كراً فالمياه الطاهرة لم يرفع عنها  
حكم النجاسته بل بحسب الكل وفي امكاننا من قال اذا تمت بطاهر كراً  
والعنه حكم النجاسته وهو قوتى لعلهم علم السلم اذا بلغ الماء ثلث المحل  
نجاسته فاما اذا تمت نجاسته فلا شك انه بحسب الكل وان كان مقداره  
الكر في موضعين محسناً ثم كبرج سبها لم يزل عنها حكم النجاسته لانه لا دليل  
عليه وفي امكاننا من قال بزل ذلك الحبر وهو قوتى على ما قلناه والاروا عنه  
حكم النجاسته بما سمع فيه من الاحتمام المطاهره سواء كانت جامده او مائعه لانها  
ان كانت مائعه فاعفا بحسب وان كانت جامده فليس لها حكم الطهره والماء  
الذي يطرا عليه مطهره لا فرق بين ان يكون نائجا من نجته او كرتي اليه او

٥

٥

٥

٥

٥

٥

٥

٥

٥

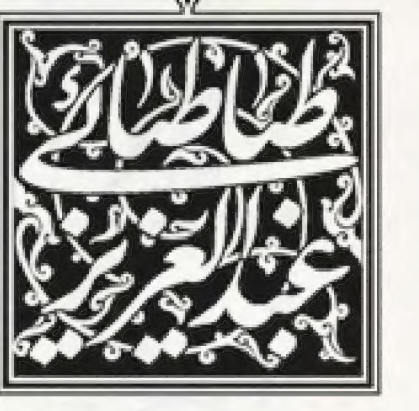
٥



١ ثَلَبَ فِيهِ فَإِنَّهُ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مَقْدَارَ الْكَرِّ طَهَرَ الْبَحْرُ وَالْكَرُّ مِنَ الْمَاءِ إِذَا وَقَعَتْ  
 ٢ فِيهِ نَجَاسَةٌ لَمْ يَحْتَاجْ أَحَدٌ وَضَافَهُ حَازَ اسْتِعْمَالَ جَمْعٍ ذَلِكَ الْمَاءُ دَارَ عِلْمِ أَرْبَعِهَا  
 ٣ حَاسَهُ لَا يَحْتَاجُ صَارَتْ مَسْهُوكَةً وَحَارَ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ شَاسُوا الْكَرَّ  
 ٤ نَزَلَ النَجَاسَةُ أَوْ عَدَّ مَعَهَا وَتَحَبَّبَتْ مَوْضِعَ النَجَاسَةِ أَفْضَلُ قَامَا إِذَا اسْتَنْجَى  
 ٥ مِنْهُ لَوْ فِيهِ نَجَاسَةٌ حَكْمُ نَجَاسَةٍ ذَلِكَ الدَّلْوُ لِأَنَّهُ مَاءٌ قَلِيلٌ وَفِيهِ نَجَاسَةٌ  
 ٦ وَإِذَا النَجَاسَةُ الْمَحَامِدَةُ فِي الْمَاءِ الَّذِي مَقْدَارُهُ كَرٍّ سَوَاسِعِي أَنْ يَخْرُجَ النَجَاسَةُ  
 ٧ أَوْلَاهُمْ سَعَى ذَلِكَ الْمَاءُ فَإِنْ اسْتَقَى مِنْهُ شَيْءٌ وَهَبَ النَجَاسَةَ فَيَمَاقِي وَوَدَّ يَصْرِعُ الدَّرَجَاتُ  
 ٨ حَكْمُ نَجَاسَتِهِ لِأَنَّهُ صَارَ أَقْلَ مِنْ كَرٍّ وَفِيهِ نَجَاسَةٌ وَإِذَا كَانَتْ النَجَاسَةُ مَاءً  
 ٩ لَا يَمْنُ أَحْرَاجُهَا مِنْهُ حَكْمُ اسْتِعْمَالِهَا وَجَازَ اسْتِعْمَالُهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ  
 ١٠ وَالنَجَسُ الْمَاءُ بِمَا سَعَى مِنْهُ مِنَ الْإِحْتِمَارِ الطَّاهِرُ وَإِنْ عَرِبَ لِحْدًا وَضَافَهُ وَلَا يَمْنَعُ  
 ١١ مِنْ رَفْعِ الْحَدِّ بِهِ إِذَا الْمَرْسَلَةُ أَطْلَاقُ اسْمِ الْمَاءِ مِثْلُ الْقَلِيلِ مِنَ الرَّعْرِزِ أَوْ  
 ١٢ الْكَافُورِ وَالْعُودِ إِذَا أَصَابَ بَدَا الْأَسَارِ نَجَاسَةً فَعَمَّيْنَاهَا فِي مَاءٍ أَقْلَ  
 ١٣ كَرٍّ فَإِنَّهُ يَحْتَسِبُ الْمَاءُ لَا يَطْهَرُ الْبَدْوَانُ كَانَ كَرًّا لَاحِظُ الْمَاءِ فَإِنْ رَأَى  
 ١٤ النَجَاسَةَ عَنِ الْبَيْقَدِ طَهَرَ وَدَالَافْلَاهُ وَإِذَا كَانَ مَعَهُ لَانُ أَوْ الدَّرَجَاتُ ذَلِكَ  
 ١٥ فَوَقَعَ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَجَاسَةٌ لَمْ يَسْعَ مِنْهُمَا كَالْوَلَكُورِ الْخَرَّى فَإِنْ خَافَ  
 ١٦ الْعَطَشَ أَتَمَّ شَا وَاسْعَلَهُ حَالُ الضَّرُورَةِ هُوَ إِذَا كَانَ مَعَهُ لَانُ أَحَدُهُمَا  
 ١٧ مَاءً وَالْآخَرُ بَوْلٌ لَمْ يَسْعَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا لِحْدًا وَالْآخَرُ سَطَاوَرًا  
 ١٨ وَانْقَلَبَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَسْعَ الْآخَرُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا طَاهِرًا مَطْمَاحًا وَالْآخَرُ  
 ١٩ مَاءً سَعَى إِلَى الطَّهَارَةِ الضَّغْنِي اسْتَعْمَلَ أَحَدَهُمَا شَا فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَعْمَلُ  
 ٢٠ غَسَلَ الْخَبَاءَ اسْتَعْمَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْإِسْرَادِ لَانُ اسْتَعْمَلَ لِلسَّيِّئِ نَجَسٍ  
 ٢١ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَاءً وَالْآخَرُ مَاءً وَرَدَ مِنْ قَطْعِ الْبَرْكَةِ وَاسْتَعْمَلَ اسْتَعْمَلَ  
 ٢٢ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُقَرَّدًا لِأَنَّهُ سَفَنٌ عَدَدُ الْحَصُولِ الطَّهَارَةِ فَإِنْ



لما ورد المصطع الرجح حكمه لا يفلح ان لا يذوق الماء لم يحرم استعماله  
في الوضوء ان كان الماء اكثر من ان يشاوبه سعي ان يقول يجوز استعماله لان  
الاصل الا بالبحر وان قلنا اسعمل ذلك ويحرم ان اجو طه واذ الحبر  
ان المحسن احد هما لا يحب عليه القول منه لانه لا دليل عليه والمعلوم بحاشه  
لحدتهما واذ اورد على ماء واحد رجلا انه يحسن لم يحسن عليه القول منه  
سواء الحبر سبب الحاشه او لم يحبر لان الاصل طهارة الماء ولا دليل على وجوب  
القول منه واذ استشهد شاهدان بان الحاشه في احد الانامين وسعد الحبران  
انه وقع في الاجر على وجهه مكن الجمع بينهما ولا يمتنع ان يحب القول منهما والماء  
على اصل الطهارة او الحاشه فابهما فان معلوما عمل عليه وان قلنا اذا امتنع  
الجمع بينهما قبل شهادتهما وحكم بحاشه الانامين فان فويا لان وجوب قول  
شهادتهما شاهدان معلوم في الشرع ولست امتناعا من وجوب الحكم الاكبر  
هذا الباب حكم السير سواء هو اذا كان معه ماء من الطهارة فشكلت  
بحاشته لم يلفظ الى التمسك وكذلك اذا كان معه ماء من الحاشه فشكلت تطهيره  
لم يلفظ الى ذلك وتحت عليه تطهيره وكذلك اذا وجد ماء متعذرا  
وشك في هل يغفر حاشه او من يمس به يمس على اصل الطهارة وكذلك  
اذا اشبه طعاما طاهرا وطعاما نجسا لا يجوز له التحريك ووجب عليه  
الامتناع من استعماله واذ كان معه انان مشبهين في اناسين الطهارة  
وجب ان يعمل الطاهر المتين ولا يعمل الممسوس ماء كان او مائعا اخر  
او طعاما ويجوز الوضوء بالجزء والبلع اذا شرب مقدار ما يحرك على العضو  
وان كان سيرا مثل ملدقن والعضو المستوح لو ترك عليه قطعه بلع او ترك  
مقدار الوجبة المصح لم يحرك لان المسح لا يكون الا بقليل نذوقه الوضوء  
والما المستحسن يجوز التوضي به ولو لم يمس يد الوضوء به غير انه محرم سواء قصد



بنیاد محقق طباطبائی



٩  
 المعرف  
 ١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣

ذلك اذ لم يقصد به ولا يحوز الوضوء بشئ من المائعات غير الماء المطلق مثل الخمر  
 واللبن وغير ذلك للحد الكوز الوضوءية التي سواها ان مطبوخا او سامع وحو  
 الماء ومع عذمة واذا اخلط بالماء ما بعد احد اوصافه مثل العبر وفساؤه  
 والكافور حوز الوضوء وكذلك اذا بعد لغيره من موضع النجاسة لا ابر  
 استعماله وكذلك الدهن اذا وقع فيه مثل دهن البان والبنفسج وغير راحته  
 واذا غلب على لونه طاهر مثل اللبن او على رائحته مثل ماء الورد وسيله الطلاء  
 اسم الماء المحز الوضوء وان سلبه اطلاق اسم الما جاز استعماله واذا اخرج  
 الماء على لورق او الطحلب او ارض النون والحل والديك مقيد لحد اوصاف  
 حاز استعماله وكذلك اذا طرح في الماء ملح ليرحم حتى يعططه حاز استعماله سواء  
 كان الملح حلييا او خديتيا او جمد من الماء ثم ذاب فيه واذا كان معه فلا  
 تطلات من ماء واجتلاب طهارته الى بله اوطال ومعه ماء ورد مقدار رطل  
 فان طرحه فيه لا يعل عليه ولا يسلبه اطلاق اسم الماء مع ان يحوز استعماله وان  
 سلبه اطلاق اسم الماء لم يحز استعماله في رفع الايدي اذ ان هذا وان كان طارا  
 فانه لا يجب عليه بل يكون فرضه السهر لانه ليس معه من الماء ما يفيقه وورد  
 ولا يحوز ازاله النجاسات الا بما يرفع الحدث والامتنان على صفة  
 ما يؤكل لحمه وما لا يؤكل مما يؤكل لحمه لا بأس بسوءه على طحال الامار  
 طالا ونكسه سور ما سرت منه الرجاء خاصة على كل حال وما لا  
 يؤكل لحمه على صفة ادمي وعزادني فسور الا دمي كله طاهر الا ما  
 كان كافرا اصلبيا او مرتدا او كافرا مله ولا يحوز استعمال ما شربوا منه  
 او يشرفه واحبا ميمر من الماء وسائر المائعات وذلك ما كان اصلبا ما  
 فحمد او جابدا فعسلوا بايدهم وحقنوه ولا يحوز استعماله الا بعد تطهيره  
 فاما من تطهره من غسل الثياب وما عداه فانكسب على كل حال ونكسه  
 سور الحابض ولا بأس بمصل وضو الرجل والمرأه وسور عزال ادمي



على ضربين أحدهما سور الطيور والآخر سور البهائم والسباع وسور الطيور  
 كلها / الأس بها إلا ما كان في منقار كحم أو ما دل الطية أو كان جلاداً وأما  
 عدا الطيور فكل ما كان منه في البر فلا بأس بسوره إلا الطيد للحزير وما غداها  
 من خضفنه وما كان منه في الخضف فلا يحوز استعمال سوره إلا ما لا يلد للحزير  
 منه مثل الحية والفان والحية وعند لك ولا بأس باستعمال سور البعال  
 والدواب والخير / الخها لس يحظور وأن كان مكروهاً لسرا في الخها  
 وإذا طك السور فإن ثم شرب من الماء / الأس باستعمال ما في سوا غائب  
 العين ولم يغت لموم الحزير وكلمات في الماء وله نفس سايه فانه يحس الماء  
 إذا كان قليلاً وإن لم يكن له نفس سايه لم يحس الماء وإن يغرب احد اوصافه وذلك  
 كل المايعات وذلك مثل الثابير والخافش ونبات وردان وكره مامات فيه  
 الوزع والعقرب خا صه والماء السعمل على ضربين أحدهما استعماله في الوضوء  
 والاعمال المسنونه فها هذا حكمه يحوز استعماله في رفع الاجداث والآخر استعماله  
 في غسل الخايه والخضف فلا يحوز استعماله في رفع الاجداث وأن كان طاهر فاربع  
 ذلك كرازال حكم المنع من رفع الحديث به لانه قد بلغ حد الاحتمال الخاسه وان  
 كان اقل من كرا كان طاهر غير مطهر يحوز شربه وازاله الخاسه به لانه ماء  
 مطلق وانما منع من رفع الحديث به دليله وبقي الاحكام على ما كانت هذا  
 اذا كانت ابدانها خالصة من نجاسه فان كان عليها شيء من نجاسه فانه يحس الماء  
 ولا يحوز استعماله حاله وأما مياه الاباء فانها يحس بما يقع بها من النجاسات  
 قليلاً كان اما اولئرا ثم هي على ضربين اما ان يتعد احد اوصافها او لم يتعد  
 فان تعد احد اوصافها فلا يحوز استعمالها الا بعد طرح جميعها فان بعد  
 اسقى منها الى ان تدول عنها لحلم البعير فان لم يتعد احد اوصافها فما  
 وقع منها على ضربين أحدهما يوجب طرح جميعها والآخر لا يوجب ذلك فما  
 يوجب طرح الجميع للحزير وكل سائر الفساج والمني ودنم الحيز والنفاس

مع  
 انه  
 استعمال  
 في  
 رفع  
 الحديث



والاستحاضه والتعبد اذا مات فيه فان كان المأخوذ باليمن روح جميعه فخرج على  
نحوها اربعة رجال من العدو الى الغني وقد طهره وما لا يوجب روح الجميع  
فعلى ضربين احدهما يوجب نزع الروح وهو موت الجائر والقرو وما اسههما في قدر  
حبيهما والاحد ما يوجب نزع دلائل فأكبرها الانسان اذا مات فيه روح  
منها سبعون دلو اسواء كان صغيرا او كبيرا سميا او مقنونا وعلى كل حال قد ار  
مات فيمطلب او نشأ او نعلب او سنور او عزال او خربت وما اسهها نزع منها  
اربعون دلو وان وقع فيها حلب وخرج حيا نزع منها سبع دلائل للحيزم وان  
مات فيها حيا او رجاجة وما اسهها نزع منها سبع دلائل وان مات فيها فانه  
روح منها ثلاث دلائل اذا لم يسخ فاذ اسخت روح سبع دلائل وفي الغصون  
وما اسهها دلو واحد فان بال فيها رضيع لم ياكل الطعام نزع دلو واحد  
فان اكل الطعام نزع سبع دلائل وان بال بها رجل نزع بها اربعون دلو وان  
وقع فيها عذرة وكانت رطبة نزع منها خمسون دلو وان كانت يابسة  
نزع منها عسرة دلائل وان وقع بها حية او زحاة او عقر فمات نزع منها  
ثلاثة دلائل وان ارتس منها حيت نزع منها سبع دلائل ولم يطهر فهو وان  
وقع فيها دم وحيوان نزع منها خمسون دلو وان كان فلبلا نزع منها  
عشر دلائل ووروت دلو ما ياكل لحمه اذا وقع في الماء لا يحس الا درف  
الدرج خاصة وان اذ وقع في البير نزع منها خمس دلائل ومي وقع في البير  
خالطه شيء من الجاسات مثل ما المطر والبالوعة وعبر ذلك نزع منها اربعون  
دلو للحيزم هو كل جناحه سبع في البير وليس فيها ممدد مصوصا لا حياط  
نصف نزع جمع الماء وان قلنا حيوان اربعين دلو منها لم يملح علم السلم  
نزع منها اربعون دلو وان صار مبيح كان سابعان الاول  
اجوط هو الدلو المرامي في الروح دلو القاد الذي يسكنه دون الدلائل البار  
لانه لم يمد في الحيزم للكب اليه في روح الماء ان يمدته ليطهر لانه لا دليل  
عليها وليست من العبادات التي تدعي فيها اليه بل ذلك طرقي اذ الواعيان

الى هنا

- ١
- ٢
- ٣
- ٤
- ٥
- ٦
- ٧
- ٨
- ٩
- ١٠
- ١١
- ١٢
- ١٣
- ١٤
- ١٥
- ١٦
- ١٧
- ١٨
- ١٩
- ٢٠
- ٢١
- ٢٢
- ٢٣
- ٢٤



النجاسات التي لا بداعى فيها اليه وعلى هذا الوجه لو تَرَخَ البِرْمُ بَصْعَ مِنْهُ اليه ومن  
باصع منه اليه من المسلم والكافر والصبي حُرِّمَ تَطْهِيرُ البِرْمِ هـ وَبَيِّنَ زَيْلُ الْبِرْمِ  
الْبِرْمِ كَافِرٌ وَبَيِّنَ الْمَلْحَمَةَ حَبِّ الْمَاءِ وَجَبَّ حَيْجُ الْمَالَةِ اِدْلِيلٌ عَلَى مُقَدِّمِ  
وَالْاَحْيَا ط سَمِي مَا قُلْنَا هـ وَالْمَالُ الْخَيْرُ الْخَيْرُ اسْعَمَالُهُ فِي رَفْعِ الْاَحْدَاثِ وَارَالَهُ  
الْبِجَاسَاتِ وَالِي الشَّرِّ وَعَدَهُ مَعَ الْاَخْيَارِ وَخَوَزْ شَرِيهِ عَدْلُ الْخَوْفِ مِنْ لَفِ الْفَسْ  
هَدَمِي اسْعَمَلَهُ مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ وَتَوَضَّأَ وَصَلَى او غَسَلَ الثَّوْبَ وَجَبَّ عَلَيْهِ اَعَادَ  
الرُّضُو وَالصَّلَاةُ وَغَسَلَ الثَّوْبَ تَمَّ طَاهِرٌ هـ وَانْ كَمِ لَيْنِ عِلْمِ الْبِجَاسَاتِ بِطَرَفَاتِ  
كَانَ الْوَقْتُ بَاقِيًا اَعَادَ الْوُضُو وَالصَّلَاةَ وَانْ كَانَ الْوَقْتُ خَارِجًا لِحَبِّ عَلَيْهِ  
اَعَادَ الصَّلَاةَ وَتَوَضَّأَ مَا سَنَافَ مِنَ الصَّلَاةِ هـ وَامَّا غَسَلَ الثَّوْبَ فَلَا يَنْبَغُ  
اَعَادَتُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ هـ وَانْ عِلْمُ حُصُولِ النَجَاسَةِ فِيهِ ثُمَّ نَسَهُ فَاَسْعَمَلَهُ وَجَبَّ  
عَلَيْهِ اَعَادَ الرُّضُو وَالصَّلَاةَ هـ وَانْ اسْعَمَلَهُ فِي عَجْنٍ وَخَبْنٍ لَمْ يَحْتَاجْ اِسْعَمَالَ  
ذَلِكَ الْحَبِّ فَاِمَّا اِنْ بَاعَ عَلَى مَسْحِي الْمِيَةِ او يَدْفَعُهُ او يَطْرَحُهُ فِي الْمَاءِ لِلْسَّكِّ  
وَيُدَوِّي رُخْصَةً هـ حَوَارِ اسْعَمَالُهُ وَانْ النَّارُ طَهَّرَتْهُ وَالْاَوَّلُ لِحَوَظِ  
وَلَسَجَةٍ اِنْ يَلُونِ بِيْرِ وَالْمَالُوعَةِ سَعَةً اَذْرَعَ اِذَا كَانَتْ الْاَرْضُ سَمَلَةً  
وَكَانَتْ اَلْبَرِيحُ الْمَالُوعَةِ وَانْ كَانَتْ صُلْبَةً اَرْدَتْ فَوْقَ الْمَالُوعَةِ  
فَلَيْسَ بِهَا وَنَهَ حَتَّ اَذْرَعَ هـ وَالْعَبْيُونُ لِحَمَّةِ الْاَبَاسِ بِالْوُضُو مِنْهَا  
وَكَيْ اَلْبَادِي سَهَابٍ وَاِذَا حَصَلَ عَدْرٌ عَدْرٌ لَيْسَ مَعَهُ مَا يَعْرِفُهُ اَلْمَا  
اَحَدُهُ يَدٌ اِذَا كَانَتْ يَدُهُ طَاهِرَةً وَانْ كَانَتْ نَجِسَةً فَلَا يَدْخُلُ يَدُهُ فِي الْمَاءِ  
اِذَا كَانَ كَدًّا فَمَارَا دَلِيلًا لِنَفْسِهِ الْمَاءِ

بِاَجْمَرِ الْاَوَانِي وَالْاَوَعَةِ وَالطَّرُوفِ اِذَا حَصَلَ فِيهَا نَجَاسَةٌ  
وَاَنْ اَلْذَهَبَ وَالْفِضَّةَ الْخَوَزَ اسْعَمَالُهُ فِي الْاَقْلِ وَالشَّرْبِ عَدْلُ ذَلِكَ  
الْمَقْصُودُ الْخَوَزُ اِنْ يَشْرَبُ او يُوَلِّدُ مِنَ الْمَوْضِعِ الْمَقْصُودِ اسْعَمَلَهُ عَدْلُ ذَلِكَ  
لِمَوْضِعٍ وَكَذَلِكَ لِحَوَظِ الْاَسْفَلِ بِهَلَا الْخَوَزِ وَالتَّطْيِيبِ عَدْلُ ذَلِكَ



النهي عن استعماله عام بحمله على عموميه هـ ومن اكل او شرب في ايه ذهب او  
فضه فانه يوشك وقد فعل محرم ما ولا يكون قد اكل محرمًا اذا كان المألول مسلماً  
لان النهي عن الاكل فيه لا يتعدى الى المألول وان توضا منها او اعتل دار  
وصوة محرم هـ واختار الاواني من الذهب والفضه لكونه ان لم يستعمل كان  
تضييع والنهي عليه السلام عن اصابعه المال عدله اذا فعل ذلك سقط عنه  
ركائه ان المصاعق والنقار والسيابك لا ركاه فيها على مذهب الرافضيين  
وعلى مذهب شريعتهم لا سقط هـ فاما الخبي فلا بأس استعمالها اذا كان خلياً  
مباحاً وسقط عنها الركاه هـ واما اواني غير الذهب والفضه فلا بأس باستعمالها  
قلت انماها او كثرت سواها كانت من التمن لصعها فيما مثل الحروط والرجاج  
وعند ذلك والجوكة جوهري مثل البتوني وعند ذلك هـ واداني المترين  
ما يعلم منها استعمالهم لها في الجائزات الكور استعمالها الا بعد غسلها  
واذا استعملوها في مابع طاهر وباشروها بالحسائم جريد ذلك فحزرت  
الاول لان ما باشروا بالحسائم من المابعات بحسب عام يستعملها اصلاً  
واستعملوها في شئ طاهر ولم يباشروها بالحسائم فلا بأس باستعمالها هـ  
وحكم سائر الكائنات في هذا الباب سواء كانوا لعباد او ثبات او اهل الدنياه  
او مريدن او كفائهم من المشبهه والحسنه والمجبره وغيرهم هـ والكله بحسب  
العن بحسب السور بحسب اللعاب الكور اكل وشرب شئ قلعه فيه اللهب  
اما المابع فان كان ماءً ولا كور استعماله اذا كان اقل من الكرفوق  
اهراق الماء وغسل الاناء ثلاث مرات او لاهن بالتراب وان كان عذراً  
الما فانه يحسب قليلاً وان او لم يرد الكور استعماله عليه هـ واذا انكر  
ولوع الكلب في الاناء يكفي غسل ثلاث مرات ويكفي لك اذا ولع فيه  
كلبان او مارد عليهما هـ واذا ولع الكلب في الاناء وغسل درعه او  
دفعته من ووجهه فيه نجاسته نهم العذر وقد حصر ان الذفعة الاله

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣





ما على باقي العدد وعلى غسل الانا من الخائضين على الزوايه التي يقول بها في  
 في سائر الخائضات غسل الانا من مرة واحدة ومثليها حلال الى غسل مرات  
 اعتد بواحدة ومنهم الباقي هـ واذا وقع الكلب في الاناء وقع الانا في ماء ينقص  
 عن الكثر بحسب الماء لا يظهر الاناء وان كان الماكدا فضا عدم نجس الماء  
 وحصل للاناء نجسه واحدة بمجرد وعمره هـ واذا لم يوجد الرأب نجسه  
 حاز الاقتصار على الماء وان وجد غيره من الاشياء ولم يجر مجراه فان ذلك  
 اضطراراً هـ وان وقع الاناء في ماء جارٍ وجري الماء عليه لم يحكم له بالثلث  
 غسالت ان لم يغسله ولا دليل على طهارته بذلك هـ اما الذي وقع فيه الذهب  
 حث بح ان الله عن التوب والبدن والبدن في العدد هـ وان اصاب  
 من الماء الذي يغسل به الانا من ولوع الكلب خاصة توب الانسان ام حث  
 لا يجزئ غسله سواء كان من الغسل الاول او الثاني او الثالث هـ وما وقع فيه  
 حكمه حكم الكلب سواء لانه يسمى كلباً وان احدثا يفرق بينهما هـ  
 وغسل الانا من سائر الخائضات ثلاث مرات ولا راعى فيها الرأب وقد روي  
 غسله من واحدة والاول الجوط ثم يغسل من الخمر والاسنخ المثلث سبع  
 مرات وروى عن ذلك في الفاء اذ امانت في الاناء حله لم يمتنع لا يتبع  
 به لا قبل الدباغ ولا بعد سوا ان حله ما يוכל لجمه او ما لا يוכל ولا يبرئ  
 ولا يباع ولا يصرف فيه بحال وما لا يוכל لجمه اذا ذلي السقع حله  
 بعد الدباغ الا الكلب والحزير فانها لا يطهران بالدباغ وان كان ذلك  
 والكون لا يباع على حاله ولا يجوز الدباغ الا بما يكون طاهر من الشئ  
 والشرط وقتور الزمان وعند ذلك هـ فاما حذر والذلا وما  
 جرى مجراه من الخائضات فلا يكون الدباغ به على حاله هو السحر والصوف  
 والوتر طاهر من طيبه اذا حذر وكر ذلك شعر ان ادم طاهر من الحذر  
 حال الحياه ونعت الوفاء هـ واما الكلب والحزير فلا يتبع شئ من شئ



والطهر بالهسل وغير ذلك هـ أو أني الحنظل ما كان فرعاً أو حشياً مشهوراً  
 روي أنحنأنا أنه لا يجوز استعماله حال دانه لا يطهره ومكانه بقصر أو مد  
 من الحرار الحضر أو حرراً فافانه يطهر إذا غسل سبع مرات حسب ما قدنا  
 وعدي أن الأول محمول على ضرب من التغليب والبراهه دون الحضر  
 قصه في ذكر مقدمات الوضوء

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠

مقدمات الوضوء على ضربين مفروض ومسنون فالمروض الاستسبال الفنا  
 والاستند بها سول ولا عايط لافي الصخر اء ولا في البيان فان كان الموضع  
 مباحاً لك وامكنه الخرافعة وحيث عليه ذلك فان لم يملكه لم يلز  
 عليه شي بالخلويس عليه هـ والاستسحال فرض من مخرج النجس ومخرج البول  
 حب الاستسحال من غير هذين الحديثين هـ فلذا أراد الاستسحال من مخرج النجس كل  
 مخرج من الاستسحال له الحجارة وان الله بالما والمخرج منها افضل من بالاحجار  
 ثم يغسل بالما والامضات على الما اصل منه على الاحجار لانه منزل للعبس والار  
 والحجر لا يزيل الاثر وان كان مجزياً وان استعمل الما اسعمله الى ان يفي ما  
 هناك وليس لذلك الما أحد فان رجع من الما الذي يستنجى به على يديه او  
 ثيابه وكان صغيراً نجس به كس الموضع ووجبه غسله وان لم يكن صغيراً  
 لم يلز عليه شي هـ متى بعدت النجاسة يخرج النجس فلا يزيل حمله غير الما وان  
 اراد استعمال الحجار استعمل الما الحجارة بغير لم يستعمل في ازاله النجاسة  
 فان بقي الموضع بها والاسعمل الما الذي يزيل النجاسة وسحب الاستسحال  
 الاعلى وتره وان بقي الموضع بدون الثلاث اسعمل الما عماراً ولا  
 يجوز الاستسحال الا بما يزيل العين مثل الحجر والمدق والحرق وغيرها فاما  
 ما لا يزيل عن النجاسة مثل الحديد الصفيح والرخاخ والعظم فلا يستنجى  
 به وان استنجى بها هو مطهرهم مثل الحنظل والقواله وعين ذلك للحرق وغيره

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠



لا يحجر غير طاهره واذ استحي بحجر ثم غسل الموضع مما يعبر الماء لم يلز ذلك  
 بحكم فان المانع الذي ليس بماء لا يربط حصر النجاسة واثار النجاسة معصوم  
 عنه وان استحي بما يعبر الماء من غير ان يستحي بالحجر او ما هو يومئذ  
 يحزله فاما الاخر فانه لا بأس بالاسحجار به وان كان قد وقع في طينه شي  
 حسه لان النار طهرته وارجل ذلك الحوز الضاء عليه عدنا واما الحجر  
 الذي كان حيا ونقادم عهد وزال عين النجاسة فلا يجوز الاسحجار به لان  
 بحكم النجاسة ما في فيه وذلك ان غسله مما يعبر الماء لم يظهره وكن حصر  
 النجاسة باقيا وان كانت النجاسة التي اصابت الحجر والمدر ما بعد مثل  
 البول وغيره ثم حصفته التمت فانه يظهر بذلك وحرار الاسحجار فان حصفه  
 الدرع لو حث في الفى فلا يجوز الاسحجار به لان بحكم النجاسة ما في فيه والحجر  
 اذا كانت له ملاه قدون فانه مكرب عن ملأه احياء بعد بعض اصحابنا والاحوط  
 اعتبار الهدد لطاهر الاحبار وكلما قلنا انه لا يجوز استعماله في الاستنجاء  
 اما الحرمته او لكونه نجسا ان اسعمل في ذلك ونفى به الموضع يستغنى ان هو  
 ان لا يخبرى انه مهي عنه والنهي يدل على سداد المهي عنه واذ اسعمل  
 الاجزاء الثلاثة في الاستحاضة ان اسعمل كل حجر منها على جمع موضع النجاسة  
 ولا تفرد كل واحد منها ازالة حيز من النجاسة لم يكون قد اسعمل طاهر  
 الحرة ههنا هو الاحوط ولو اسعمل كل حجر في ازالة حيز منه لم يلز به بات  
 ان العزم ازالة النجاسة واستحاضة البكر من البول مثل استحاضة البول  
 لا يحلف الحال فيه فانه لا يحزبها غير الماء ومن احاز بالحرف قال احزما  
 سوا غير انه ان نزل الى اسفل من موضع البول وبلغ موضع البطار لا يحزبها  
 عما لما به واما الاستحاضة للجلود الطاهرة ودل حصر طاهر من البول النجاسة  
 فانه جائز للحذر الذي قال فيه ينفى ما تمهده وهو عام في كل ما تنقى الا ما  
 استثناه مما له حزمته واذ استحي في حجره طاهر لم يلزنا على  
 الطهارة لاحضا الاصل واذ استحي بخبره من جانب لم يحزب النجاسة



- ١ هب من الجانب الاختلاف النجاسة من فيها فان كانت صفيقة لا ينفذها اذ كانت
- ٢ جاز الاستحسان مما في منها طاهرا فاما يخرج البول فلا يطهره غير ما
- ٣ مع الاحتياط فان كان هناك ضرر من جرح او فرح او لا يوجبها جاز
- ٤ بسفه بالملأ والخرق واذ اراد للشق من بعد المطهره الى تحت الثوب
- ٥ ثلاث مرات وصبح الفصيص وينثر ثلاث مرات ثم غسله بماء على من لاله
- ٦ قصا عدا فان رأى بعد ذلك للام يلفت اليه وان لم يفعل ما قلناه من
- ٧ ثم رأى للام اسقض وضوءه وسقى ان يستحي ببيان وتو لا قبل التمس
- ٨ نه منع الاحتياط فاما عند الضرورة فلا بأس بخلافه وما يخرج من احد السبل
- ٩ على صري من معناد وغير معناد والمعاد على صري من احد هما يوجب الغسل
- ١٠ وهو المني والحيض والاستحاضه والنفاس والكور فما عدا الماء وما لا يوجب
- ١١ الغسل على صري من احد هما يوجب الوضوء وهو البول والغائط والكور
- ١٢ غير الماء والنجاسه في الاستحاضه على ما قلناه وقالا يوجب الوضوء
- ١٣ المني والودي والدم والدم الذي ليس بمغنا فانه لا يجب ان الله ولا
- ١٤ عنه الا الدم خاصه فانه نجس والكور اذ الله عن الموضع الا لما اذا
- ١٥ زاد على الدرهم فان كان درهمه فهو معفو عنه واما المسنونان فما
- ١٦ يستتر عن الناس عند قضاء الحاجة واذ اراد النحلي قدم رجله
- ١٧ الشركى الى المكان اذ لرح قدم رجله اليمنى ويتعوز بالله الشيطان
- ١٨ وتكون خطا الرأس ولا يسبل الشئ والتمس يولد لا غايه ولا
- ١٩ الدرع يولد ويحب عند البول والغائط شطوط الانهال ومساوط الهيا
- ٢٠ واماء الحاربه والرائد وابنه الذئبه والطرق الملوكة وفي النزال
- ٢١ والمشاريع والمواضع التي ينادي المسلمون بحمول النجاسه فيها ولا يمسح بها
- ٢٢ الهواء ولا يتوكل في حربه الحيوان ولا الارض الصلبة ويقع على الارض
- ٢٣ المرفع عند البول ولا يمسح باليمن مع الاحتياط ولا بالسار بهل
- ٢٤ علمه اسم من اشما الله او اسما ابيائه والابح علمهم السلام ولا اذا

ملا



نفسه من حذر له حرمة وقرأ القرآن على حال الغايظ الا انه الذي يحوز ان  
 يذكر الله بما شافاه من نفسه ولا ينسأ حال الخلافة فاما في غيره  
 الخال فانسدوب المغير واجب ولا بأس به للصيام وفضل اوقته عند  
 صلاة وفي الاجازة والامر اخذ النهار للصائم ولا يكلم حال الغايظ  
 الاعتد الصلوة والباطل ولا يشرب ولا يمسح الدعا عند غسل الفرج  
 وعند السجدة من الاستحاضة وعند دخول الخلا والخروج منه

فصل في ذكر وجوب اليه في الطهارة

اليه واحه عند كل طهارة وضوءا او غسلا او تمسدا او لم يغتسله بالقلب  
 دون الغسل وكسيتها ان يوى روع الحدث او استباحه فغسل من الافعال  
 التي اجمع فعله الا تطهارة مثل الصلاة والطواف فاذا بوى استباحه  
 ذلك لحراه لانه اجمع شي من هذه الافعال الاعتد الطهارة ومضى بوى استباحه  
 فعل من الافعال التي ليس من شرطه الطهارة لانهما مسبوقة قبل قراء القرآن  
 طاهرا ودخول المسجد وعند ذلك فاذا بوى استباحه شي من هذا لم يقع  
 لان فعله ليس من شرطه الطهارة وحكم الحجب في هذا الباب حكم الحدث  
 سواء الا ان يحق الحجب في بعض افعاله شرط الطهارة مثل دخول المسجد  
 فانه ممنوع منه ولا يجوز منه الا بعد الغسل وليس كذلك المحدث فاذا بوى الحجب  
 استباح دخول المسجد والمجلس فيه ارفع حدته واما الاختيار فيه فحكم  
 الحجب وحكم المحدث فيه سواء اذا اجمعت اعتبار من جهتها لغسل الحجاب فان  
 بوى بالغسل الحجاب او روع الحدث الحراه وان بوى به غسل الجمعه لم يحزه  
 لان غسل الجمعه لا يتقدمه رفع الحدث بل المقصود به التطهير واما  
 وقت اليه فالمحجب ان يفعل اذا انتهى غسل البدن وتغير وجوبها اذا  
 انتهى يغسل الوجه في الوضوء او الرأس في غسل الحجاب الا يحرق باليد ثم  
 ولا يلزم استدراكها الى اخر الغسل والوضوء بل يلزم استمراره على ختم اليه وهي



١ ذلك لا ينقل من تلك اليه اذ فيه مخالفتها فان اسفل اليه مخالفتها وقد عتلا  
٢ بعض اعضاء الطهارة ثم تم ليرتفع الحدث فيما عتلا بعد نقل اليه ونقصها  
٣ فان رجع الي اليه الاولى نظرت فان كانت الاعضاء التي وضاهانديه رعدت  
٤ وان كانت قد تشفت استأنف الوضوء كمن قطع الموالاة فاما في غسل الخاية  
٥ فانه ينزى على كل حال لان الموالاة ليست شرطاً فيها ومضى توى بظهاره  
٦ رفع الحدث والبرء فان جاز الاله فعل الواجب وزاد لا يفيهاه واذا  
٧ توى استباحه صلاه بعينها جاز له ان يسبح سائر الصلوات فلا تان او فرك  
٨ والشبهة عند الوضوء مستحبة غير واجبه والكاثر لا يصح منه طهارة  
٩ محتاج اليه لانه كثير من اهل اليه ه

١٩

### فصل في كيفية الوضوء وجملته احكامه

١ اذا اراد الوضوء فليضع الاثنا على يمينه ويذكر الله تعالى عند رويه اما الغسل  
٢ يد من الوضوء البول مرة ومن العايط من ين ومن الخاية ثلاثا قبل ادخالها  
٣ لانا سنة مؤكدة ثم يد اليمنى ثلاثا ويسبغ ثلاثا سنة وعبار  
٤ ويذكر الله تعالى عندهما ويسبغوا حتى في الطهارة من واحد منهما والبول  
٥ اقل من ثلاث ولا فرق بين ان يكونا غرضين او واحد من الغرضين تقدم  
٦ الاستنشاق على المضمضة والاقضل اما بعد بينهما مثل اعضاء الطهارة  
٧ يلزم ان يدرك الماء في لهوائه ولا ان يجده باقية واذا خال الماء في العين ليس  
٨ الوضوء اسند لا فرضاً ثم لا حذ كفاً من الماء في غسل وجهه وخطه من  
٩ شعر الرأس اعلم ان العادات والبراع في حلق الاقارع والاصابع الى الجاذب  
١٠ شعر الذراع وغرضه ما بين الابهام والوسطى والسيابة والكتاف والذراع  
١١ من الاذن واللحية ليس من الوجوه ولما اقل من الابدان واليزنه خليل  
١٢ شعر اللحية سوا كانت خفيفة او كثيفة او بعضها خفيفة وبعضها كثيفة  
١٣ وكيفية امران اما عليها وما اسفل من اللحية لا يلزم امران اما عليه

السورة على اربعة الاوقات

- ١٢
- ١٣
- ١٤
- ١٥
- ١٦
- ١٧
- ١٨
- ١٩
- ٢٠
- ٢١
- ٢٢
- ٢٣
- ٢٤



١ واهذاب الحيس والعدا والشارب والعنفه اذا غسلها اجزاء ولا  
 ٢ يجعله اتصال اما الى ملتحتها وسعي ان يمدى غسل الوجه من فضاء  
 ٣ السحر الى المحاذر فان خالف وغسل من كوسا خالف السنة والطاهر انه لا  
 ٤ يحزبه لانه خالف الطاموزيه وفي اصحابنا من قال يحزبه لانه يكون غائلا  
 ٥ والدعاء عند غسل الوجه يسحب ثم تأخذ ثوبا من الماء فغسل به الوجه  
 ٦ المرفق الى اطراف الاصابع وان كان رطلا يظاها باليد وان كانت امرأته  
 ٧ باطن الذراع هذا في الغسله الاولى وفي الثانية يمد الرجل ساطر ذراعه  
 ٨ والمرامض اظهرها ويكون الاثد من المرافق الى رؤوس الاصابع ولا  
 ٩ يستقبل الشعر فان خالف وغسل اليها فالطاهر انه لا يحزبه وفي اصحابنا  
 ١٠ من قال يحزبه لانه غائلا ويحب غسل المرافق مع الذراعين ثم يغسل  
 ١١ به الشري مثل ما غسل به النبي سوا والدعاء عند غسل البدن ستة وهو  
 ١٢ كانت يده مطوغة من المرافق او دونها وحب عليه ان يغسل ما في من القصور  
 ١٣ الى المرفق مع المرفق وان كانت مطوغة من فوق المرفق فلا يحب عليه شي ويحب  
 ١٤ ان مسح بالما ومن خلقت له يدان على ذراع واحد ومفضل واحد اوله اضع  
 ١٥ رايه اد على ذراعه جلته مسطه فامسح عليه غلته اذا كان في المرفق  
 ١٦ المرفق الى اطراف الاصابع وان كان فوق المرفق لا يحب عليه ذلك لان الله تعالى  
 ١٧ اوحى الغسل من المرفق الى اطراف الاصابع ولم يستثن الزايف الاصل  
 ١٨ مسح عليه الذراع ناسه ولا يستأمنه ماء حديدا ولا ملح الرطبة سواء  
 ١٩ كانت الذراع من قبل الغسله الاولى التي هي فرض او من الثانية التي هي سنة  
 ٢٠ فان لم يمسح به ذراعه اخذ من لحته واسفار عينيه وحاجبيه فان لم يمسح به الذراع  
 ٢١ عاد الوضوء والمسح يكون بمصدم الراشدين دون غيره فان خالفه مسح على  
 ٢٢ غير المصدم لم يحرم والواحد من المسح ما يقع عليه اسم المسح والحد ذلك  
 ٢٣ حد والمفضل في عدد ثلاث اصابع مضمومة ولا سمح جمع الراشدين

٢٠



ان وقع على الارض يرجع عليه الا ان يقع على حاجته ثم يرجع عليه والتمسك  
 بعد الفراغ من الوضوء جائز وتركه افضل وهو ان يجمع بين الصلوات  
 اكثره بوضوء واحد ويحدث الوضوء عند كل صلاة افضل وان كان على  
 اعضاء الوضوء حيازة او جرح وما اشبههما وكانت عليه حرقه مسدودا  
 امكنه تدعيمها وتزعمها وان لم يمكنه مسح على الحيازة سواء صفت على طهر او غير  
 طهر والاجتوب ان يسعق جمعة واذا قل ذلك لئلا يمانع من جمع  
 الصلوات ما لم يحدث او ينزل العذر فاذا زال استأنف للوضوء ولم  
 يكن عليه إعادة شيء من الصلوات متى امكنه غسل بعض الاعضاء بعد  
 في الباقي غسل يمينه غسله ومسح على جبينه باليمين غسله وان امكنه وضع  
 الغصاة الذي عليه الحيازة في الماء ومعه فيه ولا مسح شيء الحيازة ولكن ان  
 تسعين بعينه في صب الماء عليه بل يولاه بنفسه ولكون ان يوصيه عين  
 الاختيار ويجوز ذلك عند الضرورة فان وضاه غيره مع الاختيار لم يكن  
 ونكرو للمحدث من دايه المزان وعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك في  
 للمصيبات في التائب الله لا يصح شهر الوضوء ينبغي ان يغتسل بها من  
 المطلوب من القرآن وان قلنا ان الصيام غير مخاطبة ينبغي ان يكون  
 ذلك فحضر الغنوة لان الاصل الاباحه

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣

٢٣

فصل في ذكر من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا

في ذكر من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا  
 من ترك الطهارة متعمدا او ناسيا وصلى اتحاد الصلاة ومن ترك الطهارة  
 في الوضوء اعاد الوضوء هو من ترك الوضوء وشك في الحديث لم يلزمه  
 إعادة الوضوء ومن ترك الوضوء والحديث معا ولم يعلم انها سبق إعادة  
 الوضوء ومن شك في الوضوء وهو جالس على حال الوضوء اعاد الوضوء  
 وان شك في شيء من اعضاء الطهارة في هذه الحال اعاد عليه وعلى ما

بلغ  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣



ومني شل فيه او في شيء منه بعد انصرافه من الوضوء لم يلفته اليه ومن ترك الاستحاضة  
 بالماء والاحجام معتمدا او ناسيا وصلى بعد الاستحاضة واعاد الصلاة ولم  
 يلزمه اعادة الوضوء وكذلك ان ترك غسل اجليه من البول بالماء  
 تمامدا او ناسيا اعاد عليه دون الاستحاضة ودون اعضا الطهارة وان كان  
 قد صلى بعد الصلاة ومن ترك عضو من اعضا الطهارة متعمدا او ناسيا  
 وصلى ثم ذكر اعاد الوضوء والصلاة ومن شك في غسل الوجه وقد غسل  
 الدين اعاد غسل الوجه ثم غسل الدين وان شك في غسل الدين ودم  
 برأيه غسل يده ثم مسح برأيه وان شك في مسح رأسه ودمس رجله مسح  
 على رأسه ثم على رجله مما بقي في يديه من النداء فان لم يبق فمأذاه  
 اخذ من اطراف حبيبه او من حاجبيه او اسفار عصبه ومسح برأيه ورجليه  
 فلم يبق في شيء من ذلك نداه واعاد الوضوء فان انصرف من حال الوضوء  
 ثم سلك في شيء من ذلك لم يلفته اليه ومن نوى ان يصلي الظهر ثم نوى ان يصلي  
 العصر ثم ذكر انه احدث عقيب احدي الطهارة من قبل ان يصلي بوضوء اعاد  
 الصلاة معها لانه ما اتى واحدا منها من غير وضوء ومن نوى ان يصلي الظهر  
 ثم احدث وتوعدا وصلى العصر ثم علم انه ترك عضو من اعضا الطهارة  
 ثم لا يدري من اي الطهارة كان فانه يعيد الوضوء والصلاة من قبل ما  
 قلناه اولاه فان صلى الظهر بطهارة ولم يحدث وحدد الوضوء صلى  
 العصر ثم ذكر انه ترك عضو من اعضا الطهارة ولا يدري من اي الطهارة  
 كان كانت صلاته الثانية صحيحة واعاد الاولى بطهارة متساوية لانه  
 ان كان قد ترك من الطهارة الاولى فطهارة الثانية صحيحة نعم له صلاة  
 العصر وان كان قد ترك من الطهارة الثانية بطهارة الاولى صحيحة  
 الصلاةين معا فالعصر صحيحة على كل حال وانما يجب عليه اعاد الاولى



مسح جميعه بكتف ما لا يحتاج اليه ولا السيفيل شعر الرأس في المسح فان كان  
أجزاءه ما مسح وترك الأفضل وفي اصحابنا من قال لا يحريه هـ واذا كان على راسه  
حازان مسح عليه واذا مسح عليه بمحلق لم يطل وضوء وكذلك القول في المح  
اذا طفت او نقت بعد غسلها في الوضوء هـ واذا كان على بعض راسه شعر  
وبعض الشعر عليه فالعرض عندنا سعلو بالمقدم وليس عليه سوا ذلك عليه  
اولئك هـ ومن كان على راسه في موضع المسح وادخل يده تحتها ومسح على  
رأسه بجزءه الله مسح على راسه هـ ومن غسل رأسه لم يحرم عن المسح الله  
غير الغسل هـ ومن كان على راسه شعر في موضع مسح ورأسه راسه  
جميعه وسط راسه بم مسح عليه للحريه لانه لم مسح على راسه هـ ولا يح  
المسح على جالس العضو الذي مسح به ورس الرأس من الناميه والمفخه  
ذلك وتخص النساء اذ خال الاصبع تحت المفخه في ثلاث صلوات الظهر  
والعصر والعشاء الاخره فاما في الغداء والمغرب فلا بد لهن من مسح  
هـ والدعاء عند مسح الرأس فندب اليه هـ واذا آتيت للراحمه لم  
حب عليها اتصال اما الى ملتحها سواء كانت حفيه او رقيقه فان ذلك  
عز وجل في الرجال هـ ثم مسح على الجنبين يدي من رويس الاماميه  
الى الهمين وهذا النايان في وسط القدم ويكون ذلك بيديه اذا  
الوضوء ان يكون متلحددا وفي طائفة مسح من الهمين الى رويس الاصابع  
لان اصحابنا واولادهم من المسح من دار ما يقع عليه اسم المسح والفضل في  
مسح كف يكله والحب عليه استقرأوا الحبوب بالمسح طامرا او باطنا ولا  
مسحه الى عظم الشاف في ان كانت رجله مفطوره او بعضها مسطوعه  
فرض للمفطوع ما بقي مسح عليه فان لم يبق الى موضع الهمين لم يلزمه شي  
فلا يكون غسل الجنب للوضوء مع الاحسان ويكون عند الشاف والحوف

كتبه

ص



فان اراد غسلها للتطيف غسلهما قبل الوضوء او بعده هـ ولا يحوز الممسح على الخشبة  
والعلي حتى يحول بين العضو وبين الممسح مع الاختيار هـ ويحوز الممسح على النعل العربي  
ولا يحوز على غيره من النعال ويحوز المسح على الحصن عند النية والضرورة  
فاذا سلك سبيل المسابيل المذمومة على حواذ ذلك اذا  
احترناه عند الضرورة اخرناه على اي صفة كان الحائل سواء وضعه على  
طهاره او عرطها به فانه ما دام الضرورة باقية يحوز الممسح عليها ومضى  
ذات الضرورة او تزغ الحف وان قد مسح عليها للضرورة وجب عليه  
استئناف الوضوء لانه لا يثبت له الموالاة مع البناء على ما تقدم والبريد  
واجب في الوضوء غسل الوجه ثم باليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس  
ثم مسح الرجلين فان خالف ذلك لم يحزه وان قدم سائر الاعضاء على  
رجع فقدم ما اخره اعاد على ما بعده والافضل ان يستحي ادا لم يغسل الا  
فان خالف وغسل الاعضاء ثم استحي وان خالف وكذا البول في السمر والا  
سما بعد هـ والموالاة واجبة في الوضوء هي ان يابح بين الاعضاء  
الاختيار فان خالف لم يحزه وان استطاع عمدا ما استطاع فاذا وصل اليه وكان  
ما غسله عليه نداه نبل عليه وان لم يبق فيه نداه مع اعتدال انقواء اعاد  
الوضوء من اوله هـ والفرق بين الوضوء من مرة في الاعضاء المعسولة  
والثانية سنة في المعسولة لا عبرة بالبالة ندعة ولا يحوز بذر الممسح  
والدغا عدم مسح الرأس والرجلين مسح عرو واجب واول ما جرى  
الماء في الوضوء بالرفق عاتلا للوجه واليد وان كان مثل الدهن بعد  
ان يكون خافيا على العضو والفضل في ان يغيب عن الوجه واليد  
والاسباغ في مئتين الماء ومن كان في اصبعه طم او في يده ستر ومنع  
ان يمال الماء الى ملحة ندعة فان لم يمسح من ذلك الحار بنية وبنيته فخرجه  
وان رجع من الماء الذي سواها عليه او على يديه وتوبه وان خالف وكذا ان



٢٥  
ص

- ١ من نوى للصلاة ثم حدد الطهارة قبل ان يصلي وصلى عقيبها ثم ذكر انه كان
- ٢ احدث عقيب واحد من الطهارتين اعادة الوضوء والصلاة لانه لا يعلم اذاه
- ٣ سبق من الطهارة ه فان نوى اذ لم يحدث ثم حدد الوضوء وصلى عقبه ثم ذكر
- ٤ انه كان ترك عضو من الاعضاء في احدي الطهارتين كانت صلاة صحيحة
- ٥ لانه اي الطهارتين كانت كاملة صحت الصلاة بصحتها سواء كانت الاولى
- ٦ او الثانية ه ومن نوى وضوء الطهر ثم نوى وضوء العصر ثم نوى وضوء
- ٧ المغرب ثم نوى وضوء العشاء الاخره ثم نوى وضوء الغداة ثم ذكر انه كان
- ٨ احدث عقيب واحد من هذه الطهارات لا عني ولا يدعي كما هي قبل ان
- ٩ يصلي بوضوء اعادة الصلوات كلها لانه لا يقطع على انه صلى واحدة منها
- ١٠ سبق لانه ان كان احدث عقيب وضوء الطهر كانت صلاة الظهر باطلة
- ١١ وباقي الصلوات صحيحة وان كانت عقيب وضوء العصر كانت العصر باطلة
- ١٢ وما بعده وقبله صحيحة وذلك التولي في المغرب والعشاء الاخره
- ١٣ والغداة والاصلاه منها الا وهي مقرمة لان يكون اذ اتماع الوضوء
- ١٤ ومع الحدث ولا يتراد منه عتبت فان كان لم يحدث عقيب واحد منها
- ١٥ الا انه ذكر انه ترك عموا من الحصة الطهارة والادري من اي الطهارتين
- ١٦ كانت اعادة الوضوء والظهور لا عني وباقي الصلوات صحيحة لانها كانت
- ١٧ ترك من وضوء الطهر وباقي الطهارات صحيحة وصحت بها الصلوات
- ١٨ وان كان ترك من وضوء الطهر من الصلوات فوضوء الطهر
- ١٩ جمع وصحت معها الصلوات كلها فالمشكوك فيها الطهر لا غير
- ٢٠ ذكر انه ترك عموا من طهارتين اعادة الصلاة الاولى والثانية
- ٢١ فان ذكر انه ترك ذلك من ثلاث طهارات اعادة ثلاث صلوات وان
- ٢٢ ذكر انه ترك ذلك من اربع طهارات اعادة اربع صلوات وان ذكر



انه من غير اعادة الغسل صلوات ه فان توجها وصلي ثم احدث ثم توجها للصلوة وضوا  
وصلي ثم احدث عيب كل صلاه ثم ذكر انه كان ترك عصا من اعضا واحد من  
الطهارات اعادة الوضوء وجميع الصلوات انما تسلم له اذا صلاه من سبعين ه  
من الطهارات وهن منها ما يحتاج هذا اليه كحائط اليد للعبادة حتى يعلم سبعين ه  
انه اذا ما مع الطهارة الى هنا الحق عليه في ذكر ما ينقض الوضوء

- فصل في ذكر ما ينقض الوضوء
- ١ ما ينقض الوضوء على ثلاثة اصناف احدها ينقضه ذهاب الوضوء بالانكسار
  - ٢ وهو الغسل وثالثها اذا حصل على وجهه نقض الوضوء لا عزوا اذا حصل
  - ٣ على وجه اخر اوجب الغسل ه فما اوجب الوضوء لا عز البول والغائط والريح
  - ٤ والنوم العال على السمع والنزول كل ما ازال الغسل من اعماء وحيور
  - ٥ وسكر وعز ذلك ه وما يوجب الغسل فخر روح المني على طحال والنقا الحمار
  - ٦ ولحمض والنقاس ومن الاموات من الناب بعد ردهم بالموت قبل
  - ٧ طهرهم بالغسل على خلاف بين الطائفة ه والقسم الثالث من الانكسار
  - ٨ فانه اذا خرج فليدلم بقباله نقض الوضوء لا عزوان نقب اوجب الغسل
  - ٩ ولانقض الوضوء سوى ما ذكرناه وانما يدلم بقباله نقض الوضوء فانه
  - ١٠ خلاف بين العلماء اذ فيه اختلاف الاجازة عن ائمة علم السليم من ذلك المذنب
  - ١١ والودي والبيح والدعاف وكل دم خارج من البدن من غير السيلين
  - ١٢ معتادا كان او غير معتاد خرج بقبته او باله وما يخرج من السيلين من الدماء
  - ١٣ والانس من الدماء التي ذكرناها ومن ذلك الفؤاد والنجاسة فليدلم
  - ١٤ اولها والودد الخارج من احد السيلين الا ان يكون ملطحا بالعدس او يكون
  - ١٥ السخري ومن الدخومات ومن النجاسات وتعليم الاطباء والفقهاء
  - ١٦ استخال الاشياء والحقنة وحذوها الا ان يكون مزوجا بنجاسة ومن
  - ١٧ الفرجين دملها وبطنها الا ان يعلق مسددا لهما نجاسة فخرج به

في خط المصنف



١ الوضوء ومس المراء لا يفيض الوضوء ولما سمرع عليه تسقط عنهما من مس  
 ٢ والبرء دات الرحم او عذر اب الرحم ومس الرجل للمرأة او المرأة  
 ٣ الخنثى او الخنثى بعضهم بعضا وعذر للسل على ما قلناه ٥ ومس الذكر لا  
 ٤ سقن الوضوء سواء مس ذكر نفسه او ذكر غيره من الناس او البهيمة  
 ٥ ذكر الصغير او البير ياطن الكف او بظاهره وعذر لك من المسائل  
 ٦ فانها تسقط عنا لطلان هذا الاصل ٥ والعائط والبول اذا خرجا من  
 ٧ عذر السليلين من حرج وعذر فان خرجا من موضع في البدن دون الموضع  
 ٨ نقض الوضوء لعموم قوله او جأ احدكم من الغائط وما روى من الاخبار  
 ٩ ان الغائط يهتض الوضوء ساول ذلك لا يلزم ما فوق الموضع لان  
 ١٠ ذلك لا يسمى غائطا والمسلم اذا اتوضأ ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام قبل ان  
 ١١ يحدث ما ينقض وضوءه لم يفسد وضوءه بنفسه لا يرداد وكذا في السهم  
 ١٢ الوضوء من الكبرياء الى سحق بها النار ٥

قَضَاءُ

فِي ذِكْرِ عَسَلِ الْجَنَابَةِ وَاحْتِكَامِهَا

١٥ الجنابة تلون مسين احدهما انزال اما الدافع الذي هو المني والنوم والقطر  
 ١٦ سهوه وعذر شهوه وعلى كل حال والآخر الفناء الجنابتي وان ابله حال  
 ١٧ انزال القطر الفناء الجنابتي ان يدخل ذكره في المنيح حتى يعب الحشفة فيكون  
 ١٨ موضع القطر من مجازيا لموضع القطع منها وان لم ينضامًا فان مضامتها  
 ١٩ لا يمكن لان يدخل الذكر اسفل فرج المراء وهو موضع خروج دم الحيض  
 ٢٠ والمني ٥ واعلامه ثقبه مثل الحليل للذكر يكون منه البول ونوق ذلك  
 ٢١ لحم نابت لعرف الذليوه هو الذي يسطع وهو موضع الجناب من المراء فاذا اوج  
 ٢٢ ذكره في فرج المراء فلا يمين ان يلاصق حثاه خائفا ان يسهما فاضلا  
 ٢٣ لكن يكون موضع الحثاه منه مجازيا لموضع الجناب منها مقال القيا

بلغ قراءة  
ابن الله



معى تجازيا وان لم يتصافا فاذا حصل ذلك وجب الغسل على الرجل والمرأه  
وكذا للمرجوح المني ستر الرجل والمرأه في وجوب الغسل عليهما عند ذلك  
فاما اذا ادخل ذكره في دبر المرأه او الغلام فلا صحا فيه روايات اجماعا  
حب الغسل عليهما والثانيه للحب عليهما فان ازال واحد منهما وجب عليه الغسل  
مكان الازاله فاما اذا ادخل ذكره في فرج يمينه او حيوان اخر  
فلانص فيه وسعي ان يكون المذهب الا سئل به غسل لعدم الدليل المركب  
عليه والاصل براه الزميه هـ واذا ادخل ذكره في فرج يمينه وجب عليه الغسل  
ولحد لعلهم ان حرمة المني كرمه الحى هـ واذا وحده الرجل وتوبه  
ميا ولم يذكره وخبروجه منه فان كان ذلك التوبه عليه هـ  
وعنه فلا يحب عليه الغسل وسحب له ان يغسل احيا طاء وان كان  
لستعمل عمره وجب عليه الغسل لانه سيقف خروجه منه وسعي ان يقول  
انه سحب له ان يغسل وبعد كل صلاه صلاها من اول يومه نامها  
فيه لانه لا يوم الى صلاه الامع غلبه طين ان توبه طاهر ولو قلنا انه لا  
حب عليه احاد منى من الصلوات كل قويا وهو الذي اعلم به لان  
احاب الاغان محتاج الى دليل شرعي وانه قد ثبت ان من صلى في توبه  
حب ولم يسبق عليه حصول النجاسه فيه لا يحب عليه اغتساله ما صلى فيه  
الاما كان في وقته بعينه فاما ما مضى وقته فلا اغتساله عليه هذا انما  
يرجع الى حكم التوبه فاما ما يرجع الى كونه جيا مسعى ان يقول بحال  
سقى كل صلاه صلاها من عبدا حر غتسل اغتسل من جنابه او من  
عسل رفع حد الغسل هـ والكافر اذا اسلم سحب له ان يغسل ولا  
حب عليه ذلك فان كان يغسل لمحب عليه به الغسل او الوضوء حال  
كفره وجب عليه الغسل او الوضوء لذلك فان تطهر او اغتسل في حال  
كفره لم يحتم اصله الا انما عيان محتاج اليه ولا ينفع من الكافر اليه



١ على حاله وسخلق الخياه احكامه محطوره ومطروقة فالحرمات فراه الغرام  
٢ من القرائن ودخول المساجد الاغاب تسيل ووضع شي فيها ومن ثابه المصنوع  
٣ ادنى عليه اسم الله او اسم ابيه او اخيه او امته والمكروهات الادل والشرب  
٤ المضطه والاستساق والنوم الا بعد الوضوء لخصاب ٥ والمسجد  
٥ ومسجد النبي صلى الله عليه لا يدخلها على حال فان كان واحد منها فاضا  
٦ اجلام خرق منها بعد ان يسمي موضعها ويضعه من مس المصنف عن الداية  
٧ وكوزله ان يقرأ من القرآن ما شاعره العذام والاحتياط ان لا يدخل  
٨ سبع ايات اوسع من اية وتكون ان هت اطراف الاوراق فاذا اراد الا  
٩ وجب عليه ان يركب رجلا الاستبراء باليون او الاجتهاد فان لم يفعل واعلم  
١٠ راي بعد ذلك بل لا وجب عليه اعان الغسل وان استبرأ لم يلزمه ذلك  
١١ ثم هو يرفع الجرد على ما قدمناه في باب اليه ويغسل جميع جسده يدا  
١٢ باليدين ثم يمسح من الجسد مياحه وافل ما حزنه من الماء يكون حاريا  
١٣ على جميع الجسد ويبل اصل كل شعرة وان كان فليدمل الدفن والاس  
١٤ مسعدا رطال ٥ والريسة احسن غسل الخياه على ما ساءه ويقدم غسل  
١٥ يده ثلاث مرات استحبنا ٥ وان كان على يده نجاسة ان الهامر اغسل  
١٦ فارحاله واعتسل اولاه ودارفع حدث الخياه وعلمه ان يبل الخياه  
١٧ انطت لم تزل دارك بالاعتسال فقد اجزاء عن غسلها والموا  
١٨ عز واجه فيه والمضضه والاستساق سستان فيه واتصال الماء  
١٩ اصل كل شعرة واجب على الرجال النساء سوا ان يعمها جميعا لو  
٢٠ فان كان في راسها شي يمنع من وصول الماء الى اصول الشعر وبشره الراس  
٢١ وجب ازالته واتصال الماء الى اصل الشعر في البيرة ٥ وان ارى  
٢٢ الماء امانة واحدة او قعد تحت الحزى او وقف تحت المطر احرا  
٢٣ الرتب في هذه المواضع وفي اصحابنا من قال يترشح حكما ٥ ومن غسل



رأسه من الجنابة ثم أحدث ما يقضي الوضوء أعاد الغسل من الرأس ولم ينس  
عليه وفي أصحابنا من قال سي عليه ويؤوضا الاستباحة الصلاة والغسل فان  
المقراة الاستباحة الصلاة ولا تحتاج معه الى وضوء قبله ولا بعده هـ  
كان عليه شيء منع من وضوء الما الى حية مثل السير والدموح حركه  
لصل الما الى ما كنهه والآنعه هـ وكل ما عدا غسل الجنابة من الاعمال  
فلا تدفيه من الوضوء يستبج به الصلاة فرضا كان الغسل او نفلا اما  
قبله او بعده افضل ومضى لم يوصم استبج به الدخول في الصلاة

### فذكر التيمم واحكامه

لتم طهارة ضرورية ولا يجوز فعله الا لمحد بلالة شروط اما عدم الما املا  
مع الطلب سوا ان في سفر قصر او طويل او في الحصر على دلالة او عدم  
ما يوصل به اليه من ثمن آذانه او الخوف على النفس اما من عذر او سعة او  
مرض يضربه اسعمال الما مثل المروح والاسور والجدرى والحضه  
وعند لك من الجراح او برد شديد يخاف معه التلف او الحقة مسقة  
عظيمة فان لم يكن شيء من ذلك لم يجز له التيمم ويؤخذ الما بالتمسك  
عليه سرا او اذا كان ذلك لا يضر به سوا ان ذلك من قبله في موضع  
او في غير موضع هـ ومن كان معه ما يسير يحتاج اليه للشراب او كان  
معه ما لا يكتفيه لطهارة او كان يكفيه فآذانه ولا يهدر على  
غيره احتياج اليه للشراب وخاف التلف ان استعمله فان فرضه التيمم  
وتواك ان عليه وضوء او غسل متى هم وصل لم يجب عليه اعادة  
هذه المواضع الامن خاف البرد من غسل جنابه بعد صاعا على  
فاه يصلي بسم الله بعد الصلاة فاما من لم يتعد الجنابة فلا يجب عليه  
الاعانة هـ والتمسك اذا لم يوجد الما الغسله او وجد ومنع من استعماله

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

منه



سواء باليد والزباد أو مصلوباً على خشبه أو يكون في موضع بجانبه ولا يهدرك  
توضع طاهر سجده عليه ولا ما سمر به فاما ان يوحى الصلاة أو يصلي وكان  
عليه الامانة لانه صلى بلا طهارة ولا يسمي <sup>هـ</sup> ولا يكون اليهم الاما يقع عليه انتم  
لا رضى اطلاقاً سواء كان عليه ثياب أو كان حراً أو جصاً أو غير ذلك والارض  
ذا الصانع نجاسة ولا يكون حامدة او مائعة فان كانت حامدة انحلت  
ان يكون يابسة او رطبة فان كانت يابسة ازيلت وجاز التيمم بها والسجود عليها  
وان كانت رطبة ولم يخلط باجزاء الارض ازيلت وصحت الملقى موضعها حتى  
يكثرها لما يظهر الارض وان انحلت باجزاء الارض فانها لا تظهر  
ان كانت طاهرة لانها بحسب ذلك وانما يظهر سبب احوالها ان  
يطرح عليه راب طاهر حتى يدرس النجاسة او غسل النجاسة التي انحلت  
بالارض من موضعها الى ان يبلغ الى الموضع الطاهر وان كانت النجاسة  
مائعة فانها تطهر بان يكثر الماء عليها او يطلع عليها الشمس يحفظها  
عن النجاسة فيحد بحور السمير والسجود عليه وان حفظها عن السمير  
تطهر بذلك فاما تراب القبر فانه يجوز التيمم به سواء كان مبنوياً  
او غير مبنوئ لان يعلم ان فيه شيئاً من النجاسة لعموم الآية <sup>هـ</sup> وادخلت  
التراب بالذئيرة او الحجل او النور وعند ذلك لم يحز السمير لانه ليس  
بتراب ولا ارض مطلق لان يكون دراً مستهلكاً وان انحلت به ماء  
طاهر علب عليه لم يحز التيمم به لان المائع اذا كان غير الماء لم يحز التيمم  
به ولا التيمم لانه ليس بتراب ولا ارض وان انحلت به ماء لم يغلب عليه لم  
يحز ايضا التيمم به لانه ليس بتراب ولا ارض واما التراب المسحوق في السمير فانه  
جوز التيمم به لعموم الآية وصحته ان يسعمل التيمم ويجمع ما سمر من ثمنه  
سمر به فاما اذا تيمم من موضع دنتها وجا آخر وسمي من ذلك الموضع  
فانه يكون مباحلاً <sup>هـ</sup> فلا يجوز التيمم من المهادين بحور السمير

٥

٧

٨

٩

١٠

١١

١٢

١٣

١٤

١٥



مانع بالغابيل بهم كما سهر الحى وسهم من يومه لم يغسل فيما بعد ١  
 لغسل الميت بالتمس وجب شراؤه من تركه فان لم يخلف سألوا على احد ٢  
 ومن حصل يوم جمعه في الجامع وحدث ما مضى الوضوء ولم يسهل الخروج ٣  
 موضع لكثر الناس وافقت الصلاة بهم وصلى واعاد الصلاة يوم ٤  
 ومن لم يجد الا البلع ولا قدر على المانيوضا و اعلى الارض يسبح بطهر بالبحر ٥  
 بان يعلى على التلح حتى يتكبد ويغسل اعضاءه في الوضوء او جمع حنكه ٦  
 ان كان عليه غسل فان لم يمتل من ذلك آخر الصلاة الى ان يجد ما ينيوض ٧  
 او ترابا فيسبحه ولا يحوز التيمم الا في اخر الوقت عند الخوف من قول الصلاة ٨  
 فان سهم فل دخول الوقت او بعده في اول الوقت لم يحرك ان يسبح بالصلاة ٩  
 فان صلى بذلك اعاد ستم مستاف او وضوءا ان وجد الماء والطلب و ١٠  
 قبل يصيق الوقت في رحله وعن يمينه وعن يساره وسار جوائبه رمية ستم ١١  
 او ستمين اذا لم يكن هناك خوف فان خاف لم يلزمه ذلك ولا يتعدى ١٢  
 المكان الذي هو فيه ١٣ فان ستم قبل الطلب مع القلي منه لم يعد ذلك ١٤  
 السهم وان سبي الماء في رحله وقد طلب فلم يجد لم يلزمه اعاد الصلاة ١٥  
 وان كان فرط في الطلب اعاد الصلاة ويلزمه ان يسأل الدفقاء عن ١٦  
 الماء ويستدل عليه من يطلب منه انه يحرقه وان غلب في طيه انه ١٧  
 طلب من غيره بذله له من عذر ان يدخل عليه في ذلك ضرر وجب عليه ١٨  
 الطلب وان اعطاه بالتمس اما علجلا او اجلا ولا يضرب ذلك التمس وجب ١٩  
 عليه قبوله وان وهب له التمس وجب عليه قبوله لانه ممنون من الماء ومن ٢٠  
 كان على راسه يرد ليس معه ما سقى به ومعه عمامة مملوءة ان يذللها ٢١  
 ويصلها الماء ثم يعمرها قدر ما يحتاج اليه في وضوءه وجب عليه ذلك ٢٢  
 وكذلك ان كان في مركب ولا قدر على المانيوضه واذا كان ٢٣



وان لم يكن عليه عياره ونكره السهر بالليل والسجدة ومع ذلك فانه محذور  
ومنى كان في ارضه حيله ولا يندرج على التراب ولا على الماء ومعه ما ينقذه  
يؤب او ليد دايرة او حرقه فانقصد للثوبهم بعبار وان لم يكن معدي  
من ذلك لموضع يديه على الوصل من رجليهما ويظهر به وتحميه ان يكون  
السهر من ربا الارض وغوا اليها دون عهابها فان خالفها فان الموضع  
ظاهر الخبزاء وارض الحقد والنور يحوز السهر به والكور السهر  
بالرماد ولا الاسنان والذريع وعيد لك من الاشيا المسحوقه فاد  
اراد السهر وضع يديه معا على الارض مفرجا اصابعه وتنقصها ويحم  
احدهما بالآخرى ثم مسح بها وجهه من فصاص سحر الرأس الى طرف  
انفه ثم يضع كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى من الربد الى اطراف الاصابع  
ثم يضع كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى فيمسحها من الربد الى اطراف الاصابع  
مرة واحدة هذا اذا كان سميها بدلا من الوضوء وان كان بدلا من الغسل  
صرب صربين احدهما للوجه والآخرى للمدين والكبيبة على ما شاء واد  
كان مقطوع الدين من الذراعين سقط عنه فرض التيمم وسحب ان  
مسح ما بقي لان ما امر الله بحجبه ودد عدم فليحسب ان سقط فرضه واداء  
سماها صحتها حاز ان يودي ما شاء من الصلوات بوافلها وفرايضها  
على الجمع والافراق اذا كان اوقضا ولا يمسح بيده بحروح الوقت  
الا حدث ينقضه وهي التوافق التي قد مناصا في الوضوء او يتم من  
استعمال الما فانه يمسح بيده بالليل فان عدم الما فلهذا استأنف التيمم  
لان الاول قد انقض بالليل من استعمال الما واد اوقضا الما فلهذا  
يدخل في الصلاة اسف من يديه وان وجبه وقد دخل في الصلاة بسلامها  
الاحرام مضي في صلاته ولم يتقن سميها ولا يحسب عليه الرجوع ودد  
رؤي انه يرجع فتظهر ما لم يرع فان راع مضي وذل للجموع

عالم

مع



على الاحتياط فاما اذا ركع فلكونه الرجوع اصلا بل يسمي تلك الصلاة  
بأدائها والمابق يظهر لما استأنف من الصلاة وان فقدت استأنف  
بسم لما استأنف من الصلاة لان سبحة قد استأنف في حق الصلوات  
وهو الاحوط هـ ومي يسمي لصلاة نافله جاز ان يصلي فريضة به وكذا ان  
دخله في نافله فان دخل في النافله ثم وجد المائمه الركعتين وانصرف  
توصافه فقد استأنف السبحة هـ ومي يسمي لصلاة نافله في عرفة  
ولصلاة فريضة في عرفة وقت صلاة جاز له ذلك وكذا ان يصلي به  
فريضة اذا دخل وقتها العموم الاخبار التي وردت في حوز الصلوات  
بسم ولط هـ واذا سمي جاز ان يفعل جمع ما يحتاج في فعله الى الطهارة مثل  
دخول المسجد وسجود التلاوة ومن المصحف الصلاة على الخبيث وغير ذلك  
والاحتياط حب وطعن وميت او حب وحائط او حب وميت  
بعضهم من الما ما يكفي احدهم ولم يملك الاخرين لانو لمحدث استعمال  
من سبحة فان كان ملكا لحدتهم كان اولى به هـ اذا سمي الكافر  
والاسلم لم يعد بذلك السبحة بل طمعا فان سمي ثم ارتد ثم رجع الى الاسلام لم  
يسقط سبحة بعض الارباض لانه لا دليل عليه هـ العاصي سبحة اذا فقد  
لما سمي صلى ولا اعان عليه لغووم الاية والاحبار هـ من كان حيا  
لما سمي لا سبحة الصلاة فان احدث بعد ذلك ما ينقص الوضوء  
من الما ما ينقصه لطهارة اعادة السبحة ولم يظهر لان حذر الحايه باقولا  
بأنه للحديث الموجب للوضوء هـ واذا نوى سبحة رفع الحديث لم يحركه  
يدخله في الصلاة لان السبحة لا يرفع الحديث هـ واذا نوى استباحة الدخول  
في الصلاة جاز له ان يصلي بها شام الصلوات نوافلها وفرائضها على ما  
قدمناه واذا ثبت ان السبحة لا يرفع الحديث كان الحديث باقيا سواء كان



حدث الوضوء أو حدث الجنابة ٥ وإذا أوحى الله تعالى ما كان واجب عليه ٥  
اليهم وجب عليه الاستحباب ٥ ولا وسف من خرج البول ٥ والريبيد واحد  
٣ في اليهم مدايا لوجه ثم باليد اليمنى ثم اليسرى كذلك بحسب المواضع ٥  
٤ وتكرره أن يداير اليهم الموصية ولا يلزم أن ياتمهم وهم ولا أن يأمهم بالمهم  
٥ وإذا استمر الحث عليه أنه مهم يدل على الوضوء لم يجز له الدخول في الصلاة  
٦ لأن اليه الواجبة ما حصلت فيه وإن يوي به استباحه الصلاة خارج له ذلك  
وقد يقال أن كل مرض يخاف منه من استعمال الماء فإنه يسوغ معه السهم وال  
٧ لم يخف منه التلف وخيف الزيادة في المرض فله ذلك وإن لم يخف التلف  
٨ ولا الزيادة فيه وخاف أن يشبهه ويقتوه به كان مثل ذلك لسان لم يخف  
٩ من ذلك السخاف أن يؤثر فيه أثر فله المخرج له اليهم بلا خلاف وكل من  
لا يخاف منه التلف ولا الزيادة فيه مثل الصداق ووجع المرض لم يجز  
١١ السهم فإن خاف استعمال الماء شد البرد ولم يشأ أخذه وجب عليه ذلك  
والاستمرار صلى ولا العادة عليه سافرا كان أو مقبلا ومن كان في  
١٣ حمله أو بعض أعضائه طهرانه ما لا ضرر عليه والماء في حمله حرام  
١٤ عليه صرر في اتصال الماء إليه كان له السهم ولا يجب عليه غسل الأجزاء  
١٥ المصححة فإن غسلها وسهم كان لحوط سوا كان أكثر صححت أو لم  
١٦ وإذا حصل على بعض أعضائه طهرانه نجاسته ولا يغير على غسلها إلا أن  
١٧ أوقر ح أو جراح سهم وصل ولا عارة عليه ٥ ويجوز أن يسهم لغيره  
١٨ الخازن مع وجود الماء ويجوز أن ينص على غسلها وإن لم يسهم أيضا فإن  
١٩ كان حيا ومعه من الماء ما يكفي للوضوء لا عذر بهم ولا يجب عليه  
استعمال ذلك الماء في بعض الأجزاء ٥ أما أفراد أطاع ربه  
وعدم الماء فإن كان نعمة من الماء ما يفضل به فزحة وفرحها فله  
٢٢ ذلك وسما للصلاة وصليا ولا عارة علم إلا أن الخائفة قد

ص

١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣



والسهر يسبح به الضلوة عند علم الما فان ما يكن معها ماء أصلاً يسبح  
بها ولا اغادة عليها لقوله اولاسنم السنا فليكن ماءً فسيروا ولم فصله  
لنوه ان تقول بحب علما الا عان وكذلك من كان على بعض يد فكاسته  
ليدر على ما نزل به ذلك سهر وصلى ثم تعبد فيما بعد اذا غسل الموضع  
ما يقب اذا التقطع دمه اكان للرحل وطبها قبل ان تسبح الصلاة لغسل  
نهمه واذا ارتكسباً من الموضع الذي بحب مسحه في اليهم من الوجه  
الدين لم يحزه قليلاً كان او كثيراً وبعد السهم من اوله

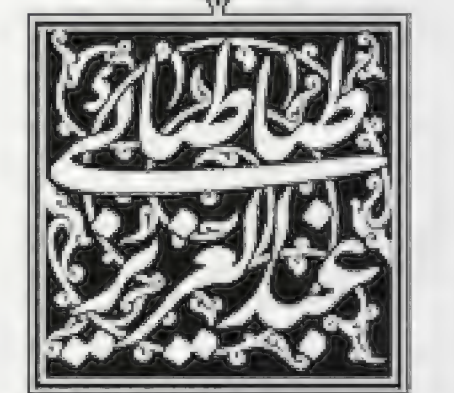
بلغ قراءة  
ابن الله بلغ

قصص  
في نظهر الشيا وبالابدان من الجاسات

للسه على صرين احدهما دم والاخر عر دم فالدم على ثلاثة اقسام احدها  
حب ازاله قليله وثلثه وهي ثلاثة دم الحين والاسخاضه والفاين والماني  
حب ازاله قليله وثلثه وهي غنة نخاس دم التوء والبراعيشه  
الجراح اللارمه والفروح الداميه والمالت ملكب ازاله اذا بلغ  
لدرهم فماعتلى السعد وهو المصروب من درهم وثلث وما نقص عنه الحب  
لله وهو با في الدما من سائر الحيوان سواء كان في موضع واحد من التواء  
مواضع لسه بعد ان تكون كل موضع اقل من مقدار الدرهم وان قلنا  
دا كان جميعه لو جمع كان مقدار الدرهم وحب ازاله كان لحوط للعباد  
ما ليس يد من الجاسات حب ازاله قليله وثلثه وهي غنة نخاس البول  
الفايط من الادمي وغيره من الحيوان الذي لا يولد لحمه وما اكل لحمه  
للاباس بوله وروثه وذرقه الا ذرق الدجج طصه وثلثه لحمه لبرم  
بوله وروثه فصل الدعال والحجير والدواب وان كان نعمة الله لرافة من يقين  
واصحابا من حال بول البغال والحجير والدواب وادائها بحس حب ازاله

١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠





بنیاد محقق طباطبائی

- ١ فله ودينه ٥ دالمنى حشر من كل حيوان يحب غسله وللعنيفة فيه الفرك
- ٢ وللمنحسنة بلا خلاف ودل مسير عبدنا حله حكمه للمحشر والمحق اصحاب
- ٣ الفناع بذلك ٥ وكل نجاسة يجب ازاله فليلها وكثرها فانه يجب ازاله
- ٤ عن الثياب والابذان ادر لها الطرف او لم يدركها اذ الحقن في الماء
- ٥ لمحقن ذلك وسلك ما يحل بنجاسة التوب الا ما ادرى به المحشر ففيه لم يدرك
- ٦ فالنوب على اصل الطهارة ٥ واذ الحقن حصول النجاسة في التوب و
- ٧ يعلم موضع بعينه وحيث غسل التوب كله وان علم انه في موضع محشر
- ٨ وجب غسل ذلك الموضع اعمدوا التعدي الى عذر ذلك الموضع من
- ٩ كانت النجاسة رطبة او يابسة وان علم ان النجاسة حصلت في احد الاماكن
- ١٠ ولم يدركها معا ولم يجز له التحري وان قطع احدى اللبوس وجب غسل
- ١١ غسل الكم الحز والحب غسل جميع التوب ٥ اما الذي دلع فيه
- ١٢ او الحزير اذا اصاب التوب وجب غسله لا النجس وان اصابه من
- ١٣ الذي يغسل به الانا لا الحب غسله سوا كانت من الغسل الاولى او الثانية و
- ١٤ قلنا انه يغسل من الغسل الاولى كان لحوطه فاما الوضوء يغسل الحوز
- ١٥ روي من ان اما الذي يراله خبث النجاسة لكون استعماله في الوضوء
- ١٦ نجاسته يجب غسلها لا يغسل الماعلها الا بول الصبي خاصة ولان
- ١٧ واذ اترك تحت التوب النجاسة وصبت عليه الماء وحري الماء في الاجزاء
- ١٨ الحوز استعماله لا النجس ٥ واذ اصاب التوب نجاسة فغسل بصفه فانه
- ١٩ ذلك الصف ولا تعدي اليه النجاسة من الصف الا حراما من
- ٢٠ والحذر والعلبة الارنب والفار والورعه سائر اذاته ما اذا
- ٢١ رطبة او اظنت اذاته او ارجحها في الماء وجب غسل الموضع وارا
- ٢٢ ذلك الماد لا راعي غسل ذلك العدد لان العدد محقق ولو لوغ
- ٢٣ كان يابس اذنت الموضع ما لم ينفذ الموضع غسل التوب كله او

٣٥



عَذْلُكَ أَنْ تَصْرُدَ سَامِدَ الدُّوَانِ وَاحِدَ مَهَارِ طَبَاوُجِ غَسَلِ يَدِهِ وَأَنْ  
 تَبْأَشَأَ بِمَجْمَعِ الزَّأَبِ هُوَ وَفَدْرُوتُ خَصَّتْهُ فِي اسْتِعْمَالِ مَا سَرِبَ مِنْهُ سَائِرُ الْخَوَافِ  
 لَهَا رَأَى سَوَى اللَّيْلِ وَالْخَزِيرِ وَمَا سَرِبَ مِنْهُ الْفَارُ فِي الْبُوتِ وَالْوَرَعِ  
 وَوَقَعَانِيهِ وَخَرَطَ حَيْثُ لَانَهُ لَا تَمْلِكُ الْعِزُّ زَمْنَ دَلَّكَ هُوَ وَإِذَا صَلَحَ دَمًا وَ  
 بِكُومًا يَلْمُزُهُ مِنْ أَهْلِ الْمَلَّةِ كَانَ حَكِيمًا حَلِمَ مَا ذُكِرَ بِهِ مِنْ الْحَاسَاتِ هُوَ إِذَا  
 بَابُ تَوْبَةٍ مِمَّنْ مِنَ النَّاسِ تَقَدَّرَ بِهِ بِالْمَوْتِ وَقِيلَ يُطَهَّرُ بِالغُسْلِ أَوْ عَرِمَ  
 أَوْ بَوَّأَ وَحِبَّ غَسَلِ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَضَاهَا فَإِنْ تَعَيَّنَ الْمَوْضِعُ غَسَلَ ذَلِكَ وَأَنْ  
 تَرِيدَ مَيِّتًا مِنَ النَّاسِ عُدَّتْ بِهِ بِالْمَوْتِ وَقِيلَ يُطَهَّرُ بِالغُسْلِ أَوْ مِمَّنْ قُطِعَتْ  
 لَهْ فِيهَا عَظْمٌ أَوْ مِمَّنْ مَانَعَ مِنْ حُجٍّ وَفِيهِ عَظْمٌ وَحِبَّ عَلَيْهِ الْغُسْلُ وَإِنْ كَانَ  
 عَدَا غَسَلَ أَوْ قَبْلَ يَدِهِ لَمْ يَحْبِذْ لَكَ هُوَ وَأَنْ كَانَ مَاسَةً مِنَ الْقِطْعَةِ الْأَعْظَمِ  
 لَيْسَ لَمْ يَحْبِ عَلَيْهِ الْغُسْلُ بَلْ يَحْبِ عَلَيْهِ غَسْلُ يَدَيْهِ وَأَنْ كَانَ الْمَيِّتُ مِنْ غَيْرِ النَّاسِ  
 غَسَلَ مَاسَةً بِهِ حَبِزَ هُوَ وَلَا بَأْسَ بِعَرَفِ الْحَبِزِ وَالْحَافِضِ إِذَا كَانَ خَالِصًا  
 مِنْ خَبَائِثِهِ فَإِنْ كَانَ عَلَى يَدَيْهَا حَاجَاةٌ وَعَرَفَ فَحَبِزَ الْتَوْبَ الَّذِي عَرَفَ قِافَتَهُ  
 وَأَنْ كَانَتْ الْحَاجَاةُ مِنْ حُرَامٍ وَحِبَّ عَمَلِ مَا عَرَفَ فِيهِ عَلَى مَا رَوَاهُ بَعْضُ  
 الصَّحَابَةِ وَغَرَّقَ الْأَبْلُ الْخِلَالَ لَمْ يَحْبِ أَرَأَيْتَ وَكُلَّ حَاجَاةٍ أَضَاتِ التَّوْبَ وَالْبَدَنَ  
 وَكَانَتْ يَابِسَةً لَحَبَّ غَسَلَهَا وَأَمَّا يَحْبُ مَسْحُ الْيَدِ بِالزَّأَبِ أَوْ نَفْحُ الْتَوْبِ  
 إِذَا أَصَابَ الْأَرْضَ أَوِ الْحَصِيرَ أَوِ الْبَابَ بُولَ وَطَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ حَقَّقَتْ  
 عَرِ الشَّمْسُ لَمْ يُطَهَّرْ وَلَا يُطَهَّرُ غَيْرَ مَا قُلْنَا مِنْ السَّابِ يَطْلُوعُ الشَّمْسُ  
 عَلَيْهِ وَتَحْقِيفُهُ عَرَانِي كُجُورِ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مَوْضِعَ  
 طَاهِرًا وَلَمْ يَكُنِ الْحَاجَاةُ رَطْبَةً فَسَعْدُ إِلَيْهِ وَلَا حُجُورَ أَرَأَيْتَ شَيْءٌ مِنَ الْحَاجَاةِ  
 بَعْدَ طَاهِرٍ أَوْ مِمَّنْ سَائِرِ الْمَالِغَاتِ وَالْحَكْمُ بِطَهَارِ الْمَوْضِعِ بِذَلِكَ  
 وَفِي أَصْحَابِنَا مِنْ أَهْلِهِ هُوَ وَمَنْ صَلَّى فِي تَوْبَةٍ فِيهِ حَاجَاةٌ مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ  
 صَلَاتُهُ وَإِنْ عَلِمَ أَنْ فِيهِ حَاجَاةً ثُمَّ نَسَاهَا وَصَلَّى دَانَ فَلِلْأَوَّلِ عَلَيْهِ  
 وَأَنْ لَمْ يَعْلَمْ وَصَلَّى عَلَى أَصْلِ الطَّهَارِ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ حَاجَاةً وَالْوَقْتُ بَاقٍ أَحَادٌ



- ١ الصلاة هـ وان مضي الوقت فلا اعاده عليه فان دأى النجاسة في الـ
- ٢ بونه رمى بذلك التوب وتمام الصلاة فيما بقي وان لم يلحق عليه غيره طرحه
- ٣ بالتوب منه فاستعوزه به احده واستتر به العورة وصلى وان لم يلحق
- ٤ شي ولا عتد من بناوله قطع الصلاة و اخذتوباً بستره العورة ونس
- ٥ وان لم يمسحوا طاهر اقل عم صلاته من يعود ايما هـ والدي هـ ا
- ٦ لا يحب ان التهما ان ازالهما كان افضل طواف التمسح من رافعه
- ٧ هو حبس هـ والصد يد والفتح حكمها حكم الفسوا هـ واذا اصاب
- ٨ حرز به اوبله او فلتسونه او ما لا يم الصلاة فيه فمؤداسي من النجا
- ٩ نى بالصلاة فيه باس وان ازاله افضل هـ وما لا يسره ساقله من اصاب
- ١٠ التوب والدين ولا المانع الذي يموت فيه ما كان او غيره وان عبر
- ١١ الماء الا الورع والعرب فانما اذا ما نافي الماسح ارافته هـ وط
- ١٢ لا باس به ما لم يهلم فيه نجاسة واذ امضى عليه ثلثه امام ارباب استحباب
- ١٣ اصاب التوب ماء الطير ودخا لطفه شي من النجاسة فان كان جارياً
- ١٤ فلا يحس التوب ولا الدين ما لم يتغير احد اوصاف الماء ان حكم
- ١٥ الماء الحار هـ والماء الذي يسجي او يغسله من نجاسة اذا رجع
- ١٦ على يوم لم يلحق به باس فان افضل منه ووقع على نجاسة ثم رجع
- ١٧ ازاله هـ واذا حصل معه ثوبان احدهما حسن والاخر طاهر ولا
- ١٨ صلى وكل واحد منها على الاثر اذ هـ وروي انه تركهما وصلى
- ١٩ والاول احوط هـ وان كان معاً يوب كس والبقدر على المائز
- ٢٠ عرياناً فان اتم اتمل من ترجه خوفاً من الرد صلى فيه فاد اتمل
- ٢١ غتله واعاد الصلاة هـ وبول الخفاف يحس ببول الطيور
- ٢٢ ودر فقا طاهر سوا ذلكها او لم يولد هـ الماء المربه للصبي
- ٢٣ عليها توب واحد لا يمسح به بصبه نجاسة في طرود ولا يمسح
- ٢٤ منه عت التوب كل يوم مرة واحدة وصلت فيه هـ وبول الـ

ص ٣٨

مفع



يطعم بكم ان صب الماعليه وبول الضيه لادم من غسله على دل حاله واداء  
النوب او البدن كافر محكوم بفسه سوا كان فباصل لو كان زملة او داور  
كان النوب رطباً اوجسه رطباً وحب غسل النوب وان كان بشارت الموضع  
لما و على هذا دل نوب قصه دافر او صبغة او غسله او غسل غزله او سفاه  
ولله عند العمل فانه لا يحوز الصلاة فيه الا بعد غسله وتطهيره وما استعمله  
شارب مسكر او فباع ولا يعلم انه اصابه شي من ذلك استحب غسله وان  
اصابه شي من المتكسر او الفباع وحت غسله ولا يحوز الصلاة على حاله

### فصل في ذكر الاغتسال

الاغتسال على ضربين مفروض ومسنون فالمفروض سنة افعال غسل الجنابه  
والحيض والاسحاضه على بعض الوجوه والتفاسر وغسل الامرات وغسل من  
متر مسام من الناس بعد رد بالموب وقبل تطهيره بالغسل والمسنونات ثمانية  
وعشرون غسلاً غسل يوم الجمعة ودقته من عند طلوع الفجر من يوم الجمعة  
الى وقت الزوال وقد رخص في تقديمه يوم الخميس من ظان الموت  
فضاؤه لمن فاته ايام بعد الزوال او يوم السبت فكل ما قرب من الزوال  
كان افضل واذا اجمع غسل جنابه وغسل يوم الجمعة وعرفها من  
الاغتسال لمهروضات والمسنونات اجزاؤها غسل واحد اذا بوي به  
ذلك فان بقي به غسل الواجب دون المسنونات اجزاها من الجميع وان  
بوي المسنونات دون الواجب لم يحزه وان لم ينو شيئاً اضلاً لم يحزه عن  
شي من ذلك وغسل ليلة النصف من رجب وغسل يوم التاسع والعشرين  
منه وليلة النصف من شعبان واول ليلة من شهر رمضان وليلة  
الصف منه وليلة سبع عشر وتسع عشر واحد وعشرين وثلاث  
وعشرين منه وليلة القنطر ويوم المظفر ويوم الاحمى وغسل  
الاحرام وغسل دخول الحرم وعدد دخول المسجد الحرام وعدد دخول  
الكعبة وعدد دخول المدينة وعدد دخول مسجد النبي صلى الله عليه وآله



- ١ وعَدَّ زِيَارَةَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَدَّ زِيَارَةَ حُرِّ وَاحِدٍ مِنَ الْأَيَّامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنَّا
- ٢ يَوْمَ الْقَدِيرِ وَيَوْمَ الْمَطَاهِلِ وَهُوَ يَوْمُ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ وَعَنَّا
- ٣ الْمَوْلُودِ وَغَسَلَ قَاضِي صَلَاةِ السُّوْفِ إِذَا احْتَرَقَ الرِّضُّ حُلَّهُ وَتَرْتَمَاهَا مُنْعَمًا
- ٤ وَتَحَدَّثَ بِاللَّحَاجَةِ وَتَحَدَّثَ بِصَلَاةِ الرَّاسِخَانِ فِي هَذِهِ الْأَعْيَالِ كُلِّهَا مَسْنُونَةً
- ٥ فَإِنْ نَعَصَهَا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضِ غَسَلِ التَّوْبَةِ وَالْكَافِرِ إِذَا اسْلَمَ لِلْحَبِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ
- ٦ بَلَّ سَحْمَهُ ذَلِكَ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ يَكُونُ وَجِبَعُهُ الْفُتْلُ لِلْحَبَابَةِ وَعَرَفَهَا
- ٧ فَإِنَّهُ إِذَا اسْلَمَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ لَمْ يَكُنْ فِي جِلْدِ كَفَرٍ أَيْبَحُ مِنْهُ الْغَسْلُ لَمْ يَكُنْ فِي جِلْدِ كَفَرٍ

## كِتَابُ الْحَبْرِ فِي ذِكْرِ

### الْحَبْرِ وَالْإِسْتِحْصَاءِ

- ١ الْحَبْرُ وَالْحَبْرُ عَدَارِيَانِ عَنْ عَمْرِو بْنِ وَاحِدٍ وَهُوَ الدَّمُ الْخَمْرُودُ لِلخَارِجِ حَرَاءُ عَلَى وَجْهِ
- ٢ تَعْلُقُ بِهِ أَحَدُكُمْ بِمَحْصُورَةٍ وَلِقِيلُهُ جَدُّهُ وَإِنْ سَبَّ قُلْتُ هُوَ الدَّمُ الَّذِي
- ٣ تَعْلُقُ رَأْسَهُ الْعَدَّةُ عَلَى وَجْهِهِ أَيْ بَطْنُهُ أَوْ بِأَقْطَاعِهِ وَتَعْلُقُ بِهِ عَسْرُونَ حَكْمًا
- ٤ لَا حَبَّ عَلَيْهَا الصَّلَاةُ وَلَا حَوْنٌ مِنْهَا فَعَلَّ الصَّلَاةُ وَلَا يَبِيعُ مِنْهَا الصَّوْمُ وَكُرِّمَ عَلَيْهَا
- ٥ دُخُولُ الْمُسْلِمِ إِلَى سَبِيلٍ وَلَا يَبِيعُ مِنْهَا الْأَعْيَانُ وَلَا يَبِيعُ مِنْهَا الْقُرْآنُ
- ٦ وَكُرِّمَ عَلَيْهَا قُدْرَةُ الْعَزَائِمِ وَكُرِّمَ عَلَيْهَا مَسْرُكُنَا الْكُنَاةَ الْغَرَابَ وَكُرِّمَ عَلَى رُؤُسِهِ
- ٧ وَطَبَا وَكُرِّمَ عَلَى مَنْ وَطَبَاهَا مُنْعَمًا الْكُفَّانَ إِنْ كَانَ يَدَاؤُهُ دَنَانًا وَإِنْ كَانَ
- ٨ وَسَطَهُ نَصْفَ دَنَانٍ وَإِنْ كَانَ فِي أَحْسَرٍ رُبْعَ دَنَانٍ وَكُرِّمَ عَلَيْهَا الْعَزِيدُ وَهَلْ
- ٩ الْكُفَّانَ وَاجِبُهُ أَوْ مَذُوبُ الْهَمَانَةِ دَوَانِيقَانِ أَحَدُهُمَا وَهِيَ الْأَطْهَرُ أَتَاهَا عَلَى
- ١٠ الْوَجُوبِ وَالْمَانَةِ أَيْهَا عَلَى الْأَسْتِحْبَابِ وَأَذَانُ كُرِّمَ الْوُطَى فَلَا يَبِيعُ الْخَبْرَانِ
- ١١ فِيهِ مَعْنَى وَمَعْنَى الْحَبْرِ نَعْنَى إِنْ عَلَيْهِ يَكُلُّ دَقِيقَةً لَفَانَةً وَإِنْ قُلْنَا
- ١٢ أَنَّهُ لَا يَكُرَّرُ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الدِّمَةِ فَإِنْ قُتِلَ وَكُرِّمَ عَلَيْهَا
- ١٣ الْغَسْلُ عَدَا الْإِسْطِطَاعَ وَلَا يَبِيعُ طَلْعُهَا وَلَا يَبِيعُ مِنْهَا الْغَسْلُ وَالْوُطَى
- ١٤ عَلَى رُجْمٍ رَفْعًا لِحَدِّثٍ وَلَا يَحِبُّ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّلَاةِ وَكُرِّمَ عَلَيْهَا قَضَاءُ الصَّلَاةِ



وتنقى لها قراء ما عدا الغرام ومن المصحف وحمله ويكره لها الحضاب  
بحوزان ذى المراه دم الحيض فلان ملع سبع سنين فان رأت قبله لم يكن  
دم حيض وان رآه لسبع سنين فصلا حازان يكون دم حيض وباتين  
المراه من الحيض اذ البعث حسنة الا اذا كانت امرأة من قريش فانه ررك  
انما ررك دم الحيض الى سنين سنة ومثبات بعد ذلك لم يكن دم حيض  
وسمى الحيض ثلاثة اقسام قليل وكثير ما سنها فحد الفيل ثلاثة ايام فليحلت  
ومثاها من قال ثلاثة ايام فحمله العشرة وهو الذي ذكرناه في الهاميه  
والاول الجوط والكثير عشرة ايام وما سنها حسب عاد السنين فاذ اتي هذا  
فاول ما يرى المرأة الدر سعى ان مع من الصوم والصلاه فان استمر بها ثلثة ايام  
مسابعه وطقت على انه دم حيض ولم يكن عليها شيء وان رأت اقل من ذلك قطعت  
على انه ليس دم حيض وقصت الصلاة والصوم وعلى الرواية الحرب  
اذ ارات اللامه ايام في حمله العشرة دما لم يلزمها قضا الصلاة واذ اقلنا  
اللون اقل من بلبه ايام مواليات فبني رأت لامة ايام تركت الصوم والصلاه  
فان رأت بعد ذلك الظهر صلت وصامت فان رأت بعد ذلك دما ملان  
لسوف عشرة ايام على اي صفيط الدم اسود كان او احمر او اصفر وعلى كل حال  
كان ذلك كله حيضا ولم يكن عليها فيما صامت وصليت شي عرانيها فهي  
الصوم فمابعد وان رأت بعد ان مضى لها عشرة ايام دما مطعنا  
انه ليس بدم حيض وانهم الاستحاضه وسند كرحمة فان رأت  
الصفه اذ الكدره في هذه العشر ايام حكم بانها من الحيض فان رأت  
الدم ثلثة ايام حكم لها فانه دم حيض ثم رأت يوم الحادي عشر او الثاني  
عشر او الثالث عشر من وبتدارات الدم الاول كان ذلك كله محظوما  
لانه دم استحاضه فان رأت يوم الرابع عشر دما كان ذلك كله محظوما  
من الحيض المسببه لانها قد استوفت اول الطهر وهو عشرة ايام هذا  
اذ ارات الطهر فماتس الدين فاقا اذ انصل بها الدم فله حكم مبرد

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤



مس ٢٤

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣

من ايام دما ثمرات بعد ذلك الى امام العشرة صرة او كندة حتمنا به حصن  
كذلك اذا كانت عاينها ان ترى اياها بعينها دما ثمرات في بعض الساعات  
في تلك الايام الصفرة او الكدرة حكما بانها من الحيض فان رأت عفتها  
دما حكما بانها من الحيض الى امام العشرة ايام فان رأت على ذلك حتمنا  
بانه دم استحاضه وكذلك اذارات اول ما سلع الصفرة او الكدرة وبلغت  
حد الحرج ان يكون حاضا حكما بانها من الحيض لا بد وقت الحيض وكذلك  
اذا رأت دم الحيض اياما وجرت عاداتها فيه ثم طهرت ومرت بها اول ايام الطهر  
وهي عن ايام ثمرات الصفرة او الكدرة حكما بانها من الحيض لا بد ان سوفت  
اول ايام الطهر وحالت الايام التي يمكن ان يكون حاضا وانما قلنا تجمع ذلك  
لما روي عنهم عليهم السلام من ان الصفرة في ايام الحيض حصة في ايام الطهر  
فحلتها على عموها واذ انقطع الدم عنها فتأدوت العشرة ولم يعلم اهل  
بعد حائض لم لا ادخلت قطرة فان حرج وعلمها دم وان كان قليلا لم يرد  
حائض وان كان يقا فقد طهرت ولعنتل بحور للزوج وطها قبل العسل  
اذا نمت الطهر سوا كان الطهر في الدرة الحيض او بما دونه وبعد  
العسل فصل ولا سهل ذلك الا بعد ان يغسل وجهها واذ اظهرت اغسلت  
وكفيه عنهما من غسل الحجاب سوا قبلتها بغير الوضوء ليسوع لها  
اسباحة الصلاة على الاظهر من الروايات فان لم يؤمها قبله فلا بد منه  
بعد وفي اصحابنا من قال بحرجها العسل والاول احوط ٥ واذ اغسلت  
فصلت الصورة ولا يلزمها فضا الصلاة فان نالت الدم وقد دخل وقت  
صلاة ومعنى مقدار ما مكثها اذا نالت الصلاة دم لم يلز قد صلت حجب  
عليها فضا الصلاة وان رأت الدم قبل ذلك لم يلزمها القضا وان  
طهرت في وقت صلاة واحدت في ناهي العسل حرج الوقت لم يلزمها  
القضا وان نوات عن العسل حتى حرج الوقت وجب عليها القضا فان طهرت

مس ٢٤



- ١ سندس ان سأل الله - وان رأت الدم ثلاثة ايام ثم رأت الحيض بعد ايام
- ٢ الدم قبل ان يخرج من العشر ايام فان ذلك من الحيض الاولي فان انقطع
- ٣ و رأت الطهر عدت ايام الطهر من وقت انقطاع الدم الحيض وسكت
- ٤ عشر ايام وهو اول الطهر بحكم بما رآه انه دم حيض ثم على هذا الخبر
- ٥ يعتبر من الحيض والحيض عن ايام الى ان يسفر لها عانة هو تسعة
- ٦ المراه بان تتركها سهران او ليلة اسهر ترى فيها الدم اما معلومة في وقت
- ٧ معلوم بمصدر الساعات بها يعمل عليه ويرجع اليه ان استحاضت ه وتتر
- ٨ اسفر لها عانة ثم تقدمها الحيض يوم او يومين او اخذ يوم او يومين
- ٩ حكمت بانه من الحيض وان تقدم باكثر من ذلك لولاخذ بمنزلة ذلك
- ١٠ بام العشر ايام حكم انصابه دم حيض فان رآه على العشر لم يحكم
- ١١ بذلك فان اخلط عليها اما فلا يسفر لها عانة على وجه واحد
- ١٢ الصوم والصلاة كلما رأت الدم وكما رأت الطهر صلت الى ذلك
- ١٣ عاداتها بما ذكرناه من ايقاف السهرين واللبانة على ايام معلومة واد
- ١٤ معني ه متى آتته دم الحيض دم العذرة ادخلت قطرة فان خرجت
- ١٥ بالدم فذلك دم حيض وان خرجت سطوة فذلك دم عذرة وان آتته
- ١٦ دم المرح ادخلت اصبعها فان كان الدم خارجا من الجيب الامن فذاك
- ١٧ دم مريح وان كان خارجا من الجيب الاخر فهو دم حيض وان آتته بدم
- ١٨ الاستحاضة طهر الاستحاضة منه بذكرها في الصلوة والكدر في ايام
- ١٩ الحيض حيض في ايام الطهر طهر سواها رأت ايام حيضها التي خرجت
- ٢٠ ان تحض فيه او الايام التي كان يملأ ان يكون جايضا مثال
- ٢١ ان يكون المراه المشداه اذ رأت الدم قبل حيض ايام ثم رأت الى تمام
- ٢٢ العشر ايام صفر او كدر فالحجج حمن لانه في ايام الحيض قد آت
- ٢٣ اذا جرت عاداتها ان تحض كل شهر في ايام ثم رأت في بعض



- ١ بعد زوال الشمس الى بعد دخول وقت العشاء فصلى الصلوات معا
- ٢ ونسحب لها قضاؤها اذا اظهرت قبل مغيب الشمس مقدار ما يصلي
- ٣ ركعتان لم يلحق الا مقدار ما يصلي فيه اربع ركعات لزمها العصر
- ٤ غيره وان لحقه قبل المغرب مقدار ما يصلي فيه ركعة لزمها العصر
- ٥ طهرت بعد مغيب الشمس الى نصف الليل لزمها قضاء العشاءين وصحبه
- ٦ ايضا قضاؤها الى قبل المغرب مقدار ما يصلي خمس ركعات فانه يلحق
- ٧ من ان يصلي فيه اربع ركعات لم يلزمها الا من العشاء الاخره ويلزمها
- ٨ العشاء اذا اظهرت قبل طلوع الشمس مقدار ما يصلي فيه ركعة فان كان
- ٩ اقل من ذلك لم يلزمها قضاءه واذا اصبح صائمة ثم طامت انقضت
- ١٠ اي وقت رأت الدم ولو كان قبل المغرب يسير وبعضه في اليوم
- ١١ والا فضل اذا رأت الدم بعد العشاء ان غسلت فيه اليدين والرجلين
- ١٢ النقاء على كل حال واذا اصبح حائضا ثم طهرت امسكت بقضاء
- ١٣ النهار ثانيا وعليها القضاء وتسعى للحائض ان تتوضا بعد وقت كل
- ١٤ صلاة وكلت في مصلاتها وتذكر الله بمقدار زمان صلاحها احيانا
- ١٥ وابل الطهر من الحيض عن ايامه وليس لكثرة حد بل كل حال
- ١٦ في ذكر الاستحاضة والحيض
- ١٧ الاستحاضة هي الدم الاصفر البارد الذي لا يحسن المراه يخرج منه في غلظ
- ١٨ الحال او ما زاد على كثر الحيض او القياس وهي عن ايام وان
- ١٩ يكن هذه الصفة والمساخنة الخلوات احد من اما ان يكون
- ٢٠ او من لها عانة فان لم يمدأ فلها اذا استمر بها الدم احوال اربعة احدها
- ٢١ ان يهر لها بالصفة فاذا رأتها بصفة دم الحيض ردت الدم واما
- ٢٢ واذا رأتها بصفة دم الاستحاضة صلت وصامت اذا وصلت لم يكن
- ٢٣ الاستحاضة وتعد من الحيضين عن ايام طهر او ما تراه بصفة دم



معرفة

الحض انما يكون له حكم اذا جمع شرطيهما ان يراه بتلك الصفة ثلثة ايام  
لان ما يقض عنها لا يكون حيضاً والثاني لا يزيد على عشر ايام لان ما زاد  
على العشر لا يكون حيضاً فاذا رأت في الشهر الاول ثلثة ايام ما هو بصفه دم  
الحض وفي الشهر الثاني عشر ايام وفي الثالث سبعة ايام كان ما رآه بصفه دم  
الحض كله حيضاً في كل شهر والثاني يكون طهرًا لانه ما اسفر لها  
ما رأت فان رأت في شهر من موالي الشهر ثلثة ايام بلاه ايام وراى في الشهر  
الثالث عشر ايام حكت في الشهر الاولين بان حضها ثلثة ايام لان عادتها  
قد استقر بالشهرين عدلتها في الشهر الاول والثاني والنسب والصوم الا  
بعد ان مضى عليها عشر ايام اقصى مدة للحض على أي صفة كان فاذا ابتنت  
في الشهر الثالث انما رأت في الشهر الاول والثاني على الايام التي رأت فيها  
دم الحيض كان استحاضه فص الصوم والصلاة فاما في الشهر الثالث الذي  
استقر فيه عادتها فانهما يعتدل اذا مضت عليها الايام التي رأت فيها دم  
الحض في الشهر الاول والثاني وتصوم وتصلى وادارات الهداء ثلثة  
ايام دم الحيض ثلثة ايام دم الاستحاضه واربعه ايام صفة ثم انقطع  
فان الكا من الحيض وانما حكم بانه طهر اذا رأت العشر ايام من  
انما قبل العشر كان دم استحاضه فاذا رأت المدة ثلثة ايام دم  
الاستحاضه وبلاه ايام دم الحيض ثم دم الاستحاضه وحاز العشر ايام  
حكم انما رآه بصفه دم الحيض حيض وما هو بصفه دم الاستحاضه طهر  
سنة ذلك اذا حذر لانه ليس بان يجعل المدة الاولى مضافه الى الحيض  
ما ولي من التي بعد ايام الحيض مسقطا وعمل على القين ما هو بصفه  
دم الحيض وكذلك اذا رأت اولاد الاستحاضه عشر ايام ثم رأت  
ما هو بصفه دم الحيض باقى الشهر حكم في اول يوم ترى ما هو بصفه  
دم الحيض الى ايام العشرة ايام بانه حيض وما بعد ذلك الاستحاضه فان  
اسم على هتبه حلت من الحيضه والحيضه الثانية عشر ايام طهرًا



- ١ وما بعد ذلك من الحيضة الثانية ثم على هذا القدر ٥ فادارات اول من ثلثة ايام
- ٢ الخفيف ورات فمابقدم الاستحاضة الى اخر الشهر كانت هذه البسوط
- ٣ بل رجوع الى عادي لتساها وهي الحالة الثانية على ما قلناه وانزل لها سائر
- ٤ اوكس مختلفات رجعت الى من هو من ارباعها من اهل بلدها وهي الحالة الثانية
- ٥ فان لم يكن هنالك تسا اوكس مختلفات بركت الصوم والصلاة في الشهر
- ٦ الاول بانه ايام وفي الماي عبر ايام اوكس كل سبعة ايام ان ذلك
- ٧ لا يرجع لحداهما على الحري هما مفايرتانه هذه الحالة الرابعة ٥
- ٨ فادارات المداها ما هو بصفه دم الاستحاضة بل عتروما مزان ما هو
- ٩ دم الخفيف بعد ذلك واستمر فان بلبه ايام من اول الدم حيضا والعنة
- ١٠ طهرا وما راته بعد ذلك من الحيضة الثانية ٥ ولما اذا كانت المداها
- ١١ عان فلها رة اجوال احدها ان يكون لها عان بلاميز والماني ار
- ١٢ لها عان ومسر و الثالث احلقت عاداتها وطا عتير الرابع احلقت
- ١٣ ولا يمر لها ٥ فالقسم الاول وهي التي تحان بتمامي او يكون قد مضى
- ١٤ شهران رات فيهما ما هو بصفه دم الحيض فان لم يكن ايضا رات في عاداتها
- ١٥ وعلى علمها وودنا ان يلدك الصوم والصلاة في الشهرين الاولين اعمى من
- ١٦ فاد استمر عاداتها فقت ما لقت عن ذلك قشال ذلك فادارات
- ١٧ السه الاول ثلثة ايام وفي الشهر الثاني مل ذلك في الشهر الثالث اسرها
- ١٨ الدم ملك الصفه الى اخر الشهر حكرا بان خصها بلبه ايام وصلي وصوم
- ١٩ ما بعد ذلك ٥ وادارات المداها دم الحيض حة ايام وعنه ايام
- ٢٠ ثم استمرت حصل لها عان في الحيض والاضحية ايام خصها بلبه
- ٢١ واما طهرها عشر ايام وكذلك ان رات دم الحيض حة ايام ومحمد
- ٢٢ بباطهر ايام رات حة ايام حصا وحمة وحسن يوما طهر ايام استحاضت
- ٢٣ كحل حصها في كل شهر في ايام لان ذلك صار عاداتها ٥ اذا كان عاداتها
- ٢٤ حة ايام في كل شهر فقات الدم بلبه حة ايام ولم يزد فيها شيئا فان خصها



١ تقدم وكذا ان رأت حمه ردها دم ثم رأت فيها فان حضاها قد تلخر وان رأت  
٢ حمه ايام قبلها او فيها فان الكل حضا اثم عشره ايام وكذا ان رأت فيها  
٣ وفي حمه بعدها فان العشره للحضاضه وهي اقصى دم الحيض وان رأت  
٤ دم قبلها او فيها وفي حمه بعدها ثم اطعم ولم يدر لها حمل ايام عاداتها  
٥ حضا والباقي استحاضه ان هذه احلظ دم حضا ندم استحاضتها وهي ان  
٦ تعدل على عاداتها والمسلتان الاولتان ليس بها الخلط دم الحيض بدم  
٧ الاستحاضه وكان الكل دم حيض اذا كانت عاداتها الخمسة الثانيه  
٨ الشهر فدان من اول الشهر والخمسة ايام واستمر بها الدم فسعى ان يحل  
٩ ابتداء حضاها من الخمسة الثانيه حسب ما كان عاداتها اذا رأت كالمبتداه  
١٠ في الشهر الاول حمه ايام دم الاستحاضه وفي الثانيه حمه ايام دم الحيض والباقي  
١١ دم استحاضه وفي الثالث دما بينهما فانها في الشهر الاول والثالث تعلم ما  
١٢ عمله من عبادته لها ولا يميز وفي الثاني يحل ايامها حمه ايام والباقي استحاضه  
١٣ لانه لا يثبت العاقبه شهر واحد فلا يمكن ان يميزه الشهر الثالث اذا  
١٤ كانت عاداتها ان ترى الدم في اول كل شهر حمه ايام فلما كان بعض  
١٥ الشهور رأت في تلك الحجه ايام على العاده وطهرت عشره ايام ثم رأت  
١٦ دما نظيفه فان اطعم دون اكرمه الحيض التي هي عشره ايام فان  
١٧ ذلك من الحيض الثانيه وان استمر على هيئه وانصل عملت على عاداتها  
١٨ المألوفه في الحجه في اول كل شهر وحل الباقي استحاضه لان الدم الثاني  
١٩ لم يخلص للحيض بل احلظ دم الاستحاضه ولها عاده فوجبان جمع  
٢٠ الى عاداتها واما القسم الثاني وهي التي لها عاده وميزملا ان يكون الحيض  
٢١ في اول كل شهر حمه ايام فدان في شهر عشره ايام دم الحيض  
٢٢ رأت بعدها دم الاستحاضه وانصل يكون حضا عشره ايام احضارا  
٢٣ بالتميزه وكذلك اذا كانت عاداتها حمه ايام فدان ثلثه ايام اسود ثم رأت

مد



ملته

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤

الماء بعد اذ ارأته صفة دم الاستحاضة

علت ما العينة

دما احمر الى اخر الشهر فان حبسها ليلة ايام وما تغدوها استحاضة اعتبارا بانها  
وكذلك اذا كانت عاداتها في ايام من اول الشهر مرات في اول الشهر  
ثلاثة ايام دما احمر وليلة ايام دما اسود واربعة ايام دما احمر واصلا كان  
حبسها ليلة ايام الباقية من الشهر وهو ايام الدم الاسود اعتبارا بانها لم يزد  
حبسها ثلث ايام او اربعة وكذلك اذا كانت عاداتها ليلة ايام من اول الشهر  
فان ستة ايام دما احمر واربعة ايام دما اسود واتصل بان حبسها ايام  
ايام التي رأت فيها دما اسود اعتبارا بانها لم يزد عن ايام السبعة ايام  
المستحاضة ترجع الى عاداتها لم يطلوا كان قويا والمستحاضة متى يبرطها  
ايام الحيض اما بصفة الدم او بالرجوع الى القان او بالمتدأ فترت الصوم  
والصلاة على الربيب الذي قد مناه وصلت وصامت ما بعد ذلك الحبر  
عليها وقضاها ولا صوم على حال ان ايامها التي وصلت منها وصامت محكوم  
بما رأتها واذا ثبت ذلك فلا يجب عليها القضاء واما القسم الثالث وهي التي  
كانت لها عادة فستبنيها او تعلق عليها ولها منبر فانها ترجع الى  
صفة دم الحيض علمت ما يغله المستحاضة فان كان  
صنعا الدم فادارة بصفة دم الحيض علمت ما يغله المستحاضة فان كان  
من ذرنا طلها مثلا حجة ايام دما بصفة دم الحيض تركت الصلاة  
سنة اذا رأت بعد ذلك حجة ايام دم الاستحاضة فان استطعت عنها الدم  
القاسر كان حجة حبلوا رجا ما هو دم الاستحاضة العشر ايام كان  
ذلك دم استحاضة من وقت عاراته بصفة دم الاستحاضة ونقص الصوم  
والصلاة فيه فان رأت اولاد ما بصفة دم الاستحاضة حجة ايام من رأت  
حجة ايام ما هو بصفة دم الحيض واستطعت بان كله دم الحيض فان حازها  
هو بصفة دم الحيض العشر ودام الى الحصة عشر يوما كانت للحج الايام  
لم يكن دم حيض نقصيها الصوم والصلاة وان استطعت فمابين العشر  
عشر يوما قصت الصوم والصلاة في الحج ايام التي رأت فيها الدم بصفة  
الاستحاضة وسقط عنها ما بعد ذلك فان رأت ليلة ايام مثلا ايام



يصفى من رات ليلة ايام دم الاستحاضة ثم رات الى تمام العشرة دم الحيض ينقطع  
ان الكل دم الحيض وكذلك اذا استطاع فمادون العشرة وان حار العشرة  
ايام ما هو بصفه دم الحيض وبلغ ستة عشر يوما كان العشرة ايام كلها حصة  
فقط الصوم والصلاة في الستة الاولى وان رات او ليلة ايام دم الاستحاضة  
رات ما هو بصفه دم الحيض الى تمام العشرة وانقطع كان الكل حصة وان  
كان العشرة ما هو بصفه دم الحيض ثم انقطع بعد ذلك كان ما رايه اول اصفه  
دم الاستحاضة لم يدر حصة قطت فيها الصوم والصلاة وان رات دم الحيض  
جميع ايام مثلام رات دم الاستحاضة وكان العشرة ايام الى خمسة عشر يوما  
رات دم الحيض كان ذلك للسر للحيضة الثانية لانها قد استوفت اقل الطهر  
وهو عشرة ايام فان رات فمادون الحصة عشر يوما دم الحيض لم يدر ذلك  
دم حصة انما ما استوفت عشرين ايام الطهر وكذلك ان رات دم الحيض اقل  
من حصة ايام ثم رات دم الاستحاضة وكان العشرة ثم رات دم الحيض استوفت  
من وقت ما رات دم الاستحاضة عشر ايام ثم حكى ما راي بعد ذلك للحيضة  
المستقبلة فان رات اولاد دم الحيض سبعة ايام ثم رات دم الاستحاضة وكان  
العشرة بسوية اقل الطهر عشرة ايام سواء استطاع الدم قبل ذلك او بعد فرجع  
الى لون دم الحيض ارم رجع لان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام وذلك  
يريد على ذلك من المسائل هذه اصولها التي ذكرناها واما القسم الرابع  
وهي التي لا يميز لها صفة القسم واطبق عليها الدم وقد سبب العادة فارها  
ثلاثة احوال احدها ان يكون دارة لانام حصة واحدة ناسية للوقت  
الثاني ان يكون دارة للوقت ناسية للعدد الثالثة ان يكون ناسية للعدد  
والوقت معا فان كانت دارة للعدد ناسية للوقت فانها ترك  
الصوم والصلاة مثل هذا ذلك الايام في الوقت الذي يعلم انه حصة فقتل  
وصلى وتصوم فماتخذ اذا علمت ما يعلمه المستحاضة من السهر بعد ان  
وانما قلنا ذلك لان هال طريقا للعلم بعلم به ايام حصة على ما بينه

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤



١ وان كانت دأجرة الوقت ناسية للحد تركت الصوم والصلاة في تلك الأيام  
٢ امام وهو اقل ايام الحيض لانه مقطوع به والباقي لسرعة دليله وان كان ناسيا  
٣ للحد والوقت جعلت ثلاثة ايام من اول الشهر ما يغله المحاضه وتغتسل فيما  
٤ بقا كل صلاة وصلاة صامت شهر رمضان والباطاها زوجها الصلاة  
٥ ذلك تقصير الاحتياط وان كان يظن هذه على ما هي في العلم ما روي في  
٦ ترك الصلاة والصوم في كل شهر سبعة ايام وصلى وصوم فيما عدا ذلك ويجوز  
٧ على هذه الرواية في السبع ايام اول الشهر واسطة واخره  
٨ والمراد مع على المسئلة الاولى هي اذا كانت دائرية للعدد ناسية للحد  
٩ محله ان كل زمان يمر فيه حيضها فقلت ما فعله الحائض من كل زمان في  
١٠ ذلك فيه جعلت ما جعل المتحاضه وكل زمان احمل فيه انقطاع دم  
١١ وجب عليها الغسل فيه للصلاة من ذلك اذا قال لو  
١٢ الشهر اطي العتبات والاعلم انها هي العتبات الاولى او الثانية لو بالبدن  
١٣ من ليلها حتى يمشي ولا طهر بين فمحل زمانها زمان الطهر فصلى  
١٤ اول الشهر الى اخره بعد ان فعل ما فعله المتحاضه وتغتسل في اخر  
١٥ لو عشر الاحمال انقطاع الحيض فيه واذا قال لو  
١٦ عشر ايام في كل شهر ولا يعلم موضعها من الشهر فان هذه ايضا ليلها حتى  
١٧ ولا طهر بين فمحل ما فعله المتحاضه لكل صلاة في العشر الاولى ثم  
١٨ غسل بعد ذلك لكل صلاة الا ان يعلم انها كانت بطهر في وقت معلوم  
١٩ في كل يوم في ذلك الوقت والفرق بين هذه المسئلة والاخرى ان الاولى قطع  
٢٠ على ان اتدأ حيضها من اول العشر وانما شك في العتبات والمسئلة  
٢١ الثانية قطعت على ان حيضها من عشر ايام وطهر علم اولها وجوز ان يكون  
٢٢ من اليوم الاول والثاني والثالث والرابع وما زاد على ذلك وانما اذا  
٢٣ عليها الغسل عند كل صلاة فيما زاد على العشر يجوز ان يكون  
٢٤ حيضها عند ذلك واذا قال لو كان حيضها ثلاثة ايام



منه الاولى من الشهر والعلم موضعها من هذا العشر فان هذه ليس لها حيض  
طهرت من هذه العشرة وصلى من اول العشرة اليوم الاول والثاني  
الثالث اذا فعلت ما فعله المتحاضه ثم يغتسل لكل صلاة الى يوم العشر  
لا ان يعلم ان انقطاع الدم كان في وقت يعينه فغسل لذلك الوقت  
غيره **هـ** واذا قال **هـ** كان حيض اربعة ايام في العشرة  
الاولى ولا يعلم موضعها فانها نضلى اذا فعلت ما فعله المتحاضه اربعة  
ايام ثم يغتسل لكل صلاة على ما سناه **هـ** واذا قال **هـ** كان  
حيضه ايام صلت اذا فعلت ما فعله المتحاضه حتى ايام ثم اغسلت بعد  
كل صلاة **هـ** فاما اذا قال **هـ** كان حيض ستة ايام في العشر الاولى  
فان لها حيضتين وانما يكون لها حيضتين اذا لم يزد على الخمسة ايام  
اذا زاد على الخمسة ايام فقد حصل لها الفين والحيض فلو في هذه المسئلة  
اليوم الخامس والسادس من الحيض ان لا بد ان كان من اول العشر الخامس  
والسادس حيضه ان كان الاثنا عشر اليوم العاشر والثالث او الرابع او  
الخامس فان هذين اليومين انصا اخطان فيهن فاذا كان كذلك فاما  
تفعل ما فعله المتحاضه لكل صلاة الى اليوم الخامس وركل الصلاة في  
الخامس والسادس ثم يغتسل لكل صلاة الى ان يكون دم الحيض  
اسطع عدوها الا ان يعلم ان دم الحيض كان يقطع في وقت يعينه  
لذلك في كل يوم الى عام العشرة ايام فاذا طارت العشرة فهي طاهر  
تفعل ما فعله المتحاضه **هـ** اذا قال **هـ** كان حيضها سبعة ايام  
فان هي من حيضها اربعة ايام **هـ** واذا قال **هـ** كان حيضها ثمانية ايام  
حيضها ستة ايام **هـ** واذا قال **هـ** كان حيضها سبعة ايام فان هي من حيضها  
ثمانية ايام ثم على هذا الحساب يسأل من امثاله **هـ** واذا قال **هـ**  
كان حيضه عشرة ايام في كل شهر واعلم اني لم اذكر في العشر الا واحدا من الشهر

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠



- ١ ولا ادرى موضعها من العشرين فانها في العشر الاول سئل ما فعله المستحاضة
- ٢ كل صلاة لان استطاع الدم لا يحتمل فيها فاذا انقضت العشرة الاولى اغتسل
- ٣ لكل صلاة الا ان يعلم ان استطاع الدم كان في وقت بعينه معقبيل لذلك
- ٤ الوقت في كل يوم هـ واما العشر الثالثة فانها طاهرة من بصرى وتصل
- ٥ اذا فعلت ما فعله المستحاضة هـ اذا قال كان حصي عري
- ٦ واعلم اني كنت اكون في العشر الاول طاهرة من بصرى فانها طاهرة في العشر
- ٧ من بصرى وتصل في صورها اذا فعلت ما فعله المستحاضة عند كل صلاة ولا
- ٨ يحتمل عليها فيها الا اغتسل اجل استطاع الدم لان ذلك يحتمل فاذا ادخلت
- ٩ العشر الثانية فعلت مثل ذلك لانها ان كانت طاهرة فلا بصرى واراد
- ١٠ مستحاضة فقد صلت فيه فاذا دخلت في العشر الثالث اغتسل لكل صلاة
- ١١ لاحتال استطاع دم الحيض عندها الا ان يعلم ان استطاع الدم في وقت بعينه
- ١٢ معقبيل لذلك الوقت في كل يوم هـ واذا قال كان حصي
- ١٣ ابامر من العشر الاول ولا اعلم موضعها عدا اني كنت اكون في اليوم الاول في
- ١٤ الشهر طاهرة فان اليوم الاول يكون طهرا يفتن بعمل ما عمله المستحاضة
- ١٥ لكل صلاة وفي الثاني والثالث والرابع والخامس طهرا مشلول فيه بصرى
- ١٦ ما فعله المستحاضة فاقبل اليوم السادس من الحيض لانها ان كانت
- ١٧ الحيض في اليوم الثاني فان اليوم السادس اخر وان كان اخره في العاشر فان
- ١٨ السادس اوله فاذا كان كذلك كان اليوم السادس اخره اطلاقا في الحيض
- ١٩ من قبلها ان فعل ما فعله الحيض ثم يغتسل في اخره لا يحتمل ان يطهر
- ٢٠ الدم فيه يغتسل بعد ذلك لكل صلاة الى اخره فاستمر ثم فعل ما فعل
- ٢١ المستحاضة بعد ذلك لكل صلاة الى اخره الشهر ويكون ذلك طهرا
- ٢٢ يعني وعلى هذا الترتيب اذا قال اعلم اني كنت في اليوم الثاني طاهرة
- ٢٣ اولى اليوم الثالث او الرابع هـ اذا قال كان حصي عري
- ٢٤ العشر الاول واعلم اني كنت اكون في اليوم الخامس طاهرة من بصرى فلما

ص ٥٣



عنك الخمسة الباقية من العشر الاولى سنه وان قالت اني اعلم اني كنت اكون في  
اليوم السادس طاهر اقلنا ففضل الخمسة الاولى واذا قالت اني كنت  
في شهر عشر ايام اعرف موضعها الا اني اعلم اني كنت في اليوم السادس  
طاهر اربعين فان هذه بقاها انت من اول الشهر الى اخر السادس طاهر  
يقين ومن اول السابع الى اخر السادس عشر طهر مشكوك فيه تفعل  
ما تفعله المستحاضة من كل صلاة ثم يغسل بعد ذلك عند كل صلاة الى  
آخر الشهر لا خيال يطاع الدم واذا قالت اني كنت في شهر عشر  
ايام ولا اعرف موضعها واعلم اني كنت اكون في اليوم العاشر طاهر  
يقين فيكون من اول الشهر الى اخر العاشر طاهر اربعين ومن اول الحادي  
عشر الى اخر الشهر طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخر  
العشرين ثم يغسل لكل صلاة الى اخر الشهر واذا قالت اني كنت في شهر  
عشر ايام واعلم اني كنت يوم الحادي عشر طاهر فان هذا اليوم طهر  
يقين وما قبله طهر مشكوك فيه تفعل ما تفعله المستحاضة الى اخر العاشر  
ثم يغسل بعد ذلك ويصلي ثم تفعل ما تفعله المستحاضة لكل صلاة الى اخر  
الحادي والعشرين ثم يغسل بعد ذلك لكل صلاة الى اخر الشهر وعلى هذا  
في كل شهر يكون ثلث واحد طهر اربعين واثنان طهر اربعين  
واذا قالت اني كنت في شهر رمضان طهرت ولا اعلم موضعها  
والاعددهما فان هذه حكمها حكم التي لا تعرف ايامها اصلا وسنذكر  
القول فيها واما قلنا ذلك انا لو فرضنا الحصن اهل ما يكون الحيض او الدم  
او احدهما اهل والاخر لا ثم جعلنا سنها اهل الطهر فلا سمن ذلك  
في كل شهر وسعي ان يكون حكمها مائة من اياما يغسل بعد كل  
صلاة ويصلي ويصوم شهر رمضان والطاهر زوجها ان ذلك يسفيه  
الاخطا لعدم الشك في زمان الطهر والحيض واذا قالت ان

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

منه



حصى في شهر جمسه ايام لا اعلم موضعها واعلم ان كنت اولى في الحب  
الاخر طاهر اسير واعلم ان لي طهرا صحيحا غيرها في شهر والاعلم  
موضع ذلك كصفته فانه كمثل ان يكون حصنها في الحب الاول والبار  
طهرا وكمثل ان يكون في الحب الثاني والثاني طهرا وكمثل ان يكون الحب  
الثالث ويكون ما قبله وما بعده طهرا كاملا وكمثل ان يكون الحب الرابع  
و يكون ما قبله وما بعده طهرا وكمثل ان يكون الحب الخامس وما قبله  
طهرا فاذا احتمل ذلك فمعي لها ان تفعل في الحب الاول ما تفعله النساء  
عد كل ضلوة وصلي وصوم وتغتسل فيما بعد ذلك صلاة الى اخر  
يوم الخامس والعشرين لاحتمال ان يكون الحيض لمقطع عندها وتعمل في الحب  
الاخر ما يفعله المتخاصة لانه طهر مطوع به اذا قالت كان حيض  
في شهر عشر ايام ولا اعرف موضعها الا اني اعلم ان كنت اولى في اليوم  
العاشر طاهرا فان هذا ممل ان يكون العاشر اخر حصنها واسد او من اول  
الشهر وعلى ان يكون العاشر اول حصنها ويكون اخره التاسع عشر وكمثل  
ان يكون اسد حصنها ماس اليوم الاول من الشهر واليوم العاشر فاذا كان  
كذلك كل من اول الشهر الى يوم العاشر طهرا متكررا فيه يصلي  
وتصوم اذا فعلت ما تفعله المتخاصة فلا يطاها نهو حها ولا تحمل اسطاع  
واليوم العاشر يكون حصنها من ركعة مائة ركعة للحائض وتغتسل  
في اخره ثم يغسل لكل صلاة بعد ذلك الى عام التاسع عشر الا ان تعلم  
انقطاع الحيض وقت بعينه ويغسل من الوقت الى الوقت وما بعد ذلك  
الى عام الشهر يغسل من عمل ما تفعله المتخاصة لحصل لها في كل شهر  
احد عشر يوما طهرتين و يوما واحدا حصن من وقتها اذ ذلك فهو  
طهر متكررا فيه هو اذا قالت كان حصن عتي ايام في كل شهر  
اعرف موضعها الا اني اعلم ان لي اولى في اليوم الثاني عشر طاهرا  
عده ممل ان يكون اول حصنها من اول العام من الشهر اخره عام الثاني

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠



شروعت ان يكون احد احصائها من الثاني عشر ويكون اخره نام السادس  
شروعت ان يكون كذلك من اول الشهر الى اخره السابع طهرت اسفل  
تفعله المستحاضة ومن اول المامن الى عام الحادي عشر طهرت فيه شك  
تفعله المستحاضة لكل صلاة ان استطاع الدم فباعر فممن واليوم الثاني  
من حصره فيه ما يركه الحائض تغسل في اخره وتغسل لكل صلاة  
الى عام السادس عشر وما بعد ذلك الى اخر الشهر طهرت فيمن تفعله ما  
تفعله المستحاضة عند كل صلاة اذا قال **كانت حائضتي عشرة ايام**  
في شهره ولى طهرت صحيح في كل شهر واعلم اني كنت اليوم الثاني عشر حائضا  
هذه لها مائة ايام من اخر الشهر طهرت فيمن واليوم الاول والثاني ايضا  
له من سبعين تفعله المستحاضة وتغسل وتصوم لانها لم تخلوا ان يكون  
اليوم الثاني عشر اول الحين او اخره او ما من ذلك فان كان اولها فالي  
اخر اليوم الثاني والعشرين يكون حيا وما بعده الى اخر الشهر طهرت فيمن  
وان كان اليوم الثاني عشر اخر يوم من الحين صا ما بعده الى اخر اليوم  
الثاني والعشرين طهرت امسكوكا واما اليوم الاول والثاني طهرت فيمن  
اليوم الثاني عشر اخر الحين فلو ادله الثالث وان كان اوله فلا  
ان اليوم الاول والثاني طهرت على كل حال صحيح فاد استمدا فالد  
حسبها ان تفعله اليوم الاول والثاني من اول الثالث والعشرين الى  
اخر الشهر ما تفعله المستحاضة وتغسل وتصوم واقتضا عا يافيه في الصلاة  
والاصوم ومن اول اليوم الثالث عشر ما تفعله المستحاضة ايضا الى  
اليوم الثاني عشر وتغسل وتصوم بمضي الصوم لانه مشلول فيه ولا يحمل  
استطاع الدم في ذلك اليوم فوجب عليها الغسل واذا كان يوم الثالث  
عشر اغسلت لكل صلاة وصليت وصايتا احتمال ان يكون استطاع  
الدم فيه بمضي الصوم لحوار ان يكون عرطه هو هو اذا قالت  
حسبني ايام من الشهر الاول لا اعرف موضعها الا اني اعلم اني كنت

من حصره فيه ما يركه الحائض تغسل في اخره وتغسل لكل صلاة الى عام السادس عشر وما بعد ذلك الى اخر الشهر طهرت فيمن تفعله ما تفعله المستحاضة عند كل صلاة اذا قال كانت حائضتي عشرة ايام في شهره ولى طهرت صحيح في كل شهر واعلم اني كنت اليوم الثاني عشر حائضا هذه لها مائة ايام من اخر الشهر طهرت فيمن واليوم الاول والثاني ايضا له من سبعين تفعله المستحاضة وتغسل وتصوم لانها لم تخلوا ان يكون اليوم الثاني عشر اول الحين او اخره او ما من ذلك فان كان اولها فالي اخر اليوم الثاني والعشرين يكون حيا وما بعده الى اخر الشهر طهرت فيمن وان كان اليوم الثاني عشر اخر يوم من الحين صا ما بعده الى اخر اليوم الثاني والعشرين طهرت امسكوكا واما اليوم الاول والثاني طهرت فيمن اليوم الثاني عشر اخر الحين فلو ادله الثالث وان كان اوله فلا ان اليوم الاول والثاني طهرت على كل حال صحيح فاد استمدا فالد حسبها ان تفعله اليوم الاول والثاني من اول الثالث والعشرين الى اخر الشهر ما تفعله المستحاضة وتغسل وتصوم واقتضا عا يافيه في الصلاة والاصوم ومن اول اليوم الثالث عشر ما تفعله المستحاضة ايضا الى اليوم الثاني عشر وتغسل وتصوم بمضي الصوم لانه مشلول فيه ولا يحمل استطاع الدم في ذلك اليوم فوجب عليها الغسل واذا كان يوم الثالث عشر اغسلت لكل صلاة وصليت وصايتا احتمال ان يكون استطاع الدم فيه بمضي الصوم لحوار ان يكون عرطه هو هو اذا قالت حسبني ايام من الشهر الاول لا اعرف موضعها الا اني اعلم اني كنت



١ اليوم الثاني من الشهر طاهرًا واليوم الخامس جايضًا فان ذلك الحمل ان شاء الله  
 ٢ حضه من اليوم الثالث ويكون آخر عام السباع يحتمل ان يكون ابدان  
 ٣ اليوم الخامس ويكون آخر عام التاسع فاذ كان كذلك فان اليوم الرابع  
 ٤ والى طهر سمين واليوم الثالث والرابع طهر مشكوك فيه بعمل ما عمله  
 ٥ عند كل صلاة واليوم الخامس والسادس والابع حيص سمين فيقع  
 ٦ الحيف على كل حال ثم يغتسل في آخر السابع ويكون فاقدها الى ان تمام  
 ٧ طهرًا مشكوكًا فيه يغتسل فيه لكل صلاة وما بعده طهر سمين الى ان  
 ٨ الشهر يعمل ما عمله المسحاضه عند كل صلاة وسعي ان يصوم في الايام  
 ٩ كلها الا ما دهن انه حيص على ما قلناه ومن ضارت قصه الايام التي  
 ١٠ حصى منها انها حيص فقط لان الاستحاضه طهر ويصح معها الصوم ولغير  
 ١١ من شرط الصوم بعقر البعداء اذا قالت بان حصى في ايام في  
 ١٢ شهر او اعلم موضعها الا الى علم اليقين اليوم السادس طاهرًا  
 ١٣ السادس والعشرين جايضًا وان كانت يوم السادس جايضًا في يوم  
 ١٤ السادس والعشرين طاهرًا وتقدر هذا الظلم ان كانت حاصيًا في احد  
 ١٥ اليومين وطاهرًا في الآخر وهما السادس والسابع  
 ١٦ وادري فيهما كنت حاصيًا فاذ كان كذلك فاما ان كانت حاصيًا في  
 ١٧ السادس من الشهر فان اليوم الاول طهر سمين وما بعده مشكوك فيه  
 ١٨ آخر الخامس واليوم السادس حيص سمين وان كانت في السادس من  
 ١٩ كان الحكم في العشرين الاول اخر كما ينبغي في اخر الاول وهو ان يكون اليوم  
 ٢٠ والعشرين طهرًا سمين واليوم الثاني الى السادس طهرًا مشكوكًا فيه  
 ٢١ السادس حيص سمين وما بعده طهر مشكوك فيه الى اخر الشهر فلا اذن  
 ٢٢ كذلك يصلي في اليوم الاول من الشهر اذا علمت ما عمله المسحاضه انه طهر  
 ٢٣ وصلي الى اخر السادس وهو طهر مشكوك فيه اذا علمت ما عمله المسحاضه  
 ٢٤ ويغسل بعد انقضاء السادس نحو ان يكون السادس ارجح

وما بعد  
 الى اخر الشهر  
 طهر سمين

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤



ان البدأ من اول اليوم الثاني ثم يغتسل لكل صلاة الى اخر العاشرة الاحمال انقطاع  
عن فيه ثم يصلي بعد الى اخر الحادي والعشرين اذا عمل ما يعمل المستحاضة  
موطهر سبب وصلي بعد اذا اوكلت ما يعمل المستحاضة الى اخر السادس  
موطهر مستحوى فيه ثم يغتسل بعد استقاء السادس والعشرين لحوار ان  
يكون ذلك اخر خصتها وكان الاثنا عشر اليوم الثاني والعشرين ثم يغتسل  
على صلاة الى اخر الشهر الاحمال انقطاع الحصة منه ولا يغتسل لها تعين بعينه  
ان علمنا في الجملة انها كانت تكون حائضاً في احد اليومين من السادس عشر  
لشهر ومن السادس عشر والعشرين من الشهر الا انها لا تحرفه بعينها ثم  
يجز لها ان يركب القلاء في واحد من الحوار ان يكون الحصة في اخر هذا  
نوع ذكره المروزي في كتاب الحوض وهو موافق لمذهبنا سواء ولما  
الشم الثاني وهو ان لا يدكر القعد ولا الوقت فان هذا محتمل ان يكون  
اندا شهرها طهراً ويحتمل ان يكون خيلاً فان كان اندا شهرها طهراً  
فلا يكون اقل من ثلاثة ايام ومحمّل ان يكون اكثر للحوض وهو  
ايام ومحمّل ما سدد لك ويكون ما بعدك للبعث ايام طهر منقطوعاً  
لانه اول ما يكون من الطهر وما بعد محتمل ان يكون من الحصة الثانية  
يكون احتماؤه لاوله والآخر على ما قلناه او لا يكون بعد ذلك طهراً  
حتا اذا حمل ذلك فاللألم الا انه يعمل فيما يعمل المستحاضة وصلي  
يصوم فان كانت حائضاً فهذا امرها ذلك وان كان مستحاضة فقد  
ما وجب عليها ثم يغتسل يوم الثالث وفيما بعده لكل صلاة لحوار ان يكون  
استطاع جميعها فيه ويصوم ويصلي وتسمى الصوم وان صامت من اول  
الشهر الى اخره عشرين يوماً لان الشهر عشرين ايام منقطوعاً  
على كل حال ثمانية طهرو وهو اقل الطهر لانه ان كان اسد  
جميعاً وكان اقل الحوض وهو ثلثه ايام وبعد طهر عشرين ايام

٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

منه



١ وبعثة حيث ثلاث ايام وبعده طهر عشرة ايام وبعده حصن ثلاث ايام  
 ٢ ويكون يوم الثلاثاء طهرا فحصل لها على هذا الحساب احد عشر  
 ٣ يوما طهرا والعشرة داخله في ذلك وان كان حصنها وان كان حصن  
 ٤ الاربعة عشرة كان بعد طهر اثنى ايام وعشر ايام بعد طهر  
 ٥ اخر فالعشر طهر على كل حال وكذلك الحزم ان كان الحصن فاص  
 ٦ ذلك يكون بحساب ذلك فالحرج الطهر اثنى عشر ايام على  
 ٧ سائر الاحوال فلما الصلاة فلاقضاؤها على حال لكنها لا تصلح  
 ٨ تعبنا لثلاثة ايام كل صلاة الا يغسل الحوائز احتمال انقطاع الحزم  
 ٩ فسعى ان يحافظ في ذلك لئلا يضر طهره وقد روى اصحابنا في هذه  
 ١٠ برك الصلاة والصوم في ذلك شهر سبعة ايام او فترات والى  
 ١١ بعد ما تعلمه المتكلمة ويصلي وتصوم ويصوم صومها وصلاها  
 ١٢ والاول احوط للعبان **واما القسم الثالث** وهو ان يدرك وقت  
 ١٣ الحين ولا تذكر عدده فهذه الخلوها من ثلاثة اجزاء اما ان  
 ١٤ اول الحين يدرك اخره او لا يدرك واحداهما وانما يدرك احدى  
 ١٥ طائفتي وسبعينه ولا تعلم هل كان ذلك اول الحين او اخره او  
 ١٦ فان الحكم فيها ان كانت دأخرة لاول الحين ان جعل حصنها اول ما  
 ١٧ الحين هو ثلاث ايام ثم يغسل بعد ذلك وتصل فيما قد اذاع  
 ١٨ ما قبله المتكلمة عدد كل صلاة احتياطاً وان ذكرت اخر الحين  
 ١٩ جعلت ما قبله حصاناً لثلاثة ايام ووجب عليها الغسل في اخرها  
 ٢٠ فما عدا ذلك ما تعلمه المتكلمة من تصلي وان كانت عند ذلك  
 ٢١ الحين ولا اخره سعى ان يجعل ذلك اليوم مقطوعاً على انه حزم  
 ٢٢ ولا يجعل ما قبله حصناً لحوال ان يكون ذلك في الحين وسعى ان  
 ٢٣ برك الصلاة والصوم ذلك اليوم وفيما بعد ذلك ما تعلمه



عن كل صلاه ثم بعض الصوم عنه ايام انها تعلم ان البر الحصى لا يكون اول  
من عنه ايام احتياطاً

باب الخلط على ما نصبه مذهبا

ذا قال كان حصى في ذل شهر عن ايام ولس خلط العشر  
لدى له يوم والا ادى اى لعشر ان كان وعنى اى لا يحصى واحد  
سهما سعة وفي الاخر يوما واحدا فانه يحتمل ان تكون حاصدة العشر  
لاول تسعة ايام وبنى العشر الثانى يوما يحتمل ان يكون حاصدة العشر  
لاول يوما ومن الثانى سعة ايام فانه يحتمل لها العلم بان اول يوم من الشهر  
كان طهر اسهين والمافى مستكول فيه ثم يوم الحادى عشر يحتمل ان يكون  
اخر ايام الحصى ويحتمل ان يكون ثابته فان ثابته يكون اخر يوم  
الاسع عشر ويوم العشر يحتمل ان يكون اول الحصى وما بعده تسعة ايام  
تمام العشر وان يكون يوم الحادى والعشرون اخر الحصى وما قبله سعة  
ايام تمام العشر فيحتمل من ذلك ان يكون اليوم الاول من الشهر طهرا  
سعين و يوم الثلاثين طهرا سعين بفعل فاما ما يتخله المصاحضة  
وتصوم بعمل ما عمله المصاحضة في اليوم الثانى الى تمام الحادى عشر فان كان  
حاصلا فلا يضرها ذلك وان كانت مستحاضة بعد فعلها وحيث علمت غسل  
اخر يوم من الحادى عشر لاحتمال اسطاع الدم فيه ثم يعمل في اليوم الثانى  
عشر الى اخر يوم التاسع عشر ما عمله المصاحضة وتصل وتصوم لانه لا يحتمل  
اسطاع الدم فيه بل هو طهر مستكول فيه ثم يعتزل اخر يوم التاسع عشر  
لاحتمال اسطاع الدم فيه ثم يعمل بعد ذلك ما يتخله المصاحضة الى تمام  
الاسع والعشرين لانه طهر مستكول فيه والاحتتمل اسطاع الدم فيه فيجب  
عليها الاعتزل ثم تغسل اول يوم الثلاثين وتعمل ما يتخله المصاحضة  
صل صكاه لانه طهر سعين وتصوم في هذه الايام دلها وسقط عنها  
نضا اول يوم من الشهر وللملائك لانها طهرا ان سعين وبعض ما يعتزل

69

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠



١ انما صامت مع الشك في انه طهرت فوجب عليها الفضا ولو قلنا انه الحرة  
٢ الا فضا عنه امامه وان صححنا لانه معلوم ان الحنفية يدرى الشهر الذي  
٣ عنه ايامه والباقي استخاضه وصوم المستخاضه صحيح ولا يحتاج الى محرم  
٤ الله عند كل ليلة وهذا هو المعمول عليه دون الاول والاو مدله  
٥ الشافعي وان قال كان حصي ثغرة ايام وكثا خلط لغيره  
٦ بالحرثي وهو لا ادري ايهما في فاه كحل ان يكون اليوم الحادي عشر  
٧ اخر يوم للحصن فكمثل ان يكون ثانيه فان كان اخره فانه يكون مراد  
٨ الشهر يومان طهر ايقين والباقي طهر فاسئلوا فيه وان كان ثانيه يكون  
٩ اخره يوم الثامن عشر يكون حصنا مسكوكا فيه ثم يوم الحادي عشر  
١٠ ان يكون بالي الحصد فكمثل ان يكون اخره فان كان ثانيه فان اخره يوم  
١١ الثامن والعشرين يكون اليومان الاخران طهر ايقين فاذا كان  
١٢ كذلك فانه يستغنى ان يصلي اليومين الاولين والاخرين اذا عملت ما تقوله  
١٣ المستخاضه وذلك تفعل بما بعد الى يوم الحادي عشر ثم يغتسل في اخره  
١٤ ثم يعود الى ما تقوله المستخاضه الى الثامن عشر ثم يغتسل في اخره ثم تفعل  
١٥ ما فعله المستخاضه الى تمام الثامن والعشرين ثم يغتسل في اخره ثم يعاين  
١٦ بعمله المستخاضه الى اخر الشهر ثم على هذا الدرس كلما نقص من حجبها  
١٧ يوم وحلقت العشر بالآخر برودة الطهر من اول الشهر يوما ومن  
١٨ اخره يوما الى ان يصرح الى جهة ايام وسطه الايام التي يجب عليها طهر  
١٩ على التزويل الذي تدليه ويكون ما بين ذلك طهر مسكوكا فيه او  
٢٠ مسكوكا فيه فاذا طالت كان حصي ثغرة ايام ولو خلط لغيره  
٢١ بالآخر فانه يصرط طهرها من اول الشهر ستة ايام ومن اخره  
٢٢ ويصرط اليوم الخامس عشر والسادس عشر طهرها فطوعا به وان  
٢٣ قال كان حصي اربعة ايام يصرط الطهر من اول الشهر سبعة ايام  
٢٤ ومن اخره مثل ذلك ومن اول يوم الرابع عشر الى السابع عشر

ص ٦٢

٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠



يصوم يوم السابغ عشر مبطوعاً ايضاً على طهره ٥ وان والت دار حتى يلايه ايام  
 ان طهرها من العشر لاول ثمانية ايام ومن اجزء مثل ذلك يكون المالك  
 الى اول الماسع عشر طهرها بين ولا يكون الحنف امل من ثلثة ايام عند ناقص  
 على الذين في ذلك فان قالوا انك احصيت ايام ذلك احطت العز  
 بالعشر يومين فانه يكون لها من اول الشهر يومان طهر اسبوعين من اجزء  
 من ذلك فعملها ما سعله المتخاضه وتعمل في اليوم الثالث الى اليوم  
 الثاني عشر ما سعله المتخاضه ثم تعتل لاجل السطاع الدم فيه ثم تفعل  
 من اول يوم الثالث عشر ما سعله المتخاضه الى اخر يوم الثاني عشر  
 ويصلي وتصوم ثم تعتل ثم تفعل ما سعله المتخاضه الى اخر يوم الثامن عشر  
 ويصلي وتصوم وتعتل ويصلي ويصوم ويصلي ولست عليها قضاء في اليومين الاولين  
 ما سعله المتخاضه وتصوم ويصلي ولست عليها قضاء في اليومين الاولين  
 والعز في الصوم لانهما طهرين وتقصي ما عدا ذلك بعد الشافعي عندنا  
 بعض عند ايام التي هي ايام حنف فقط وكذلك اذا قال  
 احطت ثلثة ايام من العشر فانه يكون طهرها من اول الشهر ثلاثة ايام  
 ومن اجزء ثلثة ايام ويصوم من يوم الرابع الى اخر يوم الثالث عشر طهرها  
 مستوكافه ثم تعتل وتعمل من اول الرابع عشر الى اول الرابع والعشرين  
 ما سعله المتخاضه ثم تعتل في اول الرابع والعشرين وتعمل ما سعله  
 الى اخر يوم السابع والعشرين ثم تعتل في اخره وتعمل ما سعله المتخاضه  
 الى اخر الشهر ويصلي وتصوم بعض الصوم في الايام المسكوك فيها على  
 الشافعي وعندنا بعض ايام الحنف اعز هو اذا قال  
 امل من العشر فانه يكون من اول الشهر اربعة ايام طهر اسبوعين  
 له من ذلك وتكون من اول يوم الخامس الى اخر يوم الرابع عشر طهرها  
 مسكوكاً فيه تفعل ما سعله المتخاضه وتعمل في اخره ثم تفعل ما سعله  
 المتخاضه من اول يوم الخامس عشر الى اخر يوم الرابع والعشرين ثم تعتل  
 ثم تفعل الى اخر الشهر ما سعله المتخاضه وان قال

فلا

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥



- ١ خمسة ايام من العشر فانه يكون حمة ايام من اول الشهر طهر اربعين
- ٢ مثل ذلك ومن اول يوم السادس الى اخر يوم الخامس عشر طهر اربعة
- ٣ فيه يغسل فيه ما يغسله المستحاضة ثم يغسل ما يغسله المستحاضة الى اخر
- ٤ الخامس والعشرين يغسل ويغسل الى اخر الشهر ما يغسله المستحاضة
- ٥ ويغسل ويغسل الصوم عند الشافعي في الايام المسكول فيها وعندنا ايام الحصر
- ٦ لا غير ~~هـ~~ وان قال ~~هـ~~ اخطأ ستة ايام من العشر فانه يحمل
- ٧ ان يكون اوله يوم الخامس عشر يوم الرابع عشر يحمل ان يكون
- ٨ يوم التاسع واخره يوم السادس عشر وفي العشر التي قبله يحمل ان
- ٩ يكون اوله يوم الخامس عشر واخره يوم الرابع والعشرين يحمل ان يكون
- ١٠ اوله يوم التاسع عشر واخره يوم السادس والعشرين يحمل ان يكون
- ١١ الفين بان اربعة ايام من اول الشهر طهر من اخره مثل ذلك
- ١٢ يغسل في اليوم الخامس الى اخر يوم الرابع عشر ما يغسله المستحاضة الى
- ١٣ ثم يغسل في اليوم الخامس الى اخر يوم الرابع عشر ما يغسله المستحاضة الى اخر يوم
- ١٤ والعشرين ثم يغسل ثم يغسل ما يغسله المستحاضة الى اخر الشهر وقضا
- ١٥ الصوم على ما ساء ~~هـ~~ واذا قال ~~هـ~~ اخطأ سبعة ايام من العشر
- ١٦ فانه يحصل لها الفين سلاية ايام من اول الشهر طهر من اخره مثل ذلك
- ١٧ فغسل ذلك على ما ساء وقضا الصوم على ما مضى من الشهر ~~هـ~~ فان
- ١٨ ~~هـ~~ اخطأ ثمانية ايام من العشر فانه يحصل لها
- ١٩ العلم طهر يومين من اول الشهر من اخره مثل ذلك وفيها سلاية
- ٢٠ على ما مضى من الربيع ~~هـ~~ وان قال ~~هـ~~ اخطأ تسعة ايام من
- ٢١ الشهر فانه يحصل لها العلم طهر يومين من اول الشهر من اخره
- ٢٢ من ذلك يغسل على الربيع الذي قد ساء يغسل ما يغسله المستحاضة
- ٢٣ اليوم الثاني الى يوم الحادي عشر ثم يغسل في اخره ثم يغسل ما يغسله
- ٢٤ الى يوم الحادي والعشرين ثم يغسل ثم يغسل ما يغسله المستحاضة الى



الشهر ويصوم ويصلي ولا يكون عليها قضاء الصوم في اليوم الذي علم انها كانت  
 طاهرة فيه ونقص اليوم المكوك فيه كونها طاهرة او حائضا وعينها  
 بعض ايام الحيض لا عينها فدينه **هـ** وفيما ترك من ذلك من الحيض عن  
 ايام من الحيض وظننه بالاحر بالزيادة والنقصان يكون على الرب  
 لدى ربنا فان اصول المسائل هي التي ذكرناها **هـ** واذا قالت كل حيض  
 عشرة ايام وكنت اخلط الصف الاول بالصف الاخر من شهر ولا ادري  
 ايها كان فانه محتمل ان يكون حيضها من اول يومك تابع ويكون اخرها يوم  
 السادس عشر ويحتمل ان يكون اوله يوم الخامس عشر واخره يوم التاسع  
 والعشرين يحصل لها العلم بان ستة ايام من اول الشهر طهر سبعين ومن  
 نحن مثل ذلك جعل فيها ما سعله المتحاضه ومن اول يومك تابع الى اخر  
 يوم الرابع عشر جعل ايضا ما سعله المتحاضه ثم يغسل الاحتمال انقطاع  
 ثم الحيض عنه ثم يجعل من اول يوم الخامس عشر الى اخر يوم الرابع عشر  
 ما سعله المتحاضه ثم يغسل لاحتمال انقطاع الدم فيه ثم يجعل ما سعله المتحاضه  
 الى اخر الشهر ثم على هذا الترتيل ما يدرك من المسائل من نقصان ايام الحيض  
 عن عشرة ايام وزيادة الحظ في الايام من النصف بالنصف فان اصولها  
 قد ذكرناها من ضبطها ومع على استخراج ذلك **هـ** واذا قالت كان  
 حيض سبع ايام ونصف يوم وكنت اخلط بالصف الاخر يوم طهر  
 والسر من اوله فانه يعلم ان اليوم الدامل لا يجوز ان يكون في النصف  
 الاول وانما يكون في النصف الثاني واذا وجب ان يكون في النصف الثاني  
 كان ستة ايام ونصف من اول الشهر طهر سبعين ونحوه اليوم السابع  
 الى اخر يوم السادس عشر حين يعمل فيه ما سعله المتحاضه  
 ترك الصوم والصلوات ثم يغسل في هذه الشرع ما سعله المتحاضه  
 ويصلي وليس عليها قضاء الصوم لان لا يحتمل ايامها الحيض على حال  
 ومن قال في هذه المسئلة بعينها ان التزم من الثاني حاله



- ١ بالقدس فيكون من أول الشهر إلى آخر يوم الرابع عشر طهرًا بغير عمل
- ٢ تغله المتخاضه ومن أول يوم الخامس عشر إلى يوم الثالث والعشرين
- ٣ يوم حصا سفين بعمل فيه ما عمله الحائض وتقص فيه الصوم وما بقده
- ٤ آخر الشهر بعمل ما عمله المتخاضه وتصل وتصوم وليس عليها قضاء بعد
- ٥ الاحتمال ~~وإذا دأبت~~ حان حصا سفعه امام وتصف ذلك اخلط
- ٦ عشر آخر يوم حمل والسر من أوله فانتهى يعلم ان الشهر لا يكون
- ٧ والعشر الاخير بل يكون السعة امام الاخر من الشهر طهرًا كاملًا
- ٨ والعشر الاول ان يحمل ان يكون اسد الحين من النصف الاحمر واليوم
- ٩ الثاني وآخر يوم من الحادي عشر وتعلم ان يكون النصف
- ١٠ من العم الثاني عشر واثن آخر يوم الحادي عشر ولا يحمل ان
- ١١ اوله اليوم التاسع كما لا يحمل لونه يوم التاسع عشر يكون السر
- ١٢ اوله فاذا استدرك سبع ان يعمل ما عمله المتخاضه في اول الشهر وما
- ١٣ ونصف رضى وهو طهر يقين وتصوم الاول وليس عليها
- ١٤ وعمل ما عمله المتخاضه من النصف الاخر من اليوم الثاني الى آخر
- ١٥ الحادي عشر وتصل وتصوم وتصوم عند الشايع الى استكمل
- ١٦ طهره ثم تعتل آخر يوم الحادي عشر الاحتمال انقطاع الدم فيه
- ١٧ ثم يعمل ما عمله المتخاضه عند كل صلاة الى آخر يوم خلاص
- ١٨ وتصل وتصوم وتصوم الصوم انه طهر مشكوك فيه عنده وعندنا لا
- ١٩ يلزمها قضا الصوم الا اذا زام الحين ثم تعتل الاحتمال استطاع الدم
- ٢٠ فيه ثم يعمل ما عمله المتخاضه الى آخر الشهر وتصل وتصوم ولا يصح الصوم
- ٢١ لانه طهر يسير بلا خلاف ~~وإذا دأبت~~ المسئلة بحالها الا انها قالوا
- ٢٢ وكان السر من العشر الثاني حان سفعه امام من أول الشهر طهرًا
- ٢٣ من عمل بها ما عمله المتخاضه وتصل وتصوم وليس عليها قضاء

مكرر



١ احتمال ان يكون حبضا محتمل ان يكون اسد الحوض اول يوم العاشر من الشهر  
٢ اخر النصف الاول من التاسع عشر ويحتمل ان يكون اوله يوم التاسع عشر  
٣ واخر النصف الاول من التاسع والعشرين ويحتمل ان يكون اوله النصف  
٤ الاخير من الثاني عشر ولا النصف الاخير من اليوم الثاني عشر من الشهر  
٥ الثاني فاذا ثبت ذلك فسعي ان يعمل ما قلناه تسعة ايام ثم يعمل ما عمله المتخاضة  
٦ الى اخر النصف الاول من التاسع عشر ويحتمل الاحتمال ان يطاع دم الحوض  
٧ فيه ثم يعمل ما يقبله المتخاضة عند كل صلاة الى اخر النصف الاول من اليوم  
٨ التاسع والعشرين ويصلي ويصوم وكان عليها الفضا على ما قدمناه ثم يغتسل  
٩ الاحتمال ان يطاع دم الحوض ثم يعمل بقية الشهر ما فعله المتخاضة عند  
١٠ كل صلاة الى اخر الشهر وليس عليها قضاء الصوم لانه طهرت بغيره ثم على هذا  
١١ التبريل ما ذكره من المسائل فان اصولها ما ذكرناه فسعي ان يصط  
١٢ ويبرع عليها على ما انعمنا الطريق فيه ان شاء الله ثم اذا قالت كان حضي  
١٣ سعة ايام ونصف وقت لخطه يوم كامل وطان الاستمرار العشرين طهر  
١٤ المثل محاله لانه اذا كان الشهر الحرام لم يخطط الحضر لانه اذا قالت  
١٥ كان حضي عشر ايام لا اعلم هل لخط الحضر لانه اذا قالت  
١٦ لم يها زمان حضي سفين ولا زمان طهر سفين لان حضيها ميلان يكون بعضه  
١٧ من العشر الاول وبعضه من العشر الثاني ويحتمل ان يكون بعضه في العشر الثاني  
١٨ وبعضه في العشر الاول فاذ كان كذلك عملت ما عمله المتخاضة الى يوم  
١٩ العاشر ثم غسل لكل صلاة بعد ذلك الى اخر الشهر لحوا انقطاع الحوض  
٢٠ فيه وغسل فيه واذا قالت ان احضت عشر ايام ولم يخطط الحضر  
٢١ بالعشر جزيوا اذري كان الدرس في الحضر والرسنة في اليوم على ما مضى القول  
٢٢ فيه فسعي ان يعرف الباب وسعي عليه المسائل فانه عمل من المربع على هذه المسائل  
ما ذكره من قسمة

الملتقى على مذهبنا

مكتبة الشيخ محمد الطباطبائي



استأنفت الوضوء فان لم يفعل وصلى ركعتين ثم استأنف الوضوء  
الدم قبل الصلوة او بعد الفراغ وعلى كل حال كان دم الاستحاضة حدث  
فاذا انقطع وجب منه الوضوء واذا اوضأت المستحاضة فلدخول الوقت  
يصح وضوءها وان نضأت بعد دخول الوقت وصلى ركعتين صلواتها  
ما صبه وانتهت في اول الوقت وصلت في اخر الوقت لم يصح صلاحها  
ان الماخوذ عليها ان تنوضا عند الصلاة وذلك ليقضي ان يعقد الصلاة  
الوضوء ولا يخرج عنه على حال واذا اوضأت المستحاضة للدم خارجا  
صلى ركعتين فاشأت من النوافل لانه لا مانع منه والحج الذي اسلم ولا  
يتقطع دمه منه موهونه ولا يحسد عند صلواته وحمله على الاستحاضة  
قياس انقوليه وكذلك القول في سلس البول على ما ناهه

فصل في ذكر القياس واجكامه  
القياس عانة عن الدم الخارج من فرج المرأة عند الولادة وهو ما خوذ  
النفس الذي هو الدم وكل دم خرج قبل الولادة لا يكون قياسا لان  
لا يكون لامع الولادة اذ بعد وسواء كانت الولادة لتمامه او للنقصان  
اولا اسقاطا واذا لم يكن قياسا لا يكون ايضا حضا لاننا قد سألنا الحامل  
المستحاضة لا يري دم الحيض متى ولدت ولم يخرج منها دم  
يعلق بها حكم القياس ويعلق بالقاس جميع ما يتعلق بالحيض على  
السوا من المحرمات والمكروهات وكيفية الغسل للحائض حيا  
واكثر القياس عند اكثر اصحابنا من ان يركب الحيض عنه ايام وغدا  
مهم يكون ثمانية عشر يوما وما زاد عليه لا خلاف بينهم ان يحكمه حكم  
دم الاستحاضة وما قبله ولا يجزه ان يكون خطم ثم ينقطع في  
على المرأة الغسل له واذا ولدت ولدت وحج معها جميعا الدم حال اول  
القياس من الولد الا انه قد سئل القياس من وقت الولادة الراحه  
اسم القياس منها وانما اذا كانت دما ساعة ثم استطع ثم عاد فخرج  
من العتبات الا انما لها قياسا فان لم يعاد فخرجت عنه ايام طهر

بلغ

كان ذلك من دم الحيض لا يكون من القياس لانه قد مضى بعد انقطاع دم القياس  
طهر كامل اول ما يكون وهو عشرة ايام ويميل ان يكون بعده حيض  
لا يعقب القياس بلا طهر بينهما لانه من اقل الطهر سنه وهو عشرة ايام  
لان ما يري من ان اول الطهر عنه ايام عام في القياس والحيض موحده  
على عمومته فان رأت الدم بعد مضى طهر عقيب القياس اقل من ثلثه ايام  
لم يكن ذلك دم حيض لان الحيض لا يكون اقل من ثلثه ايام بل يكون دم فساد  
اذا كانت امرأة تحض عنه ايام وتطهر عشرين يوما في دل سهرم ولدت  
وزات عنه ايام سائما وشهر اطهر ايام رأت الدم وانقل بهام يبطل  
ذلك عادتها بل يرجع الى العادة التي كانت لها قبل الولادة من اعتبار الحيض

كتاب الصلاة

الصلاة في اللغة هي الدعاء له تعالى وصلى عليهم ان صلواتك سر لهم وقوله  
يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وقال الشاعر  
وصلى على دنتها وارسم يعني دعائها وهي في السبعة عان  
عن افعال مخصوصة من قام وزكوع وسجود اذا ضامه ان كان مخصوصا  
وفي الناس من قال بها في الشروع ايضا الدعاء اذا وقع في محال مخصوص  
اصح واذا ابتدئ للختان فيها الى معرفة شين احداهما بقية لها والاخر  
ما سار بها فاستيقظها على ضربين متروك ومسوق فالمتروك الطهارة  
داعداد الصلاة ومعرفة الوقت ومعرفة القبلة ومعرفة ما يحور  
من اللباس وما لا يحور ومعرفة ما يحور الصلاة فيه من المكان وما  
الحوز ومعرفة ما يحور السجود عليه وما لا يحور من المذاق واللحاش  
ومعرفة ستر العورة ومعرفة تطهير الساب والبدن من الخبائث  
واطسبون هو الاذان والايامه فاما الطهارة فدمضت ذرها  
وكذا تطهير الساب من الخبائث وكفى بدرا ان ما بقي فسيما

لعمري

ب



ان شاء الله وتذكر ركنه ما سار حال الصلاة ان شاء الله

في ذكر اقسام

الصلاة وسائر احوالها وعددها في السفر والحضر  
الصلاة على ضربين مفروض ومسنون فالمرص على ضربين احدهما  
ما صل الترتيب والآخر كغيره فيجب عند السبب على ضربين احدهما  
بحسب سبب من جهة المظهر والآخر بحسب سبب لا يتعلق به فالاول  
ما يجب المذرو وذلك بحسبه من قبله ولزومه والآخر من صلاة السجدة  
والحديث فانها يجان عندنا وان لم يخلق سببها به وانما يجب بالاطلاق  
صلوات في اليوم والليلة في السفر والحضر وسرايط وجوبها المانع ولما  
العقل ان من ليس بالغ لا يجب عليه الصلاة وانما يوجد بها من يتأول  
من حديث سبب الى حين البلوغ وان بلغ والبلوغ ما مل العقل والحر  
عليه الصلاة وان دلت امره من شرط وجوبها ان يكون طاهرا  
لحضر فاما الاسلام فليس من شرط الوجوب عندنا لان الكافر يباح  
بالعبادة انما هو من شرط صحة الاداء وعددها في السفر والحضر  
عشر ركعة وفي السفر احدى عشرة ركعة فيجبها الطهر اربع  
ركعات في الحضر تسعة وتسليم في الرابعة وفي السفر ركعات تسعة  
واحد وتسليم بعده والعصر قبل ذلك للعرف ثلاث ركعات في  
الحضر والسفر تسعة من احدى المائتين والمائة والثانية في البالية وتسليم بعد  
والعشا الاخرة من الطهر والعصر والعداء ركعات تسعة في البالية  
وتسليم بعد في الحضر والسفر في النوافل في اليوم والليلة المربعة في  
الحضر اربع وملائون ركعة وفي السفر تسعة عشر ركعة بعد الزوال  
المرتب بمان ركعات وبعد المغرب بمان ركعات كل ركعة تسعة  
الباقية وتسليم بعده وذلك سائر النوافل بواحد في النهار ثمان ركعات  
الليل مربعة ثمان او غير مربعة وللحضر صلاة الزمر ركعات في النوافل  
سبعة واحد وتسليم واحد وسيفظ بواحد في النهار في السفر

المعرب اربع ركعات في السفر والحضر تسعة وتسليم في ركعات من حلو  
بعد العشا الاخرة في الحضر بعد ان يركعه وسقطان في السفر وسما في التيميم  
وصلاه الليل احدى عشرة ركعة في السفر والحضر كل ركعة تسعة وتسليم  
بعده والوتر مفردة تسعة وتسليم بعدة في ركعات في السفر تسعة وتسليم  
بعده في الحضر ركعة

في ذكر المواقيت

في صلاة وقته اولا واختفاؤه الوقت وقت لا يحد له ولا ضرورة منع  
الوقت الاخر وقت من لم يحد او به ضرورة والاعداد اربعة اقسام السفر  
المحذور للرمض واسعال بضره تركها في باب الدين والدين والضرورة ان  
في الكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجانف اذا ظهرت في الحول اذا اقام  
وذلك المعنى عليه فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الطهر ويحضر به  
عدا ما صلى فيه اربع ركعات ثم يشرك الوقت بعدة تسعة وتسليم  
العصر الى ان يصير ظل كل شيء مثله ودوي حتى يرد الظل اربعة اوقات هو  
اربعة اسباع الشخص المنصب ثم يختص بعد ذلك بوقت العصر الى ان  
يصير ظل كل شيء مثليه فاذا كان كذلك بعد وقت العصر هذا وقت  
الاختيار فاما وقت الضرورة فاما سترها فيه الى ان يفي من النهار مقدار  
ما صلى فيه اربع ركعات فاذا صار كذلك اختص بوقت العصر الى ان  
يعرب الشمس وفي اصحابنا من قال ان هذا الصواب الاحسان الا ان  
الاول افضل فان لم يركع من العصر قبل غروب الشمس لم يركع العصر  
فاما ويكون مؤذنا بالافاضة لجمعها والافاضة على المظاهر  
المذهب وفي اصحابنا من قال يكون فاضيا لجمعها وفيهم من قال يكون  
فاضيا لعضها فاما ان لم يركع ركعة فانه لا يكون اذ لم يركع الصلاة  
ويكون فاضيا لا خلاف بينهم واذ لم يركع قبل ان يختص الوقت  
فانه لا يركع لركعة الطهر وهو اذ ان في من النهار مقدار ما يصل



فيه خمس زلعات فان مقدار الاربع زلعات تحت العنود والربعة للظهر  
 حبله الصلاة ان معاً فان حق اول من حبل زلعات لم يلزمه الا العصر لا  
 غير لانه لا دليل على ذلك وسعي ان يكون فحق مقدار ما يملكه الظهر  
 اما وضوء او غسلاً وسفي بعده مقدار ما يصلي فيه زلعه فان حق مقدار  
 ما يظهر فيه من غير ما يطرح الوقت لم يلزمه القضاء هذا اذا علم  
 على ما روي من الاحاديث ان الحائض اذا ظهرت قبل معب الشمس على  
 الصلاة فاما اذا علمت بالاحبار الاوله والجمع بها وهو كانه اذا خرج  
 وقت الظهر لم يلزمها الا العصر لا غير وانما يحمل هذه الاخبار المتقدمة  
 الى غروب الشمس على ضرب من الاستحباب دون التمسك بالاحبار  
 وحكم المحنوت المهي عليه والذي يبيع والذي يسلم حكم الحائض على  
 السواء متى افاق المحنوت او المهي عليه قبل ان يمضي الوقت بمقدار  
 زلعه وحب عليه الصلاة على ما سناه فان عاد الله المحنوت قبل ان  
 الوقت او بعد ان مضى لم يلزمه قضاءها لانه لم يلحق جمع الوقت الذي  
 يملكه اذا تبي من الزمن فيه واما الصبي اذا بلغ في خلال الصلاة  
 لانسد الصلاة من كمال خمس عشرة سنة او الايات والوقت ما في  
 وحب عليه اتمام الصلاة فان بلغ بما ينافيها اتحادها من اولها فاما ان  
 فانه ينكث بقية النهار فادباً ولا قضاء عليه والدلو كسر الزوال  
 ويغير زبانه للمضي من الموضع الذي انتهى اليه البطل دون اصل التحية  
 واذا كان في موضع البطل التحية لم يلزمه ما يشبهها فانه  
 الزوال بطهور الفتي فاذا اظهر الفتي على الزوال في البلاد  
 للتحية في عرف الزوال بان ينصب حصى فاذا اظهر لم يلزمه طلع او  
 النهار فانه يجمع ارتفاع الشمس الى نصف النهار فاذا اظهر  
 بعد على الموضع فاذا زالت رجع الفتي الى الزوال ويدري ان  
 الى الركن العراشي اذا السبل المقتله وقصد الشمس على حجب الام

م

لم

هـ

وقفت

انما قدر رالت فاما احسان الدراع والقدم والقامة وبالنسبة ذلك للسر لا لغيره  
 في ردت بها الاخبار فانما هي لم يدر النافله فان النافله محور يدورها هذا المقدار  
 دال على ذلك القدر كانت الداء بالقرض اولى وهذه الاوقات والقدرات  
 راعي اذا كنت السر طالعة فلما اذا كانت التمام تحية مكفوف الزوال  
 سفي ان ياد بالصلوة للملائكة وقت الفضل فان اتمى له ما سطع عنه وعلب  
 طنه انه قد مضى من الزوال مقدار ما كان يصلي فيه النوافل يد بالقرض  
 لنوافل الى ان يقصها وكذلك اذا غلب في طنه نص الوقت الحجاز يد بالقرض  
 للملائكة الضلوة فان اخرج من طائفة العدا له عمل على قوله ويد بالقرض  
 لانه مكفوف دخول الوقت فان الشك له بعد ذلك انه كان قبل الوقت او  
 للصلوة وان بين انه كان بعده كان ذلك جائزاً ولم يلزمه شي فلما مع زوال  
 لا عدا زكون السما صخرة وصحة حاسه الحوز ان يفل قول غيره في دخول  
 الوقت فان كان من لا طريق له الى معرفة ذلك استظهر حتى يغلب  
 طنه دخول الوقت وصلى اذا ذاك هـ وحكم المحنوت كحكم لا يهدى الى  
 لندال والاوقات حكم الرعي سواء ومعرفة الوقت واجبه للملا يصلي  
 بعد الوقت فان صلى قبل الوقت معذور او ناسياً اعاد الصلاة فان دخل  
 بها باماره على معه طنه دخوله ثم دخل الوقت وهو حائض منها فقد  
 اجزاء فان دغ منها قبل دخول الوقت اعاد على كل حال هـ ووقت المغرب  
 عيوبه الشمس و اخرج عيوبه السبق وهو الحزم من نلجيه المغرب و علامه  
 عيوبه الشمس هو انه اذا راي الافاق والسمام صخرة ولا حائل بينها  
 رايها و غابت عن العين علم عروبها وفي اصحابنا من قال براعي زوال  
 الحزم من ناحية المشرق وهو الاحوط فاما على القول الاول اذا غاب  
 الشمس عن البصر و راي صوما على حبل ليلها او مكان عال مل منان  
 استديره او سببها فانه يصلي ولا يلزمه حصر طلوعها تحت طوعها  
 حصر طلوعه وعلى الرواية الاخرى لا يجوز ذلك حتى تعيبه دل من

ملا من الحزم من نلجيه المغرب  
 علامه عيوبه الشمس هو انه اذا راي الافاق والسمام صخرة ولا حائل بينها

ملا من الحزم من نلجيه المغرب  
 علامه عيوبه الشمس هو انه اذا راي الافاق والسمام صخرة ولا حائل بينها



براه وهو الاحوط ٥ وعسويه السبق هو اول وقت العشاء الاخره واحق وقت العشاء  
 هذا وقت الاحيار فلما وقت الصلوة فانه بمدة المغرب الى ربع الليل  
 وفي العشاء الاخره الى نصف الليل وفي اصحابنا من قال ان طلوع الفجر فانه  
 من تجب عليه القضاء من اصحاب الاغذار والصدقات فانه يقول ما هذا  
 القضا اذ الحق قبل المغرب مقدار ما يصلي ركعة او اربع ركعات يصلي الفجر  
 الاخره ٥ واذ الحق مقدار ما يصلي من ركعات صلي المغرب انما  
 استحبابا وانما يلزمه وجوبا اذ الحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلي فيه  
 اربع ركعات او قبل ان يمضي ربه مقدار ما يصلي ثلاث ركعات او اربع  
 وفي اصحابنا من قال اذا غابت الشمس بمقدار ما يصلي فيه ثلاث ركعات  
 وما بعده مسرك منه ومن العشاء الاخره الى ان يفي الى آخر الوقت مقدار  
 يصلي فيه اربع ركعات فمقتضى العشاء الاخره والاول اطهر واحوط هو ان  
 يسمي العشاء الاخره بالعنه وكذلك يسمي صلاة الصبح بالفجر والسمي  
 بما سمي الله قال الله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون  
 المغرب وصلاة الصبح وله الحمد في السموات والارض وعشأ وحسن  
 يعني الاول ٥ وان سمي بعد ذلك للسمي به اثم ولا عقاب ٥ وصلاة الوسم  
 هي صلاة الظهر على ما روي في الاخبار ٥ واما اول وقت صلاة الصبح  
 هو اذ اطلع الفجر الثاني الذي يعرض في افق السماء وحرم عند الاكل  
 والترقب على الضام واخره طلوع الشمس واخروفت الحمار طلوع  
 الحرم من ناحية المشرق حتى قبل طلوع الشمس ركعة على التمام ٥  
 فدادرك الوقت ثم وكبح على اصحاب الصدقات عند ذلك  
 الصبح بلا خلاف فان الحق اول من ذلك لم يلزم عليه شي ٥ واذ ادرى  
 اول وقت الظهر دون اربع ركعات ثم حن او اعني عليه او حاصت  
 لم يكن علم قضاء فان لم يدر مقدار اربع ركعات كان علم قضاء الظهر  
 والمسافر اذا قدم اهله قبل ان يخرج الوقت بمقدار ما يصلي فيه الصلاة  
 على التمام اثم وان خرج بعد ان مضى من الوقت بمقدار ما كان عليه في

في صلاة الصبح

صلاة

من الوقت فان عليه التمام وان خرج قبل ذلك فقدر وروى انه يصير اذا  
 خرج قبل اخر الوقت بمقدار ما يصلي فيه فرض الوقت فان خرج بعد ذلك  
 فانه خمس صلوات يصلي في كل وقت ما لم يصب وقت فرضه خلاصه  
 له صلاة فوقيتها حتى يظفرها وكذلك قضاء النوافل ما لم يدخل وقت فرضه  
 صلاة اللسوف وصلاة الحان وركعتي الرحيل وركعتي الطواف فاما  
 فأت النوافل المبركة فانه يصلي نوافل الزوال من بعد الزوال الى ان يفي  
 في الوقت بمقدار ما يصلي فيه فرضه الطهر ونوافل العصر من العصر  
 فيه الطهر الى حروم وقت الحمار ولكون تقدم نوافل النهار قبل الزوال  
 يوم الجمعة على ما سبق ٥ ووقت نوافل المغرب عند المغرب من فرضه  
 وقت الوتر بعد الفرائض من فرضه العشاء الاخره فان كان عليه صلاة  
 في حرم هاتين الركعتين وقت صلاة الليل بعد ان تصاف الليل الى  
 طوع الحرام الثاني والكون ٥ اول الليل الاقصى او يكون مسافرا يخاف  
 من اوت من منعه اخر الليل ما يع من من وعنده ذلك فانكحوله القدم  
 الى الليل والعشاء افضل ٥ ووقت ركعتي الفجر عند الفجر من صلاة الليل  
 بعد ان يكون الحرام الاول قد طلع الى طلوع الحرم من ناحية المشرق سواء  
 الى الحرام الثاني او لم يطلع وان صلى مع صلاة الليل افضل ٥ والوفات الاخره  
 بعد النوافل منها حتى بعد فرضه الغداة وعند طلوع الشمس وعديها  
 في النهار الى ان يروى الا يوم الجمعة وبعد فرضه العصر وعديها  
 ثم فاما اذا كانت نافله لها سبقت من قضاء النوافل او صلاة زياره او حجه  
 محرم او صلاة احرام او طواف نافله فانه لا يلزم على حال ٥ والصلاة قبل  
 دخول وقتها الحريم على حاله وتكون بعد حروم وقتها قضاء وفي وقتها  
 الا ان الوقت الاول افضل من الاوسط والاخر غير انه لا يستحب  
 لا سيما وان كان تاركا فضلا هذا اذا كان بعد عذر فاما اذا كان بعد  
 حرج عليه على حاله وفي اصحابنا من قال ان الممنوع من ان يركع  
 في غير عذر اثم واستحق العقاب غير انه قد عفي عن ذلك والاول

صلاة

صلاة

صلاة



اس في المذهب وتسمى ان يصلي من العوافل ما فات بالليل بالنهار وما فات  
 بالليل تقديم الصلاة في اول الوقت افضل في جميع الصلوات المحترقة  
 صلاة الجمعة بل في الجمعة اكد فانه اذا زالت الشمس يوم الجمعة بدأ بالليل  
 وسك العوافل الى بعدد الساعات المحترقة في بلاد حارة وباردة  
 يصاروا جماعة في مسجد حار ان يردوا بصلواته لظهور قلة الاخرى في  
 الوقت واما العوافل الاخرى صدحت في بلخها الى ثلث الليل والافضل

### فذكر القبلة واجداتها

معرفة القبلة واجبة للتوجه اليها في الصلوات مع الامكان واستقبالها  
 للعبادة واحضار الاموات وعلمهم والصلاة عليهم ودفنهم والوجوه  
 واجبة في جميع الصلوات وادبها وسنها مع التمكن وارتفاع الاعمال  
 والملك لمؤهل على بلائه اقسام منهم من يرضى التوجه الى نفس القبلة  
 كل من كان شاهدا لها بان يكون في المسجد الحرام او في حرم مكة  
 بان يكون صريحا او يكون سريعا في القبلة حائل او يكون خارج الحرم  
 الخفي عليه جهة القبلة في القسم الثاني من بلده التوجه الى نفس القبلة  
 وهو كل من كان شاهدا للمحرم او في حرم مكة او في حرم المدينة  
 والقسم الثالث من بلده التوجه الى الحرم وهو كل من كان خارج الحرم  
 وبلغا عنه وقربا لثابت التوجه على اربعة اقسام فاهل العرافة  
 الى الدكن العراقي واهل الشام الى الركن السامي واهل اليمن الى  
 التائي واهل العرب الى الركن العربي واهل العراق السامي  
 وتعرف اهل العراق منهم باربعا سبعا اربعة ما ان يكون الحدي  
 مكبه الامن وثابتها ان يكون العجم موارثا لمكبه الامن  
 ان يكون السفي موارثا لمكبه الامن وراعيها ان يكون  
 عند الدوال على حاجه الامن فان فعد هذه الامارات صلى الى

ملح  
 ملح

٧٧

مع الاحسان الصلاة الواحدة ومع الصلوة يصلي الى اي جهة شاء وهذه امارات قبله  
 اهل العرافة من صلى الى قبلتهم من اهل المشرق فاما من توجه الى غير قبلتهم من اهل  
 المغرب واليمن والشام فاما رايهم عن هذه الامارات وقد علم القبلة بالمشاهدة  
 بحر عن مساهمة توجب العلم او صبق قبله نصيبا النبي عليه السلام او واحد  
 رايه علمه السلام او علم اهلهم صلوا اليها فان جميع ذلك تعلم القبلة ومن كان ملكه  
 روح المجد وحب علمه التوجه الى الطريق مع العلم سواء كان عربيا او قاطنا لبحر  
 يجهل في بعض سبلها لا يلا بعد رعيه طريق العلم ومن كان ذرا حيل وهو  
 الحدم وامكنه معرفة القبلة من جهة العلم لمحران حمل على الاحتياط بل يجب  
 عليه طلب من جهة العلم ومن ثابى عن الحرم فقد قلنا انه طلب جهة الحرم  
 في الامكان وان كان للطريق تعلم فجهته الحرم وحب علمه ذلك  
 لم يكن له طريق يعلم معه ذلك رجع الى الامارات التي ذكرناها  
 عمل على غالب الظن فان فقه الامارات صلى الى اربع جهات على ما قلناه  
 لم يتبع له الزمان او الامكن من ذلك صلى الى اي جهة شاء وعلى هذا كانوا  
 جماعة وارايد ان يصلوا جماعة جارا ان يقدوا بواحد منهم اذا ساوت حالهم  
 الجانب القبلة فان علمت من بعضهم جهة القبلة وسأوى طين الما من خار  
 فبان يقدوا به لان قرصهم الصلاة الى اربع جهات مع الامكان والى واحد  
 منها مع الصلوة وهذه الجهة واحدة منها متى احلفت طوتهم واذى  
 جهات دخلوا احد منهم الى ان القبلة في خلاف جهة صاحبه لم يحزوا احد منهم  
 لا فدا بالآخر على حاله ومن لم يجد جماعة الصلاة الى اربع جهات بعد الامارات  
 فلو ان يصلوا جماعة ونسدي كل واحد صاحبه في الاربع جهات فلو اذ دخل  
 غريب الى بلد جاز له ان يصلي الى قبله البلية اذا علمت طنه صحته فان علم  
 طنه فاعرف صحته ويحب ان يحمد ويرجع الى الامارات الدالة على القبلة  
 ومن فقد امارات القبلة او يكون من الحسن ذلك واجبه عند من يكون  
 قبله في جهة جهتها حار له الرجوع اليه والاعنى بحوله ان يرجع الى غيره  
 معرفة القبلة لانه لا يملك معرفتها بنفسه والتمس ان يصلي القبلة الى

٢٣٥



القبلة لا يجوز له الا ذلك والاصل على الرحلة مع الاحبار فان لم يمتد له  
 له ان يصلي على الرحلة عداه لسبق القبلة على كل حال لا يجوز له عدا  
 فاما التوافق فلا بد ان يصلي على الرحلة في السيرة في حال الاختيار  
 وكذلك حال المشي وسبق القبلة فان لم يمكنه استقبل بغيره الا  
 القبلة والما في صلى الى حيث شئ الرحلة او توجه اليه في ضيقه والبرية  
 الوجه الى القبلة حال الكسح والسجود وكوز له ان يقصر على الا  
 وان لم يسجد على الارض فان كان راكبا مفردا وامنه ان توجه  
 القبلة كان ذلك هو الافضل فان لم يتخلل لم يزل عليه شي ان الحار وال  
 في حوز ذلك على عمومها هذا اذ لم يمتد في حال توبه راكبا من استبد  
 القبلة فان يمتد ذلك بان يكون في ضيقه اسعه يمكنه ان يدور  
 وسبق القبلة فان لم يجد لك افضل وكذلك الصلاة في السفينة  
 دارت بدورها حشد دور فان لم يمكنه صلى الى صدر السفينة بعد  
 لسبق القبلة الا حرام واما حال سببه الخوف او حال المطاردات  
 فانه يسقط فرض استقبال القبلة ويصلي كيف شاء من غير اداء وقفة  
 على التكبير على ما بينه فما بعده كل صلاة فرضه عن الصلوات  
 صلاة نذير او تقاض او صلاة جنة او صلاة سوف او صلاة عدا  
 على الرحلة مع الاختيار وكوز للمع المروءة لغوم اخبار النعم  
 يجوز ان يصلي التوافق على الرحلة في الامصار مع الضرورة والاختيار  
 وتقبلها على الارض افضل ومن كان الاسان غلما يذليل القبلة عدا  
 عليه الامر لم يحز له ان يلد عدا في الرجوع الى إحدى الجهات الا لا  
 بل يصلي الى اربع جهات مع الاختيار ومع الضرورة يصلي الى اى جهة  
 وان قلده على حال الضرورة جانب صلاة لان الجهة التي قبله  
 هو محبة الصلاة الجهاد الى غيرها كوز للاعنى ان يصلي من غير  
 الى قوله في كون القبلة في بعض الجهات سواء كان ذلك رجلا او امرأة

لم

لم

عليه

شاه

كان اخر اصلا ان ادب العاقل لم يرجع الى غيره وصلى براه سببه واضاب القبلة  
 فانه صلاته ماضية وان احط القبلة لغاد الصلاة لا فرضه ان صلى الى اربع  
 جهات مع الاختيار وان كان حال الضرورة كان صلاته ماضية والتخوف له ان  
 من الكاثر من يسر على طهره الا سلام ولا في الفاسق انه عذر عدله  
 واذا صلى الصبر الى بعض الجهات ثم سار الى غير القبلة والوقت بان اعاد  
 صلاة وان كان صلى صلاته اعني وجعله ايضا اعان الصلاة وجعل ذلك  
 على قوله ولم يصل محققا انتهى الوقت فلا اعان عليه الا ان يكون اسدير  
 قبله فانه بعد ما على الصحيح من المذهب وقال قوم من اصحابنا ان بعد اذا  
 خرج من صلاة يتنزه في هذا الصلاة ثم طن ان القبلة عن محبة او سببه الى  
 عليه واسبق القبلة ومحبها وان كان فسدير القبلة اعاد من اولها بلا طوفان  
 ان صلى صلاته اعني احرف بلخرافه فان دخل الاعني صلاة يقول واحد  
 قال له اخر القبلة في جهة غيرها عمل على قول اعلمها عدا وان تساردا في  
 عدا الى معنى صلاة لانه دخل فيها من قبل انصرف الا بعض ضلته م اذا دخل  
 الاعني في الصلاة يقول بغير الضرورة شاهد امارات القبلة صححه على صلاته  
 ان احتاج كما لم يسر وتطلبت امارات ومن اعانها استأنف الصلاة وان كان الاعني  
 في الصلاة وان قلنا انه يحضر بها لانه لا يخل على انقاله فان قوا عدا ان  
 انحط للعبادة الاول فان دخل يصري الصلاة ثم عني صلاته لانه توجه  
 الى القبلة ببعض ما لم يتوجه عن القبلة فان التوى عنها التواء الامم الرجوع اليها  
 من بطلت صلاته واحتاج الى استئنافها يقول سئل وان كان له طريق رجوع  
 بها ودم صلاته فان وفقت لا ثم طن سيدة جازت صلاة ومحبها اذا  
 ان عدا للجهات فعدولت انه يصلي الى اربع جهات مع الاختيار فيكون  
 في حال الضرورة وان دخل فيها معط على طيه ان الجهة في غير مال اليها  
 على صلاته جازم يسدير القبلة فان كان اسديرها اعاد الصلاة كما قبله  
 العلم سواء اقبل الحمد فورا قاذي اجتهادهم الى جهة واحدة جازت صلاتهم  
 بها جماعة وقد ادى فان صلوا جماعة ثم راي الامام في صلاة انه اخطأ رجوع  
 القبلة على ما فصلناه واما الامور موز فان غلب الشغل طمهم فلو اصل

الى

الى

الى



ذلك وان لم يجل على طههم ذلك بقوا على ما هم عليه ومنهم من اصابه فقره  
 الحزم في بعض الاما من سواه كحكي الانسان ان يتبع امارات القلب كذا  
 ازاد الصلاة عند دل صلاة اللهم الا ان يكون قد علم القلب في حبه بعينها او طر  
 امامان صحيحه بم علم انها لم يجر جاز حيد التوجه اليها من غير ان يحذر  
 في طلب الامارات من صلي في نفسه استقبل كبر الحرام القبله فان داء  
 دار معهما مع الاطكان قال لم يملكه صلي الى صدره لنفسه  
 فصل في محذور الصلاة فيه من اللباس  
 حوز الصلاة في العطن والكان وجميع ما سحر الارض من انواع الخشب  
 والنبات سرطين احدهما ان يكون حاكاً او مباهاً وبانيها ان يكون غالياً  
 نجاسة فان كان معصوباً لم يحز الصلاة فيها وكوز الصلاة في السحر وال  
 والصوف اذا كان ما يودل حله بالشرطين المقدمين ومن كان مالا يودل حله  
 حوز الصلاة فيه من اوبان العالين والاراب وغيرها واما الخبز اذا كان  
 خالصاً فلا باس بالصلاة فيه وان كان معشوقاً بوبرا لا راب وعرفها بالاول  
 حله لم يحز الصلاة فيها والارسم المحض الحوز لسته للرجال والحوال  
 فيه ومنى حان سداه اجمته فطناً او كناناً او خيراً خالصاً جاز لسته وال  
 فيه وسوا كان القطن او الكتان او الحرمله او اول منه او الوجدان  
 في نفس الثوب فاما اذا خطب بالطن او الكتان لم ينزل التحريم عنه كانه  
 من ان يلبسه انسان مفرگ او يكون بطانة لغيره او كان لوطها او  
 بينهما فانه لا يحوز الصلاة فيه ولو كان على جنبه او ذنبه او مواضع من  
 فخطب كره الصلاة فيه ويكون محرمه وجله ما يودل حله اذا كان مفرگ  
 لسته والصلاة فيه سوا ان يدور على اوم يلبس بالشرطين المقدمين وما لا تود  
 الحوز الصلاة في حله ذكي او لم يذك دبع او لم يدع ويحوز استعماله ولبسه  
 عن الصلاة اذا ذكي ودبع الا الله والحرير فانها لا تطهر بالذبا  
 وعلى هذا المحوز الصلاة في حله العلب والاريب والديب وسائر الب  
 والستور وغيرها فالاكل اذله ما يذخره فيما بعد ورويت رخصة في خبوا

بلغ

لم

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

الصلاة في القنك والستور والاصل ما قدمناه فاما السحاب والحواصل والخلاف انه  
 حوز الصلاة فيها من دخل البيت لا يطهر بالذباغ سوا اللحية اوم يودل حله وكما لا يم  
 لصلاه فيه مفرگ لجارب الصلاة فيه وان كان من اربسم حبل النية والحوارب  
 والستور والخف والرجل والتمعه افضل هو الثوب اذا كان فيه تمثال  
 صورة الكوا الصلاة فيه فيكون للنساء الصلاة في الارسم المحض والبره عتبه  
 يصله ومن اشترى حله اعلى انه مفرگ اذا ان يصلي فيه وان لم يلبس كذلك  
 اذا اشترى كذلك من اسواق المسلمين من لا سخل امله ولا حوز سرارها من  
 سخل ذلك او كان فيها فيه فيكون الصلاة في الثياب السوداء اما عند الجاه  
 والخطا فلا باس بالصلاة فيها وان كانا سوداوين ويحوز للرجال الصلاة في  
 ثوب واحد اذا كان صفيقاً فان كان زرقاً لم يذلل الا ان يكون تحت منزلة  
 ستر العورة ومكره ان ياتر بوق القميصه وفيه احتمال الصم هو ان  
 ما الاراب ويدخل طرفه من كبره ويجعلها على منكب واحد لفعل اليهود وكوز ان  
 ياتر بوق من يديك بالعض الاخر فان لم يلبس معه الاثر او بل لبيه  
 وطرح على عنقه خطا ارتكه وما اسهها ويكره للرجل ان يصلي في عمامة الخك  
 لا ولا صلي الرجل عليه لثام بل يشترط موضع حقه للنجو وقائه لقراه  
 الثوبان في كبره للراه القباب في الصلاة والصللي الرجل وعليه قيامه ود  
 الاغدا نخله الاحمال الحرب ويكره الصلاة في التمثك والتمل السيد  
 سحر الصلاة في العمل الخبي وكوز الصلاة في الحصن والحرمين اذا  
 كان لهما ساقه ويكره للامام في الصلاة ترك الرداء مع الاختيار حوز  
 للبعد المزوره ولا يحوز الصلاة في الثوب الذي يكون محرم من الثياب  
 والاراب فوقه على ما وردت به الرواية وعدى ان هذه الرواية محمولة  
 الصرا فيه وعلى انه اذا كان لدها رطباً لانها هو كحس اذا كان بالستالا  
 عدك من الخباثه الى غيره ويلغ الصلاة في العلبس والله اذا علم  
 رما لا توكل حله وكذلك اذا كانا من حرير محض ويلغ الصلاة في الجديد  
 من مثل السكين والسيف فان كان من عديد او قراي فلا باس به وكذلك

بلغ

لم

٢١

٢٢

٢٣

٢٤



حكم المفتح والدرهم السود ٥ ويكون للرجل ان يصلي بغير المراء اذا كان  
 مكدر لك يصلي المراء ٥ وتوب الرجل واذا عمل كما لم يسلم توباً ولا يصلي فيه  
 بعد غسله وكذلك اذا اصغى له لا الكادر كسر سوادا ان حافر اصل  
 رديه او كافر به واذا السعير توباً من مسجل من الخاسات او اطرار  
 يصلي فيه حتى يغسله هو بغير المراء ان يصلي في طاهر المصوت فان كان  
 لم يلز بالصلاء فيها بئس ولا بأس ان يصلي وفي كيمه طاهر اذا لم يصنع  
 يصلي في توب فيه ثم يثقل وراي خاتم كذلك ٥ ويكون الصلاه في حرق الخضر  
 للرجال والنساء اذا كانت طاهرة ٥ ٥

**فصل في ذكر ما يجوز الصلاه فيه من المداين**  
 يجوز الصلاه في الاماكن كلها سترطن احد ههنا ان يكون ملكاً او حرم المالك  
 بان يكون صادراً له فيه والمان ان يكون خالداً من خاصه فان صلى في مكان موهوب  
 مع الاحياء لم يحز الصلاه فيه ولا فرق بين ان يكون هو العاص او غيره  
 اذن له في الصلاه فيه لانه اذا كان الاصل موهوباً لم يحز الصلاه فيه وان كان  
 مكان موهوباً والملك المخرج منه بان يكون موهوباً وخاف على نفسه الخروج  
 منه فانه يجوز له الصلاه فيه ٥ ومن اذن له المالك في الدخول الى ملكه والنفق  
 فيه جاز له الصلاه فيه وان ذلك من حله المصروف وكذلك اذا دخل ملكه بعد  
 وعلم سائر الحال انه لا يكره ماله الصلاه فيه فان الصلاه فيه صحيحة ولا  
 هذا اذا دخل الاسان ملك غيره في العماره والساس وعرفه فانه يجوز  
 يصلي فيها لان ذلك من المعلوم ان صاحبها الموهوب الصلاه فيها وانما الموهوب  
 هو ما تعلم ان صاحبه له له المصروف في ملكه على كل حال فالحوز له الصلاه  
 فاما من حصل في ملك غيره بآدمه فامر بالخروج منه او بملكه على اقسام  
 فان اقام في موهبه وصلى بغيره صلاه فان ساعل بالخروج فصل  
 كانت صلاه ماضيه لانه مشتغل بالخروج وانما قدم برض الله على موهبه  
 غير ان هذا انما يحز به اذا اصبح عليه الوقت فاما اذا كان اول

بلغ قراءة

الضلالة

فيل

سعى ان يستم الخروج او اوان لم يسجل وصلى بغيره صلاه ٥ ويلز الصلاه في اتي  
 عن موهبه او ادي صحن او ادي الشقره والبيد ذات الصلاه وس  
 المهاره الا اذا جعل منه وس آله بترعت ادرع عن يمينه وشماله وتدابيره ولا  
 بعد ذلك من خلفه ٥ وقد روي نحو ان الصلاه الى قبور الامم علم العلم  
 خاصه في النوافل والاحوط ما قدمناه وارض المل والشجره اذا لم يمتد الحزمه  
 من السجود عليها ومعاطن الابل وقرب النمل وحوف الوادي وجواد  
 الحمامات وليس ذلك بخطور لانه ان يصلي في هذه المواضع على الشرطين اللذين  
 ينادي كرههما كانت صلاه ماضيه وسحب ان يجعل منه وس ما يتره سائر  
 لو غمره وان لم يفعل فلا يطع صلاه ما يتره من خطب ادخروا وامراه او دخل  
 عبر ذلك فيكون الفريضة خوف اللجه فان يصق عليه الوقت ولم يمتد  
 المخرج منها كان ان يصلي فيها وكذلك ان كان موهوباً لها واما النوافل فانه مأمور  
 الصلاه فيها ومن اهدم السراجان الصلاه الحجه وان حصل فووالله  
 روي صحابنا انه يصلي مستلقياً وصلى الى البيت المجهز في السماء المائنه  
 والاربعه على الخلاف فيه ايما توعرت بالصراج وان يصلي كما يصلي اذا  
 كان جوفها كانت صلاه ماضيه سواء كان السطح له ستره من نفس البناء او  
 غير ذلك فيها لستره وسواء وقع على سطح البيت او على حائطه المهر الان  
 وضع على طرف الحائط حتى لا يمس يديه حرم البيت فانه يجوز حشد صلاه  
 لانه يكون حشد استبرأ اليه اذا صلى حوف اللجه فلا فرق ان يصلي الى حرم المسان  
 او الى بلحه الباب وسواء كان الباب مفتوحاً او ملبس وسواء كان للباب عتبة او لم  
 من فان الصلاه جاز في جميع هذه الاحوال وسواء صلى مفرداً او جماعة قال  
 ما طمده ٥ ومن اهدم البيت وصلى حوف غرضه فان جاز اذا بقي من البيت  
 يستقبله على ما قلناه فوق اللجه سواء من ارض الختم لا بأس بالصلاه فيها ولا  
 صلى على التبع فان لم يسجد على الارض فترت فوه ما يسجد عليه فان لم يجد صلب  
 التبع وسجد عليه مع الصلوات فان كان في ارض دخل في حال حوض الما صلي  
 لما ولا يسجد عليها ولا يصلي في بيوت النران وليس ذلك بخطور والصلاه  
 في الظواير من الحواد لسر ما س ويكون الصلاه في السع والثاير ويلز



سواء الجوف من ان فعل رثا الموضع بالماضى فادخله صلى فيه ولا يبلى وفي قبله او غيره  
سواءه صورة وتماثيل الا ان يحط بها فانها بحت خطه لم يكن به بأس وبلى رثا  
وفي قبله ناز في حجره او قنديل وغيرهما وكذا في غيره ان يكون في قبله سيف  
مسهر الا عند الجوف من العدو وهو لا يصلي الا دخل الى حنيه امره صلى سواء  
معدية به او لم يكن كذلك فانه لا يبطل صلاتها فان ضلعت حلقه في صلاته  
صلاه من غير منها وشمالها ومن كان بينهما من خلفها ولا يبطل صلاه غيرهما ولا  
حب الامام بطل صلاتها وصلاته الامام ولا يبطل صلاه الامام من غير  
بريديه او غيره او عن غيره او عن سواه قلعة لا يصلي او من خلفه وان كانت تبطل  
صلاه واحد منها باطله فان احدهما في محمل على المرحل او لا او المراه والاطلاق  
في طاله واحده وبكره الصلاه في موضع ينزح باطل قبله من قول او قنديل  
بكره الضمارة في سفيه مجوسى ولا بكره اذا كان فيه يهودى او نصرانى وبكره  
ان يكون سديده مصحف مفتوح او شىء ملوث لانه يشغله عن الصلاه  
ان يكون جمع مكان المصلي طاهر الا نجاسة فيه عرانه متى كان موضع  
طاهرا وعلى الباقي نجاسة بالسه السعدى اليه اجزات صلاته سواء كانت  
حركته ادم بحمل بان النجاسة في اطرافه

وَسَيُزِيلُ الْعُنَّةَ

فصل في العور من اليسار واليمين والرجل والبصر في سائر  
 السجدة الى الركعة وسائر الركعات مع ذلك الفصل من ذلك ان يكون عليه بصر  
 صفيق او ازار فان البصر عورناه في الصلاة وجب عليه سترهما ولا  
 سطر لصدانه سواء كان ما انكشف عنة قليلا او كثيرا بعضه او كله فاما  
 الخريان فان قدر على ما ستر به عورته من حرق او ورق او طين بطن  
 به وجب عليه ان يستره فان لم يجد فوجده موضعاً يستتر به وجب  
 ان ينادي لك وصلي قائماً وان لم يقدر على ذلك لثوبان موضع لان  
 صلي قائماً وان كان بحيث الامان ان تطلع عليه صلى من جلوس  
 كما لو اجتمع صلوا صفوا واحداً من جلوس ويقدّمهم امامهم رئيسه وان  
 مع واحد منهم يوجب عليهم ذلك لثوبان ثلث افرادهم صلى منفردا و

الحزونة لهذا ولحدا من واحد حتى تصلوا لهم مع سائر العورة فان لم يصل  
 بحسب عليه ذلك واما المرأة الحرة فانما يحسب عليها سائر العورة راسها و  
 قدمها الى قدمها والكعب عليها سائر الوجه والفتن وطهور القدمين  
 من زينة كان افضل والفصل لها في ثلثة ابواب مفتحة ومضمرة ودفع  
 اما الامه والحبس عليها سائر راسها سوا ذات مطلقه امدته او امر  
 لم يزوجها كانت او غير مبروحه فان ذات مطلقه مشروطا علمها بهي القن  
 سوا وان كانت مطلقه ووددت من مطلقها واعتنق بعضها او كان بعضها  
 حرا من غير مطلقه وعلت ما تفعله الحرة سوا فان اعيت الملوكة في  
 ال الصلاة ووددت على ثوب يعطى راسها وجب عليها اخذه ويعطيه  
 راس به وان لم يسم لها ذلك الا ان يسمى بالمحظا فله من عريان سدي  
 قبله فان قلد له ان كان العدم منها واخافت حوات الصلاة او احبات  
 الاستدبار قبله صلت كما هي وليس عليها شي والتبطل صلاحها ان لا دليل  
 على ذلك فاما ما عدا الراس فانما يحسب عليها عطسه من جميع جسدها  
 ان الاحار ووددت بان لا يحسب عليها سائر الراس ولم يرد حوازل سفيما  
 قداه ولا راس ان يصلي الانسان في ثوب وان لم يزوجيه فان كان في الباب  
 حرقه لا يوازي العورة راس به وان خاض العورة لم يحز وصفه الثوب  
 ان يكون صفي لا يرى ما تحته وان ظهرت الشرة من تحته لم يحز لانه راس العورة  
 فان لم يجد ثوبا سائر العورة ووجد حلا طاهرا او قفا او قسطا او ساء عليه  
 ان يستر عورته وجب عليه ذلك على ما سناه فان وجد طيبا وجب ان يطهر عورته  
 فان لم يجد ووجد ثوبا دخل فيه وصلي فيه قائما فان لم يجد صلى في سجود على  
 ما فضله فان وجد ما سائر بعض العورة وجب عليه ستر ما قدر عليه  
 عان غيره ثوبا او وجهه له وجب عليه قبوله وسر عورته لانه صار  
 واذا كان نوحا مع امرأة مع واحد ثوب يعمو احد احد واحد وعام  
 العورة والصلوات امرأة فان خافوا ابواب الوقت صلوا عراة ولم يسطروا الثوب  
 كذلك ان كانوا في مشيئة ولم يكن لجمعهم موضع وكان لواحد استظروا حتى يصلي



واحد واحد في موضع فان كانوا في الوقت صلوا من تقوى ذلك اذا  
 صلوا جماعة طين اما منهم وسطهم واسد منهم الارضية الا ان يكون في  
 الغزاة يخرج حسد عنهم فان لم يساووا جالاصي الرجال مفرد عن السجدة  
 الا لعلهم الوقوف عنهم في الصف فسد صلاه الجميع وانما يقف عليهم  
 الى عورات الرجال فان كانت من وسطهم جال طرد ذلك والاصلي ذلك  
 القربى مفرد اذا لاس ان يصلي الرجل في نفسه واحد وانما يحسب  
 واسع الجيب فان ارضفه دنى الرقبه كان او عبطه كان كنه مزر  
 بلن والافضل ان يكون تحت مزر او يد فتيحه على كتفه فاما شد الوصف  
 فمكره والصبيه التي لم تبلغ فلا تحب عليها نقطه الرأس وحملها  
 الامه فان بلغت في خلال الصلاه لم تحس بطلان صلاتها وان بلغت بعد  
 عليها على الامه اذا اعقت سواها

**فصل في محذور السجود عليه وما لا يحوز**  
 للحوار السجود الاعلى الارض او ما اسه الارض ما لا يוכל ولا يلبس سطر  
 احدهما ان يكون له الصوفية اما مال الملك او الادب اما ان يكون طاهر  
 نجاسته فاما الوقوف عليه فانه يكون وان كان عليه نجاسته اذا لم يسه  
 تتعدي اليه وان كانت رطبه لم يحز والشرع عند افضل وعلى هذه الجملة لا  
 حوز السجود على الطين والقطن والصوف والسعر والوبر والخلود  
 مدكاه ذات او غير مدكاه مذبوغة ذات او غير مذبوغة فانها لو طهرت  
 وكذلك حكم ما علم من هذه الاغناس للحوار السجود عليه والباركه  
 والمطهرات الحوز السجود عليها وكذلك الحجر والدرج وخم  
 المعادن من الذهب والفضه والصفرة والنحاس والحديد وغير ذلك  
 الحوز السجود عليه واما الفتره والفقره والحوار السجود عليها  
 الاحسان فان امطر الى ذلك بان يكون حسلا لا يهدر على غيره  
 معه ما يعطيه به حاز السجود عليه وكذلك ان كان في ارض مضاج

لمع

سجد على ثوب نقي الخبز وان كان مطنا او ذائبا والحوار السجود على ما هو  
 حزن له مثله او كفه او ساعده او عذر ذلك فاما ما يت من غير المال  
 الملبوسات فانه محوز السجود عليه من سائر انواع الخشب وذلك اذا حصل  
 موضع فذريه اسد على كان طاهر حاز ان سجد على القطن واللبان اذا  
 بقدر على سواهما محوز السجود على الجف والبر والحجر والخشب والحوار  
 على الرجام والاعلى الزماده محوز ان يركب كفا من حصي على البساط سجد  
 اسجد على الصخر وخج والسجاد اذا كانت معموله للخطوط حاز السجود  
 ان كانت معموله بالسجود وكانت ظاهرة تنع الحصى عليها لم يحز وكذلك  
 حكر الحصر وما نعمل من نبات الارض ويدل السجود على القز طاس اذا كان  
 كونا لمن حسن القراءه فان كان خالكا من الثياب او الحسنان بقاها او كان  
 لموضع مظلما رائد المراهه في الواري والحصر وكلما عملت الارض  
 لطن واللبان اذا اصابتهما نجاسته مثل البول وما اشبهه وحققها التشنج  
 حاز السجود عليها فاما عذر ذلك من الثياب فانه لا يطهر بالحن وان  
 نقيها النجاسه التي طهر السجود عليها وحكر الارض اذا كانت على الجاه  
 بعد حزم الواري والحصر سواها ومن كانت النجاسته حامدة لا يطهرها غير  
 لغسل بالماء والحوار ان سجد على ما هو لابس له وان حاز الزمط حاز ان سجد  
 كشمه فان لم يكن معه ثوب سجد على كفه واذا حصل في ثوب لم يكن معه  
 سجد عليه حاز ان سجد عليه اذا من جهته من السجود عليه

**فصل في حصر الثوب والبدن**  
 اذا اصابته نجاسته وكسبه يطهره  
 فصل في ثياب الطهاره النجاسته التي تحب ازاله طهرا ودرها وما لا يحز  
 لها ولا يدرها وما يحب ازاله درها دون قتلها فالوجه لاعادته في  
 ثوب حسن من غير الاعاد الصلاه على ذلك وان صلى ساهنا والوقت باق اعاد  
 ان حرم الوقت وان علم حصول النجاسته في ثوبه فلم يزله اعاد وان لم يعلم اصلا  
 اهد ان صلى ودر حرم الوقت فلا اعاد عليه في رحيم الطين في هذا الباب حزم



العلم سوا فاذا علم في خلال الصلاة ان ثوبه خسر طهره وصلى فيه ثوبه  
 فان لم يكن عليه غيره وبالفرض منه ثوب وامنه اخذه من غير ان يسد بر القبلة احد  
 وتتم صلاته وان لم يمسسه لا ينقطع الصلاة فالأحوط قطعها واخذ الثوب او غيره  
 الخباية واستأنف الصلاة وان لم يسد على غيره أصلاً صلى غير باناً آمناً ومن  
 نسيه احداهما حسن صلى في كل واحد منهما منفرداً تلك الصلاة وفي أصحابنا من  
 يرفعها ويصلي غير باناً فان كانت ثياباً نسيه واحد منها لم يمسسها في ثوبين منها  
 كل واحد منهما تلك الصلاة لانها طاهر أصلاً ومن ان كانت ثياباً نسيه واحد  
 منها طاهر والباقى نجس دامته الصلاة في كل منهما فعلى ذلك وان خاف البصر  
 او شق ذلك عليه تركها وصلى غير باناً واذ كان معه ثوب واحد واصاب  
 خباية نسيه وصلى غير باناً فان لم يمسسه حوفاً من الرداء غيره صلى فيه ثم بعد  
 في ثوب طاهره اذا اصاب ثوبه خباية لا يعرف موضعه وحيث عليه غيبه  
 فان علم الخباية في احدى الكتفين وجب عليه غسلها فان لم يكن معه ثوب فأنف  
 به صلى غير باناً ان امكنه والا صلى فيه ثم أعاد الصلاة فان نجس احدى  
 ثم قطع احداهما لم يحزله الحزى وكذلك ان اصاب موضعاً من الثوب بغير  
 يصيب الحوز الحزى ويصلي غير باناً او سطعه وصلى في كل واحد على الراه  
 واذا اصاب الارض نجاسة ولم يعرف موضعها فان كان الموضع محصوراً  
 وصلى في غيره ملبس ودار وما أشبه ذلك وان كان فضائلاً الارض على  
 ساء ان هذا سبق والاصل الطهارة هذا اذا لم يكن معه ما يسجد عليه فاما  
 فان نسي ما يسجد عليه سجده عليه ٥ دم الحنك يجب غسله وبخبره وقرئ  
 وليسا يواحين فان انصرف على الغسل اجراه فان بقي له اثر مسح له صبعه  
 او ما يعز لونه بحوز الصلاة في ثوب الخباية من جرابه روي أصحابنا انه الحوز الصلاة  
 الخبث فان عرق فيه وطأت الخباية من جرابه روي أصحابنا انه الحوز الصلاة  
 فان كان من طلال لم يكن به بأس وسوى في نسي ان ذلك يعلط في الصلاة  
 دون سائر الصلاة لو صلى فيه ٥ والى الحوز الصلاة في قليله ودره ولا يرد

فصل بالماء والماء الذي طاهران ٥ والحوز الصلاة في ثياب الفار التي تأسر  
 احكامها من رطبه او طأت الباب بطنية سوا كانوا مدين بذلك او لم يكونوا ذلك  
 الاباس ثياب الصان مالم يعلم فيها نجاسة ٥ والنجاسة اذا كانت بالنسبة الحسن بها الثوب  
 العلقه نجسته وكذلك المني من سائر الحيوان ٥ اذا جبر عظم تعظم من النجس  
 فلقه ان العطر الحسن بالموت فابان من حيوان حسن العين والطيب والحزير  
 نجس بلمت مساً بل احداهما منه فلقه من غير مشقة فانه نجس بقلعه بلا خلاف  
 يكن بقلعه مشقة بان يكون قد شق عليه اللحم والخاف على النفس فانه لا نجاسة  
 داخل على كونه في اليد من خرج المالة ان خاف على النفس من قلعه فلا نجاسة  
 الراه والذي يجب قلعه من غير مشقة متى لم يقلعه وصلى بطلت صلاته لانه حامل  
 النجاسة وعلى السلطان اخبار على ذلك فان مات ولم يقلعه فلا حوز قلعه  
 اذا اضطربت بين الانسان وحركته ولم يندد بان له ان يطره انى طاهر  
 الذهب والحديد يحكوك لك لان جميعه طاهر ٥ وبله ان يصل شخص شعره  
 بجلادان او امرأة فان فعلت المرأة لروحها ذلك لم ينجس عليها والافضل تركه  
 والمائطه لا يسعى ان يصل ذلك فان فعلت ووصلت شعرها بعن شعر الادب  
 ما هو طاهران جازاً ٥ اذا مال الانسان على الارض فتنطهره ان يطرح عليه ثوب  
 من ماء يحكم بطهارة الارض وطهارة الموضع الذي سقط اليه ذلك الماء فان  
 اما ان رجب ان يطرح مثل ذلك على هذا اذا ان النجاسة على النمل امر برب  
 من ماء على يوك الاعرابي ٥ الما الذي يداليه النجاسة نجس لانه ما قلنا حاله  
 نجاسة وفيه لئام من قال ليس نجس اذا لم يعل على احد او صابة نذالة ان  
 في ثوب جرمته وهو طاهر بالجمع فما انقلعه فهو مثله وهذا أقوى  
 واذا اوى الحوط والوجه فيه ان يقال ان ذلك عفى عنه لم يشقه ٥ اذا ابا الموضع  
 فانه يرد نجاسته سنة اشيا احدها ان يدان عليه الما حتى تسهل له ولا يرك  
 له لو طاهر ولا رايحه والثاني ان يمر عليه سبل او ما حاز فانه يطهره المالك  
 ان يحفر الموضع في حال رطوبه البول سفل جميع الاخر الرطبة فحفر بطهران  
 باعداه الرابع ان يحفر الموضع وسفل تراه حتى يعل على الظن انه سفل جميع  
 الاخر التي اصابت النجاسة الخامس ان يحفرها او يحفرها سبل فيفقد فيه مقدار

بلغ قراءة



ما كثره من اهل السادسة ان يحفوا الموضع بالسمسم فانكسر بطهارة فان حثه  
 لم يطهره وحكم الحرج حكم البول اذا اصاب الارض الا اذا حثفتها السمسم  
 الحثرت بطهارة وحكمه على البول قاتل الحوز استعمله ٥ واذا اصاب الحرج  
 وطريق بطهرهما ما قد مناه والحكم مع بقاء احد او صافها لو بها او راحها بالان  
 بقاء احد الامر ينسد على بقا العين لان بطن ان راحته بالمجاوزة وحكمه  
 ونول الحوز والمطوب حكمه حكم واحد ٥ واذا اصاب الارض بول وط  
 السمسم حثرت السمسم منها وقد قلنا لراية الصلاة الى من الهور ونظفها  
 فاما اذا اشترى بخر واخرج بخره وبدا صار اطيب زميما فاجتلب بالراب فالحرج  
 السجود على ذلك الراب لا يجب فان لم يعلم ان هنال مسا الحثرت بالاب  
 حان والاولى بحبه احتياطوا الا فالاصل الطهارة وان كان القدر طرايا  
 لم ينش فلا سطل الصلاة عليها والسجود وان كان مندها فاما اذا اصاب  
 معة مجهولة فلا بد على مسوئته املا فالصلاة بحريه وان كان الاول  
 والنجاسة على من يبيع وجامد فالما بيع قد ساء فيه نظهرها من الارض  
 والجامد المخلو من احد من ايمان بلون عينا فائمة مشهورة غير ان  
 مسهلته فيه فان كانت عينا ناسية فاذا ارادها عن المكان كان مدها  
 طاهرا وان كانت رطبة فاذا ارادها وقبض طوبىها في المكان قبل ان  
 حثرت له البول فقد مضى حكمه وان حثرت العين منتملة فيها لم يحد  
 والحومهم والعذرة وكذا ذلك بعد المكان ان طهر نصبت الما عليه  
 السجود عليه باحدى امرين فلع الراب حتى يمسوه لم يمس من النجاسة حكم  
 والمان ان بطن المكان بطين طاهية فيكون حايلا دون النجاسة بحوز  
 على الحائل فان ضرب لنا الحوز السجود عليه فان حمله المصلي معه لم يحرم  
 لان حائل النجاسة فان طهر احرا طهرته النار وكذلك الحثرت وطهره ان  
 بذلك اللين ومواضع التراب فان جعل تحت السجود عليه وجاز ان  
 الحيطان ٥ واذا اصاب الارض نجاسة وبعن الموضع لم يسجد عليه وان  
 الموضع وبعب النجاسة التي بها النجاسة نجسها وان لم يسجد له اصل

فانه طاهره والدم وعرقها وحل المذمة  
 طهره فان نجسها

فشا ان معرفة ذلك الطريق اليه وسبق لانه ربما لم يعرف له جمع ذلك اصلا  
 وودي الى ان لا يصلي على الارض اصلا ٥ اذا اصاب النجاسة على احد طرفيها نجاسة  
 الطرف الاخر طاهر فرك الطاهر على راسه والطرف الاخر على الارض او  
 على ترين هو وافت عليه فحركه فحركه او لم تحركه صلواته لانه لسر حامل النجاسة  
 لا لانس لو نجس ٥ ومنى شد جلا في قلبه او في سبيله ونجاسة اما في  
 وضع النجاسة او في موضع طاهر والطرف الاخر معه سوادان واقفا عليه  
 وفي يد او مشدودا فان لا سطل صلواته لانه لا دليل عليه ٥ من حمل جونا طاهرا  
 على الطور وعندها او مثل حمل صغيرا وصيغرا لم يطل صلواته فان حمل ما هو  
 كمثل الكلب والحدر والاربع والتعب بطلت صلواته فان حمل ولد وروء فيها  
 نجاسة مسدودة الراس بالرضا من محلها في كفه اوجبه بطلت صلواته لانه  
 حامل النجاسة وفي الناس من قال لا يطل قاتنا على حمل حيوان فيجوز نجاسة  
 الاول اصح ٥ الختم بالذهب حرام على الرجال ودر ذلك كسر الحرف في  
 ذلك للنساء وليس الساب المقدم بلون من الاكواب ٥ والحجم بالحد  
 الصلاة ٥ والحوز للمثل دخول من المساجد لا يادد ولا بعد الاذن ولا  
 كل مسلم ان ياذن له في ذلك المكان المبرك نجس والمسلط منه من النجاسات  
 في ذكر الادان والاقامة واجبا

ادان والاقامة ستان هو ذلك ان في الحرس صلوات المروضات في اليوم والليله  
 لم يرد واشدهما نداء الاقامة وصما واحان في صلاة الجماعة ومن صلى  
 ناعه بعد اذان واقامة لم يحصل فيه فصله الجماعة والصلاة ماضيه واجد  
 صلوات بان يفعله في ما حثرت فيها بالقرآن واحد من ذلك المعبر عنه  
 انها لا يصران في سفر ولا حضر والحوز الاذان والاقامة لشي من التوافل  
 فاما فضا الرايض في سجدة الاذان والاقامة كما سجد في الاذان  
 الموضع الذي يجب وهو اذا صلوا جماعة فضا ومن دخل المبرك في الصلاة  
 غير اذان واقامة اسحب له الرجوع ما لم يربع وتودد يصم ويستقبل الصلاة

٥٦



فان ذكره مضمي في صلاته والاذان مأخوذ من الوحي النازل على النبي صلى الله عليه وآله  
والله دون الرذيا والمنايا والرجيع غير مستوي في الاذان وهو تكرر اللفظ  
والشهادتين في اول الاذان فان اراد تبيينه غيره كان تكرر الشهادتين في  
مكروه في الاذان وهو قول الصلاة حرم من التوضوء صلاة الغداة والقصر  
الآخره وما عداها من الصلوات فلا خلاف انه لا تثبت فيها بعدد وسبب  
على الواجب والمستوي فالواجب فيها الربك لانه لا يجوز تقديم بعض الصلوات  
بعض والمستوي عشر اشياء يكون على طهر واشدها تأكيد في الاقامة  
يكون مسبقا للقلبه والكلم في خلاصتها ويكون قائما مع الاحتياط والالتزام  
ما سببا ولا زجرا ونزل الاذان فحدثت الاقامة والمغرب او اخر الفصول  
منها حليته او محله او خطوه او ركني باقية الا في المغرب فانه لا نافله قبل الصلاة  
لصيق واشدها تأكيد في الاقامة ومن شرط صحتها دخول الوقت وقدره  
جواز تقديم الاذان لصلاة الغداة بينها للنائم والاب من عادته بعدد  
الوقت والافرق بين ان يكون الاذان في المناء او على الارض والمناء المحور  
على حائط المسجد ويكره الاذان في الصومعه وان وضع اصبعه في اذن  
في حال الاذان كان حائرا وان لم يفعل لم يثبت بآت وسحب مع الصلوة  
بالاذان من غير ان يبلغ ما سطر صوته وان يلم في خلال الاذان حار له الشك  
بانه في الاقامة اسحب له الاستقبال اذ ان الكلام لا يعلق بالصلاة فانه  
اذ اعلق بها حاز النافله في السنون الطويل بين فصول الاذان بطلان  
وسحب مع الاستقبال والعقل لا يوحى ذلك او اخر الفصول موقوفة  
مختبره فان اعرب لم يطل حكمه من نام في خلاصتها او اغشى عليه ثم انشأ  
اسحب له اسنانه وان لم يفعل فاني عليه لانه ليس من شرطها الطهارة فانه  
فاسدها تأكيد في الاسناف فاذا اذن بعض الازان وادعى عليه  
الاسلام فليست الازان وان اذن بعض الازان وادعى عليه  
او اذن اسنان اخره افاق الاول حاز له النافله وان اشتاقه  
افضل وان كما الاذان ثم ارتد حاز لعنه ان يقيم ويعد ذلك الاذان

التوضوء

بلغ

وتنحى صحتها في الاول وحكمه صحيحه ولا سطل الا بدليل وان فله صلوات غيره  
من اكل واحد منها وهم اذا اراد القضاء وان اذن للاول واقام وانصر  
في الاقامة في باقي الصلوات كان ايضا حائرا ومن جمع بين صلاتين اذن واقام  
اولي منهما وتقيم الاخرى بلا اذان سوا جمع بينهما في وقتي الاولى او الثانية  
الاذان ولا اقامه الا للصلوات المحترمة لم يرضوا ولا يودون والاقام لغيرها  
كصلاة السجود والاستسقاء والعدين وعذر ذلك ويلي ان يقال الصلاة  
صلاة ٥ وليس على السادات ولا اقامه فان فعلت كان من فيه الواجب غير ان  
يرعى اصواتهم كسبح سمع الرجال وان اذنت المراه للرجال كان لهم ان يردد  
ويقيموا لانه لا مانع منه هو تحب للاشياء ان يقول مع نفسه مثل ما سمع  
فصول الاذان وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال يقول اذا قال  
على الصلاة لا حول ولا قوة الا بالله الا ان يكون في حال الصلاة فانه لا يقول ذلك  
فوق من ان يكون برفضة او نافله الا انه متى قاله في الصلاة لم يطل صلاته فاما  
المرق ذلك وخرج من الصلاة كان مختارا ان شاء الله وان سأل بطله ليس  
طهرا من ربه على الاخر الامن حيث كان مستجبا وتكررا لا من حيث كان اذانا  
عذاني جميع فصول الاذان الا في قوله حي على الصلاة فانه متى قال ذلك مع  
علم بانه لا حول فانه يفسد الصلاة لانه ليس بمجيد ولا يبر بل هو كلام الادميين  
لنصف فان قال لا من ذلك لا حول ولا قوة الا بالله لم يطل صلاته وعل من  
كان خارج الصلاة وسمع المودن يسبحي ان يقطع كلامه ان كان مستجبا وان كان  
سرا القرآن فالافضل له ان يقطع القرآن ويقول لما يقول المودن ان الحز  
لي عمومهم وروى انه اذا سمع المودن يودن يقول اسهد ان لا اله الا  
الله ان يقول وانا اسهد ان لا اله الا الله وجهه لا شريك له وان لم يجد  
رسوله رخصت بالله ربنا وبالا لله ربنا وبمحمد رسولا وبالا لله الطاهر  
الله ويصلي على النبي وآله ثم يقول اللهم ربنا من الدعوه التله والصلاة  
لنا بركة ان محمد الواسلة والفضيلة وانعته اقم المجهود الذي  
ارزقني سقائه يوم القيامة ويقول عذرا ان المغرب اللهم هذا







لمع  
لمع

# فَصْلٌ فِي بَيَانِ حَالِ الصَّلَاةِ

ما يبارز حال الصلاة على ثلاثة أقسام أو أفعال وليفانها وتذكر كل واحد منها  
على ضربين مرسومين فمعلوم من الأقوال في أول ركنها  
فخلا الإمام مع القدره أو ما تقوم مقامه مع الحجر والنبه ولبس  
والهراة والرلوع والسبع فيه وروع الرأس منه والسجود الأول والتسبيح  
وروع الرأس منه والسجود الثاني والدرفنه وروع الرأس منه وروي الركنه  
الثانيه إحدى عشر فعلا أنه سقط يد الأحرار وحده الله وبركته  
حجته أسما للخلوس في الشهود والشهادتان والصلاه على النبي صلى الله عليه  
والصلاه على اله صلى الله عليه في الركنين سبعة وعشرين فعلا فان كانت  
صلاه الحجر أضاف الى ذلك التسليم فتصير لباس وني أصحابنا من قال أنه  
وان كانت المغرب راد في الثالثة مثل ما راد في الثانية وجعل التسليم في آخرها  
وان كانت رابعة أضاف الى الركنين صلوات وجعل التسليم في آخرها  
هذه الأفعال فسمين أحدهما سمي ركنًا والآخر ليس ركنًا فالأركان  
ما اذا ركنه غامدا أو ماسيا بطلت صلاته اذا ذكرها وفي حرمات الصلاة  
مع القدره والله وكبره الأحرار والركوع والسجود ومالين من هو ما  
اذا ركنه غامدا بطلت صلاته وان ركنه ماسيا لم يطل ولم يحرم وهو ما  
الركن من الأفعال الواجب ذكره في كل قسم من ذلك وقد رماقه  
وتذكر فيها أنه ونورد في جلال ذلك الأفعال المسنون وليفانها وتذكر  
بعد ذلك الركوع ان شاء الله

# فَصْلٌ فِي بَيَانِ حَالِ الْقِيَامِ وَبَيَانِ أَحْكَامِهِ

القيام شرط في صحة الصلاة وركن من أركانها مع القدره من صلاته  
على القيام فلا صلاه له مع ذلك ان أو ناسيا فان لم يذكره وامنه ارسل على أحاط  
عكاز وجب عليه ذلك وليس لما نسيه للخلوس طمحوه بل الاستمرار  
على بسية بصره وقد قيل أنه اذا لم يقدر على الوقوف بعد اربع ركعات  
له ان تصلي خائسا وقد روي أصحابنا أنه اذا لم يقدر على القيام في جميع الصلاة

حائسا فاذا اراد الركوع فقف وزل عن قيامه ومن لا يقدر على القيام وقد روي  
ان صلى خائسا صلى من ركعتين وسحب ان يكون من ركعتين حال القراءة وسورة  
بحال الشهود فان لم يقدر على الجلوس صلى مضطجعا فان لم يقدر عليه صلى سائما  
مومنا فان صلى مومنا يدر في خلال الصلاة على الاصطلاح صلى كذا للذكر  
على صلاته وان صلى مضطجعا وقد روي على الجلوس جالس روي على ما صلى وان صلى  
حائسا يدر على القيام قائم روي على صلاته وبالعسر من ذلك اذا صلى  
قائما فحرج طبر او صلى خائسا فضعف صلى مضطجعا او صلى مضطجعا وان راد  
مرضة صلى مستلقا روي على صلاته ومن كان في إحدى هذه الحالات لم يقدر  
على السجود حار ان يرفع شامرا الأرض اليه ويسجد عليه من سجاده أو غيرها  
وان لم يقدر ان يوضأ فته وضاه غيره ونوى هو رفع يديه في ذلك وسعى  
ان يكون نظره في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال ركوعه الى ما بين رجليه  
وفي حال سجود الى طرف يمينه وفي حال تشهد الحجر وسعى ان يقرأ في ركنه  
في حال قيامه مقدار أربع أصابع الى سبعة ويضع يديه على خديهما باعني كسهما  
فصل في ذكر النية وبيان أحكامها

النية واجبة في الصلاة ولا بد منها من نية العبد ومن صلى بلباسه اضلا فلا صلاه له  
والنية يكون بالقلب ولا اعتبار فيها باللسان بل الاحتياج الى تحلفها لفظا  
اصلا وكيفية ان ينوي صلاه الظهر مثلا فريضه على هذه الآداب على  
جميع الفضائل ان نواها فريضه فقط لم يختص بظهره وغيره وان  
نواها ظهره فقط لم يضر من صلى الظهر ثم اعادها في صلاة الجماعة فان  
الثانية ظهره وهو صحيح ولا بد من نية الاداء الا لو كان غلطا  
ظهر آخر لم يختص هذه الصلاة بظهر الوقت دون الظهر الفات فلا  
بد من جميع ما قلناه ووقت النية هو ان يثبت أول ركن من حال الصلاة  
فاما ما يترتبها فلا اعتبار بها الا ما يكون عزما به ومن حان عليه الظهر  
والعصر ينوي بالصلاه اذا هم لم يجز عن واحد منها لانها لا بد أحدهما  
ولم يسمها واحدة بعينها من فاته صلاة لا يدرى انها هي صلى اربع ركعات ثلاثا



واسمى سوي بالاربع اما ظهر او عصر او العشاء الاخره وسوى بالثلاث  
المغرب وما ليس صلاة الصبح من دخل في صلاه حاضره ثم فعل سنة الى  
غيرها فانيه فان ذلك صحيحا ما لم ينصرف وقت الحاضره فان يصوم الصحيح  
وطلعت الصلاةان معا وكذلك ان دخل في الفريضة ثم نقلها الى الفل او دخل  
في النافلة ثم حطها فريضة لم يصح ذلك ومن عني واحد منهما هو سنة  
حجم الله ولحم واستدانتها بمعناه ان لا يصح نيته والحرز  
من الصلاة قبل ان يات بها والعلو على سائر الصلاة فمن فعل الحرم على ما سائر  
الصلاة من حديث او كلام او فعل خارج عنها ولم يفعل سائر ذلك فقد  
انتم ولم يطل صلاه لانه لا دليل على ذلك وان نوى بالقيام او القراءة او الركوع  
او التجرد عن الصلاة بطلت صلاه لغيره عليه التلزام الاعمال بالبيان وهذا عمل  
بغير نية او نية لا يطابقها

**فصل في نية الاحرام** في نية الاحرام من الصلاة وهي ركعتان من اركانها لا تنفقد الصلاة الا انما هي  
تركها عامدا فلا صلاة له وان تركها ناسيا لم يفسد الصلاة بها  
وان لم يذكرها اصلا حتى في صلاة اذا كان قد اسفل الى حاله اخرى ولا  
سقطت الصلاة الا بقول الله اكبر ولا ينفق بغيرها من اللفاظ وان كان في نية  
وايها اذا دخلها الا في اللام ومن اصر على بعضها لم يفسد صلاته مثل ان  
يقول الله اكبر ويحسن ذلك ويعلن ان يلفظ بالعربية في كل ركعة  
صلاة فان لم يمتنع من ذلك ولا حسنه ولا سائر له جاز في قول بل سائر ما في معنى  
والحرز ان يلفظ الله ولا يلفظ الا في قول اكبر لان اللفظ جمع لركعة  
الطلب وسعي للام ان يسمع اما مومنين بولس الافتتاح ليعدوا به فيها  
لحق الامام وقد راعى وجب عليه ان يركع في الافتتاح ثم يركع الركوع وان  
خاف الهوان اصر على نية الاحرام والحرز ان يركعها وان نوى بها لم يفسد الركوع  
لم يصح صلاة لانه لم يركع الاحرام وما صلاة النافلة فلا تنفذ بها الا عندنا  
الصلاة النافلة لا يصح جمعها الا ان يركع صلاة الاستسقاء فان ركع فيها  
كان حكمها حكم الفريضة سواني وجوب الاسانها مع الاحياء وفي حوار الافتتاح

على نية الاحرام عند التقدير والرتب ولحم في نية الاحرام سدا لا لا الله  
ثم يقول اكبر فان علم لم يفسد صلاة ومن يحسن العربية لا يجوز ان يركع  
الاحرام ولا يركع الا في القرآن ولا عند ذلك من الاداء الا انها فان لم يحسن ذلك  
جاز له ان يقول كما حسنه الا ان يحب عليه ان يعلم حتى يودي صلاته فان لم يكن  
ان يعلم ولم يركع لم يصح صلاة وكان عليه فضاوها بعد العلم فان لم يركع ذلك  
كانت صلاته قاضية هذا اذا كان الوقت صيفا خاف فوت الصلاة بالاستسقاء  
بالعلم فلما اذا لم يكن الوقت صيفا وجب الاستسقاء علم ذلك المفاد ان كان  
في لسانه انه لم يركع او غنة اوله وعبر ذلك حار له ان يقول كما سائر له  
عليه ولا يجعل عند ذلك وكذلك اذا كان اخر تر فانه يطلق لسانه اصلا  
كان يركع اسارته ما يصعب واما وكذا في تشهد وقراءة القرآن لا يدخل  
في الصلاة الا بالمال الكبير وسعي اذا فرغ المودعين الاقامة ان يصوم الامام  
والمامومون وليس مستحسن ان يلفظ حسنا وتحملا وان يقول استنوا رحمكم  
الله وسعي ان يكون نية الامام بعد نية الامام وفراغه منه فان لم يركع  
كان جازا عذر ان افضل ما قدمناه فان لم يركع لم يصح وجب عليه ان يقطعها  
بلسانه وسائر بغيره او بعد نية الاحرام وكذلك ان كان قد صلى سائر  
الصلاة وارا ان يدخل في صلاة الامام يقطعها واسان مقهه رفع اليد  
في الصلاة مع كل نية تسحب واستدانتها بالنية الاحرام وهو ان يرفع  
يده الى محبي اذنيه فان كانت جميعا على رفعها ما استطاع والوضع عليه  
على سائر على حال الا في حال النية فان عمل النية وضعها بفسا سوا كان  
فوق السرة او غيرها وسعي ان يخون اضاعه مضبوطة في حال رفع اليدين  
كانت احدي يديه عليه لم يفسد على دفعها رفع الركعة الى حيث يركع وترفع  
يده في كل صلاة نافلة كانت او فريضة وفي كل ركعة للعدين وصلاة الاستسقاء  
والركعتين الامام والماموم والمفرد في ذلك فان ترك رفع اليدين في  
جمع من المواضع لم يفسد صلاته الا انه يكون تاردا فضلا وسعي في  
سبع بيوت اول كل فريضة واول ركعة من يوافل الزوال واول ركعة

Handwritten marginal notes in the left margin, including the number 103 at the bottom.



واسمى سوى بالاربع اما ظهر او عصر او العشاء الاخره وسوى بالثلاث  
المعترف وبالسفر صلاة الصبح من دخل في صلاه حاضره ثم فعل سنة الى  
غيرها فانيه دان ذلك صحيحا ما لم ينصق وقت الحاضره فان تصوم الصبح  
ويطأ الصلاة ان معاك ذلك ان دخل في الصلاه ثم نقلها الى الفل او دخل  
في النافله ثم حطها فريضة لم يصح ذلك ولم يحسنه عن واحد منهما هو سنة  
حكم الله ولحم واستدامتها بمعناه ان لا يصح نيته وان لم يحسنه  
من الصلاه قبل ان يامها والعلم على سائر الصلاه فمضى فعل الحرم على ما سائر  
الصلاه من حديث او كلام او فعل خارج عنها ولم يفعل سائر ذلك فقد  
انتم وطسطل صلاه لانه لا دليل على ذلك وان نوى بالقيام او القراءة او الركوع  
او السجود غير الصلاه بطلت صلاه له ولو عليه التماس الاعمال بالبيان هذا عمل  
بغير نيته او نيته لا يطابقها هـ

**فصل في نهي الافساح حواسا لخصامها**  
نهي الاحرام من الصلاه وهي ركن من اركانها لا تنفقد الصلاه الا بها  
تركها عامدا فكل صلاة له وان تركها ناسيا لم يفسد الصلاه بها  
وان لم يذكرها اصلا حتى في صلاة اذا كان قد استقل الى حاله اخرى ولا  
يعقد الصلاه الا بقول الله الامرو لا ينفقد بغيرها من الابطاط وان كانت في مكانها  
والجها اذا دخلها الا بالسلام ومن اصر على بعضها لم يفسد صلاته مثل ان  
يقول الله اكبر ويحسن ذلك على ان يلمط بالغريه فيعلم بغيرها لم يفسد  
صلاه فان لم يمتنع من ذلك ولا حسنه ولا سائر له جاز لم يفسد بلسانه ما في معناه  
والحوز ان مد لفظ الله والامط اذ يقول اكبر ان البار جمع لرو  
الطل وسعى للامام ان يسمع الامامون بولس الافساح لفسد ايه فيها  
لحق الامام وقد رفع وجب عليه ان يدر بولس الافساح ثم يدر بولس الركوع  
خاف الهوات اصر على بولس الاحرام وجزاة عنها وان نوى بها بولس الركوع  
لم يفسد صلاته لانه لم يدر بالاحرام هـ واما صلاة النافله فلا يفسد بها الا عندنا  
الصلاه النافله لا يصلي جماعة الا ان يفسد في صلاة الاسبقا فان قرأ فيها  
كان حكمها حكم الفريضة سواني وجوب الاسانها مع الاحياز ويحوز الافساح

على نهي الاحرام عند التقدير والرتب ولحم في نهي الاحرام سدا او لا الله  
ثم يقول اكبر فان علم لم يفسد صلاته هـ ومن يحسن الغريه لا يحوز ان يدر بولس  
الاحرام والاسبق والافساح والافساح من الادب والافساح فان لم يحسن ذلك  
جاز له ان يقول كما حسنه الا ان يحسن عليه ان يعلم حتى يودي صلاته فان لم يكن  
ان يعلم ولم يفسد لم يصح صلاته وان عليه فضاها بعد العلم فان لم يفسد ذلك  
كانت صلاته قاضية هذا اذا كان الوقت صيفا خاف فوت الصلاة بالاسبقا  
بالعلم فاما اذا لم يكن الوقت صيفا وجب الاسبقا ليعلم ذلك المفاد ان كان  
في لسانه انه لم يحسنه او غنّه او غنّه وعبر ذلك حاز له ان يقول كما سائر له  
عليه ولحم على غير ذلك وكذلك اذا كان اخرت فانه يطلق لسانه اصلا  
ان يفسد اسارته باصبعه واما وكذا ليشهد وقرأه القرآن لا دخل  
في الصلاة الا بالمال الكبر وسعى اذا فرغ المودن من الاقامة ان يقوم الامام  
والمامومون وليس يسمعون ان يلفت حسنا وخلا ورا ان يقول استنوا وحسن  
الله وسعى ان يكون بولس الاماموم بعد بولس الامام وفراغه منه فان لم يفسد  
كان جازا عذر ان الافضل ما قدمناه فان لم يفسد لم يصح وجب عليه ان يقطعها  
بلسانه وسائق بولس او بعد بولس الاحرام وكذلك ان كان قد صلى سائر  
الصلاه وارا ان يدخل في صلاة الامام يقطعها واسانف معه هـ ورفع اليدين  
في الصلاة مع كل نية تسحب واشدها باليد بولس الاحرام وهو ان يرفع  
يده الى جبهتي اذنيه فان كانت جميعا عليه وقبها ما استطاع واليضع يمينه  
على سائر على حال الا في حال النية فان سعى النية وصعها بولس استنوا وان  
فوق السرة او جبهتها وسعى ان تكون اصابعه مضمومة في حال رفع اليدين  
كانت احدي يديه عليه لم يفسد على دفعها ورفع الاخرى الى حيث يمكن ورفع  
يده في كل صلاة فافله كانت او فريضة وفي كل بولس للعدين وصلاه الاسبقا  
والافساح والامام والماموم والمفرد في ذلك فان يركب رفع اليدين في  
جميع هذه المواضع لم يفسد صلاته الا انه يكون تاردا فاضلا وسحقا في  
سبع ليوات اول كل فريضة واول زلعيه من يوافل الزوال واول زلعيه



نوافل المغرب وفي اول رلعه من الوتيرة واول رلعه من صلاه الليل وفي المهرزة  
 الوتيرة وفي اول رلعه من ذكرهني الاحرام سمن بلاله ادعيه بركات بركات  
 ونقول اللهم انت المالك الحق لا اله الا انت الى اخره ويدر بركات ونقول الحمد  
 الى اخره ويكر بركات ونقول وجهت وجهي الى اخره وان اصر على وجهه  
 فان طاروا ان قرب بين هذه البركات من غير فصل بدعا وقرا بعد هذا ان  
 اضاحا براءه وواحدة من هذه البركات السبع بركات الاحرام والباقي فضل  
 وليس يقرب وتبيرة الاحرام هي التي تنوي بها الدخول في الصلاه سواء قصد  
 بالاوله او بالاحيره او بالوسطى او غيرها فان نوى بالاوله بركات الاحرام  
 فان ما عداها واقفلا في الصلاه وان نوى بالاحيره ذلك فان ما عداها  
 واقفلا خارج الصلاه والافضل ان ينوي بالاحيره ذلك ٥ ومتى لحق الامام في  
 حال الفتره اسحب لمان يوجه تمامه فان كانت فوات الفتره استعمل الفتره  
 وترك التوجه وان توجه في النوافل كلها بتمامه فان فيه فضلا وان كان  
 ما ذكرناه افضل وسعي ان يقول انا من المسلمين والافضل انا اول المسلمين  
 وما روي عن النبي عليه السلام انه قال ذلك انما حار لانه كان اول المسلمين في هذه  
 الامه ثم يقول بالله من الشيطان وخسفه التلظ ان يقول اعوذ بالله من الشيطان  
 الرجيم لانه لفظ القبان فان قال اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم  
 فان اضاحا براءه وسعي ان يكون التحو قبل الفتره في اول الركعه لا بعد  
 مسون بعد المراه قلا المراه في كل ركعه قبل المراه ومن ترك التحو لم يكن  
 عليه شي وسحب ان يتعوذ سر اكرهه سم الله الرحمن الرحيم قبل الحمد وقبل  
 كل سورة سوا ذلك الصلاه كحبرها او لم يحبرها ان يعوذ وجهه او احرم  
 سم الله الرحمن الرحيم لم يطل صلاه وان كان قد ترك الافضل ٥ اذا ذكر بركات  
 اربعه تصلاه فان ذكر احدى نوى بها الافضل بطلت صلاه ان المانيه  
 مطابقه للصلاه فان ذكر الله ونوى بالافتتاح اربعه تصلاه وعلى هذا  
 وان لم يوافق بعد بركات الاحرام الافضل صحته صلاه بل هو صحيح على ما قلناه  
 من الاستطاح سبع بركات ٥ اذا ذكر الافضل والوقوف سعي ان ياتي بها  
 وهو قائم ولا يطل صلاه ان اتي ببعض الشيء منحيها

بلغ

### قصة في الفتره واحكامها

الفتره فرصه في الصلاه من صلى بعد فتره بطلت صلاته اذا كان متعمدا وان رقة  
 ناسيا ولم يفته محل الفتره وهو ان لا يكون له فتره فان فاته ذلك لم يضر بعد  
 الركوع مضى في صلاته والشي عليه وفي اصحابنا من قال انما هي الصلاه بمحل الفتره  
 زكنا والاول طهر في الروايات سم الله الرحمن الرحيم ايه من الحمد ومن كل  
 سورة من سور الفهرات وبعضها من سور النمل بلا خلاف في النمل بعد الحمد  
 بها بما يحب الحمد فيه بالفتره من الصلوات وسحب الحمد بها في الكهبر بها  
 فان نيتي سم الله الرحمن الرحيم حتى فرا بعض الحمد استأنف من اولها لانه لا صلاه  
 الا بعد ما على الكمال وسحب ان يرتبها على اول الحمد وذلك انات الحمد  
 يرتب بعضها على بعض من قدر شيئا منها على شي فلا صلاه له فان راق في حالها  
 ايه او اس من غير لها شيئا هي اتم قدرتها من حيث انتهى اليه حتى يرتبها فان رقت  
 خلا لها ساعة ثم ذكر مضى على قدراته وان قرأ متعمدا في حالها من غيرها وجب  
 عليه ان يستأنفها من اولها وان نوى ان يقطعها ولم يقطعها بل وراها فتاب  
 ماضيه وان نوى قطعها ولم يقطعها بطلت صلاه وان استأنفها فان قدم السورة  
 على الحمد فالحمد واعاد السورة ٥ وقرا الحمد واجبه في كل صلاه في الركعتين  
 الاولتين والاربعين فراه غيرها مقامها سوا ان عدد اياتها او اول او اخره و  
 الحسن الحمد واخس غيرها فاما حسبها اذا حار وخرج الوقت سوا ان  
 بعد اياتها او دونها او ادرم بعلها فيما بعد وسعي ان يترك المراه و  
 كل شيء من حروفها ولا يسهدها الا بحرف فان ترك تشدك من سورة الحمد  
 متعمدا فلا صلاه له لقوله عليه السلام الا صلاه الا بفكحه اللاب ذلك في  
 فراه جميعها والسيد بحرف منها فان مضى متعمدا ارمع النمل من اصلاح  
 لسانه بطلت صلاه سوا حال المعنى او لم يحل وان فعل ذلك بامتنان بركته  
 شي ومن امله ذلك وسحب عليه بعله فان لم يأت له ذلك وشي عليه  
 لم يرض عليه شي ٥ قول امين يقطع الصلاه سوا ان ذلك يقطع الحمد  
 بعد الامام والماموم وعلى كل حال في جهرا ان ذلك او اخفا ان يكون



ان يدعو الانسان في خلال الصلاه بما يريد لذنه او دنياه وسعي ان ينس القراء  
 ويرتلاها ولا يجوز ان يقرأ في منتهى سعيه بل سعي ان يسمع نفسه ذلك ويحرك به لسانه  
 والامام يسمع المطامير الكثير في جميع الصلاه والحركي من الدان على الاسرع  
 وقراءه للآخر من من به افه لا يقد على القراء ان يحرك لسانه في تحريك القراء في  
 القولين من كل صلاه وفي الاخير او الثالثه من المغرب هو محزون القراء وسائر  
 سبح عش سبحات فان نسي القراء في الاولين لم يطل بخبره في الاخير فاما  
 الاولى له السلامه لمداكلو الصلاه من القراء وقدر وبيانه اذا نسي في الاولين  
 يعني في الاخير والرسول يجب في القراء في سورة الحمد وهو ان لا يقدم ايه  
 ايه ولا يقرأ في خلال الحمد من غيرها فان فعل ذلك منعها استأنف قراءه الحمد  
 سطل صلاهه اذا قرأ سورة قبل الحمد لم يحز وكان عليه اذا قرأ الحمد ان يقرأ سورة  
 بعدها الطاهر من المذهب ان قراءه سورة دامه مع الحمد في القراءه واجبه  
 وان بعض السوره او اكثرها لا يجوز مع الاحياء عشره ان قرأ بعض السوره  
 او قرن بين السوره الحمد لا حكم بطلان الصلاه ويجوز كل ذلك في حال  
 الضروره وكذا في النافله مع الاحتياط والصحي ولم يشرح سورة واحد  
 وكذلك سورة الفيل وليلاد البعضات في الفريضة ودينا ان قراءه الحمد والحمد  
 مع القدر من لا يحسن وحيث عليه تعليلها فان خاف فوت الصلاه صلى بالحسنه  
 من قراءه ويكبر ويهليل ونسبح ثم يعلم فيما بعد ما يودي به الصلاه في الكوزان  
 بقرا القرآن بعزله العرب ما يلقى وان مني في اربعه العريه على ما اقره الله  
 من ذلك القرائنا والخرجه صلاه في مدنا ان ربع المدينه مع ذلك سجد  
 جميع الصلوات في اربعها ونوافلها وعلى اختلاف اجزاءها من صلاه قائم وقاعد  
 ونور ومسلوق وصلاه عله واستسقاء وصلاه حانه على خلاف تنب اصحابنا  
 في صلاه الخنار وعند رفع الداس في السجود للبلاده ان يحوم الحمار يعني  
 ذلك فان نسي الرفع فلا يسهل اليك رفعه فان لم يدرك الاعد الاسهام في صلاه  
 ولا يسهل عليه فان تركه بعد ان يقرأه قبل وبواب والحسنه الاعانه وكذا  
 يله للركوع وهو قائم ثم يركع ويجوز ان يهوى بها الى الركوع واذا قرأ سورة  
 بعد الحمد في الفريضة واناد الاسفال الحيره حار له ذلك امام يجاور

لغة قراءه

م

الاسوره الكافرون والاخلاص فانه لا يسفل عنها الا في الطهر يوم الجمعة فان حوزله  
 الامال عنها الى الحجبه والمنافقين ونسب في الفريضة اي سورة شامع الحمد الرابع  
 سورة العزائم فانه لا يقرأها في الفريضة على حال وافضل ما يقرأه في الفريضة بعد  
 سورة القدر والاخلاص سورة الحمد وهو محزون في سورة الحمد والبر في الفريضة  
 السور الطوال التي كرج الوصف قرائتها بل يقرأ القصار والمتوسطه ونقرأ في الظهر  
 والعصر والمغرب صل سورة القدر واذا جاز الله والمهكم وما اسبها في عشا  
 الاخره مثل الطارق والاعلى واذا السما بطرئها اسبها وفي العشاء مثل  
 المفل والمذنب وهل اني وما اسبها وان انصر على سورة الاخلاص في جميع الصلوات  
 كان جائدا وسحب ان يقرأ في عداه الا في السجود والحمد سورة هل اني ذلك في الحجبه  
 المغرب والعشا الاخره الحمد وسورة الاعلى وعداه يوم الجمعة والحجه وقيل هو  
 الله الحمد وسورة المنافقين وفي الظهر والعصر الحمد والمنافقين هو في النوافل  
 بعد من اي موضع شامع شامع وحوز قراءه العزائم فيها فان قراءها وبلغ موضع  
 سجدا دارفع راسه من السجود قام بالتيقن قضي ما لى من السوره ان شاد ان  
 كانت السجده احر السوره ولم يرد ان يقرأ سورة اخرى في الحمد ثم رجع عن  
 قراءه وسعي ان يقرأ في نوافل النهار السور القصار والاصار على سورة الاخلاص  
 اصله وسحب قراءه فلهاها الشايد وسعيه مواضع في اول ركعه من سعي  
 البدال واول ركعه من نوافل المغرب واول ركعه من صلاه الليل واول ركعه  
 ركني الاحرام وركعتي الفجر وركعتي العشاء اذا أصبح لها وفي ركني الطواف ومرد  
 انه يقرأ في هذه المواضع في الاولى قبل هو الله اجد وفي الثانية قل يا ايها الطافون  
 وسحب ان يقرأ في الركعتين الاولى من صلاه الليل بلا من مره قل هو الله احد  
 في كل ركعه وفي باقي الصلاه السور الطوال مثل الانعام والقصص والاساء الحواميم  
 اذا كان عليه وقت فان قرأ من الفجر حقت صلاه وسعي ان يحضر القراءه  
 صلاه المغرب والعشا الاخره والعشاء فان خافت فيما بعد اعاد الصلاه وخافت  
 في الفجر والقصر فان خسر فيما مستغدا وحيث عليه الاعانه وان يارب السلام  
 لكن عليه شي اذا خسر فلا يركع صوته عاليا بل يحسب متوطئا والكافون

١٠٢



استماع يفتي على ما سناه وسبح الحمد بالقراءة في نوافل الليل والنهار  
 وان جازاً عداً الاحفات فيها افضل وليس على الساجد القراءة في غير الصلوات  
 وعلى الامام ان يسمع من خلفه القراءة ما لم يسمع صوتاً جذاً العلوفان اجتمع الى ذلك  
 لم يلزمه بل سواه وسطاً ونحوه للامام ان يسمع من خلفه الشهادتين وليس على  
 الامام مؤذ للبدن وان يكون على فيه لئلا يرد الفراء اذا سمع من سماع الفراء  
 وان لم يسمع من السماع لم يلزمه بأس واذا غلط الامام في القراءة رد عليه من خلفه  
 واذا اراد المصلي ان يسمع من يخطئه او يراعيه عن الفراء وتقدم فاد السجدة  
 المكان عاداً الى الفراء وحوز ان يقرأ في الصلاة من الطمحين اذ لم يخطئ  
 واذا امر المصلي بآية رجمه سعى ان يسأله الله تعالى فيها واذا امر بآية عذاب جازان  
 سجد موقفاً وقفاً

**في ذكر الركوع والسجود واجداهما**

الركوع ركن من اركان الصلاة متى تركه عامداً او ناسياً بطلت الصلاة اذا كان في  
 الركعتين الاولى من كل صلاة وكذلك ان كان في الثالثة من الركعتين  
 الركعتين الاخرتين من الركعة ان تركه متعمداً بطلت صلاته وان تركه ناسياً جاز  
 او واحد منهما اسقط السجدة وقام فرفع وهم صلاته وكمال الركوع ان يحني  
 بديه على ركبتيه متراجاً صاعداً واليدان راساً والرفع عن ظهره وسوى  
 ظهره ولا يسأخ وهو ان يجعل ظهره مثل سرج فان كان سجدته على الخنجر  
 الى حيث يملكه وضع اليدين على الركبتين ورأسهما وان كان لحدبهما على وضع  
 الاخرى على الركبة وارسل الاخرى والظاهر انه واجبه في الركوع والركعة  
 ترفع الراش منحنى سجد بطين واجب وهو من قدر على القيام وسجد  
 عن الركوع صلى قائماً فان قدر على كمال الركوع وجب عليه ذلك وان لم  
 يدر عليه وامنه ان يعتمد على شيء حتى يرفع لزمه الاعتماد عليه فان لم  
 يملكه ان يرفع على سن الركوع وقدر ان يحني الى جانب لزمه ذلك فان  
 لم يدر على ذلك الخنجر راسه وظهره فان لم يدر عليه اومى بآية  
 وظهره وان كان غلجراً عن الانصاب لكنه اذا قام في صورة الركوع لير

بلغ

١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥

١٢٩

او زمانه قام على حسيحاله فاذا اراد الركوع راد على الخنجر قليلاً البهرق  
 بين حال القيام والركوع وان لم يفعل لم يلزمه وكفيه ذلك وان جاز عن  
 القيام والركوع صلى جالساً فان قدر على القيام عززانه لم يحمه مستهتداً  
 سجد له ان يكلهها وان احاج الى فاسد عززته من عصا وحائط ففعل  
 وكان افضل وان لم يفعل صلى جالساً بطلت صلاته ما ضمه فاذا صلى جالساً  
 برقع في حال القراءة فان اقرئ جازاً وفي حال السجود على التعادى او اذا جاز وقت  
 السجود فان قدر على كمال السجود سجد وان عجز عنه وضع شيئاً بجذ عليه  
 وان دفع اليه وسجد عليه بان ملو وثماً واجزاه وان كان الرمي في السجود  
 ومن لم يملأ من السجود اصلاً او من اتماء واجزاه واذا قدر على القيام في خلال  
 الصلاة قام وبني واسطاً صلاته واذا قدر على القيام لم يحل من يلاه اخوال  
 اما ان يقدر عليه قبل القراءة او بعد ما او في خلالها فان قدر قبل القراءة لزمه  
 القيام والقراءة وان قدر عليه بعدها قبل الركوع وجب عليه القيام ثم الركوع  
 قياماً والحب عليه استئناف القراءة وان اعادها لم يطل صلاته وان قدر عليه في  
 خلال القراءة وجب عليه القيام وانما القراءة ويمسك عن القراءة في حال قيامه  
 لسكون دعائه قائماً واذا صلى مع امام فقرأ الحمد وسوره طويله فحجر المأموم  
 عما قام حازله ان سقط وان صلى من وصفناه منفرداً كان اولى من عجز  
 عن الجأوس صلى على جنبه الا انهم اوجبوا وضع المسك الحمد فان عجز عن ذلك صلى  
 مسكناً مومماً جنبه فاذا صلى على جنبه فقدر على الجلوس او جالساً فقد بطل  
 القيام ثم صلى الى ما قدر عليه في واسطاً صلاته من كان به وجع العنق  
 له ان يركب قائماً او في مرضه حازله ان صلى جالساً او على جنبه في الركوع  
 مع باقي الركعات سجد على الطاهر من المذهب لا يطل بركتها الصلاة  
 عداً ان او ناسياً وان كان ناركاً فضلاً وفي اصحابنا من قال انها واجبه من  
 ركعتها فقد بطلت صلاته فاما يسر الجهر ولا خلاف انهما لم يقرأ على ما سناه في  
 وعدد الركعات في الجهر صلوات خمس وتسعون فله خمس صلوات في الجهر  
 وتسعون في السورته منها خمس في السور في الطهر واسان وعشرون في

١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥

١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥



والعشاء الاخره مثل ذلك وفي المغرب سبع عشر نية وفي الفجر اثناعشر نية  
 شرحها نية الاحرام ونية الركوع ونية السجود ونية رفع الرأس منه  
 ونية العود اليه ونية الركوع من الثانية وفي الركعة الثانية مثل ذلك الا  
 نية الاحرام فانها سقطت ونية السجود فصيرت نية عشر نية  
 ان كانت صلاة الفجر وان كانت المغرب اصبحت في الركعة الثانية خمس نيات  
 وسقط نية الاحرام وكذا النية فصيرت نية عشر نيات وان كانت  
 رباعية وفي الاولين اثنتي عشرة نية على ما فضلنا وفي الاخرى عشر نيات يكون  
 الجميع في الباقيات اربع وعشرين نية وفي اصحابنا من اسقط ذلك في الفجر  
 وجعل نية التكبير عند القيام من السجدة الاولى الى المائة وجعل التكبير  
 اربعاً وسبعين نية والمقصود اطروح ما ذكرناه ومن لم يركب للنية قال  
 عند القيام من الشهد الاول الى الثالثه حول الله وقوته افوم وافعد كما  
 يقول عند القيام من الاول الى الثانية وهو الذي اعمل عليه وافتى به  
 ملكوتي من الركوع ان يحني الى موضع صلاته وضع يديه على ركبتيه مع  
 وما زاد عليه فهدوب اليه ٥ والسبح في الركوع او ما هو مقامه من الذكر  
 واجب بطل بركته منع الصلاة وان تركه ناسياً حتى رجع راسه لم يفسد  
 عليه شي واذا ما حرك يمينه تسبيحه واحده فاقبل منه ثلاث سجرات  
 واقل فذلك خمس الكمال في سبع وان جمع بين السبع والاربعاد  
 افضل ونية الفراه في حال الركوع والسجود والنشهد وليس بطل  
 للصلاة والركوع من الركوع واحسن تركه معذراً فلا صلاه له وان تركه ناسياً  
 ومحمد بن في صلاته وقول سمع الله من احدى عند الرفع مسح واذا  
 رجع راسه قبل الامام وهو مقصد به عاد الى الركوع ليرجع برفعه وان  
 لم يكن مقصدًا فلا يبعد لانه يريد في الصلاة واذا هوي الى السجود ثم شك  
 في رجع الى الركوع من الركوع معنى لانه قد انتقل الى حاله اخرى فان رجع لم يعد  
 به عليه منع عن الرفع والاعدال لم يجب عليه الرفع بل سجد عن ركوعه



من السجدة الاولى والرفعة فيها وفيه واحد وسبعون سجدة  
 السجدة الاولى وبعد الثانية مقبلاً جانبا انما يصوم بعدهما مقبلاً على  
 نادى السجدة فاقبل الرقعة الثانية على فيه الاولى وسقط بعد الفراغ من  
 السجدة قبل الركوع ويرجع يده الى القنوت ثم يدعو بما شاء من الصلوات والتمجيد  
 وانفتت بعدهما جانبا والوقوف منه ركعة في جميع الصلوات والتمجيد  
 ونوافلها من قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة والسجدة ركعة مع الاحياء والتمجيد  
 حال النية فان لم يكن الدعاء سبع ثلاث سجرات وان نزل القنوت عامدا لم يطل  
 صلاته وتكون تاركا فضلا ومهملا وان ركعة ساهيا قضاء بعد الاستسباب  
 من الركوع فان فاته فلا فضل عليه وروى انه يقضيه بعد التسليم وان كان  
 الصلاة رباعية ففيها قنوت واحد في الرقعة الثانية وكذلك باقي الصلوات  
 في كل ركعة الا يوم الجمعة فان على الامام ان يفتي قنوتين في الرقعة الاولى  
 قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع والقنوت في الركعة اكد منه في النوافل  
 وفيما يجتهد بها من الفرائض اكد ما لا يجتهد ولا يات ان يدعو فيه ليدنيه وديناه  
 ما شاءه سجدة اربع عشرة موضعا اخر الاعراف وفي الركعة  
 وفي الجبل وفي بني اسرائيل وفي مريم وفي موضعين من الحج وفي الرقعة في الجبل  
 وفي السجدة وفي منى وفي حرم السجدة وفي النجم وفي السما است وفي ابراهيم  
 اربع عشرة فرسخة في ابراهيم وحرم السجدة والنجم وافر ابراهيم في الركعة  
 فرسخة والباقي منها سبعة ودرسان الغرابة في الفرائض فاما في النوافل  
 يات تفرقا فاذا اتى الى موضع السجدة سجدة تهوي بعد تسليم وترفع اليه  
 وتبرك ذلك الجبل اذا قرأ خارج الصلاة فان كان السجدة في آخر الركعة  
 قام من السجود وقرأ الحمد او سورة اخرى واياه من القرآن ثم يسجد على  
 قراه وفيما يركع واد اصاب مع فوفى ركعة السجدة في الصلاة او في غيرها  
 فكسب سجدة القرائن على القارئ والمستمع وسحب السماع اذ لم يركع  
 فاذا كان خارج الصلاة وقرأ او سمع ستان الغرابة وجعل عليه السجود وليس  
 عليه اذ اراد السجود ليس الا فتاح بل يركع اذ ارفع راسه منها وليس بعدها تشهد

من السجدة الاولى والرفعة فيها وفيه واحد وسبعون سجدة  
 السجدة الاولى وبعد الثانية مقبلاً جانبا انما يصوم بعدهما مقبلاً على  
 نادى السجدة فاقبل الرقعة الثانية على فيه الاولى وسقط بعد الفراغ من  
 السجدة قبل الركوع ويرجع يده الى القنوت ثم يدعو بما شاء من الصلوات والتمجيد  
 وانفتت بعدهما جانبا والوقوف منه ركعة في جميع الصلوات والتمجيد  
 ونوافلها من قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة والسجدة ركعة مع الاحياء والتمجيد  
 حال النية فان لم يكن الدعاء سبع ثلاث سجرات وان نزل القنوت عامدا لم يطل  
 صلاته وتكون تاركا فضلا ومهملا وان ركعة ساهيا قضاء بعد الاستسباب  
 من الركوع فان فاته فلا فضل عليه وروى انه يقضيه بعد التسليم وان كان  
 الصلاة رباعية ففيها قنوت واحد في الرقعة الثانية وكذلك باقي الصلوات  
 في كل ركعة الا يوم الجمعة فان على الامام ان يفتي قنوتين في الرقعة الاولى  
 قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع والقنوت في الركعة اكد منه في النوافل  
 وفيما يجتهد بها من الفرائض اكد ما لا يجتهد ولا يات ان يدعو فيه ليدنيه وديناه  
 ما شاءه سجدة اربع عشرة موضعا اخر الاعراف وفي الركعة  
 وفي الجبل وفي بني اسرائيل وفي مريم وفي موضعين من الحج وفي الرقعة في الجبل  
 وفي السجدة وفي منى وفي حرم السجدة وفي النجم وفي السما است وفي ابراهيم  
 اربع عشرة فرسخة في ابراهيم وحرم السجدة والنجم وافر ابراهيم في الركعة  
 فرسخة والباقي منها سبعة ودرسان الغرابة في الفرائض فاما في النوافل  
 يات تفرقا فاذا اتى الى موضع السجدة سجدة تهوي بعد تسليم وترفع اليه  
 وتبرك ذلك الجبل اذا قرأ خارج الصلاة فان كان السجدة في آخر الركعة  
 قام من السجود وقرأ الحمد او سورة اخرى واياه من القرآن ثم يسجد على  
 قراه وفيما يركع واد اصاب مع فوفى ركعة السجدة في الصلاة او في غيرها  
 فكسب سجدة القرائن على القارئ والمستمع وسحب السماع اذ لم يركع  
 فاذا كان خارج الصلاة وقرأ او سمع ستان الغرابة وجعل عليه السجود وليس  
 عليه اذ اراد السجود ليس الا فتاح بل يركع اذ ارفع راسه منها وليس بعدها تشهد

ولا يسلم هو اما سجدة النوافل فان قرأها في الفرائض فلا سجدة فان قرأها في النوافل  
 سجدة ان شاء وهو افضل وان ركعة كان جائزاً ويكون الحائض والحائض ان يسجد للركعة  
 وان لم يكن لها قرائنه ويكون لها ركعة وموضع السجود من حر السجدة عند قوله  
 ان عزما به بعدون يكون سجود الغرابة في جميع الاوقات وان كان وقت  
 الاستدعاء بالنوافل من الصلاة فاما سجدة النوافل فاما في الركعة عند طلوع الشمس  
 وعرضها فان اتفق لاجل ان يقرأ سورة الغرابة في سب من الفرائض فلا يركع  
 السجود وان سفل الى غيرها من السور كان جائزاً ومن كثر انساها في موضع  
 وجب عليه ان يسجد كلما أعاد الموضع الذي فيه السجود فان فاته سجدة الغرابة  
 او غيرها وجب عليه فضاها واما انما فاته فان شاقضاها وانما يقضها  
 بكن عليه شيء فبعد التسليم سجدة عند سجدة الله ودفع المضار  
 الصلوات وتسحب ان يكره اذ ارفع راسه من السجود وموضع السجود من  
 سجد الارض الى الجبهة اى في موضع من الارض لغيره فان كان دماً او جراح  
 ولم يمل من السجود عليه جلت على ارجائه وانما يمل من سجدة على راسه وان  
 جعل لموضع القدم حفرة فجعله فيها كان جائزاً وسعى ان يكون موضع سجوده  
 مساوياً لموضع قبابه واليكون ارفع منه الامتدانة الا بعد به مثل لينة ومما  
 اشبهها فان كان كثرة ما يلى جانبا  
**فصل في ذكر الشهادة الخطية**  
 السجدة في الصلاة فرض واجب الاول والثاني في الصلاة والرباعية في كل  
 ركعة في باقي الصلوات فمن تركها او واحد منها بعد الصلاة له ومن  
 تركها او واحد منها ثانياً حتى فرغ من الصلاة قضاهما بعد التسليم و  
 التسليم بعد الشهادتين والركعة الاولى فضاها وليس عليه  
 تسليم بعده والشهادة تشمل على سجدة احسان الخلو والشهادة بالان  
 والصلاة على النبي والصلاة على الله هذه الحجة لاطلقت بها  
 انما واجبه والصلاة التسليم في مكانها من جعل برضا ومنه من جعله  
 فلا وصفه الخلو ان جلس متوجهاً مع ظاهر وجهه اليمين على باطن

من السجدة الاولى والرفعة فيها وفيه واحد وسبعون سجدة  
 السجدة الاولى وبعد الثانية مقبلاً جانبا انما يصوم بعدهما مقبلاً على  
 نادى السجدة فاقبل الرقعة الثانية على فيه الاولى وسقط بعد الفراغ من  
 السجدة قبل الركوع ويرجع يده الى القنوت ثم يدعو بما شاء من الصلوات والتمجيد  
 وانفتت بعدهما جانبا والوقوف منه ركعة في جميع الصلوات والتمجيد  
 ونوافلها من قبل الركوع بعد الفراغ من القراءة والسجدة ركعة مع الاحياء والتمجيد  
 حال النية فان لم يكن الدعاء سبع ثلاث سجرات وان نزل القنوت عامدا لم يطل  
 صلاته وتكون تاركا فضلا ومهملا وان ركعة ساهيا قضاء بعد الاستسباب  
 من الركوع فان فاته فلا فضل عليه وروى انه يقضيه بعد التسليم وان كان  
 الصلاة رباعية ففيها قنوت واحد في الرقعة الثانية وكذلك باقي الصلوات  
 في كل ركعة الا يوم الجمعة فان على الامام ان يفتي قنوتين في الرقعة الاولى  
 قبل الركوع وفي الثانية بعد الركوع والقنوت في الركعة اكد منه في النوافل  
 وفيما يجتهد بها من الفرائض اكد ما لا يجتهد ولا يات ان يدعو فيه ليدنيه وديناه  
 ما شاءه سجدة اربع عشرة موضعا اخر الاعراف وفي الركعة  
 وفي الجبل وفي بني اسرائيل وفي مريم وفي موضعين من الحج وفي الرقعة في الجبل  
 وفي السجدة وفي منى وفي حرم السجدة وفي النجم وفي السما است وفي ابراهيم  
 اربع عشرة فرسخة في ابراهيم وحرم السجدة والنجم وافر ابراهيم في الركعة  
 فرسخة والباقي منها سبعة ودرسان الغرابة في الفرائض فاما في النوافل  
 يات تفرقا فاذا اتى الى موضع السجدة سجدة تهوي بعد تسليم وترفع اليه  
 وتبرك ذلك الجبل اذا قرأ خارج الصلاة فان كان السجدة في آخر الركعة  
 قام من السجود وقرأ الحمد او سورة اخرى واياه من القرآن ثم يسجد على  
 قراه وفيما يركع واد اصاب مع فوفى ركعة السجدة في الصلاة او في غيرها  
 فكسب سجدة القرائن على القارئ والمستمع وسحب السماع اذ لم يركع  
 فاذا كان خارج الصلاة وقرأ او سمع ستان الغرابة وجعل عليه السجود وليس  
 عليه اذ اراد السجود ليس الا فتاح بل يركع اذ ارفع راسه منها وليس بعدها تشهد



رجليه السري ويضع يده اليمنى على يمينه اليسرى على يمينه اليسرى  
 مصروني الاصابع وهذه اليه مستوية وتصب فيه وهو فرض وشهد  
 وهو اول ركعة في الشهد والصلوة على النبي وعاء الله فان نقص شأنا من ذلك  
 فلا صلوة له وكل ما راد على ذلك اللفاظ الواردة فيه فهو زيا  
 في العباد والى التواب ومن ركع الشهد بآثار ثمانية فضاء بعد التسليم  
 طالت المدة امرضت وسجد على السجود على قول بعض اصحابنا وعلى قول  
 الباقي وهو الاكثر ليس عليه ذلك ولا يجب عليه اعادة الصلاة اذا  
 ادرك المأموم امامه في صلاة المغرب في الركعة الثالثة فدخل معه في صلاة  
 طين معه في الشهد الذي هو فرض الامام وهو مع له في ذلك لا يجزئ  
 لنفسه فاذا سلم امامه قام فصلى ما عليه صلى ركعة اخرى وخلصت عنهما  
 وهو الشهد الاول ثم صلى الثالثة وخلصت عنهما وهو الشهد الثاني ولو  
 ثلاث ركعات ثلاث طينتين متقدرا ان تخلص اربع طينتين وهو اذا  
 ادرك ركعة في الشهد الاول فانه تخلص معه فاذا قام معه في الثالثة الامام وهو  
 اوله لم تخلص معه عنيتا بقا الامام فحصل له طينتان على سبيل السجود اذا  
 سلم الامام قام فصلى ركعة الصلاة وددى له ركعتان تخلصت عنهما  
 فحصل له اربع طينتين في الركعات هي اربعة اذ لم يحق الامام في الركعة  
 فلا تخلص الامام بعد طينتين هو تبعها فاذا صلى معه الثالثة وركعتا له طينتين  
 هو لنفسه عنيتا بسجد سجد اخيرا وتكون الامام فلا تخلص الامام  
 في الركعة اربع تخلص معه تبعا له فاذا سلم الامام قام فصلى الركعة الرابعة  
 عنيتا فحصل له اربع طينتين ان كان تبعا للامام وان كان له من الحسن  
 والصلاة على النبي عليه السلام وجب عليه ان يعلم ذلك اذا كان عليه  
 فانضاف الوقت في محبته يعلم لما استأنف من الصلاة ومن قال  
 اصحابنا ان التسليم سنة بعد اذ اقال المسلم عليا وعلى عباد الله الصالحين  
 فقد خرج من الصلاة والحوار الملبط بذلك في الشهد الاول ومن قال انه  
 فرض تسليمة واحدة يخرج من الصلاة

تسليمة  
 واحدة

تسليمة  
 واحدة

وسعي ان يسوي باذ لك والى الله سوي بها السلام على الملايكه او على من  
 سانه والى السلام على اربعة اصرب الامام والمفرد سلمان تجاه القبلة والمأمور  
 الذي لا احد على يساره سلم عنه ومن كان على يساره غيره سلم بتمامه ولا  
 وسحب الانصراف من الصلاة عن اليمن وان خالف كان جائزا وندرك الفضل  
 وسعي ان يكون نظرا في حال الشهد الى حجر والفتك شيئا ولا شيئا الا  
 فاذا سلم كبر ثلاثا ثم انقأ يديه الى يمينه وبعث يدها بيمينه  
 الدعاء فان العفيف مرعوبه عهد العرافين والدعاء فيه مرجو ولا يترك  
 سبع فاطمه عليها السلام امر خاصة وهي اربع وتكون بغير ودان وتكون  
 حمدة وتكون تسبيحة سدا بالسر بالمحرم بالسبح وفي اصحابنا من  
 قدر السبح على الحمد وذلك للحائز فاما الادعية في ذلك فليس هو  
 ما عدا عن صدق اليه وخالف الطرية ووداسو مبادا في مصباح  
 المسجد لا يطول بذيها هاته

**فصل في تزكيات الصلاة وما يقطعها**

ترك الصلاة على من هو فرضه مسنون فالمفروض اربع ركعات لا تشف  
 ولا يقول من لا في ظلال الجود في اخرها والى الفت الى ما ذكره ولا ينظم  
 بما ليس من الصلاة سواء كان معلما بصلية الصلاة او لا يكون كذلك ولا يفعل  
 فعلا لغيره من افعال الصلاة والحركة ما ينقص الوضوء البول والغائط  
 والريح او استمناؤه او جماع في فرج او صرير رد بالموت قبل تطهيره بالفضل  
 والابان جردين ولا ما وقفه في الجردين والى الله فاما التسم فكلما بان  
 ومن الدول الواجبه على من احدهما من حصل عامدا او اناسيا اظل  
 الصلاة وهو جميع ما ينقص الوضوء فانه اذا نقص الوضوء سقطت الصلاة  
 ودروى انه اذا سبقه الحدث حاز ان بعد الرضوى على صلاته والاحوط  
 الاول والسم الاخر من حصل ساهما او ناسيا او تنبيه فانه لا ينقطع الصلاة  
 وهو ما عدا انواق الوضوء فانه من حصل متعمدا وجب منه استئناف الصلاة  
 وسقط الصلاة انما لا يعلن بفعله زائد على ما قدمناه وهو محتمل استئناف



والاحكام والنفاس والصور الخايب على السمع والصور وما يربط العقل من النما  
 ١ والخون ومثي عقد انه فرع من الصلاة لشبهه ثم ظلم غامدا فانه لا يفسد  
 ٢ مثل ان يسلم في الاولين فاستقام ثم ظلم بعبه غامدا ثم بدل ان صلى بغير فانه  
 ٣ من على صلاته والاصل صلاته وقد روي انه اذا كان ذلك للشيخ اقطع  
 ٤ الصلاة والاول احوطه والحدث الذي يفسد الصلاة هو ما يحتمل بقدر  
 ٥ التحريم الى حين الفراغ من كمال الشهود والصلاة على النبي صلى الله عليه واله  
 ٦ متى حدث فمما ينزل ذلك بطلان صلاته هذا على قول من يقول من اصحابنا ان  
 ٧ السلام ليس واجب ومن قال انه واجب فالبطلان صلاته ما لم يسلم والاول اطهر في  
 ٨ الروايات والماني احوط للقبان في العمل القليل المستند الصلاة حتى مالا  
 ٩ سمي في القادر ذكر اصل آية التي اوصل فيه او غفرت او تصفوا او ضرب جاريط  
 ١٠ يشبه على حله وما يشبهه والاكل والشرب ههنا الصلاة وروى حواري  
 ١١ سريو الماني النافله وما لا يبرح حرز منه مثل ما يخرج من بين الاسنان فانه لا  
 ١٢ يفسد الصلاة ان زاده والبكاء من حسنه الله لا يفسد ما وان حال فبعضه او  
 ١٣ دينار في فانه يفسدها واما الزرك المستونه فلاله عشر في المديونة  
 ١٤ والاحمال والاسباب لا يمتط او يرتفع اصابعه واليهت لمحيه والشي من جوارحه  
 ١٥ والاعنى من المحذرين ولا ينفع والحق فان عرض له شي من ذلك احدى في شانه  
 ١٦ او يبيد بغيره او يمشي او يمشي الا ولا ربه حاة القبلة ولا ينفع موضع خويده ولا  
 ١٧ تلو في حرف فاما كرم في فانه دلام يقطع الصلاة وهذه المستويات مني  
 ١٨ خطب غامدا كانت او تاسيا لربط الصلاة وانما يقصها متى توى الصلاة  
 ١٩ فيه التطويل ثم خفف لم يطل صلاة في قتل القبلة والبرعوت حاتر في الصلاة  
 ٢٠ والا يضل ربهما اذ ارتعت في صلاة امره بعد الموضع والتوبان  
 ٢١ اصابه ذلك ثم شي على صلاته ما لم يحرف عن القبلة او يحل بما يفسد الصلاة  
 ٢٢ لحرف او ظلم من بعد اعادة الصلاة ولا يقطع الصلاة ما لم ينزله من طهارة  
 ٢٣ دابة او رجل او امراه او شي من الحيوان والاقضل ان يحل به ركن من الطريق  
 ٢٤ ولو غرة او لينة واذ اعطس في صلاته حمدا لله وليس عليه شي

عنه وهو في الصلاة رد مثله لبس قول سلام عليه والتول وعلم السلام واداعى  
 ١ به ما يخافه من سبع او هدد دفعه عن نفسه فان لم يسهل الصلاة تطهرها  
 ٢ ثم انصرف ومن راي دابة له اقبلت او غر بخلق فونه او ما يخاف ضياعه ام  
 ٣ عريضا او هلاكة او حرقا بالحقه او شام من ماله او طفلا يخاف سقوطه  
 ٤ له ان يقطع الصلاة ويستوثق من ذلك ثم ستان الصلاة ولا يصلي الا بعد  
 ٥ دفعه عن السخنة فان صلى كذلك فقد كان عليه الاعارة

**باب احكام السهو والنسي في الصلاة**

السهو على خمسة اقسام احدها رحيب الاعان والماني احرم له الثالث رحيب  
 ١ بدافه في الحال او فيما بعد والرابع رحيب الاحتياط والخامس رحيب  
 ٢ بعد في الشبهة فما روي في الاعارة في احدى عشر موضعاً من صلى بعد  
 ٣ ومن صلى قبل دخول الوقت ومن صلى في توب يحرم مع هدم عليه بذلك ومن  
 ٤ يحرم على من يحرم مع هدم عليه بذلك ومن صلى في مكان معصوب مع هدم عليه  
 ٥ بذلك فحرام ومن صلى في توب معصوب بذلك ومن ترك اليه ومن ترك كبره  
 ٦ الحرام ومن ترك الركوع حتى يجرد في اصحابنا من قال سقط السجود  
 ٧ الركوع ثم بعد السجود والاول احوط لان هذا الحكم يحسن الركوع والآخر  
 ٨ ومن ترك ركوعاً واحداً ولا يرى ان من صفة فعل المذهب الاول تحت عليه  
 ٩ الاعارة لانه لا يراى ان يكون الركوع الاولين وعلى المذهب الثاني تحب  
 ١٠ ان بعد ركعة اخرى وقد ثبت صلاة لانه ان كل ركعة من الركعات الاولى  
 ١١ طر حكم التحدث فيها وهي على المانية وان كان في المانية بطا حشر  
 ١٢ الحديث فيها وصارت المائة مائة وان كان من المائة فقد بطل خبر الحديث  
 ١٣ فيها ومن المائة بالاربعه وصف البها ركعة اخرى ومن يحق صحتها  
 ١٤ الاولين وسلك الاخرين اصاف البها ركعة اخرى ومن صلى صلاة على  
 ١٥ المصنوع ومن ترك سجدة من سجته من الركعتين الاولتين حتى يركع بها  
 ١٦ بعد ما اعاد على المديون الاول وعلى الثاني يحل التحدث في المانية للاربعه  
 ١٧ ربي على صلاته ومن ترك سجدة من الركعتين الاولتين وخبر عليه اعلاه الصلاة

من صلى في مكان معصوب مع هدم عليه بذلك فحرام  
 من صلى في توب معصوب بذلك ومن ترك اليه ومن ترك كبره  
 الحرام ومن ترك الركوع حتى يجرد في اصحابنا من قال سقط السجود  
 الركوع ثم بعد السجود والاول احوط لان هذا الحكم يحسن الركوع والآخر  
 ومن ترك ركوعاً واحداً ولا يرى ان من صفة فعل المذهب الاول تحت عليه  
 الاعارة لانه لا يراى ان يكون الركوع الاولين وعلى المذهب الثاني تحب  
 ان بعد ركعة اخرى وقد ثبت صلاة لانه ان كل ركعة من الركعات الاولى  
 طر حكم التحدث فيها وهي على المانية وان كان في المانية بطا حشر  
 الحديث فيها وصارت المائة مائة وان كان من المائة فقد بطل خبر الحديث  
 فيها ومن المائة بالاربعه وصف البها ركعة اخرى ومن يحق صحتها  
 الاولين وسلك الاخرين اصاف البها ركعة اخرى ومن صلى صلاة على  
 المصنوع ومن ترك سجدة من سجته من الركعتين الاولتين حتى يركع بها  
 بعد ما اعاد على المديون الاول وعلى الثاني يحل التحدث في المانية للاربعه  
 ربي على صلاته ومن ترك سجدة من الركعتين الاولتين وخبر عليه اعلاه الصلاة



١ وعلى المذهب الثاني تحت لحدات زلعات ويضيف اليها زلعة لانه ان كان ركعا  
 ٢ من الزلعة الاولى فمكثت الاولى بالسجدة الثانية وبطل حكم الركوع في الباء  
 ٣ لانه زياده جعل في الصلاة الحرم له مع السهو وان كان ركعا من الثانية  
 ٤ الثانية بالماله وان كان ثانيا من المالته فقد مكثت المالته بالاربعه وبطل حكم الركوع  
 ٥ في الرابعه ثانيا بركعه وضمنت صلاة وان كان ثانيا من الرابعه فمكثت المالته  
 ٦ وصح له الركوع في الرابعه فليصف اليها سجدتين وضمنت صلاته ولا يصح  
 ٧ وكذلك الحكم ان يحق انه تكلم من الثانية او الثالثة او الرابعه فالحكم فيه  
 ٨ شوا فان حق صحتها الاولى وشك في الاخرى فمكثت له الثانية بالاربعه  
 ٩ فمكثت اليها زلعة اخرى وضمنت صلاته وهو يركع سجدة واحدة من  
 ١٠ الركعة الاولى وذكرها وهو قائم قبل الركوع غداة وحده والركعة الاولى  
 ١١ من السجود سواء كان طين في الركعة الاولى خطئه الاستراحة لخطئه الفصل اول  
 ١٢ حكمها وان لم يذكر حتى يركع معنى الصلاة فلا يسلم اعادها وسجد حتى  
 ١٣ السهو وهذا الحرم في الركعة الثانية والثالثة والرابعة وهو صلى  
 ١٤ زلعات ثم ذكر انه ترك اربع سجديات فالتدبير فيصنعه مجموع الاجازات  
 ١٥ عليه اربع سجديات وعقب كل سجدة سجدتي السهو ومن قال في اصحابنا  
 ١٦ ان كل سجدة يركع الركعتين الاولى من حكمة اعاد الصلاة يجب ان يتولى في  
 ١٧ هذه المسائل انه بعد الصلاة فان ذكر انه ترك ثلاث سجديات والادري  
 ١٨ موضعها على المذهب الاول بعد ثلاث سجديات مع دلالة سجدة السهو  
 ١٩ وعلى المذهب الثاني يجب منه اعادة الصلاة لانه لم يسلم له الاولتان ومن  
 ٢٠ ذكر انه ترك سجدة من ركنين والادري موضعها فعلى المذهب الاول  
 ٢١ بعد السجدة مع دلالة سجدة السهو وعلى الثاني يجب اعادة الصلاة  
 ٢٢ لانه لا يمكن ان يكونا من الركعتين الاولى والثانية والثالثة فان ذكر انه  
 ٢٣ ترك سجدة من الركعتين الاخرى فعلى المذهبين معا يجب ان يعد السجدة  
 ٢٤ مع دلالة سجدة السهو لانه لم يترك له الاولتان فان ذكر انه ترك سجدة

من سجدة

١ والادري موضعها وجب عليه ان يعدها وسجد حتى السهو على المذهب الاول  
 ٢ على المذهب الثاني بعد الصلاة لانه لا يمكن ان يكون من الاول او الثانية وان  
 ٣ مكثت اربعين الركعتين والادري من ايها في اعاد السجدة مع سجدتي السهو  
 ٤ لانه من بعد ركعة ومن زاد ركوعا في الاولتين اعاد ومن زاد سجدة في  
 ٥ ركعة من الاولتين اعاد ومن زاد في الصلاة زلعة اعاد وفي اصحابنا  
 ٦ حال ان كانت الصلاة ركعة وحسب في الركعة مقدار السجدة فلا اعاد عليه  
 ٧ والاول هو الصحيح ان هذا قول من يقول ان الادري في السجدة عند اربع  
 ٨ من شك في الاولتين من كل ركعة ولا يدري كم صلى اعادها ومن شك في  
 ٩ اقلها ولا يدري كم صلى اعاد ومن شك في المغرب والادري لم صلى اعاد  
 ١٠ في صلاة الفجر والادري كم صلى اعاد ومن نقص ركعة او مازاد عليها  
 ١١ والذكر حتى يكمل او يسجد في القبلة اعاد وفي اصحابنا من قال انه اذا نقص ساجدة  
 ١٢ لم ين عليه اعاد الصلاة لان الفعل الذي يكون بعد في حكم السهو وهو الركعة  
 ١٣ عندى وسواء كان ذلك في صلاة الغداة او المغرب او صلاة النحر او غيرها  
 ١٤ من الركعات فاسمى بركعة ما نقص فمضى ما نقص في عليه وفي اصحابنا من  
 ١٥ ين ذلك توجب استئناف الصلاة في هذه الصلوات التي ليست رباعيات  
 ١٦ صلاة ولا يدري كم صلى اعادها والاسم الثاني وهو ما لا حكم له في اني عثر  
 ١٧ من كثر جهوه ويؤتى وقيل ان حد ذلك ان يسجد ثلاث مرات متواليه هو  
 ١٨ شك في شي ومباين في حاله غيره مثل من تكلم في يسر الافصاح وهو في حال  
 ١٩ الغناء فان شك قبل الغناء لم يروا اعاد الغناء وان شك في الغناء في حال  
 ٢٠ الركوع او في الركوع في حال السجود او في السجود في حال القيام او في  
 ٢١ الركعة الاولى وقد قام الى المالته فانه لا يلتزم اليه ومعنى الصلاة ومن شك  
 ٢٢ في الصلاة فانه يحد اليه ان كان في وقت محليها وان اقبل الى حاله احرى  
 ٢٣ في صلاة ٥ وان شك في ركعة ولا يدري بوي وضاً او فلا استئناف الصلاة  
 ٢٤ احاطا ٥ ومنى سجدته النافله او سجدته السهو او سجدته في الركوع حتى  
 ٢٥ يركع رابعة او عن سجدة السجود حتى يركع فانه يعني في صلاة لانه انما

من سجدة



الى حاله اخرى واما ما يوجب تلافيه اما في الحال او بعده وفي سعة مواضع  
 من سنها عن فراه الحمد حتى فرا سورة اخرى من الحمد واعاد السجدة  
 سها عن فراه سورة بعد الحمد بل ان رجع فراجع ومن سلك الفراه  
 قائم لم يركع فراجع فان ذكراه كان فراه بصره شي ومن سلك في الركوع  
 قائم رجع وان ذكراه كان رجع ارسل يديه ارشالا ومن سها عن سج  
 الركوع وهو رافع سجد ومن سلك في السجدين او واحد منهما قبل ان يقوم  
 سجدهما او واحد منهما قائدا لربما بعده كان سجدهما اعادة الصلاة وان  
 زاد واحد لم يجز عليه الاعادة ومن ترك الشهاد الاول وثروها  
 رجع فليشهد قبل ان يركع حتى يراجع مضى صلاته وقضاه بعد التسليم وسجد  
 السهو ومن سجد سجدة واحدة وقام ثم ذكر انه لم يسجد قبل ان يركع رجع  
 فليذكر الركوع مضى صلاته وقضاه بعد التسليم ومن سجد  
 السجدة الاخرى حتى تسلم بقاء بعد التسليم اي وقام في اثناء السجدة  
 الاحباط فحسبه مواضع من سلك في الركعة او ثلثا في الركعة  
 طونه على الملائكة ومن قام فاذ اسلم صلى ركعة من قيام او ركعتين من جلوس  
 وكذا لمن سلك في الملائكة والاربع ومن سلك في السجدة والاربع  
 الاربع فاذ اسلم صلى ركعتين من قيام ومن سلك في السجدة والملائكة والاربع  
 بي على الاربع ثم صلى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس فان غلبت  
 في احد هذه المواضع اجمعها عمل عليه لان عليه الطين بجميع اجسام  
 السهو فهو مقام العلم على سواها من سنها في الترافة على الاول والاربع  
 الاربعان واما ما يوجب الحرجان بسجد في السهو فحسبه مواضع من  
 في الصلاة ساهيا ومن سلك في الاولين فاسيا ومن سلك في السجدة الاولى  
 ركع في المائة قضاه بعد التسليم وسجد بسجد في السهو ومن سلك في  
 السجدة حتى رجع فيما بعده فاضلها بعد التسليم وسجد بسجد في السهو  
 اصحابنا من قال ان من قام في حال نفوس او بعد في حال قيام فليقل

في سجد في السهو  
 في سجد في السهو  
 في سجد في السهو

عليه سجدة السهو ومن سجد في سجد في السهو او واحدة منها فالاحوط ان  
 فيهما فان اسفل الى حاله اخرى لم يلف في اليوم من سهاهين او اثنين  
 ما يوجب سجد في السهو فليست عليه الا من سجد في السهو لان زيادة حاج  
 في دراهم وان قلنا ان كل ما كان منه في سجدة السهو اذ اجمع مع غيره  
 في ذلك ووجب سجد في السهو لكل واحد من ذلك لعموم الاخبار وان  
 يوطء سجدة السهو واحسان من سجد فيهما ووجب عليه اعادة سجدتها فان ظاهرا  
 زمان ومضى لم يجب عليه اعادة الصلاة واعادها وليس المطلوب حلا اذا  
 سقطت عنه الاعادة لم يسجد على المأموم اذ احتفظ عليه الامام  
 ان سجد الامام ووجب عليه سجود السهو وسجد على المأموم ان سجد  
 فان كان المأموم ذا ركعة الامام وسجد عليه ووجب على الامام  
 الرجوع اليه قائما لانه كان على الامام سجدة السهو ووجب على المأموم  
 ايضا سجدة في ذلك وقد قيل انه لا يجب لانه مضى وقتي سجدتها الامام  
 والمأموم فيما يوجب الاستئناف استأنفوا وفيما يوجب الجبران او الاحباط  
 بعدوا في السجود اذ سجد الامام بسجود السهو وسجد من خلفه ايضا بركعة  
 فان لم يسجد الامام عامدا او ساقيا بسجد المأموم فان كان امامه قد سجد  
 بعض صلاة سجدها بعد القضاء ساقيا للامام فان سجد الامام واحدا  
 فان على المأموم ان ياتي بالمائة واذا دخل مع الامام في اثنا صلاة مثل ان  
 اذ ركعة وقد صلى ركعتين ودخل معه فمات في الصلاة فيه تسليتان  
 احدهما اذا سجد الامام بما يلي من الصلاة والثانية اذا كان قد سجد فيها  
 مضى قبل دخول الامام في صلاته معه فاما الثانية وهي ان يكون قد سجد  
 فمات في قدامه اذ كان اخر صلاة الامام وقد مضى على المأموم ركعة لم يحل  
 احدا من ان يسجد للسهو او ترك فان سجد للسهو لم يسجد المأموم  
 ان كان عامدا او ساقيا لم يجب عليه الاثبات به لان سجد في السهو  
 لا يثبت الا بعد التسليم وقد انفصل بالتسليم من ان يكون قد سجد به والخبر  
 عليه السابعة فاذ لم يسجد مضى صلاته لم يجب عليه الاثبات بها لانه انما كان

في سجد في السهو  
 في سجد في السهو  
 في سجد في السهو



سبح الامام في سبوه وفي هذه الحال ليس هو موم به واما المسئلة الاول  
سبحوا الامام فان قيامه قد اسلم الامام وحده للسهو لم يبعده الامور  
فقدن الحال ولو خرجت في سب صلاته وباني سجدتي السهو لان سجدتي السهو  
الان بعد السلام وهو لم يسلم بعد لان عليه فانما من الصلاة يحتاج ان  
وان اخل الامام سجدتي السهو قائما او ساهيا اني بها الامور اذا فرغ  
الصلاة لانه لا يجوز ان للصلاة والحوز بينهما وقد بينا ان سجدتي السهو لا يحل  
الان في موضع وفي اصحابنا من قال بان زيادة في نقصان فعليه  
حاجة في زيادة على افعال الصلاة او هي بانها فرضا كان او نفلا وكذا  
في ذلك نقصان فعلا كان او هي بانها فرضا الا ان الاول اطهر من الثاني  
والمدفوع به سجدتي السهو موضعها بعد السلام سواء كان لنهارة او نقصان  
وفي اصحابنا من قال ان كانت الزيادة كانتا بعد السلام وان وحيثما لنقصان  
كانا قبل التسليم والاول اطهر واذا اراد ان سجدتي السهو اسلم  
بالجهر وسجد عقيبته ورفع راسه في سجود الى السجدة الثانية ويقول فيها  
بسم الله وبالله وسلم عليك ايها النبي ورحمت الله وبركاته وعذر الله  
الاذ كان ثم سجد بعزها - تشهد احصا ما في الشهادتين والصلاة  
على النبي وآله وسلم بعزها - وحكم قضا الصلوات وختمها  
من تقوية الصلاة على من احدها ان مخاطبا بها والاحرم ان مخاطبا بها بالصلاة  
لم ين مخاطبا بها بل بقرينة قضا وصدا ذلك مثل الجنون والمغمي عليه ومن اعطه  
شي من فعل الله تعالى فان هو لا احب عليهم قضا ما يقوته من الصلوات اذا  
افاقوا الصلاة التي يقضونها وقتها وفيما في مقدار ما ورد فيها او مضى  
زكجه على ما مضى بانه فلهم حيزا او فاقا فان فرطوا كان عليهم قضا  
وما سواها فليس عليهم قضا وما وقد روي انه يصور صلاة يوم وليلة  
وروي ثلثة ايام روي ذلك مجمل على الاحتياط بحري هولا الاحتياط  
فان ما يقوته في حال الحيز لانهم بها قضا على حال الامايد كنه في وقتها

ملح  
ملح

١٢٥

٢٥  
٢٠  
١٥  
١٠  
٥  
١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

٢٥  
٢٠  
١٥  
١٠  
٥  
١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

٢٥  
٢٠  
١٥  
١٠  
٥  
١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

٢٥  
٢٠  
١٥  
١٠  
٥  
١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦  
٢٧  
٢٨  
٢٩  
٣٠  
٣١  
٣٢  
٣٣  
٣٤  
٣٥  
٣٦  
٣٧  
٣٨  
٣٩  
٤٠  
٤١  
٤٢  
٤٣  
٤٤  
٤٥  
٤٦  
٤٧  
٤٨  
٤٩  
٥٠  
٥١  
٥٢  
٥٣  
٥٤  
٥٥  
٥٦  
٥٧  
٥٨  
٥٩  
٦٠  
٦١  
٦٢  
٦٣  
٦٤  
٦٥  
٦٦  
٦٧  
٦٨  
٦٩  
٧٠  
٧١  
٧٢  
٧٣  
٧٤  
٧٥  
٧٦  
٧٧  
٧٨  
٧٩  
٨٠  
٨١  
٨٢  
٨٣  
٨٤  
٨٥  
٨٦  
٨٧  
٨٨  
٨٩  
٩٠  
٩١  
٩٢  
٩٣  
٩٤  
٩٥  
٩٦  
٩٧  
٩٨  
٩٩  
١٠٠

١٢٦



١ حَذَرَ التَّكْرَارِ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ فَإِنْ قَدِمَ مِنْهَا سَاعًا عَلَى شَيْءٍ لَمْ يَجْزِهِ وَلِحَاجٍ إِلَى إَعَادَةِ  
٢ لَعَوْلِهِ عَلَيْهِ النَّكْمُ لِأَصْلِهِ مَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ وَمَا رَوَاهُ رِزَاةٌ عَنِ ابْنِ عَدَى  
٣ فِي الْحِزْبِ الطَّوِيلِ الَّذِي فِيهِ لَفْظُهُ قُضِيَ الصَّلَاةُ وَقَالَ لَهُ أَقْبَضِ الْأَوَّلَ قَالَ لَا  
٤ مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَامَ فِي حَيْثُ صَلَّاهُ وَبُحْنٌ أَوْ لَمْ يَأْتِ فَفَانَهُ الظُّرُوفُ  
٥ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَصْنَعَ أَوْ لَا الظُّهْرُ بِمَنْ يَنْبَغِي تَعَدُّهَا الْعَصْرُ إِلَى عَمَامِ الْحَيْثُ صَلَّاهُ  
٦ فَإِنْ قَضَى أَوْ لَا الْعَصْرَ أَوْ الْمَرْغَبَ فِي الظُّهْرِ لَمْ يَجْزِهِ وَلِحَاجٍ إِلَى إَعَادَةِ  
٧ كَاتِ تَعْلِيلِهِ صَلَّاهُ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَضَى أَوْ لَا طَوَّلًا فَإِذَا صَبَّحَ فَوَضَعَهُ  
٨ حَاضِرًا قَطَعَ الْقَضَاءُ وَصَلَّى قَرِيبَهُ الْوَقْتُ مِمَّا كَانَ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الرَّسِّ فَإِنْ  
٩ انْصَلَّتْ الْأَنْبُوتُ الَّتِي يُوَدِّي بِهَا أَوْ قَامَ قَبْلُ أَنْ يَعْلَمَ أَنْ عَلَيْهِ صَلَاةٌ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ  
١٠ إِدَاوَهَا لَعَوْلِهِ بِمَنْ يَنْبَغِي عَلَى الْفَوَائِدِ سِوَا إِدَاوَتِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا أَوْ فِي آخِرِ الْوَقْتِ  
١١ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ عَلَيْهِ قَضَاءً فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ عَلَيْهِ صَلَاةً وَأَذَى فَرَضَهُ الْوَقْتُ أَوْ لَمْ يَأْتِ  
١٢ لَعَوْلُهُ فَإِذَا خَرَجَ وَفَتَّهَا صَاحَتْ مِثْلُ سَائِرِ الْفَوَائِدِ وَبَرَسَ عَلَيْهَا هُوَ وَمَنْ دَخَلَ  
١٣ فِي صَلَاةٍ نَافِلَةٍ بِمَنْ ذَكَرَ أَنَّ عَلَيْهِ فَرَضَهُ قَبْلَ أَنْ يَصْرَعَ مِنْهَا اسْتَأْذَنَ الَّتِي قَامَتْ  
١٤ بِمَنْ اسْتَأْذَنَ النَّافِلَةَ هُوَ وَمَنْ قَامَ صَلَاةً وَاجِدَ مِنَ الْحُسْرِ وَلَا يَدْرِي أَيُّهَا صَلَّاهُ  
١٥ أَرْبَعًا وَثَلَاثًا أَوْ اِسْتَوَى بِاللَّيْلِ الْمُحَرَّبِ وَبِالسَّيْرِ الْعِدَاةَ وَبِالْأَرْبَعِ مَا  
١٦ الظُّهْرُ أَوْ الْعَصْرُ أَوْ الْعِشَاءُ الْآخِرَ فَإِنَّ قَامَ صَلَاةً وَاجِدَ مَرَاتِ تَسْبِيحِهِ وَهُوَ  
١٧ يَحْلُمُ بِعَيْنِهَا عِزَّاهُ لَا يَعْلَمُ كَرَمَتَهُ فَإِنَّهُ صَلَّى مِنْ تِلْكَ الصَّلَاةِ إِلَى أَنْ يَحْلُمَ  
١٨ عَلَى طَنِهِ أَنَّهُ قَضَاهَا أَوْ رَادَّ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الصَّلَاةَ بَيْنَهُمَا صَلَّى فِي كُلِّ وَاقْتِ  
١٩ وَارْتَبَعَ وَأَسَى إِلَى أَنْ يَحْلُمَ عَلَى طَنِهِ أَنَّهُ قَضَى عَلَيْهِ هُوَ وَمَنْ قَامَ صَلَاةً وَاجِدَ  
٢٠ لِمَنْ لَا يَرِنُ الْعَقْلُ لِرَبِّهِ قَضَاهَا فَإِنَّ دَلِيلَ الْوَقَاةِ وَحَيْثُ عَلَى وَجْهِ الْقَضَاءِ  
٢١ وَمَنْ قَامَ صَلَاةً فِي الْحَضَرِ كَرَاهًا وَهُوَ سَافِرٌ فَرَضَتْ صَلَاةً لِحَاضِرٍ وَأَنْ قَامَتْ  
٢٢ فِي السَّفَرِ وَهُوَ حَاضِرٌ فَرَضَتْ صَلَاةً لِمَنْ سَافَرَ هُوَ وَأَمَّا الْمُرِيدُ الَّذِي يَسْتَأْذِنُ فَإِنَّهُ  
٢٣ كَلَّمَ نَفْسَهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْحُجُومِ وَالزَّوَاهِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحُجُومُ فِي حَالِ الرَّهْ  
٢٤ وَكَذَلِكَ أَنْ كَانَ قَامَتْ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ الْإِزْدَادِ وَحَيْثُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْضَحَ إِذَا  
٢٥ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَنْ كَانَ فَرَحَ حَيْثُ الْإِسْلَامُ فَلَا أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَرِيدَ

١٢٧

١ ٢٧  
٢ ٢٨  
٣ ٢٩  
٤ ٣٠  
٥ ٣١  
٦ ٣٢  
٧ ٣٣  
٨ ٣٤  
٩ ٣٥  
١٠ ٣٦  
١١ ٣٧  
١٢ ٣٨  
١٣ ٣٩  
١٤ ٤٠  
١٥ ٤١  
١٦ ٤٢  
١٧ ٤٣  
١٨ ٤٤  
١٩ ٤٥  
٢٠ ٤٦  
٢١ ٤٧  
٢٢ ٤٨  
٢٣ ٤٩  
٢٤ ٥٠  
٢٥ ٥١  
٢٦ ٥٢  
٢٧ ٥٣  
٢٨ ٥٤  
٢٩ ٥٥  
٣٠ ٥٦  
٣١ ٥٧  
٣٢ ٥٨  
٣٣ ٥٩  
٣٤ ٦٠  
٣٥ ٦١  
٣٦ ٦٢  
٣٧ ٦٣  
٣٨ ٦٤  
٣٩ ٦٥  
٤٠ ٦٦  
٤١ ٦٧  
٤٢ ٦٨  
٤٣ ٦٩  
٤٤ ٧٠  
٤٥ ٧١  
٤٦ ٧٢  
٤٧ ٧٣  
٤٨ ٧٤  
٤٩ ٧٥  
٥٠ ٧٦  
٥١ ٧٧  
٥٢ ٧٨  
٥٣ ٧٩  
٥٤ ٨٠  
٥٥ ٨١  
٥٦ ٨٢  
٥٧ ٨٣  
٥٨ ٨٤  
٥٩ ٨٥  
٦٠ ٨٦  
٦١ ٨٧  
٦٢ ٨٨  
٦٣ ٨٩  
٦٤ ٩٠  
٦٥ ٩١  
٦٦ ٩٢  
٦٧ ٩٣  
٦٨ ٩٤  
٦٩ ٩٥  
٧٠ ٩٦  
٧١ ٩٧  
٧٢ ٩٨  
٧٣ ٩٩  
٧٤ ١٠٠

الاسلام لم يحجب عليه اعادته الحج فقام بالحج من زوال العقل والاعما في حال الازدياد  
على من احدهما ان يكون بفعله من شرب المسكر والنجس والمرفد وقاماسه ذلك  
من اجل العقل فانه يحجب عليه اعادته ما يفوته في تلك الحال وان كان ذوا العقل  
بشيء من عقل الله مثل الحيوت او الاعما فانه لا يحجب عليه قضا ما يفوته في تلك الحال  
ومني قاته سي من التوافل المرتبه قضاء اي وقت ذكره ما لم يكن وقت فريضه فان قاته  
شيء من منها صلى منها الى ان يحل على طنه انه قضاها فان لم يتم من ذلك شيء  
له ان يقصد عكر ليعين من طعام فان لم يجد من ذلك شيء فليومر بماله  
فان لم يملكه فلا شيء عليه هومن قاته سي من التوافل مرض فليس عليه قضاء فان  
قضاها او تصدق عنها كان افضل هو سبحانه نفسي بواقل النهار بالليل والتوافل  
الليل والنهار هومن قاته صلاه الله اطلبها اي وقت شاء وان كان بعد  
اوقت العقر ومني قضاها فليس عليه الا زكوة مخان دعوه ولا بأس ان يصلي  
او نازل الجماعة في ليلة واحدة ويصلي ان يحل القضا اول الليل والا اذا اخر هومن قاته  
الحججه لم يحجب عليه قضاؤها وانما يلزمه الظهر اربع ركعات وذلك ان قاته  
صلاه العبد لم يحجب عليه قضاؤها وان صلى لفته مفردا كان له فيه قضاها  
الكسوف اذا تعذر تركها لم يحجب عليه قضاؤها وان كان احرق الفرض حله  
اعتقل مع ذلك لا يفتن تركها لغيره حتى خرج وقتها قيل له لم تركها  
فان قال لانها عذر واجبه وانا اعقد وجوبها بعد ارتد فوجيب عليه القضا  
بإخلاف ولا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ويكون قاله لو ربه الله  
وان لم يكن له ورثه كان للامام عذرا وعيد الله بالبيت المال هوان قال ما  
علمه وخبرها ومثله بعد صل ان يكون قريب العهد بالاسلام عرق انها  
واحد عذرا فان اعتقد وجوبها نكح وان قال لا اعتقد وجوبها نكح بالاسم  
الاول وان قال نكحها فقتل له ضلها الان فقد ذكرتها فان قال انا  
عجز عنها لعلها قلنا صلها على حسب حالك قائما او جالسا او مضطجعا  
اذا ما على حسب طاقتك ان قال هي واجبه وانا اذا كنت على نكاحها فادرك  
كفي لست انشط لفظها وانا تسلان عجزا فانها واقام على ذلك حتى

١٢٨



١ حرج وقتها انكر عليه ذلك وامر بان يصلحها فضا فان لم يصلح عزر فان لم  
 ٢ وصل يربث دمنه وان اقام على ذلك حتى ترك ثلاث صلوات وعزر فبالا  
 ٣ مرات قبل في الراحه لما روي عنهم عليهم السلام ان اصحاب الباءة يصلون  
 ٤ في الراحه وذلك لعمام في الكبار ولا يصلح حتى يستتاب فان ياب الراحه  
 ٥ وكمن صلى عليه وكان مناهة لورثته المسلمين فاستلم بين له وارت  
 ٦ مسلم كان للامام ويدفع في النهاية المسلمين

٧ في ذكر صلاة اصحاب الاعذار  
 ٨ من المريض والموكل والعريان ومن كان في السفينة  
 ٩ المريض لا يقطع عنه فرض الصلاة ويحب عليه ادائها على حسب طاقته  
 ١٠ اذا كان عمله ثاقفاً زال عقله يحون او اعماق قلبه عليه الفضا  
 ١١ الا ما افاد في وقتها وفي وقت فليحب عليه قضاءه على ما فضلناه في  
 ١٢ الفضل الاول واذا لم يزل فانه يح ان يصلي قايما مع القدرة على ذلك  
 ١٣ فان لم يمكنه قايما الا بان يقرب على حائط او عدا يصلي بذلك فان لم  
 ١٤ على ذلك صلى جالسا وقفا جالسا فاذا فرغ من الفراء وودر على الارض  
 ١٥ مرنع عن قيامه فقل وان لم يقدر عليه ركع عن طويته وسجد ذلك قال  
 ١٦ لم يترك من السجود روع اليه بالسجود عليه وان لم يقدر على الصلاة جالسا  
 ١٧ صلى مضطجعا على حاشه الارض وسجد فان لم يمكن من السجود اوى ايماء  
 ١٨ لم يمكن من الاصطجاع صلى مستلقا موصيا به الصلاة بالكبر وهرقا اذا  
 ١٩ اراد الروع غمض عينيه فاذا اراد رفع الرأس منه فتحهما فاذا اراد السجود  
 ٢٠ غمضهما واذا اراد رفع الرأس منه فتحهما فاذا اراد السجود غمضهما  
 ٢١ واذا اراد رفع الرأس يابا فتحهما وعلى هذا يكون صلاة فان صلى على  
 ٢٢ وجهه محدث له قدره على غير ذلك الله افضل الى ما بعد رحله  
 ٢٣ وسي على ما فضلناه فيما مضى في الموكل والعريان والمريض الساج  
 ٢٤ اذا اصاب علم وقت الصلاة والمطلون من موضع يصلون عليه اوفيه  
 صلوا ايماء ويكون ركوعهم وسجودهم

ملع  
 عافاه

اما ويكون السجود اخفض من الروع ويلزمهم استقبال القبلة مع الا  
 فان لم يمكنهم صلوا على ما يمكن منه والمريض اذا كان مسافرا ركبا  
 ١٠ داهدر على الزيل صلى الفريضة على طهر الله على حسب ما ذكر فيه  
 ١١ في الروع والسجود وان لم يقدر الاعلى الايماء فان جازا كره في الوافل ان  
 ١٢ يصلي ايماء مع القدرة على اتمام الركوع والسجود وحده المرض الذي  
 ١٣ يمنع له الصلاة جالسا ما بعلمه الانسان من حاله انه لا يمكن من الضلاله  
 ١٤ فانما يدرى انه اذا لم يقدر على المشي مقدار زمان ضلله والمطلون  
 ١٥ اذا صلى ثم حدث به ما ينقص الوضوء صلى على صلاة هومن به سلك البول  
 ١٦ صلى كذلك بعد ان يستبرئ ويسوي له اربا فخرقة على ذلوه ليل  
 ١٧ سعدى الجاشه الى ثيابه وتذنه ٥ واذا صلى المريض جالسا تقدمت يدها  
 ١٨ في حال الفراء فاذا اراد الركوع ثبتي رجله فان لم يمكن من ذلك جلس  
 ١٩ فقاما سئل عليه والممنوع بالقد او من كان اسيرا في ايدي المشركين  
 ٢٠ او كان مملوكا اذا لم يقدر على الصلاة صلى ايماء ٥ والاضربان اذا لم  
 ٢١ يمكنه ما ستر به عورتيه وانه وجب له ان يري احد سوته صلى  
 ٢٢ قائما وان كان معه غيره او كان تحت لايامن من اطلاق عينه صلى  
 ٢٣ جالسا فان كانوا جماعة بهذه الصفة تقدم امامهم بركبته صلى بهم  
 ٢٤ جالسا ممرطوس ويكون ركوع الامام وسجوده ايماء يكون سجوده  
 ٢٥ اخفض من ركوعه وترفع الامام موقوفا وسجود وان حضر العريان فاستبرأ  
 ٢٦ عورته من حبش الارض وعنه ستره عورته صلى قائما ٥ وامام من  
 ٢٧ في السفينة فان تمكن من الخرج منها والصلاة على الارض خرج فانه  
 ٢٨ افضل وان لم يفعل لولا يمكن منه جاز ان يصلي فيها الفرائض والوافل  
 ٢٩ شواكات صغيرة او بيعة واذا صلى فيها صلى قائما قبل القبلة فان لم  
 ٣٠ يمكنه قائما صلى جالسا مستقفا القبلة فان دارت السفينة دارت معها  
 ٣١ حثف ما دارت واستقبل القبلة فان لم يمكنه استقبال بول لم يمكن القبلة  
 ٣٢ صلى كيف ما دارت وفروني انه يصلي الى صدر السفينة وذلك

٢٠



لح

١ يحصر النوافل هـ واذا المحدث فيها ما سجد عليه سجد على حشبهان فان لم يقرأ  
 ٢ غطاءً ثوباً وسجد عليه فان لم يقرأ سجد على الفزع والضرورة واجزاه  
 ٣ فصل في ذكر النوافل من الصلاه  
 ٤ صلاه النوافل على ضربين احدهما ان يرتبها في اليوم والليله والآخر ما لم يرتبها  
 ٥ من باب هو مرعوفه على الجملة اذ في وقت مخصوص فالمرتبة الثانية في  
 ٦ اليوم والليله اربع ركعات في الحضر وفي السفر سبع عشرة ركعة وفي  
 ٧ فطنا ذلك تمامه ورتبها وسننا انما هو انما فلا وجه لاعادته وذكرنا ان  
 ٨ صلاه الليل لا يكون ان يصلي في اول الليل الا اذا عجز الضرورة والحرف من  
 ٩ النوات وبعد القضاء وان وقعها من بعد نصف الليل فاذا اتم الصلاه  
 ١٠ الليل اسعمل السوا فان فيه فضلك في هذا الوقت خاصة كثر او سفيخ الصلاه  
 ١١ سبع تكبيرات وركعة في الركعة الاولى سورة الاخلاص في الثانية فانيها الاثارة  
 ١٢ قد روي في كل واحد منها الحمد وقبل هو الله لحد بلاس من وفي السوا النوافل ما  
 ١٣ شاور سجد السور الطوال فان قام الى صلاه الليل ولم يبق من الوقت  
 ١٤ مقدار ما يصلي كل ليلى صلاه واحدا على الحمد وحدها وان خاف من  
 ١٥ من طلوع الفجر صلى ركعتين وادبر بعدهما صلى ركعتين الفجر على الغداة وقضا  
 ١٦ الثمان ركعات وان كان قد صلى اربع ركعات فطلع الفجر ثم صلاه الليل  
 ١٧ وحقق الفراه بها وروى انه اذا طلع الفجر جاز ان يصلي صلاه الليل وحقق  
 ١٨ فها هم صلى الفرض والحوط الاول وهذه ركعتان ٥ وتين في ركعتين من صلاه  
 ١٩ الليل ثم ذكر بعد ان اوترت نضاها واعاد الوتر ٥ ومن سجد في الشهادتين الثاني  
 ٢٠ فذكر نجال الروع اسقط الروع وطس وشهد فاد ارفع من صلاه الليل  
 ٢١ فلم يصلي ركعتي الفجر وان لم يبق بعد طلع الفجر الثاني فان صلاهما وروى  
 ٢٢ من الليل كبر وهو ان لا يكون قد طلع الفجر الاول اعادها اسجبا وروى  
 ٢٣ الاصطلاح بعد هاتين الركعتين والدعا فيه بما روي وقراه خمس ايات في الفجر  
 ٢٤ وان جعل الصبح سجدة كان ذلك الحارة ويجوز ان يصلي النوافل اسجبا  
 ٢٥ مع القدرة على القيام وروى انه صلى بدل كل ركعة ركعتين وروى  
 ٢٦ ركعة بركعة وخمسة ايات في وقت كان دعا الوتر ولم يزد قطعه

عونه الصوم وسريته ما تجاز ان يقدم خطا وشرب ولا السد بقله وجمع  
 فني على ضلالتة واما ما ليس بمرب من النوافل فعلى ضربين احدهما الا وقت  
 له معين والآخر له وقت معين فالاول مثل صلاه امر المؤمنين عليه السلام  
 نصفها اربع ركعات يسلم من صلاه في كل ركعة الحمد من وخمس من  
 هو الله لحد فصل صلاه فاطمة عليها السلام هي ركعتان يقرأ في الاولى منها  
 الحمد من وانا انزلناه مائة مرة وفي الثانية الحمد من وانا هو الله احد مائة مرة  
 ومثل صلاه جبرئيل عليه السلام في صلاة التسبيح وصلاه الجوه وهي اربع ركعات  
 في كل ركعة خمس وسبعون مرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله  
 اكبر سدي الصلاه في ركعتي الحمد وركعتي الاولى اذا لم تزل وتسبح خمس  
 مرة على ما قلناه ثم يركع ويقول في ركعة عشر مرات ويرفع رأسه ويقول  
 ثم يسجد ويقول في سجوده عشر مرات ويرفع رأسه ويقول عشر مرات رجود الى الركعة  
 الثانية يقول ذلك عشر مرات ويرفع رأسه ويقول عشر مرات في كل الثانية  
 ذلك وهو بعد الحمد والعاديات ثم يصلي الركعتين الاخرتين مثل ذلك  
 في الاولى اذا جاز الله وفي الثانية التي هي الرابعة قل هو الله لحد ويدعو  
 في اخر السجدة بما اراد وسبح ان يكون ذلك كما روي من قول يا من ليس  
 العز والوقار بمام الدعاء وغير ذلك من الصلوات المرجية بها ذكرها  
 في مصباح المصنف في عمل السنة ٥ واما ما له وقت معين مثل سجدة الفجر فان  
 وقتها بعد دخول المسجد ومثل صلاه يوم الغدير فانه يسجد في كل ركعة  
 اذ انفي الى الروايل نصف ساعة بعد ان يغتسل في ركعتين يقرأ في كل واحد  
 منها الحمد من وقل هو الله احد عشر مرات وانه الذي عشر مرات وانا  
 انزلناه عشر مرات فاذا سلم دعا بعدهما بالدعا المعروفه وسجد  
 يوم الطريخ او ليلة وهو يوم السابع والعشرين من حجاب النبي صلى الله عليه وآله  
 يقرأ في كل ركعة الحمد وما سهل عليه وقبل يس فاذا افرغ فاسجد  
 الحمد وقل هو الله لحد مثل ذلك في سجودك في كل ركعة  
 وانا انزلناه وانه الذي مثل ذلك وروى اربع مرات ثم يقول سبع مرات سبحان  
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والحمد لله ولا اله الا الله لا اله الا الله



وقد روي قبل ذلك في ليلة المبعث وسبحان صلى الله عليه وسلم من شجار  
 أربع ركعات بعد في كل ركعة الحمد مرة وقيل هو الله أحد مائة مرة أو إذا أراد  
 أمراً من الأمور الدينية أو دنياه سجد له أربعين ركعة فقرأ فيها ما شاء  
 في الثانية فإذا سلم دعا بما أراد وسجد ويستحضر الله في سجوده مائة مرة بعد  
 استسبحر الله في جميع أمور يوم مضي في حلقه وإذا اغدقت الحاجة  
 الأربعاء والخمس والجمعة وتر تحت السماء يوم الجمعة وصلى ركعتين تقرأ  
 فيها ما في سورة وعشرين ركعة وقيل هو الله أحد على ربي صلاة المسبح إلا أنه  
 حصل بدل التسبيح في صلاة يوم عشرين من قبل هو الله أحد بعد الحمد  
 في الركوع والسجود في جميع الأحوال فإذا فرغ منها سأل الله حلقه فإذا  
 قضت حلقه صلى ركعتين شكر الله تعالى بمراعاة الأولى الحمد وإذا أتته  
 وفي الثانية الحمد وقيل هو الله أحد ثم يسر الله علم ما أعم به عليه في حال  
 السجود والركوع وبعد التسليم في ذكر النوافل الزائدة في شهر رمضان  
 سجد أن يصلي في شهر رمضان من أول ليلة فيه إلى آخر الشهر ثمانية  
 ركعات على نوافله في سائر الشهور يصلي من أول ليلة إلى ليلة الثامن عشر  
 ليلة عشرين ليلة ثمان ركعات من المغرب والعشاء الآخرة وأربع عشرة ركعة  
 بعد العشاء الآخرة قبل الوتيرة وحكم صلاته بالوتيرة وفي ليلة سبع عشرة مائة  
 ركعة وفي ليلة العشرين ركعة على ما فضلناه وفي ليلة إحدى وعشرين  
 وثلاث وعشرين كل ليلة مائة ركعة ويصلي في ليلة أسير وعشرين ليلة  
 أربع وعشرين إلى آخر الشهر كل ليلة ثلاث ركعات ثمان ركعات ثمان  
 وأربع وعشرين ركعات العشاء الآخرة ودوي أنه يصلي بين العشاءين إحدى عشرة ركعة  
 والثمان عشرة بعد العشاء الآخرة فمئة تسع مائة وخمسون ركعة ويصلي  
 في كل يوم جمعة من شهر رمضان أربع ركعات صلاة أمير المؤمنين عليه  
 السلام وركعتين صلاة فاطمة عليها السلام وأربع ركعات صلاة جعفر عليه  
 السلام ويصلي لله أربع ركعات من الشهر عشرين ركعة صلاة أمير المؤمنين  
 عليه السلام وعشرون ركعة تلك الجمعة عشرين ركعة صلاة فاطمة عليها السلام  
 بعد تمام ألف ركعة ويستحب أيضاً أن يصلي لله ألف مائة ركعة

لح

بعد في كل ركعة الحمد مرة وقيل هو الله أحد عشرين مرة وسبحان صلى الله  
 عليه وسلم في كل ركعة الحمد مرة وقيل هو الله أحد مائة مرة أو إذا أراد  
 أمراً من الأمور الدينية أو دنياه سجد له أربعين ركعة فقرأ فيها ما شاء  
 في الثانية فإذا سلم دعا بما أراد وسجد ويستحضر الله في سجوده مائة مرة بعد  
 استسبحر الله في جميع أمور يوم مضي في حلقه وإذا اغدقت الحاجة  
 الأربعاء والخمس والجمعة وتر تحت السماء يوم الجمعة وصلى ركعتين تقرأ  
 فيها ما في سورة وعشرين ركعة وقيل هو الله أحد على ربي صلاة المسبح إلا أنه  
 حصل بدل التسبيح في صلاة يوم عشرين من قبل هو الله أحد بعد الحمد  
 في الركوع والسجود في جميع الأحوال فإذا فرغ منها سأل الله حلقه فإذا  
 قضت حلقه صلى ركعتين شكر الله تعالى بمراعاة الأولى الحمد وإذا أتته  
 وفي الثانية الحمد وقيل هو الله أحد ثم يسر الله علم ما أعم به عليه في حال  
 السجود والركوع وبعد التسليم في ذكر النوافل الزائدة في شهر رمضان

إذا حدث البلا وقيل لا مطاوع أصح صلاة الأسبق وسبحان الإمام  
 أمر يوم مقامه أو من يصبه الإمام إلى الناس أن يصوموا ثلاثة أيام يحدوا  
 يوم الثالث إلى الصبح وسبحان أن يكون ذلك يوم الأسبق ولا يصلا  
 في المساجد في سائر البلدان إلا بمكة خاصة وبغداد المودون كما يفعل في صلاة  
 العدين يخرج على أربعمائة سنة ووقاية فإذا انتهى إلى الصبح قام يصلي  
 ركعتين من عمادان ولا أقامه بموافقه ما شأ من السور ويكون سبب الركعتين  
 لمرور صلاة العدين سوا على ما سنينه إن شاء الله فإذا فرغ منها أسفل  
 الفيلة وكبر الله مائة تكبير برفع بها صوتته وتسبح معه من حضرم بليقت عين  
 سنان يهمل الله مائة مرة برفع بها صوتته ويهمل ذلك إلى حضرم معه ثم  
 يسبق الناس بوجهه ويحمد الله مائة مرة برفع بها صوتته ويقول ذلك من  
 حضرم معه ثم يدعو ويخطب خطبه الأسبق المروية عن أمير المؤمنين صلوات  
 الله عليه فإن لم يكن لها اقتصر على الدعاء وسبحان كبرج للاستسقاء السجود  
 العباد والصبيان الصغار والعمارة والحجج الساب من ويسكن أخرج  
 أهل الدمة في الأسبق الإهم معونتهم وسبحان لاهل الحصاد  
 أهل الحزب ثم فإن خرج فسقوا فلان يصلوا صلوا أسرار الله وأن صلوا  
 سوا خرجوا ما ينادوننا لئلا الله لا مانع من ذلك وهو قبل الرد استسبح  
 وأما موم مقوراً كان المراد أو من دعاو المحتاج أن يطلبه وإذا نذر الإمام  
 يصلي صلاة الأسبق اعقد يده لأنه يدرى طاعه وليس له أن يخرج  
 غيره وكان إمامهم يخرج وإن يدرى الإمام اعقد يده أيضاً نذر طراد لك  
 فإن نذر الإمام أن يسلم هو وعنه لرمه في نفسه دور عنه أن يندب  
 لا يعقد فيما لا ملك وسبحان له أن يخرج فيمن يطعمه من ولده وعنه فإذا  
 اعقد يده صلاة حاجت يصلي صلاة الأسبق في الصبح فإن نذر أن يصلي

١

في كل ركعة الحمد مرة  
 وسبحان الإمام  
 أمر يوم مقامه



المسجد وجعل عليه الوفاء فان صلى في غيره لم يكن عمامة فان بدا ان يحضر  
 انعقدت فخطب ان شاها لسا او قايما او على ميز او على عرين وان بدا  
 خطب على الميز وجب عليه ان يخطب ذلك فان لم يفعل لم يكن اذا حضر  
 على ابط وما اشبه ذلك اذ انصب ماء العيون او مياه الابار حار  
 صلاة الاسس لانه لا مانع ولا يجوز ان يقول مطربا بنو كدي لان  
 النبي صلى الله عليه واله هي عن ذلك

### كتاب صلاة المسافرين

السفر على الراح او قنار او جمل الحج والعمرة وينبغي ان يزاران وما  
 اشبههما ومباح مثل كان وطلب معية وفوت وما اشبهها وهذه الانواع  
 الثلاثة كلها يجب فيها التقصير في الصوم والصلاة والاربع سفر معص  
 مثل باغ او عمار او سعيه او قطع طريق وما اشبه ذلك من اشياء سلطان  
 جاز في طاعته محاربا او طلب صيد اللهو والبطر فان جمع ذلك الحوزة  
 التقصير في الصوم ولا في الصلاة فاما الصيد فان كان لقوته وفوت  
 عليه فهو مباح وهو من الانعام الاولى وان حلق للحمار دون الحمار  
 روي اصحابنا انه سمى الصلاة وتقصير الصوم وهو فرض السفر لا يسي  
 قصر لان فرضا لم يتخالف لفرض الحاضر ولا الحوزة ان يقصر  
 بعينه اذ ان مصر او سوارى عنه حذر ان يلبس والحوزة ان يقصر  
 ما دام في بيان البلد سواء كانت عامرة او حرة ايا فلان ينزل بالبلد  
 يساين فاذا حصل تحت السبع اذان لم يقصر وان كان دونه ثم  
 واذا سافر في طريقه تصعب له او على ماله او كانت له اصهار  
 او نوجه من علمه ولم ينو المقام عشرة ايام قصر وهو روي ان عليه  
 التمام وهو من الجمع سهما وهو ان ما روي انه ان كان منزله في  
 ما داسنوطنه ستة اشهر فصاعدا ثم قال لم يلبس اسنوطن في  
 قصره واذا ابقى له عبد فخرج في طلبه فان قصد بلادا تقصر في مثل  
 الصلاة وقال ان حدث قلبه رجعت لم يكن له ان يقصر لانه لم

لم

مقصد سفر لا يقصر فيه الصلاة فان لم يقصد بلدا لكنه نوى ان يطله حيث بلغ  
 لم ينل له القصر لانه شال في المسافة التي يقصر فيها الصلاة وان نوى قصد  
 ذلك البلد سواء وجد العبد قبل الوصول اليه او لم يجد كان عليه التقصير  
 لانه نوى سفر احب فيه التقصير فاذا خرج بهذه النية قصر فان خطب  
 في بعض الطريق قعد له الرجوع الى وطنه ونزل قصد بلد الله  
 ستة هاهنا وكان في رجوعه مسافرا للتقصير فان كان من هذه المدن  
 دس يلبس مسافة يقصر فيها وجب عليه التقصير والافعله التمام اذا  
 قصد بلادا وبسته وبس ذلك البلد اخر في طريقه فساقر عن وطنه  
 بنيه انه يقيم في البلد الا ولعشر ايام ثم سيرا الى الثاني بطريق فان كان  
 من بلد وبس البلد الاول لمسافة يقصر فيها قصر والا تم ان كان مسافة  
 اليه اقل منها وجب عليه التقصير فاذا وصل اليه اسقط قصر لعمره فيه  
 على المقام عشرة ايام فيه سواء اقام فيه ايامهم فاذا اراد السفر الى  
 البلد الثاني فان كانت المسافة اليه يقصر فيها الصلاة قصر والا تم لانه استند  
 بالسفر منه فاذا حصل في البلد الثاني واراد العود الى وطنه بطريق فان  
 كانت المسافة يقصر فيها الصلاة قصر والا حلية التمام اذا قصد  
 وطنه من الثاني والمسافة يقصر فيها قصر سواء دخل البلد الاول ام  
 يدخل لانه طريقه ولم ينو اقامته في رجوعه فاذا خرج من بعد اربعة  
 الحوزة قصر فلما اتى المصر خاف من الطريق فاقام فيه بنيه ان يقصر  
 ايام لم يعرف الطريق او عدل عنه الى بلد اخر للمقام به او لم يعرف طريقه  
 اسقط قصره بالتقصير لانه قد قطع من السفر الاول ثم سطر في البلد الذي  
 يقصر من مصر فان كان على مسافة يقصر فيها الصلاة قصر والا لم  
 يقصر لان السفر الاول قد اسقط الكهم الا ان يرجع عن طريق التقصير  
 بامر الكوفة فحينئذ يستلم التقصير للنية الاولى فاذا سافر دخل  
 ستة بلاد او قال ان لم يقل لانا في اربعة ايام او اذ فله التقصير

١٣٢

١



يلقي فلانا لانه ما نوي اطفام قطعاً فان لقي فلانا اثم لانه قد وجد شرطه في نه  
 الاقامة عشران لقيه ثم بذله في اطفام عشر ايام وقال اخرج من ديتي او  
 في عشر ايام لم يلبس له الفصر لانه قد صار مقبلاً باليه ولا يصير مسافراً حتى  
 اليه حتى يسافر وان دخل البلد وقال ان لي بيت فلانا اثم عشر ايام  
 فان له الفصر فان انقل له الامام على هذا سفر اضر فان زاد اثم هو اثم  
 في السفر والبحر والنهر سواء في جميع احياء من حارب مصر او اثم احم  
 الخالفه ومن دخل البلد في البحر الى موضع من الجزائر او موضع يفي فيه  
 فالحكم فيه كالحكم في دونه في البر الى بلد لا يحلف الخالفه في كل موضع  
 فيه التمام او الفصر في البر والبحر سواء فان اخرج الى مسافه الفصر  
 صليها فذنه الراجح فان له الفصر لانه ما رجع ولا نوي معاً فاما مال  
 السببه فانه يحسب عليه التمام لانه من حارب التمام من حمله للمسافرين  
 والبدوي على مريض ليجدهما له دار مقام حوت عاتيه فيها بالاقامه هذا  
 عليه الفصر اذا سافر عن بلده سفر يوجب الفصر والآخر لا يكون له  
 دار مقام وانما مع مواضع البت ويطلب مواضع القطر وطلب المعنى  
 فهذا يحسب عليه التمام ولا يجوز له الفصر اذا اخرج خطاً الى مكة ونسب  
 وسها مسافه تقصروها الصلاة ويوي ان يقيم بها عشر ايام في الطريق فان  
 وصل اليها اثم فان اخرج الى عرفه يريد قضائته ليرى مقامه عشر ايام  
 رجع مكة كان له الفصر لانه تقص مقامه لسفره فيه وبين بلده قصره  
 وان كان يريد اذا قضائته مقامه عشر ايام رجع اثم هي وعرفه  
 حتى يخرج من مكة مسافراً فيصير هذا على قولنا ان الفصر على فلان على  
 ما روي من الفضل في الامام بها فانه يقيم على كل حال عداه فيصير فيما  
 عداها من عرفات ومنى وعرفة الى الان يوي اطفام عشر ايام  
 حسد على ما روي من ان يوي الى الحبس عليه ان يقيم اذا كان في اماره يوي  
 مكة للمسافر ان ياتي بالمقيم وكذا ليدل للمقيم ان ياتي المسافر فان كان  
 حجاً مسافراً ودخل بلداً يوي ليجدهما اطفام عشر ايام والاحرم هو ذاك

١٣٩

سعي ان يام احدهما صاحبه فان فعلا اثم الناي صلاته وفصر الاخر فان كان الناي  
 للمقام هو الامام فاذا صلى رخصت سلم الذي حلفه وانصرف وان كان الامام من  
 لم يوي المقام صلى رخصت وسلم ولم يسلم الماموم وقام فضلي تمام ضلله  
 القول اذا كان احدهما مقبلاً والآخر مسافراً سواء من خرج من البلد الى موضع  
 بالقرب مسافه مخرج او من بين يديه ان ينظر الرفقه هنال والمقام عشر ايام  
 فاذا اكملوا سائر اسفارهم يعلم الفصر لا يجوز ان يصير الا بعد السفر  
 الموضع الذي يحرمون فيه لانه ما يوي بالخروج الى هذا الموضع سفر  
 الفصر وان لم يوي اطفام عشر ايام وانما اخرج بيته انه من تكاملوا سائر  
 فصر ما سبه وبين شهرين يقيم فان عسى بعضهم طبعه في البلد فتعاد اليه  
 في طريقه في الرجوع فان دخل بيته وحضرنا الصلاة حرم لانه في موضع مقامه وان  
 اراد الخروج بعده بلا فضل من دخل عليه الوقت وهو مسافر وجب عليه الفصر  
 فان يوي اطفام قبل ان يخرج الوقت لزمه التمام من دخل الصلاة في  
 ثم عني له اطفام عشر ايام الصلاة فان شئ فلا يدري بيته الفصر دخل او لا  
 يوي المقام عشر ايام لم يقيم فان كان يوي المقام عشر ايام دخل في الصلاة  
 منه التمام ثم عني بالخروج لم يحركه الفصر الى ان يخرج مسافراً في المسافر  
 اذا اطلق فقيم لانه التمام مسافراً ان او حضر وان تزلها في السفر  
 فقاما على الفصر مسافراً ان او حضره اذا المسافر مسافراً فيهم  
 واحد ثم استخلف مقبلاً صلى المحلف صلاة الفهم ولا يلزم المسافر في السفر  
 ومن يوي المسافر في حلال الصلاة اطفام ثم صلاته ولا ساقطها صلاة  
 يقيم فان كان الماموم مسافراً لم يلزمه التمام من يني في السفر في  
 صلاه يقيم لم يلزمه الا اذا كان الوقت باقيا فانه بعد من صلى  
 صلاه منهم بعد اعادة على طلال اللهم الا ان لم يعلم وجوب الفصر  
 فحسد سقط عنه فرض الاعانة اذا اضر المسافر مع الجهل  
 حوز الفصر بطلت صلاته لانه صلى صلاة بعد انهما باطله اذا

في السفر  
 في السفر  
 في السفر

١٣٩



تخبر في السببية فمما مقيم ثم سارت السببية لم يلزمه التقصير لان  
المصير ان يوارى عنه حد ان يحضر او يحضر عليه اذ ان مصره فان دخل  
الصلاة متسافرا من المصير سارت السببية ودخلت بلدة وهو بها يصلي صلاة  
المسافر اذ ان في اخر الوقت وان كان في اوله صلى صلاة مقيم ثم اذا حل  
حلف مقيم عالما او ظاهرا حاله او لم يعلم اصله او اطن وحلف متسافرا عالما  
او ظاهرا لزمه المصير على كل حال ثم اذا سافر الى بلد له طريقا فمسافر  
الا بعد لغرض او الغرض لزمه المصير وان كان الاقرب المحببة  
لان ما دل على وجوب المصير عام اذا صلى المسافر صلى اربع ركعات  
صلاه لان من اصحابنا من قال ان كل من هو نحو الانسان في صلاه السفر  
فعليه الاعان ومن لم يقل ذلك يقول هذا اذا في صلاته فعلية  
الاعان على كل حال اذ ان قريبا من بلده وصار بحيث يعجز عنه  
اذ ان مصره صلى به المصير فاصلي ركعة رعت فانصرف الى اداء  
سان البلد ليعتله ودخل السان او شاهد ما بطلت صلاته لان  
ذلك فعله فان صلى في موضع الا ان يحرم لانه في طهره ومشاها  
لبيانه فان لم يصل وخرج الى السفر الوقت باق ففرض فان كان الصلاة  
فصاه على التمام لانه فرض في الصلاة وهو في طهره فان دخل في طهره  
بلدا يعزم فيه على اتمام عشرة الزمة التمام فان خرج منه وفارق  
بيانه لزمه القصر فان عاد اليه ليقطع حجه او اخذ في سببه لم يلزمه  
التمام لانه لم يعد الي وطهره وكان هذا فاقاس هذه امله والى  
فلما اذا صلى مسافرا مقيما ومسافرا صلى المسافر ومن لم يكن  
ثم سلم بهم واما المقيم ان يقرأ البعاه يجوز الجمع بين الصلوات  
والقصر والمغرب والاعتنا الحرم في السفر والحضر عند الطهر وعند  
المطر والجمع بينهما في اول وقت الظهر وان جمع بينهما في وقت القصر  
فان جازا وانما يكون جمعا اذ اجمع بين الفرضين فاذا صلى بينهما

لم

م

ع

قوله

نافله فلا يجمع وليس يحتاج الى بنيه مفردة على بنيه الصلاة للجمع لانه لا يلازم العا  
حد المتنافه التي يجب فيها التقصير ثمانية فرائح اربعة وعشرون ميلا فان كانت  
اربعة فرائح واراد الرجوع من يومه وجب الصا التقصير وان لم يرد الرجوع  
من يومه كان حجة راس التقصير والاتمام والكون التقصير للمحاربي ولللاح  
والدلي والرياء والبدوي الذي قدما وصفه من المون له دار مقام والى  
الذي يدور في ولايته او حيايته ومن يدور في تجارته من سوق الى سوق ومن  
كان سفره اربعين حصه فما ولا لهم الا يجوز لهم التقصير ما لم يكن لهم مقفلة  
في بلدهم عنه ايام فان كان لهم في بلدهم مقام عشرة ايام فان عاينهم  
التقصير وان كان مقامهم في بلدهم عنه ايام فصروا بالانار وهو الصلاة  
بالليل ثم من خرج بنيه السفر ثم بدا له وكان قد صلى على التقصير لم يلزمه  
شي فان لم يكن صلى او كان في الصلاة بحمد صلاته فان خرج من منزله  
ودخل الوقت وجب عليه التمام اذ ان في من الوقت مقدار ما صلى فيه  
على التمام فان بقي الوقت قصر ولم يتم وان دخل من سفر بعد دخول  
الوقت ووجد في من الوقت مقدار ما تكمل فيه من التمام ثم وان لم يكن  
مقدار ذلك قصر ومن عزم على التمام في بلد عنه ايام وجب عليه  
التمام فان عجز عنه عن التمام نظرت فان كان قد صلى على التمام ولو صلاة  
واحدة لم يحزله المصير الا بعد الخروج وان كان لم يتصل ساعا على التمام  
فقر فان لم يذنب ما مقامه قصر ما سعة وبين سفره فاذ مضى سفره صلى على التمام  
ولو صلاة واحدة وسجدا الايام في اربعة موطن في السفر بلده والمدينة  
ومسجد الكوفة والحائر على سائر السالك وعدروي الامام وحرم الله  
وحرم الرسول وحرم امير المؤمنين وحرم الحسن وعلى هذه الرواية  
يجوز الامام خارج المسجد بالوقت بالخف وعلى الرواية الاخرى يجوز  
الا في نفس المسجد ولو قصر في هذه المواضع كلها فان جازا غير ان  
الافضل ما قدمناهم وسقط عن المسافر الحجج وضلاء العبد والشيخ  
لاحية المومن يجب على التقصير لانه اما طاعه او ماح ٥ ومن وجب

٢٥



عليه انقصه السفر اذا مال الى الصيد لهوا وبطرا ثم فاذا عاد الى السفر  
الى المصير وبسبب ذلك ان ينزل عقبة صلاه بلاس منه سبحانه الله  
مخبر لله ولا اله الا الله والله اكبر فان ذلك جبر ان الصلاه ٥ وليس على  
المسافر نوافل النهار فان سافر بعد زوال الشمس قبل ان يصلي نوافل الروال  
فصاها في السفر لئلا اوهاا وعليه نوافل الليل على ما فيها ١٤٤

### كتاب الحجج

صلاه للحججه فريضه اذا حصلت شرائطها وشرطها على صهيح احدهما يرجع الى موطن  
عليه والآخر يرجع الى وجه الاعتقاد هاهم فالرجع الى من وجبت عليه على صهيح  
احدهما يرجع الى الحبيب والآخر يرجع الى الحواز فشرائط الوجوب عشر الدوام  
والجبرية والبلوغ وكمال العقل والصحة من المرض وارتفاع العجز وارتفاع  
الفرج وان لا يكون سببا لاجزاء كونه والا يكون مضافا او يكون نية ودر  
الموضع الذي يصلي فيه فمدحان فمادونه وما يرجع الى الحواز الاسلام والعقل  
فالعقل شرط في الوجوب والحواز معا والاسلام شرط في الحواز لا عدد دون  
الوجوب لان الكافر عند ما تعبد بالشرايع وانما قلنا ذلك لان من ليس بعقل  
اولي مسلم ابغ منه للحججه وما عدا هذين الشرطين من الشرائط اقدم  
ذكرها شرط في الوجوب دون الحواز ان جميع من قدما ذكره صحيح  
فقل للحججه فاما الشروط الاربعة الى صحة الاعتقاد فاربعة السلطان  
القادر او من يملك السلطان والعدد سبعه وجوبا وحت ندبا وان يكون  
من المحقق ثلثة افعال فاما الاعلها وان يحيط خطين والناس باب  
الحججه على خمسة اضراب من يجب عليه وسعده به ومن لا يجب عليه ولا يعتد  
ومن يعقده ولا يجب عليه ومن يجب عليه ولا يعقده فمختلف فيه  
فاما من يجب عليه وسعده به فهو من جمع الشرائط العشر التي ذكرناها  
ومن يجب عليه ولا يعقده فهو الصبي والمجنون والعبد والمسلم المرد والمرا  
يهو ولا يجب عليهم ولا يعقدهم وكحوز لهم وعليها انما لغزهم ٥ واما من  
سعده به ولا يجب عليه فهو المريض والاعمى والراعي ومن كان على راس

الحج

اكثر من فرحين فانها ولا يجب عليهم الحضور فان حضر والحججه وهم  
العدد وحب علمه واعتد به بهم الحججه ٥ واما من يجب عليه والاعتد به  
فهو الكافر لانه فخطب عندنا بالعبادة ومع هذا لا يعقده لانه الصحنه  
الصلاه ٥ واما المحلف فيه فهو من كان مقيما في بلد من الحجاز وطلاب العلم  
وايكون مسوطنا بل يكون من عمره متى استخط خطه خرج فانه يجب  
عليه وسعده به عندنا وفي الاعتقادها بخلافه من كان في بلد وجبت عليه  
حضور الحججه سمع البدارم اسمع فان كان خارجا عنه وسنه وسنه فمدحان فما  
لا دونه وجبت عليه ايضا الحضور فان زاد على ذلك لا يجب عليه لم لا تخلوا  
ان يكون منهم العدد الذي يعقده بهم الحججه امره فان كانوا كذلك يجب  
عليهم الحججه وان لم يكونوا لم يجب عليهم غير الظهر ومن كان منهم راس  
البلد اقل من فرحين وبهم العدد الذي يعقده بهم الحججه بالظهر  
فأتمتها وكور لهم حضور البلد ٥ ومن وجبت عليه الحججه صلى الظهر  
عند الروال لم يحزه فان لم يحضر الحججه وخرج الوقت وجبت عليه اعان  
الظهر اربعا لانه ما فعله او الام يكن فرضه يجب على اهل القرى والسواد  
اذ ان فيهم العدد الحججه ومن شرط ان يكون قدامهم مواضع استيطان  
فاما اهل بيوت مثل البادية والاكثر اقل يجب ذلك عليهم لانه لا دليل على  
حججه عليهم ولو قلنا ان يجب عليهم اذ احضر العدد لكان قوتا لعموم  
الاجابة ذلك اذ ان في قومه جماعة يعقدهم الحججه فكل من كان  
منه وسهيم مسافه فرحين فمادونهما وليس بهما العدد الذي يعقدهم الحججه  
وجب علم الحضور وان كان فيهم العدد خرجوا بقوتهم ٥ فثبت ان العدد  
عبر سبعه وجوبا وحسنه ندبا والعدد شرط في صحة الخطية ايضا لعموم  
الاجار وهو شرط في واجبات الخطية لانه مستنوناهما ان المستنونان بحوز  
كهما اذ اعقدت الحججه عند حصول شرائطها وبعد بصره الا ان  
انما العدد بعضهم او ادرهم او لم يبق الا الامام فانه نعم الحججه ولا  
للمعه العشر اربعا لانه لا دليل عليه لرب الوقت ليس بشرط في صحة الحججه



بل لو خرج الوقت قبل المذاع مفهام يتقل الى الظهر اربعاً الا ان يخرج الوقت  
كله قبل الثلثين فما لم يسئل الى فرض الظهر قضا بالاطلاف  
اذا ركع الامام وركع معه المأموم فلما سجد الامام رجع المأموم  
ولم يمل من السجود ومل من السجود على طهر عنده الكور ان سجد  
عليه ويصبر حتى يسجد على الارض لانه لا دليل على حواذ السجود اربع  
الامام راسه من السجود ويخلص المأموم فلا يحلوا من ثلثه احوال  
اما ان يخلص المأموم قبل ركوع الامام في الثانية او بعد ركوعه في  
الثانية او وهو راكع فان تخلص والامام في الثانية قبل الركوع فعلى  
المأموم ان يسأل بقضا ما عليه ثم يلحق به فاذا استحوذ الامام قائم بعد  
قام معه وركع معه وان قام والامام رافع ان يصبر رافع والاشياء  
بالمرأه لانه ليس على المأموم مراة هذا اذا تخلص قبل ان يركع الامام  
الثانية فاما ان تخلص بعد ان يركع في الثانية فعليه ان يسجد مع الامام  
وسوى بها للركعة الاولى فان لم يتوكل بالثغلا بعد بها وتسايف سجدة  
للكعة الاولى ثم استأنف بعد ذلك سجدة اخرى وقد مرت حجة ويدرر  
انه يتطل صلاة ٥ اذا سبق الامام حدث جاز له ان يسجد بعده وثلاثة  
للمهر الصلاة في جميع الصلوات وكذلك الحرف وسوا احدث بعد  
الخطبة قبل الخبريه او بعد الخبريه وعلى كل حال العموم الاحراز في خوال  
الاستحلاف وتهمهم الامم الثاني للجمعة والسئل الى الظهر لانه لا دليل  
على ذلك وكذلك ان يقدم انسان عند امراق الامام صلى بهم او  
قدمه عند الامام صلى بهم كان جائزاً ٥ اذا صلى المسافر ومعه مخرج  
فرضه خازله ان يقدم من صلى بهم تمام صلاة ٥ العدد سقط عنه يوم  
الجمعة وكذلك المديروا المكتات المشروط فاما من اعتق بقضه  
مع مولاه على مفاياه في الايام فانه يوم نفسه يوم الجمعة بحسب عليه  
حضورها لانه ملك نفسه في هذا اليوم وان لم يحصل لله وسروراه  
لم يثبته لانه لا يميز له حوثة ٥ المسافر لا يجب عليه الجمعة الا اذا

عليه

بلاذعش ايام قضاء عدا والمراه ليس عليها الحرجة محوزاً ان شاء الله  
ان صلى في بيتها هو المريض لا يجب عليه الحرجة فان حضرها ووجد عليه الدخول  
بها من كل من لا يجب عليه الحرجة اذا كان في حضر وصلاتها سقطت عنه فرض  
الظهر من مكان فرضه الظهر دون الجمعة كان له ان يصلي في اول الوقت  
ولا يجب عليه التوقف حتى يفتدع الامام من الجمعة ومحوز له ان يصلي جماعة  
فان صلى في اول الوقت محضر الجمعة وقد سقط فرض الوقت عنه فان  
دخلها ان له فيه فصله من يجب عليه الحرجة محوز له ان يركعها بعد زنى  
نفسه او اصله او قرابته او اخيه في الدين مثل ان يكون مريضاً يقيم بمكة  
او مياف يوم على دفعه ويحضره او ما يوم مقامه ٥ اذا ركب الشمس يوم  
الجمعة لا يجوز ان يسافر الا بعد ان يصلي الجمعة لانه تعين عليه فرض  
الجمعة فلا يجوز ان تشرع فيما سقطت وبكثرة له السهر اذا اطلع عليه  
انحصر من يوم الجمعة الى ان يصلي الجمعة العدد شرط في صحة الخطبة  
فان خطب واحد ثم حضر العدد اعاد الخطبة والامام يصلي الجمعة المحدث  
من المحدث المسافر والمريض اذا اضلوا في منازلهم الظهر ثم سجدوا الى الجمعة  
لم يطل ظهرهم لانه لا دليل عليه ٥ بكرة النوافل عدد وثلاثين  
وسط النهار في سائر الايام الا يوم الجمعة فانه يكون ذلك ما لم يعد  
الامام على المنبر ويأخذ في الخطبة فاذا الخطبة فليس لاحد ان يصلي وسعى  
ان يصلي اليه ولا ينبغي ان يكلم في حال الخطبة الامام ولا ينبغي لاحد ان يخطب  
يرقاب الناس ظهر الامام او ظهر ظهره سوا ان لمعان الصلاة في موضع  
او لم يلبس فان كان داخل الرحمة سجد عليه ذلك فاما الامام فلا يركع  
له ذلك لانه لا حرج عنه من جهة وينبغي ان يفرجوا له اذا كان حالاً  
سقط الخطبة وعليه النقاس سعي ان يسأل عما منع من النقاس وان  
احتاج الى الاستئذان من مكانه اسفل لنزول عنه النقاس ٥ ولا ينبغي  
ان يتم عدمه عن مكانه الذي هو حاله في المجلس في الجامع وان  
يدع انسان بالقبيل او ببيتة كليل وان اتدبوا له فيقرئ

لح



مكان لم يكن ذلك الحق من غيره فيه وللغير دفعه وللخوش فيه وان قام من  
الحاجه ثم عاد فان الحق مكانه من غيره ثم الخطه شرط في صحة الجمعه  
دونها ومن شرط الخطه ان ياتي ما يات وما فصل من الخطه كسب حقيقه  
فيها وسهام مكرره وليس يجوز ان يخطب السامع العذر من عله او  
رقانه من خطه واصله من خلفه وان لم يكن له عله بطلت صلته وصحته  
من خطه اذا لم يعلموا ذلك فان علموا او علم بعضهم انه ليس به عله بطل  
صلاته من علم ذلك وصحة صلاه من لم يعلم من شرط الخطه الطهاره  
واقل ما يكون الخطه اربعه اصناف حمد الله تعالى والصلاه على النبي  
واله والوعظ وقراءه سورة حقيقه من القرآن وتمازاد عليه مسجود  
طول الخطه بل يقصد منها للايقونه فضله اول الوقت ٥ اذا دخل في  
الجمعه ودخل عليه وقت الغرض قبل ان يتم الجمعه متمها جمعه ولم يأت  
انتم طهرا انه لا دليل عليه فان بقي من وقت الطهر ما ياتي به  
خفتين ورغبتين حقيقتين اني بما رخصت الجمعه وان بقي من الوقت  
التي يغفر الخط من رخصت قد غفر ان يصلي الطهر ولا يصح له الجمعه  
من شرط الجمعه الخطه وهذا لتسليمه ان ياتي بالخط من كونه لخطها  
قائه الوقت ودروي ان من فاته الخطان صلى رقتين على هذه الرواه  
بما ان يقال يصلي الجمعه رقتين ويترك الخطين والاول احرط والآخر  
هذه الرواه ان يكون مختصه بالمأمومه الذي يقوته الخطان فانه يصلي  
الرقتين مع الامام فاما ان يعقد الجمعه من غير خطين فلا يصح على  
ومتي خطب وصلي الجمعه وشك هل كان الوقت باقيا قبل السلام او خاليا  
صحة صلته لان الاصل بقا الوقت ولم يعلم وجهه على ان اورد سنن ان  
الوقت ليس بشرط في صحة الجمعه اذا كان دخل فيها في الوقت ٥ اذا ادرك  
ركعه من الجمعه فقد حق الجمعه واحتمل ما يلحق الجمعه ان يلحق الامام  
في الركوع في الثانية فان خطه ودرع راسه من الركوع في الثانية وقد  
قائه الجمعه وعليه الطهر اربع ركعات وكذلك ان يركب ركعتين

والامام زالعرجين كبر رفع الامام راسه فقد فاسد تلك الركعه وسجد مع  
الامام فان حاله ولا يهد به وصلي لنفسه الطهر ان شاء وان خبر خطه وبلغ  
والامام رافع ورفع الامام لكنه شك هل يلحق بالمأمومه قبل ان يرفع او  
بعد وعليه الطهر لانه لم يصدق ان يخطب مع الامام ركعه ولو ادركه  
راكعا وبلغ ورفع وسجد سجد من شك هل يجمع امامه سجد او  
سجد من جمعه لانه لا يشرع على المأموم خلف الامام وان ادرك ركعة  
ركعة فضلا ما يجمع ثم سلم الامام وقام فصار ركعة اخرى ثم ذكر انه بدل  
سجدة فلم يدركه التي ضلها مع الامام او من الاخرى اضاف اليها سجدة  
سجدة لانه ان الركعة الاولى مع الامام الحكر لانه فيها الركعة التي  
انقرد بها اذا شك انه سجد واحد او سجد اضاف اليها سجدة اخرى  
فان كثر بعد ذلك انه كان تركها من الركعة التي مع الامام ففي سجدة  
اذا سلم ودرع جمعه فان ذكر انها كانت من التي انقرد بها فقد تمها  
بالتي فعلها ٥ يجب للامام ان يصعد اطر سبكه ووقايه بعد  
دون الدركه العليا ثم يحس عليه للامام راجعه وسعي ان يعبد على  
ارخصا او قوس لانه روى ان النبي صلى الله عليه واله فعل هكذا  
والصنع منه على ثاله كما لا يعقل ذلك في الصلاة وسعي ان يكون  
الامام قسيما في خطبه بليجا الحسن ويكون صادف الجمعة ويكون  
صلي في اول الوقت ولا سعي ان يطول الخطه لما سناه فان اخرج على سورة  
حاز ان يصح عليه من خطه اذا اراد كرم من قبلت فابعد الامام  
على المرفقها سجدة فان دانت من العزائم نزل وسجد لها وسجد الناس سجدة  
وان دانت من العزائم حار الا يترك ولا يسجد لها لانها في الخطه الى ان  
يسجدوا سجدة موضع الاصناف من وقت احدا لامام في الخطه الى ان  
يسجد من الصلاة وان علم بعد فراعته من الخطين قبل الصلاة لم يكن  
بأن يتركه ان افضل ما قلناه ٥ واذا دخل المسجد فالامام يحط بك  
السلام فان سلم عليه حاز ان يدرك الحواشي كالحوز ان يرد في الصلاة

والجمعة  
والسنة  
والسنة



مكون ان شئت العاطي هو لباس يترب الما والامام فخطب وقد سألني  
شرط انعقاد الجمعة الامام او من يامر بذلك ولا يجوز مع حضور  
الامام العادل ان سؤلا للجمعة غير الا اذا منع من الحضور مانع من  
مرض وعجز ولا انعقاد للجمعة بامانة فاسود لا امره ودل على انعقاده  
للجمعة لا يكون اماما بها يجوز ان يكون امام للجمعة عدا اذا  
افرا الجماعة ويكون العذر قد تم بالاجراء والمافركوز ان يصلي  
الجمعة بالظن وان لم يكن واجبا عليه الا انه لا يصح منه ذلك الا  
اذا ان الخطيب يكون العذر قد تم بعده وان صلى يوم سافر  
ملاحظه ان ظهرا لا جمعة والفتا اذا اخرج فلا انعقاد في جمعة  
لانه لا دليل على ذلك والصبي الذي لم يبلغ السعده للجمعة واول ما  
يكون من الجمعة بل انه اما ان يصلي من عجز عنها او من  
تلاوة اما ان يخلوا ان يكون للجمعة وقتا في حاله واحد او في  
احداهما الاخرى فاندفعنا في حاله واحد بطلانها فاذا بطلت  
فان كان الوقت باقيا فوضها للجمعة وان فات الوقت وجب لها الظاهر  
اربع ركعات فان تعدت احدها الاخرى كانت المفترقة صحيحة  
والاخرى باطلة وان طرأ عليها شئ او علم ان احدها ساقطة  
عنه لا يفتي بحسنها او عرف عنها الا انها ليست بطلت في الاحوال  
التي الصلاة معها وكان فرضها للجمعة بقاء الوقت والظهور  
بعض الوقت والساق منها يكون بمقدار حكم الاحرام لانها اذا  
سقطت بذلك فقد انعقدت بما يطرا عليها يكون باطلا اذ اذ  
للجمعة فاحرامه قد صلى في الملة في موضع اخر للجمعة وبعده يوم  
وصلى ظهرا اذا لم يكن فيه لاله امتثال ولا يجوز الا اذا كان واحد  
للجمعة والماني مكررة وروى ان اول من فعل ذلك عثمان وقال  
عطان اول من فعل ذلك معويه وقال النبي ما فعله النبي ابو بكر

لم  
عليه السلام

اجب ان وهو السنة وهو من اقلها وهو الوقت الذي حرم السع فيه يوم  
الجمعة حين بعد الامام على اظهر بعد الاذان وانما حكم ذلك على  
مبطله التحريم من الاحرار البالغين العقلا المسلمين فاما المساكين والعبد  
والصبي والمرأة وعجزهم من الحب عليه للجمعة فانه لا يحرم عليه البيع  
فان كان احدهما المحب عليه والآخر محب عليه كره لم لا يحرم عليه  
مبايعته انه يكون امانة على ما هو مقرر عليه فان حاله محرم عليه  
السع وتبايعا فالظاهر من المذهب انه لا انعقاد السع لانه من عجزه  
بدل على فتاوى الممنوع عنه وان اصحابنا من قال انعقاد لعقد وان كان  
محرما ومالك يملك بهما والله بالعقد الصحيح ولو قدم النوافل يوم الجمعة  
قبل الروال افضل وفي عجزها من الامام لا يجوز وسحب ان يصلي  
ست ركعات عند انقضاء الشمس وست ركعات بعد ارتفاعها  
وست ركعات اذا قرب من الروال ورعتي عبدالروال جميع  
الركعات باذان واحد واقامين وان فصل بين الركعات ست ركعات  
على ما ورد به بعض الروايات والباقي على ما سناه فان اضاهاه  
وان اخرج مع النوافل الى بعد العصر حات انما عذرنا الافضل اقلناه  
فان قالت الشمس ولم يكن قد صلى شيئا من النوافل اخرها دلها وجمع  
بين الركعات فانه افضل هو الزيادة في نوافل النهار يوم الجمعة اربع  
ركعات تسجده على ما فصلناه ومن السن الدارمة يوم الجمعة  
الغسل على النساء والرجال والعبد والاحرار في البهر والحضر والافراد  
ووقته من طلوع الفجر الى روال الشمس وحلها قرب من الروال فان  
افضل فان فانه قضاء لما تعد الروال اربع ركعات وان فزته يوم  
الخميس جان اذا خلف الاحد اما يوم الجمعة او الاثنين من اشهر  
وسحب ان سطفت يوم الجمعة ويحلق راسه ونقص اظفانه ويحلق  
شاربهم ويلبس طمير ثيابه ويحلق راسه ونقص اظفانه ويحلق  
الاسجد الا عظم رشتي على سنية ووقاير ودخواتي توجهه بما هو معروف

ع



وسعى للامام اذا قدم الروال ان يصعد المنبر وياخذ في الخطبة بقدر  
 ما اذا فرغ منها نزل في التيمم وادار التيمم على الناس وفضل من  
 الخطبة مجلسه وبقراءة سورة خفيفة والكور ان يكون الامام اجدر  
 ولا ابرص او مجنون بل يكون مسلما مؤمنا عدا عن فاسق وسجدها  
 بلسن الجماعة شائنا ان اسم قاطب ووردت رديته واذ اختلف  
 ما وصفناه من صفات الامام سقط فرض الجمعة وكان الفرض الظهر  
 قل سائر الامام فان حضر اصيلي خلفه لا تشد عليه جمعة فان كان  
 ان سبقت قرصة ارفع زعاج فعلقان طرير على معة زعاج  
 سلم الامام قام فاضاف اليها زعاج اخر او تن يكون في التيمم  
 صلاة واذ اصيلي الامام بالناس زعاج جمر فها بالقرآن وبقراءة  
 في الاولى منها الحمد وسورة الجمعة وفي الثانية الحمد والمناجاة بعد  
 موطن احدهما في الرابعة الاولى قبل الركوع والثانية في الركعة الثانية  
 الركوع وصلى وجده اسحب له ايضا ان يقرأ السورتين اللتين في  
 الظهر والعصر فان شئت الى عزها ثم في الركعة الاولى من الخطبة  
 فما احذ بصفحة السورة فان تجاوز نصفها سمى الركعة واخترت  
 بها نافلة واستأنف الركعة بالسورة من هذا هو الافضل فان لم  
 تغفل وقرا عنهما ذات الصلاة ما صنته ويكون ترك الافضل  
 صلى الظهر فليس عليه الاقنوت واحد وسحب له ان يجزى بالقرآن  
 والناس ان يجمع المومنون في زمان الفقه بحيث لا يصر بحكم فجل  
 جمعة كخطبة حار فيمنعوا من الخطبة صلوا جماعة طهرا اربع ركعات  
 والصلاة يوم الجمعة في المسجد الاعظم افضل منها في المنزل وان لم  
 يكن هنالك امام فسد يومه وبله الاذان لصلاة العصر يوم الجمعة  
 بالاسعي اذا فرغ من ربيعة الظهر انقيم للصلاة وصلى اماما كان او اماما  
 كان

بلغ  
 الحمد

صلاة الجماعة في عتمة الجمعة سنة مؤكدة في جميع الصلوات الخمس

وليس من الاعمال التي اولى الخدايات من بقائها جماعة فقد فضلت  
 صلاة على صلاة الظهر خمس وعشرين صلاة ومضى صلى مبردا لمارت صلاة  
 وقلة الفضل واقل من يعقد به الجماعة اما ان يقاعدوا ادر لا حضر له ولما  
 كروا كان افضل والطاهر من المذهب ان الجماعة لا يعقد جماعة الا بشرط  
 عدم الادان والاقامة وفي اصحابنا من قال ان ذلك من الفضل دون الخوف  
 اذا صلى في مسجد جماعة ان يصلي فيه دعيه اخرى جماعة تلك الصلاة  
 فان حضر من صلوا افرادي وروى في ذلك غير انهم لا يودون ولا يسمون  
 يكثر من ما عدم من الادان والاقامة هذا اذا لم يكن في المسجد الا بعض  
 البعض حاد لهم ان يودوا ويقيموا واسعي ان يركب صلاة الجماعة الا بعد تمام  
 او خصر فالقيام المطر والوقل والرياح السديدة وما سبه ذلك وهذه الاعذار  
 في الجماعة هي اعداء في قول الجماعة لولا ان صلى الله عليه واله اذا التفت اليها  
 فالصلاة في الرحال قال الاصمعي المبال وجب الارض الصلوة والعقد  
 الخاص المزمع والخوف وما اعداء الحسد وحضور الطعام مع شدة الشغل  
 او فوات رقبته لو هلك طعام له من طبع او خبز كاف لحدافه او خوف  
 بلحمة دينا او دينا او يكون له غليل او بعلته الرقاس يخاف في انطال للجمعة  
 عليه اليوم واستقام من الطهر ميمونة الصلاة او ذهاب مال او ابا عبد  
 وما سبه ذلك فان عتد جمع ذلك يجوز له المأخر لقوله تعالى فاحقق عليهم  
 في الدين من حجج يجوز للمسئل ان ياتم بالمفترض والمفرض من المسئل المقصر  
 بالمفرض مع اختلاف فرضها ومع انفاها اذ اراى رجلين يصلان فادى  
 بوى ان ياتم بهما لم يجمع صلاة ان الامد اماما من البيع واذ انوى ان ياتم  
 بحد هما لا يعينه لم يجمع لانه اذ لم يعرف امامة لائمه الاتمام به فاذا اراى  
 رجلين احدهما امام فتوى الاقصد بالماموم لم يجمع ان الامام هو الذي  
 سع وراسع الماموم وكذا ان نوى الاتمام بالامام ثم بان ان الماموم  
 كان في خلاف سنة الموقف ووقف مكان الامام اصبحت صلاة له بان  
 انه اتى من البيع ان يكون اماما واذ اصاب رجلان قد دخلوا احدهما  
 انه امام يخطب صلاة واذ دخل واحد منهما انه ماموم يطلب صلاة لهما

الحج

صلاة الجماعة في عتمة الجمعة سنة مؤكدة في جميع الصلوات الخمس



12 اصله في الامم  
عالمه في الامم

وان شكك لم يعلم دل واحد منهما انه امام او ماموم بل يصح ان يصلا بها ان  
الصلوة رابعة الامع القطع به بكرة للامام ان يطول صلواته اسطرار  
يجي فكثر بل الجماعة او سطر من له قدر فان احس بدخل لم يلزمه التطويل  
للحق الداخل الركوع وقدرى انه اذا كان راعيا يجوز ان يطول ركوعه  
مقدار الركوع وبعث للحق الداخل ملك الركعة بكرة امامة من لم يحس  
فراة سعادته في الحمد او غيرها اختلف المعنى او لم يحل اذا لم يحسن اصلاح  
لسانه فان كان يحسن ويقيم الحق فانه سطر صلواته وصلاحه من جلفه ان يكون  
وان لم يعلم بغير صلواته واما قلنا ذلك لانه اذا لم يكن قاريا للقرآن  
ان القرآن ليس يكون به بكرة الصلوة خلف التمام ومن لا يحسن ان يركع  
لحرف وكذا في الفاو التمام هو الذي ابودى التاء والفاء هو الذي  
لا بوى الفاء وكذا لا يانم بارت ولا التبع ولا اليع قال ابن ابي عمير  
في اول كلامه ثبوت معتد عليه فاذا علم اطلق لسانه والالتع الذي يدل  
حرفا كان جديف والابيع الذي لا ياني بالحروف على البيان والصحة  
واذا لم يكن لا يصح بالمرء او عدى هذه الصفة كرهت لسانه  
والابانم رجل بامرأه ولا حتى ان الحنن يجوز ان يكون امرأة فان ثبت انه رجل  
حاز وان سبانه امرأه لم يحز والكوز ان يانم الحنن يجوز ان يكون  
لا امام امرأه والماموم رجلا فلا يصح صلواته وكوز ان يانم امرأه بالحق  
وحتى ان يكون لها ان يانم بالرجل والمرأه ولا يانم ان يانم الرجل الجماعة  
وان لم يكن له من محرم والكوز ان يانم بفاسق والفتاة في اعتقاد الحنن  
من القول بالوحيد والعدل والسبوه وامامه الامي عشر على اختلاف  
مذاهم وازاهم ولا من يوافق في الاعتقاد اذا لم يكن عدلا بمرضا ان  
امامه السابق عرجا به ولا يانم القارى بالامى وحد الامى من الحنن  
امراه الحمد يجوز ان يانم امي يانم فان صلى امي يقارب بطلت صلواته  
القارى وصحت صلواته الامى فان صلى بمرأته امي بطلت ايضا صلواته  
القارى وحده وصحت صلواته الامام والماموم الامى من صلى خلف رجل  
بمسانه فان كان لم يحب عليه الاعان والحر على المصلي بالاسلام

بلغ

سواصلى معددا او في جماعة في مسجدان او في شيه والكلمه باردا اذا قال لم اسلم  
الان لم يباح حاج الى دليله من صلى يقوم بعص الصلوة ثم سبقه لحدثا سخله  
فانم الثاني الصلوة جاز ذلك وتجب ان لا يتخلل الا من شهد الاقامته وان  
استخلف عنه كان ذلك حائرا وان استخلف من سبوره صلى بهم تمام ما نفيهم  
ويومى اليهم ليسموا ويوم هو قسم الصلوة لقتله فان لم يعلم لم يانم مع الامام  
نهيه عليه من خلفه بالامامه واذا صلى يقوم وهو محدث او جسد العلم حال  
نفيه ولا علم الماموم ذلك ثم علم في أثناء الصلوة خرج واعتزل او نوضا  
واعاد الصلوة من اولها لانه صلى بعين طهارة ولا يانم الماموم من استأنف الصلوة  
بصلواته تامه ان لم يعلم فان علموا حاله كانت صلواتهم ايضا باطله وعلمهم  
استأنف الامم اذا كان غافلا ميمنا صلى صلوة صحيحة حيا وان يكون  
اماماد ان لم يكن ميمنا غافلا لم يحز ذلك ولا تقدم احد على عمره  
متحد ذلك منزله والى امامته الامامه واذنه فان اذن له جاز له ذلك  
اذا كان يصلح للامامه واذا حضر رجل من بني هاشم وهو اولي بالقدم اذ كان  
من حسن الفزاه وبيان ان بامر الميمم بالمفوضين وكذلك بمرأه انام الماموم  
الحاضر فان فعل صلى صلواته وسلم وقدم من صلى بهم تمام الصلوة فان صلى  
مسافر خلف المقيم صلى فرضه وانصرف ولا يلزمه الاتمام ولا يجوز ان يانم  
ولد الزنا ولا الاغترابى المملوك من ذى العبد الا حرا فحوز ان يانم  
العبد بمواليه اذا صلى للامامه وكوز ان يانم الاممى بالصرا اذا كان من ذى  
من سبده ويوجه الى القبلة ولا يانم المجدوم والارض والحيوان ولا  
من لسر كذا وكوز امامه من كان قبله ولا امام المقيد المظلم ولا  
صاحب الفلج الا سماء ولا يصل خلف الناصب الخلف من يولي امر المؤمنين  
اذا لم يسمع من عدوه ولا امام العاق ابوه ولا فاطع الرحم ولا السفهه ولا  
الغلف الاماموم اذا كان جادا وفيع من الامام فان دفعه تبيان  
او وراه لم يطل صلواته وان كان يرك الا فضل وان صلى قدماه بطلت  
صلواته دون صلواته الامام فان كانا اسين وقفا خلفه فان لم يغلا و

م



عن ميمو وشماله لم يسطر صلواتهما ثم المراء بنف خلف الامام وكذا للخصي امدا  
 امره فان اجمع امره وخفي وقف للخصي خلف الامام والمراجل للخصي قال  
 رجال ونشا وخاني وصيان وقف الرجال ورا الامام ثم الصيان ثم الخاني  
 ثم النساء والامتن للنساء من الصف الاول واما جازهم فانه يترك جان الرجل  
 من يد الامام ثم جاز الصيان ثم جاز الخاني ثم النساء واما فيهم فاما  
 ان يترك لكل واحد منهم فيرث ما روى عنهم علمه انهم لا يترك في قبر واحد  
 اما ان كان دعوتهم في ذلك كان النجس اما ان ولدانه في قبر واحد  
 فعل النبي عليه السلام يوم احد فاذا اجمع صلوا جعل الرجل ماله في القبور  
 بعدهم ثم الخاني ثم النساء واما داخل المسجد وخاف فوت الرزق مع  
 الامام جاز ان يحرم ويرفع مداه وسطر محي من بفسحه فان لم يحرم  
 حازله ان يحكي في رزقه حتى يلحق بالصف وان بعد موصعه في محي في الحرم  
 في الرابعه الثانيه دار افضل من صلى قدام الامام بعد قلنا انه لا يصح صلاة  
 الامام جازل منه وبين الامام جازل او بين الصفوف والله ولا يجوز ان يكون  
 الامام على موضع اعلى من موضع المأموم فيكون ان يكون المأموم على مكان  
 اعلى منه من صلى خارج المسجد ولم يحل بنيه وبس الامام جازل او سعه من الصفوف  
 المصلين المتشاهدين للامام ذلك ولا يصح طه صحت صلواته ومضى بعد ما  
 منها لم يصح صلواته وان علم بصلواته الامام وحده التبعه ملجوت القاده  
 تحت ثعبان وحتي عورده لك ثلثا به دراع وقالوا على هذا ان وقت  
 وبين الامام ثلثا به دراع ثم وقف اخره منه وبس هذا المأموم ثلثا به دراع  
 ثم على هذا الحساب والتقدير بالعاما بلغوه صحت صلواتهم قالوا وكذلك  
 اذا اطلت الصفوف في المسجد ثم اطلت بالاصواف والدرزوب والكل هذا  
 بعد ان ساهد بعضهم بعضا ويرى الاولون الامام صحت صلواته الامام لانه  
 مرت على مدهنا النضاه والشارع لسكابل مع الانعام بصلواته الامام لانه  
 لا يترك عليه في الحائط ولا يحرق بحرا ما يمنع من مشاهد الصفوف مع  
 صحت الصلاة والافتد بالامام وكذلك السابك والمقاصير مع والافله

والامام جازل منه وبين الامام جازل او بين الصفوف والله ولا يجوز ان يكون الامام على موضع اعلى من موضع المأموم فيكون ان يكون المأموم على مكان اعلى منه من صلى خارج المسجد ولم يحل بنيه وبس الامام جازل او سعه من الصفوف المصلين المتشاهدين للامام ذلك ولا يصح طه صحت صلواته ومضى بعد ما منها لم يصح صلواته وان علم بصلواته الامام وحده التبعه ملجوت القاده تحت ثعبان وحتي عورده لك ثلثا به دراع وقالوا على هذا ان وقت وبين الامام ثلثا به دراع ثم وقف اخره منه وبس هذا المأموم ثلثا به دراع ثم على هذا الحساب والتقدير بالعاما بلغوه صحت صلواتهم قالوا وكذلك اذا اطلت الصفوف في المسجد ثم اطلت بالاصواف والدرزوب والكل هذا بعد ان ساهد بعضهم بعضا ويرى الاولون الامام صحت صلواته الامام لانه مرت على مدهنا النضاه والشارع لسكابل مع الانعام بصلواته الامام لانه لا يترك عليه في الحائط ولا يحرق بحرا ما يمنع من مشاهد الصفوف مع صحت الصلاة والافتد بالامام وكذلك السابك والمقاصير مع والافله

امام الصلاة الا اذا استغفره اجمع من مشاهد الصفوف هذه الصلاة في  
 السفه جماعة جازل وكذلك فزادى سوا بان الامام والمأموم في سفه  
 واجته او غسبي كثره وسوا بان فسده الى بعضها بعضا ولم يترك ذلك  
 وكذلك لا فرق بين ان يكون الامام على السط والمأمومون في السفه  
 او الامام في السفه والمأمومون على السط اذا لم يحل بينهما جازل ان ما روى في  
 جواز الصلاة في السفه عام في جميع الاحوال واما اذا كانت دار حجب المسجد  
 كان من صلى فيها اخلوا من ان يشاهد من المسجد والصفوف اولاً يشاهد  
 فان شاهد من هو داخل المسجد صحت صلواته وان لم يشاهد غيره اطلت الصفوف  
 من داخل المسجد الى خارج المسجد واطلقت به صحت صلواته ايضا اما الامام  
 وان كان باب الدار حجاب المسجد وباب المسجد عن ميمو او عن ثيسان  
 واطلقت الصفوف من المسجد الى داره صحت صلواتهم فان كان قدام هذا  
 المصلي داره صف لم يصح صلاته من كان قدامه ومن صلى ظهره صلاته  
 سوا بان على الارض او في غفره منها لا هم مشاهدون للصف المفضل  
 بالامام والصف الذي قدامه لا يشاهدون الصف المفضل بالامام بل يحجب  
 ان سطر الامام الذي حجب عاذه بالصلوات في المسجد فان حجب فوق الوقت  
 او وقت الوقف الفضل حازل بعد عمه من فارق الامام بعد رطلت  
 صلاته وان فارقته بعد رطلت صلاته صحت صلواته ولا يحجب عليه احوالها  
 سربط امام الصلاة حصة القراء والقصص الشرف والمختار والشيخ  
 فالقراء والقصص مقدمان والمرام مقدمه على الفقه اذا تساوا وباني الفقه  
 وبني القراء القدر الذي يحتاج اليه في الصلاة فان تساوا وباني القراء قدم  
 الا فقه فان كان احدهما قاضيا للقراء والآخر قاضي الفقه فالقاضي اولى  
 لان المرء شرط في صحت الصلاة والفقه شرط وان كان احدهما  
 قاضيا وبني في الصلاة لكنه اقصه والآخر كامل القراء غير طم الفقه  
 لكن رتبة من الفقه ما يعرفه احكام الصلاة حازل بعد الامام  
 فان تساوا في الفقه والمرء قدم الاثر فان تساوا في الشرف

الم



١ دم ادمها هجرة فان ساو باي المجره قدما سنها او برسد اليكم كان سنة  
 ٢ الاسلام اذ لانه لو اسلم كافر وله تسعون سنة وهذا من له ثمانون سنة  
 ٣ مسلم اقدم السن فان ساو باي ذلك قدم اصحابها وحقها مخرجها  
 ٤ ثمة النساء في الفرائض والنوافل يوم وسطهن ولا تتر من الصف فان  
 ٥ كثر النساء وقن صنف فاصل الرجال كونه للرجل ان يصلي يقوم وهم له  
 ٦ كرهون وقت القيام الى الصلاة عند فرائض المودن من كمال الاداء  
 ٧ وكذلك وقت الاحرام عند الفرائض على التمام وليس من شرط  
 ٨ صلاة الامام ان يوي انه يصلي يوم نشأ كانوا اولاد جالا وخب على المأمور  
 ٩ ان يوي الانتماء فاذا اتى الانسان بصلاة نافله ثم احرمه الامام بالقرض  
 ١٠ فان علم انه لا مونة الامام في الجماعة ثم صلاته وخففها واقطعها وادخل  
 ١١ معه في الصلاة وان كانت فريضة كمل ركعتي وحملها نافله وسلم ودخل  
 ١٢ الامام في الصلاة فان لم يمه قطعها هذا اذا كان مقديا به فان لم يقطع  
 ١٣ دخل معه في الصلاة من غير ان يقطعها فاد اخرج صلاته بته سلم ايماء  
 ١٤ وقام فصلى مع الامام بقبه صلاتها خستها نافله هو اذا صلى خلف من يقبل  
 ١٥ به لا يجوز ان يشر خلفه سوا ذلك الصلاة المجهرة فيها بالقرآن او الجهر فيها  
 ١٦ بالسمع ونسخت اذا سمع القران فان كانت بالسمع فيها سجد مع نفسه وحده  
 ١٧ الله وان كانت خفية بها وحفي عليه القران فبالسمع وان سمع من الله  
 ١٨ اجزاء وان قرأ في هذه الحال كان انصافا له وسحب ان يقرأ الجهر في الصلاة  
 ١٩ الجهر فيها بالقرآن وان قرأ بها ما كان اتصاله صحيحا وان قرأ الامام بعد  
 ٢٠ واذا صلى خلف من لا يسمي ولا على حال سمع القران ولم يسمع فان كان  
 ٢١ حاله اجزاء من القران مثل حديث النفس ولا يجوز ترك الصلاة على حال  
 ٢٢ وان لم يقرأ الا من الجهر وحدها ان جائز والكور اول منها هو اذا فرغ  
 ٢٣ المأمور من القران قبل الامام سمع مع نفسه وسحب ان يفي اية من السور  
 ٢٤ فاذا فرغ الامام من الصلاة وركع عن قرآن من صلى يوم الى غير  
 ٢٥ القبلة متعذرا كانت عليه اعاد الصلاة ولهن علم ذلك اذا لم يكون

م

لج

١ عالمين فان علموا ذلك ان علم ايضا الاعادة ومن لم يعلم الامام والمأمور  
 ٢ ذلك اعادوا وان في الوقت وان فات الوقت وكانوا صلوا اسدري القبلة  
 ٣ اعادوا ايضا وان كانت ممينا وشمالا لم يكن عليهم شيء ومن فات الامام حتى عن  
 ٤ القبلة وتقدم من سمع بهم الصلاة ومن تجاهه فان باشر حشيه وقد رد بالوقت  
 ٥ بطلت صلاته وعليه الغسل واعادة الصلاة ومن لم يركع في الركعة الاولى فقد  
 ٦ ادرك تلك الركعة فان خاف فوفى الركوع اجزاه بغير واحد على الاستفتاح  
 ٧ والركوع اذا يوي به الاستفتاح فان يوي به تكبير الركوع لم يصح صلاته  
 ٨ ومن فاسد ركعة مع الامام جعل ما يلحق بمعدول صلاته فاذا سلم الامام  
 ٩ قار فبسم قارنه مثال ذلك من صلى مع الامام الطهرا والخضر وقاسه  
 ١٠ ركعتان قار في الركعتين معه الحمد وسورة ان تحلى فان لم يمه امض على  
 ١١ الحمد وحدها ثم يصلي بعد تسليم الامام ركعتين بقرائنها الحمد وخبرها  
 ١٢ اربع فان قاسه ركعة فداء الثانية الحمد وسورة وحلت مع الامام  
 ١٣ في السجدة الاولى تبعا له والركعة وتجدد الله ويحكم فاد اقام الامام الى  
 ١٤ الثالثة قام اليها وركعت ثالثة له فاذا صلى الامام الثالثة حلت هو للسجدة  
 ١٥ وسجد سجد اخيرا لم يلحق به في الرابعة للامام ويكون ثالثة له فاذا  
 ١٦ جلس للسجدة الاولى جلس معكم الله تعالى وسجد فاذا سلم الامام قام  
 ١٧ فاضاف اليها ركعة وسجد وسلم وسعى الارتفاع رأسه من الركوع قبل  
 ١٨ الامام فان رفع رأسا اعاد اليه ليكون رفعه مع رفع الامام وكذلك  
 ١٩ البول في السجود وان فعل ذلك متعذرا لم يجز له العود اليه اطلاقا بل يفسد  
 ٢٠ حتى يلحقه الامام هذا اذا كان مقديا به وان لم يكن مقديا به لم يجز له  
 ٢١ العود اليه على كل حال لانه يريد في صلاته ومن ادرك الامام ودفن  
 ٢٢ رأسه من الركوع استفتح الصلاة وسجد معه السجدة والعقد بها  
 ٢٣ وان وقف حتى يعود الامام الى الثانية كان له ذلك وان ادركه في  
 ٢٤ حال السجدة استفتح وطعن فمعه فاذا سلم الامام تمام واستقبل الصلاة  
 ٢٥ والحب عليه اعادة تكبيرة الاحرام هو تسليم الامام في الصلاة مرة  
 ٢٦ واجدة تجاه القبلة بغير رعيه الى محبته ولا سعي ان يدول من مكانه حتى يتم

خبر

م



من فاته شيء من الصلاة ضلّاه ويحجب للمام ان يسمع من خلفه الشهادتين  
جميع الصلوات وليس عليهم ان يسمعو ذلك للكون من يصل الظهر ان  
يصل مع الامام العصر ويقتدي به فان نوى انها طهره وان كان عصرًا  
للامام حازه ذلك ومن صلى وحيدًا وحكي جامعًا له ان يعيدها مرة  
اخرى تلك الصلاة سواء كان امامًا او مأموماً ويكون الاولى فضة والباقي  
اما ان نوى صافاته وهو الافضل او نوى بها نظرًا فانها تكون على  
ما نوى سواء كانت طهرًا او عصرًا او مغربًا او اجزاء الاخرة او المحرّمات  
هذه الصلوات الاول الصلوات العبد في الخامسة وسبعي ان يكون من الصلوات  
بعد اربعين عترة والاباس ان يقع له حل وحلة في صف اذا امتلأت الصلوات  
فان كان في الصف فخره له ذلك ويحوز الوقوف بين الراساطفة  
ويحوز وقوف الامام في الممرات الداخلة في الحايطة والفتنة ذلك الصلاة  
وقدر حق للنساء ان يصلين مع الامام من وراء الحوايل والكون ان  
يكون الامام على موضع مرتفع مثل شرف او دكة عالية وما اشبه  
ذلك والمامون اسفل منه وان كان على ارض عالية محدده حار ان  
يكون اعلى منهم ويحوز المامون ان يقع على موضع عال وان حال الامام  
في موضع اسفل منه ويحوز ان يسلم المامون قبل الامام ويصرون في  
حول هذه الصلوة وليس عليه الوقوف لعقيب الامام هو الكون  
ان يامنيام فان خافا ذلك حلوًا جاز ذلك عرانه لا تقدمهم الا  
بتركيبه اذا كانوا عراة واذا خفيت الصلاة فلا يجوز ان ينصلي الوافل  
اذا كان الامام معديا به فان لم يكن كذلك كان جائزًا وموقوف  
طرف الرجال وان طلت الصلوة من وقتها فمفردا فان وقتها  
دخل جاف من الرجال بالحرث قليلا حتى يصف الرجال القدمين  
صلي خلف من لا يقتدي به فقد اسجد الخنايم ولم يسجد الامام يسجد  
اما وقد اجزاء في بنا المساجد فيفضل كبر وتواب جبريل وبلغه  
المساجد بل في وسطا ويكره ان يكون مظلة ويحجب ان يكون  
والكون ان يكون من حرفة او مذبة او منهاج من الصاوير والاباس  
المساجد سراقا فيل ينجما ولا يني المنارة في وسط المساجد بل في

حايطة المسجد الاعلى عليه وبلد الحارث الداخل في الحايطة وتحتل المفاة  
على ابواب المساجد دون داخلها م واذا استشهد مسجد اسبح نقضه  
واعادته اذا المين وكان تحت بقائه الناس فيصلون فيه والاباس استعمال  
الله في عادته او في بناء غيره من المساجد والكون مع التحال والاباس  
المساجد في الملك ولا في الطريق ويكره ان يتخذ المساجد طريقا للعد  
من اخذ شيئا من اله المسجد فليبه ان يذره اله او الى غيره من المساجد  
واذا الهدم المسجد وحرب ما حوله لا يعود ملكا له ويحوز بعض السع والاباس  
واستعمال التهلكة المساجد اذا التدرس اهلها او كانت دار حرب فاما  
اذا كان لها اهل من الدنة يودون الحزبه ويقومون بشرائط الدنة فلا يجوز  
ذلك ويحوز ان ينام مساجد الكون اتحادها ملكا ولا استعمال التهلكة  
الاملاك في تحت المساجد البيع والشراء والجانب والصيان والاحكام  
والضالمة واقامة الحدود وانشاد الشعر ورفع الاصوات فيها وعمل الضابع  
فيها والكون ان رآه النجاسة في المساجد ولا الاستنجاء من البول والغايبة  
فيها وعمل الاعضاء في الوضوء والاباس به بها ويكره النوم في المساجد  
فيها وخاصة المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وآله واذا اخلت  
في اجدهن المساجد من ميم في مكانه وخرق واعتل وليس عليه ذلك  
في غيرها ولا يجب لمس المساجد وتنظيفها ويكره اخراج الحمأ  
منها من اخرجها رذها اليها او الى غيرها من المساجد ولا يخرج الحمأ  
في المساجد كلها ومن اكل سقا من الموديات مثل التوم والتمل  
وما اسبغها ثيابا فلا يحضر المسجد حتى يردل راحته وان كان مطبوخا  
لا راحته له لم يلبس به يابس واذ اراد دخول المسجد سعي ان يتعمد غلة  
او حقه او عذر ذلك لئلا يكون منها شيء من النجاسة ثم تقدم رحله اليه  
قبل اليسرى وتقول اللهم صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب رحمتك  
واجعلنا من عمار مساجدك واذا اخرج قدم رحله اليسرى قبل اليمن  
وبال الله صل على محمد وآل محمد وافتح لنا باب فضلك ولا تسع ان  
يتمهل وهو قائم بل يكبت ويلبسها ولا يسمي ولا يسمي من المساجد



فان يقل غطاءه بالتراب ولا يرفع القميص في السجدة فان خالف فيها في التراب  
 ويكن سفل السف ويري النبل وسائر الصناعات في المساجد والبيوت  
 عزته في منى المساجد ويجب ان تستمر من الشرح الى الركعة الاولى  
 الحثي خذ قاء الكون تضيئي من المساجد الا اذا السجدت له ومن كان  
 في داره مسجد قد جعله للصلاة جاز له تغييره وتبديله وبوسعه وتغييره  
 حسب ما يكون اصلح له وارادته واذا استجد لخارج داره في ملكه  
 فان بوي به ان يكون سجدا يصلي فيه دل من ارادته زال ملكه عنه فان  
 لم يزد لك ملكه باق عليه سواء صلى فيه او لم يصل فيه ولا بد من الطهارة في المساجد  
 وبحوزان سامح على ترغيب اذ اطم وايطعت الرابحة والخور ذلك  
 مع وجود الرابحة ٥ وصلاة الملبوس في المسجد افضل منها في المنزل  
 الوافل في المنزل افضل وخاصة فافل الليل

## كتاب صلاة الخوف

صلاة الخوف على ضربين احدهما صلاة الخوف والماني صلاة شدة الخوف وهو الذي  
 سمي اصحابنا صلاة المطاردة والمسايفة فصلاة الخوف غير ميسورة بل  
 فرضها تلك والخور الاسلحة تترايط احدها ان يكون العدو في عرض  
 القبلة بحيث لا بد من الصلاة حتى يسدوا لقتله او يكون عن يمينه او  
 والماني خوف العدو ان تشاغلوها بالصلاة كما عاينهم ولا يسيرون بحريتهم  
 وغدرهم والثالث ان يكون في المسلمين كثرة اذا افرقوا ورفقوا في قتله  
 يهاجم العدو حتى يسرع الاخرى من ضلالتهم فاذا سجدت الشروط  
 فصرت الصلاة وصلي راحتي واجلست اصحابنا فظاهر اخبارهم  
 يدل على انها تقصر مسافرا وان اوجازوا منهم من قال لا تقصر الا في  
 السفر والامام والمأمور يتوافى ان يحجب عليه ركعتي ركعتين  
 جميع الصلوات الا المغرب فانه ثلاث ركعات على حاله هو  
 ان يصرق اليوم فترتفد مرة بعد الصلاة والفرقة الاخرى يوم  
 الى الصلاة وسعد الامام وسيدهم الصلاة وصلي ركعة فاذا اقام  
 الثانية وقف قائما يقرأ ويصلي قرأته ويصليون الذين خلفه الركعة الثانية

يكونون الا ان تزدادها وشهدون وسلمون ويقيمون الى لقاء العدو ويحج  
 لما دون مضمون خلف الامام ويقيمون الصلاة باليد وصلوا الامام ٧  
 الركعة الثانية له وهي اوله لهم فاذا طهر في تشهد وامواهم الى الركعة  
 الثانية لهم فصلونها فاذا رغو منها تشهد وام سلم بهم الامام وان كانت  
 الصلاة صلاة المغرب صلى بالفرقة الاولى ركعة على ما قد مضى ووقف  
 في الثانية وصلون هم ما بقي لهم من الركعتين بحضرة منهما فاذا سلموا  
 انصرفوا الى لقاء العدو وجا الباقون فاستفتحوا الصلاة باليد وصلى  
 لهم الامام الثانية له وهي اوله لهم فاذا طهر في تشهد الاول جلسوا  
 معه وذكروا السجود اقام الى الثالثة له قاموا معه وهي ثانية لهم فجلسوا  
 فاذا طهر في تشهد الثاني جلسوا معه وشهدوا وهو اول تشهد لهم ووقفوا  
 ثم قاموا الى الثالثة لهم فجلسوا فاذا طهر في تشهد الثاني سلموا وسلم  
 لهم الامام وودعنا ان الطائفة الاولى معي ان نوى مفارقة الامام  
 عند القيام الى الثانية فاذا جعلت ذلك وسهت الطائفة الاولى بعد  
 مفارقة الامام لحقها بحكم سهرها وان دفع الامام راسه من السجدة الى  
 من الركعة الاولى ولم يبق الى الثانية بل جلسوا فالحل ان يكون ذلك  
 سهوا او عمدا فان كان سهوا لم يفسد حكمه حتى يسهو دون الطائفة الاولى  
 وانما دفع الراس ففارقتم وان كان عمدا فالحل ان يكون له عليه  
 او غير عليه فان كان له عليه فصلاة وضاه من صلى معه صحيحة وان  
 كان له بعد بطلت صلاته ولا سطر صلاة الطائفة الاولى انها  
 فارتفعت رقع الرأس ٥ ومنى جات الطائفة الاخرى فاقدمت به  
 وهو جالس له عليه حتى صلاة الجميع وان كان له عليه وكانت حاله  
 بطلت صلاتها وان لم يعلم حاله حتى صلاتها وبطلت صلاته هو و  
 ان يكون الطائفتان بدانه بدانه فصلاعا فان كان واحدا فاحدا  
 صح ذلك ايضا لان اسم الطائفة يقع على الواحد وعلى الجماعة ذكر  
 ذلك الفراء وصلاة المغرب محيرة من ان يصلي بالطائفة الاولى ركعة



واحدة وبالاخرى ثلثين ومن ان يصلي بالاولى ثلثين وبالاخرى واحدة وكل  
ذلك جائز واخذ السلاح واجتمع على الطائفة لقوله تعالى ولما حذا  
اسلحتهم والسلاح الذي كمل سعي ان يكون خاليا من خاشقيا فان كان عليه  
ريش ما لا يكلل حجه مثل السر والعقاب فلا بأس به وبكره ان يكون ثقبلا  
لا يملح من الصلوة والركوع والسجود والخوش القيل والمغير  
السابع لانه يمنع من السجود على الجبهة ويسفي الحمل اصل السجود  
والقوس وغيره والريح وان كان عليه من النجاسة لم يكن بأسا لانه لا يلام  
الصلوة فيه منكره اه وحمل الريح انما يجوز اذا كان في طرف الصفوف  
لانه لا ينادي به أحد فان كان في وسط الصفوف كثر له ذلك لانه  
ينادي به الناس ه اذا اصاب السيف الصفيل بجائنة فمع ذلك كثره  
فمن اصحابنا من قال انه يظهر ومنهم من قال انه لا يظهر عند ركوب الصلوة  
فيه لانه لا يلام الصلوة فيه منكره اه اذا سها الامام بما يوجب سجدة  
في الركعة الاولى مع الطائفة الاولى فادفعت هذه للطائفة من تمام  
صلاتها وان عليها ان تسجد بسجدة السهو لسهو الامام فان كان سها  
في الركعة التي تلي مع الامام لم يقد ذلك السهو وان سها في الركعة  
التي تلي بعد الركعة السهو فاذا اجتمع سهوها في حال الانفراد  
مع سهو الامام في الاول اجزاها بسجدة السهو دفعة واحدة لانه  
يجمع على وجوبه ولا دليل على ما راى عليه وان قلنا انها سجدة لكل  
سجد فان الخط لقوم الاخبار واما الطائفة الثانية اذا صلت  
مع الامام وكان الامام قد سجد في الاولى فاذا سلم بهم الامام سجد  
بسجدة السهو لم يجب عليه اعادة فيه وان تبعته كان الخط وان  
سها الامام في الركعة التي تلي بهم فاذا سجد بهم الامام سجدوا هم  
بسجدة هذه الطائفة فماتفرده فاذا سلم بهم الامام سجدوا هم بسجدة  
بسجدة السهو والحق على الامام متابعتهم على ذلك لم يمتنع  
الركعة التي تلي مع الامام لم يمتنع احكام ذلك السهو والحق على الناس  
واذا احتاج الامام ان يفرق الناس اربع فرق في اربع وجوب الاعانة

على هم صلاه واجدة كان صلاه الخوف قد سنا الفار لغا فان اذا كان كذلك  
على الركعة من هم بعد ما يكون قفلا له ورضا للباقيين على الركعة  
الاول سوا هذا البرسكته اذا ارادوا ان يصلوا جماعة فاما اذا اتفرد  
واحد منهم وصلى منفردا كانت صلواته ماضية وسطا حرك الضرا الى  
السفره واما صلاه شدة الخوف فيكون في حال المشايقة والمجاورة في  
ايضا في الله مستعمل القلة وغير مستعملها راكبا كان او ماشيا على  
كل حال غير انه تنقل القلة بغير الاحرام وان امكن ان يسجد على ركعتين  
الترجى تنقل فان لم يمكنه وصلى ايما محل سجود احضر من روعه في جميع  
الاحوال وعند المطاعنة والضرارة ولا اعتادة عليه ولا يجوز له تأخير  
الصلوة حتى يحرج الوقت فان اخرها الى اخر الوقت كان جائزا ومنه  
راى الخوف ولا يملكه الا بما ايضا احراه عن كل روعه يسبحه واحده في  
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اعلم كما فعل امير المؤمنين  
عليه السلام لله الهه ه ومنى صلى ركعة مع شدة الخوف ثم امن بذلك  
وصلى بصلواته على الارض وان صلى على الارض اثنان ركعة فحقه  
سنة الخوف رب وصلى بقية صلواته ايما مام استدر القليل في الحالين  
فان استدرها بطلت صلواته واستأثفها من راي سوا ذلك عدوا  
حازله ان يصلي صلاه شدة الخوف ايما الاعانة عليه سواء كان  
راه صحيحا او لم يكن كذلك لانه لا دليل على وجوب الاعانة ومنه  
كان يروى عن العدي وحديث اوحاط وخافوا ان تسلكوا بالصلوة  
ان يطبوا الحديث او ينقوا الحائط جاز لهم ان يصلوا صلاه الخوف  
ايما اذا طنوا هم يطنون قبل ان يصلوا فان طنوا انهم لا يطنون  
ولا يبقون الحائط الا بعد فراغهم من الصلوة لم يصلوا صلاه شدة الخوف  
ومن راوا العدو وصلوا صلاه شدة الخوف ثم بان لهم ان سجدوا  
او سجدوا كثيرا اصلون الهم لم يجب عليهم الاعانة ه ومنى كان العدو  
يحميه القلة ويكثرون في مشيهم في الارض لا يسترهم شي ولا يملكهم  
امر بخاف منه ويكون في المشي كثر لا يلزمهم صلاه الخوف ولا



صلاه شدة الخوف وان صلوا كما صلى النبي صلى الله عليه وآله بعسفان خازفاه  
قام عليه السلام مستقبل القبلة والمتركون امامه فصف حلف رسول الله  
صلى الله عليه واله صف بعد ذلك المصحف آخره صلى الله عليه وآله  
الله صلى الله عليه واله وزكوا جميعا ثم سجدة عليه السلام وسجد الصف الذي  
بلونه وقام الاخرون بحرسونه فلما سجد الاولون السجدة فقاموا سجد  
الذين كانوا خلفهم ثم باخرا الصف الذي بلونه الى مقام الآخرين  
الصف الاخير الى مقام الصف الاول ثم رجع رسول الله ورهوا جميعا على  
حاله واحده ثم سجد الصف الذي بلونه وقام الاخرون بحرسونه فلما  
حلف رسول الله والصف الذي بلونه سجد الاخرون ثم طسوا جميعا فسلم  
بهم جميعا وصلى عليهم عليه السلام ايضا هذه الصلاة نورني سليم واذا  
واذا ان المسلمين ثمة على ان يفتروا ففتن وحل فوفة بفاوم العدو  
جانا يصلي بالشرقة الاولى الركنين وسلم بهم ثم يصلي بالطائفة الاولى  
ويكون بطلاله وهي فرض للطائفة الثانية وبسلم بهم ثم يصلي بالشرقة  
فعل النبي صلى الله عليه وآله واله سطن النخل روى ذلك الحسن بن علي بن  
ان النبي عليه السلام هكذا صلى وهذا يدل على حواضن الصلاة المفروض  
المسئل هو اذا اراد ان يصلي صلاة الخوف صلاة الجمعة فانه يخطب  
بالشرقة الاولى ويصلي ثم ركعة ويصلي بالثانية والركعة الثانية على  
بيته في غير يوم الجمعة سواء القوم الاحبار في صلاة الخوف وهذا  
اذا كان الجمعة الاولى يطلع غداهم لا يمسعهم الجمعة الاولى في صلاة  
من ذلك لم يمسعهم الجمعة ويصلون الظهر عن انهم يصلون الظهر  
في حال الخوف ايضا ركنين كركعة اعتنا الخطبة والخطبة  
ومني لمن في الشرقة الاولى العدة الذي يعقد بهم الجمعة والخطبة  
بهم انصرفوا واما الاخرون الحوز ان يصلي بهم الجمعة الا بعد ان يعقد  
الخطبة لان الجمعة لا يعقد الخطبة مع تمام العدة فان صلى بالطائفة  
الاولى الجمعة فامه لم يكن ان يصلي بالثانية جمعة فان صلى بهم الظهر  
جائزا وسوا ان اقامه الجمعة على هذا الوجه في مسجد او مسجد الا

حلف الخوف فيه ومن صلى صلاة الخوف في غير الخوف كانت صلاة الامام  
والماموم صحيحة وان سوا الا افضل من حيث فاروا الامام وصاروا  
مفردين وسوا ان كصلاه النبي عليه السلام بذات الرقاع الاحمق  
او بين النخل وعلى كل حال ولا يجوز صلاة الخوف في طلب العدو لانه  
ليس هناك خوف فان طهر ليس يتربص بالخوف انما يكون بمشاهدتهم  
لو الظن لو تهرش من الامارات ثم كل ذلك كان والحاصل الجهاد او  
بالحاصل الدفع عن النفس والطالب ان يصلي فيه صلاة الخوف وصلاه شدة  
الخوف وكل ذلك ان يخطو امثال الصلوة ونطاق الطريق والنجوز  
لم صلاة الخوف فان خالفوا صلوا صلاة الخوف كانت صلاةهم ماضية لانهم  
لم يخلوا سبي من اركان الصلاة وانما يصرون مفردين بعد ان كانوا مأمومين  
وذلك لا سطل الصلاة وان صلوا صلاة شدة الخوف بالامانة والدمرات  
فانه لا يحرمهم ويجب عليهم الاعادة لانه لم يقيم دليل على انهم هذه الرخصة  
التي من الرخبة اذا صلى صلاة شدة الخوف وجب عليه الاعادة متى  
عاصيا فزاره فان لم يكونوا عاصين بان يكونوا متحيزين اليه او متحيزين  
لغيره كانت صلاةهم ماضية ويكون الفار عاصيا متى قرئ من اس فان قرئ  
من اكثر منهما لم يكن عاصيا وحار الصلاة واذا اخطأ من سبل الخطبة او  
لحن او شبع بغيره فلم يضر على المحدث حازه ان يصلي صلاة شدة  
ليس الجهر من محرم على جميع الأحوال على الرجال فان فاجاته أمور لا يمكن معها  
نزعها في حال الحرب لم يلزمه بأس فاما فرسه والندب به والانتكاه عليه  
فهو انما يحرم لعموم تناول الهن له وكذلك الحلب في السور المتعلقة  
لانه محرم فاما اذا خالطه كنان او وطن او حتر خالص لم يلزمه بأس  
سوا كان غاليا او بصيرا او اقل من الاربع فانه يذول التحريم فاما ما حاب  
حيث او كفا او ذبلا او نكحة او جوريا او فلتشوق وما اشبه ذلك فيكون  
محرم ليس الذهب محرم على الرجال سوا ان خائما او طرازا وعلى كل حال

٢٨  
٢٧  
٢٦  
٢٥  
٢٤  
٢٣  
٢٢  
٢١  
٢٠  
١٩  
١٨  
١٧  
١٦  
١٥  
١٤  
١٣  
١٢  
١١  
١٠  
٩  
٨  
٧  
٦  
٥  
٤  
٣  
٢  
١



وان كان موها او جرافه او يكون قد اندرسد في ان لم يكن به بأسه  
**كتاب**  
 صلاة العبد فرضه عند حصول شرائطها وشرائطها شرائط الجمعة سواء  
 العبد والخطبة وغير ذلك وان سقط عن سقط عنه الجمعة فهو من  
 فاته صلاة العبد لا يبرئه قضاؤها ومتى باخر عجز الحضور لعارض صلاها  
 في المنزل بعد ركائسه وفضله كما يصلها مع الامام سواء ودرى انه اراد  
 اراد ان يصلها اربع ركعات جاز في ومن امتنع من الحضور لعذر عذر  
 مع حصول جمع شرائطها على الامام ان يكر عليه فان امتنع فانه عليه  
 والعقل فيه مسحب ووقته من بعد طلوع الفجر الى ان يصلي صلاة العبد  
 ووقت صلاة العبد اذا طلعت الشمس واربعت واشتطت فان كان يوم  
 الفطر اصبح بها اكثر لان من لم يمسك يوم الفطر ان لا يطروا ولا على  
 من الجلاء ثم يصلي وفي الاصح ان لا يدون شيئا حتى يصلي ويصلي ويكون  
 افطاره على شئ مما يعجي به والوقت باق الى روال الشمس فاذا زالت فقد  
 فالتواقضا على ما بيناه في ويصح التكبير لله الفطر عجب المعرب  
 الاخر وصلاة العبد وصلاة العبد وليس تسون في عزلة الصلوات  
 ولا في السوارع والاسواق واغريها وصلاة العبد في الفجر افضل  
 الفذن وارتفاع العذار من المطر والوجل والحوذ وغير ذلك الا  
 منه فانه يصلي بها في المحل الحرام وسعي ان سعي الامام شائنا  
 ام قاطبا ويخرج ما شئنا مع الفذن فان لم يدر جاز له الركوب هو الا  
 والاقامة في صلاة العبد بدعة وسعي ان تنصر المودع على ان  
 مرات الصلاة الصلاة الصلاة وسعي ان تنصر المصلي على الارض  
 صلي على عذرها ما كوز السجود عليه فان جازها ولا يصلي يوم العبد  
 قبل صلاة العبد ولا بعد ما شئنا من التوافل لا ابد ولا قضاء الا بعد  
 الا ما لم يدره خامه فانه يجب ان يصلي ركعتين مسجد النبي عليه

بل الخروج الى المصلي فاما قضا الراض فانه حرج على كل حال والمشي حليا  
 سجد للامام خاصة على سبيله وقفاؤه واذا اجمعت صلاة العبد وجمعه  
 في يوم واحد من شهد صلاة العبد كان محذرا من حضور الجمعة وليس الجوع  
 الى المنزل وعلى الامام ان يعلمهم ذلك في خطبته بعد صلاة العبد ويجب  
 له ان يطيب ولبس طهر ثيابه وصلاة العبد في بيتين ليس عذر  
 سعي في الاول وخبر في الثانيه صفا بغير الاحرام ولبس الاربع ويكون  
 الداء على المقاد في سائر الصلوات سبع بركات وكيفية ان يصح صلاة  
 صلاة الاحرام ويوجد ان شام يقرأ الحمد وسورة الاعلى ثم يقرأ الحمد  
 يستبين كل بركة من صلاتها من الدعاء والحمد وان دعا بما روي هذا  
 الموضع من الدعاء كان افضل ثم يقرأ الساتر ويرفع بها فاذا قام الى الثانية  
 فام الشير ثم يقرأ الحمد ويقرأ بعدها والشمس وصحها ثم يقرأ بركات  
 بقية من كل بركة من صلاتها ثم يقرأ الخامسة ويركع بها فاذا فرغ من الصلاة  
 فام الامام بخطب بالناشد للحزن الخطبة الا بعد الصلاة وله في الخطبة  
 مثل خطبة الجمعة سواء ومن حضر وصلى صلاة العبد كان محذرا في سماع  
 الخطبة وتذكها وسعي ان تقوم الامام في حال الخطبة على شئ المزمع  
 من طين ولا يقل المزمع من موضع له وسحبان يقرأ الاصحى غيب حش  
 غير صلاة ان كان مني اولها الظهر يوم الجحد اخرها الفجر من احرام  
 الشرب وهو الرابع من يوم الجحد وفي عزمي من الايمان عفت  
 صلوات اولها الظهر من يوم الجحد اخرها الفجر من يوم الماي من السريين  
 فان اما ما او ما موقا او منفرد او ليس بمسجون عفت التوافل والافعال  
 الصلوات وكسبه الدنية الفطر ان يقول الله الله الله الله الله الله  
 والله الله والله الحمد الحمد لله على ما هذا ناوله السر على ما اولانا  
 وفي الاصح مثله ونريد اخرها بعد قوله والله الشكر على ما اولانا ونزقنا من  
 الاتهام ويكره ان يخرج من البلد بعد الفجر الا بعد ان شهد صلاة العبد  
 فان خالف صدرت الاصل فاما قبل ذلك فلا بأس به وللمخرج الى المصلي

بغير

٩

ب

ملحوظ



سلام الاعذار من العذر معنى نبي التكرار في صلاة العذر  
 تركه حتى في صلاته ولا شيء عليه وان ملك اعذار التكرار على  
 النبي احباطا وان الى التكرار قبل الفاء ناسيا احادها بعد الفاء  
 وان فعل ذلك بنية لم يكن عليه شيء وسبح ان ترفع يديه مع كل سجد  
 واذا اذكر مع الامام بعض التكرار منهما مع نفسه فان خاف من  
 الركوع والي سها من عرفته فان خاف الموت تركها وقضاها بعد  
 السلام ولا يكون ان يصلي في المسجد في موضع كثيره وسبح للامام  
 ان تحت الناس خطيئه في الفطر على الفطر وفي الاضي على الارض  
 ومن احب عليه صلاة العذر من المسافر والعذر عنهما نحو نكاحها فان  
 مبرور سنة ولا يات بخروج العجايز من لاهيه من النساء في صلاة  
 الاعيان فيشهدون الصلاة والكون ذلك لذوات الحيان من الرجال  
 وسبح للامام ان اخرج في طريق ان يرجع من غيره اقدأبالي عليه السلام  
**كتاب صلاة الكسوف**  
 صلاة الكسوف الشمس وحنوف الفروض واجب وذلك عند الاركان  
 المحوفة والظلمة ان تدب حجب مثل ذلك وسبح ان يصلي هذه الصلاة جماعة  
 وان صلى فرادى كان جائزا من ركعة هذه الصلاة متعديا عند كسوف  
 او القمر يجمعها فتي مع الغل وان تركها ناسيا والجال ما قلناه فضاها  
 بلا غل ومن اختلف بعض السرا والفرد ترك الصلاة متعديا فضاها  
 بداعل وان تركها ناسيا لم يكن عليه قضاءه وقت هذه الصلاة اذا بدى  
 الشمس او القمر الانكشاف الى ان يسدي في الاجلاء فاذا ابتدى في ذلك  
 فقدم في وقتها متى كان وقت صلاة الكسوف وقت فريضة فان كان اول  
 الوقت صلى صلاة الكسوف ثم صلاة الفرض فان صبى الوقت بدأ الصلاة  
 الفرض ثم صلى صلاة الكسوف وعد روي انه يبدأ بالفريضة على كل حال  
 وان كان في اول الوقت وهو الرحوط فان دخل في صلاة الكسوف دخل  
 عليه الوقت قطع صلاة الكسوف ثم صلى

الفرض ثم استأنف صلاة الكسوف وان كان وقت صلاة الليل صلى او لا صلاة  
 الكسوف ثم صلى الليل فان فاته صلاة الليل فضاها بعد ذلك وليس عليه  
 شيء واذا اجمع صلاة الكسوف وصلاة الجازة وصلاة الاستسقاء  
 بالصلاة على الميت ثم صلاة الكسوف ثم الاستسقاء لانه موقوف بحاجته  
 عن الفرض ومن غلب بالليل صلى صلاة الكسوف فان غاب الشمس او  
 القمر او غيمت ولا يعلم وقت الاجلاء استظهره وصلاة الكسوف واجبة  
 على الرجال والنساء لان عموم الاحاديث يضي ذلك شعيرة لاسي ان كثر  
 جملة الرجال الا العجايز من النساء فاما من فسي ان يصل في سواها  
 فان اجمعت جماعة من النساء جاز ان يصلن جماعة مفردات عن الرجال  
 وصلاة الكسوف عشرة ركعات باربع تحيات وسجد واحد يرفع خمس  
 ولحدة في الخامسة ثم يقوم يصلي خمس ركعات وسجدة واحدة ويرأى او  
 ركعة سورة الحمد وسورة اخرى ان شاؤا وان اراد فراه بعض السورة كان  
 ايضا جائزا فاذا اراد اني لانيه بقية تلك السورة قراها ولا يلزمه قراءة سورة  
 الحمد بل يسدي من الموضع الذي انتهى اليه فان اراد ان يقرأ سورة اخرى  
 من الحمد ثم قراها سورة وكلمة القول في باب الركعات وقت كل  
 ركعة قبل الركوع فان لم يعمل وامتنع على القنوت في الطلسم بليته  
 شي وكما رجع زائده من الركوع قال الله اكبر الى الحائسة والها  
 فانه يقول سمع الله من حمدة وسبح ان يكون مقدار قيامه في الصلاة  
 مقدار زمان الكسوف ويكون مقدار قيامه في الركوع مقدار قيامه  
 للزاه ويطول سجوده وسبح قراه السورة الطوال مثل الكهف والانبيا  
 ومن فرغ من الصلاة ولم يكن قد انحلا الكسوف اسجد له اهان الصلاة  
 وان اقتصر على السجود والحمد لم يكن به بأسه ويحوز ان يصلي صلاة الكسوف  
 على ظهر الدابة او يصليها وهو ماش اذا لم يملكه النزول والوقوف  
**كتاب الجنازة**  
 مدار هذا الباب على اربعة اشياء اولها الغسل وسان اخذ به والياي البقيين



وبين احكاميه وبالثلاثة وسان احكاميه والرابع الصلاه عليه وبيان  
فاما القتل فيقتل ذلك اذ اب وسن يحل في الاحضار فاذا حضر  
الانسان الوفاة استقبل بوجهه القبلة فجعل باطن قدميه اليها على وجه  
حبل كان مستقبلا للقبلة وكذلك يفعل في حاله القتل فاما في حال  
الدفن والصلاه عليه جعل معصدا وتكون راس الميت مائل الى يمين الموجه الى  
القبلة ورجلاه مائلتين وسعى ان يلفق الشهادتين والافعال بالامه ولفظ  
واحد ولفظ كلمات الفرج وفي لا اله الا الله العظيم الريم لا اله الا الله  
العلي العظيم سبحان الله رب السموات السبع ورب الارضين السبع  
من وما سمن وملكنه رب العرش العظيم وسلام على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين ولا يحضره جن ولا طين وفي بعض عليه خروج الروح  
نقل الى مصلاه الذي كان يضل فيه في حياته مثلا المرن عند السهل  
الله عليه خروج نفسه فاذا قضى حجه غمضت عيناه وشد عليه ومدت ساقيه  
واطبق فؤوه ومدت يداه الى حبه ويحيطي ثوب وان كان لملا اخرج في البيت  
مصباح الى الصباح ولا يرك وجده بل يكون عند من يكر الله تعالى  
ولا يرك على بطنه حديد اصلا وفي مات احد في امره غلطا وفي حبه  
ولا يوحنا الا لضرور واعلم ان غسل الميت وتلبينه والصلاه عليه ود  
فرض على الكفايه بالخطاف والطيب لا يحلوا من ان يكون رجلا او امرا  
فان كان رجلا فاولى الناس به او امره بحيله وقفه والصلاه عليه اياها  
او اثنا او اثنا او حيا او حيا فان تشككوا في ذلك فاوا امره بحياه او لا  
امر وفي كان هناك رجال ابا عبدنا اوارب لست لهم رحم يحوم قال  
اولي يتولى غسله ووددوي انه اذا ماتت رحمته جاز لها ان يتولى  
غسله من وراء الثياب والاول احوط فاما ان لم يكن لها رحم فهو  
بالاحياء سواء وفي مات من رجال ثمان وثمانين مسلما لا اذان  
رحم له فمن امر بعض النساء رجلا من الكفار بالاعسال بعلم  
اهل الاسلام لغسله كذلك وان مات بين ثمانين مسلما ورجلا

كفان وكان له فمن محرم من زوجته او غيرها غسلته من وراء الثياب وط  
حردته من ثياب وان لم يكن له فمن محرم ولا معهن رجال مسلمون ولا كفان دفعه  
ثيابه ولم يغسله على حاله واما ان كان امراة فملاخلوا ان يكون لها زوج  
او لم يكن فان كان لها زوج فالزوج او الجمع ذلك من كل احد فان لم يكن  
لها زوج فملاخلوا من ان يكون ثمانا رجالا او رجلا لا امراة او رجلا لا امراة  
فان كان هناك ثمانا رجالا فملاخلوا على ثيابه اضرب من لها رحم ومحرم ومن لها  
رحم بلا محرم ومن لا رحم لها ولا محرم فملاخلوا لو كانت رجلا لم يحل له ثيابها  
كثيها وحدثها وسترها في اولى من كل احد والذين في ذلك  
الرجل يكون او لا هم عتقها او لا هم يتولى امرها والى لها رحم وليس  
مكلم لو كانت رجلا لم يحل له ملأ حيا ثمانا عتقها وبنات عتقها  
وساخطها وبنات عتقها في اولى من الاحياء فان لم يكن هناك رحم  
والمحرم فمن الاحياء في اولى من له الولاء وان كان رجلا لا امراة  
شأن فكل من كان محرما لها جاز لها ان يتولى ذلك منها الا في الاولي جاز  
شأن فكل من كان محرما لها جاز لها ان يتولى ذلك منها الا في الاولي جاز  
فما في الرجال سواء ومن لا محرم له من الرجال كالبعم وان لم يحل فهو  
كالأخي فان اجتمع رجال ونساء من الثمان في اولى من الرجال  
لا في عرفه او شفع باب القبر اليهم وفي لم يكن هناك قرابة والمذهب  
انه لا يجوز لاحد ان يغسلها او يمسها ويدفن سبابها وقد روي رواه  
ان يكون لهم ان يغسلوا ويحاشوا يدنها ووجهها والاول احوط واما  
ماتت من رجال مسلمين اجازت ولا زوج لها فمن نساء كافرات امر الرجال  
بعض النساء الكافرات بالاعسال وغسلها بعسل اهل الاسلام وان  
كان لها في الرجال محرما وزوج غسلوها من وراء ثيابها ولم يغسلها  
الكافرة فان كانت حية لها ثلاث سنين فصاعدت كالمحرم  
النساء بالافاق فان كان دون ذلك جاز للرجال تغسلها بعد  
عدم النساء اذ مات وله ثلاث سنين فصاعدت كالمحرم

م

١٧٤٥







ثم يرد الى جانبه الايمن لسد واه الاستر فيجلسه من يديه الى قدميه ثلاث مرات  
ذلك وتضع يده على بطنه وطهره ثم يرد على فقهه مسداً فيوجه تمام الكافور  
مصنع كما صنع اول مرة وغسله ثلاث مرات بما الكافور ومسح يده على  
بطنه مسحات فيها ثم يحول الى راسه فيصنع كما صنع اول مرة يغسل راسه  
جانبه ظهرا وجانبه وجهه وجميع راسه بما الكافور ثلاث غسلات ثم يرد الى  
جانبه الاستراسد واه الايمن وغسله ثلاث غسلات من يديه الى قدميه ويد  
يده تحت مخبئه ودراعيه ويكون الدراع والكف مع جنبه طاهر  
كلما غسل شيئا منه ادخل يده تحت مخبئه واطن دراعيه ثم يرد على  
طهره وغسله ثلث ابراج كما صنع اول مرة بالبرج ثم يحول الى الراس  
ويصنع كما صنع اول مرة بالبرج الايمن ثم الاستر على ما شئت  
العسل الاولين وكلما غسل اليدين غسل الفاسل تدب الى الموضع  
ويغسل الاحياء باقتراح ثم يطرح بها ما اخبره غسله المستافقه ولا ربح  
الميت في حال غسله بل يكون على جانبه ولا يبعد ولا يغمر بطنه وفلس  
انه موضعا الميت قبل غسله فمن عمل بها دان جازعا ان عمل الطائفة على  
العمل ذلك فان غسل الميت لغسل الجنازة والوضوء في غسل الجنازة فادفع  
من غسله سنة بوب نظيف ثم ياحذ في بطنه فيوضا او لا الفاسل وضوء  
الصلاة وان ترك بطنه حتى يغسل كان افضل الا ان يخاف على الميت ان  
يطهر به حائنه سد بطنه وغسل الفاسل الميت بوضوء واجب وذلك  
كل من شئت بعد موده بالموت وويل غسله بحب عليه الغسل فان شئت بعد  
نظيره لم يجب عليه شي وان شئت قبل يرد لم يرد به الغسل ويغسل يده فاذا  
فرغ من ذلك الحطة بعد الى وطنه وندر عليه سنام الذئب و  
على فرجه فله ودينه وحشوا البطن في دينه للمخرج منه شي وياخذ  
الحزقة ويكون طولها ثلاثة ادرع ويصف في عرض شبر او اقل او اكثر  
فيسد بها من جهتيه ويصم عده ضما سديدا ويلصقها في مجذبه ثم يخرج راسها  
من تحت رجليه الى الجانب الايمن ويغمرها في الموضع الذي لف فيه الحزقة  
وليف الحزقة من جهتيه الى راسه لفا سديدا ثم ياحذ الاذان فيوزنه به

م

ارواح

74  
ويكون عرضا يبلغ من صدره الى الرجلين فان تفرغ عنه لم يلبس به باس ولا بعد  
الكافور فتسحقه يده ويكره ان تسحقه بحرا وعز ذلك ووضعه على  
ساحديه خيمته وباطن كفيه ومسح به راحته واصابعهما وضع على اعني  
ركبتيه وطاهر اصابع قدميه ولا يجعل على سمعه وبصره وفيه سنام  
الكافور والاحمل ايضا هاشيا من الفطن الا ان يخاف خروج شي منه  
فان فصل من الكافور شي حمله على صدره ومسح به صدره ثم يرد الفحص  
عليه وياخذ الحزقة من فمها فاحمل احدها من جانب الايمن مع برقوته يلصقها  
على والآخرى من جانب الاسترايمن الفحص واران ثم يغمره فياحذ  
وسط العمامة فيثبها على راسه بالذوور ويحمله بها ويطرح طرفيها حتما  
على صدره ولا يغمسه في الماء العري بل ياحذ ثم يلفه في اللبا فيطوي  
جانبها الاسترا على جانبها الايمن وجانبها الايمن على جانبها الاسترا ثم  
يصنع بالحزقة انصاف ذلك وتغمر طرفيها مما يلي راسه ورجليه فاذا  
فرغ من جمع ما ذكرناه حمله الى قبره على شري وان كان المتخذورا  
او كسرا او صاحب فروج او محرقا ولم يحف من غسله غسل فان حفر  
من شئت صب عليه الماصبا فان حفر ايضا من ذلك ثم يترابا وان  
كان الميت غريبا او موصوفا او مطبونا او مدحنا او مهدوما عليه اشرك  
بعلامات الموت فان استهرك بلاءه ايام ثم غسل ودفن بعد ان تقار  
عليه وان كان الميت محرما غسل ما يغسل الحلال وكفن بطنه  
عمرانه لا يقرب سنام الكافور وان كان الميت حيا غسل له غسل  
الرجال وكفن تكفينهم وكفنهم فان كان قد بلغ ست سنين فصاعدا  
صلى عليه وان كان دون ذلك لم يحبا الصلاة عليه وكور ذلك  
عند التقية وان كان الصبي نقتا وقد بلغ اربعة اشهر فصاعدا وجب  
غسله وكفنه ولفنه فان كان لا يلمس ذلك دفن كما هو بديه  
وعسل المراه لغسل الرجال سوا كفنها وكفنها الا انها اراد لنا من  
على ما قد مناه وسحب ان يرا حرقه يشد بها ثيابا الى صدرها ويلبس  
المطن لقلها واذا ارد دفنها جعل سريرها قد اقام القبر فيوحذ الى القبر

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦



عَرَضًا وَاَحَدُهُمَا مِنْ قَبْلِ وَرَثَتِهِمَا وَحَدَايَا وَاحِدَهُمَا وَلَا يَتَوَلَّى  
 اَحَدُ الْاَعْدَاءِ الصُّرُورَ وَانْ دَانَ نَفْسًا او حَاصًّا عَسَلَتْ لِعَمَلِهَا طَائِفًا  
 وَاِنْ كَانَتْ حَلِيًّا لَا يَحْرُسُ بِهَا فِي الْفَسَلَاتِ وَانْ مَاتَ الصَّبِيُّ بِهَا فِي بَطْنِهَا  
 دَفَنَ مَعَهَا فَانْ مَاتَ ذِمَّةً وَالْوَلَدُ مِنْ مَسْلَمٍ دَفَنَتْ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ  
 وَلَوْ هِيَ وَرَوَى أَنَّهُ كَحُلِّ ظَهْرِهَا إِلَى الْقَبْلِ إِذَا الْحَيُّ بَطْنُ امَّةٍ وَجَمَاعَةٍ  
 بِمَا ظَهَرَ الْمَكُونُ الْوَلَدُ مَسْجِدَ الْقَبْلِ وَانْ مَاتَ الْمَرءُ وَلَمْ يَمُتِ الْوَلَدُ نُسِبَ  
 بِطْنِهَا مِنَ الْحَايَا لَا يَسْتَرُ وَخَرَجَ الْوَلَدُ وَحِطَ الْمَوْضِعُ وَغَسَلَتْ وَدَفِنَتْ  
 فَانْ مَاتَ الْوَلَدُ لَمْ يَمُتْ هِيَ وَلَمْ يَخْرُجْ الْوَلَدُ أَوْ حَلَّتِ الْقَبْلَةُ أَوْ بَنِيَتْ  
 مَقَامُهَا دَفَنَتْ فِي مَقَامِهَا مَطْعَتِ الصَّبِيِّ وَخَرَجَتْهُ وَطَعَةً قِطْعَةً وَغَسَلَتْ  
 وَكُنْ وَحِطَ وَدَفَنَ انْ اَمْلَأَ ذَلِكَ وَلَا يَحُورُ فَيُصْبِي مِنْ عَمَلِهِ  
 وَلَا مِنْ طَهْرِهِ وَلَا يَسْرَحُ زَانَهُ وَالْحَيَّةُ وَمَنْ سَقَطَ مِنْ شَيْءٍ فِي ذَلِكَ حَمَلٌ  
 نَقَعَهُ فِي أَطْفَالِهِ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيَّةِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ غَسْلِهِ  
 غَسَلَ مِنْهُ وَلَمْ يَكِبْ أَعَانَ الْغُسْلَ عَلَيْهِ فَإِنْ أَصَابَ ذَلِكَ لَفْتَهُ فَرَضَ الْغُسْلَ  
 مِنْهُ بِالْمَقْرَضِ هُوَ الْجَرِيدُ يَوْضَعُ مَعَ جَمْعِ الْهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْجَالِ  
 وَالْأَطْفَالِ مَعَ الْهَوَاتِ فَانْ دَانَ الْحَالُ لَيْتَهُ وَلَمْ يَمْلَأْهُ وَصَقَّ بِهَا مَعَ  
 طِيحَتْ فِي الْمَرْقُوفِ لَمْ يَمْلَأْ ذَلِكَ تَرَكَ جَبِيحَ جَرِيدِهِ وَرَأْسَهُ لِلْمَوْتِ  
 يَغْسِلُ أَهْلَ الْخِلَافَةِ فَإِنْ أَصْبَحَ إِلَيْهِ عَسَلَتْ غَسَلَتْ أَهْلَ الْخِلَافَةِ وَلَا يَمْلَأُ  
 الْجَرِيدَ إِذَا أَمَّ بَوَاحِدٍ كَأَقْوَى وَلَا يَدْرُسُ إِلَّا بِالْمَاءِ الْفَرَاغِ وَإِذَا مَاتَ  
 فِي رَتَبَةِ الْحَرَمِ لَا يَدْفَنُ عَلَى السُّبْحِ حَيْثُ يَحْطُ وَيَلْبَسُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ  
 ثَقُلَ وَيَطْرَحُ فِي الْحَرَمِ لَمْ يَسْبِ إِلَى فَرَادِ الْمَاءِ مِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ التَّوَدُّعُ وَالْحَرَمُ  
 أَمْرٌ أَوْ لَا بِالْأَعْيَالِ وَالْحَنْظَلُ يَمْلَأُ عَلَيْهِ الْحَدَّ وَيَدْفَنُ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا  
 يَحْبَسُ عَلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لَكِنَّهُ يَصَلِّي عَلَيْهِ إِذَا كَانَ مَسْلَمًا وَالشَّهِيدُ هُوَ  
 الَّذِي يَمْلَأُ يَدِي إِمَامٍ عَدْلٍ فِي نَفَرَتِهِ أَوْ يَدِي مَنْ نَصَبَهُ الْإِمَامُ وَنُصِبَ  
 أَنْ يَدْفَنَ نَبَاهُ وَلَا يَغْسِلُ وَيَدْفَنُ مَعَهُ جَمْعُ مَا عَلَيْهِ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ إِذَا أَصَابَهُ  
 اللَّامُ الْاَلْحَيْنَ وَيَدْرُسُ فِيهَا إِذَا أَصَابَهَا دَمٌ دَقَانَةً وَمَنْ حَمَلَ  
 مِنَ الْمَرْكَةِ وَبِهِ رَمَقٌ يَمُوتُ مَاتَ تَرَجَ عَنْهُ نَبَاهُ وَغَسَلَ وَكُنْ وَحِطَ

وَصَلَّى عَلَيْهِ وَكُلُّ مَقُولٍ سَوَى مَنْ ذَكَرْنَاهُ فَلَا يَمْسُ غَسْلُهُ وَحَبِطُهُ وَبَلْفَتُهُ طَائِفًا  
 كَانَ أَوْ مَطْلُومًا وَحَكْمُ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالذَّرْدِ الْاَتِي شَوَا إِذَا أَقْبَلَ فِي الْمَرْكَةِ  
 غَزِيَّتُهُ يَصَلِّي عَلَيْهِ وَالْأَوْفَى أَنْ يَغْسِلَ بِجَدِيدٍ أَوْ حَشَبٍ أَوْ بَرَقِزٍ وَحَكْمُ  
 مَسْهُوِ الْجُودِ الْاَخْبَارِ ٥ لَحَبَّ إِذَا اسْتَشْهَدَ لِحَبْسِهِ وَكَانَ خَضَمُهُ حَكْمُ  
 لَسْرٍ كَذَلِكَ لَأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ إِذَا وَطِئَ الْمَرْكَةَ مَيْتٌ وَلَيْسَ بِهِ أَرْحَضٌ لَهُ  
 حَكْمُ الشَّهْدَاءِ ٥ إِذَا أُجْرِحَ فِي الْمَرْكَةِ مَاتَ فَلَا أَنْ يَفْضَى الْحَرْبُ يَغْسِلُ  
 عَنْهَا مَوْسِمًا أَكْلًا أَوْ لَمْ يَأْكُلْ وَانْ مَاتَ بَعْدَ نَفْضِ الْحَرْبِ وَجِبَ غَسْلُهُ  
 وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ كُلُّ مَنْ قَتَلَ فِي الْمَرْكَةِ حَكْمُ لَحَبْسِهِ الشَّهَادَةُ عَدَا أَقْبَلَ وَحِطَ  
 سِلَاحٌ أَوْ غَيْرُ سِلَاحٍ سَوِيًّا قَالَهُ أَوْ لَمْ يَشَاهِدْهُ إِذَا وَجَدَ عِيْنًا أَوْ حَرْفًا  
 بِحَالِ الْمَتَلَحِّ حَكْمُ لَهْ بِالشَّهَادَةِ وَانْ لَحْرَجَ بَعْدَ الْقِتَالِ وَبَقِيَ وَلَوْ بَاتَ سَاعَةً  
 وَتَوَصَّى أَوْ أَكَلَ وَجِبَ غَسْلُهُ وَلَدَا الرِّبَا يَغْسِلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ إِذَا مَاتَ خِلَافًا  
 لِقِتَادِهِ ٥ أَنَّهُ لَا يَغْسِلُ وَلَا يَصَلِّي عَلَيْهِ ٥ وَالْمُسَائِعُ يَغْسِلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ خِلَافًا  
 لِحَكْمِ الْبَصْرِ فِي أَنَّهُ لَا يَصَلِّي عَلَيْهَا ٥ قَبْلَ أَهْلِ الْبَيْتِ لَا يَغْسِلُ وَلَا يَصَلِّي عَلَيْهِ لَأَنَّهُ  
 كَافِرٌ قَبْلَ أَهْلِ الْقَوْلِ فِي جِهَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ لَا يَغْسِلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ قَطْعَ  
 الطَّرِيقِ إِذَا قَتَلُوا غَسَلُوا وَصَلَّى عَلَيْهِمْ وَمَنْ قَتَلَ قَطْعَ الطَّرِيقِ غَسَلُوا  
 وَصَلَّى عَلَيْهِمْ ٥ إِذَا الْخَلَطُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْمُرْتَدِّينَ رَوَى أَنْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ يَنْظُرُ إِلَى مَوْتِهِمْ فَيُكَانُ صَغِيرًا ذَرْدًا فَيَقُولُ هَذَا  
 يَصَلِّي عَلَى مَنْ هَذِهِ صَفَتُهُ وَانْ قَتَلْنَا أَنَّهُ يَصَلِّي عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِرُتَبَةٍ  
 سَهْ سَهْ سَهْ ٥ إِسْلَامُهُ كَانَ أَحْيَا طَاهًا أَنْ قَتَلْنَا يَصَلِّي عَلَيْهِمْ صَلَاةً وَاحِدَةً  
 بِالصَّلَاةِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَوْتِ مِنْهُمْ دَانُ قَوِيًّا وَمَنْ وَجَدَ مِنْهُمْ مَقْتُولًا قَطْعَ  
 فَانْ دَانَ فِيهِ عَظْمٌ وَجِبَ غَسْلُهُ وَحَبِطُهُ وَبَلْفَتُهُ وَانْ دَانَ مَوْضِعُ الصَّدْرِ  
 عَلَيْهِ أَيْضًا وَجِبَ عَلَى مَنْ مَسَّ الْقَتْلَ إِذَا دَانَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ الْمَرْكَةِ فَإِنْ  
 كَانَ فِي الْمَرْكَةِ سَهْ غَسْلُهُ وَجِبَ فِي الْأَحْيَاءِ فَإِنْ دَانَ الْقِطْعَةُ فِي  
 يَمِهَا الْقِطْعُ قَطْعُ مَرْجِيٍّ وَجِبَ عَلَى مَنْ مَسَّ الْقَتْلَ وَانْ لَمْ يَلْنِ مَعَهُ عَظْمٌ  
 كَمَا هُوَ دَمٌ يَغْسِلُ وَلَا يَحْبَسُ عَلَى مَنْ مَسَّ الْقَتْلَ ٥ وَإِذَا ارَادَ الْغَاسِلُ الْمَقْتُولَ



حائراً وان كبريته قبل الامام اعادها مع الامام ومن فاته الصلاة على الخانه  
 جاز ان يصلي على القبر بعد الدفن يوماً وليلة وان ادعى ذلك في الصلاة  
 عليه ولا يجوز الصلاة على غائب مات في بلد اخر لانه لا دليل عليه ونكر ان  
 صلى على جنازه واحده دفنته اذا تصفى وقت فرضه في الفرض ثم  
 الصلاة على الميت الا ان يكون الميت خاف من ظهور جنازته فيه فحينئذ  
 بالصلاه عليه وفضل ما يصلي على الجاني لمواضعها الموسومة بذلك فان  
 صلى عليها في المسجد كان افضلها ومضى صلى على جنازه يوم بانها ماتت  
 مقبولة ستوت ولعيد الصلاة عليها ما لم تدفن فان دفن بعد صلت الصلاة  
 والاصل ان لا يصلي على الخانه الا على طهر فان فلجانه حارة ولم يكن على  
 طهر يسمي صلى عليها فان لم يسمي صلى بعد ظهوره وكذا للعلم ان ذلك حرام  
 والمراه ان كانت حائضه ان يصلياً من غير احتشال ومع الغسل افضل وان  
 صلى من غير يسمي ايضا جاز واذ اكره على جنازه بكثرة او بغيره واحضر  
 حارة اخرى حائضه ان يسمي حائضه ان يصلي على الجنازه الاولى ثم يتألف  
 الصلاة على الاخرى ويسان بغير الحسن بغير ان من الموضع الذي اسهل له ذلك  
 احراه عن الصلاة عليها ومضى صلى جماعه عراه على ميت فلا تقدم امامهم  
 بل يقتضي الوسط فان كان الميت غريباً نازكاً في القبر او لا وعطيت سؤنه  
 ثم صلى عليه بعد ذلك ويدفن في فاذا فرغ من الصلاة عليه حمل الى القبر فاذا  
 دنا من قبره وضعه دون القبر مقدار ذراع ثم يركبها الى القبر  
 عليه في ثلاث دفعات ان كان رجلاً او ابنته فالقبر دفنوا واحده وان  
 كانت امراه بركتها امام القبر ما يلي القبر ثم يمر الى القبر اولى او من  
 الولي به سواهم ان شفعوا او تراءوا ان كانت امراه لا ينزل الى قبرها الا زوجه  
 او ذوزحم لها فان لم يكن احد منهم حاضراً ينزل اليه بعض الرجال المومنين  
 وان نزل بعض النساء عد عدم الرجال من ذوي الارحام فان افضلهم  
 ان ينحني من نزل الى القبر ويشف رأسه ويحمل ازاره ويجوز ان ينزل الى القبر  
 عند الضرورة واليه ثم يوحى الميت من قبل رجل القبر فيقبل سلاسله انما

يسل به القبر ويقول عند معانيه الصلوات اللهم اجعلها روضة من رياض الجنة ولا  
 تجعلها حفرة من حفرات النار ويقول اذا ناداه سم الله وبالله وفي سبيل  
 الله وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه واله اللهم ايماناً بك وتصديقاً  
 بكتابك هذا ما وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم ردنا  
 ايماناً وطمأنينة على جانيه الامين ويسعد به القبر وحمل عظمته  
 من قبل رأسه ورجليه ووضعه على الرأب وتحت ان يحمله من  
 ربه الحسين عليه السلام يشرح عليه اللبن ويقول من شرجه اللهم صل عليه  
 وانس وحشته وارحم عذبه واسئل اليه من حيثك رحمة تسعني بها  
 رحمه من سؤالي واحترق مع من كان تولاه وسبحان القبر الطيبين  
 واسما الامه علم العلم وصعد القبر صل يشرح اللبن عليه فيقول  
 الملقن بافلان بن فلان اذكر العهد الذي خرجت عنه من دار الدنيا  
 سعادته الا اله الا الله وحده اسئله وان محمد اعنه ورسوله وان علياً امير  
 المؤمنين والحسن والحسين وذر الائمة الى اخرهم انك ايها الهي الاران قلنا  
 نرجع من نسيح اللبن عليه اقبال التراب عليه ويحمل كل من حضر الجنازه ايماناً  
 بظهور اكفهم ويقولون بعد ذلك انا لله وانا اليه راجعون هذا ما وعد  
 الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم ردنا ايماناً وطمأنينة واصل الرأب  
 على اوله الرأب لا الولد على والده ولا دوح على ذي رحمه ولا ولد على  
 نزل الى قبره فانه يقي القبر فاذا اراد الخروج من القبر خرج من قبل رجليه  
 ثم يطم القبر ويرفع من الارض مقدار اربع اصابع ولا يطرح فيه من غير رتبة  
 ويحمل عذراً راسه لئلا يلوخ ثم يصب الماء على القبر من الصحن  
 الرأب ثم يدار من اربع خواصه حتى يعود الى موضع الرأب فان فضل من الماء  
 يصب على وسط القبر واذ استوى القبر وضعه على قبره من حجر  
 الجنازه اسبحاً وسمجاً لضافه بعد ما يصب القبر بالماء يدعو الميت  
 فاذا صرف الناس عن القبر تخرج اولى الناس بالميت ونجم عليه فان رجع  
 ما على صوته ان لم يكن في موضع يقية يا فلان بن فلان الله ربك ومحمد نبيك

٧٢

الامام



عقله بدأ وحصل له ثم صب عليه الماء صبوا ولا للجد وسدا بده ودره  
مربط جراحاته بالقطر والقصيب ودل الموضع الرأس وحصل عليه  
وتأده فطن وان كان الرأس قد بان من الجبد وهو معه عقل الرأس  
اولا لم الحسد على ما سناه ويضع القطر فوق الرقبه ويصم اليه الرأس وحصل  
معه في الكبر وكذا اذا انزله الى الفترتاوله مع الحسد وادخله  
اليه ووجهه الى القبلة واذا حمل اليه في يده فينبغي ان يسبح الحنان ولا  
تقدمها وان شئ منها وشما لها ان انضجها بيا وان تقدمها العارض  
مرض او ضرورة كان حائبا وان كان لمجرد ذلك صدر ترك الفضل ويطرأ  
الركوب خلف الحنان الا عند الصلوة ويحيط بسبع الحنان اكله  
من اربع جوانبه سدا مقدم الترتيب اليه ثم يرمعه ويدور من خلفه الى  
الجانب الاخر فيأخذ حبله اليسرى ويرمعه الى ان يرجع الى المدم ذلك  
دور الرجل ونحو اعلم المومن حنان المومن لسوءه واعلى سعيه  
وسبح لمن داي حنان ان يقول الحمد لله الذي جعل علي من الشواذ الحزم  
ثم يرميها الى المصلي فيصلي عليه واولى الناس بالصلاة على الميت الولي  
معه الولي فان حضر الامام كان اولي بالقدم وكعب على الولي بعده فان  
لم يعمل لم يحزله ان تقدم فان لم يحضر الامام وحضر رجل منى هاتم  
للولي ان تقدمه فان لم يعمل لم يحزله ان يقدمه فان حضر جماعة من الاولياء  
كان الاب اولهم الولد ثم ولد الولد ثم الجد من قبل الاب ثم الاخ من قبل  
ابن الاب ثم الاخ من قبل الاب ثم الاخ من قبل الام ثم العم ثم الخال ثم  
العم ثم ابن الخال ثم ابن عمه فان كان اولي بزيادة كان اولي بالصلاة عليه  
لنؤله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعضه ذلك عام واداء  
اجتمع جماعة في درجة قدم الاقرا ثم الاقنة ثم الاسن لقوله يومئذ اقرام  
الحز فان تشاؤوا في جميع الصفات ادرع بينهم الولي الحرا واولو من المولود  
في الصلاة على الميت وذلك الدرا ولي من الاثنى اذا كان من بعض الصلاة  
يكون للنساء ان يطين على الحنان مع عدم الرجال وحدث ان شين

انها  
1/13

وان شري جماعة فان صلب جماعة وفقت الامامة وسطهم المجهول من منسب اليه  
السلم الى وقتها هذا في الصلاة على الحنان ان يصلي جماعة فان صلي فردا كما  
صلي اليه صلى الله عليه وآله في الاوقات المكروهه للتوافل يجوز ان يصلي فيها على  
الحنان لا بأس بالصلاة والدفن لداوان فعل بالنهار فان افضل الا ان تخاف  
على الميت اذا الجمع حبان رجل وصي يصلي عليه وحتي وامراه فديت المرأة  
الى القبلة وبعدها الحنيفة الصبي ثم الرجل ونف الامام عند الرجل وان كان  
الصبي لا يصلي عليه قدم اولا الصبي ثم على ما رتبناه وان صلي علم فادى كان  
افضل ه سبط مرض الصلاة على الميت اذا صلي عليه واحد والروح ايق  
بالصلاة على المراه من جميع اوليائها واذا اراد الصلاة وكانوا جماعة يقدم  
الامام ووقوف خلفه صفوف فان كان منهم نساء وقفوا اخر الصفوف وان  
كان منهم جانيب وفقت وهدى في صف بانه عنهم وعيش وان كانوا  
نفسين يقدم واحد ووقفوا الخلفه بخلاف صلاة الجماعة لا يصلي  
منه وان كان الميت رجلا وقف الامام في وسط الحنان وان كان امراه  
وقف عن يمينها وتسعى ان يكون بين الامام وبين الحنان شي يسير  
بعد عنها ويحفي عند الصلاة عليه ان كان عليه ثياب فان لم يكن عليه  
ثياب او كان عليه ثياب صلي عليه كذلك ولا يرفع يديه ولا يديه الصلاة عليه  
ان يرفع يديه بالكبير ويذكر بذكره ويشهد ان لا اله الا الله ثم يركع ثم يركع  
ولا يرفع يديه ويصلي على النبي وآله ثم يركع الثالثة ويدعو المومن ثم يركع الرابعة  
ويدعو الميت ان كان مومنا وعليه ان يركع تاسعا ويذكر بذكره وان كان  
مستصفا قال ربنا عمر الدين تابوا الى اخر الاية وان كان لا يعرف  
سأل الله ان يحشره مع من كان نبواه وان كان طفلا سأل ان يحمله له واولاده  
فرضا ثم يركع الخامسة ولا يركع من مكانه حتى يرفع الحنان ويقرأها على الميت  
الجال ومن فاه من التكرار امها هذا فراع الامام متابعه فان  
رفع الحنان كبر عليها وان كانت مرفوعة وان بلغت الى الفترت كبر على  
الفتر ان شاد الافضل الا يرفع يديه فيما عند الاوله فان رفعها كان ايضا

م



١ وعلى امامك ولحسن والحسن ويسمى الاله واحدا واحدا امك امه الهى الارباب  
٢ ويكره البابون اجماعا وان كان العبد نكاحا ان يقرش شي من السلاح او ما يقوم  
٣ مقامه كحصى القيد والناعله في المواضع المباحة مكره اجماعا  
٤ ان يكون قبر القبر قد رقامه او الى الدفنه والمجد سعي ان يكون واسعاً  
٥ عند انما نحن الرجل فيه من الخلو من يجوز الاقصر على الشق والمجد افضل  
٦ ويكره نقل اطم من الموضع الذي مات فيه الى بلد اخر الا اذا اهل الى بعض  
٧ الما هدفاته نكح ذلك فاذا دفن في موضع مباح او مملوك للكون كونه  
٨ موضعيه وقد رويت رحمه في حوان نقله الى بعض اطمنا هدمي حنا مذكور  
٩ والا اول افضل ولا يترك المصنوب على حشيه الهم من ثلث ايام ثم ينزل الى القبر  
١٠ ويوارى في الزاب ويكره جرد القبر بعد انذارها ولا يابس تطيبها الا  
١١ والا افضل ان يدركه شيء من الخضا ويكره ان يحفر فيجمع العلم به مدونه  
١٢ اخر الا عند الضرورة اليه والكنف يوجب من يسر الدكة قبل نفسه المال  
١٣ وقضا الديون والوصايا بمعنى الديون ثم الوصايا ثم الميراث وان كان الميت  
١٤ امراه لزم روحها انها ويحب ان يصادق بالبرم ذلك في مالها ويحب ان يدفن  
١٥ في اسرف النفاق فان كان عليه نفق مبرقة او كذلك المدينه ومسد نصا  
١٦ وكذلك مشاهد الاله عليهم السلام وكذلك دليلة اميرهم يدركه  
١٧ من شهد انوا صلحين وعمرهم والدين في القبر افضل من الدفن في التبت  
١٨ لان النبي عليه السلام احرار لا يحاه المصير فان دفن في السجار اصابه  
١٩ ان يكون للاسان قبره ما لا يدفن امله واقرباه واد انشاح لسان مفيد  
٢٠ مسله من سبق اليها دان او حله لانه طمان قد ملكه وان حال دمه واحدا  
٢١ افرع سبها من حرج اسمه قد تم على صاحبه ومن دفن في مقبره مسله لا  
٢٢ يجوز لعنه ان يدفن فيه الا بعد ادراها وتعلم انه قد صار يمتا وذلك على  
٢٣ حسب الاهويه والرب فان باذر اسان مسرفا فان لم يجد فيه شيئا  
٢٤ جاز ان يدفن فيه وان وجد فيه عظاما او غيرها ردت التراب عنه ولم يدفن  
٢٥ فيه من استعلاء من اسان او ما دفن فيها فادرج فيه قبل الدفن

١١٧

١ وان رجع فيه بعد الدفن لم يلز له لان الغايه على حسب العلامه والدفن يكون مؤبدا  
٢ الى ان يلى الميت محمد عوده الارض الى الكهاه ومن عصيته ارضا دفن  
٣ فيها جاز لاصحابها قلعه منها والافضل ان يدركه ولا يملك حرمة واد امانات  
٤ اسان وحلف اسن احد حاضر والاخر غايب ودفن الحاضر الميت في ارض  
٥ مسركه منه وبين الغايب ثم قدم الغايب يحكم له ان لا يلقه لانه لو كان احيا  
٦ استحبه الا يلقه فان اخذ القتل كان له ذلك ومضى اليه سائر الودنه  
٧ على دفنه في موضع ثم اراد بحفره نقله فليس له ذلك ومنى اختلفوا فقال  
٨ بعضهم بدنه في المملوك والباقيون بدنه في الميسل فان دفنه في الميسل  
٩ اولى يعني دفن الميت في القبر ثم سجد الارض حار الميت في القبر عنها  
١٠ والا افضل ان يدركه لانه لا دليل يمنع من ذلك ثم ان يترك على قبره  
١١ عليه ويكن ان يترك على القبر سجدا وصى عليه اجماعا اذ الحليف للورثه  
١٢ في القبر اضر على المفروض منه اذ اعقب ثوبا وكفن به مثا كان  
١٣ لصلحه نفعه منه والا افضل يدركه ولا يلقه في اذ اخذ السيل المداو  
١٤ اكله التبع وفي الكفن دان ملكا للورثه دون غيره الا ان يكون مع  
١٥ اسان يلقه فيعود اليه دون الورثه ان نشا وان كان كعبا لم يكن  
١٦ لهم في القبره جاز قبل الدفن وبعد الدفن ويكفي في القبره ان  
١٧ يراه صاحب المصيه ويكره الخلو للغيره يومئذ ولانه اجماعا  
١٨ وسحب غيره الرجال والنساء والصغار ويكره خفيه الشبان  
١٩ النساء للرجال الذين لا هم بينهم ويكره لفرأيه الميت وخبرائه  
٢٠ ان يعملوا طقما للزباب المصيه بلاده ايام كما امر النبي عليه السلام  
٢١ اهل جعفر من حيث الله عليه هو الميت السنه باس واما اللطم  
٢٢ والمخدش وجز الشغل والوخ فانه له باطل محرم اجماعا وورد في  
٢٣ كثر التوب على الاب والاخ والكون ذلك على عمرهم وكذلك يكون  
٢٤ لصلح الميت ان يهر من عن يارسا لطف العلامه او احد من  
٢٥ فونها على الاب والاع فاتها على غيرها لا يكون على حال

١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠  
١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠



# كتاب الزكاة

فصل في الزكاة وملح فيه وما من شرط في الزكاة  
 الزكاة في اللغة هي التوبة كالزكاة الذي ورثها المرء اذا صار  
 زوجا فثبت في التزاع اخراج بعض المال زكاة لما يؤول اليه من زيادة  
 الثواب ويحصل ايضا ان الزكاة هي التطهير لقوله املك نفسا زكية  
 اي طاهرة من الذنوب فثبت اخراج المال زكاة من حيث تطهير ما في  
 ولو اذ لك كان جرما من حيث ان فيه حقا للمالكين وقيل انها تطهير  
 للمالك من ما تم من ثمرها ومدة الزكاة على اربعة فصول احدها  
 ملح فيه الزكاة وبيان اجابته وثانها من يجب عليه الزكاة وبيان  
 شروطه وثالثها مقدار ما يجب فيها ورابعها بيان المستحق وفيه القسم  
 فاما الذي يجب فيه الزكاة فثلاثة اشياء الاول والبهر والقيم والزيادة  
 والدرهم والخط والسعد والتمر والرب وسروط وجوب الزكاة  
 هذه الاحاسيس ستة اشان ترجعان الى المكلف واربع ترجع الى المال  
 فارجع الى المحل المحل فيه وكما ان العقل يردع الى المال المالك  
 والسوم وجوبه المحل في الجيرة شرط في الاحاسيس كلها ان المالك  
 يجب عليه الزكاة لانه لا يملك شيئا وكما ان العقل يردع في الدائم والدرهم  
 فقط فاما ما عداها فانه يجب فيه الزكاة وان كان المالك يترفع  
 من الاطفال والمجانين والملك شرط في الاحاسيس كلها وكذا ان المكلف  
 والنوم شرط في الموانئ الا بعد وجوب الحول شرط في الموانئ والزيادة  
 والدرهم لان الغلات لا يرعى فيها وجوب الحول بقدر سرائط الوجوب  
 فاما سرائط الثمن فاشان الاسلام وامكان الاداء لان الدائم  
 وجوبه عليه الدائم لكونه مخاطبا بالعبادات فلا بد من ضمانه والاسلام  
 وامكان الاداء لانه لا يرعى من الاداء وانما وجوبه على  
 المال لم يبرهن ضمانه لكن بدليل حسن مبدل في ملة مفرقا ان شاء الله  
 في زكاة الاصل

سرايط وجوب زكاته الابرار والفقير والسوم وهو الجول والكلام  
 هذا الكلام في بابه فصول في النصاب والوقت والقيمة والنصاب هو  
 الذي يعلق به القيمة والوقت هو ما يبيع نصابا وهو وقت في الاصل سمي  
 شقيا والمراد منه من الماخوذ من النصاب والتمس في الاصل عشرة نصابا  
 خمس وعشر وخمس عشرة عشرون خمس وعشرون ست وعشرون  
 وثلثون وست واربعون احدى وستون سبع وستون احدى وستون  
 مائة واحدى وعشرون وما زاد على ذلك اربعون او خمسون والافاض  
 للاسعة وقضا حثته منها اربعة اربعة الاربع الاولى والباقي فليس  
 الخمس والعشر وما في العشر الى خمس عشرة وما بين خمس عشرة الى عشرين  
 وما بين عشرين الى خمس وعشرين وليس بين خمس وعشرين وست وعشرين  
 ذققت واما ان تسعة تسعة من ثلث وعشرين الى ست وثلثين وما بين  
 ست وثلثين الى ست واربعين وثلث بعد ذلك كل واحد اربعة عشر  
 ما بين ست واربعين الى احدى وستين وما بين احدى وستين الى تسعين  
 وما بين تسعين الى احدى وتسعين وواحد وتسعين وعشرون  
 ما بين احدى وتسعين الى مائة واحدى وعشرين وبعد ذلك الواحد ثمانين  
 ما بين مائة واحد وعشرين الى مائة وثلثين ثم تعدد للمستقر لا يضاف  
 تسعة تسعة لا الى ثمانية والقيمة المأخوذة منها اشارة قد مضى  
 منها ثمانية وهو ملح في خمس من الاصل شاه الى خمس وعشرين وتسعة  
 مائة في ست وعشرين مستفاض او ابن لئون ذكر تصامير الاصل  
 وفي ثلثين وست لئون وست واربعين حقه وفي احدى وستين  
 وفي ست وستين حقه وفي ست وستين لئون وفي احدى  
 حقتان فاذا لمقتضاه واحد وعشرين في كل خمسة حقه وفي كل اربعين  
 في ثلثين مالا خلا في ثمانية الا انهم لم يصلوا والاحاسيس مطلقه الذي  
 تنضمه عموما ان يرعى العدد فان اقتضت حسنة اخراجها عن كل خمس  
 حقه وان اقتضت اربعين اخراجها عن كل اربعين ست لئون فان لم يجمع  
 بها هذا ان اخراجها عن كل خمسة حقه وعن كل اربعين ست لئون فيخرج من

١٩١

١٩٠



ذلك ان في مائة واحد وعشرين ثلاث نبات لبون الى مائة وليس فيها حققة وسالون  
 الى مائة واربعين فيها حققت لبون الى مائة وثمانين فيها ثلاث حققات الى  
 مائة وستين فيها اربع نبات لبون الى مائة وسبعين فيها ثلاث حققات وثلث نبات لبون  
 الى مائة وثمانين فيها حققت وثلث نبات لبون الى مائة وتسعين فيها ثلاث حققات وثلث  
 لبون الى مائة وثمانين فيها اربع حققات او خمسين نبات لبون وعلى هذا الحساب القابل  
 بلغ لعموم قول عليه السلام في كل حققة وفي كل اربعين نبات لبون وفي كل مائة وستين  
 الابل التي يوزن في الزكاة اربعة اولها استخاضت في الحامل والمأخض ثم دخلت  
 في المائة وانما تحت استخاض لان امها ما خضت في الحامل والمأخض ثم دخلت  
 واحد له من لفظه والواحد حقة وست لبون وفي التي هم لها ستان ودخلت  
 في المائة وسميت لبون لان امها قد ولدت وصار لها ثلث والحقة وهي التي لها  
 ثلاث سنين ودخلت في الاربعة وسميت بذلك لانها استخضت في الحامل والمأخض ثم دخلت  
 وقبل لانها استخضت في الحامل والمأخض ثم دخلت في الاربعة وسميت بذلك لانها استخضت في الحامل والمأخض ثم دخلت  
 سنين ودخلت في الخامسة وهي اكر من واحد في الزكاة فاما ما دون ذلك  
 من لبون فاول ما يفضل ولدها يقال له فضل ويصل الى حواشيها ثم يخلص  
 من لبون ثم الحقة ثم الخبز وعدت زكاة فادان له خمس سنين ودخل  
 في السادسة وهو التي فان كان له ست سنين ودخل في السابعة فهو زكاة باع وباع  
 فان كان له سبع سنين ودخل في الثامنة فهو زكاة باع وباع فان كان له ثمان  
 ودخل في التاسعة وهو بازل وانما سمي بازل لانه طلع زاه وفضل له بازل عام  
 وبازل عامين وبازل الخلف واحد من وجع عليه من فاضل لم يرد  
 وبعده ان لبون ذكر اخدمته لاعلى وجو القبة بل هو مفضل فان عدتها كان  
 محتررا ان سري اهلها فان وجع عليه من فاضل لم يرد من لبون الذي  
 سمي به وجع ابله مهازيل لانه اعطاهما وجانان بشري من الحبس الذي  
 وجع عليه فان ربع ما غطاه اخدمته فان احسن اعطاه ثمنه اخدمته والذاة  
 بحكوك الجول فمراعي فيه الجول اذا حمل النصاب وبافي الشروط ولا  
 يقع الوجوب على امدان الا اذا كان في مال مائة ولم يخرج كان ضامنا وارسل  
 شرط في الضمان وفي الناس من قال ان امدان الا اذا شرط في الوجوب والابل  
 اطهر لعموم عليهم السلام اذا كان في مال حتى يحول عليه الجول ولم ينفذ الا اذا

قوله  
 ١٩٧

امكن الاداء ما بين النصاب والنصاب وقص العلى به الزكاة لا مفردا ولا  
 مضافا الى النصاب ه من كان له خمس من الابل فليطع بعضها او كلها قبل  
 الجول فلا زكاة فيها لان الجول ما حال على نصاب وان حال الجول واملته الاداء  
 لم يخرج زكاة حتى يهلك او بعضها فعليه زكاة لانه ضمنها بالشرط فارطال  
 الجول فليطع كلها بعد الجول قبل امدان الا اذا فليطعن عليه لان شرط الامكان  
 لم يوجد بعد وان يلف منها واحد بعد الجول قبل امدان من قال لا مكان  
 شرط في الوجوب يقول لا شيء عليه وعلى ما قلناه من ان الامكان شرط في الضمان  
 بعد هلك الجول وقبل الضمان خمس المال فاذا هلك الجول من ماله مال  
 لمساكين ان حال المساكين امانة في يديه لم يشرط فيها لبون عليه اربعة اجناس  
 الشاة هذا اذا هلك واحد بعد الجول وقبل امدان الا اذا هلك اذ هلك  
 سان او ثلاث او اربع فاذا هلك الكل فلا شيء عليه لان شرط الضمان ما  
 وجد ومضى كان عند سبع من الابل فليطع اربع بعد حوول الجول قبل امدان  
 الا اذا وقع له شاه ان وقت الزكاة خاف عند خمس من الابل سوا قلنا ان امدان  
 الا اذا شرط في الوجوب او الضمان ان النصاب وجد على الوجوه فان كانت  
 المسلم بها فليطع منها خمس بعد الجول قبل امدان الا اذا من قال لا امدان  
 شرط في الوجوب قال لا شيء عليه وعلى ما قلناه من ان الامكان شرط في الضمان  
 بعد هلك خمس اشباع المال بعد الوجوب وقبل الضمان فليطع اربعة اجناس  
 شاه انة هلك من المال الذي يعلق الوجوب خمسة فان كانت له ثمان  
 فليطع منها اربعة بعد الجول قبل امدان الا اذا كان فيها شاه سوا قبل ان  
 الا امدان شرط في الوجوب او الضمان لانه يدعي معه نصاب كامل يجب فيه  
 شاه فان كان له ست وعشرون من الابل فليطع الجول عليها ثم هلك منها  
 خمس قبل امدان الا اذا من قال امدان الا اذا شرط الوجوب قال عليه اربع  
 سوا لان وقت الوجوب حادثة واحدة وعشرون وفي عشرين اربع شياه  
 وواحدة عفو وعلى ما قلناه ان امدان الا اذا شرط في الضمان فليطع  
 خمس المال الا خمس الجول بعد الوجوب وقبل الضمان فليطع منه ومن مال  
 المساكين فليطع اربعة اجناس يستخاض اربعة اجناس من خمسها وعلى المساكين



حسب شخصها الاربع اجناس حسبها وانما ان الامر على ما قلناه في هذه المسائل  
لقوله عليه السلام الابل اذا ملعت حسا فبها شاة فاحب بها ولو وجب  
القيمة للزمنه على ذلك حال من وجب عليه شخصه وليس عليه عند  
ابن بون ذكر اخذ منه ولا شيء له ولا عليه وان كانت عند شخصه على  
بش بون اخذ منه ومعها شاة او غير ذلك ورهها وبش بون  
وحقه مثل ما سبقت بون وبش محض لانها فضل اخذ الفضل وكذلك  
بن حقه وخذعه سواء فان وجب خذعه وليس معه ما هو مهم من الانسان  
اي من كان فلسفه شي مقدر الا انه يقوم ويراد ان الفضل وليس الخار  
للساعي مهم من انفس الجوده والاعطى ان يحل رده وان تشاجا  
امر من الابل ويستتم ادا حتى يبقى المقدار الذي فيه ما يحب عليه فوخذ عند  
ذلك وان وجب عليه انسان مختلفه مثل حقه وبش بون وعند احد  
النوعين تزداد الفضل وقد سناه وكذلك الحكر فاما عداها من الانسان  
بوخذ بالقيمة ويراد الفضل وان اخار المعطى ان يسرى ما وجب عليه  
لمد ذلك بعد ان يقدر ان رده فان كانت الله دلتها مهازيل لزمه  
منها فان كان فيها مهازيل وسنان احد من وسط ولا يوجد شخص ولا  
هذه فان ربح ما عطا السنان جاز اخذ وان اجمع مال بين ان يوجد  
منه حقه على حقه او سب بون مثل ان يكون المال ماس فانه يجوز  
ان يوجد اربع حفافا وحسب بون عريان الفضل ان يوجد ارفع  
الاسنان والاساعل بكنه العبد فوخذ الحفاف فان كانت الله صك  
والاسنان الواحد مراضا لا يوجد ذلك ويوجد من الصالح بالقيمة وانما  
قلنا ذلك لقوله عليه السلام واليوجد صفة ولادات عوان وكحور  
البرول من الخذعه الى سب شخصه المعهود من السك من الحدة  
على ما هو في الشرع بين الانسان فاما المعهود من خذعه الى التي وما  
فوقه وليس بمخصوص عليه لكنه يجوز على وجه القيمة وكذلك  
البرول غير سب شخصه كحور على وجه القيمة وان لم يكن مخصوصا  
فان كانت كلها مراضا او مع ما لم تكن شر اصح وتوجد من وسط

هذا هو المقصود من هذه المسائل

م

هذا هو المقصود من هذه المسائل

لان جدها والامن د بها فان تشاجا اسعمل الفرغة وان كان عند مهازيل  
وسنان اخذ مقدارا ما يصيبه واحد من النوعين منه وان كان هناك  
واحد نصفه مهازيل ونصفه سنان فان ربح صاحب المال باعطاء ما يحب  
عليه سببا اخذ فان لم يفعل يوم ملحق عليه مهزولا وسببا وخذ  
منه نصفه لقيمة المهرول ونصفه لقيمة السنين وعلى هذا تجري هذه  
الباب وكذلك حكم المصاحب سواء ومن وجب عليه خذعه حابلا  
حاز ان يوجد حابلا وسمى ما خضا اذا ربح به صاحبه وكذلك اذا  
مز بها الفحل ولا يعلم اني حابل او حابل حان اخذها به الشاة التي  
حب في الابل سعي ان يكون الخذعة من الصناب والنبه من المعروك  
سويد من حقله عن السعي عليه ان يلزمه ويوجد من نوع البلد الامن نوع  
بلد اخر ان الانواع مختلف فامليه بخلاف العربية والعربية بخلاف السطيه  
وكذلك السامية والعراقية وسواء كان ما اخذ من الشاة ذكر او انثى لان  
الانتم سناؤه وسوا كانت الابل ذكورا او اناثا لانه لم يرق في الشرع ذلك  
واما المعلوم فلا يلزم فيه الزكاه على حال والمال على ضربين ضلوع وناطق  
وان سب طلقا قدر وناطق فالوجوب قد سناه على حود الجول فيما  
عدا العلف وبلوغ الصابو الصنان يعلق ليدان الاداء مع الاسلام و  
اذا كانت الاموال باطنة من الذهب والفضة ان يدر على دفعها الى من يراد منه  
بالدفع اليه من الامام او خلفه الامام او متخيه وان كانت ظاهرة وهي الماشية  
والتمار والحبوب فالهلام في احكامها ملوما قلناه في الاموال الباطنة من  
امكان دفعها الى الامام او خلفه او متخيه سواء كان رجل دال الى الامام  
اولى لان له المطالبة بهذه المدقات فاذا سب ما قلناه فاذا ربح عند ضلوع  
اربعون شاة او خمس من الابل حار على الجول وعددها الساعي اوم بعدد  
ملك بعضها قبل ان يملك ثلثها فامليه منه ومن الماشية على سناؤه وهذا  
الحكم فيه اذ حال الجول على ما في درهم فاورد منه حقه فليقبل امدان  
الاذا صحت بالخضه اذ افضل الساعي مال الزكاه سب دمه المني فان ملك  
في الساعي من غير سربط لم يكن عليه ضمان وان كان سربط من الساعي

هذا هو المقصود من هذه المسائل

هذا هو المقصود من هذه المسائل

هذا هو المقصود من هذه المسائل



وتفريضة ان يقدري على الصلوة الى مسجده فلا يخل على ما يشاء من الصلوة والوقوف  
 ١ صدقة الابل واخذوه هو مضمون عليه من عرقته وكور قبل ذلك في شاة  
 ٢ انواع ما يحب فيه الزكاة من الفرو والغنم الا انه تكون فيه من كان عنده  
 ٣ ست وعشرون من الابل فزكت ثلاث سنين بلونه ينتكح من السنة الاولى  
 ٤ عن النصاب الذي يحسبه ستكحاض حارته خمس شياه في السنة الثانية وفي الثالثة  
 ٥ نقص عن النصاب الذي فيه خمس شياه فيلزمه اربع شياه يخرج عليه ستكحاض  
 ٦ وتسع شياه ومن كان عنده خمس من الابل فزكت ثلاث سنين بلونه الفرو  
 ٧ من شياه واحده لان الشاة اسحتت بها سفي اول من خمس فلا يلزمه فيها شيء  
 ٨

**فصل في زكاة الفرو**  
 سراط زكاة الفرو مثل سراط الابل وهي المالد النصاب والحول والسوم والنض  
 ١ الفرو اربعة اولها ثلثون في سبع اوسعة والماني اربعون في مائة اعمدة  
 ٢ حوز الذكر الا بالقيمة والمالت تسعون في سبعان اوسعتان والذراع كل  
 ٣ اربعين منه ودل لمن سبع اوسعة فان اخرج عدد عمل ان يخرج على واحد  
 ٤ منها على الانفراد كان محبرا اخرج اهما شاة مثلا ذلك مائة وعشرون  
 ٥ من الفرو فان شاة اخرج ثلاث مئآت وانما اربع مئآت واخراج المئآت  
 ٦ افضل والاوقاص فيها اربعة اولها سبع وعشرون والماني تسعة مئآت المئآت  
 ٧ الى الاربعين والمالت سبع عشرة مئآت اربع الى سنين والاربع سبعة مئآت  
 ٨ بالعام لمع والعرض فيها اثنان سبع اوسعة فخر في ذلك والماني ستة اعمدة  
 ٩ والحجاز الى ربي المال غير انه اوقافه الردي والبرية الحيا ذبل توخذ وسطا  
 ١٠ فان شاة استعملت لا الزعة فاما اسنان الفرو فاذا استعمل ولد الفرو سنة  
 ١١ ودخل في الثانية فهو حذغ وحذغة فاذا استعمل سنين ودخل في الثالثة فهو  
 ١٢ وثنية فاذا استعمل ثلاثا ودخل في الرابعة فهو رباع ورباعية فاذا استعمل  
 ١٣ اربعة ودخل في الخامسة فهو سدس وسدس فاذا استعمل خمسة ودخل في  
 ١٤ السادسة فهو ضالع بالضاد عذ المعجمة والعين هم لا يتم له بعد هذا  
 ١٥ وانما الضالع عام وضالع عامين وضالع ثلاثة اعوام قال انوم  
 ١٦ سبع لا يبدل على سنين وقال غيره انما يبيع اياه سبع امه في الذي ومنهم

ص ١٩٧

ص ١٩٧

قال ان قرنه سبع اذنه حتى صار اسوا فاذا لم يندل اللع على معنى البيع  
 ١ والبيعه فالرجوع فيه الى الشرع والبي عليه اللمحس وقال سبع اوسعة  
 ٢ حذغ او حذغة وحذغته ابو جعفر وابو عبد الله عليهما السلام الحولي  
 ٣ واما المنة فقالوا ايضا في التي لم لها ستان وهو الذي في اللع فيبيع  
 ٤ ان يعمل عليه وروي عن النبي عليه السلام انه قال المنة هي السنة فضلها  
 ٥ وازكاه في من الفرو حتى يحول عليه الحول ولا يعد لامع اهما لها ولا يندل  
 ٦ عنها بل لا ياتي حول نفسه وسوا ذلك متولدة من اهما لها او مستفان من غيرها  
 ٧ او من حنيتها او غير حنيتها وكذا للحمل الابل والغنم سواء لارزكاه في سوي  
 ٨ الغوايل منها ولا المعلوف مثل ما قلناه في الابل سواء كانت المواني مغلوقة  
 ٩ او لا يعمل في بعض الحول وتايمه في بعضه حكم بالاعل فان شاة ذبا بالحوط  
 ١٠ اخراج الزكاة وان قلنا ان الحية فيها الزكاة فان قويا لانه لا دليل على وجوب  
 ١١ ذلك في الشرع والاصل ان المنة في

**فصل في زكاة الغنم**  
 سراط زكاة الغنم مثل سراط الابل والفرو وهي المالد والنصاب والسوم والحول  
 ١ فانتصب في الغنم خمسة اولها اربعون منها شاة والماني مائة واحد وعشرون  
 ٢ منه شاتان المالت مائتان وولجدة مئالت شياه الذراع ثلث مائة و  
 ٣ فيها اربع شياه الخامس اربع مائة بوح من حل مائة ساه بالغاما بلغد العفو  
 ٤ فيها خمسة اولها سبع وثلاثون الماني ثمانون وهو مئان اربعين الى مائة  
 ٥ واحد وعشرين المالت تسعة وسبعون وهو مئان مائة واحد وعشرين  
 ٦ مائتين واحد اربع مائة الا واحد مائتين واحد الى ثمانية وواحد مائتين  
 ٧ مائة الا اسد وهو مائتين ثمانية وواحد الى اربع مائتين ولا يوحذ الزيادة هي  
 ٨ التي تربي ولدها الى خمسة عشر يوما ومن حمل خمس يوما في هذه الحال يندله  
 ٩ المئآت من انرا دم ولا الخاص وهي الحامل ولا الاحولة وهي السنة المئآت  
 ١٠ للذكر والابل هو اسنان الغنم اول ما يلد الشاة يقال لولدها  
 ١١ سحله ذكر اذ كان او انثى في الضان والمعر سوا ثم يقال بعد ذلك سحبه  
 ١٢ ذكرا كان او انثى فها شاة فاذا بلغت اربعة اشهر هي في الفرو حوز المالد

ص ١٩٧



ولا تخرج منه وجهها جفرا فاد اجازت اربعة اشهر في العتود وجمعها عتدا  
 وعرض وجمعها عرض ومن حين ما ولد الى هذه الغاية بمال لها عتوا للماني  
 والذكر حدي فاد السكمل سنة فالاني عتو والذكر يقي فاد اذ دخلت  
 في المائة فهي حدة والذكر حدة فاد اذ دخلت في المائة فهي السنة والذكر الي  
 فاد اذ دخلت في الرابع ذراع ورابعه فاد اذ دخلت في الخامس فهي سدس عام  
 فاد اذ دخلت في السادس فهي صالغ ثم لا اسم له بعد هذا لكن بمال صالغ عام  
 وصالغ عامين وعلى هذا ابداه واما الصنف فالنحلة والبهمه مثل ما في المعز  
 سواء هو حمل للذكر والاني دخل الى سبعة اشهر فاد بلغت سبعة اشهر  
 قال ابن الاعراب ان جان من شايين فهو حدة وان كان من هرين فاد انما  
 حدة حتى يمل بانه اشهر وهو حدة انما حتى يسجل سنة فاد اذ دخل في المائة  
 فهو في سنة على ما ذكرناه في المعز سواء الى اخرها واما قل حدة في الطان  
 اذ بلغ سبعة اشهر واجزى في الاضمة لانه اذ بلغ هذا الوقت فان له ثروة  
 وصرات والمعز لا يروا حتى يدخل في السنة الثانية فلهذا افهم الخرج في  
 الصيام مقام التي من المعز واما الذي يوجد في الصدقة من الصان  
 ومن الماعز التي فاد انت ذلك فالكلوا حال الصنم من امور اما ان يكون  
 كلها من السن الذي يحب بها فانه يوجد منها فان كانت في ذلك السن  
 ان يوجد منه بالقيمة وان كانت فوقه وتخرج بها صاحبها احد سنين  
 لم يبع ركه عليه فاضل لم يبع عليه ولا يرمه اكثر ما يحب عليه ومضى  
 عنه اربعون شاه احد عشر شهرا واهل الباني عشر شهرا وحت عليه  
 واخذت منها فان ما سجل ايمان ادايه الحب عليه صانها وان كانت  
 ايمان اداها صنها وان لم يها الباني عشر وولدت اربعين نخلة وماتت  
 الاسنان لم يحب الصدقة في الحال واطع حول الاسنان واستوف  
 حول الحال في اذ كان المال صانا وما عتدا وبلغ البصاب احذمه  
 ان كل ذلك يسمى عتدا ويكون الخزان في ذلك الي رب المال ان شا  
 اعطى من الصان ان شا اعطى من المعز ان اسم ما يحب عليه في  
 يتناولها الا انه لا يوجد ارداه ولا يرمه اعلاها واحتملها بل يوجد وسطا

فان مات فلها ذكورا احذمه ذكر او ان مات اناثا احذمه انثى فان اعطى  
 ذكرا الذكرا في ابدان التي ذكر احذمه ان الاسم ساوله اذ اوال رب  
 المال الماشية لم يحل علي ما الى الحول صدق وابطال بيده ولا يرمه بمين  
 وابطال قول التاعى عليه لقول امير المؤمنين عليه السلام لعامله لاخالط  
 بيوتهم بل قل لهم هل لبيبة اموالكم حق فان اجابوا بعم فامض معهم وان  
 لم يجابوا فارجع عنهم واما اذا شهد عليه شاهدان عدلان بحول الحول  
 قبل ذلك واحذمه الحق اذ اذ كان من طس واحد بصاب ودانت من  
 انواع مختلفه فلان يكون عنه اربعون شاه بعضها صان وبعضها ما عتد  
 وبعضها مكية وبعضها عريه وبعضها شاميه يوجد منها شاه لان الاسم  
 ساوله ولا يقصد اخذ الحود ولا يرمى يادونه بل يوجد ما يكون منه على  
 قدر قيمته المال وكذلك الحليم في يداين من الفس بعضها سوي وبعضها نظي  
 وبعضها حوام ليس يوجد منها سبع او سبعة من اوسط ذلك على قدر امالك  
 وكذلك لا يزال اذ انت عنه ست وعشرون ابلا بعضها عريه وبعضها  
 حية وبعضها لول معد ذلك وحت بها بنت خاص على قدر امالك كذلك  
 الحكر في العذات اذ ارمي حيتو احد من انواع مختلفه مثل ان يكون  
 بلغ البصاب بعضه اجد من بعض او البز بعضه اجد من بعض او الربيت مثل  
 ذلك اجد ما يكون على قدر المال وكذلك البز في الذهب والفضة  
 فان يكون بعضه دنانير صكا او بعضها ملته فللم في سوا فان كانت سباب  
 او غير منقوشه فلا زكاة فيها على ما بينه ان شا الله اذ كان عنه  
 صان في بلد من الماشية كانت بها فريضة واحد فقال ذلك ان يكون له  
 اربعون شاه في بلد من بلده زكاته لانه قد اجتمع في ملكه وان كانت اقل  
 من بصاب في بلد من بلده كذلك وان كانت له ثمانون شاه او مائة وعشرون  
 شاه في بلد من بلاد الرمنه اكرم من شاه واحد لانه في بلد واحد  
 وان كان في بلد بصاب ورب امال الخزان من ان يعطيه اي المدين شاه  
 فان وحت عليه سباه ليرى وله غنم في مواضع متفرقة يجب ان يفرق ملكه  
 عليه في الموضع الذي فيه الماشية اذا وجد متفرقة فيه فان كان له مثلا ثمانون

بلغ

نحو



شاة قطاله الساعي وحل بلا شاة فقال اني اخذتها في البلد الاخر قبل فوه  
 ولا يلزمه من قول امير المؤمنين لساعة المذمومة ذكره فحل الامر الى  
 صاحب المال ولم يامر بالممنه فان كان عنه مال فذكر انه ودينه  
 او لم يحل عليه الحول قبل قوله ولا يلزمه الممنه ارجو بالاسمى بالاسم والذاه  
 حب في الاعيان التي يحب فيها الزكاه لاني الدية لما روي عنهم عليه السلام الغنم  
 اذ بلغت اربعين فيها شاة وارابل اذ بلغت خمسا فيها شاة والبهرا اذا  
 بلغت ثلاثين فيها سبع او سبعة والذاه اذا بلغت عشرين فيها ذراهم  
 اذ بلغت مائتين فيها خمسة دراهم وهذا صريح بان الخوب يحل بالاعيان  
 لا بالذاه ولانه لا خلاف انه لو تلف المال كله بعد الحول لم يلزمه شي قبل على  
 ان الفرض يحل بالاعيان لا بالذاه من كانت عنه اربعون شاة محال  
 عليها الحول فولدت شاة منها لم يحل عليها الحول الثاني ثم ولدت شاة ثالثة  
 ثم جال عليها حول ثالث فحلب عليه ولد شاة لان الحول الاول اني عليه  
 وهي اربعون ذبح عليه فيها شاة فلما ولدت بنت من الدار اربعين فلما  
 جال الحول الثاني فولدت على الامهات وعلى السجل الحول وهي اربعون ذبح  
 فيها شاة اخرى فلما ولدت بنت اربعين فلما جال عليها الحول ذبح عليه ولد  
 شاة فاما اذا كان اربعين ذبح ولم يلد منها شي أصلا فحلت فيها شاة فلما جال  
 عليها الثاني والثالث لم يلزمه اذ من شاة واحدة وموت به ثلاث سنين  
 فان عليه سبع شياه لانه يلزمه في السنة الاولى ثلاث شياه وفي حل سنة ثالثة  
 ثمانية لان المال في الثانية والثالثة قد نقص عن مائة ومن قال ان الزكاه  
 من شاة وعلى هذا الوجه بالعام ما بلغ وهو مائة ومن قال ان الزكاه  
 على الذاه فمضى على ذلك ثلاث سنين ما زاد عليها فان عليه في حل سنة ثالثة  
 الاولى فمضى استكمل اربعين سنة صار تحلها الفقراء والمساكين هم من كان عنه  
 ثمانية مائة وعقب ثم عادت الى ملكه في مدة الحول استأنف بها الحول  
 سواك سائمة عنه او مملوكة عند الغائب او بالفتن من ذلك وقبل  
 انه اذا اكمل الحول فعليه الزكاه لانه مال للصاحب ويدخل عليه الحول الاول  
 لحوط لانه يدعى في المال آكل التصرف فيه طول الحول وهذا لم يمتنع وعلى هذا

ان المال قد يمتنع عن الفضايل فان كان  
 في مال من شاة وبعدها

اذا كان معه دنياه او ذراهم تصا بأهصت او تركت او ذفقتها فليس عليه  
 فيها الزكاه ولا يحل في اعيانها الزكاه فان عادت اليه استأنف بها الحول ولا  
 يلزمه ان يركى لما مضى وقد روي انه تركى لسنة واحدة وللشهر على الاحكام  
 ومن اسره في بلد الشرك وله في بلد الاسلام مال فعليه ما اعتبرناه وان كان التصرف  
 في المال لا ركاه عليه وعلى القول الثاني يركى لما مضى لحول المال والنصاب  
 وسوي القول الاخر قوله عليهم السلام انك لا ركاه في مال غائب ثم اذا كانت  
 عنه اربعون شاة فموتت شاة ثم ماتت واحدة منها فالحول امر ان يموت قبل  
 الحول او بعده فان مات قبله فليس فيها شي سوا ولدت الشاة في حال موت  
 او بعدهما لان الحول ملحق على النصاب فاملا والسجل ان تقدم الامهات  
 على ما سناه وان مات بعد الحول اخذ منها شاة لا يها وجب في الحول والحول  
 الا ان على ما قلناه من ان الشاة يجب بها ان يصرف من الشاة خر من  
 اربعين ان الشاة ماتت من مال ذبح الغنم ومن مال المسكين ان مالهم  
 واحدة منها ومن كانت عنه اربعون شاة فضلت واحدة ثم عادت قبل  
 حول الحول او بعده وجب عليه بها شاة لان النصاب والمال وحول الحول  
 بد حصلته فان لم يقد اليه اصلا فقد انقطع لحول سبب النصاب فلا يلزمه  
 شي وان قلنا انما يجب ملك انقطع الحول لانه لم يملك من النصاب وهو مثل  
 مال الغائب فلا يلزمه شي وان عادت فان قويا في التسليم الذي روي على  
 مطر الاسلام اذا ارند له مال فلا يحل ان يكون حلالا عليه الحول او لم  
 حل فان كان محال عليه الحول وجب في ماله الزكاه او احد منه ولا  
 ينتظر عوده الى الاسلام فان حب قبله على حل حال وان كان لم يحل على  
 ماله الحول لم يحسبه شي وكان المال لورثته سنانا به الحول فان ملكه  
 قد زال بازداه ووجب التسليم عليه على كل حال وان قد اسلم  
 لغيره ارتد لم يزل ملكه فان كان قد حال على المال الحول احرمه الزكاه وان ريس  
 جال الحول اسطره حول الحول ثم توجه منه الزكاه وان عاد الى الاسلام واليه

٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦



١ قل فان حتى يذل الخريد لا يقدر عليه رال ملكه وانقل المال الى ورثته ان كان له  
 ٢ ورثته والا الى بيت المال فان كان حال عليه الحول احرمته الركة وان لم يكن  
 ٣ عليه فوجعه شيء من عمل ماله او بعضه حتى لا يوجد منه صدقة فاذا وجد  
 ٤ احرمته الواجب من عذريته عليه وعلى الامام تعزيره المتعلق على امر  
 ٥ المسكين اذا اخرج من الانسان صدقة ماله لمحررته ذلك للوجوب عليه اعارة  
 ٦ لانه ظلم بذلك ودرويان ذلك تجزيه الاول الحوط ٥ المولد من الطب  
 ٧ والعلم ان كانت الامهات طب الخلف انه ليس فيه ركة وان كانت الامهات  
 ٨ غنا فالاولى ان يحبسها الركة ان اسم الغنم ساوله فانها سبي يدان  
 ٩ فلما لا يحبس على شيء لانه لا دليل عليه والاصل براه الدية فان فوياد الاول  
 ١٠ لوطه الخلطة الامانة الركة سوا ذات خلطة ايمان او خلطة  
 ١١ اوصاف بل يحبس ملك كل ماله على حذبه فاذا بلغ ملك بصا لم يحبس فيه  
 ١٢ الركة احرمته في موضع واحد وان اوضح مفرقه وان لم يسلع ماله  
 ١٣ مبردا النصاب لم يلزمه شيء ولا يوجد من ماله شيء وسوا ذات الخلطة  
 ١٤ المواشي او الغلات او الدراهم او الدنانير على كل حال ووجه خلطة  
 ١٥ الاعان ان يكون من شربين مثلا اربعون شاه فليس عليها شيء فان كانت  
 ١٦ منها مائة شاه كان عليها شتان وان كانت مائة وعشرين من ثلاث  
 ١٧ كان عليها ثلث شاه وان كانت المائة وعشرين لاس كان عليها شتان وان  
 ١٨ كانت لو احدى كان عليه شاه واحد وكذا التحريم الاصناف الماقية من الابل  
 ١٩ والبقر وعذر ذلك تحريم على هذا المذهب وخلطة الاوصاف ان يكون  
 ٢٠ الملك مبررا عراهم شربين من مائة او مائة وعشرين او مائة وعشرين او مائة  
 ٢١ او مائة واحد فله الحول ذلك سواء ودينان حكم الدنانير والدراهم  
 ٢٢ انه لا يحب الركة في نصاب واحد اذا كان وصفا على انسان واحد او جماعة  
 ٢٣ وكذا حكم الغلات اذا كان نصابا فان كان واحد حب بها الركة وان كان  
 ٢٤ فدخل منها الغلة وبلغت نصابا فان كان واحد حب بها الركة وان كان  
 ٢٥ وبلغ نصيب كل واحد النصاب كان علم الركة وان نص من ذلك لا يلزم

الحول

١ ان مال كل واحد قد يضر عن النصاب وانما اوجبنا الركة لانهم يكون الغلة  
 ٢ وان كان الوقف غير مملوك ٥ وان وقف على اسان اربعين شاه وحالها  
 ٣ الحول لا يحب فيها الركة انما غير مملوكه والركة سبع المالك فان ذلك  
 ٤ وحال على الاولاد الحول وكانت نصابا وجب عليه فيها الركة ما اذا ان الوافق  
 ٥ شرط ان جميع ما يكون منها الموقوف عليه وان ذكر ان الغنم وما يتوالد  
 ٦ عنها وقفوا انما لم ينافعها من اللبن والصوف الحب عليهم الركة لما قلناه  
 ٧ من عدم الملك ومعنى قول النبي عليه السلام الصحيح من مفرق والحق في جميع  
 ٨ انه اذا كان انسان مائة وعشرون شاه في ماله موضح لم يلزمه الركة من شاه واحد  
 ٩ لانها قد احرقت في ملكه ولا يفرق عليه لو وجد ملكات شياه وكذلك ان كان  
 ١٠ اربعون شاه من شربين مفرقة في الملك فلا يجمع ذلك لو وجد شاه واحد  
 ١١ هذا سائر الاسيا والفرق بين ان يكون السرة من اول الحول او بعد الحول  
 ١٢ نيمان وسوا ذلك سبع او عشرين دل ذلك لا معزيره فاذا ثبت  
 ١٣ ذلك فحليا يفتقر على مال الخلط وكسبه الركة فيها يسهل عناوي  
 ١٤ فيرم ٥ من اسرى اربعين شاه ولم يقبضها حتى حال عليها الحول فان كان مملوكا من  
 ١٥ قبضها اي وقت كان عليه الركة وان لم يمد من قبضها لم يلزم عليه شيء من  
 ١٦ له اربعون شاه فاستاجر احرا شاه منها ثم حال عليه الحول لا يحب فيها الركة  
 ١٧ لانه قد مضى المال عن النصاب سواء قد ذلك الشاه او لم يفرده والخلطة لا  
 ١٨ تتعلق بها زاده على ما سناه في المكات المتروطة عليه لا ركة في ماله ولا  
 ١٩ على سببه لانه ليس بمالك لاحد مما لا يصح ان العبد لا يملك عذرا والمولى  
 ٢٠ لا يملكه الا بعد عتقه فاذا سب ذلك اذا اخذ السيد استناب فيه الحول  
 ٢١ وكذلك ان ادى مال مملوكه استناب في الحول بما في ماله وعلى هذا الاثر انه  
 ٢٢ ايضا الفطر لانه عذر ماله لا يلزم مولا الا ان يكون في عيونه وان قلنا  
 ٢٣ انه يلزم مولا فطرته فان قويا لعقوم الاثبات انه يلزمه الفطر ان كان  
 ٢٤ لسه وعين مملوكه هو المتروطة عليه مملوك هو ان كان غير متروطة عليه  
 ٢٥ يلزمه بمقدار ما يخرجه ويؤرم مولا بمقدار ما بقي وان قلنا ان يلزم واحدا منهما

٢٥٥











اوصافها اذ اكان فيه ما ياد به خالصه اخرج منها خذ درهمين وسبعة  
 حيزه وعليه اتمام الحماة سوا اذ انت نصف او اقل واكثره واذا كان مخطي  
 فيه ما ساء وفتحه لجل الصغى بلما به لا يلزمه زكاته لانه ليس بمصروف  
 فان قدرته من الزكاة لزمه زكاته على قول بعض اصحابنا فعلى هذا يلزمه ربع  
 وفيه خمس مسائل فان عسرهم لا يلزمه لانه يلف ماله ويهلك فتمت مسائل اخرى  
 خمسة فممنها سبعة ونصف فله منه لانه مثل ما وجب عليه وان جعل للمفقر  
 ربع عشرها الى وقت بيعها قبل منه ذلك وان اعطى نعمة ذهبيا سائر  
 سبعة ونصف اجزاء ايضا لانه يجوز اخراج الفضة عذنا وان كان من الذهب  
 سبعة دراهم ونصف لم يزل منه لانه زكاة او الى الذهب والفضة محظور  
 اسعى لصلواته للصغى سلق الزكاة بها الا اذا قصد الفراء فانه  
 اذا قصد الفراء لزمه ربع عشرها وفيه خمسة مسائل فان اراد لسرها  
 للكاين وان اعطى مئة غار وان اعطى من غيره من حنثه وطبعه اجزاء  
 وان اعطى نعمة ذهبا او غيره حاز وان اعطى نعمة فضة بكرة لانه زكاة  
 ومن الممنها لزمه فتمتها قيمه الفضة لان الصغى محرمه لا يحل بملكها عليه  
 ونقصا من نوعها ومن قال اخذها مباح النية فممنها مع الصغى ولو  
 منه مئة مثاقيل وزنه ووزنه وملك الصغى من غير حنثه لولا ان يادى الى البا  
 والاولى ان يكون ذلك لان الزكاة يكون لمكان الصغى لا للمكان  
 وان زكاه في المال الغائب ولا في الدين الا ان يكون بخره من حنثه فاما ان  
 لم يزل مملوكا ولا زكاه عليه في الحال فاذا حصل وبيعه اشتاق به الحول  
 اجماعا من والى حرج لسنه اجماعا هذا اذا كان جالا فان كان مملوكا فلا زكاة  
 فيه اصلا لانه لا يملكه في الحال المطالبة به وددوي ان مال الفرض الزكاة  
 على المستقرم الا ان يكون صاحب الدين قد ضمن الزكاة عنه في فاد  
 مع بعض النصاب وعضه دين على من احدثه صمة الدين الى الحاصل  
 واخرج زكاة جميعه وحكم ما لا الغاية حتى الدين سواء وان لم يملكه  
 يضم اليه وهو نصاب الحاصل مفردا ومن كان له مال دفعه وحقق عليه

در ٢١١

ربخه سنين ثم وجبة لم يلزمه زكاة ما مضى وددوي ان يركبه لسنه اجماعا  
 بكرة ان خرج الزكاة من ردي المال وسعى ان يحججه من حبه او من وسطه  
 والافضل اخراجه من الحنث الذي وجبه وفيه اخرج من غير حنث ما خرج  
 بامنه اذ لم يزل مما فيه زكاة فان كان مما فيه زكاة اخرج مثلا بمثل ويؤن  
 ترك الاحتياط في الحنث على صير مباح ومحظور والمحظور من الحنث  
 السال للرجال مثل ان يحرق الرجل حنثا لا او سوارا او عذرا او سوارا  
 الرجال اذ لا يحرقه النساء مثل المظنة وحلي السيد والحائض اذ اكان من فضة  
 وما اسبه ذلك فانه لا زكاة فيها لانه لا يقدح في ان يكون لارتداء  
 فان قصد الفراء بذلك من الزكاة لزمه ذلك ثم واما الحنث المطاع  
 حلي النساء وحلي الرجال للرجال فهذا ايضا لا زكاة فيه لما سعى فاما  
 روي عن انه لا زكاة في الحنث وزكاته اعارة في حوز للرجال اجماعا مثل  
 المظنة والحائض والسليق والسيف من فضة والحوز ذلك في حلي  
 الدواء وحلي الفرس لان ذلك من الايات والاب الفضة محرم استعمالها  
 وان قلنا انه مباح لانه لا يادى الى حنثه فان قويا واما الذهب فانه لا  
 حنث في شئ منه على حال لما روي علي عن النبي انه حرج ثوبان  
 به حنثا ويطعم من ذهب فقال هذا حرام على دواهي حنثا لا باقا  
 والحوز ان حلي الصغى بفضه لان ذلك حرام في حلي النساء المباح مثل  
 السوار والخنخال والبلخ والقرط فاما اذا احدث حلي الرجال مثل  
 السيف والسليق فان حرام وحكم المراه حلي الرجل سواء وان تقدم  
 والمراه والحلي في المشط والمكحلة وعقد ذلك فله حرام لانه من الاواني  
 والارات غير انه المحبب في الزكاة لانه ليس بمفوتة ويصير الدواء  
 بالصفة لانه المحبب وغير المحبب ومن خصل في ذلك حنثه وضع  
 الفضة في الاستعمال اذ الفضة الحلي كثر ائتماع من الاستعمال والمطاع  
 او ائتماع من الاستعمال والصالح على جمع الوجوه ان زكاه فيه وسواء في

م

م

م

م

م

م

م



١ كسرة أو لم ينو الله ليس يدرهم ولا دنائره وإن أورت حلياً فلا زكاة عليه  
٢ سواوى استعماله للروحه أو الحاربه أو لم ينو أو الحاربه أو لم ينو لأنه ليس  
٣ ولا دنائره وإن ألفت دنائره أو دراهمه نفقة لغيره أو سائر أو  
٤ أكثر من ذلك ولو كانت نصاباً فإن كان جازراً وجب عليه فيها الزكاة  
٥ وإن كان غائباً لم يلزمه فيها الزكاة ومن ورث مالاً لم ينصل إليه إلا بعد  
٦ انحول عليه حول أو أخواله فليس عليه زكاة إلى أن يملأ منه وحول  
٧ بعد ذلك عليه حول أو مال الفرض زكاة على الميت فرض دور المرض  
٨ إلا أن يترط على المرض زكاة فيلزمه حسب الشرط وإن كان له  
٩ من أحيائه خلفه ما يكون محسوباً عنها الأدم من نصاب ونصابين ولا يسلع بل  
١٠ حشر نصاباً بالمزمنة زكاتها وأصم بعضها إلى بعض بل أغنى دل حتى  
١١ بانفراذه نصاباً قبل أن يكون معد ما يدرهم إلا عشره أو تسعة عشر ديناراً  
١٢ وتسعة وبلغ من شاه وسبعة وعشرون درهم وأربع من الأبل وأربعة أو  
١٣ من الغنات لا يلزمه زكاة وكذلك الغلات بل غنى دل حتى منها نصاب  
١٤ مفيد وأصم بعضها إلى بعض بخلاف إخراج القيمة في سائر الأحياء  
١٥ الوقت سواء كان من حشر الأمان أو عدا الأمان  
١٦ فصل في زكاة الغلات  
١٧ شرط زكاة الغلات أن يكون ملكاً والنصاب في النصاب منها واحد والقيس  
١٨ واحد والنصاب ما يبلغ خمسة أوساق بعد إخراج حق السلطان والموت  
١٩ والوسق سون صاعاً والصاع أربعة أمداد والمد رطلان ورابع بالصراف  
٢٠ فإذا بلغ ذلك ففيه الخمر إن كان في سقا أو شرب معللاً أو كان غذياً وإن  
٢١ سقي بالهرب والذو إلى وما يلزم عليه من نصف العشر وما زاد  
٢٢ النصاب لحسابه بالغاً بالغه وهو ما يصح عن خمسة أوسق وإن كانت  
٢٣ الغلة ما دثر سبجاً وغرساً حشراً أو أكلت فإن كان الغلات  
٢٤ أحد منها العشر وإن كان الغالب عراً لم يحد منها العشر  
٢٥ تساوى أحد نصفه حساب العشر والنصف الآخر حساب نصف العشر

١ والغلة قول رب المال في ذلك مع منعه وقت وجوب الزكاة في الغلات إذا  
٢ كانت حبواً إذا اشتدت وفي الثمار إذا بدأ صلاحها وعلى الإمام أن يفتي شعبة  
٣ لحفظها والاحتياط عليها كما فعل النبي عليه السلام بحبيرة ووقت الإخراج  
٤ إذا دس الحب وهو وصفي وفي الثمرة إذا حفت وشمشت والمري في النصاب  
٥ محققاً شمساً فإن أراد صاحب الثمرة حذازها نطبا خربت عليه ما يكون كراً  
٦ وأحد من الثمر زكاته والحكم أن أراد صاحب أن يأخذ لها أو سراً مثل ذلك  
٧ ووقت الإخراج في الحب إذا دس في قصفي وإذا خرج زكاة الغلات فلا  
٨ شيء فيها بعد ذلك وإن هبت نحو الأمان نصاب وصير اثماً ما يحول على الثمر  
٩ الحول إذا ذلك الغلات والثمار حلت أو فاتها بالحد أو البلاد فتمت  
١٠ التحليل بهما وفي ثمر الخراف وبعض الأنواع أيضاً تقدم على بعض السهري  
١١ والشهريين وأكثر من ذلك وفي ذلك أربع مسائل أولها إذا أطلعت  
١٢ عليها في وقت واحد وأدركت وقت واحد فافق وقت اطلاعها  
١٣ وأدركها في وقت واحد عام واحد فإن بلغت نصابها الزكاة  
١٤ الثانية اتقى اطلاعها واحلف أدراجها من أن أطلع دفعه واحد  
١٥ ثم أدرك بعضها بعد بعضها بعضها إلى بعض لا يدرى عام واحد  
١٦ المالكة أحلف أطلعها وأدراجها فوأن أطلع بعضها وأرطب  
١٧ ثم أطلع الباقي بعد ذلك فإنه يصم بعضها إلى بعض وإن كان بينهما الثمر  
١٨ والشهران لا يفاخره شيء واحد الرابع أحلف أطلعها وأدراجها  
١٩ وهو أن أطلع بعضها وأرطب واحد ثم أطلع الباقي بعد ذلك الأول فدل  
٢٠ هذا يصم بعضها إلى بعض لأنه من عام واحد وكذلك إن كان له ثمر كبير  
٢١ في بعضه رطب وفي بعضه شتر وفي بعضه بلح وفي بعضه طلع فخذ الرطب  
٢٢ أدرك الشتر فحذف ثم أدرك البلح فحذف ثم أدرك الطلع فحذف بعضه إلى بعض  
٢٣ لا يفاخره عام واحد وإن كان له ثمره ثمانية مرة فيجوز فادركت الثمانية  
٢٤ وحذف ثم أطلعت الجديده ثم أطلعت الثمانية مرة أخرى لا يصم الجديده



الى التهاميه الثانيه وانما ضم الى الاولى لانها السنه واحده والتهاميه الثانيه  
الى الاولى ولا الى التحديه لانها في حكم سنه اخرى اذا كانت الثمر توعا واحدا  
اخفنه وان كانت اولا مختلفه احد على حساب ذلك لا يؤخذ حله جدا  
ولا كله زيدا النخل اذا حمل في سنه واحده فبعض حباته لا يحمل حبه  
بعضه لا يعم بعضه الى بعضه انما في حكم السنه اذا اصاب صلاح الثمار  
فيها الزكاه وبعت الامام الساعي على ما ورثناه بحوض علمهم ثمارهم وهو الجز  
فسطرهم منها من الرطب والعنب واذا اشترى كم نقص وما د ابقي فاد  
عروف هذا نظرا فان كانت الثمر حبه او سنق فيها الزكاه وان كانت ذواتا  
فلا شيء فيها بمحتر ارباب الارض من ان يأخذوا بالحوض علمهم ويضموا  
الزكاه او يوحده بهم ذلك ونصن لهم منها كما فعل النبي صلى الله عليه  
واله مع اهل جبر فانه قال بعد عدا الله بن رواجه حتى كرس علمهم والاد  
ان يرك في ابدهم امانه وتوفيه في ذلك فان اصابوا اذ ان اتوا اهلا  
لذلك في كان امانه لم يحزهم التصرف بها بالادل والبيع والهه لانهم  
المساكين وان كان صانعا حاليهم ان يعلوا ما يشاء او متى اصاب الثمر انة  
او طم طالمو غير ذلك من غير رطب منهم فقطعهم مال الصمان الثمر  
في المعنى فان اقموا في ذلك فان القول قولهم مع منهم ومن حوض علم  
التمر يتم تهمته في الثمر اماره اقتضت المصلحة من الخلل عنها خفف  
عنهم بحساب ذلك واذا اراد سبه الثمر على رؤوس النخل فان ذلك حرام  
لان الاولى في القسمة ان يكون افراد الحق دون ان يكون نفعا فله  
ذلك يصح القسمة ولو كان بيقام ببيع لان مع الرطب والرطب الحوض  
كان افراد الحان من الساعي مع نصيب المساكين من ثمر الرطب الحوض  
منها فمهم وان راي قسمتها خرضا على رؤوس النخل فمهم للمساكين  
نقسمهم من حباتها ففعل وان راي ان سبها او يحدها ففعل وان  
رأي قسمتها بعد الجذاذ فان اصابا ثرا لانه افراد الحق ولا سعي لرب

المال ان يقطع الثمر الا اذا زاد الساعي اذا لم يكن حقيق فان كان صمه جائله ذلك  
وانما قلنا ذلك لانه تصرف في مال غيره بمرادته وذلك لا يجوز ومنى الف  
من الثمره شيئا لم يملكه المساكين وهو محرم ان يخلصه من الثمره ومن  
لخدمته منه صمه ومنى اراد رب الثمره قطعها قبل ان يفسد احداهما فله  
المصلحة فان له ذلك من غير كراهيه وركه له ذلك انما من الركاه وعلى  
الوجهين معا لا يلزمه الركاه وهو اما قطع طلع النخل فلا يلزمه على حاله الربط  
على صير صير حتى منه ثمر والباقي للحي منه فالاول كما ذكرناه وقبل ما  
كالرني والمعهلى وعد ذلك والكلام فيه في فصول حوار التصرف  
وفي ور الصمان والبوع الذي صممه فاما التصرف في الحوض فيه قبل قبول  
الصمان بالخرص ان فيه حق المساكين ومنى حوض عليه واحار ذن المال  
صانها ومن حاز له التصرف على الاطلاق ومنى الف الثمره مع او اكل  
وعمد للسفان فان ذلك بعد الصمان وعله قدر الزكاه على ما حرض  
عليه وان الفه قبل الخرص والصمان فالقول له مع منيه ونصن قد زلله  
تمرا وانما قلنا ذلك لان عليه القيام به حتى يصير ثمره والبيع الذي حوجه  
فانه يلزمه في ذلك كمنه وان كانت الابواج كثره من من او طمها في ذلك  
الحكم في العنب فهو اذا كان يباع منه ربيب واما ما لا يباع منه الثمر مثل الحاسوي  
والاراضي والعنب الحريم فان قد لا يباع منه ولا يرب مثل الاول  
حكم الاول سواء انه يقدروا حوزة حرم وريب ان عموم الانهم في الرض  
سائر الكل وينبغي ان يحوزها بحسب فيه الثمر والرب من ثمره لامن نوع اخر  
وكفى في الخرص حازر واحد اذا كان اساقفه لان الذي عليه لم يفت  
عد الله بن دواجه و لم يرد انه اقتطعه عنه وان استظهر بالخرصه فان  
احوط لا زكاه في شيء من الجوب غير الخطه والشهد والسلبه فيه  
ملا ما فيه ودل موته بالحق الفلات الى وقت اخراج الزكاه على رب المال  
دون المساكين والغلس نوع من الخطه مال اذا ديس في ذلك  
كمام عم لا يدق حتى يدق او طرح في راحه فيه ولا يبقى بقا الخطه ولا



في كسبها وزعم أهلها أنها إذا هربت أو طرحت في ربحا حقيقته خرجت على الميراث  
فإذا كان كذلك كثرت أهلها من أن يلقى عنها الكسب ويكال على ذلك فإذا  
بلغت النصاب أحدها الزكاة أو يكال على ما هي عليه ويوجد عن كل عشرة  
زكاة فإذا أخرج عنه حظه وعثر ختم بعضه إلى بعض لا فاق حظه  
ووقت إخراج الزكاة عند النصف والتدبير لأن النبي عليه قال إذا بلغ  
حمسه أو سبعة لا يملك الكل إلا بعد النصفه متى أخذ الساعي للطيف  
أن يصير ثم أو حبه عليه رد على صاحبها فإن حاله غلبه فتمه فإذا زاده أو  
قمة أخذ الزكاة في وقتها فإن لم يردده وشتر عنه فصانرا نظرفان حار  
تقدر حقه فقد استوفاه وإن كان دونه وفي وإن كان فوقه وجب عليه رد  
أذا كان المال واحد وزرع في بلاد مختلفة الأوقات في الزرع والحداد  
منه بعضه إلى بعض لأن الحظ والسعة الموزعة البلاد كلها في السنة إلا ما  
ولحده وإن تقدم بعضه على بعض بالنسبة وأراد القسمة بدأ  
بصاحب المال كمال له تسعة عشر والمالين واحد إذا كان في الأرض عشرة  
فإن جميعها نصف العشر كمال له تسعة عشر والمالين واحد إذا كان الحظ  
والسعة في واحد من الحسب يرد بعينه النصاب مفرد أو إجماع بعضه  
إلى بعضه إذا بلغ التمر قبل بدو صلاحها من ذي سقطة عذر بها فإذا  
بدأ صلاحها لمالك الذي لا يوجد منه الزكاة أنه لم يرد من ماله الزكاة  
فإن استراق من الذي بعد ذلك لم يح عليه الزكاة لأنه دخل وقت وجوب  
الزكاة وهو في ملك غيره وكذا إذا كان عند نصاب من الماشية قبل  
قبل الحول من غيره انقطع الحول فيه فإذا حال الحول واستزاه استأنف الحول  
ومن استزاه الحبل عليه أيضا لأنه لم يولد ملكه حولا كاملا إذا أخذ من أرض  
للخراج للخراج ونبي بعد ذلك فهذا ما يح فيه الزكاة وجب فيه العشر  
بعضه العشر فما بقي لا في جميعه إذا كان لم يولد وعلم من قيمته أو ما  
لم يسفل الحبل إلى الورث حتى يفي الدين فإذا استأنف الحول فقلت بعد وفاة  
أقبل وفاته كانت التمر مع الحبل يعلق به الدين فإذا قضى الدين وقضى

أن الميراث فإذا بلغت التمر النصاب الذي يح فيه الزكاة لم يح فيها زكاة  
لأن المال ليس يحده لم يحصل بعد للزكاة وللحجب في هذا المال الزكاة  
ومنى تصالح التمر قبل موت صاحبه وجب فيه الزكاة ولم يسقط الحصول للدين  
أن الدين في الدين والرهبة والزكاة يحسب في الأعيان وجميع الدين والزكاة  
هذه التمر يخرجان معا ليس أحدهما بالتقديم أو من صاحبه فإن لم يستع  
المال الزكاة والدين كان حساب ذلك إذا كان للمالك ثمار وكان شرطاً  
عليه أو مطلقاً ولم يود من مكانه شيئاً فلا زكاة عليه لأن الزكاة لا يحجب  
على المال وإن كان مطلقاً ويحجب عنه شيء يخرج من الحساب حربه  
الزكاة إذا بلغ ما يصيبه بالحربة النصاب من استأجر أرضاً فزرعها  
فإن الزكاة واجبة على الزارع في زرعه دون مالك الأرض لأن المال  
يأخذ الحري والحرية المحب فيها الزكاة بخلاف أن النبي صلى الله عليه  
واله قال خيما سقت السماء العشر فأرجع العشر في نفس الزرع دون  
الأرض وعلى مدنها حنون حارها طعام أو شجر وعلى هذا أن الحرها  
بغلة منها كانت الأجر باطلة والغلة للزارع وعليه أجر المثل وعليه  
الغلة الزكاة إذا بلغت النصاب وإن أحرها بغلة من غيرها كانت الأجر  
صحيحة ولا يرمه الزكاة فيما يملك من الغلة إنما ما خرجت أرضه وإنما  
أخذ أجره أو الأجر المحب فيها الزكاة من استزى خلافاً إن سيداً صلاح  
التمر لم يبدأ صلاحها كانت التمر في ملكه وزادها عليه وكذا إن  
وصى له بالتمر قبلها بعد موت الموصي ثم بدأ صلاحها وهي على الخلق فإنها  
ملك له وزادها عليه إن زكاة الثمار لا تراعى فيها الحول فإن استزى التمر  
قبل بدو صلاحه كان البيع باطلاً والتمر على أصل المالك وإن كان على غيره  
فإن استزاه بعد بدو صلاحه وجوب الزكاة فيها فإن كان بعد الحول  
وصان رب المال الزكاة حار السع فصح في جميعه والزيادة على البايع وإن  
باعها قبل الحول قبل صان الزكاة بالعرض فإن السع باطلاً فالحق مال  
وصحح مال صاحب المال وإن أعها قبل بدو صلاحه شرط القطع



فقط قبل وجوب الركاه فلا كلام وان تو انما لم يقطع حتى يداصلها  
 فان طالب البائع بالقطع او انقاعا على ذلك او طالب المشتري بدلك فانه  
 ذلك والركاه على واحد منهما لانه لا دلاله على ذلك فان انقاعا على البقيه  
 او برضا البائع فان له ذلك وكان الزكاه على المشتري ان المرء في ملكه  
 اذا بدا صلاح المرء فاهل كمارها فان علمه ضمان مال الزكاه فان كان  
 لم يحرص بعد قبل قوله في مقدار وان كان بعد الحرص طول لم يحجب عليه  
 من الحرص وكما يكال ما يخرج من الارض ففيه الركاه مسجبه دون  
 ان يكره واجبه ولست بها مثل الغلات على ما سناه واما الخضراوات كلها  
 والنبات والبقول فلا ركاه في شيء منها

**قضا**  
 في مال التجاره هل فيه زكاه امره  
 لا ركاه في مال التجاره على قول التراجيحنا وجوبا وانما الزكاه فيها اسحبابا  
 وقال قوم منهم بحب فيها الزكاه في قيمتها يوم بالدينار والدرهم وقال بعضهم  
 اذا باع زكاه لشيء واحد اذا طلب براس المال او ربح واما اذا طلب  
 مصانف لا خلاف بينهم انه ليس فيه الركاه فاذا ثبت هذا فعلى قول من رآه  
 فيه الركاه او من اسحب ذلك اذا استرى مثلا سلعة بمائين يظهر بها  
 ربح ففيه ثلاث مسائل اولها استرى سلعة بمائين فاقتتعت جولا فاعاها  
 مع الجول بالمائين ربح زكاه للمائين لجولة وزكاه الفايده من حين طهرت  
 واستاف بالفايده الجول المائيه حال الجول على الشايه ثم باعها  
 برأيه بعد الجول فلا يربحه الزكاه المائيه وبتايف بالفايده الجول  
 المائيه اشتراها بمائين فباعها بعد سنه اشترى باعها سلمها به استاف بالفايده  
 الجول ثم اذا استرى سلعة بحال الجول على السلعة كان الجول الاصل  
 حول السلعة فلا تردوده اليه بالقيمة استاف وان كان استاف  
 بعرضه كان للقيمة استاف بالسلعة الجول والركاه معلوق بغيره التجاره  
 انما نفعها اذا ملك عرضا للتجاره فحال عليها الجول من حين ملكه وقيمتها

نصاب وجب فيها الركاه وان نقص لم يحجب فان بلغ نصابا في الجول المائيه استاف  
 الجول من حبل النصاب اذا ملك سلعة للتجاره في اول الجول المائيه  
 ملك اخري تعد سهرم اخري بعد سهرم حال الجول فان كان حول  
 الاولي وقيمتها نصابا وحول المائيه وقيمتها نصابا وكل المائيه الثاني ربح  
 كل سلعة مكوها وان كانت الاولي نصابا فحال حولها وقيمتها نصابا وحال  
 حول المائيه والمائيه وقيمتها اول من نصاب احد من الاول الركاه خمسة دراهم  
 ومن المائيه والمائيه من كل اربعين درهما درهم اذا استرى عرضا للتجاره  
 بدرهم او دينار وكان الثمن نصابا فان حول العرض حول الاصل اليه مردود  
 اليه بالقيمة وان كان استرى السلعة للتجاره بسلعة فيه استاف الجول  
 وقد كثرنا ههنا وان كان استراها نصاب من غير الايمان مثل حشيش الابل  
 او ثياب من القز او اربعين من القطن استاف الجول لانه مردود الى  
 القيمة بالدرهم او الدينار الى اصله واذا كان معه سلعة شته اشترى  
 ثم باعها على حول الاصل لانه ثمنها وقيمتها خمسة دراهم اذا استرى سلعة  
 من حشيش الايمان فحال الجول فقيمتها ما اشترى من الدرهم او الدينار ولو باعها  
 نقد البلد وكذلك ان لم يبيعها فان استرى بالدرهم والدينار فقيمتها  
 ما اشترى من المدين فان كان حله واحد منها نصابا في الاصل زكاه  
 وان نقص حله واحد منها عن النصاب لم يحجب فيه الركاه وان بلغ احدها  
 ولم يبلغ الاخر زكاه الذي سلعه والقيم اليه الاخره اذا استرى سلعة  
 بدرهم فحال عليها الجول وناعها بالدينار فقيمتها السلعة دراهم  
 واخرج منها الزكاه لان الركاه محب في ثمنها وقيمتها كان دراهم وان  
 باعها بل الجول بالدينار وحال الجول فقيمتها الدينار دراهم لانها  
 من الدرهم التي حال عليها الجول واذا حال الجول على السلعة فباعها  
 صح البيع لان الركاه محب في ثمن السلعة التي عنها وليس كذلك  
 اذا كان معه نصاب من المواشي فباعها بعد الجول لان الزكاه تنحصر



وصحبت من الماشية فيصح العقد فاعدا مال المتدين والبيع فيما المتدين  
 غرض المتدين من غرض ذلك المال في البيع ٥ اذا كانت متعة تسلفه  
 للتجارة فيويها الفية سقطت زكاته وان كانت عده للقيمة فيويها  
 التجارة الصبي تجارة حتى يصر من مال التجار ٥ اذا استري سلعة للقيمة انقطع  
 حول الاصل وان استراه للتجارة بني على الحول الاول وان كان المال اقل من  
 الصاب اول الحول يصاب بالجزء ثم بعده وراعي كمال الصاب اوله  
 اخره فكم يرجع في قيمته المالك اذا كانوا للتجارة الزكاة ويلزمه فطره وروا  
 لان سيب وخو به المختلف ٥ كل من ملك حياض فيه الزكاة للتجارة فانه  
 يلزمه زكاة العين دون زكاة التجارة مثل ان يري اربعين شاه سائمة  
 او خمس مائة الابل سائمة او ثلثين من الميراث ذلك للتجارة فانه  
 يلزمه زكاة الاعيان والبلزمة زكاة التجارة لعموم تناول الاخبار  
 فلا يفت ذلك واستري اربعين شاه فتمت اقل من صاب حول هذا من  
 حين ملك الماشية واخر زكاة الماشية وانقطع حول الاصل وان ملك  
 للتجارة اقل من اربعين شاه فتمت ما شان اخرج زكاة التجارة اسحبها  
 او على الخلاف فيه وعلى ما قلناه من ان الزكاة على عينها يجب ان يمول  
 لارزاقها اقل من الصاب فان ابقى الصاب من قبل ان يكون اربعين  
 شاه تشاركها في اخذ زكاة العين انها واحدة وزكاة التجارة مسجلة  
 او مختلف فيها لعموم الاحوال هذا اذا كان حولها واحدا فان اختلف حولها  
 مثل ان كان عنده ما سادتهم سنة اشترى بها اربعين شاه للتجارة  
 بناء على حول الاصل لان التجار مردودها اليهمها وهو الاصل وعلى ما قلناه  
 من ان الزكاة معلقا بعين مسطوع حول الاصل ٥ اذا استري كذا للتجارة  
 فامرت قبل الحول في التجارة فانه يؤخذ منه زكاة التمر لساؤل الظاهر  
 له والبلزمة زكاة التجارة في من الخلو والارض لان ذلك يتابع للتجارة والزرع  
 واذا كان عنده اربعون شاه سائمة للتجارة ستة اشهر واستري بها اربعين  
 شاه سائمة للتجارة فان حول الاصل حولها ٥ اخرج زكاة مال التجار

٢٢٢

والبلزمة زكاة العين ان لم يخل على واحد منها الحول وعلى ما قلناه انه معلق الزكاة  
 بالعين يعني ان يقول انه يؤخذ زكاة العين لانه باذل ما هو من جنسه والزكاة  
 تتعلق بالعين وقد حال عليه الحول ٥ اذا استري غرضا للتجارة اخرج زكاة  
 التجارة اذا حال الحول وكذا ذلك اذا استري خلاصا للتجارة او ارضا  
 بوزا لم يرجع فيها فان خرج زكاة التجارة اذا حال الحول على ثمن الارض النخل  
 اذا استري ما في قفيز طعمه باني درهم للتجارة وحال عليه الحول وقيمة ما بها  
 درهم اخرج منه خمسة دراهم ان قيمته ما يادهم وان شأنا اخرج خمسة افرق  
 فان عدل الى طعام جيد فخرج منه ثمنه تساوي حتى درهم فان جازا لاث  
 الذي وجب عليه خمسة دراهم ويخرج اخرج القيمة ومضى ذات المصلحة كلها  
 وحال الحول وقيمة الطعام ما يان لكن غير المال تعد الحول لما نقصان  
 قيمة نقصان السوق او يزيد لزيادة او ينقص فتمت لعين حدث فان نقص  
 لنقصان السوق او لعب فيه فلا يسقط عنه زكاة لانه نقص الصاب  
 بعد ان وجب عليه ٥ هذا اذا كان بعد الامكان وان كان قبله كان  
 الا اذا فلا شيء عليه من ضمان النقصان لكن ما ينقص من ماله من المداين  
 وان زاد عليه الدين خمسة دراهم ان الزيادة ملحق بها الحول ٥ من  
 اعطى غيره مالا متعارفة على ان يكون الدخ منها فاستري مثلا بالسلعة  
 حال الحول وهو يساوي الفين فان زكاة الف على رب المال والدخ  
 اذا حال عليه الحول من حين الظهور فان فيه الزكاة على رب المال نصيبه  
 وعلى العامل نصيبه اذا كان العامل مسلفا فان ذمما يلزم رب المال ما  
 نصيبه وسقط نصيب الذي لانه ليس من اهل الزكاة هذا على قول  
 اوجب له الدخ من اصحابنا وهو الصحيح فاما من اوجب له اجره اطل وزكاة  
 الاصل والدخ على رب المال وعلى القول الاول رب المال للتجارة من ان  
 يخرج الزكاة من هذا المال ومن ان يخرج من غيره فلما العامل في الحوزة  
 اخرج منه الا بعد التسمية لان دية وقاية للمال لما اعله يكون من  
 الخسران ولو قلنا ان ذلك له فان لحوط الالماسين يكون من ذلك

٢٢٣



المال جزاء اذا اخلطوه خرج من ان يكون ذوقه للخسران حرصه ومن ملك  
 نصيبا بحسبه الزكاه اي حشر خائف عليه دين يحبط به فان كان له مال  
 عر هذا النصاب بعد الدين بان الدين في مقابلته ما عدا مال الزكاه سواء  
 كان ذلك عتقا او اناثا او ايتى شيئا فغدا ان لا يكون دار مسئلة او حاديا  
 حرمه وحب الزكاه في المال فان لم يملك غير ذلك النصاب بعد ثباته حب  
 فيه الزكاه واما منع الدين من وجوب الزكاه عليه لان الدين يعلق بالدينه  
 والزكاه حب في المال نداه فوله عليه السلام الزكاه في شعبة اشياء يفتل  
 نقالة ما في درهم خمسة وفي عشرين مائة لا يصفه مطلقا وكذا في باقي  
 الاجناس ولم يقل ان لم يكن عليه دين فاذا ثبت هذا وحال الحول لم ينقص  
 الحاشم عليه بالدين اخرج زكاه العين وقضى بعد ذلك ما غلبه من الدين  
 وان كان حكر عليه الحاشم به وحكر عليه فيه ثلاث مسائل احدها حكر  
 عليه ووفر ماله على الدين بم حال الحول فلا زكاه عليه لانه حال الحول  
 مال له في المانية عين الكلدي هو سلع ماله وقال هذا في المال الحال الحول  
 بل ان يصف ذلك فلا زكاه عليه لان الحول حال ولا مال له لانه يملوه فثبات  
 المصير في المال حكر ولم ينعى حال الحول في هذا المال له لكنه يحجب عليه  
 فيه ممنوع من الصرف فيه فلا زكاه عليه ايضا لانه غير مملوك في الصرف  
 فيه ويدر ويختم عليهم لم في المال العايب الذي لا يملكه المصروف فيه الزكاه  
 فيه ٥ اذا كان معة ما ينفق قال الله على ان انفق ماله منها بم حال عليها  
 الحول لم يحجب عليه الزكاه لانه مال ملكه عن ماله وما بقي وليس صانع  
 قال الله على ان انصرف ماله ولم يقل هذه المالكين لم ينفق الزكاه المالكين ان الدين  
 يعلق بدينه ٥ اذا مال ماله في حال الحول فمصدق بماله بطوعا  
 بسط عنه فرض الزكاه سواء ملك غيرها او لم يملك وذات الزكاه في دينه  
 اذا كان معه ما ساند عليه ما ساند خطابه الدين بعد الحاشم فان كان عليه  
 زكاه او عليه زكاه سسر لير فان كان اقراره قبل ان يحجر الحاشم عليه  
 فان العول قوله معصيه فاذا حلف اخرج منه الزكاه وتقاسم الباقي العزما  
 لان الزكاه في العين والدين والدينه وان كان اقراره بعد ان حشر الحاشم دين

ليرمه مثل ذلك الزكاه وبقي في ذنبه ويقاسم الغرماء بالمال من كان له اربعون  
 شاه فاستلحق اجزا اربعها سنة شاه منها معصيه فان الاجير ملك تلك الشاه  
 بالعقد فاذا حال الحول لم يلزمه في المال الزكاه لانه قد نقص عن النصاب ولا  
 الحاشم اذا استلحق ثمنه بخله بعينه لسطر الباقي وكان ما بقي اقل من نصاب  
 الملزم واحدا منها الزكاه فان استلحقه شاه في الزكاه او ثمنه في الدينه لم  
 سقط بذلك فرض الزكاه ٥ اذا استلحقه با ربع شاه في الدينه او خمسة  
 ادرت في الثمن لم يلزم الاجير الزكاه ان الحاشم الحب فيها الزكاه الا اذا كانت  
 سائلة وما في الدينه المليون سائمة والثمن لا يحجب فيها الزكاه الا اذا املكها من  
 ثمرها واما زب المال وعليه هذه الاثيرة في دينه وذلك لا يمنع من وجوب  
 الزكاه على ما مضى المتوكل فيه فان استلحقه بمالي درهم او عشرين دينار او حال  
 عليه الحول كاعلى الاجير زكاه لانه ملكه بالعقد اذا كان مملوكا من احد  
 واما المستلحق فالاحره دين عليه والدين لا يمنع من وجوب الزكاه عليه  
 على ما ساء ٥ اذا كان له الف درهم واستقرض الف لغيرها وورث عنه هذه  
 الف فقد حصل له الفان فاذا حال عليها الحول لزمته زكاه الف الف الي  
 بيه من مال الفرض فان زكاه على المستقرض والالف الف من مملوك  
 منه فلا يلزمه زكاه فاما المهرض فلا يلزمه شي لان المله فبان القارض  
 تلزمه الزكاه وانما على المستقرض ٥ اذا وجد نصابا في غير الحرم عوفيا  
 سنة ثم هو ليس مال له اذا ملكه وهو ضامن لصاحبه فاذا حال بعد ذلك  
 عليه حوله وحوال ليرم زكاه لانه مملوك واما صاحب فلا يلزمه شي لان ماله  
 غائب عنه لا يملك في الصرف فيه ولا يلزمه زكاه ٥ اذا اكرى داره بماله  
 دينار اربع سنين معجلا او مطلقا فمطلقة الا حره بالعقد فلا احوال  
 الحول لزمه زكاه الكل اذا كان مملوكا من قبضه واذا باع سلعة نصابا  
 ونقص الثمن ولم يسلم ابيع وحال الحول على الثمن لزمه زكاه لانه قد  
 ملك الثمن بدلا له ان له التصرف فيه على كل حال الا ان يرى ان له وطها  
 في تجارية وهذا بعينه دليل امته الاولي غير ان في المسلمين لا يحجب



عليه اخراج الزكاة الا بعد ان يسفر على الحرية والتمن انهما معرضان للفتح بهذا  
 الطبع او هدم المسكن فاذا مضت المدة اخراج الزكاة من حين ملكه حال  
 العقبه اذ لحان المسلمين اموال المستر بن بعد ملكوها سواء كان ذلك من نصي  
 الحرب او بعد تقضيه فاذا ملك من العقبه نصيبا وجب عليه الزكاة اذا حال  
 عليه الحول سواء كانت العقبه احبا ساجدة وكاتبه او حنسا واحدا بعد ان  
 يكون له من كل حس قدر النصاب وان قلنا ان ركاه عليه لانه غير متدين  
 الصوف فيه قبل الفقه فان قوباهم اذا عزل الامام صنفان مال العقبه لهم  
 حصون وكان من الاموال الركاتب تجري في حول الزكاة واذا عزل صنفان  
 من المال لغرض فلا زكاة عليهم لانهم غير متدين من الصوف فيه وهو في  
 حكم المال الغائب ٥ واذا عزل المحسن لاهله ولا زكاة عليهم لانهم غير متدين  
 الصوف فيه بل الفقيه والحق انهما من حصن دون من عاد بل لهم ضرور  
 فيه ومال العقبه محض من حصن القتال واما الاصل في الامام خاصة بلزكه  
 زكاة اذا حال عليه الحول لانه ملك الصوف فيه اذا باع بملكه فله  
 الزكاة قبل حول الحول لانه ملك الصوف فيه حاله الحول في هذه الشرط فان كان الصوف  
 للمبايع اولها فانه يلزمه زكاته لان ملكه لم يزل وان كان الشرط للمشتري  
 استأنف الحول فان كان للمبايع عبدا او مدع حيا بالشرط للمشتري لزمه فطرته  
 وان كان الحيا للمبايع اولها فان على البايع فطرته والعقار والدور  
 والمنازل الامانات للعقبه فانه يجب ان يخرج منها الزكاة ورجل البيت  
 والقماش والعتش والانه من الصغر والنحاس والحديد والرفيق وفي الماشيه  
 الحال والمحمد حل هذه الزكاة منه لا خلاف فاما الخيل فان كانت عمقا فغير  
 كل فرس في كل سنة دينار وان كان يستأجره فدينار واحد اذا كانت سائيه  
 انا فان كانت معلونه فلا زكاة فيها كالحاله

فوق وجوب الزكاة وندمها من وجوبها او تاحرها  
 الاموال الركاتبه على ضربين احدهما راعي فيه الحول والآخر راعي فيه ما راعي  
 فيه الحول الاحاس كحشيه التي ذكرناها من المواشي والاثان لما هذه صورته

اذا اسهل الشهر الثاني عشر بعد وجبه الزكاة واذا امتل بعد ذلك اخراجها  
 ملكا كرجلها فان ضامنا لها اذا كان من اهل الضمان على ما قدرناه ٥ وما لا راعي  
 فيه الحول ففي الثمان والعلاوات وجب الزكاة فيها اذا بدا صلاحها وعلى الامام ان  
 يبعث الساعي في الزرع اذا استد وفي الثمار اذا بدا صلاحها كما فعل  
 النبي عليه السلام بخبره والحول بعدم الركاه فكل محملها الاعلى وجه القرض  
 فاذا لحاق وقتها وكان الدافع على الصفة التي يجب عليه فيها الزكاة والمدفوع  
 السعي الصفة التي يجب عليه الركاه احسب به من الركاه فان عبرت  
 صفوا الدافع من عتي الى فقر ومن جباه الى موت جاز استرجاعها وكذلك  
 ان عبرت صفات المدفوع اليه من فقر الى عني او ايمان الى كفر او فسق  
 جاز استرجاعها منه والحول لخصايها من الركاه فان كان المدفوع اليه قد  
 مات جاز ان يحسب به من الركاه فاذا است ذلك فان سلف الساعي  
 الركاه لم يحل من البعده اقسام اما ان يكون مسئله الدافع او مسئله المدفوع  
 اليه او مسئلهما او من غير مسئله من واحد منهما فان كان غير مسئله منهما  
 مثل ان راي في اهل الصدقة حاجه وفائدة وضاقة فاستسلف لهم ينظر  
 فان حال الحول والدافع والمدفوع اليه من اهل الزكاة فقد وقعت وجوبها  
 وان جازقت الوجوب وقد عبرت الحال ليجل من احد الطرفين اما ان يكون  
 غيرهما بعد الدفع او قبل فان كان بعد الدفع مثل ان امير الدافع او مات  
 او استغنى المدفوع اليه او ارتد فمضى بغير حالهما او حال احداهما لم يقع  
 الركاه موقوفهما فاذا ثبت ذلك للمقات الامام مذهبهم بطرف فان كان لغير حال  
 الدافع او لغيرهما ردها عليه لانها لم يجب عليه وان كان لغير حال المدفوع  
 اليه فانه يقع فيهما الى عذره من اهل الصدقة وان عبرت الحال قبل الدفع  
 اليهم ده لا ويد الساعي بغير يربط فان عليه صماته وكذا ان كان  
 يتقرب لانه اخذ من غير مسئله من الطرفين فان اخذه مضربا وان  
 كان باذن اهل الشهان دون رب المال فان حال الحول والحال ما  
 عبرت وقعت موقوفهما وان كانت الحال مستقرة فان كان بعد الدفع فالحال  
 على ما مضى جرفا كحرف وان كان قبل الدفع ومالك يد الساعي فان مضى

املا سها به في صرحه له لا اذا كان في حاله



١٠٢  
 ١ من الشهادتين بعد ما يقع وقت موفقتها وان يحزن الحال فاما ان يكون بعد  
 الدفع او قبله فان كان بعد فليعلم على ما مضى في القسم الاول وان كان قبل الدفع  
 في يد الساعي فهو من ضمان رب المال والساعي امين لانه ائتمه وان كان ما دون من الرهن  
 فان لم يبرهن الحال فقد وقعت موفقتها وان يعبر بها فاما ان يكون بعد الدفع او قبله  
 فان كان بعد الدفع فليعلم على ما مضى وان كان قبل الدفع وهذا لا يولى ان يكون  
 سهما لان دخل فريته لها اذ في ذلك لا ربح اخذها على صاحبها اذا استلزم  
 الولي غير الرضا وسلم اليه وما بعد ذلك فلا يخلو من ان يكون قبل الحول  
 او بعده فان ما بعد الحول وبعد وجوب الزكاة وما قبلها من الوجوب وما  
 الدافع من اهلها من الوجوب وقعت الزكاة موفقتها وان ما قبل الحول قبل  
 الوجوب فان الزكاة التي وقع موفقتها الا ان يكون لم يخلصها بعد تاخور ان يحسب  
 به من الزكاة وان حلف بركته لا يجوز له معها لو كان حيا الزكاة استرجعت من  
 تركته واذ است ان له ان يتركه فيحل العبد من احد امرين اما ان يكون  
 قائما او ناقضا فان كان بالتمام له ان يستد بماله من ثلثة وثلثه فبماله يوم  
 قبضه لانه قبضه على وجه الفرض فليزني بماله يوم القبض وان كان ناقضا فعليه  
 اخذ ثلثه بلا اطلاق وحتى استرد الوالي فمعه العبد نظري في حال رب المال وان كان  
 ما بقي عند بعد العجز نصابا كاملا يخرج زكاة ما بقي عند وان كان الباقي  
 اقل من نصاب لم ينضم هذه القيمة الى ما عند العجز ليكمل نصابه لانه ما ملكه  
 الواجب لرب المال فمعه القيمة الصم الى المائتين ليكمل النصاب بلا اطلاق  
 من اصحابنا ومنى بان العبد فاما بعينه فلا كلام وودعناه من لا يخلو من ماله  
 احواله اما ان يكون بغير اذن او يكون بحاله فان كان بحاله اخذ به الاطلاق وان  
 كان نقص لم يلزمه الرهن في ذلك لانه لا دليل على وجوب رد شي معناه والاصل  
 براه الذمة وان كان رائدا غير منقول الثمن والذمة فانه يرد براهته لانه  
 عين بالصلح المالك وان كانت مضمرة مثل ان كانت ناقة فوالت او ثيابه  
 فوالت لزمه رد النما لانه ما ملكه فاذ است ان ياحد بعينه راد او نقص  
 بنظر في ماله فان كان معصيا بامل الخرج زكاته وان كان معصيا  
 الا انه يكمل هذا العبد بصلح وجب عليه ذلك لان هذا ماله بعينه

البيع

م

تفصيل

٥

١٠٣  
 ١ حكم ملكه نائها هذا اذا عجزها الوالي فاما اذا عجز رب المال زكاه نفسه ثم  
 نصرت حال المذنوع اليه بغنى او رده لم يقع الزكاة موفقتها وله ان يسردها  
 منه ثم لا يخلو احواله من احد امرين اما ان يكون اعطاه مضمنا او مطلقا فان اعطاه  
 مضمنا بان يقول هذه زكاتي عجزها لك فان هذا يكون دساوله ان يسردها  
 وان اعطاه مطلقا بان يقول هذه زكاتي ولم يقل عجزها لم يثن له مطالبة  
 ان قوله هذه زكاتي فالظاهر ان يحازن احبا عليه ولا يسل قوله بعد ذلك ان  
 عجزها له فاذا ثبت انه ليس له الرجوع مع الاطلاق فقال الدافع احلف انك لا  
 تعلم اني انما عجزت زكاتي بل وجوبها كان له ذلك للتمنع على ما يتوله فاذا  
 نقد البينة وان على المدعى عليه التبرين اذا عجز الزكاة لم يثن قبل الحول  
 الحول وقد استر لم يخل من احد امرين اما ان يوتر من هذا الطار او غيره فان استر  
 مل ان كلفت ما يشبه موالده او مالا فليخرجه ورجح وقت الصدقة من غيرها  
 والحب استرجعها ان يجوز ان يعطيه عذرا من مال الزكاة ما يغنيه له  
 العبد الله عليه ان لم اعطه واعنه وانما لو استرجعنا منه اذ قد صار  
 مستحقا للاعطاء ويجوز ان يرد عليه واذا جاز ذلك جاز ان يحسب  
 وان كان قد استر بعذر هذا المال مل ان ورت او عجز او وجد كثر او ما  
 بحري محروا لم يقع الصدقة موفقتها ووجب استرجعها او اخراج عجزها  
 ان ما كان اعطاه كان ذمنا عليه وانما يحسب عليه بعد حوول الحول وفي  
 هذه الحال لا يحق الزكاة لعناه بحال لا يحسب له به اذا عجز له  
 مالا لم يترحم او فتر عجز الحول جاز له ان يحسب به من الزكاة لان الذم  
 صفة المستحق حال حوول الحول لا اعتبار بما قدم من الاحوال وفي هذا  
 الوقت هو مستحق اذا عجز زكاة ما في ذمهم بل يحاسبونه ذمهم فليطلب  
 ما في ذم الحول فان له الرجوع فان قال لمن اعطاه هذه زكاتي  
 عجزها لك احسبها لك عند الحول فله ان يسردها وان قال له هذه زكاتي  
 مطلقا ولم يقل عجزها لمن له الرجوع فيما مضى فان شاور واختلفوا فان لم يجر  
 ما تقدم وان كان قال له هذه صدقة لم يثن له ايضا الرجوع ان الصدقة

٢٢٩

ع

٢



يبيع على الواجب والذهب وليس له الرجوع بواحد منها على حال وان كان المعطي اوار  
كان له ان يرجع لطلق القول او لم يطلق او قد ردت المالك ان قيد رجوع وار  
اطلق لم يرجع فان مات المدفوع اليه جاز لرب المال ان يحسبه من امواله  
على حال العقد الجول فان عمل الركة ونفق معه او من الضاب فان كان في الموضع  
له ان يسترده وحيث عليه ان يخرج من الزمان وان كان في الموضع الذي له الاحتساب  
لحسبه به انما له استرجاعه في حصر ما في يده ولو كان في يد كوجب عليه اخراج  
الركة هذا اذا امكنه استرجاعه اي وقت شا قائله ملكه لم يلزمه الركة ان  
الدين الذي انتمى من اخذه ااركة على صاحبه وكذلك الحكم في اسلاف الموالي  
وسواء كان ملك قاسمي القيمة او كانت العين باقية لان ذلك دين له فهو في  
حصر ملكه يلزمه ركة والدي يتخو عن ما اعطاه وانما ينقل الى القيمة  
اذا قدمت العين ٥ اذ اكان معه ما يتادرتهم فاخرج منها خمسة دراهم واعطاه  
الفقر يخرج واحد منها رد ثا لبر له قيمة او له قيمة تنقص عن المائتين دابة  
استرجاع ما اعطاه ٥ اذ اكان معه مائتين دابة او ربع مائة في حال الجول  
ومعه اربع مائة لا يلزمه الركة من ركة مائتين لان المستفاد ان انضم الى  
الاصل على مائتين ٥ اذ اكان عنده اربعون شاه ومحل واحد به حال الجول  
حان ان يحسبها لانها بعد ملكه فاذا امتنعها باقية فان اقلها ٥  
اليه في الجول بعد استطاع حول الضاب والحب على صاحبها ركة وان  
له استرجاع منها وان كان عنده مائة وعشرون شاه ومحل واحد ومحل اخري  
وحال الجول لم يلزمه اخري لان النتائج انضم الى الامتياز ودل المان  
كانت عنه مائتين ومحل يسر دولته واحد لم يلزمه شي اخر لمل ملكه  
اذا مات المالك انقطع الجول واستانف الوارث الجول والشي على حوله  
**فصل في اعتبار البينة في الركة**  
البينة معتبرة في الركة ويعتبر منه المعطي سواء كان المالك او من يملكه  
او من يملكه مال النعم الذي تخيخه الركة ومال المحو وسعي  
انما رت البينة حال الاعطاء وسعي ان يوي عمار ركة او صدق في الضر  
والاحتياج ان يعين بينة بان يقول هذه ركة مال معيني دون مال لاه ليس

٣١

على ذلك دليله من كان له مال غايب بحسبه فيه الركة فاخرج ركة  
وقال ان كان مالي باقية هذه ركة او نافله اجزاء وودفيل انه لاكرهه لانه  
لم يعين البينة في كونها فرضا وان قال ان كان مالي باقية لما هذا ركة  
وان لم يكن سائما فهو نافله اجزاء بخلاف لانه اوردته بالبينة ٥ وان كان له مال  
غايث ومثله حاضر فاخرج ركة واحد هما ٥ وال هذا ركة احد هما اجزاء لانه لم  
شرك بينه الفرض بينه القيل وان قال منه ركة مالي ان كان سائما  
وكان سائما اجزاء وان كان سائما لم يحرك ان ينقله الى ركة غيره ان وقت  
البينة قد فاته ٥ ومن كان له مال غايب عنه يتخو له مال فاخرج ركة  
وال هذا ركة ما ورثت من ابي فان كان ابو مات واسفل المال الى ملكه  
بعد اخراجه وان كان لم يمت ثم مات بعد ذلك لم يكن ان وقت البينة قد فاته  
هذا على قول من يقول ان المال الغايب فيه الركة فاما من قال ان الواجب  
عليه الركة ارا بعد ان يعلم انه ورثه وعلى من التصرف فيه وان قال ان  
مات فهذا ركة او نافله لم يحرك لانه لم يحصل به الفرض فلو ان وارث لم يمان  
هو نافله ثم انه كان قد مات بعد اخراجه لانه حصل البينة للفرض ٥ من اعطى  
ركة لو وكيله لمعطيا الفقير دوى اجزاء اذ اوى الوديل حال الدوى لار  
البينة سعي ان تقار حال البقع الى الفقير وان لم يورث المال دوى الوديل  
لم يكن انه ليس بالملك وان دوى هو علم سوا الوكيل لم يكن لاولنا بولائه ٥  
الى الوكيل لم يدفعها الى المسخ وان يويها اجزاء ومن اعطى الامام  
او الساعي دوى حين لا عطاء اجزاء ان قبض الامام والساعي قبض  
اهل الشهان وان لم يوا الامام ايضا اجزاء لما قلناه وان يوي الامام  
سورت المال فان كان احدهما منه درهما اجزاء لانه لم ياحد الا الواجب  
وان اخذه طوعا ولم يورث المال لم يكن فماتته ورس الله عزاه  
ليس للامام مطالبة دفع ثمانية كحوز لرب المال ان يوي اخراج الركة  
منه ويهرتها في اهلها سواء كان ماله طاهرا او باطنا والافضل حمل  
الطواهر ان الامام او الساعي من مثله ومن طالب الامام بالركة وحسب  
عليه دفعها اليه واد اراد ان يوي ثمانية فلا سعي ان يوي ذلك لانه

٣٢

٣٣

٣٤

٣٥



من نفسه على نفس ومن غيره على ثلث وان حمله الى بعض اخوانه ممن شؤبه  
 جاز ايضا والافضل دفعها الى الفقراء لئولوا بنفقتها الا انهم اعرف بواقعها  
 اذ اجمع الساعي السهمان من الموالي وغيرهما من الغلابة والماء ووجده  
 في الموضع الذي جمع فريضة منهن وانظر حمله الى الامام والكوز له سعيها  
 الا ان خوف عليهما من هلاك في الحبل فان باعها من غير خوف كان السعي باطلا  
 لان السهمان لم يحقها لقوله تعالى اما الصدقات للفقراء والمكوز سعيها  
 الا بانهم اوباد ان الامام فاذا انسخ السعي رجع على المتري واسترجع المبيع  
 ورد الثمن ان كان من الايمان والافتقار ان كان طاعة قد استعملها بغيره  
 ان سرق الانسان ما خرجه في الصدقة وليس يحفظ ومن استراه كان شراؤه  
 حكما اذا باعه باذن الامام او باع مستحقه واذا وجب الزكاة ويمن  
 من اخراجها وحب اخراجها على البوز والبدان فان عدم سعيها عرطها  
 ماله واسطربه المسحق فان حضرته الوفاة وصية ان يخرج عنه واذا عرط  
 ملكب عليه جاز ان يقره ماله وسهته وسهره ولا يكون من ذلك  
 فاما حمله الى بلد اخر مع وجود المسحق فلا يجوز الا بشرط الصان مع عدم  
 المسحق يجوز له حمله والبرومة الحان

**في مال الاطفال والمجانين**  
 مال الطفل ومن ليس بمعقل على صري احد ما يحبه فيه الرأه والحر والكنية  
 فالولد الخلات والموالي فان حكم جمع ذلك حرم اموال البالغين على  
 التواو ويصنف ذكره عران الذي سوي اخراجها الولد او الوصي او ملة  
 ولا به على التصرف في اموالهم والكوز لهم ذلك على حاله والقسمة المات  
 الانبيد والدرافهم فانه لا يملك حماره فان اخذ من غيرهم بطريق  
 اسحب له ان يخرج منه الرأه كما قلناه في مال المجان وجاز له ان يخل  
 الرخ بعد ما يحتاج اليه على قدر الكفاية وان كثر ثمنه دفعه  
 في الحال المتعلم من صفاته كانت الرأه عليه والرخ له وان لم يكن متعلم  
 الحال مما يضمن به مال الطفل وتصرف فيه لنفسه من غير وصية ولا ولاية

لزمه ضمانه وكان الرخ للميت ويخرج منه المكاه

**في حرم اراضي الرضا وعزله**

الارضون على اربعة اقسام حسب اذكرناه في الهايه فثلاثة منها تسليم  
 اهلها عليها طوعا من قبلهم من غير قتال فربك في ايديهم ويوحدهم  
 العشر ونصف العشر وكانت ملكا لهم يصح لهم التصرف فيها بالبيع والشرا  
 والوقف وسائر انواع التصرف لانه اعمروها وقاموا بها فان تركوا  
 عمارتها وتركوها خرابا حار للامام ان يسلها من يجرها بما تراه من النصف  
 او الثلث او الربع وكان على المبيع بعد اخراج حق الهب له وموونه الارض  
 اذ التزمه الصاب العشر ونصف العشر على الامام ان يعطي اربابها  
 حق الرقبه والصرف الاخر من الارض هو ما احده عن النصف  
 فانها تكون للمسلمين فاطبه المقاتله وعزله الله وعلى الامام تسليمها لمن  
 يقوم بعمارتها بما تراه من النصف او الثلث وعلى المبيع اخراج مال الضال  
 وحق الرقبه ولما يفضل به اذ اذ ان يصاب العشر ونصف العشر وموونه  
 الضرب من الارض ان يصح التصرف فيها بالبيع والشرا والوقف عند ذلك  
 وللامام ان ينقله من قبيل الى غيره اذ انقضت مدة ضمانه وله التصرف فيه  
 بح ما تراه من مصلحه المسلمين وارتفاع هذه الارض صرف او المقاتله  
 لمخبرهم والى مصلحتهم ليس للمقاتله خصوصا الاماكونه العكر والضرب  
 الثالث دل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الخزيه بلزهم ما يصلحهم  
 الامام عليه من نصف او ثلث وليس علم عند ذلك فاذا سلم اربابها كانت  
 حكر ارضهم حرم ارض من اسلم طوعا ابتداء وسقط عنهم الصلح لانه حريمه  
 ويديسقط بالاسلام ويصح في هذا الضرب من الارض التصرف بالبيع  
 والشرا والهبة وعقد ذلك وللامام ان يرد ويقت ما صلحهم عليه  
 بعد انضامه الصلح حسب ما تراه من زياده الخزيه ونقصانها والضرب  
 الرابع دل ارض اخلا اهلها او دانتموا بالاعزمال فاحيت او كانت  
 اجانما وغيرها مما لا تزرع فاسمها مزارع فاتها اهلها للامام خاصة



ان لا يحد منه فيها نصيب ودان له الضرف فيها بالقبض والقبض والبيع  
حسب ما يراه ودان له ان يملكها بامره من نصف او ثلث او ربع ويجوز له ان يملكها  
من قبلها اذ انقضت مدة الصيانة اما احبب بعد موافقها فان من احبب  
اولي بالضرف فيها اذ انقضت مدة الصيانة غير فان ابا ذلك كان للامام  
من يده وسلبها لمن يراه وعلى المقتل بعد اخراج مال القبالة والموت في المقتل  
في حصته العشرة ونصف العشرة وكل موضع او حيا فيه العشرة او نصف  
العشرة انما هو الارض اذ اخرج الانسان مووسه ومووسه عياله  
لسته وحيد عليه فمات في بعد ذلك الحشر لاهله  
**فصل في ذكر ما يحبس فيه الحشر**  
الحشر في كل ما يعم في دار الحرب ما يحويه العسكر وما لم يحويه وما على يده  
الى دار الاسلام وما لا يملكه من الاموال والدراري والارض والعقارات  
والسلاح والكراع وعذر ذلك ما يقع بملكه واثبت في ايديهم على وجه  
اللاحه او الملك ولم يملكه بمسلم وحب ايضا الحشر في جميع المعادن  
ما ينطبع منها مثل الذهب والفضة والحديد والفضة والنحاس والبرص  
والزئبق وما لم ينطبع مثل الحجر والزرنيخ والياقوت والذير حذر الحشر  
والصمغ والنفث وحب ايضا في القبر والحرث والقطر والمخ  
والموميا وكل ما يخرج من الحشر وفي الغيرة وارباع التجارات والملاهي  
وفما ينصل من الخلاف عرفت ان السبه له ولعياله وحب ايضا في  
الكنوز التي توجد في دار الحرب من الذهب والفضة والدراري  
والذباير سوا ذلك عليها ان لا يملكها او لم يملكها ان لا يملكها فاما  
الكنوز التي توجد في بلاد الاسلام فان وجدت في ملك الانسان وجب  
ان يعرف اهله فان عرفه دان له وان لم يعرفه او وجدت في ارض  
مالك لها فهي على صيرها فان عليها ان لا يملكها الا الاسلام مل ان يكون  
سكه الاسلام فهي بمنزلة اللقطة سواء سدر حشها في دار

١٠٩  
١١٠  
١١١  
١١٢  
١١٣  
١١٤  
١١٥  
١١٦  
١١٧  
١١٨  
١١٩  
١٢٠  
١٢١  
١٢٢  
١٢٣  
١٢٤  
١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠

وان لم يملكها ان لا يملكها او لم يملكها ان لا يملكها فاما  
فانفكرح منها الحشر ودان الباقي لمن يملكها واذ الخلط مال حرام بجلال  
حشر فيه حكر الا على فان كان الغالب حراما لاحتاد في اخراج الحرام منه  
فان لم يملكه اخرج منه الحشر وصار الباقي حلالا وكذلك ان يورث ما لا يعلم  
ان يملكه حقه من جهات محظورة من عصب وورثا وعذر ذلك في علم مقداره اخرج  
منه الحشر واستعمل الباقي وان علب في طيه او علم ان الاثر حراما احتاط في اخراج  
الحرام منه هذا اذا لم يملكه الحرام فان يملكه بعينه وجب اخراجه قليلا كان او  
كثرا ورده الى اربابه اذا عزموا فان لم يملكوا ان تصدق به عنهم واذ السرى  
دمي من مسلم ارضه كان عليه فيها الحشر والعقل الذي يوحى في الحال وذلك  
امن يوحى منه الحشر واذ اذ ان المعدن لم يملكه الحشر لانه ليس بملك  
واذا كان القامل في المعدن عدا وحب فيه الحشر لان سبه لم يراه في المعدن  
ملك منه اصحاب الحشر حشره الباقي لمن استخرجه اذا كان في المباح فاما اذا  
كان في المملوك فالحشر اهله والباقي ما لكه ولا يملكه شي من المعادن والنور  
التي حب فيها الحشر لكونه لانه ليس بملكه ولا يصح ايضا الى ما معه من الاموال  
الركانية لانه لا يملك فيها الزكاة فاد احوال بعد اخراج الحشر منه حوله  
ان عليه فيه الزكاة ان كان دراهم او دينار وان كان غيره فلا شيء  
فيه واذ اخرج الحشر في ملك انسان فقد قلنا انه يعرف فان قال ليس ب  
وانا استرته الدار عرفت البايع فان عرفه دان له وان لم يعرفه دان حشره  
ما دونناه واذ اوجد في دار استخرجه ما كان كافا او حلف المذني والمذني  
في المذني ان يقول قول المالك لان الطاهر انه ملكه وان احلف في مقلان  
ان يقول قول المذني وعلى المالك البينة لانه المدعي وجب ما ذكرناه  
فيه الحشر قليلا او كثيرا الا ان يكون بمعدن الذهب والفضة فانه لا يملك  
الحشر الا اذا بلغت الى القدر الذي يحبس فيه الركاه والغرض لا حب فيه  
الحشر الا اذا بلغ قيمته دينار او ما يصطاد من الحر من سائر انواع الحيوان لا  
حشر فيه لانه ليس بغرض واما ما يخرج منه بالغرض او يوحى فيها على ناس

١٥١  
١٥٢  
١٥٣  
١٥٤  
١٥٥  
١٥٦  
١٥٧  
١٥٨  
١٥٩  
١٦٠  
١٦١  
١٦٢  
١٦٣  
١٦٤  
١٦٥  
١٦٦  
١٦٧  
١٦٨  
١٦٩  
١٧٠  
١٧١  
١٧٢  
١٧٣  
١٧٤  
١٧٥  
١٧٦  
١٧٧  
١٧٨  
١٧٩  
١٨٠  
١٨١  
١٨٢  
١٨٣  
١٨٤  
١٨٥  
١٨٦  
١٨٧  
١٨٨  
١٨٩  
١٩٠  
١٩١  
١٩٢  
١٩٣  
١٩٤  
١٩٥  
١٩٦  
١٩٧  
١٩٨  
١٩٩  
٢٠٠

٢٠١



فيه الخمسة والفلان والارباح بحبها الحش بعد اخراج حق السلطان  
الرجل وموونعيا له بقدر ما يحتاج اليه على الاضداد هو الكسور والاعمال  
حب فيها الحش بعد اخراج موونها متفقان ان كانت محتاج الي ذلك وال  
لمحبح اليه وبلغت الحد الذي ذكرناه فان فيها الحش وسذكر كفيه  
كتاب الخمسة في ثواب قسمة الفي ٥ الفطرة

الفطرة واجبة على كل حر بالغ مال للمعرب فيه زكاة اما مال مساكين او  
كافرا غير انه لا يصح اخراجه الا بشرط عدم الاسلام والنصر والشرط الا  
ولزم من حب عليه ان يخرج جميع ثمنه وجميع من يعوله من ولد ووالد وورثته  
وعملوك وصرف مسكينا كان او ذميا هو كذلك لزمه عن المدة والملك  
المسروط عليه فان كان مطلقا او محررا منه حر لزمه كسبا هذا الم  
يكن في عيلة وان كان في عيلة فزكاة فطرته عليه ولزمه ايضا الفطر  
عن عبد القيد لانه ملكه والعبد لملك سبي والولد الضعيف اخرج  
الفطر عنه معسر اذ او مؤثرا وحكر ولد الولد حكر الولد للصلابة  
سوا اذ ولد ابن او ولد بنت لان الامم سناولة واما الولد الصغير فانه حكم  
سنة ان كان مؤثرا فزكاة على يمينه وان كان حكر لزم الوالد نفقة  
وعليه ايضا فطرته والوالد ان مؤثرا فنفقة وفطرته على يمينه  
خلاف وان كان حكر اذ نفقة وفطرته على ولده وكذلك حكر الوالد  
ودكر الجد والجد من جهة ما وان عليا حكرها على سوا ولزم الجد  
اخراج الفطر غير خادم ندجه فان ماض او مملوكا او مكررا فخدمته  
لانه ليس بحكر على المراه الحنينة وان لم يحجب على الزوج ان تقوم كدسها ولهم  
خدمتها اذ اذانت امراة لم يخرج عانها وعان مثلها لخدمته وان كانت  
عانها وعان مثلها لخدمته للحكمة ذلك وفطره خادمتها الخ  
تلك هي بالها خاصة وانما ولنا لان عليها لخدمته لقوله تعالى  
بالمعروف وهذا من المعروف اذ اذانت له مملوكا غايث يعرف  
حياته وحب عليه فطرته رجاعونة او مخرج فان لم يعلم حياته لا ليرفه

اخراج فطرته وفي الاول يلزمه اخراج الفطره في الحال والانتظار عود المملوك  
اذ كان له عدم رهون لزمه فطرته لعموم الاخبار وان كان مفقدا  
وهو الممضوب لالزمه فطرته لانه ينفق عليه وان كان مضطوبا لالزمه  
فطرته لانه ليس بملك له ولا يلزم انصا مالكة فطرته لانه ليس بمملوك منه  
العبد اذ اذانت من شربين كان عليهما فطرته وكذلك ان اذانت من ارضي اسير  
وان كان اسيرا وان كان انت فطرته معلوم وان كان بعضه حرا وبعضه مملوكا  
كان عليه بعد ما يملك منه اذ اذانت خورده اهل سوال وله عدا وعليه ذلك  
لزم في ماله فطرته وفطره مملوكه ويكون ماله قسمة بين الدنان والفطر  
وان ما قبل ان يهل سوال فلا يلزم احدا فطرته لانه لم يسقط الي ورثته لان  
عليه ذنبا وان مات قبل هذا سوال ولا دين عليه فان فطرته على الورثة  
لانه ملكتهم اذ اوصى له بعد ومات الموصى قبل ان يهل سوال لم يملكه الموصي  
له قبل ان يهل سوال ففطرته عليه لانه ملك بالخلع وان قبله بعد  
اللزوم احدا فطرته لانه ليس بملك لاحد فملك الحال فان مات الموصي  
انما قبل ان يهل سوال قام ورثته مقامه في قول الوصية فان قبلوها  
قبل ان يهل سوال لزمهم فطرته لانهم مملوك وان قبلوها بعده فلا يلزم  
احدا لان المملك لم يحصل احده ومن ذهب لغيره عدا قبل ان يهل سوال  
قبله ولم يصح العقد حتى يستهل سوال فانظر على الموهوب لانه ملكه  
بالاحاب والقبول وليس بالتبصر شرط في العقد ومن قال بالتبصر  
في العقد قال على الواهب فطرته لانه مملكه وهو الصحيح عندنا فان  
قبل ومات قبل القبض لم يلزم اهل سوال القبض ورثته بعد دخول  
سوال لزم الورثة فطرته لانه لا يحب الفطره الا على من ملك نصا  
اسوال الرزائيه والفقر لا يحب عليه وانما سبب له ذلك فان ملك  
قبل ان يهل سوال لم يملكه نصا وانما يحب عليه اخراج الفطره وذلك  
ان ملك عدا قبل ان يهل سوال لم يملكه ثم اهل سوال لزمه فطرته وان  
اعه بعد ذلك لم يسقط عنه فطرته اذ اذاول له ولد بعد هلال

عده



سوال لم يزره فطرته ودر روي انه اذا ولد الى وقت صلاه العبد كان عليه  
 فطرته وان ولد بعد الصلاه لم يكن عليه شيء وذلك لكونه على الاستحباب  
 وفي اصحابنا من قال يجب الفطره على الفقير والصحيح انه مسمى امرأه  
 الموبرة اذا كانت تحتها غير او مولد لا يكرهها فطره فستبها وكره له  
 المور اذا كانت تحت مغير او مولد لا يكرهها فطره فان بالروح كخذ  
 سقط عنه فطرتهما ونفقتا وسقط عن الزوج الغسان الفقير الذي يجوز  
 له اخذ الفطره اذا برع بخراج الفطره ورد عليه ذلك بعينه كراهه  
 وليس يجوز له اذا السلم قبل هذا السؤال بالخطه لرثته الفطره وان السلم  
 بعد الاستدلال بالزومه وجوبا وانما يجب له الى ان يصل صلاه العبد  
 ومن الحب عليه الفطره لو قدر وجب اخراجها عن نفسه وعياله براد  
 ثم اخجوارا ساءا واحدا الى خارج وقد اجزاع الجميع في الفطره فخرج  
 وزنه شفعه ارطال بالحرافي وسه ارطال بالمديني النمر او الربيع او  
 الخطه او الشعير او الارز او الاقط او اللب واللبن حري منه اربعة  
 ارطال بالمديني والاصل في ذلك انه فضله اموات البلد الغالب على احواله  
 وقد خص اهل ديار بستان بمحمود بن اسحاق باهل مكة والمدينة والحراب  
 الشام واليهامه والخراب والخراب وفارس والاهواز وكرمان  
 النمر وعلى اوساط اهل الشام ومن حرامه والري الربيع  
 اهل الخزيه والموصل والنجال كلها وبافي خراسان الخطه او الشعير  
 وعلى اهل طرستان الارز وعلى اهل مصر البر هو من على البوادي  
 من الاعراب والاراد فيعلم الاقط فان عدى كان عليهم اللب فان  
 اخرج واحدا من هاو الامم عند ما قلناه فان جازا اذا كان من اهل  
 التي قد منادى كرها هو لكون ان يخرج صاعا واحدا من جنسها  
 الحرف فان كان من حب عليه اصواع عن ردود في اخرج عن كل راس  
 حشا كجرا فان غلب على قوتها حبس حان ان يخرج ما هو دونه

مهر ٢٩١

والافضل ان يخرج من قوته او ما هو اعلى منه وفضل ما حرجه التمر والتمر اخراج  
 المستور والالود لغوله العالي ولا يثبتوا الخبيث منه نفقونه والوقت  
 الذي يجب فيه اخراج الفطره يوم الفطر قبل صلاه العبد فان خرجها  
 قبل ذلك يوم او يومين او من اول الشهر الى اخره كان جائزا عدا ان  
 الافضل ما قدمناه فان اذا كان يوم الفطر اخرجها ذبيحتها الى المحقق فان  
 لم يجد لها مستحقا عجزها من ماله ثم سلمها بعد الصلاه او من غد يومه الى  
 مستحقها فان وجب لها اهلا واخرها فان ضامتا لها وان لم تكن لها  
 اهلا وعجزها لم يكن عليه ضمانه وسيجوز حمل الفطره الى الامام او الى  
 العلماء لمضغها حيث يشاء وان يولوا فبقاها سقتا نجا او الكوران  
 يعطها الا المستحقها وتحتها هو دل من كان بالصفه التي جعلها معها  
 الركنه وحرم على من يحرم عليه ركاه الاموال هو الكون حمل الفطره  
 بلدا الى بلد الا بشرط الضمان فان لم يوجد لها مستحقا ان يعطى المسموعين  
 من عتقهم والكون اعطاهم الامم حرفة له الا عند النفيه او عدم مسجته  
 والفضل ان يعطى من يخافه من عدا الفطره ويضع الفطره في مواضعها  
 وانما يعطى الفقير من الفطره صاعا او يكون اعطاه اصواغا ودر روي انه  
 اذا حضر نفسان تخلجان لم يكن هنال الاراس واحدان بصرته تنها  
 وفضل من صرف الفطره اليه الاقارب ولا يعقل عنهم الى الابعاد  
 لا بعد عن الحيوان الى الاقاصي فان لم يجد حازد للموان خالفناه  
 برادته عدا انه قد تترك الافضل وهو كوز اخراج الفطره عن اهلها  
 التي قد منادى كرها هو لكون ان يخرج صاعا واحدا او دراهم او  
 له من بصره الوقت ودر روي انه يكون ان يخرج عن كل راس درهما  
 ودر روي اربعة دراهم في الرخص والعلاء والاحوط اخراجها  
 الوقت اذا اشترى المراه عن زوجها سقط فقرا فان اهل سوال  
 وهي نفقه على السور لم يزره فطرته لانه لا يزره نفقتها وان  
 البعده واهل سوال لم يسقط فطرته عنه لان مله مات فيه وحب

مهر ٢٩٢



عليه اخرج الزكاة عن عبده وهذا منهم ٥ واذا اطلق بوجه قبل ان  
شئوا الفاضل سؤال وهي في العدة وان عدت بملكها رخصتها لزمه  
وطريقا لان عليه نفقتها وان كان المطلق بانية فلا يطهر عليه لانه لا لزمه نفقتها

كتاب فقه الزكوات والاحكام والافعال

المسحوق للزكاة هو الثمانية اصناف الذين ذرهم الله تعالى في الارزاق قوله  
انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمولاه فلو لم يرد في الزكاة  
وفي سبل الله وابن السبل ٥ ولا يجوز ان يغطي شي من الزكوات من ليس على ظاهر  
الاستلام من سائر اصناف الكفار لا زكاة الفطر ولا زكاة الاموال ولا شي  
من الخمرات ٥ والاموال على ضربين طاهرة وباطنة فالباطنة الدنانير والدرهم  
واموال التجار انما طالت الخمرات هذه الاشياء ان يدفعها الى الامام  
او من يقوم مقامه وحين ان يفرقها سعة على شحمته لا خلاف في ذلك  
واما زكاة الاموال الطاهرة مثل الموائى والغلات فالافضل حملها الى الامام  
اذا لم يطلها وان يؤتى بفرقتها سعة فسد اخراجها ومعنى طيلها الى الامام وجب  
دفعها اليه وان فرقتها سعة مع مطالبة لم يحرم ٥ فاذا اخرجت عليه الزكاة  
وتدبر على دفعها الى من يجوز دفعها اليه اما الامام او الساعي فانه لزمه  
اخراجها اليه والكوز لم يحسبها فاذا استدلك بالاموال على ضربين احدهما  
بغيره الحول والآخر لا يعرفه ذلك وما يعرفه الحول الموائى والاموال  
واموال التجارات والذى لا يعرفه الحول فالزروع والتجارة والركاب  
نما عند تمامها على ما ساءه وعلى الامم ان يعيب الساعي في كل عام الى  
الاموال الحياية الصدقات والكوز له تركه لان الذي عليه التمسك بال  
يعتبرهم كل عام فاذا اتفق الساعي في دفع اليه احده ومن لم يدفع ود  
اتخذ لخرج الزكاة صدقة على الساعي ما ساءه في فاذا اخذ الامام صدقة  
المسلم دعا له اسجبا بالقوله تعالى حد من اموالهم صدقة يظهرهم ويرحمهم  
فما وصل علمهم وذلك على الاستحباب وهو يحسب عليه الزكاة والحول  
ثلاثة اجوال اما ان يدفعها الى الامام او الى الساعي او يؤتى لانفسه لفرقتها

فان دفعها الى الامام فالفرص قد سقط عنه والامام يرضيها لانه لا مال له  
له في ذلك وان دفعها الى الساعي فانه تسقط عنه ايضا لفرصته له  
دفعها الى الامام فان كان الامام اذن للساعي في نفقتها على حسب ما يراه من  
المصلحة لخيرها ويوان لم يذن له في ذلك لم يجز له نفقتها بنفسه وان  
اراد رب اطلاق نفقتها بنفسه واما من الاموال الباطنة او الطاهرة اذ قلنا  
له ذلك فانه يلزمه نفقتها على من يوجب له الاضاف الثانية الذين تقدم  
ذكرهم الا الخامل فانه لا يدفع اليه سلاله انما السخي اذا عمل وهاهنا  
ما على سبيل اقل لصلته من خارجا لانه محترفي ان يصع في اي  
شاه واذا اوجنت عليه زكاة فعله ان يفرقها في بلد اهل بلده ومسحوقها  
فان قلنا مع وجود السخي في بلده وصل اليهم فقد اجزاء وان طالت ارضامنا  
فان لم يجد لها مسجدا في بلد طار له حملها الى بلد اخر ولا ضمان عليه على حال  
وانما قلنا ان يفرقها في بلد اولى بقول النبي صلى الله عليه واله لمعاذ اعلمم  
ان عليهم صدقة يوجب من اعيانهم يتردد في نقلهم مسد انه للحاضر فادانت  
صد او كان الرجل يملك المال في ذلك البلد فعليه ان يفرق في ذلك البلد  
والكوز له نقلها الا على ما قلناه فان كان هو في موضع وماله في موضع اخر  
وكان ماله زرع او ثمارا اخرج صدقته في موضع ماله وان كان غير ذلك  
الاموال التي يعتد بها الحول فانه يخرج زكاه في الموضع الذي يحول عليه الحول  
واما زكاة الفطر فانه ان كان هو وماله في بلد واحد اخرج زكاة الفطر  
وان كان هو في بلد وماله في بلد اخر اخرج الفطر في البلد الذي فيه صاحب  
المال لانه متعلق بالبلد كالمال وورثه اخرج في البلد الذي فيه المال  
والاول اصح والافرق من ان نقلها الى موضع ذيب او موضع بعيد فانه لا يجوز  
نقلها عن البلد مع وجود المتسحق الا بشرط الضمان ومع عدم المتسحق يجوز  
بالاطلاق غير انه من وصل الى مسجدة في البلد الذي حمل البغاة تسقط عنه  
الفرص عنه ٥ واذا اراد ان يفرق الزكاة سعة ففرقها في الاضاف السبعة  
اكانوا موجودين وان لم يكونوا موجودين وصرفها من يوجبها والافضل ان  
يحمل لكل حين منهم ثلثا من الزكاة فان لم يفعل ووضعها في جيبين وجيبين



فان جازوا ان يرق في المختار على جماعه فان افضل وان اعطاه في صدقة  
 فاما العامل فليس له شيها هاهنا اذ ادفعها الى الساعي فقد سقط عنه الدين  
 فان حصلت في يد الساعي وكان ماذونا له في المرفقة فانه يلحقه سهمه منها  
 الماني على حسب ما تراه وان لم يكن قد اذن له في المرفقة دفعها الى الامام  
 واذ اعدم صرف من الاصناف فلا يخلو من ان يقدم في سائر البلاد او في بلد  
 المال وحده فان عدم في سائر البلاد ان كان المولف في بلد اخر فان سألهم  
 سئل الى باقي الاصناف فيقسم فيهم لانهم اقرب ان يقدموا في بلد المال ولا يوافقوا  
 موجود في بلد اخر ففرق بين يفي من الاصناف في بلد المال والاعمال  
 غيره ان شرط الصانع في استحقاق الزكاة على من يمسك مسكوة  
 مرعي فالمسكوة الفقر والمسلمة وعذر ذلك فان الفروا اما من واحد  
 الصدقة لحظا مستقرا والراعي ما يفرق فيه سواء فرقه في خلجاتهم او لم  
 يفرقها الا عراض عليهم والمرعي مثل الخارمين والاطنين فانه راعي  
 حالهم فان صرفوه في فضا الدين ومال الناس والاسرحة عنهم الفقر  
 اذا اطلق دخل فيه المسلمون كذلك لفظ المسلمين اذا اطلق وجعل فيه الفقير  
 انما مفاربان في المعنى فاذا اجمع سهامها في الصدقة وعبرها فيه  
 خلاف من العمل على القوم وهو الصحيح ان الصدقة هو الذي لا ينفق  
 هو الذي ينفقه من العسل لا تكفيه ومنهم من قال بالعتس في ذلك  
 والاول اولى لقوله تعالى اما الصدقة فحات لمساكين وهي تسار كحلة  
 تحرم الصدقة على من ينفق على التكسب الذي يقوم باوجهه وادعيائه  
 اذا جاز دخل الى الامام او الساعي وذكر انه لا مال له ولا نسب وسأله  
 يعطيه سائما من الزكاة فان عرف الامام صدقة اعطاه وان عرف لذه  
 لم يعطه وان جعل حاله نظرا فان كان حظا في الظاهر اعطاه وقبل انه  
 كلف لانه مدعي ان كلف الظاهر بل انه لا كلف وهو الاقوى واما  
 اذا كان معقبا في الظاهر فانه يعطيه من الصدقة ولا يحلفه لان الظاهر  
 موافق لما يدعيه فان ادعي هذا السبيل استلج الى الصدقة لاجل عياله

فهو اصل قوله فيل فيه فولا ان احدها قبل قوله فلا ينفق والماني اصل الاستيناء  
 بعد تدبرها هو اللفظ هذا في الحرف له اصلا فاما اذا عرف له اصل  
 مال فادعي انه ينفق ان يحتاج لاصل قوله الاستيناء لان الاصل نقاء المال وهكدي  
 في العهد اذا ادعي ان سيده اعفاه او كاتبه وانه تسحق الصدقة فانه لا ينفق ذلك  
 سبه ان اصل نقاء التوقير يعتبر مع الفقر والمسلمة الامان والعذالة فان لم يكن  
 مومنا او كان فاشقا فانه لا تسحق الزكاة والخالف اذا اخرج ركانه ثم استقر  
 فان عليه اعادة الزكاة لانه اعطاهما لغير حقها ويحوز ان يعطى اطفال المؤمنين  
 الزكاة واليوز ان يعطى اطفال المشركين يحوز ان يعطى الزكاة لمن كان فقيرا  
 ويستحق من الحق على وجه الصلة وان لم يعلم انه من الزكاة المفترضة ومن  
 اعطى زكاة لغيرها وكان محتاجا طارئة ان يلحقه ما يعطى غيره فان عثر على  
 اقوام لم يحزله ان يلحقه ما شيا في العامل هو الذي يحكي الصدقة فاذا لحاقها  
 اسحق سهامها ولا تسحق فاما حذر الامام نفسه او فقرة في المال يستين  
 لانه لم يعمل هو اذا اراد الامام ان يولي رجلا على الصدقات احتاج ان يجمع  
 شرايط اللوغ والعقل والحرية والاسلام والامانة والفقه فان اخل في منها  
 لم يحز ان يوليها فاذا فرض الامام الصدقات سفت لم يحزله ان يلحقه ما شيا  
 بل اخلافه عندنا ان الصدقة محرمة عليه وعندنا انها لا زكاة بل  
 المال على يوليها من المسلمين واليوز ان يلحقه ما شيا حذر ذلك خليفة الامام  
 على اقليم ادله اذا عمل على الصدقات وحياتها فلا تسحق عوضا على  
 ذلك لكن ان يطوع بمحاراة قائم مقام الامام واذ اولى الامام رجلا  
 للعماله فانه سحق القوم من الحول لحاله من ماله اقسام اما ان يكون من  
 القربى او من المؤمنين او من مواليهم فان كان من اهل دوى المير  
 فانه لا يحوز ان يولي الغالة لانه لا يحوز له ان يلحقه الصدقة وقال قوم يحوز  
 ذلك لانه يلحق على وجه القوم والاجر فهو سائر الاجار والاول اولى  
 لان الفضل من العباس والمطلب من ربيعة سالا النبي صلى الله عليه واله  
 ان يوليها الغالة فقال لهما الصدقة انما هي اوساخ الناس واما الكل  
 لغيره والمحمد هذا اذا اباؤا مسلمين من الخنافس فاما اذا لم يكونوا كذلك



LEAD

١ راعى صهيوان ماله واعطى الاقرع بن حابس ماله واعطى عسبه بن حابس ماله  
 ٢ واعطى الحباس بن مرداس اذ لم ياه فاستعجب فمهر المطاه وطى قام مقام  
 ٣ السى عليه السلام ان يعطى هدر فيه ثوبان ومن اس يعطيه فيه ثوبان ثم الصرب  
 ٤ الماسهر قوم من الاعراب في طرف من بلاد الاشلام وبارايم قوم من  
 ٥ المستردين ان اعطاهم قابلو اعطى المسلمين وان لم يعطوا لم يقاتلوا واما  
 ٦ الامام الى موونه في كهمر الجيوش المهر فقا ولا يعطون ويا لافون لقاتلوا  
 ٧ المستردين وددعوههم والصرب الرابع فوقع من الاعراب في طرف من بلاد  
 ٨ الاسلام ياراهم قوم من اهل الصدقات ان اعطاهم الامام حيو الصدقات  
 ٩ وحملها الى الامام وان لم يعطهم لم يحبوا واجتاح الامام في انقلا من حبيها  
 ١٠ الى موونه ثوبان فيكون ان يعطهم لان فيه مصلحة ومن ان يعطهم اعطى هدر  
 ١١ الصربين فيه ارتبه اموال اجدها من شهر المصلح الثاني من شهر المولف  
 ١٢ من الصدقات المالكه يعطون من شهر سبيل الله لانه في معنى الجهاد  
 ١٣ الرابع يعطون من شهر المولف ومن شهر سبيل الله وهذا التفصيل لم يذكر  
 ١٤ احكامنا عند انه لا يسمع ان يقول ان للامام ان يالف هؤلاء القوم ويعطهم  
 ١٥ ان ثامن شهر المولف وان ثامن شهر المصلح لان هذا من افعال الامام  
 ١٦ وفعله حجة وليس بخلق علينا في ذلك حكمه اليوم فان هذا قد اعطى  
 ١٧ ما سناه وفرضنا كونه ذلك والتكليفه والامطاع على احد الامم هو اما  
 ١٨ شهر الرقاب فانه يدخل فيه المدايون بلا خلاف وعدنا انه يدخل فيه  
 ١٩ العبيد اذا كانوا في يده فسدروا ويعقون عن اهل الصدقات ويكون  
 ٢٠ دواوهم لارباب الصدقات ولم يحرد ذلك احد من الفقهاء وروى احكامنا  
 ٢١ ان من وجب عليه عتق نفسه في كفارة ولا يدر على ذلك حاز ان يعق  
 ٢٢ والا حوط غدي ان يعطى من الرقة لكونه فقرا فسدى هو ويعق  
 ٢٣ نفسه واما المداين فانما يعطى من الصدقة اذا لم يكن له منعة ما يعطى  
 ٢٤ ما عليه من مال الدابة ومن كان معه ما يودي به مال الدابة فله ان  
 ٢٥ يعطى شيئا هذا اذا حاز عليه جمر وليس معه ما يعطيه او ما يفيده لجمه  
 ٢٦ فان لم يكن معه شيء غير انه لم يحل عليه نجم فانه يجوز ايضا ان يعطى لغيره



١ الاله ومضى اعطى المداينة صرفه فيما عليه من مال الكفاية فانه يدفعه  
 ٢ فانه صرفه في غير ذلك استرجع منه عند الفقهاء ويقوى عندى انه السراج  
 ٣ لانه لا دليل عليه وسواى ذلك استرجع نفسه او بطوع انسان عنه او ابراه ماله  
 ٤ من مال الكفاية واما الغارمون فصنفان صنف استدانوا في مصالحهم  
 ٥ ومعلوم في غيرهم حصيه ثم يخرجوا عن اديبه فها ولا يعطون من سهم  
 ٦ الغارمين بل لا خلاف وقد لخص هذا قوم اذ انولما لا في دم باب وجد قبل  
 ٧ لا يدري من قتله وكاد ان يقع بسبه فنته فحمل رجل دمه لاهل القبيل  
 ٨ فها ولا انصار يطون اعيان كانوا او فقراء لقوله عليه السلام لكل الصدقة  
 ٩ لعنى الاحسن غار في سبيل الله او عامل عليها او غارم ولكم ايضا قوم  
 ١٠ يحملوا في ضمان مال بان سلف ماله رجل ولا يدري من سلفه وتاد ان تقع  
 ١١ بسبه فنته فحمل رجل قيمته واطفى الفتنه والغارمون في مصالحهم  
 ١٢ فعلى يده اضرب ضرب انفقوا المالى الطالع كالحج والصدق وكجود ال  
 ١٣ وضرب انفقوه في المباحات من الماول والملبوس فمدان يدفع النهر  
 ١٤ مع الفقر انهم يحتجون بالادفع اليهم مع العنا والضرب المألوف  
 ١٥ ما هو المعاضى كالوقنا وشرب الخمر واللوا فان كان غيا لم يقط شيئا  
 ١٦ وان كان فقرا لم يقط شيئا على المقصيه لم بعد لانه اعانه على المعصيه  
 ١٧ وان كان ثاب فانه يجوز ان يعطى من سهم الفقراء يعطى من سهم الغارمين  
 ١٨ وكل من قلنا انه يعطى من الصدقات من ماله وغانم وخرشما فانما  
 ١٩ يعطى اذ ان مسلم من ماله فاما اذ ان كافرا فانه لا يعطى وكذلك  
 ٢٠ حصر الخائف والذائق اذا اعطى الغارم فانما يعطى بدم ماله  
 ٢١ الدين لا يزاد عليه لقوله عليه السلام او رجل حمل جماله فحالت له المسالك  
 ٢٢ بوقتها لم تسكنه واذ اعطى بعض دينه بعد فقته موقعه وانه  
 ٢٣ تقصيه فان ابرى منه او بطوع عنه بالقضاء عنه فانه يرجع منه المالك  
 ٢٤ والذى تقوى يقضى انه لا يرجع لانه لا دليل عليه واما اذا قضاه  
 ٢٥ ماله او قضى عنه غيره فلا يجوز ان يحد عوصه من مال الصدقة واما  
 ٢٦ سبل الله فانه يدخل فيه الغزاة في سبل الله المطرعة الدين ليسوا برابطين

٢٥١

١ ان المرابطين واصحاب الدنوان لهم من الغنائم والفقير دون الصدقات ولو  
 ٢ حمل على الكل لعموم الآية كان قويا ويدخل في سبل الله معونه الحاج وقضا  
 ٣ الدون عن الحى والميت وجمع سبل الحى والميت وسوا ذلك الميت الذى يقضى  
 ٤ عنه اذ لم يكن ميتا كان من محب عليه بفقته في حياته او لم يكن ويدخل  
 ٥ معونه الروان والحج وعمارة المساجد والمناهيذ واصلاح القناطر وغير ذلك  
 ٦ من المصلح دوا الغزاة بلطون الصدقة مع الغنا والفقر ويدفع اليهم قدر  
 ٧ كفايتهم لانها لهم ويحرم على قديس كفايتهم من كونهم رجالة ودرسانا و  
 ٨ له صاحب ومن ليس له كذلك وعلى قدر السفر ان كان طويلا او قصيرا  
 ٩ ومضى اعطى الغاري ذلك وخرج وعثر او وقعت الصدقة موقعة وان  
 ١٠ له ولم يخرج او رجع من الطريق استرجع منه واما ان السبل فعلى قدر  
 ١١ لهما الميت للسفر من بلد الثانى المختار بعينه وكذا انما سبل الصدقة  
 ١٢ عند اى حقتة والتنافي وانسخها الا المختار عند المولى وهو الاصح  
 ١٣ لا يهر علم السلام فشرقة بها الواهو المصطح به وان كان ببلده وان كان  
 ١٤ فذلك على انه المختار وقد روى ان الصنف دخل فيه وهو الميت  
 ١٥ من بلد ان كان فقرا حاز ان يعطى من سهم الفقراء دون سهم ابن السبل  
 ١٦ والسفر على اربعة اضرب واجب وبدى بمباح ومعصيه فالاول حلال  
 ١٧ والعزم والوجوب والمدى حلال المطوع والعزم ذلك والربا وعقد ذلك  
 ١٨ من بئ الوالدن وصله الارحام فمدى السفرين فسحق لصدقه بلام  
 ١٩ خلاف والمباخر بحرى هذا الحرى على السوا وفي الناس من منع من ذلك  
 ٢٠ واما السفر اذ ان معصية لقطع طريقا ومن لم يوسعه بما له  
 ٢١ دلسوانه لا يستباح به الصدقة ولا يسخنها بل لا خلاف في هذا فان  
 ٢٢ المسلم متى كان مستسما ببلده ولم يكن له مال اعطى من سهم الفقراء عندنا  
 ٢٣ وعندهم من سهم ابن السبل وان كان له مال لا يدفع اليه لانه عندنا لا  
 ٢٤ خلاف وان كان مختارا بعينه ببلده وليس معه شي دفع اليه وان كان غنيا  
 ٢٥ ببلده لانه محتاج في مصفقه وادفع اليه فانه دفع اليه قدر ثمانية لدره

٢٥٧



ورجوعه ثم بطرفان حرف ذب في صفره وقع مرقعه وان بداله من الصفر واقام  
استرجع منه وان دفع اليه فذكر كفايته فصوب على نفسه حتى فصل له فصل  
ووصل الى بلده استرجع منه لانه عني بلده في الغاري اذ اصوب على نفسه  
وفصل معه فصل اذ افرغ من غزوة الاسترجع منه لانه عطي مع العناد  
واصل الاصناف على ملكه استام اجدها من سبل قوله في استخفافه الصدقة  
من عزيبته ومن لا قبل الايبنة ونحن نذكر ذلك على ريب الاصناف والفتا  
والمسائل اذ ادعى اسان انه مظهر وطلب ان يعطي من الصدقة فان  
لم يعرف له مال فالتول قوله وبعطي من عزيبته ولا استخلاف وان الاصل عدم  
المال وان عرف له مال فادعى كفايته ونفسه فصل قوله الايبنة لان الاصل  
نفا المال واما الخامل فان خرج وعمل اسحق وان لم يعمل فلا شيء له وذلك  
في المواقف فلو فهم ان امرهم ظاهره واما الرقاب والمطابون ومهر  
ملات مسائل اصد هذا ان يدعي عدا ان يسد دابته وان يسد فالتول قوله  
السيد ولا قبل قول العبد ولا يعطي من الصدقة لان الاصل عدم الثابة  
وان اقام اليه على الكتابه فانه يعطي من الصدقة لانه سب لونه مائنا  
وان ادعى الكتابه وصدقه السيد فصل فوطهما واعطى لان صدق السيد  
مقبول لانه اقراء في حقه وقيل انه لا قبل لانه يجوز ان يكون نواظرا  
على ذلك لما خذ من الصدقة والاول اولى فمن عرف ان له عدا واليان  
لحوظ من يعرف ذلك من حاله واما الغارمون وعلى ضربين عامون  
مصلحة ذات الدين فامر ظاهره لا يمكن حاله ظاهرا معروفة فاذا  
فعل ذلك اعطى من الصدقات فاما الغارم لمصلحة نفسه فان اقم البينة  
بان عليه دين اعطى من الصدقة لانه ثبت عزومه وان ادعى الدين صدقة  
صلحه عليه واله ل فيه لا يقول في المطالبات سوا هو واما سبل الله  
الدين هو الغزاة فامر ايضا ظاهر لان الدين عند الغزاة هو الامام  
او خلفه فاذا اغتزم اعطاهم وامن السبل فامر ظاهر ايضا  
دنا الشوا السهر او كانوا مختارين وسبل قوله كان الاصل عدم الجلال  
وان قال المختار دنا مالها هنا فالف لم يقبل منه الايبنة وان قال

المال الى اصلا او قال له بلدي مال في اهلها قبل قوله في الفضل الثاني  
من احكامهم من يدفع اليه دفعامراغا ومن يدفع اليه مقطوعا والفقرا  
والمساكين والعاملون والمولفة فيها ولا يعطون عطا مقطوعا الا زاعي  
ما يعطون بالصدقة واما الرقاب والغارمون وفي سبل الله وامن  
السبل فانه يعطون عطا مراغا فانصرف المخلص ما اخذ في دينه  
والغارم في عزومه والغاري في جهاده وابن السبل في سفره والا استرجع  
له قوله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي سبل الله وابن السبل  
طرقا للركاء ولم يجعلهم محكمين كما جعل الاصناف الاربعة المتقدمة فانه  
اضاف اليهم بلام اطلاقا فاذ استدل ذلك فانه مراعي فالمدان اذ اخذ  
الصدقة ودفعها في مال الكتابه ونحو ذلك اذ لم وان اراه سيد  
مال الكتابه او يطوع به اسان بالاداء او يحترق نفسه فاستدرة السيد  
استرجعت منه وان اخذها فقصي بعض ملعله من الدين وفي الرقاب  
معهم السيد فيه رجاء والافوي عدى انه لا استرجع منه لانه لا دليل  
عليه واما الغارم فان قضى بها دينه اجراه وان يطوع عنه اسان نقضه  
اداره صاحب الدين استرجعت منه واما الغاري فان صرفها في  
وجه العزو اجراه وان بداله ولم يخرج استرجعت منه وامن السبل  
ان صرفه في سفر اجراه وان كان السفر استرجعت منه الفصل  
المالك من اخذ الصدقة مع العنا والفقير ومن لا يخذها الا مع الفقر  
فالغراء والمساكين والرقاب والغارمون لمصلحة هو سبهم وابن السبل  
المسكين من بلده لا يخذون بها ولا لهم الا مع الفقر ولا يخذونها  
مع العنا والعاملون والمولفة والغراء والغارمون لمصلحة ذات الدين  
وابن السبل المختار بغير بلده باحدون الصدقة مع العنا والفقير فلا اصناف  
للمسكين الذين لا يخذون الا مع الفقر خلاف فيه سبل العلم واما  
الاصناف الذين باحدون مع العنا والفقير خلافه اذ اول الامام  
رحلا عماله الصدقات وبعث بها مسعى ان يعرف عدد اهل الصدقات  
واسماهم والساهم وجلاهم وفذر حاجتهم حتى اذا اعطى واحد منهم



أنت ائمة وتنبه وحليته حتى لا يعود بها حد دفعه اخرى وتعرف قدر حاجتهم  
 حتى يسلم الصدقة بينهم على ذلك ثم سدى بصرع او لامن حبايتها فاذا اهلكت شغل  
 بصرعها عصب خصوصها والوخز وما استيقظت باخرها ورتما بلغت الصدقة  
 فليمره عثر ائمتها فاذا اعرف ذلك وحصلت الصدقات فان كانت الاصناف كلها  
 موجودين فالأفضل ان يفرقها على يمانية اصناف فبما والله تعالى وان سوى منهم  
 حاز وان فضل صدقا على صنف كان اصحابا ولو ان فقد منهم صنف فتمت على سبعة  
 وان فقد صنفين فتمت على ستة ولو انه قسم ذلك في صنف من ارباب الصدقة على  
 حسب ما يراه من المصلحة فان جازر وتصل بعضهم على بعض انما يجرى وان كان  
 الافضل ما قلناه و ينبغي ان يد اول ما يخرج منه هم العامل لانه لا يخلو عن عمله  
 فان كان قدر الصدقة وفق اجرة دفع اليه وان كان الرضف الفضل الباقي  
 الاصناف وان كان اولهم الامام من المصلح وان اخرج الحكيم او وزان في  
 الصدقة وعلى من يحسب فيه وجهان اجدها على ارباب الاموال ان علم انفا  
 الزكاة كاجرة الدبال والوزان في السبع على البائع والاحترانه على ارباب الصدا  
 ان الله تعالى وحب علم قدر معلوما من الزكاة ولو قلنا ان الاجرة بحسب علم  
 لزدنا على قدر الواجب والاول اسه و ان تولى الامام بصرعها اعطى الامام  
 العامل اجرة وصرف الباقي في باقي الاصناف على قدر حاجاتهم وكفاياتهم فان  
 كانوا فقرا فعلى قدر لقائهم وان كانوا غايبين فعلى قدر ديونهم وان كانوا  
 غزاه فعلى قدر حاجتهم لغزوهم وواذا افرد في صنف مدر حاجتهم ولقائهم  
 ومفضل فرق في الباقي فان فضل عن الجميع بعد حاجتهم ولقائهم فصرته الى  
 مسحقى ارب البلاد اليه ثم لا يزال كذلك حتى يستوفى بقدر قيم المال الصدقة  
 وان نقص عن قدر كفاياتهم وبقوا على حسب ما يراه وبهم سهام الباقي  
 من سهام المصلح او من بيت مال الصدقة والعنى الذي يحرم معه نقد  
 الصدقة ان يكون قادرا على كفايته ولقائه من ياراه لقائه على الدوام  
 فان كان مكفيا بصحة وادب تصعبه برده عليه لقائه ولقائه من  
 يلزمه نفقة حرمت عليه وان كانت لا تدفع له حل له ذلك وهو كبرى  
 حكم العفا وان كان من اهل الصنایع احتاج ان يكون معسفا عنه يرد

عليه قدر لقائه فان نقص عن ذلك حلت له الصدقة ومختلف ذلك على اختلاف  
 حاله حتى ان كان الرجل نازا او حوهر باحراج الى بضاعة ودرها الفدينار او الف دينار  
 فنقص عن ذلك قليلا حل له اخذ الصدقة هذا عند الشافعي والذي نواه اصحابنا  
 اهل الحل لصاحب السبع مائة وحرم على صاحب الخمسين ذلك على قدر حاجته الى ما  
 يعيش ودرت وواكثر من ذلك وفي اصحابنا من قال ان ملك تصابك بحسب علمه  
 الزكاة ان عتيا وحرم عليه الصدقة وذلك قول ابي حنيفة واما العامل  
 فالامام يحقره من ان يستلجزه احارة صحبة اجرة معلومة وان تبارقه بعته  
 مطلقا وحق آخره من عمله فان استلجزه لم يحز اربا على اجرة مثله وان  
 بقه مطلقا فعمل الحق آخره مثله ومختلف ذلك باختلاف عمله في صواب  
 المسافة وقصرها وكثرة العمل وقلة وعلى حسب امانته ومعرفة في  
 الظاهر والباطن ويعطى الحاسب والوزان والكاتب من سهم القاملين  
 والمولف فقدم على القول بغيره والمطابق فان كان معه ما يفي بالثبابة  
 لم يعط شيئا لانه غير محتاج وان لم يكن معه شي اعطى قدر ما يوزنه من المال  
 الذي عليه وان كان معه بعض ما عليه اعطى ما عليه وان دفع الى سدة  
 كان جازيا و بعض الغاري لجولة والسلاح والنفقة والسوة وان كان  
 الفئال ياب البلد او موضع قريب ولا يحتاج الغاري الى جمولة لاحتياج  
 الى سلاح ونفقة اعطى ذلك وان كان فارسا دفع اليه السلاح والفرس  
 ونفقة فرسه وان كان الفئال في موضع بعيد اعطى ما يوزنه ويحمل عليه  
 الله ويدفع اليه قدر نفقته لرفاقه ورجوعه و ابن السيل سطره فان  
 كان مسيرا السفر من بلده وبصدره موضع ما بعينه اعطى قدر لقائه لشهر  
 في دهابه ورجوعه واعطى ما يشتريه المروبي وان كان بمصدره موضع  
 قريبا اعطى النفقة ولم يعط المروبي لان يكون شيخا او ضعفا لا يدر على  
 المشي واما المختار بعد بلده فان كان بمصدر الرجوع الى بلده اعطى ما يبلغه  
 اليه وان كان بمصدر الذهاب الى موضع والرجوع منه الى بلده اعطى ما  
 يحسبه لذهابه ورجوعه فان دخل بلدا في طريقه فان اقام يوما وبومين  
 الى عشرة اعطى نفقته وان اقام اكثر من ذلك لم يعط لان يخرج من

٢٥٦



حضر المسافر ٥ و اذا لم يوجد الاصف و اجدها ان نفق فم على ما سناه  
 اذا اخرج الرجل مكانه سفته اما ركاه الطاهرة او الباطنة فلا يجوز ان يور  
 من اهل الامصار او البوادي فان كان من اهل الامصار سعى ان ينفق او قدمه  
 سلك المال و يجوز ان يخص بها يوما دون يوم و يجوز التفصيل و الشبهة  
 ما سناه فان عمت الاصناف و افرقتها فليس جهم لكفايا ثم وان لم يسع جاز  
 نفقتهما و بعضهم انه ربما كان في نفقتهما في جهم مشتقة فان كان له اوارب  
 فنفقتهما يهر او الى من الاحاب فان عدل الى الاجابيجان فان كانت له اوارب  
 بقدر المال لم يخرسها اليهم الا بشرط الصانع على ما سناه فان كان من اهل  
 البادية فغير ممزلة اهل المصد سوا و ان كانوا ينفقون من موضع الى موضع  
 و يمحرون اما و الكلا فان لم يلزمهم جمل مخزونه و كانوا مفرقين فان كان  
 منهم على مسافة لا يضر اليها الصلاة من موضع المال فهو من اهلها و من كان  
 اكثر من ذلك فليس من اهلها و ان كان اهل البادية جمل مخزونه فذلك له  
 عن الاخرى فكل حله منها لها حكم نفسها بل لا يثبت بلده من مخزونه على  
 يجوز ان يعطيه الصدقة الواجبة و من الجبر عليه لجاز ان يعطيه و من كان  
 نفقة من كان من عمود الولادة من الابا و الامهات و ان علوا و الاولاد  
 و اذ اراد الاولاد و ان نزلوا سوا كانوا الاولاد من اولاد ذواتهم و من خرج  
 عمود الولاد من الاخوة و الاخوات و اولادهم و الاعمام و العمات و اولادهم فلا  
 نفق لهم و يجوز دفع الصدقة اليهم و كل من لا يحب نفقة اذا كان فقرا  
 جاز دفع الصدقة اليه و هو افضل من الابداع على ما سناه و من يحب نفقة  
 دفعها اليه و ان كان من الفقراء و المساكين و ان اراد ان يدفع الصدقة  
 سهم الفقرا جاز ان يدفع اليهم من سهم الغاملين و الموقوفه و الخار من  
 و الفداء و من سهم الرقاب و ان السيل يجوز ان يدفع اليه و در جاحه  
 فاما و در النفقة فلا يجوز فانه يحبس عليه نفقة و اذا كانت له زوجة فلا يجوز  
 ان يكون مقبلة او مسافرة فان كانت مقبلة و لا يجوز له ان يعطيا الزهاة الاولاد  
 سهم الفقرا و المساكين لانهم ان كان طاعة رجعية نفقتها واجبة عليه  
 فهي مستعينة بذلك و ان كانت ناشئا يملئها ان تعود الى طاعة و واحد

ملو

٢٥١٥

منه فهو مستعينة ايضا و اما ان كانت مسافرة فانها تمنع الزوج نفقتها عليه  
 الا في قبضة و نفقتها عليه و اما الجولة فان كانت مسافرة بعد ان ينفقها  
 عز و اوجه لكن يجوز ان يعطها الجولة من الصدقة انما عاصه سفرها فلا  
 يستحق شيئا من الصدقة و اما اذا سافرت و خذها فان خرجت بادية و نفقتها  
 فلا يجوز ان يعطها الركاه و اما الجولة فلا يحبس عليه ذلك كمال يجوز ان يعطها  
 من سهم ان السيل و ان خرجت بعد اذنه فلا نفقة طاعته و لا يجوز له ان يجوز  
 ان يعطها الجولة انما عاصيه بخروجها و اما النفقة فان يجوز ان يعطها  
 و ان لم تكن واجبة عليه و العصيان يمنع من النفقة فاما اذا اراد ان يعطها من  
 سهم الفقرا فلا يجوز ان يكون عاملا لان المراه لا يكون عاملا و لا مولفه و لا  
 غايه و مسطور مكانه يجوز ان يعطها من سهم الرقاب لانه لا ينفق ان ينفق  
 عنها الدين و كذلك ان كانت غائبة جاز ان يعطها ما تبقى دينها و ان  
 كانت من انا السيل فقد ذكرنا حكمها و اذا طابت المراه عنه و رجع  
 نفقها ان يدفع اليه ركاه سهم الفقرا الصدقة المفروضة محرمة على  
 السيد و له و هم و له هاشم و لا يحرم على من يملكه هاشم من المطلق و غيره  
 و لا يوجد هاشم لمن ولد اي طالب العلوس و العفلس و الحقيرين و من  
 ولد لقياس بن عبد المطلب و من اولاد الحرت بن عبد المطلب و توجد  
 من اولاد ابى طهب ايضا و اما صدقة التطوع فانها الحرة عليهم و الحرف  
 الصدقة الواجبة من بعضهم على بعض و انما حرم صدقة غيرهم علم فاما  
 الصدقة على موالهم فلا يحرم على حال هذا في حال ثلثهم من الرخاس فاما  
 اذا منعوا من الخس فانهم كلهم ركاه الاموال الواجبة و اذا اجمع الخس  
 واحد شيان الحق بدل و احدهما الصدقة مثل ان يكون فقرا غائبا  
 او فقرا غائبا او غائبا غائبا جاز ان يعطى سدر و يجوز ان يعطى سب  
 واحد و لا مانع منع منه و اذا كان الرجل من اهل الفري المراطين في الغور  
 فاراد ان يعطى من اهل الصدقات فغروا اذا استطاعوا و لم يدر منها  
 كان له ذلك و ان كان من اهل الصدقات فاراد ان يعطى من اهل الفري

بلو

٢٥١٥



له ذلك ايضا واذ الختم اهل السهام فان كانت الصدقة مما قسم ويجزى للزعم  
والدناير والغلات اوصل الى كل واحد منهم قدر ما رآه الامام ورب المال و  
الساعي ولا يعطى فقر اول ما يحب في نصاب وهو اول ما يحب في نصاب الدناير  
نصف دينار ونصف للعشر دينار ومن الدراهم ملحق في ما من خمسة دراهم  
وبعد ذلك درهم درهم ما يحب في كل ربعين وكوز الزيادة على ذلك في ذرية  
الدناير والدراهم كمن بها اهل البصر والصدقة الذين سدلون وشتاؤون وصدقة  
المواشي كمن بها اهل الغنم والمجربين الذين لا يتدلون ولا شتاون ولا يجوز  
ان يشرك من جماعه في صدقة المواشي وان اعطى ما يحب في كل نصاب من المواشي  
جائز هـ واذا اعطى جماعه شئ من المواشي فان شاد وادجوا واقسموا بالبحر  
شاوا بابعوه واقسموا بالبحر وان اراد رب المال ان يعطهم فيه ما يحب عليه  
وان ذلك حرام فاما الامام والساعي فلا يجوز ان يسع ذلك وتفرق منه على  
اهل السهام لانه لا دليل عليه وان قلنا له ذلك مرجح بان حاشا عليهم  
وباظر المهردان فوباه اذا دفع الامام الصدقة الواجبة الى من طاهر المهر  
بما بان انه كان غنيا في تلك الحال فلا ضمان عليه لانه من وما بعد ذلك  
طريق له الى الماكن فان كانت الصدقة باقية اسرحت سواد الامام  
حال الدفع انما صدقة واجبه او لم يشترط وان كانت بالفرج رجوع عليه  
بقية فان كان موثرا اخذها ودفعها الى مستحق اخر وان لم يكن موثرا  
او كان قد مات بعد ذلك اكل من المال من الماكن والضمان على الامام لانه ان  
واذا اتى الى الرجل اخراج صدقة منه وقد دفعها الى من طهره المهرم بان  
له غنى فلا ضمان عليه انما لانه لا دليل عليه فان كان شرط حال الدفع  
انها صدقة واجبه اسرحت سواد ما بان باقية او نالفة فان لم يرد على  
اسرحت سوادها بعد ذلك من مال المسكين وقبل ان يرضى ما له لانه كان  
مملنه اسقاط الفرض عن نفسه بدفعها الى الامام والاول اولى واما  
دفعها مطلقا او لم يرضها صدقة واجبه فليس له الاسرحة الى  
يحمل للوجوب والبطوع فاما بشرط مله له الرجوع واذا دفعه الى

علم

علم

طاهرة الاسلام بما بان انه كان كافرا او الى من طهره الحرية ثم بان انه كان غدا  
او الى من طهره العتالة بما بان انه كان فاسقا او بان انه من ذوي القربى  
المحترمة مثل ما قلناه في المسألة الاولى هـ ومتى رأت السعة او تلو  
وقت التلون فيه امام فعلى رب المال ان يتولاها بنفسه ولا يدفعها الى  
سلطان الخوز فان اخرخ رب المال الزكاة بمجا الساعي وادعى رب المال انه  
اخرجهما صدقة الساعي وليس عليه من لا واجبه ولا منسوبة واهل السهام  
لا يحرمون شئ من مال الصدقة الا بعد الفسقة لانه لا يحرم من يحضرون  
كانوا ثمن في بلد جبر او قتلين في بلد صغير ومنى مات واحد منهم لم  
يتصل حصته الى ورثته لانه لم يتبعوا لان لب المال والامام ان يحضروا فاقوما  
دون يوم وكمل الى بلد اخر بشرط الضمان وسعى لوالى الصدقة ان يسلم كل  
احدهما من ابل الصدقة ويقرهما وعنه الماروي ان سأل رسول الله صلى  
الله عليه واله كان سيم ابل الصدقة ولا يخاف اذا وضعت بمنزلة من عرها في  
الرجي والمزب وسعى ان يسلمها في اقوى موضع فاضلته واخرها من الشجر  
للاضرا الوسمه بلخوان ويطهر السمى فالابل والمقر توسم في اقدارها  
والغنم في اصولها وانها تكون مسمم الابل والمقر ادر من مسمم الغنم  
لانها اضعف ويكتب في المسمم اذا كان ابل الصدقة صدقة او زكاة وان  
كان المحر يحرره او صغارا وكتب له فان فيه تركا بانتم الله تعالى  
فصل في ذكر قسمه الاحكام  
فقد ذكرنا في باب الكاه ملحق فيه المحترمة ما لا يجوز نذر الاركسية  
نتمه م والمحتر اذا احل الامام سعى ان يقسمه سنة اصابهم سهم له وسهم  
رسوله وسهم ابي القري محمد التله اقسام الامام العايم مقام النبي عليه  
السلام يقرب مما شئت من فقته وفقه عباله وما يلزمه من حمل الانتال وموت  
غده وسهم لسامي محمد وسهم لسائتهم وسهم لبناء سليم وليس لهم  
سائر الاصناف في حال وعلى الامام ان يقسم هذه السهام بينهم على قدر  
وسهمهم في السنة على الانتقاد والحقير بقايتهم بذلك دون حرق بل  
سعيهم على ما ذكرناه من قدر ثقاتهم وسيوي من الدر والاتي فان



فصل منه شيء كان لمخاصة وان نقص دان عليه انهم من حصه خاصه والسام  
 وابن السيل مظهر يقطرهم مع الفهر الغنا لان الظاهر سناو لهم ه وسحقوا  
 الحشرهم الذين قد نادى بهم من حجر معلم الركااه الواحيه دكره لان  
 انهم ومن ذات امه هاشميه وابوه عاميا الانحى شيئا ومن كان ابو هاشم  
 و امه عاميه دان له الحشر وكذلك من ولدين هاشميين ومن حله الحشر  
 حرمت عليه الصدقه ومن حلت له الصدقه حرم عليه الحشر ولا يحرم  
 المطلب وسو عبد المظناف شيئا من الحشر ولا يحرم علم الصدقه وبلغ  
 ان يفرق الحشر في الاولاد والاولاد والاولاد والحشر بذلك الاقرب فالأقرب  
 لان الاسم سناول الحشر وليس ذلك على وجه الميزان ولا الفضل بل على اى  
 من حيث كان ذكره لان الفرقه انما هي على قدر حاجتهم الى ذلك فلو كان  
 حلف بحسب احوالهم ويعطى الصغبر منهم والدم لسناول الاسم لهم والطا  
 بعضى انه يفتق في جميع من تناوله الاسم في بلد الحشر دان اوفى غير  
 البلاد فربما كان او بعيدا الا ان ذلك السبق والاولى ان يقول بحسن ذلك  
 من حضر البلد الذي فيه الحشر والحمل الى غيره الامع عدم مسجفه وول  
 انسانا حمل ذلك الى بلد اخر ووصل الى مسجفه لم يدع عليه شيء الا انه  
 يكون ضامنا ان هلك من الركااه فغلى هذا اذا غم من الدم قسم الحشر  
 على من كان سله الشام واذا غم في بلاد الهند والترك حمل الى  
 بلاد الشام بل يفرق في بلاد خراسان واسعى ان يعطى الامن كان موثقا  
 الحكم الامان ويكون عدلا مرصفا فان فرق في الفساق لم يلى  
 صمان لان الظاهر تناوهم ومن فرق والحاضر وفضل منه شيء كان  
 حله الى البلد الذي يهرب منه على هذا المدرج الاقرب فانه يهرب  
 حصر الملة اصناف سعى ان الحشر بها مودع من قوم بل يفرق جميعهم  
 وان لم يحضر ذلك البلد الا فرقه مخرجان ان يفرق بينهم ولا يفرق  
 عنهم ولا يحمل الى بلد اخره  
 فصل في ذكر الانفال ومن سخطها  
 الانفال هي كل ارض حربه باد اهلها وكل ارض لم يوجب عليها جيل

لمع

او اسلمها اهلها طوعا وعنفيا وروس الحبال وطون الادويه والاحام والار  
 الحوات التي لا ارباب لها وصواني الملو وفطايصهم التي كانت في ابدانهم على وجه  
 وميراث من لا وارث له وله من اعيانهم قبل ان تقسم الحاربه الحسناء والفرس الفاره  
 والنبوب المرفق وما اشبه ذلك مما لا ينظر له من رفق ومتاعه واذا قاتل  
 قوم اهل حرب بعينهم من الامام فغنموا ان الغنمه خاصه للامام دون غيره  
 مجمع ما ذكرناه كان للنبي صلى الله عليه واله الطغصه وهي من قار مقامه من المله  
 بل عصفه الحكون الصرق في شيء من ذلك الا بالاذنه فمن صرف في شيء من ذلك  
 بعزازه كان غاصبا ولم يحصل فيه من التوايد والتمالك الامام دون غيره ومن  
 تصرف في شيء من ذلك باسم الامام وبابا حيه او بضمانه دان عليه ان يودى ما يملكه  
 الامام عليه من صرف اولت والباقي له هذا اذا كان في حال ظهور الامام و  
 اساطيئه واما حال الغيبه فقد رخصوا المشيعهم المصروفات حقوقهم فاسحقوا  
 بالانفاير وعرضها مما لا بد له من المنافع والمتاجير والمساكين فاما ما عدا ذلك  
 فالحكون المصروفه على حال وما تحفظه من الخناس والنوز والمعادن  
 وعدها في حال الغيبه فقد اختلف احوال المشيعه في ذلك وليس فيه تعيين  
 معال بعضهم انهم في حال الاستياعى ما يحل لنا من المباح والمباح  
 وهذا لا يجوز العمل عليه لانه صلا الحياض وبصرفه في حال الغيبه غير اذن  
 فاطح وقال قوم انه يجب حفظه مادام الانسان حيا فاذا حضرته الوفاة  
 وصى به الى من يوصيه من اخوانه لتسلم الى صاحب الامر اذا ظهر ويوصى به لما  
 رضى اليه الى ان يصل الى صاحب الامر وقال قوم يجب ان تقسم الحشر بين ائمة  
 عرج ما فيها عند قيام القيام وقال قوم يجب ان تقسم الحشر بين ائمة  
 اسام الامام بدق او بوضع من يوثق بامانته والملائه اقتسام الحشر بغير  
 قيام المحمد ومسالمة مبر وابنا سليم لانهم المحفون لها وهم طاهرون  
 وعلى هذا يجب ان يكون العمل ان يحفظها طاهرا وانما المولى يقتضاها ويقتض  
 ليس بظاهر فهو مثل الركااه في ان يجوز تصرفها وان كان الذي يحل الصدقات  
 ليس بظاهر وان عمل عامل على واحد من الشئرين الاولين من الدين  
 او الوضاه لم يرض به باس فاما النول الاول فالحكر العمل به على حاله

١٦



# كتاب الصوم

حقيقته الصوم وشرائط وجوبه  
 الصوم في اللغة هو الامساك والكف بقاء الصيام لما اذا سكن وصل النهار اذا كان  
 في وقت الظهيرة وهو اشتداد الاوقات حيزا وفي الشرع هو امساك مخصوص على وجه مخصوص  
 في زمان مخصوص مخرج على صفة مخصوصة ومن شرط انعقادها السه الطهارة نقلا  
 او حيا لانه لو لم ينو وامساك عن جميع ذلك لم يكن صائما ونولنا امساك مخصوص  
 اردنا الامساك عن المفطرات التي سدرها وازدنا على وجه مخصوص العهد  
 دون البيان لانه لو تناول جميع ذلك لمساك لم يطل صومه وفولنا في زمان مخصوص  
 اردنا به النهار دون الليل فان الامساك عن جميع ذلك ليل لا يسمى صوما  
 وفولنا من هو على صفة مخصوصة اردنا به من كان مسلما لان الداف لوانسك  
 جميع ذلك لشرائط صائما وازدنا به ايضا الابون حاضا لانها لا يصح معها الصوم  
 وكذلك لا يكون مسافرا مسافرا مخصوصا عندنا لان المسافر لا يعقد صومه  
 الفرض والابون حيا لان الحب لا يعقد صومه مع القهر من القتل وفولنا  
 شرطه صفاته اليه له نقلا او حيا معناه ان يفعل الله في الوقت الذي يجب  
 فيه وحيا ان يكون ممساكا عن جميع ذلك وان يفعل الله ذلكا ثم طول يوم  
 رمضان والمضي عليه فانه لانه لها ومع ذلك يصح صومها وكذلك من استند  
 عن جميع ملحق امساكه يكون حيا في جميع الصيام اذا نوى وان لم ينو  
 لمصنفه مستحبا لانه لا يملك منها ومن شرط وجوبه ذلك العقل والطاقه  
 والبلوغ وليس الاسلام شرط في الوجوب لان الداف عندنا بحسب عليه العبادات  
 الشرعيه وان لم ينو مسلما الا انه لا يلزمه الفضا متى استلم ان الفضا فرضان من شرط  
 الاسلام واما المرتد عن الاسلام اذا رجع فانه يلزمه فضا الصوم وجميع  
 من اعدا ان في حال ارتداده لانه ان يحكم الاسلام لا الزايم ولا فلاجل  
 ذلك وجب عليه القضاء ما ان ارتد ثم عاد الى الاسلام فلان يفعل ما  
 ينطهر فلا ينظر صومه بالارتداد لانه لا دليل عليه واما كمال العقل  
 فانه شرط في وجوبه عليه ان من ليس كذلك لا يكون محلما من الجاهل

والله وافرقت من ان النون حامل العقل في الاصل او زوال عقله فيما بعد ان  
 يزول عنه الله الا ان يزول عقله بفعله على وجه يقضي روي البحر العا  
 فانه اذا كان كذلك لزمه فضا جميع ما ينوبه في ذلك الاحوال وكذلك مثل  
 السكران وغيره فانه يلزمه فضا ما فاضن العبادات كلها وانما جرح حنة  
 رال معها عقله على وجه لا يعود بان يصح محنونا مطبقا فانه لا يلزمه فضا ما  
 ينوبه مطلقا واما اذا زال عقله بفعل الله مثل الاعماء والمجنون وغير ذلك فانه لا  
 يلزمه فضا ما ينوبه في تلك الاحوال ففعل هذا اذا دخل عليه شهر رمضان وهو مجنون  
 عليه او مجنون او بامه ولحق ذلك يوما او اياما كثيرة افاق بعضها او لم يقع  
 لم يلزمه فضا في مامربه الا ما افطر فيه او طرح في حلقه على وجه المذاو له فانه  
 لم يحدد الفضا لان ذلك ملحقه ومنفعه وسواء افاق بعض النهار او  
 لم يبق فان الحال المختلف فيه واما البلوغ فهو شرط في وجوب العبادات  
 الشرعيه وجده هو الاحتدام في الرجال والحسن في النساء والابان او يعجز  
 او كمل لمحتسبه سنة والمرأه سبع عشر سنة فاما العقل فاما السمع  
 احده على وجه التميز له والعلم ومسح احده بذلك اذا اطاقه  
 ذلك بسبع سنين فصاعدا وذلك بحسب حاله في الطائفة

## في ذكر علمه شهر رمضان وقت الصوم والافطار

علامه شهر رمضان رويه الهلال او قيام اليه برؤيته فاذا راي الانسان هلالا  
 شهر رمضان وحقيقه وجب عليه الصوم سواء معه غيره او لم ير له فاذا راي  
 هلالا سوا افطر سوا رايه او لم ينق فان اقام بذلك الشهادة وردت له  
 سقط فصره فان افطر فيه وجب عليه القضاء والقائه ومتى لم ير في البلد  
 رويه شايه وجب ايضا الصوم فان كان في السماء علمه من غيم او قيام او عيار  
 وشهد عدلان مسلمان برؤيته وجب ايضا الصوم وان لم يكن هناك علم لم ينقل  
 الشهادة القسامه حسين حلا ومتى كانت في السماء علمه من رية البلد اصلا  
 وسجد من خارج البلد فسان عدلان قبل قولها وجب الصوم وان لم يكن



١ اعلم عذراتهم لم يروا من خارج البلد الاسهام الفسامة حسنة خلا ٥  
 ٢ سهاه الفسامة في الهدال اجمع الرجال ولا على الاقربان فان احرم من التسامع  
 ٣ بودي حرم العلم برونه الهدال او جماعه من الكفار كذلك وجب العمل  
 ٤ لمكان العلم دون السهاه وهكدي الحزم في انفس سهاه من الفساف  
 ٥ والصيان ٥ والحوار العمل في الصوم على القدر لا على الحد ولا غيره وب  
 ٦ روي روايات مانه اذا تحقق هلال العام المامني عدد خمسة المام  
 ٧ يوم الخامس او نحو هلال رجب عدد سعة وخمسين يوما وصام يوم  
 ٨ السن و ذلك ليجعل على انه يصوم ذلك فيه سعيات اسطهارا فاما بيه  
 ٩ انه من رمضان فلا يجوز على حال وحتى غم الهدال بعد شبعان لا يكون  
 ١٠ بعد يوم رمضان فان غم الهدال سعيان عدد رجب ايضا لا يكون  
 ١١ وصام فان راي بعد ذلك الهدال سوال لله سعة رجب في يوم واحد  
 ١٢ لان الشهر يكون اول من تسعة وعشرين يوما ولا يفته قضا درهم يوم واحد  
 ١٣ لان اليوم الواحد مئة وما ياد عليه لس عليه ذلك ومن عمت الشهور كلها  
 ١٤ عدد هلالين ثلاثين فله صفت السنة كلها فم يتحقق هذا هلال شهر واحد  
 ١٥ ففي صحابنا من قال ان بعد الشهور كلها ثلاثين يكون عدي ان يعمل على هذه  
 ١٦ البداه التي ورقت مانه بعد من السنة المامني خمسة ليام وصوم يوم  
 ١٧ ان من المعلوم انه لا يكون السهور كلها تامة واما اذا راي الهلال وقد  
 ١٨ بطوق او راي طل الراتبة او غاب بعد الشفق فان جميع ذلك لا اعتبار  
 ١٩ به وحب العمل بالروية ان ذلك كله بحسب اختلاف المطالع والعرض  
 ٢٠ ومن لم ير الهلال في البلد وتاي خارج البلد على ما سناه وحب العمل به اذا كان  
 ٢١ البلدان التي راي فيها مقاربة بحيث لو كانت السماء ممتلئة بالمواضع  
 ٢٢ لراى ذلك البلد ايضا لانفاق عروضاها وبار بها مثل بعد ادود  
 ٢٣ والكوفة ونارب والموصل فاما اذا بعدت البلاد مثل بعد ادود  
 ٢٤ وبعاد ومصر فان لكل بلد حكمه ليسه ولا يجعل على اهل بلد العمل بانه  
 ٢٥ اهل البلد الاخذ ومن راي الهلال قبل الزوال او بعده فهو لليلة

م

١ المتنبه دون الماصيه وصوم يوم الشك ان صام فيه شبعان بم باراه من  
 ٢ رمضان فدا جرائعه وانصامه فيه رمضان كبر واحد او لماره اخره  
 ٣ ايضا لانه يوم من رمضان فاما مع عدم ذلك فلا كبره لانه مني عن صومه  
 ٤ على هذا الوجه والله يدلي على سنا انظر في عنه ٥ ومنى عدد شبعان ثلاثين  
 ٥ وصام بعده ثم قامت الله بانقضى الهلال قبله يوم فني يوما بدله وليس عليه  
 ٦ شي ومن كان اسيرا او محبوسا لم يعلم شهر رمضان فليصوم شهر  
 ٧ فليصومه فيه القربة فان وافق شهر رمضان فقد احراه وان وافق بعده  
 ٨ كان قضا وان كان قبله لم يحره وعليه القضاء في الوقت الذي يجب فيه  
 ٩ الامساك عن الطعام والشراب حتى يطعموا والشراب هو طلوع الفجر الثاني  
 ١٠ الذي يجب عنده الصلاه فان طلع الفجر وفي فيه طعام او شراب لفظه فم  
 ١١ صومه فاما للجماع فانه مباح الى ان يبقى مقدار مائة الاغتسال بعده فان  
 ١٢ حلق بعد ذلك بعد اسد صومه وكان عليه الفضا والقار هو وطلوع  
 ١٣ الافطار سقط الفرض وعذراته وقال الخيرة من ناحية الشرق وهو الذي  
 ١٤ عند صلاة المغرب ومن استبطا لالحوائك وديان يستظهر الى ان  
 ١٥ تنقش دخول الليل ومنى كان تحت برقي الاقواق وعابت الشمس على الاضار  
 ١٦ وراي صومها على بعض الجبال من بعد او بناء على قضاها استدر به في  
 ١٧ اصحابنا من قال يجوز له الافطار والاحوط عند كان لا يطر حتى يغيب  
 ١٨ الاضار في كمال الشاهد فانه سفر مقنن الصوم ومنى شك في القفال  
 ١٩ ربي على شكه فلا قضاء عليه فان علم فيما بعد انه كان طالعا عليه الفضا  
 ٢٠ ومنى ظن انه بى وقت الى الفجر فجمع وطلع الفجر وهو جامع نزع واعتزل  
 ٢١ وودع صومه لانه لم بعد ذلك والافضل ان يهتف الصلاه على الافطار  
 ٢٢ الافطار الا ان يكون ممن لا يصر عليه او يكون هذا من سطره من الصيام  
 ٢٣ فبعد ذلك يهتف الافطار فاذا فرغ باذرا الى الصلاه والحوزة فصل  
 ٢٤ كبر ولو بشره من ماء ٥  
 ٢٥ فذكر ما يجب عنه الصيام

٢٥  
٢٦



ما يسئعه الصائم على صوم رجب وصدقة الواجب على من احدهما فله بفساد  
والآخر البسطة والذى تسد على من احدهما يصادف ما يقين صومه من شهر رمضان  
او صوم يذرع من يوم او ايام والآخر يصادف ما لا يقين صومه مثل ما عدا هذا  
النوع من انواع الصوم مما يصادف شهر رمضان والذراع المعين على من احدهما  
يوجب القضاء والكفارة والآخر يوجب القضاء دون الكفارة مما توجب القضاء  
نسعه استا الكل كل ما يكون به اكلا سوادا من مقلوبها معتادا مثل الحبر  
والحمرة وغير ذلك او لا يكون معتادا مثل الراب والحبر والحمرة والحشا والخرف  
والبرد وغير ذلك الترخيم ما يكون في شارب سوادا معتادا مثل المطا  
او الاثر المعتاد او لم يكن معتادا مثل ماء الشجر والفواكه وما الورع غير ذلك  
والجامع في النجس ان لا يترسوا ان قبل او ذاب فخرج لسرا او غدا او صبي  
او صبي وعلى كل حال على الظاهر من المذهب وهو ان لو طوى  
الذراع او حجب نصف الصوم الا اذا اقبل معه وان المذعولة لا تنقص  
صومه كحال الاول الجوط وانزال الماء الدافق على كل حال عامدا معبثا  
وعز ذلك من انواع ما وجب الايمان والكذب على الله وعلى رسوله واليه  
عامدا وفي صحابنا من قال ان ذلك انقطع وانما ينقص والاركان في الما  
على اظهر الروايات وفي صحابنا من قال انه لا ينقطع وايضا العار الغلط  
الى الجوع بعد ما مل عبان الدين وعباد النقص وما جرى مجراه على ما  
الروايات وفي صحابنا من قال ان ذلك لا يوجب الكفارة وانما يوجب القضاء  
والامتناع على الحيايه مع هذا حتى يطلع الفجر من غير ضرورة الى ذلك معاودة  
النوم بعد ابتهاق حتى يطلع الفجر والكفارة على رقبته او صيام شهر  
مقتا بعين او اطعام سبعين مسكيا لكل سلسل من مدين من طعام وورد  
محتوى ذلك وورد في انما مرتبه مثل كفارة الظهار والاول اظهر  
الروايات وورد في انما اذا افطر بخطور مثل الحبر والذراع انه يلزمه ثلاث  
كمارات هذا في انظار يوم من شهر رمضان فاما افطار يوم نذر  
فلا يظهر من المذهب ان كفارة مثل هذا وورد في ان عليه كفارة التين  
ويدي انه استي عليه وذلك ليجوز على من لا يقدر الا على كفارة التين وثلاثة

٢٣  
ذلك اولا ولا يقدرا اصل الفلاني عليه واسم عفر الله تعالى واما ما وجب  
القضاء دون الكفارة فثمانية استا الا قد امر على الرطل والشراب والجامع قبل  
ان يصد الخرمج القدره عليه ويحون طالعا وتزك القبول عمر قال  
الفجر يطلع وكان طالعا فاكل وشرب وتغلب العذر في دخول الليل مع القدره  
على مراعاة ويكون قد اطلع وتغلب العذر في دخول الليل مع القدره على مراعاة  
والا فامر على الابطان ولم يكن دخل دخل وكذلك الاطار لها من صوم  
السماء من طلع من بين ان الليل لم يدخل ويندوي انه اذا افطر عند امانه  
قويه لم يلزمه القضاء وتغلب التي واما اذا رجع التي فلا ينظر لكن يبلغ  
منه سلكا فان لم يمسحاملا فقد افطره ومعاودة النوم بعد ابتهاقه  
واجبه قبل ان يحصل من جنابه ولم يشبه حتى يطلع الفجر ويوصل الما الى الخلق  
لم يتردد تناوله دون الصمصة للضراء والصفه بالما ثانيا فحري محرر  
ذلك لونه سطر اوجب القضاء دون الكفارة دم الحنفية والقباض  
فانه يطرأ فيفتدان ان كان من المذهب لميل الى ان المراه اذا رأت  
ذلك بعد الروايات امسكت تاديبا وقصت على كل حال واذا اكل الخرج من  
استانه ما يله الخرم منه فلعنه عامدا ان عليه القضاء واما ما لا يقين صومه  
فهي صادف شيئا ما ذكرناه بطل صوم ذلك اليوم والبره شي وهو في يومه الله  
الا ان يصادف الاكل والشراب او ما يطرأ عامدا بعد الروايات يومه من رمضان  
فان عليه اطعام عشر مساكين او صيام ثلاثة ايام واما ما يجب الاصل عنه  
وان لم يمسكه فجميع المحرمات من الصام التي هي سوى ما ذكرناه فانه يتاكد  
وجوب الاصل منها لمدان الصوم ولما اظهرت فيها فاشعر شيئا السقوط  
سواء بلغ الدماغ او لم يبلغ الاما من الخلق فانه يطرأ وجوب القضاء والحل  
الذي فيه شي من الصبر والطسك واخراج الدم على وجه تضعفه ودخول  
الحام المودى الى ذلك وسم الترجيح والبراحين استدرأه البرحه  
واستدرأ الاثنايف الحامه ونظير الدهر في الاذن وبلا التوب على  
الحسد والقبلة ومداعبه الشا وما ترضى شهوه ومن جعل في نفسه بعض  
من ذهب او فضة لخروج الى ذلك سم يلزمه تاديبا من عليه قضاء فاق



ذلك غائبا مع اسفل الخلق الله وبلغه فان عليه القضاء ومنى نظر الى ما لا يحل النظر  
 الله شهوة فامنى فعليه القضاء فان كان نظره الى المحل فامنى بتركه عليه شي قال  
 او سمع الى حديث فامنى لم يترك عليه شي فاما ما لا يضر ويثبت الحال فيه فعلى  
 صروب او طه ما كان عن شهوة او نسيان او عليه على العقل مثل الادل والسرير  
 او ساهوا فانه لا يفتن فان اعتد ان ذلك يضره فادل او تترك او جعل الوفاة  
 الذال ذلك يضره فطره فطره عليه ايضا والكفار لانه وهذا الذى صرح به  
 وفي اصحابنا عليه القضاء دون الكفار ومنها ما حدث من غير قصد اليه مثل  
 دخول الزبابة في حلقه او عن من الهوى ووصوله الى حنجرته او قطر المطر في  
 حلقه من غير قصد منه او لو حل عينه في فيه وحلقه ما يضره من غير قصد  
 اما ان كان ما يما او اكرهه عليه فان ذلك لا يضره فان الزينة الشاؤا وناول  
 نفسه او طر فان طعن من طعنه وصلت الى حنجرته لم يضره وان لم يصب ذلك  
 ففعل به او فعل هو سيف ذلك افطره ومنى صت الدوافى لحيته فوصل الى حنجرته  
 افطره فان كان ناسيا لم يضره ومنى درعه الفى او جثثا من غير قصد منه  
 الى حلقه لم يضره وكذلك العولمة الخامة وذكر ان ذلك من راحة  
 فوصل الى حنجرته من غير فعله لم يضره شي وكذلك من تخلف في موضع ومنها ما لا  
 حرج فيه وان تعد من مرض الخاتم وغير ذلك من الجهاد او المصطفى  
 للطهارة فوصل من الماء الى الحلق والحوى في منه من غير عمد والتوال بالربط  
 والياتى سواء ان قبل الدوال او بعد فانه لا يضره في وقت من النهار وبلغ  
 مستحلبا كان الريق او غير مستحلبه سواء حبة في فيه وبلغه او لم يصبه ما لم يضر  
 فان انقل من فيه ثم بلغه افطره ويكره استحلابه بما له طعم يكرى بحرى العلك  
 كالكتير وما اسبهه وليس ذلك يضره بعض الزوايات وفي بعضها  
 انه يضره وهو الاخياط واما استحلابه بما لا طعم له من الخاتم والحشاء فلا يضر  
 يكون للصائم ان يرق الطائر وللطباخ ان يذوق الماء ان يضع  
 الطعام للمضى بعد ان لا يلوغوا شيئا من ذلك يكون للرجل الاستدراج  
 في الماء لم يضره وبله ذلك للسياة ومن طلع عليه الحز في فيه طعم او  
 سرب نالقه ولم يبلغه صح صومه فان طلع عليه الحز وهو جامع ولم يخلم

والمشهور

١٢٤

ان الحز قد يضره في حال من عند نلزم صح صومه فان نلزم او حرك حركه تعبر على  
 الجمع لا على التذرع فقد افطره هذا اذا لم يعلم ان الحز قد قرب فان غلبه طبعه  
 ذلك او علم وجب عليه القضاء والكفار اذا جاعع لانه حرم عليه الاقذار  
 على اذا لم يق مقدار ما اذا فرغ من الاغتسال ومنى يترك منه ما هو حرام  
 الكفار فلكلوا ان يكره ذلك في يومين او ايام من شهر رمضان واخبر  
 او كره في رمضان متعازين او سكر منه قبل الشهر الاول او بعده  
 وراخلا وان البدر في رمضان يوجب الكفار سواء امر عن الاول او لم  
 يضره واما ان الترتيب يومين في رمضان سواء امر عن الاول او لم يضره فاما  
 اذا تكرر ذلك في يوم واحد قلنا لا يصح ان يصره من غير ان يفتنه من  
 انه لا يضره عليه الكفار انه لا يضره على ذلك الاصل براه الله وفي اصحابنا من قال  
 ان كان كثر عن الاول فغلبه كفارة وان لم يضره لم يضره واحد محذره وانما قاله  
 قاسا وذلك لا يكون عندنا وفي اصحابنا من قال بالوجوب لمرار الكفار عليه  
 على كل حال ورجع الى عموم الاخبار والاول احوط فاما من يغفل ما يوجب عليه  
 الكفار في اداء الهات ثم سافر او مرض مرضا يوجب له الانظار او طاشت  
 المراء فان الكفار لا تسقط عنه كماله ومن راي هذا لا وجه في شهادته  
 فردت شهادته وحب عليه الصوم فان افطره فان عليه القضاء والكفار  
 ومن قام عليه اليه فانه افطره في رمضان مع هذا عند رسل هل عليك  
 رد للخرج فان قال اوجب قتله وان حاله بحر عزرة الامام يغلب  
 العقوبة فان فعل ذلك لمرات وعزرت فيها دعت ان عليه القتل ومن  
 جامع زوجته في شهر رمضان وكانت هي ضامه ايضا مطاوعه  
 له فان عليها ايضا الكفار مثل ما عليه فان اكرهها على الجمع كان عليه  
 كفارتان واحدة عنه والاخرى عنها ويدروى انه يضرب اذا اكرهها  
 حسن سوطا واذناطا وعنه ضرب رجل واحد منها حسا وعشرين سوطا  
 وان اكرهها على الفجور بالسنة الصالحا فيه يضربها الذي يقتضيه الاصل  
 ان عمله كفارة واحدة لان جليها على الروح قياست التوبة ولو قلنا  
 ان عمله كفارة واحدة فان احوط فاما على ما روى من ان من افطر  
 على محرم فان عليه الجمع من ثلاث كفارات فحب على هذا ثلاث كفارات

والمراد

١٢٤



وإذا أحببته الكفارة ويحرم عن الثلاث التي ذكرناها فقد روي أنه يصوم  
ثمانية عشر يوماً وكذلك ذكر من وجب عليه صوم شهرين فسا بقدر الصوم  
على الرجل والمرأة فاعقبا أحدهما واطعما الآخر أو صامان جائزاً أو لم يصم الرجل  
أو حمل عن المرأة ما أحب عليهما وإنما يلزمهما الوضوء عليه فقط وما عداه فلهما  
ما شاءا ومن أحببته كفارة فبيع عنه أسنانها فإن ذلك جائزاً

وذكر الله وسان احكامها في الصوم

٢ ذكر النبي وبيان أحكامها في الصوم  
 الصوم على ضربين مفروض ومستنون فالمرغوض على ضربين معين وغير معين  
 فالمعين على ضربين معين بزمان ومعين بصفة وأطعن برقان على ضربين  
 أحدهما لا يمكن أن يقع فيه غير ذلك الصوم والشرع على ما هو عليه  
 مكره لك فيه أو كان ممنوعاً فالأول صوم شهر رمضان فإنه لا يمكن أن يقع  
 فيه غير شهر رمضان إذا كان مقيماً في بلد فاما إذا كان مسافراً استقر  
 مخصوصاً جاز أن يقع فيه غير على ما بينه فاما أن كان حاضراً فلا مخرج لك  
 فيه وما هن حاله المحتاج في العقد إلى التيقن ويلقى فيه به الفترة  
 ومعنى به الفترة أنه سوى أنه صام شهر رمضان فإن جمع سهاماً أفضل  
 وإن استقر على به الفترة أخرجه وبنه الفترة الأفضل أن يكون مقارنه وحده  
 لله الشهر من أولها إلى آخرها أي وقت وقعها أجزاء سواء أتاها  
 بعدها أو لم يتم وكيفية أن سوى ليلة الشهر صيام الشهر كله وأحد  
 كل ليلة كان أفضل وبنه الفترة يجوز أن يكون مفترقه فإنه إذا كان  
 بنه صوم الشهر إذا حضر ثم دخل عليه السر ولم يحدها سهواً  
 أو يوم أو عاماً كان صومه ماضياً صحيحاً وإن كان ذلكراً أو لائماً كحد  
 مني نوي صوم شهر رمضان المذتر أو القضاء وعز ذلك أفضل فإنه  
 عز شهر رمضان دون غيره فإن كان شاكاً فصام به القيل الحزاة  
 فإن صام به الدهر بوي أم كما أنه لا حيزه وإن صام به الدهر  
 رمضان به الفضل إن كان نقلاً فإنه حيزه ومنى بالحري به الدهر على

المختار لهما وعدم علم بانه من رمضان وحددت قبل الزوال كان صحيحا ولو  
 ضامنا من اول النهار الى اخره وهكدي ان جرد فيه الصوم في انواع الفرض  
 او الفل قبل الزوال كان صوما صحيحا ومتى فاته اليه الى بعد الزوال في شهر  
 رمضان حدد اليه وكان عليه القضا هذا اذا اصح منه الاتقان مع عدم نوب  
 بانه من الشهر فلما ان صام بنية الفل والنطوع فانه كرهه على كل حال ومضى  
 الافطار مع علمه بانه من الشهر ثم جرد النية بتقديم بعد صومه على حاله  
 وكان عليه القضا واما اذا كان مسافرا سقرا بوجوب الفطر فان صام بنية  
 رمضان لم يكرهه وان صام بنية النطوع كان جائزا وان كان عليه صوم يذّر  
 معين ووافي ذلك شهر رمضان فصام عن النذر وهو حاضر ووقع عن  
 رمضان ولا يلزمه القضا لكان النذر وان كان مسافرا ووقع عن النذر  
 وكان عليه القضا لرمضان وكذلك الجذر ان صام وهو حاضر فيه صوم  
 واجب عليه غير رمضان وقع عن رمضان ولم يكرهه عما نوى وان كان  
 مسافرا ووقع عما نواه وعلى الرواية التي روي انه لا يكره السفر واجب  
 فانه لا يصح هذا الصوم بحال هـ واما الضرب الرابع من الصوم المعين  
 يوم فهو ان يكون يومه ان تصوم يوما بعينه هذا يحتاج الى شبه النحر  
 التزبه معاً ومتى ان يبيد التزبه لم يكن معنى به العيب وان ان يبيد العيب  
 احرام على التزبه لان بنية العيب لا تنك من التزبه وهذه اليه الحوز  
 بحوز مقدمة بل وقتها لله اليوم الذي يريد صومه من العدمي اول الليل  
 الى طلوع الفجر الثاني اي وقتها كان جائزا وان فاتت حادثة فها  
 الى الزوال فاذا زال فقد فات وقت اليه هـ واما المعين بغيره فهو ما يجب  
 بالنذر ان يقول متى قدم فلا عليه على ان اصوم يوماً او اياماً فان هذا  
 القسم مع ما في الانعام من المفروض الطسوت لا بد منها من شبه العيب  
 والتزبه ولا يكره فيه التزبه عن بنية العيب بكره بنية العيب عنه  
 التزبه الى لا تنك عن التزبه على ما قلناه وكوز يحد هذه اليه الى الزوال  
 الضاد محله الله الصوم متى فاته الى بعد النذر بعد فاته بها الى  
 ولا خاصة فانه روي بعض الروايات حواخذها بعد الزوال



انكوز تحذرها الى ان يبقى من النهار عقدان ماسي نمان بعد هاتين ان يكون  
 صوما فاما اذا كان انتهاء الله مع انتهاء النهار فصوم بعد على حال واذا  
 جدد فيه الاططار فطال النهار وكان عقد الصوم في اوله فانه لا يصير  
 مفطرا حتى يساؤل ما مضى وكذا ان كان الامتناع من الاسباب المحظورة  
 لانه لا دليل على ذلك واليه واركان ثابت اذ ارادة كاسحوق بالانكسار  
 فانما يحل في الصوم بلحقات توطي النفس وقهرها على الامتناع بتجديد  
 الحوق من عقاب الله وعند ذلك او يغفل لادامته لحدوث هذه الاسباب  
 معلقة على هذا الوجه ولا ساق في الاصول والصبي اذا لوي صوم له منه صوم

**فصل في ذكر اقسام الصوم**  
 الصوم ينقسم خمسة اقسام مفروض ومسنون وقهر صوم اذن وصوم ناديب  
 فالمتروك على صريح مطلق من غير سبب وواجب عديسي فاطلوع غير  
 سبب صوم شهر رمضان وشرايط وجوبه ستة خمسة مشتركه من الرجال والنساء  
 وواحد حصص النساء فالمتروك البلوغ وكمال العقل والصحة والاقامة  
 حكمة من المتأخرين ولا يحق التنازل عنها طامرا في هذه شروط  
 وجوب الادائه واما صحة الاداء فلهذه شروطها ايضا مع الاستسلام هو اما الله  
 فليجوز ثلثة شروط الاسلام والبلوغ وكمال العقل في السبا والرجال  
 والواجب عديسي صريحا لحدها ان سببه تزيطا او مقصدا والحرمان  
 بل كذا في الاول سنة اقسام صومها ان الظهار وصوم لقان من افطروا  
 من شهر رمضان متعذرا وصوم قضا من افطروا يوما فصينه من رمضان  
 الروا والصوم لقان وصوم جزا الصيد وصوم لقان اليمين والضرر  
 الاخر خمسة اقسام قضا ما فات من شهر رمضان بعد من مرض او سفر  
 وصوم البدن وصوم لقان اذا جلق الدابة وصوم دم اميعة وصوم  
 وتنقسم هذه الواجبات ثلثة اقسام مضيق ومجبر ومربط فالمضيق  
 اقسام صوم شهر رمضان بقضا ما فوت من رمضان وصوم البدن  
 الاعتداف والحجر اربعة صومها ان ادي حلق الدابة وصوم لقان

افضل يوما من شهر رمضان سقرا على خلاف فيه من الطائفة وصوم لقان من  
 افطروا يوما من قضاء رمضان بعد الروا المتعذر العذر عذر وهو ثلثة ايام  
 وصوم جزا الصيد والمرتبة اربعة صوم لقان اليمين وصوم لقان قتل  
 الخطاء وصوم لقان الظهار وصوم دم المهدى وتنقسم الصوم الواجب في شهر  
 ذلك في اربعة اقسام او اربعة ان شاء الله وتنقسم الصوم الواجب في شهر  
 احدى اقسامه على اقسام ثمانية من غير ضرورة وقضا وكفان والاخر لا يتعلق  
 به ذلك فالاول اربعة اجناس صوم شهر رمضان وصوم المذنب المعين يوم  
 او ايام وصوم قضا شهر رمضان اذا افطروا بعد الروا والصوم الاعتداف  
 وما لا يتعلق باطارة فهو ما عدا هذه الاربعة اجناس من الصوم الواجب  
 وفي ثمانية على ما قد مضى وتنقسم هذه الواجبات قسمين احدهما اربع  
 السابعة والاخر اربعة فانه ذلك فالاول على صريح اخذها من افطروا حال دون  
 حاله والآخر تناقض على كل حال فالاول سنة موافق من وجب عليه  
 صوم شهرين مساعين اما في قتل الخطاء او الظهار او اطار يوم من شهر  
 رمضان او بد من معين يوم او وجب عليه صوم شهرين مساعين بد من  
 معين في صا دق الاططار في الشهر الاول او قتل ان صوم شهرين الثاني  
 ستان عديسي من مرض او حنين استأنف وان كان اطار بعد ان  
 صام من الثاني ولو يوما واحدا وكان اطار من الشهر الاول لم يصح  
 في على كل حال وكذلك من افطروا يوما من شهر رمضان متعذرا او وجب  
 عليه ذلك في كفان قتل الخطاء لونه ملوك اقل ان صوم خمسة عشر يوما  
 غير عذر من مرض او حنين استأنف وان كان بعد ان صام خمسة عشر يوما  
 او كان اطار قبل ذلك لم يصح او حنين في على كل حال وصوم دم الطقة  
 ان صام يومين ثم افطروا ان صام يوما ثم افطروا عا او ما وجب الاستأنف  
 على كل حال بله مواضع صوم لقان اليمين وصوم الاعتداف وصوم  
 انصربها بقصنه من شهر رمضان بعد الزوال وما لا يراعى فيه السابعة اربعة  
 مواضع السبعة الايام في دم اميعة وصوم المذنب اذا لم يسطر السابعة  
 لسطا او مضى وصوم جزا الصيد وصوم قضا شهر رمضان من افطروا



اخذت وان كان السابغ فيه افضل فان اراد الفضل فليصم ستة ايام او ثمانية  
 ١ امام قسما بركات ثم يترك الباقي ومن جعل على من هذه الانواع فلا يصومه  
 ٢ سنة ولا في يوم العدين ولا ايام الشريق ان كان بميتي فان كان في غيره  
 ٣ الامض ان كان ان يصوم ايام الشريق ولا يصوم المرأة ايام حيضها فان وافق الطهر  
 ٤ احيى هذه الاوقات افطر وقضى نعم كانه الا القابلة في شهر الحرام فانه  
 ٥ كعب عليه صوم شهرين متتابعين من شهر الحرام وان دخل في صوم يوم العيد  
 ٦ وايام الشريق او من وجب عليه الصوم بدرعته وقدره بان يصومه في  
 ٧ سفيدان او خضر فانه يلزمه صومه في الشهر فاما يوم العيد فان صادف  
 ٨ بدرة المصين فطر وعليه الفضاوان على المدر يصوم العدين او طردوا فضا  
 ٩ عليه لانه يدر في مخصيه وان يدان صوم يوم يقدم فلا ان تقدم فلا لالا  
 ١٠ او في بعض النصارى المبرمه صوم ذلك اليوم ان كان في النهار لا يكون صوما  
 ١١ وان كان قدومه لالا فواحد شرط الذن فان وافق قدومه في بعض النهار  
 ١٢ قبل الروال ولم يكن سائيا فطر احد الله وصام ذلك اليوم وان  
 ١٣ بعد الروال فطر ولا قضاء عليه فيما بعد وان كان نذرا فصوم بعد ذلك  
 ١٤ ريد فله يلزمه ان يصوم ثم ينظر فان لم يقين ما صوم صام اول ما يكون به  
 ١٥ ضائما وهو يوم واحد ان كان على حالي حيث ما عين وكذلك التوليد  
 ١٦ سائر الاشباب التي على النذر بها والحب الصوم بالدخول فيه في صام  
 ١٧ بنيه المطوع كان له ان يطراى وقت شأوا فضا عليه الا ان يكون بعد  
 ١٨ النذال فان افطار مطروه هو ما فطره المرأة في ايام الحيض تقصيه اذا  
 ١٩ طهرت ثم متى وجب عليه صوم شهرين متتابعين في اول شعبان  
 ٢٠ الى انقضاء شهر رمضان ثم يصومهما فان صام شعبان ورمضان لم يحرم  
 ٢١ الا ان يكون عد صام مع شعبان شيئا مما تقدم من الايام يكون قدرا  
 ٢٢ على الشهر يحوز له البناء عليه في شهرين ومن نذر ان يصوم شهرين فلا  
 ٢٣ خلوا من احد امرين اما ان يعينه او يطلقه فان عينه ما نزل شعبان  
 ٢٤ اوجب لوعده فانه يلزمه الوفاية ويصوم اذا راى الهلال من ذلك الشهر  
 ٢٥ الى ان يري الهلال من الشهر الاخر سواء كان تاما او ناقصا وان عينه

٢٢٥

١ ما قال من وقت قدوم زيد او صلاح عمر او ملخزي حذرا فوافق ذلك في بعض  
 ٢ الشهر لزمه ان يصوم بدلائل تواما لان الهلال لا يلى اعتبارا والحد بالاحياء  
 ٣ اولى في الشرع وان اطلق النذر فطره فيه فان نذر ان يصوم شهرين فلا يلى  
 ٤ او يصوم بدلائل يومها ومن نذر صوم لعنه فقدم صوم طهره فان نذر ان  
 ٥ صوم زمانا صام خمسة اشهر ومن نذر ان يصوم حنبا صام ستة اشهر ومن  
 ٦ ان يصوم بمكة او المدينة او احدا لمواضع المعينة شهر او حب عليه ان يحضر فان  
 ٧ حضر وصام بعضه ولم يملكه المفاجر له الخروج ونفى اذا عاد الى اهله  
 ٨ ما فاته هو واذا نذر ان يصوم مثلا لم يجز فوافق ذلك شهر رمضان فضا  
 ٩ عن رمضان لم يحرم عليه الفضا للمدرك لانه لا دليل عليه وان صامه بنيه النذر  
 ١٠ وقع عن رمضان ولا قضاء عليه ايضا وان نذر ان يصوم عدا وان عد  
 ١١ الا يصح ولم يعلم لم يلزمه فضاؤه والاحوط قضاءه وان نذر ان يصوم اعلى  
 ١٢ رجه امه بل حقه اليمن وضع النفس لم يفتن بكال هو اما المصير  
 ١٣ لجميع ايام السنة الا الايام التي يحرم فيها الصوم غير انما ما هو امه ليل  
 ١٤ واكثر ثلثا مثل بداية ايام في شهر اول حب في العشر الاول واول اربعاء  
 ١٥ في العشر الثاني واحد حب في العشر الاخير وصوم يوم العذر وتومر  
 ١٦ المعبث وهو السابع والعشرون من رجب ويوم مولد النبي عليه السلام  
 ١٧ وهو يوم السابع عشر من ربيع الاول وصوم يوم لحو الارض من  
 ١٨ اللعبة وهو يوم الخامس والعشرين من ربيع الاول وصوم يوم عاتق  
 ١٩ عاوج الحزن والمصيبة وصوم ثور عذرة لم لا يصفه عن الدعاء وهو  
 ٢٠ يوم من ذي الحجة واول يوم من رجب ورجب كله وشعبان كله وصوم  
 ٢١ ايام البصر من كل شهر وهو البات عشر والرابع عشر والخامس عشر واما  
 ٢٢ الصوم الفسخ فغيره ايام تومر النذر يوما الا في يوم السبت على انه من شهر  
 ٢٣ رمضان ولا ايام الشريق فان نذر في صوم بدر المعصية وصوم العدين  
 ٢٤ وصوم الرضال وهو ان يحل عتاه محرم وصوم الدهر لانه يدر فيه العدين  
 ٢٥ والشرقة واما صوم الايام فله ان يصوم اياما من الايام تطوعا  
 ٢٦ ما نذر حضا فان صامت بعد اذنه لم يفتن بصومها وان نذر سطرها

٢٢٦



واما ما هو واجب عليها من انواع الواجبات فلا عريفه اذن الروح وكذلك  
 الطلوع الا اذا نسيه ولا اعتبار اذنه في الواجبات والصفة كذلك  
 الصوم بطوعا الا باذن مصفيه ولا اذن علمه في الواجبات واما صوم  
 المادي خمسة اقسام المسافر اذا قهر اهله وقد افطر امسك به النهار  
 وان لم يمسك او جامع فيما بعد لم ين عليه شي وكذلك الحائض اذا ظهرت  
 والمرضى اذا بدا والكافر اذا استكم والصبي اذا بلغ **فصل في حذر المرض**  
 والمسافر والمضي عليه والمجنون وغيرهم من اصحاب الاعذار  
 في مرض كافي معه من الهلاك او الزمان فيه وجب عليه الافطار فان تظلم  
 مع ذلك وجب عليه الاعادة وكذلك المسافر الذي يحرم عليه الافطار متى  
 صامه وجب عليه الاعادة اذ ان عالما بوجوب ذلك عليه فانه لم يعلم لم ين  
 عليه الاعادة وهو كل سفر يجب معه الفصيرة الصلاة وقد بنا حدة في  
 كتاب الصلاة وكل شرط داعية في السفر الذي يحرم فيه الفصيرة في الصلاة  
 فهو مراعى فيما وجب الافطار من كونه طاعة او مباحا والى الموت مقصيه واما  
 قدم الى فطرته هارا وقد اكل في صدره امسك على الادل والشرب وما كره في  
 فيه النهار وعليه الفضا وكذلك حمله اذ ادرك اي يديه يديه الدرس  
 امام فان خالف وادل او شرب لم يلزمه الفضاة هذا اذا كان افطر في اول  
 النهار فاما اذا امسك في اول النهار ثم دخل الى البلد وجب عليه الامتناع  
 بكسبه اليه ان كان قبل الروال ولا فضله وان كان بعد الروال امسك  
 وعليه الفضا والافضل لمن يعلم وضوئه الى البلاد ينوي صوم ذلك اليوم  
 وحكم المريض اذا برأ حكم المسافر اذا برأ منه في أنه ممسك بفيه النهار  
 وعليه الفضا ومن سافر عن بلد في شهر رمضان وكان خروجه قبل  
 الروال فان كان يثبت به السفر افطر وعليه الفضا وان كان بعد الروال  
 لم يفطر ومتى لم يثبت اليه السفر وانما حددت له اتم ذلك اليوم وجب  
 فضا عليه فان جامع او افطر فيه بغير الكفاة والقضاء ودل من وجب

المسافر  
 ١٢٨

عليه شي من الصيام الواجب فلا يصح في سفر الا البذل لمن المقيد صومه كال  
 الشقير وحب ان صوم الثلاثة امام لدر الطهارة وان كان مسافرا وحسب الامام  
 في الصلاة والصوم على عشرة من المسافرين احدها من قصره عن ثلثي  
 فرائضه ومن كان سفره معصية له ومن كان سفره للصيد هو او بطرا ومن  
 سفره اكثر من حضره وجبة الا بغيره في بلده عشرة ايام والمداري والملاح  
 والبدوي والدي دور في امارته والدي دور في كازيته من سوق الى سوق  
 والبريد وللحوز البصير ولا الاططار الا ان يخرج وسوارى تحته حدان  
 بلده او كفى عليه اذ ان مصره في ركبه انشا السيرة سهر رمضان لا بعد ان يصح  
 بلات وعمره ونه فان دغنه الحاجة الى الخروج مرج او عمره او زمان او خوف  
 من تلف مال او هلال اخ حار له الخروج اي وقت شاء ومتى كان السفر اربعة  
 فرائض ولا يرد الرجوع من يومه بل يحجز الافطار وهو حيزه القصير في الصلاة  
 وفي صوم الطوع في السفر وروى حوار ذلك واما الشيخ الكشي في  
 الكسرة اذا خرج عن الصيام افطر او تصدق عن كل يوم بعد من طعام فان  
 لم يقدر فبطل منه وكذلك في الحلق في حقه العطاش والهدر معه على  
 ولا يرجأ نه ولا يسرع على واحلها في الفضا والحامل المريد الموضع الفضا  
 اللبث اذا صرهما الصوم وخاف على الولد افطرا وتصدقنا عن كل يوم  
 في نسائها بعد وكذا للمسنين عظام من جري زواله وكل من اخرج له  
 الاططار لا يسعى ان يروي من الشرب ولا ان يلا من الطعام والخور ان يرب  
 الجماع والمضي عليه اذا كان مضيا في اول الشهر ويوى الصوم ثم اجعل عليه  
 واسميه اياما لم يلزمه فضا في انه لا يمسك الصيام وان لم يلزمه فضا  
 في اول الشهر بل ان مضى عليه وجب عليه الفضا على قول بعض اصحابنا  
 وحدي انه لا فضا عليه اصلا لان سنة المتقدمين في هذا الباب  
 وانما ذلك على ما ذهب من راي تعيين اليه او مقارنه اليه التي هي  
 للفترة وليسنا راي ذلك ومن حجت امامنا في اتمامه ما  
 فانه ان افطر به لانه ليس محلف ومنه في نيا اول دخول الشهر او بعده اياما

المسافر  
 ١٢٩



كتاب  
الاعتكاف  
باب  
الاعتكاف  
في  
الاعتكاف

وقد سقت منه في الفقه فلا فاضا عليه وكذلك ان اجمع صائما في حرمه  
او اغمى عليه فالحكم فيه سواء في ان صومه صحيح  
فصل في شهر رمضان كمرض الخلو حاله من ثلاثة اقسام اما ان يمرض  
او يموت فيه او يمرض في رمضان احد فان يمرض في رمضان  
لم يقص ومات فيما بعد فان عليه القضاء عنه والولي هو اكبر اولاده الاول  
فان كانوا جماعة في سن واحد فان علم القضاء بالخص او تقوم به بعضهم  
فدسقط عن الباقي وان كانوا اناثا لم يلزم من القضاء وكان الواجب الفدية  
ماله عن ذلك يوم بل يرضى طعام واقله مد وان لم يتد في عمره القضاء عن  
نوان فحقه رمضان اخر صام الثاني وقضى الاول والقار عليه وان اخذ  
توانا صام الحاضر وقضى الاول وصدق عن كل يوم عدد من طعام واقله مد  
فان لم يرا فحقه رمضان اخر صام الحاضر وصدق عن الاول لا قضاء عليه  
وحكم ما زاد على رمضان حكمها فلو ان مائة من مرضه ذلك الصام وانه  
عنما فانه استحبابه وكل صوم دارو احيا عليه لحظ الاسباب الموجهة  
له فني مات وكان متمكنا منه فلم يصير فانه يصدق عنه او يصوم عنه وانه  
والكفارة تكون من اصل المال القدر الذي ذكرناه وجرم المراه في  
هذا الباب جرم الرجل لو اكد له ما ينفونها في ايام حبسها وجب عليها  
القضاء فان لم يصم ومات وجب على وليها القضاء عنها اذا فرطت فيه او  
صدق عنها على ما قدمناه ومن اسلم شهر رمضان وقد مضت منه ايام  
فليس عليه قضاء ما فاته ويصوم ما ادرى كقول السلم في بعض النسخ اما  
بقية الهاتين اديا ومن اسلم قبل طلوع الحرة صام ذلك اليوم وجوبا  
وان اسلم بقله ولم يسأل ما يظفر الى عند الزوال حدد اليه وكان  
صوما صحيحا وان كان بعد الزوال استاك ناديا ولا قضاء عليه وجرم  
من بلغ في حال الصوم جرم من اسلم على السواي انه يصوم ما بقي ولا قضاء  
عليه فمافاته هو الحاصب عليها فضا ما ينفونها في حال الحبر فان  
ظهرت في بعض النسخ استاك ناديا وعليها القضاء سواء تناولت  
ما سطر اول سائل لان كونها جايضا في اول النهار يمنع من العقاب

كتاب  
الاعتكاف  
باب  
الاعتكاف  
في  
الاعتكاف

كتاب  
الاعتكاف  
باب  
الاعتكاف  
في  
الاعتكاف

صومها والمرفق اذا اترافى وسط النهار او قدر على الصوم وكان تناول ما سطر الصوم  
استاك فيه النهار ناديا وعليه القضاء وان لم يكن فكل ما سطر من نهار  
وقته صومه اذا كان قبل الزوال فان كان بعده وجب عليه القضاء والا فضل  
ان يقضي ما فاته متاعا وروى انه يصوم منه اياما فانه ايام متاعا وبقية  
الباقى والاول لحوطه والباقي ان يقضي فاته في اي شهر شاء الا ان يكون مسافرا  
فانه لا يقضيه في حال السفر على الصحيح من المذهب ومن صامه في السفر فالحكم  
فان اقام في بيته ايامه صام كان ذلك محررا ومن افطر يوما فاضه  
من شهر رمضان بعد الزوال فضا وكفر بلطعام غير مسان فان لم يملك طعام  
له ايام وروى ان على كل ما على من افطر يوما من شهر رمضان الصحيح الاول  
ومن افطر قبل الزوال فلا شيء عليه وروى ايضا انه لا شيء عليه وذلك الجهر على  
لم يملك ومن افطر يوما او ناسا فانه يصوم ذلك اليوم لا قضاء ولا طرعا  
ومن اجمع صائما متطوعا للحركة المضى فيه فان افطر لم يلزمه قضاء ولا فان  
والمتحاضه اذا انقضت الاعسا لما يلزمها من حديد الفطر والحرقه وحده  
الوضو صامته وصومها الا الايام التي يحكر لها الحضر فيها ومن لم يفعل ما  
نقله المتحاضه وجب عليها القضاء والصوم معها متى آجت في اول الشهر  
ونسي ان يغسل وصام كان عليه الصلاه والصوم معها ومن وجب عليه صوم  
شهرين مسافرا من حرمه صام ايامه عن يومه ومن وجب عليه صوم فلا يجوز  
له ان يتطوع بالصيام ومن قامت اليه على هذا السؤال بعد الزوال والى الليله  
الماضيه وجبا لا فلا ولا يلزمه قضاء صلاه العيد لان وقتها قد فات

### كتاب الاعتكاف

فصل في الاعتكاف في البيت الطويل وفي عرف الشرع هو طو البيت للعباده  
وله شروط ثلثة احدى ارجع الى الفاعل وثانيها يرجع الى الفعل وثالثها  
يرجع الى المفعول فالراجع الى الفاعل هو ان يكون مسلما بالغائفا فلا ان  
من كان بخلافه اجمع اعتكافه وما يرجع الى الفعل فهو ان يكون مع طول



اللبث ضاماً لان الصوم شرط في انعقاد الاعتكاف والرجوع الى المقعة هو ان  
 يكون الاعتكاف في مسجد مخصوصه وفي اربعه سنجد المسجد الحرام  
 ومسجد النبي عليه السلام ومسجد الكوفه ومسجد البصرة ولا انعقاد الاعتكاف  
 في غير هذه المساجد وان شرط المسجد الذي ينعقد فيه الاعتكاف ان يكون  
 فيه نبي او امام عادل جمعة شرائطها وليس هذه التي ذكرناها من حكم  
 المراه حكم الرجل في هذه الباب سواء ابيع اعتكافاً في مسجد يهدى الاعتكاف  
 اصل في نفسه في الشروع دون ان يكون له اصل يتردد اليه

**فصل في اقسام الاعتكاف**

الاعتكاف على ضربين واجب ونذبي فالواجب ما اوجبه على نفسه بالذم والاعية  
 والمندوب اليه هو ما يشده من غير احكام على نفسه فذكر اربعة وهي  
 شرط المعتكف على ربه انه متى عرض له قضاء رجع فيه فان له الرجوع فيه  
 اي وقت شاء لم يمض به يومان فان مضى به وجب عليه تمام الثالث وان لم  
 يشرط وجب عليه ما له خول في تمام ثلثة ايام ان الاعتكاف اليوم اقل من  
 ثلثة ايام والبيع الاعتكاف ممن عليه ولاية الا اذا كان ممن عليه ولاية فلا  
 مع زوجهما والعبد مع سيده والمكاتب بل كما الحرية والمندوب والرجوع  
 والصف الاولان مصيقتان منهم ممنوعون من الصوم تطوعاً لا ايجاباً  
 له ولا انه يخلو به والاعتكاف ابيع الا بصوم والبيع الاعتكاف  
 الحايض وهي اعطفت من عليه ولاية ماد من له الولاية لم يكن للادان  
 فتحه عليه وتكرمه ان يصبر عليه حتى يمضي الا ان كان لم يلق قد واطلق  
 لانه ان يصبر ثلثة ايام وهو اقل ما يكون اعتكافاً وهي ثلثة ايام  
 ملكاً او بعضه غير ان جرى سنة وتبين سيده مهاجرة بان يكون له من  
 ثلثة ايام فصاعداً وليده مثله صح الاعتكاف في بلده تعبر ارب  
 سيده وان لم يكن يملكها او كان اقل من ثلثة ايام كان ذلك شواهاً في  
 اعتكاف المملوك بادن مولاه فاعتقه مولاه لزمه انما به وان كان بعد  
 اذنه واعتقه في الحال لزمه التمام والاعتكاف يجوز في جميع ايام

يؤم

يؤم

وان كان في بعضها افضل منه في بعضه ولا يجوز الاعتكاف في الامام التي لا يصح صومها  
 كالعدين ان من شرطه الصوم وفي العترة الاواخر من شهر رمضان افضل منه  
 غيره لدخول ليلة القدر فيها واول الاعتكاف ثلثة ايام واذن لا حد له فان  
 راد على الثلثة يومين آخرين لزمه انما يراه اخر وان كان اقل من ذلك كان له  
 الرجوع مع الشرط على ما سناه وراي بيع الاعتكاف الامع الصوم فعلى هذا  
 ابيع اعتكاف الليالي مفردة من الايام والليالي ايضا يوم واحد ان اقله ثلثة  
 ايام وهي بدو الاعتكاف شهر بعينه وجب عليه الدخول فيه مع طلوع الهلال  
 من ذلك الشهر فاذا اهل الشهر الذي بعده فهد في وخرج من الاعتكاف  
 ولم يزمه الليالي والامام ان الشرع عان عن جميع ذلك وان نذر اياماً بعضها  
 لم يدخل فيها لئلا يها ان يقول العترة الاواخر وياخري حرام فلم يمتد  
 لليالي ان الاسم يقع عليه هو اذ نذر اعتكاف شهر غير معين كان الخيار بين  
 ان يفتل شهر اهلاً ليا على الصفة التي قد منها ومن ان يفتل من ايام  
 عداها لا يدي بانصاف النهار وراعيه من اولها لانه ابد من الصوم  
 الاول لا من اول النهار وان نذر اعتكاف شهر او ايام مطلقاً ولم  
 يشرط فيه السابع كان بخلاف السابع والبقية عداها لا يرق اول من ثلثة ايام  
 ثلثة ايام وان شرط السابع قلما ان يقدر بوقت او شرط فان بقية وقت مثل  
 ان قال له على ان يعتكف العشر الاواخر من شهر رمضان ثلثة ايام الاعتكاف  
 بها وعليه المتابعة من جهة الوقت من جهة الشرط والكور له ان يخرج فان  
 خالف وخرج بطل ودر ما خرج اذا كان اعتكاف ثلثة ايام ولا يبطا ما مضى  
 وان كان دونها استأنف الاعتكاف وان شرط السابع ما ان يقول الله  
 ان يعتكف عنه ايام متتابعات لزمه ذلك فان تلبس بهام خرج بطل وعليه  
 الاستقبال واذ اقال له على ان يعتكف شهر المحرم اقل من ايام  
 اربا بعينه فان بعينه مثل ان يقول شعبان او شهر رمضان لزمه ان يعتكف  
 الشهر الذي بعينه وعليه متابعته من بخره الوقت من حيث الشرط لانه علقه  
 بزمان بعينه فان نذر يوماً لم يلزمه الاستئناف بل يقتضي ما روي بعينه

لا يمتد

لا يمتد

لا يمتد

لا يمتد



ما ادر كنه وان قال له علي ان يحلف شهر رمضان فتابعه اذ لم يلقها  
 من جهة الشرط فان اخلها استأنف لان طابعة من ناحية الشرط واذ لم يلقها  
 شهر رمضان لم يخل من احد امرين إما ان يطلق او يشرط التتابع فان شرط التتابع  
 لزمه ان ياتي به متتابعاً في اشد شياً منه لزمه الاستيناف فان صام يوماً  
 من هذا الشهر احراه ناصاً كان او تاماً وان صام بالعدد صام ثلاثين يوماً وان  
 لم يقل متتابعاً نظرت فان قال احلف شهر رمضان وفي هذا فقد عتبه زمان  
 بعينه فعليه ان ياتي به متتابعاً من ناحية الوقت انما ناهيه الشرط في انظر  
 يومئذ فعله ما ترك واحلف ما بقي هذا كله لا خلاف فيه اذ اقال الله  
 علي ان احلف شهر رمضان من هذه السنة بطريق فان كان مضافاً  
 فان نذر باطل وان كان لم يصح لزمه الوفاء فان لم يعلم حتى خرج لزمه قضاؤه  
 واذ نذر اعتداف ثلثة ايام وجب عليه ان يدخل فيه قبل طلوع البحر اول  
 يومه الى بعد العروب من ذلك اليوم وكذلك اليوم الثاني والثالث  
 اذا اطلقه فان شرط التتابع لزمه التلابة ايام بينها الطمانه ومتى اخل يوم  
 ايام الاعتداف الذي نذر وجب عليه ان يقضه بثلثة ايام كان الاعتداف  
 الاول من ثلثة ايام اياماً او وكلاً من الاعتداف لزمه بجمع اعدافه  
 عدداً وامر به امرين ومساوياً غير انه لا يصدق الا في المساجد التي قد بناها  
 وكبرها وايضاً الاعتداف على وجه الممنوع المنع والعصيان  
 بقول ان دخلت الدار او ان حلت زيدا الا اذا قربت به الى الله فادام الرب  
 به وقضه منع القصر فلا يبرمه ولا كفارة عليه في منه وهو يدان ان اعتداف  
 شهر رمضان ففاته قضى شهراً اخر بالصوم وان اخرج الى رمضان اخر فاعتداف  
 فيه اجزاء ٥ واذ نذر ان يعتداف يوم بدم ولا ان يقدم لئلا يبرمه  
 لا يبرمه متى وان نذر ان يعتداف يوم بدم فلا ان يقدم لئلا يبرمه  
 وان قدم في بعض النها صام ذلك اليوم فما اعتدافه ثلثة ايام  
 الا ان يكون يوم ان يعتداف يوماً واحداً لانه لا يعتدافه وان لم يبرمه  
 بدم ولا ان لزمه ذلك فان كان فدية لزمه بحسب ما قيد وان لم  
 يبرمه اعتداف اول ما يكون الاعتداف ثلثة ايام ٥ واذ نذر ان يعتداف اياماً

المسجد وجب عليه الوفاء فان كان يعتدافاً الى الله فان كان المسجد الخزام مريد  
 الاحبة ان يحلف لانه لا يجوز دخول مكة الا محرماً

### فما منع الاعتداف منه وما لا يمنع

الاعتداف يمنع من الوطى وما يترتب من المباشرة والقبلة والملازمة واسترأماً  
 جميع اسبابه يمنع من الخروج من المسجد الذي اعتداف فيه الا ضروره كالويل  
 والغايبة وعسل الخبابة ان احتم او قره او عباد او اداء ورضه للحرمة والهدية  
 يجوز له ان يستهد الخبابة ويعود المريض عزانه الحسنة الظلال الى ان  
 يعود والحسنة المذات لا يدخله وان دخل وقت صلاته لم يصل حتى يعود الى  
 المسجد الا ان يركب فانه يصلي في اي يوم شاء واذ ابرئت عليه او امة فتهاد  
 انكسارها حاز لم يخرج ولا انفسد اعتدافه وبقيها قائماً ويعود الى موضع عبادة  
 يجوز له البيع والشراء وكوز له ان ينسج ويسج وينظر في امر معتدافه  
 بما شام من الحديث بعد ان يكون ملباً وبادل الطبايع وتشم الطيب وروى انه  
 حثت ملائكة الجبروت وذلك مخصوص بما قبله لان حر الصد للبحر  
 وعقد النكاح مثله والجمعة ان اقيمت فيه دخل فيها وان اوتيت فخرج  
 اليها وان اهدم بعض المسجد تحول الى موضع العمار فان اهدم ذلك حاز له  
 يتم اعتدافه في عرضته وقد نزل انه يخرج فاذا اعتدافه عاد وقضى  
 وجميع ما يمنع الاعتداف منه فالليل فيه كالتهاز الا ما هو ممنوع اهل الصوم  
 من الاكل والشرب فانه يمنع منه التهاز دون الليل ومتى عزم على الاعتداف من  
 او حوث او اعماء او حصن او طلبة سلطان ظالم يخاف على نفسه او ماله  
 كخرج من موضعه فان كان خروجه بعد منى الدرمه اعتدافه عاراً قدوة  
 عذره وبني على ما تقدم ونتم ما بقي فان لم يلب منى الدرمه اعتدافه  
 سوا هذا الاعتداف واحياً او مندوباً اليه وشوا كان مع الشرط او عذره  
 كحب الدخول فيه على ما تقدم به وحل من خرج من الاعتداف لعذر او غير  
 وجب عليه قضاءه سوا كان واحياً او مندوباً اليه الا ان يبين انه يحب بالدخول



فيه الاما استبين من الشرط ومتخرج من الاعتداف فلان معنى ثلاثة امام استبان  
 الاعتكاف ان اللامه امام فتواليه الكور الفضل بينها شوا كانت متابعه او  
 غير متابعه على ما فضلناه وانما يقضى ما يترتب بعد ان يرد على الثلاثة امام ومن  
 مات قبل القضاء لم يمسكه في اصحابنا من قال يقضى عنه وليه او خرج من ماله  
 الى من يتبعه قدر كفايته لهموم ما روي من ان من مات وعلمه صوم واجب  
 وخبر على ليه ان يقضى عنه او يصدق عنه هو وقضا ما فات من الاعتداف تسعي  
 ان يكون على الفور والبدان ومضى كان خروجه من الاعتداف بعد الفجر  
 كان حوله في قضاءه قبل الفجر وصوم يومه ولا بعد الاعتداف كليه وان كان  
 خروجه ليلانا قضاءه مثل ذلك الاعتداف بما فتحه به ثم عاد اليه وفاته  
 ملك من التي عقدتها بمضى المدة وزاد في اخرها مقدار ما فاته من الوقت

### فصل في الاعتكاف وما يلزمه من الكفارة

فما يقصد الاعتكاف وما يلزمه من الكفارة  
 الاعتكاف نفس الجماع وحده بالقضاء والكفارة وحده للعلم ما شره توكيد  
 الى انزال المانع اخرى محراه وفي اصحابنا من قال يبعد الجماع بوجوب القضاء  
 دون الكفارة وكذلك الخرج من المسجد لغير عذر ولو لعذر طاعة بقصد  
 الاعتكاف والسكركس الاعتداف والارتداد السنه فان رجع الى  
 الاسلام بني عليه ومضى المعلق ناسيا او ادله نهارا ساهيا او خرج من المسجد  
 كذلك لم يقصد اعتكافه وفي جامع نهار الزمه فان رجع الى الاسلام  
 كفارة واحدة فان اذمه على الجماع وهي معصية بانه نهار الزمه اربع كفارات  
 وان كان ليل الفاربان على قول بعض اصحابنا وان كان اعتدافا بعد ان يتم  
 يلزمه الا كفارة نفسه والكفارة في وطى المعتكف هي الكفارة في اقطار يوم  
 من شهر رمضان سوا على الخلاف في الظاهر في كونها مرتبة او محترما  
 وكوز للمعصية فعود المنان والاذان فيها سوا كانت داخله المحمدا  
 خارجا انه من الزمان هو اذ اخرج الى دار الوالي وقال حي على الصلاة او  
 الامر او قال الصلاة او الامر نظر اعتدافه واذ اطلب المعتكف  
 ارمات ندجه لمخرجه واعتدت في سبها استقبلت الاعتداف هو اذ اذ  
 اخرج السلطان ظملا لا يطل اعتدافه وانما معنى ما يترتب وان اخرج لاقامة

عليه او استقام دينه بعد رعي وضايه بطل اعتدافه لانه اجوز الى ان يتفعله خرج  
 بخاراه اذا حرّم محله او عمره وهو معتكف لزمه الا حرام ولا يسمي في اعتدافه الى ان  
 يترغم منه بمضى اجزائه الا ان يخاف الموت في الحج فترك الاعتداف ثم يستأنف  
 عند الفتر اخبر عن هذا لا يصح عندنا الا اذا كان في المسجد الحرام فلما في غير  
 المسجد التي يعتقد فيها الاعتداف فلا يعتقد فيها الاجراد لانها قبل المواقيت  
 اذا اعني على المعتكف اماما ثم افاق لم يلزمه قضاءه لانه لا دليل عليه واذ اخرج  
 راسه الى بعض اهله فاعتكف لم يطل اعتدافه بل ذلك وان بلغ واسترى  
 في حال الاعتداف فالظاهر انه السعد انه مضي عنه والمضى يدل على قساده المضي  
 عنه وقال قوم بخطا ويحسون ما ضياه والخطا العلم ومداه اليه لا يطل  
 الاعتداف وهو ان الصلاه بطوع على جميع الفقهاء والاسند الاعتداف  
 خذال ولا خضومه ولا سباب

### كتاب الحج

فصل في حقه الحج والعمرى وسرايط وجوبهما  
 الحج في اللغة هو المقصد وفي الشريعة كذلك الازمه احقر يقصد البيت الحرام  
 اذا مناسك مخصوصه عنه متعلقه برمان مخصوص وهو العمرة في الديار  
 في اللغة وفي الشريعة عبارة عن زيارة البيت الحرام اذا مناسك عنه ولا  
 يحصر برمان مخصوص وهو على صري من فرضه وسنن فالحج فرض منهما  
 على من ليس مطلوب من غير شيب وواجب عند سبب فالمطابق من غير شيب  
 الاسلام وعمره الاسلام وشرايط وجوبها ثمانية البلوغ وكمال العقل والحرية  
 والصحة ووجود الزاد والزاجلة والجوع الى كفارة اما من المال او الصلة  
 او الجيرة وخليه الترب من الموانع وامكان السفر ومضى اخلت في هذه  
 الشرايط سقط الوجوب ولم يسقط الاستحباب ومن شرط صحة ادائها  
 الاسلام وكمال العقل لان الكافر وان كان عليه لونه فحاطبا بالشر  
 فلا يصح منه اذ اوها الاستراط الاسلام وعند حامل الشرط بحال العمرى  
 واجد وما اراد عليها مستحب مندوب اليه وجوبها على الفور دون غيرها



ولما ما يجب عنه سبب هو ما يجب بالذات او العقد او فسادا ح دخل فيه او غيره  
وراسب لوجوبها عند ذلك وذلك بحسبها ان كان واحدا او احيانا او احيانا  
فاكثر ولا يصح الذن ما الا من اهل العقل خيرا فاما من ليس كذلك فلا يعقد  
والاراعى في صحة العقد المدبر ما روى في حجة الاسلام من الشروط اذ لا يعقد  
بغيره ليس بواحد للراد والراجله والما يرجع اليه من كفايه وذلك  
المريض بذلك بخبراته اذا عقد نذر به ذلك ثم عجز عن المضي فيه او حل به او  
مغضاه او نذر في حال الصحة ثم مريض فانه سقط وعلم في الحال وجب  
عليه ان ياتي في المستقبل اذا اراد القارض اللهم الا ان يعقد نذره انه يحج في  
سنة معينة فمضى فاته في تلك السنة تنهيط منه وجب عليه ان ياتي في  
وان مضى مانع من ذلك او حال سنة وسقط عليه حبل من عذر او مرض او  
عذر لثباته لا يلزمه فيما بعد انه لا دليل عليه ومتى نذر ان يحج ولم يعقد  
ان يحج في راعى حجة الاسلام ثم حج بغيره المذبح لحرارة عن حجة الاسلام فانه بان  
حججه راد على حجة الاسلام ثم حج بغيره المذبح لحرارة عن حجة الاسلام والاول  
ان يقول الحرة انما عن الذن لانه لا يصح منه ذلك قبل ان يصح حجة الاسلام  
ولو لمناصحه ان قويا لانه لا مانع من ذلك ه واما المتيقن فهو ما زاد على  
حجة الاسلام وعمره وكرمه في ذلك من غير مذنب اليه م ونفوذ  
الان الى ذكر بيان الشروط التي اغتر بها في حجة الاسلام فالشروط التي  
اغتر بها على ثلاثة ضرب احدها شرط في الصحة والوجوب وهو العقل والاخت  
سواء في الصحة دون الوجوب وهو الاسلام وان كان لا يوجب عليه وانما يصح  
والثاني شرط في الوجوب دون الصحة لان الصبي والمؤك ومن ليس بمعتزاد  
ولا راجله وليس بحلي التزبد لا ينعى اطمير لو تكلوا بالصوم لم يحج عمره لا  
يخبرهم عن حجة الاسلام ورابعها البلوغ والحرية وكذا العقل لا راد ولا  
لو تكلوا الحج وجوا اخلاف انه لا يكرههم ووجوب علم اعان حجة الاسلام  
فان بلغ الصبي او اذن العقد او رجع اليه العقل قبل ان ينفذ المشرع لحرمة

١٣٤

١٣٤

نوقتها وانما في المناسك فانكره عرجه الاسلام والراد والراجله شرط  
في الوجوب والراعى في ذلك نفقة ذاهبا واجبا وملحقه لكل من يجب عليه  
نفقة قدر اصابهم ونفقا معه ما يرجع اليه يستعين به على امره او صناعه  
يلحق بها فان كان له صناع او عقار او مسكن عليه ان يرجع اليها ولو لم يكن قدر  
كفايته لنفقه ولا يلزمه بيع مسكنه الذي يسكنه ولا بيع خارجه الذي يخدمه في  
الراد والراجله ويلزمه بيع ما زاد على ذلك من صناع او عقار وعذر ذلك من  
الذخائر والاثاث التي له منها يد اذ انفقته ما يرجع اليه كفاية وان كان له  
حال على موثر باذله لزمه فرض الحج وان كان على حاجر او معتزب معتزلا  
اجل لم يجب عليه الحج لانها حرة وان كان عليه دين فله مال يقدّر الدين بالقيمة  
فرض الحج سواء كان جالا او مؤجلا ه واذ لم يكن له مال الحج عليه الحج وان كان  
قادرا على الفرض والحج عليه الاستسلاف وفردو يجوز الاستدانة في الحج  
محمول على انه اذا كان له ما يفي عنه ان حدث به حدث الموت فاما بعد ذلك  
فلا يلزمه ذلك فان قد نعتى راد وراجله ورازجه له لنفقه فرض الحج ونفقه  
على المكاح لانه فرضه الخارج مسنون سواء خاف العت او الخوف ويلزمه الصبر  
من رجب عليه الحج مع عذره في نفقة لحراره عن حجة الاسلام فان اخبر نفسه  
من غيره ليخففه ثم حج اجزاه ايضا وانما عجز الراد والراجله في وجوبه فان  
على مسافر يحتاج بها الى الراد والراجله فاما اهل مكة ومن كان منه ومن  
فرضه لا يحتاج الى ذلك ليس ذلك من شرط وجوبه عليه اذا كان قادرا على  
المشي لانه لا مشقة عليه واعتبار النذر لانه فيمضي في حاله وان كان لا يقدر على  
المشي لم يلزمه فان كان من هذه صورته ذاصناعه وحرقه لا يستطيع الحج عنها  
ويكون نسبة حاضرا او مسافرا على حد واحد لزمه وان قطع عن نفسه  
لم يجب عليه فرض الحج ه اذا بدله له الاستطاعة ودرما ينفق ذاهبا واجبا  
يكله للحج عليه نفقة لزمه فرض الحج لانه يستطيع ه اذا علم ان له يطيعه في  
اذا الحج عنه لا يلزمه فرضه لانه ليس يستطيع سفره ولذا كان اودافرايه في  
سوى الحج انما انه اذا كان له ولد له مال وجب عليه ان يخدمه فانه ما حج  
به يجب عليه اعطاهم المعضوب الذي لا قدر ان ستمسك على الراجله من

١٣٤

١٣٤

١٣٤



١ در او ضعف الاستطاعة عظمه وله مال لزمه ان يخرج عنه غيره وكوز ان يكون  
 ٢ ذلك العذر ضروري لا يجب عليه الحج لعدم الاستطاعة وكوز ان يكون عذر  
 ٣ ضروري ويحتاج ان يعطيه ما ينفقه لنفسه ذاهبا ورجعا ويحمله لاهله اذا كان  
 ٤ عليه رخصه والمهاجر له ان يخرج رجلا عن نفسه فاذا فعل ذلك وجب عليه ان يخرج  
 ٥ نفسه وان مات من تلك القلة سقط عنه فرض الحج وهو المصوب الذي خلق  
 ٦ نضوا ولا رخصه والخلقة فان فرضه ان يخرج رجلا عن نفسه فاذا فعله لم يتر  
 ٧ وجب عليه ان يخرج من لان ما فعله كان واجبا في ماله وهذا لزمه في نفسه  
 ٨ المصوب اذا خرج عليه حجه بالذمة او باقتضا دية وجب عليه ان يخرج عن نفسه  
 ٩ رجلا فاذا فعل فقد احرازه فان توافقت تولاه لنفسه في وجه الطوع  
 ١٠ ان يعطيه غيره ليعنه وكذا للبحر ان يوصي بان يخرج عنه تطوعا ولو كان  
 ١١ من ثلثه وبيع الحج على الامر دون المولى في ممي استاجر انسانا في ذلك كانت  
 ١٢ الاحارة صحيحة وسحق الحر المسمى واذا اوصى فلو ممي ان يبري فاذا الذي  
 ١٣ كل من الثلث وسحق الحر الذي تسمى له حين العقد ما لم يعد فان بعدى  
 ١٤ الواحد رد الى الحر المثل ٥ اذا اجتمع عن استاجره سوا ذلك في حجه الحر  
 ١٥ او القنوع بم يقل الا حرام الى نفسه لم يبع نفسه وان كان يكون للحر ابر  
 ١٦ بالحج او بالعم فان الفضل ابيع اذا فان مضى على هذه السنة ووعت الحجة  
 ١٧ بينه ان الفضل باصح وانما قلنا ذلك لان صحة الفضل يحتاج الى دليل فاذا ثبت  
 ١٨ هذا فالاحرى بحقه على من ووعت الحجة عنه لان اعتقاده ان يخرج عن نفسه  
 ١٩ الاثر في وقوع الحجة عن غيره فلم يسقط الحر كماله امدان المسير احد  
 ٢٠ شرط الحج على ما قلناه ومعناه ان يجد نفقة بماله المسير معهم ويتبع له وقت  
 ٢١ المسير على مجري العادة لمثله فان لم يجد مخرج معه اوصاف عليه الوقت  
 ٢٢ حتى لا يبقى الا ان يصعب المسير لم يلزمه تلك السنة في شرائط الوجوب قد  
 ٢٣ بناها وشرائط الاستمرار ان يعمى في الزمان ما ملته فيه الحج بعد الوجوب  
 ٢٤ ولا يفعل فانه يستقر في ذمته اذا ثبت هذا وان له مال وذهب شيخنا  
 ٢٥ في ذمته فان ما تخرج عنه من تركته من اصل المالك وان لم يكن له مال اسحق عليه  
 ٢٦ ان يخرج عنه ٥ وودعنا ان امكان المسير شرط الوجوب وهو ان يجد وجوب

١ الاستطاعة على من المسير وحصيل الايات التي يحتاج اليها للطريق وبعدها للحج  
 ٢ الرفقة فان حصلت له الاستطاعة وخصايسته ومن الرفقة متافاة لا يملك  
 ٣ هم او يحتاج ان يحلف اما المناقلة او جعل من يملك لا يلزمه الحج تلك السنة فان  
 ٤ بقي على حاله في ازاحة العلة الى السنة المقبلة لزمه فان مات قبل ذلك الحلف  
 ٥ عنه فان فاته السنة المقبلة ولم يخرج وخبر حسد ان يخرج عنه المراجعة المستطاعة  
 ٦ راحله مثله ان كان شابا بقدر على ثوب السرح او القيت وحب عليه عقد وجوده  
 ٧ وان كان اصغر من عمر آمله وما اشبهه وان كان ضعيفا لغيره او ضعف خلقه  
 ٨ فراحله مثله ان يكون له محمل وما في معناه ٥ واما الراذ فهو عبادة على الماتول  
 ٩ والمشروب فالماحول هو الراذ فان لم يجد محال او وحده ثم يخرجه وهو ان  
 ١٠ يكون في الرخص بالدر من من نفسه وفي الغلاء مثل ذلك لم يجب عليه وهكدي  
 ١١ حكم المشروب واما المدان الذي تغير وجوده فيه فانه حلف اما الراذ ان وجد  
 ١٢ في اقرب المدان الى البر فهو واحد وذلك ان لم يجد الا في بلد فيجب عليه حمله  
 ١٣ معه ما يكفيه لطول طريقه اذا كان معه ما يحمل عليه فهو اما اذا كان  
 ١٤ جنة في تامل او في كل من ليس هو واحد وان لم يجد الا في اقرب المدان الى  
 ١٥ البر او في بلد فهو غير واحد والمعتبر في جميع ذلك العادة فاحترت العادة  
 ١٦ حمل مثله وجب حمله وما لم يجز سبط وجوب حمله واما علف البهائم ومثروها  
 ١٧ فهو كما للرجل سواء ان وجد في كل منزل او في منزلين لزمه وان لم يجد الا في اقرب  
 ١٨ البلاد الى البر او في بلد سقط الفرض باعتبار العادة وهذا له اذا كانت المسافة  
 ١٩ بعيدة فاما ان كان الله بالقرب من الحرم على منزلين نحو عشرين فرسخا او ثلاثين  
 ٢٠ فرسخا ممي لم يجد ذلك الا في اقرب البلاد الى الحرم فاحية ببلد فهو واحد  
 ٢١ لا يملك نفسه وهكدي ما لا بد له من ظروف الراذ والماء اذا عذرت سقط  
 ٢٢ الحج انه لا بد من ظروف فاذا انقذت بعد ذلك الاطمان فوجودها شرط في الاستطاعة  
 ٢٣ واما كلفة الطريق فشرط ونظر فيه فان كان له طريقان مشلول وعرض مشلول  
 ٢٤ لكون العدو فانه يلزمه الفرض وان كان مشلول ابعدهم الخوف كان له  
 ٢٥ طريقا مختلا سنة وسنه فان لم يجد الا طريقا واحدا فيه عذرا او لغيره انقذ



على دفعهم تنط من الخلة لم يحصل فان لم يدفع العدو الا بالسيده ارجاء  
هو عند الجدا ان الخلة لم يحصل فارجح ذلك للسان حسنا فان طوح بالذل  
عنه عنه لانه لان الخلة حصلت وطريق الحر نظريه فان كان له طريق  
احد مافي البرد الاخره الجدر منه الفرض وان لم يكن له غير طريق الجدر  
مثل سكان البحر والجزائر لونه ايضا العموم الجبار المتضمنه للخلة الطريق  
اذا غلب في ظنهم السلامه فان غلب في ظنهم الهلاك لم يلزمهم اذا وجب عليهم  
ومات وحلف عليه دينا فان كان المال يسمع لهما فحق الدين وحج عنه وحج  
حب ان يرضى عنه من المقاتل باقل ما يكون احر من محج من قتال الحب من ملك  
ان يبرع به الورثه لانه لا دليل عليه وان لم يسمع المال لهما فستم بهما بالنوب  
وحج بالحجه من الموضع الذي يمل هذا اذا لم يرض به فان اوصى فله حليم فرد  
سدره فيما بعده من وجب عليه حجه الاسلام الكوز ان يحج عن غيره والكوز له ان  
يحج تطوعا فان تطوع وتعت عن حمالا سلامه وان حج غيره لم يحج عنه ولا عنه  
ان شرط الاخر على العزم يحصل وان سخط عليه الاجرة بذلك وشرط الاخر  
عن نفسه من اليه لم يحصل فلا كرى عن واحد منهما ومن لم يحج عليه الحجاز  
يحج عنه وكوز له ان يحج عنه بطوعا ولا كرى ذلك عن حجه الاسلام  
فما يقدر وكوز من عذر الاستطاعة ان يعتمر عن غيره وكوز ان تطوع بها  
والاجرة عما يحب عليه اذا وجد الاستطاعة مثل ما قلناه في الحج سواء المستطاع  
الحج والعمره لا كوز ان يوجب عن غيره فيها على ما سناه وان حج عن نفسه دون  
العمره حاز ان يحج عن غيره والكوز ان يعتمر عنه وان اعتمر عن نفسه ولم يحج  
ان يعتمر عن غيره والكوز ان يحج عنه هذا اذا لم يزل له اراد احد الامر على الاخر  
لغيره فاما مع وقال الاعدان فلا كوز له عذر التمتع فاما اهل مكة فاما ما  
فانه تفقد جميع ما قلناه فيهم من حج حجه الاسلام ثم يدر ان يحج لكران يحج  
عنه الا بعد ان يقضى ما عليه من المذات فان عذر الاستطاعة في المذات  
ان يحج عنه هذا اذا لم يدر سبط الاستطاعة فان نذر على حال لم يدر  
فسا لا استطاعة على الوجه الذي علمه والكوز ان يحج عن غيره وكوز

يحج الرجل عن الرجل وعن المرأة والمرأه ان يحج عن مثله وعن الرجل لا احلا ومن كوز  
ان يحج العبد عن غيره اذا اذن له مولاه فيه لعموم الجبار فاما الضي فلا يحج  
ان يحج عن غيره انه ليس يملك يبيع منه العباة ولا له القرية والضره وزاد  
حج عن غيره لعدم الاستطاعة ثم وجدها كان عليه اعانة الحج عن نفسه و  
كان منطبقا للراود والراحه وخرج ما سكا كان فقتله من الزنا اذ لم  
ضعفه ذلك عن القيام بالرايب فان اضعفه ذلك كان رلوه افضل  
ومن لا يملك الاستطاعة وخرج ما سكا او متسقا وخرج كان له فيه فضل لمر الله  
اذا ايسر كان عليه حجه الاسلام ان ما حجه لم يكن واجبا عليه وانما يفرع به  
ومن يدر ان يحج ما سكا وحيث عليه الوفاء فان يحج عن ذلك ربه وساق بدنه  
كفارة عن ذلك وان لم يحج وحب عليه الوفاء فاد انتهى الى مواضع العصور  
فام قائما وان ركب ناذرا لم يمت مع الفداء على الطن لم يحج وعنه ان بعد  
الحج ركب ما مئى ومئى ما يبك وديننا حجه الاسلام بحج العمره واحده  
وسحب لدوى الاموال ان يحوال سنة اذا قدر واعلمه ومحج ركب خال  
للحق ثم استبصر فان كان حج جمع شرائط الوجوب ولم يخل شي من اركانها  
وسحب له اعانته وان كان اخل شي من ذلك فعليه الاعان على حال  
دمسا ان الحج والعمره واجبان على النساء والدجال وشرط وجوبها على مثل  
سروط الرجال هو وليس من سبط الوجوب ولا من سبط صحتها الادا وهو كرم  
لها ولا روج ومئى كان لها روح اود وحرم سعي ان يخرج الامعة فان  
لم يساعد لها على ذلك جاز لها ان يحج حجه الاسلام بنفسها واطاعه للرج  
عليها في ذلك وليس لها ذلك في حجه التطوع واذا كانت في عده الطلاق  
وكان للروح عليها رجع لم يجز لها ان يحج في حجه التطوع الا اذانه يكون لها  
ذلك في حجه الاسلام وان لم يكن له عليها رجعها حاز لها ان يحج في حجه  
التطوع بغير اذنه فاما التي في عده الموني غبار وحما فان كوز لها ان يحج  
على حال في حجه التطوع فحجه الاسلام من وجب عليه حجه الاسلام  
ثم مات لم يسقط عنه الموت بم لا يخلوا اما ان يوصى بالحج عنه او لا يوصى



فان لم يوص صلا اخر حجب الاستلام من صلب ماله وما لفي يكون بركة وان لم يح  
 ان يخرج من مقام اهله من حج عنه كالحب الذي من ذلك فان اوصى بان يح عنه فلا  
 خلوا من ان يقول من اصل المال او من المال فان كان من اصل المال فقل كما قال من  
 المقات وان قال من دينه اهله بغيره فان كان ما را على المقات بغيره الملت  
 فعل كما قال وان لم يستعه الملت لم يحب الدر من اضافية الملت الى الدر ما يحبه  
 المقات وان قال حو لنعي من الملت بعد ذلك للمقات وان قال من دونه  
 اقل هو كان الملت فيه كفايه لذلك العمل كما قال وان لم يلف فعل من حيث  
 سعه الملت فهو من قرب الحج في الوصيه احد ابواب البر من الصدقة وغيرها  
 يدي الحج او افاق فرببه امور واحده عليه من الركا والدين والكفارات  
 جعل ذلك بالخصم وفسا ان الهمة فريضة مثل الحج وان سوط وحو بها واحده  
 ومن منع بالهمة الى الحج سقط عنه فريضة فان افرد او قرب ما عليه ان يعجز  
 بعد انصاف الحج ان اراد بعد انصاف الام الشريك وان شا اخرها الى استقبال  
 المحرم ومن دخل مكة بعمر مفردة في غير شهر الحج لم يحرم ان يمتنع هالي  
 الحج فان اراد التمتع بعمر عمره اخري في شهر الحج وان دخل مكة بعمر مفردة  
 في شهر الحج حاز له ان يصحبها ويحرم الى بلده او الى اي موضع شاء الا افضل  
 ان يقيم حتى يحج بكاملها فاعاد دخلها اليه التمتع لم يحز له ان يحلها  
 مفردة ويحرم من مكة لانه ضابط بالحج وافضل الحرم ما لا شئ في حجب  
 وهي الى الحج في الفضل وسحب ان يصبر على شهر مع الامكان وقد روي  
 حوز ان يصبر على عشر ايام من عمل ذلك فلا شئ عليه وسعى اذا الحرم  
 المعتمر ان يذكر في دعائه انه يحرم بالهمة المفردة او اذا دخل الحرم  
 قطع التلبية فاذا دخل مكة طاف بالبيت طوافا واحدا للزيارة ويسعى بين  
 الصفا والمروة ثم يقصر ان شا وان شاقق والحق افضل وكسب عليه بعد  
 ذلك لحله الشا طواف اخر فاذا فعله فقد اخلص كل شئ يحرم منه  
 الكافر ما يبع منه الحج فان احرم من المقات لم يعقد اجرامه فان اسلم  
 بعد ذلك وجب عليه الحج والهزم معا على الموت فان املته الرجوع الى

السيات والاحرام منه فقل وان لم يملنه احرم من موضعه فان حو احد الموتى في فيه  
 بعد ادرك الحج وبعض بعد ذلك الهمة وان فاه الحج واسلم يوم الحزبان عليه في  
 العام المفضل ممتعا ان كان في الافاق فان كان من حاضري المسجد الحرام فزاد في  
 وعمله الهمة بعد ذلك ليعجز له ان يصبر على الجبال الهمة المفردة والمفردة اذا ح  
 الاسلام في حال اسلامه ثم عاد الى الاسلام لم يحب عليه الحج وان قلنا ان عليه الحج  
 قويا ان استدامة الاول لم يكن اسلا ما عجزنا لانه لو كان كذلك لما حاز ان لم  
 اذا لم يكن اسلا ما لم يصحبه واذا لم يصحبه بابقه في ذمته فاما سائر العبادات  
 التي تقوته في حال الازيد اذ من الضلوة والركاء وغيرها فانه يحب عليه الصلوة  
 في جميع ذلك وكذلك ما كان فاته في حال اسلامه ثم ارثتم رجوع الى الاسلام  
 بلفه قضاءه ومن احرم المفردة حال ارتدادهم ثم اسلم استأنف الاحرام فان  
 اجرامه لم ينفذ فان احرم ثم ارتد ثم عاد الى الاسلام حاز ان يني عليه لانه  
 لا دليل على قساره الا ما استخرجناه في المسئلة المتقدمة في قضا الحج فان على ذلك  
 التخليل لم يبعد اجرامه الاول انصاعه انه يلزم عليه اسقاط العبادات التي  
 فاته في حال الارتداد عنه مثل ذلك لاننا لم نحكم باستلامه الاول فحاشه  
 كان كافرا في الاصل وكافر الاصل اليه فانه في حال الكفر لم  
 فلما يدلك ان خلاف اليهودي المذهب في المسئلة نظروا انصافا على  
 المسئلة عن الله علم السلام ه اذا اوصى الانسان بحج تطوع اخر من الملت  
 فان لم يبلغ الملت ما يحج عنه من موضعه حج عنه من بعض الطريق فان لم يكن الحج  
 اصلا صرف في وجه البره ومن ذر ان يحج ثم مات فلان الحج لم يكن اضاح حج  
 الاسلام اخرجت حج الاسلام من صلب المال وما يذره من ثلثه فان لم يكن  
 المال الا قدر ما يحج عنه حج الاسلام حج به وسحب لوليه ان يحج عنه ما يذره  
 ومن وجب عليه حج الاسلام فخرج لادائها مات في الطريق فان لم يدخل  
 الحرم فقد اخرجت حج الاسلام من صلب المال وما يذره من ثلثه فان لم يكن  
 من بركته ومن اوصى ان يحج عنه دلسته من وجهه بعينه فلم يسع ذلك المال  
 الحج في دلسته حاز ان يحل مال شين لسته واحده ومن اوصى ان يحج عنه  
 ولم يذكر له من ماله حج عنه ما بقي من ثلثه شئ مما يحج به عنه ه



الحج على ثلاثة اصناف تمتع بالقرن الى الحج وقربان وافراد فالتمتع فمن اراد من حضر  
المسجد الحرام وهو كل من كان سنة وسالمسجد الحرام من اي عشرين ميلا من  
جهاته فها هو افرضه التمتع مع الامكان والحري عنهم القران والافراد فله من  
من ذلك جاز لهم القران والافراد عدد الضرورة والقران والافراد فمن  
كان من حاضري المسجد الحرام وهو دل من كان سنة وسالمسجد الحرام من اربع  
حواله اساعترضا بما قد وانه فها ولا الحبح علم التمتع على وجه وانما تحت علم  
احد النوعين اللذين ذكرناهما فان مع من قلناه من اصحابنا من قال انه لا حري  
ومعهم من قال بحريته وهو الصحيح لان من تمتع قد انى بالحج وتجمع افعاله وانما  
اضاف اليه افعال التمتع قبل ذلك لانها في ذلك الحياتي به من افعال الحج في  
المستقبل وفي التام من قال المكي الصحيح من التمتع اصلا ومنهم من قال  
يصح ذلك منهم غير انه لا يلزمه دم المسقة وهو الصحيح لقوله تعالى ذل  
لم يكن اهل حاضري المسجد الحرام يعني الهدى الذي تقدم ذكره قبل هذا العلم  
بما فضل في شروط التمتع سنة خمسة بخلاف والسادس فيه خلاف فله  
ان يحرم بالعمرة في اشهر الحج وحج من سنة وحرم الحج من خوف فله والابول  
حاضري المسجد الحرام وحرم غيره من الطقات والسادس اليه وفيه خلاف  
بعدنا انما شرط في التمتع والافضل ان يكون متقاربه للاحرام فان كانت جاز  
حريتها الى وقت الخلل فاذا فعل العمرة في غير اشهر الحج تمامها او عمل مع  
افعالها او اجزمت في غيرها وانما في افعالها من الطواف والسعي واشهر  
الحج لا يكون متمعا ولا يلزمه دم ومن احرم في اشهر الحج به حج من القبائل  
لا يكون متمعا ولا يلزمه دم بخلافه واذ احرم التمتع بالحج من مكة ومن  
الى الطقات ومنه الى عرفات كان ذلك صحيحا ويكون الاعداد بالافضل  
من عدد الطقات ولا يلزمه دم والمكي لسرفه التمتع بخلافه  
صح منه التمتع فيه خلاف وقد سئل المذهب عنه في شرائط القار والمفرد  
على حد سواء وفي اربعة احوال ان يحرم في اشهر الحج ونابها ان يحرم

في قوله تعالى ذل  
لم يكن اهل حاضري  
احصم قال  
من المكي  
برهنا وانما  
الحج والعمرة  
قال حرم

أمله ان لم يكن مكيا وان كان مكيا من دونه اهله وذاته ان حج سنة  
ورابعها اليه ثم وافعال الحج على ضربين مفرد ومن وسعون في الانواع الثلاثة  
والمفرد من على ضربين ركن وعقد ركن فان كان للتمتع عشرة  
اليه والاحرام من الطقات في وقته وطواف العمرة والسعي من الصفا والطواف  
لهما والاحرام بالحج من خوف مكة واليه له والوقوف بعرفات والوقوف بالمشعر  
وطواف الزيار والسعي بالحج وما ليس ركن فمما يه اسيا البليات الاربع مع  
الامكان او ما يقوم مقامه مع الحج والعمر وركعتا طواف العمرة والقصر بعد  
السعي والى عليه عند الاحرام او ما يقوم مقامها والهدى او ما يقوم مقامه من  
الصوم مع الحج وركعتا طواف الزيار وطواف النساء وركعتا الطواف له  
وان كان القار والمفرد سنة اليه والاحرام والوقوف بعرفات والوقوف  
بالمشعر وطواف الزيار والسعي وما ليس ركن فيهما البليات الستة او ما  
يقوم مقامها من تقليد او استعانة وركعتا طواف الزيار وطواف النساء  
وركعتا الطواف له وسمير القار من المفرد بسياق الهدى وسحبها  
عبد اليه عند كل طواف ومن جاوز مكة سنة واحدة او سبعا  
ان يجمع فخرج الى الطقات ويحرم الحج متمعا فان جاوز بها ثلاث سنين لم  
يحرم ذلك ومن كان من اهل مكة او حاضرها لم يجرى عليه ان يترك  
المدينة او غيرها من البلاد ثم اراد الرجوع الى مكة فارد ان يحج متمعا فله  
ذلك فان كان له منزل بمكة ومزله في غيرها فان كان مقامه في  
احدهما اكثر من جيمه حله وان كان مقامه منها صح منه الانواع الثلاثة  
ثم ينظر فان اراد الاحرام من منزله الذي ليس من حضره احرم متمعا  
ولزمه دم وان اراد الاحرام من منزله بمكة احرم ان سافر بها ومفردا  
وان احرم متمعا صح على ما قلناه غير انه لا يلزمه دم ومن حجا الى مكة  
متمعا وفي سنة اقام بعد النزاع كاليون من الحاضرين وبلغه دم الهدى  
المكي فانه يهل الى غيرها من البلاد بمرحاض متمعا ثم يقطع عنه الدم  
وان كان من غيرها وانقل الى مكة فان اقام بها ثلاث سنين فصاعدا

١  
٢  
٣  
٤  
٥  
٦  
٧  
٨  
٩  
١٠  
١١  
١٢  
١٣  
١٤  
١٥  
١٦  
١٧  
١٨  
١٩  
٢٠  
٢١  
٢٢  
٢٣  
٢٤  
٢٥  
٢٦







وسعى مل ذلك من الصداق المردود في حرم من يملكه من اهل الحرم  
 وعليه العزم بعد ذلك والجمع بسقط عنه من اهل الحرم اذ دخل في الحرم  
 على ما على المار سوا الخلف جملها في من مناسك الحج وانما سوا المار  
 الهدى فقط ولا يجوز فيها معاطع التلبه الا بعد الزوال من يوم عرفة ولا  
 علما الهدي وسحبها الا بعد ان لم يزل واجهه

**فصل في ذل الوافين في احوالهم**  
 لا عقد الا حرام الا من المواقف التي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله  
 ومتى احرّم قبل اطلاق لم يعقد احرامه ويحتاج الى استيفاء من اطلاق الا  
 يكون بعد ذلك فانه يجب عليه الوفاء وحرم من الموضع الذي يدر  
 وروى حوان الا حرام بل اطلاق لمن اذ عمره رجب وقد قارب بقضيه  
 لحصل له بذلك ثواب عمره رجب ومتى مانع من الاحرام عند اطلاق كان  
 ان يجوز على اطلاق فاذا زال المانع احرّم من الموضع الذي يراه الله  
 احرّم قبل اطلاق واصاب صدام لم يزل عليه حتى هو من اخر احرامه عن  
 المقاتل بعد ادنا سببا وجب عليه ان يرجع فحرم منه ان امته فان لم يملك  
 الرجوع لصيق الوقت وكان تركه عامدا فلا حرج له وقد قيل انه يجوز  
 بدم وقتل حجه وان كان تركه ناسيا احرّم من موضع جفان دخل  
 فكه ولا كراهه لم يحرم ولم يملكه الرجوع الى المقاتل لصيق الوقت  
 الخوف قال في الخروج الى خارج الحرم خرج واخرم منه وارم عليه  
 من موضعه وليس عليه شيء والموافين التي وقتها رسول الله  
 الله عليه وآله خمسة لاهل الغراف ومن حج على طريقهم العيص وله  
 ثلاثة مواضع ارها المثل وهو افضلها وينبغي ان لا يخرج الاحرام منها  
 الا الصرون وادسطة غمر واحسن ذات عرق والاحرام احرام  
 ذات عرق الا الصرون او ثقبه ولا يحاوز ذات عرق الاحرام ما  
 دون لاهل المدينة ومن حج على طريقهم ذيل الخلفه وهو مسجد الخجد  
 مع الاختيار وعند الصرون الحنفية والتجوز لاحد عن الحنفية  
 خرج على طريق المدينة فله ان يرجع الى طريق الغراف لحرم  
 ودون اهل الشام الحنفية وفي المهيعة ولا اهل الطائف

المنار اهل اليمن يقيمون قبل العلم ومن كان من هذه المواضع اي منه  
 منزله وابعده من المواضع والخلفه اهلها على ميل من المدينة وسها ومن  
 عسره من اجل وتعد هذا الحنفية ناهي البعد والمدينة الاخر يقيمون  
 المنار وذات عرق على مسافة واحدة واخلاق ان هذه المواضع  
 الادان عرفان في ذلك الخلاف بين الفقهاء وعدنا انها ستة فكل من  
 على مقاتل فوجب عليه ان يضل منه ولا يلزمه مبيت اهل بلده بل الاخلاف  
 فان قطع الطريق من المقاتل على طريق البحر نظر الى ما غلب في طنه انه  
 حاد في اوتب المواقف المحرم منه والموافين في الحج على اختلاف صروبه  
 المزدده على حد واحد لا خلاف وقد قلنا ان من اراد الحج او العمرة احرّم  
 من اطلاق فان جاز فكلما رجع اليه مع الامان وكذا ان جاز عزمه  
 للحج والعمرة لم يحد له فيه الحج او العمرة رجع اليه فاحرم منه مع الامان  
 فان لم يملكه احرّم من موضعه المأوى عنك اذا اراد الحج او العمرة خرج  
 الى مقاتل اصابه ان امته فان لم يملكه خرج الى خارج الحرم مع الامان ولا  
 من المقاتل بغير البيان وحرّاتها وانما يها في عزمها ومن حال  
 المقاتل ولم يملك من الاحرام لرب او غيره احرّم عنه وليه وجبه ما تحب  
 المحرم وقد تم احرامه لخاصة النساء اذا احاط الى المقاتل اعتسلا  
 و احرامه ويركضاه الا حرامه وكرد الصبان من حج اذا اراد الحج  
 به ويحسبون ما تحب المحرم وتعمل بهم جمع ما فعله واذا فعلوا لم يجب  
 الكفارة كان على اوليائهم ان يكفروا عنهم وان كان الصبي الحسن البليه ولا  
 يات له لبي عنه وليه وكذا للطفوف به ويطلى عنه اذا اراد حرمه وان حج بهم  
 ممنوعين فوجب ان يبع عنهم اذا كانوا اصفاء وان كانوا كبارا طار ان يوروا  
 وسعى ان يوقوا الموقفين معا ويحصرها الطنما من اهلها ويمنع عنهم ويناب عنهم  
 تبع ما سواه البالغ بفسه واذام يوجد لهم هدي والهدرون على الصور  
 على اهلهم ان يصوموا عنهم في  
**فصل في ذكر احوال الاحرام**  
 الاحرام لمن اراد الحج او العمرة من مكة مسعدا للحج له وان تركها سببا



حكمه ما ذكره في الباب الاول اذا ذكر فان ذكر اصله حتى يخرج من جميع  
مناسكه ومنه حج او عمره ولا ياتي عليه اذا كان قد سبق عزمه الاجترار  
ومنى اراد ان يحرم صمتا فاذا اتي الى الطبقات تنظف فضاخفانه واحد  
شيام من ثيابه ولا يمس معز راسه ويزيل الشعر من حبله ويحت ابطيه واد  
تنظف او اطلي قبل الاحرام يوم او يومين الى اخره عن يومها دار جازا واعاد  
ذلك في الحال افضل وسحب ان يغسل بعد الاحرام فان طهر ما  
بهم وليس ثوب احرامه يات باحداهما وسوخت بالاحرام وتزدي به وجوز  
ان يغسل قبل الطبقات اذا خاف غور الماء وان يلبس قميصه وثيابه فاذا  
اتى الى الطبقات برع بنباهه وليس ثوب احرامه وان لبس الثوبين من موضع  
الاغتسال كان اضحيا وان وجد الماء عند الاحرام اعاد الغسل احيا  
ومن اغتسل بالعداه اجزاء غسله ليومه اي وقت احرم فيه وكذلك اذا  
اغتسل اول الليل احراه الى اخر الليل ما لم ينم فان نام احب له اعاد الغسل  
الا ان يكون بعد الاحرام بعد الغسل واذا اغتسل الاحرام اكل طعاما  
الكور المحرم اكله او لبس ثوبا للحوز لانه اسحب له اعان الغسل  
المحرم ان يلبس اكثر من ثوب احرامه بل لانه او اربعة وما اراد في ذلك  
الحرج او البرد وكوز ايضا ان يغير ثيابه وهو محرم فاذا دخل مكة واد  
الطواف طواف وتوبه اللذين احرم فيهما وافضل الاوقات التي تحرم بها  
عند الموالح يكون ذلك بعد فريضة الظهر فان اتفق ان يكون  
غير هذا الوقت كان والافضل ان يكون عقيب فريضة فان لم يكن وقت  
فريضة صلى ركعتين التواقل واحرم في دبرها فان لم يكن  
احرامه ركعتان بعد الاولى منها هذا الوجه للحدوث بالاحرام في  
الثانيه الحمد وقل هو احدكم عقيبها بالتمتع بالعمه الى الحج فيقول اللهم  
اني ارد ما امرت به من التمتع بالعمه الى الحج على ما اوصيته بك صلى  
الله عليه واله فان غرض لي عارض حسني في حيث حسنتي لقد ياتي  
ودرت على اللهم ان لم ينحبه وحرمت لك شعري ونسري وحبي

من النساء والطيب والشباب سعي يدك وجهك والدار الاخرة وان كان فانيا  
قال اللهم اني ارد ما امرت به من الحج فانيا وان كان مفردا اذكر ذلك  
ومن احرم من غير صلاه او غسل من احرامه مع عدا عزمه سعي له اعان  
الاحرام بصلاته وغسله وكوز ان يصلي صلاه الاحرام اي وقت كان من الليل  
او نهارا ما لم يكن وقت فريضة ويدنق فان سبق الوقت بدأ بالفرض ثم  
بصلاته الاحرام وان كان اول الوقت بدأ بصلاته الاحرام ثم بصلاته الفرض  
ونسحب له ان يشرط في الاحرام ان لم يكن في فريضة وان كان في فريضة  
سواء كان في فريضة او نهارا او افراد او كعد لك في احرام العمه اليه  
عنه فرض الحج في العام افضل فان من حج حجه الاسلام فاحضر لزمه الحج  
قابل وان كان تطوعا لم يزمه ذلك وكوز ان يادل الحصيد ونال السنه  
ولثم الطيب بعد الاحرام ما لم يلبس في حرم عليه جميع ذلك الا الاحرام  
الاكاليه او سياق الهدى او الاستغار والتقليد فانه اذا فعل سنام ذلك فقد  
انقضى احرامه والتمتع ان شق سنام البعد من الجانب الايمن فان كانت  
يدنا شق حان له ان يدخل من كل يد شق شعر اصدى من الجانب الايمن والآخرى  
من الجانب الايسر وسعه ما يركه فحرقها وهي قابله وتكون التقليد  
بقيل ودر صلي فيه والكوز الاستعانة الا في البدن اما الرقعة والغنم فليس  
غير التقليد واذا اراد المحرم ان يلبس فان كان حلقا على طريق المدينه فالافضل  
ان يلبس اذا اتى البيداء عند ابلان كان رايها وان لم يكن من صفه كان حايلا الملبس  
كوز له ان يلبس من موضع على كل حال وان كان على غير طريق المدينه لم يكن  
موصفا ان شاد ان شي خطوات ثم لم يكن ان افضل والثلثه فريضة ورفع  
الصوت بصلته مؤكدة للرجال ذوات النساء والمفروض الاربعة بصلته  
وهي قولك بصلتك اللهم بصلتك ان الحمد والجمعة لك والمكاشفة  
بك لك وما راد غلبها سته وفضله وافضل ما يذبح في البليه للحج والعمه  
معافا لم يملكه للثقة او غيرها واقصر على ذكر الحج فاذا دخل مكة طاف  
وسعى وقصر وحلقها عمه كان اضحيا وان لم يزل الاحرام ولا عمه  
وتوالت التمتع جاز وان لم يلبس بالعمه وجدها وبوي التمتع كان حايلا واذا لم يكن



بالتمتع ودخل مكة وطاف وسعى لم يلح قبل ان يقصر بطلت منعه وصار  
 حجة متبولة اذا فسر ذلك متعمدا او ان يقله بان يتامضى فما اضر فيه ومنه  
 متعمد ومنه لم يلح مهيورا ودخل مكة وطاف وسعى حازه ان يقصر وحججه  
 عمره ما لم يلب بعد الطواف فان بي بعده فليس له منعه ومنه وحججه ومنه  
 الحرم ولي يلح او يولي يلح ولي بالحرم او نواصيا ولي يلحدها او يولي احد  
 ولي بها ان نواها دون ما لفظه وان لفظه ولم يوسم بغيره  
 دل هذا لا خلاف فيه ٥ اذا احرم مهابا ولم يوسم بغيره لا حاد ولا  
 فان يحترس الحو الحرم انما شافه اذ ان في اشهر الح فان كان غيره  
 فلا يعقد احرامه الا بالحرم وان احرم وقال احراما كاحرام فلان فان  
 بما دى احرم فلان من حج او عمره فدان او افراد او تمنع عمل عليه وان  
 يعلم ذلك بان يهلك فلان يلمتنع احباطا يلح والحرم وانما قلنا الحو  
 ذلك لا حرام امر المومنين حين حان اليهم وقال اهلا لا اهل ذلك  
 واحانه النبي عليه السلام وان بان له ان فلانا ما احرم اصلا لان احرامه  
 موقوفان شالح وان شاع عمره من احرم ونبي يادى احرم لان  
 ان شالح وان شاع عمره انه لو ذكر انه احرم الح حازه ان يسجد  
 عمره على ما يدينه ومنه احرم ما فقد قلنا انه يقع ونمضي في اهلها  
 شاك كذلك ان شاع احرم بها او باحدها فعمل بها شاك وسحب  
 للمحرم الثلث في حال قايما وقاعد او راكبا وما شاك وعقد الصلوة  
 والركوع وفي جميع الاحوال لئلا كان ادنارا بل لا خلاف طاهر ان او  
 وسعى ان لا يحل من الثلبات دلام فان سلم عليه حاز ان يرد الجواب  
 وسحب الاذنين قولك ذلك اذا اخرج ليك وثلبه الاخرى حرك  
 لسانه واستارته بالاصبع ولا يسطع الممنوع الثلث الا اذا شاهد من  
 مكة وان كان فارلا ومضرا فطعمها يوم عرفة عند الرود وان كان  
 مغيرا فطعمها اذا وضعت الابل اخفاها في الحرم فان كان المغير خرج  
 مكة ليعظم طعمها اذا شاك هذا الكفة ٥

فما يجب على المحرم اجتنابه

قديمات الاحرام لا تعقد الا بالنية او الاستعارة او القصد فاذا عقدت  
 من ذلك احرم عليه ليس المحظ من الثلب احرم عليه وحج الثلبا وما شاك  
 شهوة وحرم عليه العقد علمه لفسه ولغيره فبي عقد على امره لنفسه  
 او لغيره فان العقد باطلا ولا يكون ان يشهدا بغيره على عقد فان سجد  
 بعد ذلك العقد ان العقد ليس من شرطه الشهادة عندنا فان قام  
 الشهادة بذلك لم يستشهدا به الشااح اذ ان كمالها وهو محرم ٥  
 اذا حصل الامر فلا يعلم من كمال الاحرام او حال الحلال والعقد  
 والحوط بعد العقد فان اختلفا فقال الزوج عقد خط الا والامر اه  
 محرما قال قول الرجل انه اعرف بحال نفسه وهي متعينة في نكاحها  
 اليه ولا يلزمه البينة انما اقرت له بالعقد وادعت عليه ما يفسد فقلت  
 اليه ٥ فان ادعت المراه انها كانت محرمة وانكر الرجل ان كان المحرم  
 ذلك لانها اقرت بالعقد وانعت ما يفسد واحسنت اليه فان ادعى  
 الرجل انه كان محرما وادعت هي انه كان حلالا فعلى الرجل اليه لانه اقر بالعقد  
 وادعى ما يفسد لسقط عن نفسه فرض الزوجية من المهر وغيره عليه  
 اليه عذانه محرم عليه محريم وطبها لانه اقر بان ذلك حرام عليه وما  
 المضر فانه يلزمه بفسده ان كان قبل الدخول وان كان بعد لم يفسد ٥  
 اذا وكل محرم محلات النكاح وعقد له الويل فان كان ذلك في حال  
 احرام الموكل فان العقد فاسدا وان كان بعد ان يحل الموكل صح النكاح  
 ان العقد وقع في حال الحلال ويبرم للمحرم ان يخطب امره للعقد وذلك  
 ان كانت هي محرمه وهو محل ٥ اذا وطئ العاقد في حال الاحرام لزمه المهر  
 فان كان قد سمي لزمه ما سمي وان لم يسم لزمه مهر المثل ولحقه الولد  
 ويستحب ان كان قبل الوقوف بالموقفين ويلزمها العدة وان لم يدخل  
 عام يلزمه شي من ذلك والله ولا يجمع امراته صواطلها في حال الحلال  
 او في حال الاحرام ٥ واذا تزوج امرأه وهو محرم فزوجته با ولا يحل له ايها  
 اذ ان عالما بمحرمة ذلك وان لم يكن عالما به حازه ان يعقد عليها بعد

٩٩



الاحلال ٥ والمحرر اذا عقد له من ان العقد فاشد انم نظره فان  
 كان المصنوع له محررا ودخل بها لزم الجوارح بدنه في كونه مفارقات  
 لسان انواع الفزقة وكونه له شر الجوارح غير انه لا يحور له الاسماع  
 هن وحرم عليه الطيب على اختلاف احسانه واعطاه حقه الحبيب  
 المسك والعبر والكافور والزعفران والعود ودخل في ذلك الورور  
 واملحوظ الكعبه فانه لا يابس وحرم عليه الطيب الطيب والاطعام  
 كونه في من الطيب ومنه ومباشره فان اضطر الى اكل طعام  
 فيه الله وفضل على انفسهم ولا يابس بالسقوط وان كان يفسد عند  
 اليه في واذا اصاب نوبه طيب ازاله واذا احتار في موضع يباع فيه  
 لم يلبس عليه شي فان باشر نفسه امسك على انفسه منه ولا يمسك على  
 انفسه من الروائح الكريهه فاما الريحان الطيبه وكروه استعمالها  
 عراها لا يحور في الخطر باقدها من الطيب في ولا يحور له الصلوة والاشاء  
 اليه ولا اكل مصادره عذره ولا يحور في من الصيد فان دبحه فان جلد جمر  
 الطيبه الحور الحيا لا يباع به وافضل ما يحرمه من الثياب ما كان فضيحا  
 فان كانت عريضة حاررا اذا كانت سودا فانه لا يحور في الجرام بها ولو  
 مضوغة عريضة فيه طيب مثل الزعفران والمسك وغيرها واذا اضع بعض  
 فيه طيب وذهب راحته لم يكن باشره وكذلك ان اصاب نوبه طيب  
 راحته جاز الاحتلام فيه ويكره الاحتلام في الثياب المضوغة مثل  
 العصفور وما اشبهه لاجل الشهوة وليس ذلك يحفظونه وذلك لم يحور  
 فيه من الثياب يحور الاحتلام فيه ولا يحور الصلاة فيه الحور الاجراريه  
 مثل الجزة المشوش بوبر الابرار والتعالي والارسم المحض وغير ذلك  
 والسعي ان يحرم الا في باطنه بطينه فان عجز عن الاجرام فلا يحور  
 الا اذا اصاحها من الخائفة ولا يابس ان يمسك سبيله في حال الاحتلام  
 غير انه اذا طاف لا يطوف الا فيما احرم فيه ويحور ان يلبس طيبا كانه ارزاق  
 غير انه لا يزنه على نفسه ويكره له النوم على الثياب المضوغة واذ لم يكن  
 ثوبا الاجرام وكما عرفت فانه لينة مطلوبه لا يدخل فيه في كفي العباد

بليس النراويل الا اذا لم يجد المبرق فانم تحذره حار له لينة ولبس الثياب  
 المخلو بالارسيم والابليس الخاتم للزينة وكونه لينة للستة ولا يحور له لبس  
 الخفين بل يلبس تعبين فان لم يجد الخفين لبس الخفين عند الضرورة وشق طهر  
 فيهما ولا يلبس الشراك على حاله ويحرم عليه الرقت وهو لجامه وكذلك  
 مباشرته وملاصته بشرة وتسلطه على الرجال وكونه من غير شرة  
 وحرم عليه المستوف وهو الكذب والحذر وهو قول الرجل لا والله وبلى والله  
 والحركة في شئ من القمل والراعي فما اشبهها والخبر ما عني بذه ولا يابس  
 ان يحور في شدة القزاد والحلمه وكونه له استعمال الحنا للداوى وكونه  
 للزينة وحرم على المرأة ان لا تحرم استعمال الحنا على الرجل ولا يحور  
 له ويدر حفرها في الفم والشراب ولا يلبس عليها رفع الصوت باللبس ولا  
 شرب الراس والحرام في وجهها وكونه لها ان تسلك على وجهها ثوبا اسدالا  
 وتضعه سدها من ان يشر وجهها ارجحه فان باشر وجهها الثوب الذي يستلذه  
 متعذرا ان عليها دم ولا يحور لها ان تنقب الحور لها لبس القفازين ولا في  
 الحلي الذي لم يكن لها فاما ما كانت تغار لينة فلا يابس معها الا نظره  
 لزوجها لا تنقب طهره ولا لبس الثياب المضوغة المقتضية وكونه  
 لها لبس الخاتم وان كان من ذهب وكونه لها لبس رخت ثيابا على  
 ثيابها من الثيابات ويكره لها الخضاب اذا قارب حال الاجراريه  
 حوز للرجل والمراه اذا كانا محرمين ان يكتي لا السواد الاعتدال ضروره ولا  
 حوز لهما الرمال بعد السواد الا اذا كان فيه طيب فانه لا يحور على حاله ولا  
 حوز للمحرمه المحرمة النظر في المراه ولا استعمال الادوية التي بها طيب قبل  
 ان يصير محررا اذا كان فاسقا واحتنه الى بعد الاحرام وبالسبب يحوز  
 له الادوية ما لم يلبسها في حرمتها عليه الاذهان سائر انواع الادوية  
 الاعتدال ضروره الى ذلك من حرمه بالسبب طيب قبل الشرح والشر  
 فاما ادوية فلا يابس على حاله والذهن الطيب اذا زالت رائحته  
 فانه لا يحوز للمحرم ان يحجر الاعتدال ضروره والارزاق



الشعر مادام محرماً فان اصطر الى ذلك بان يلاصحه كحجم الاملة الابازاله  
 موضعها ان ينزله ولا شيء عليه والخور للمحرر ان يعطى رأسه فان اعطى  
 رأسه ناساً التي الفئاع عن رأسه وحده النسب ولا شيء عليه ولا بأس  
 وجهه ولعصب رأسه عند الحاجة اليه والخور للمحرر ان يظل على نفسه الاعية  
 الضرورة وتخور له ان يمشي تحت الظلال وتفقده الحناء والحشم والبيوت  
 واذ اذن من املا لعليل ظلال على العليل ولا يطل على نفسه وقد حصر في  
 الظلال للنساء والافضل تحته على كل حال ومن يشق عليه كشف الظلال  
 فذاه بدم وظلاله ولا تحك المحرر حله حكاه فيه ولا اشتغال سواء  
 يدمى ذاه والمذالك وجهه وارا شتمه الوضوء والغسل لئلا يسقط شيء من  
 والخور له قض الاطافير ويكره له دخول الحمام فان دخله فلا بد الحسد  
 بل يصعب عليه الما ضبا واذ امان المحرر غسل كغسل الخدال ويكره ثيابه  
 والقراب شامر الكافور ويكره للمحرر ان يلبس من دعاه بل يحبه بعد  
 الثلبه والخور للمحرر ليسر السلاح الغد الحوف وخور له ان يودع  
 وحاذمه ودلعه رانه لا يزيد على عشر اسواط فيكون للمحرر ان يلبس  
 المظفره وليد على وسطه فمما لانه لا مانع منه  
**فصل في ذكر الاستحجار للحج**  
 حوز الاستحجار للحج عن عمر عن اليمام نفسه وخور استحجارا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيه من نظره المستحجر فان مات بعد ذلك سقط فرضه وان صلح وح  
 عليه الفضا نفسه ولم يما لآخره بالعقد وسحقها الجبر والامانة ان  
 رد ما فضل وان سقطت نفقته اسحب للمستحجر ان يحميه وليس له  
 ذلك عليه وثابت على نخله من المنايا والاحرم الا من طبعه ثقات  
 عليه ان يحرم قبل المطبات لم يلزمه ذلك لانه باطل ومنى يعمل من  
 الاحرام ما يلزمه به لمانه ان عليه في ماله من الصيد واللباس  
 وان استدلحجه وحيد عليه فضا فضا عن نفسه وذات الحج ما فيه عليه  
 من يطردها فان كانت معينة اسحت الاحرام ولزم المستحجر ان



بنیاد محقق طباطبائی

من ينوب عنه فها وان لم ينوب عنه بل يلوذ الذمة لم يفتق وعلمه ان ياتي بحج  
 المتفعل عن استلحه بعد ان يضي الحجاب التي اسندها عن نفسه ولم ينوب للمستحجر  
 فتح هذا الاحرام عليه ولحج الاوله ففسدوه اخرى عنه والمانه قصارها  
 عن نفسه وانما يضي عن المستحجر بعد ذلك على ما سناه في اذا استلحه لا يحلوا ان  
 يقول استأجره ليحجني هذه السنة فان قال هذا فقد عن السنة فلا يحج  
 الاحرام الاحرام ان يكون الاحرام على صفه بملته التلبس بالاحرام في اشهر الحج فان لم  
 يملته ذلك بطل عقد الاحرام لانه عقد على ما يبيع فاذا عقد على وحيد يصح منه  
 في اشهر الحج صح فان خالف وخزجت السنة ولم يحرم اسحت الاحرام ان الوقت  
 الذي عينه وفات وان استأجره يحج في الذمة بان يقول استأجره ليحج  
 ان يحج عني صح العقد واهي العجل وهذا العام وان شرط التاجل الى العام  
 او عامين جاز فاذا وقع مطلقا فانقضت السنة ولم يقل الحج لم يطل الاحرام  
 لان الظاهر في الذمة الا بطل التاجير وليست المستأجر ان يفسخ هذه الاحرام  
 لمكان التاجير فاذا جرمه في السنة الثانية بان اجرامه صح كما عن استأجره  
 اذا استأجره اثنان جلا ليحج عنها فاحرم عنها كم يبيع احرامه عنها واخر واحد  
 الحجة واحدة النور عن نفسه وليس احدهما اولى بها من صاحبه ولا يحرم  
 عن نفسه لانه ما نواها عن نفسه وانفلاها اليه لادليل عليه في فان اجرم  
 نفسه وحجمن استأجره اسعد انضاعها ولا عن واحد منها لما قبلناه اولا  
 واذا اخصر الاحرام كان له العمل بالهدى واقتضا عليه انه لا دلاله على جرمه  
 عليه والمستأجر على ما كان عليه ان كان متطوعا كان الخيار وان كان  
 عليه حجة الاسلام لزمه ان يستأجر من ينوب عنه غير انه يلزم الاحرام  
 ان يرد مقدار ما بقي من الطريق او ضمن الحج فما استأنفه وتولاها بنفسه  
 اذ امانات الاحرام فان كان قبل الاحرام وحج على ورثته ان يردوا جميع  
 ما احدث ولا حتى شيئا من الاحرام لانه لم يفعل شيئا من الاحرام وان كان بعد  
 الاحرام بالذمة شيئا اجرت عن المستأجر وشواكل ذلك قبل الشفاء  
 الاركان او بعد فامل الخلل او بعد على جميع الاحوال لعدم الحرمان







حج عن غير ان يدكره في المواضع المأهولة عند الاحرام للصوم ما اصاب من تعبد  
 لغوب او بضعف فلان بطلان واجز في بيان عن ذلك نذكر عند  
 التلبس والطواف والسعي والموقفين عند الحج والرمي جميع المسائل فان  
 يذكره وكانت سببه الحج عنه اجراه واذا امره ان يحج عنه سقطت فلس له ان يستاجر  
 عنه في تلك النيابة فان قوض الامر اليه في ذلك حال ان يولاه نفسه وان  
 سبقت عنه فيه هو اذا احججه عن غيره لم يحل له ان يولاه غيره  
 التي اخذها والكون لاحد ان يطوف عنه وهو عمله الا ان يولاه غيره  
 عنه مبطونا لا يقدر على الطواف بنفسه ولا يملك جملة لفقد جهازه وان كان  
 غائبا حاز ان يطاف عنه من حج عن غيره من الحج له او ابى او فراه اداخ مؤثر  
 فانه يضل فضل ذلك ما من يوجب عنه وله ثواب عمله من غير نقصان  
 حج عن غيره عليه الحج بعد موته بطوعا منه سقطت لفرضه عن الميت  
 كان عنه وديعه ومات صاحبها وله ذرته ولم يلحق حج الاسلام جاز له ان  
 يلحقه منها بقدر ما حج عنه ويرث الباقي على ورثته اذا غلب في طئه انهم لا  
 يتضون عنه حج الاسلام فان غلب على طئه انهم يتولون المضاعفة ثم  
 له ان يلحق منها شيئا الا امرهم ولا يحج احد عن غيره في الاعتقاد الا ان  
 يكون اباه فان يكون له ان يحج عنه ويحور ان يحج المراه عن الرجل اذا حججه  
 الاسلام وكانت غايته وان لم يلحق حج الاسلام لم يحز له ذلك  
 عرها من النساء

فصل في حكم العبد والمملوك والمدبر في الحج  
 ٢١ لا يجوز للعبد ان يحرم الا باذن سيده فان احرمه بعزادته لم يعقد احرامه  
 ٢٢ وللسيد منعه منه ولا لمرته الهدى والدله ان احرامه ما يعقد فان  
 له سيده فاحرمه لم يلحقه فيما بعد منعه منه وان اذن له عم رجع على الادب  
 ٢٣ فان علم بالرجوع زال الادب فان احرمه بعد ذلك لم يعقد احرامه فان  
 علم بالرجوع فاحرمه بعد الرجوع وقبل العلم به فالاولى ان يقول يعقد  
 ٢٤ احرامه عذر ان للسيد منعه منه وقيل انه لا يعقد احرامه اصلا  
 ٢٥ وهكذي الحكم في المذبر والمذبر والامر والولد وامتنعت بعضه باختلاف  
 فيه هو والامه المروجة لما التهامها

من الاجرام والمزوج الضامن لها منه والملاط لا يعقد احرامه سواء شرب  
 عليه او مطلقا الله ان كان مسرورا طاعته هو كالمرد وان كان مطلقا او  
 حر منه بعضه فهو حر من بعض فان غلبه على اليه مقلومه معينه يكون  
 لنفسه الامتيع ان يقول يعقد احرامه فيها ويصح حجه فيها بعد اذن سيده  
 احرمه بعد اذن سيده ثم اعقده قبل الموقوفين لم يحز احرامه ويصح عليه  
 الرجوع الى المكاتب والاحرام منه ان امكته فان امكته احرمه من نفسه  
 فان فاته المشعر الحرام فقد فاته الحج وان احرمه باذن سيده لم يلزمه الرجوع  
 الى المكاتب لان احرامه صحيح معقدا فلان ادرك المشعر الحرام بعد العتق  
 فقد ادرك حجه الاسلام وان فاته المشعر فقد فاته الحج وعليه الحج فيما بعد هو اذا  
 احرمه بعد اذن سيده ثم افسد الحج لم يتعلق به حكم لان احرامه غير معقد  
 وان احرمه باذن سيده فافسد الحج لزمه القضاء وعلى سيده تمليك منه هو اذا  
 افسد العبد الحج ولزمه القضاء على ما قلناه فاعقده السيد فلان يكون  
 بعد الوقوف بالمشعر اذ قبله فان كان بعنه كان عليه ان يتم هذه الحجة  
 حجه الاسلام فيما بعد وحج القضاء وحج عليه التذاه حجه الاسلام فحجه  
 القضاء وكذلك حكم الصبي اذ بلغ وعليه قضاء والصبي قبل حجه الاسلام  
 فان اتى حجه الاسلام بغيره حجه القضاء وان احرمه بالرضا عند حجه الاسلام  
 وكان القضاء في دمه وان قلنا لا يحرم من دمه وان قلنا فاق  
 قبل الوقوف بالمشعر فلا فضل من ان يفسد بعد العتق اذ قبل العتق فانه  
 بمعنى فاستدركه ولا يحز به الفاسد عن حجه الاسلام ويلزمه المضى القابل  
 فحزبه القضاء عن حجه الاسلام لانها اوسر لو لم يفسد لكان حجه  
 حجه الاسلام وهذه قضاء عنها اذا احرمه العبد باذن سيده فباعه شيئا  
 قبل الوقوف بالمشعر صح بيعه فان كان المشتري عالما بحاله فلا خيار له الا  
 على بصيرة وبطل منه ما كان ملكه منه ولا يجوز للمشتري ان يحلله بالبيع  
 وان لم يعبر المشتري بذلك وبطلت له باطله باذن سيده فان له الخيار عليه  
 لانه لا يفسد على حكيه ويكون ذلك لنقصا يوجب الرد فان كان احرامه  
 بعد اذن سيده صح البيع والخيار له والحق لاجرافه ان لم يعقد على ما سناه  
 ثم اذا احرمه باذن مولاه فارتد بحظور لم يرب به دم مثل المباش والطيبر



١٢٦  
 ١٢٥  
 ١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥

وهو السجود وتقليم الاطراف والتمس شهوة والوطي في الفرج او فساد دور الفرج  
 وقيل الصيد او اكله بفرصه الصيام وليس عليه دم وليس عليه منع منه لانه فقه  
 بعزادته فان ملكه سيده هدا بالخروج فخرجه حار وان اذن له فصام حار  
 انما وان مات قبل الصيام حار لسيده ان يطعم عنه ودم اطعمه سيده بالخيار  
 ان يجدي عنه او يامره بالصيام وليس له منع من الصوم لانه مادية دخل فيه  
 في ذكر حكم الصيام في الحج

الصبي الذي بلغ قد سبناه الحجة عليه وراعه اجرامه فان كان طفلا المبر  
 حار ان يحرم عنه الويد ان كان مميزا مراهقا حار ان ياد له فحرم هو  
 نفسه والولي الذي يصح اجرامه عنه واذنه له الاب والجد ان غلا فان  
 كان خذمه مثل الاخ وابن الاخ والعمة وان الغم فان كان وصيا اوله وولاه  
 عليه ولها فهو مبر له الاب وارب لم يندليا وادامتا وكون احاد ابن اخ  
 او عمة وابن عم فلا وولاه له عليه وهو والاخي سوا فان يدع به عنه انعقد اجرامه  
 والام لها وولاه عليه بغير توليه ربيع اجرامها عليه لحديث المراه التي سبها  
 التي عليه ان لا عن ذلك النفقة الزائدة على نفقة في الحضر يلزم وولاه دونه  
 وكما ان الصبي ان ينقله من افعال الحج تنقله ومالم يكنه بعلي وولاه  
 ان يوبع عنه اما الاحرام فان كان مميزا حرم بنته والوقوف بالموقفين  
 تحيل على دل حال مميزا فان او غير مميز ورمى للحمار ان يميز ما هانسيه  
 وان لم يميز رمي عنه ويحب ان يدرك الحضا في كفه ثم يوحده والعواد  
 ان كان مميزا طاف بنفسه وان لم يكن كذلك طاف عنه وليمه ومن طاف  
 به وبنى به الطواف عن نفسه اجزى عنها وحل السعي مثل ذلك  
 وزكعتا الطواف ان كان مبرا صلا او لم يكن مميزا صلى عنه وولاه  
 واما المحظورات الاحرام فكالمحرم على المحرم البالغ يحرم على الصبي  
 والكاهن ان عقد له فان باطلاه واما الوطي فساد دور الفرج والباس  
 والطب والتمس شهوة وحلق الشعر وتزجيل الشعر وتقليم الظفر  
 بالاطراف انه يتعلق به الفناء على وولاه وان قلنا لا يتعلق به شيئا

٢٢٨٨

٢٤٥  
 ١  
 ٢  
 ٣  
 ٤  
 ٥  
 ٦  
 ٧  
 ٨  
 ٩  
 ١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥

روى عنهم علم ان لم من ان عمدة الصبي وخطة سواد الخطا في هذه الاشياء السطو  
 به كفارة من البالغين كان قويا وقيل الصبي يعفى له الجرا على دل حال لان  
 السببان يتعلقون من المانع الجزا واما الوطي في الفرج فان كان ناسيا اني  
 عليه ولا يسد حجه من البالغ سوا وان كان عاملا على ما قلناه من ان عمده  
 وخطاه سوا لا يتعلق به ايضا فساد الحج ولو قلنا ان عمده عمد لعموم الاحبار  
 فمن وطئ عاملا في الفرج من انه يستدحجه وقد فسد حجه وولاه الفضا  
 والا فوي الاول ان احاب الفضا توجه الى المذهب وهذا ليس بخبر  
 في ذكر حكم النساء في الحج

الحج واجب على النساء وجوبه على الرجال وسراية وجوبه عليهن سرانط وجوبه  
 على الرجال سوا وليس من شرط وجوبه عاين وجود محرم وازوج واطاعه  
 للزوج علما في حجة الاسلام ومعنى ذلك انها اذا ارادت حجة الاسلام فليس  
 لزوجها منعها من ذلك وسعي ان يساعدها على الخروج معها فان لم يفعل حرج  
 مع بعض دي ارحامها فان لم ينفها محرم حرجت مع بعض النساء من  
 المومنين وان ارادت ان يحج بطوعا لم ينفها ذلك ودار له منعها منه  
 وان بدرت الحج فان كان باذن زوجها فان حجه حرجها الاسلام وان كان  
 بعزادته لم يعقد نذرهما واذ اذلت في عده الطلاق حار لها ان يحرج في حجة  
 الاسلام سوا فان للزوج عليها رجعه او لم يكن وليس لها ان يخرج في حجة الطوع  
 الا في التطليقة الثانية فاما عده المتوفى عنه ان زوجها فان يكون لها ان يحرج على  
 دل حال فرضا ان او نفلا واذ اذلت الماء باذن الزوج حجة الاسلام فان  
 بدرت حجه الحضر عليه وما زاد لاجل السفر عليها فان افسدت حجهها فان  
 زوجها من وطئها فحلت له قبل الوقوف بالمسعر لزمها القضاء وان حال الفصل  
 مقدار نفقة الحضر على الزوج وما زاد عليه فعليا في مالها وبلغها مع ذلك  
 كفارة وهي تدنه في مالها خاصة وقد سألته اجرامها في ناس الاحرام  
 وان علما ان تحرم من المنياب والوجوه فان كانت حائضا فوضو  
 الصلاة واحتشيت واستغربت واحرمت الا انها لا تضلي راعي الاحرام  
 فان حكت الاحرام طنا منها الله لا يجوز لها ذلك حتى حارت المقام فعليا

ملح



١٢٤  
 ٣٣٠  
 ان يرجع اليه ويحرم منه مع ١/ اذ ان فاعلمها احرمت من موضعها ما لم يدخل منه  
 فان دخلها خرجها الى خارج الحرم ومن هناك فاعلمها احرمت من موضعها  
 واذ ادخلت المراه مكه ثم فقه طواف بالبيت وسعتين الصفا والمروة وقصر  
 وادخلت من حل ما اجزمت منه مثل الرجل سوا فان خاصت قبل الطواف بقصر  
 ما بينها وس الوقت الذي يخرج الى عرفات فان طهرت طافت وسعتين وان لم تطهر  
 فقد صحت من غيرهما بخروج حجة مفردة بعض المناسك كلها بمضي العمرة بعد  
 ذلك مسبو له وان طواف بالبيت ثلثة احوال ثم حاصت ان حصرها احرم من حل  
 بطف واذ اطواف اربعة اشواط ثم حاصت قطعت الطواف وسعتين وقصر  
 ثم احرمت الحج ووقعت سعتها قادرا على من المناسك وطهرت تحت الطواف  
 وان طافت الطواف حله ولم يصل عند المقام ثم حاصت حرج من المناسك  
 وقصرت واحرمت الحج وقصت المناسك كلها بمضي الركعتين اذ طهرت واذ  
 طافت بالبيت وسعتين الصفا والمروة وقصرت ثم احرمت الحج وطافت ان  
 بحجها الحجة فيما بعد فلا يمكن من طواف الزمان وطواف النساء حلالها ان  
 الطوافين معاد السعي ثم خرج بعض ابي المناسك ومضى الى منزله فان كانت  
 طافت طواف الزمان وتبى طواف النساء فلا يخرج من مكة الا بعد ان  
 يقضيه وان كانت طافت منه اربعة اشواط وارادت الخروج جازي الخروج  
 وان لم تتم الطواف به يحوز للمحاضه ان يطوف بالبيت ويصلى عند المقام  
 وسعتين المناسك كلها اذ افعلت ما تفعله المستحاضه لا ان يحكم الطاهر واذ  
 انادت الحائض وداع البيت فلا يدخل المسجد بل يودع من اذن بابها او  
 المسجد ويصيرت ونحوه واذ انادت المراه غللة القدر على الطواف طواف  
 وتسلم الاركان والحجر فان كان عليها رجمه كفاها الانسان ولا تراجم الرجل وان  
 بان عليها سمع من حملها والطواف بها طواف عنها ولها وليس عليها شيء وان  
 غللة لا تقبل عند الاجرام احرم عنها ولها وحجها ما حجب الحرم وتم احرامها  
 ونس على السارفع الضوب بالنسبه ولا نسف الرأس يحوزها المستحاضه  
 لها في تطليل المحمل وليس عليها حلق وادخل البيت فان ارادت دخول البيت

١٢٥  
 فان ارادت دخول البيت فلتدخله اذ لم يكن زحام ولا يجوز للمستحاضه دخول البيت  
 على حال فصل في حكم المحضوف والمصدود دم المحصر عند  
 استحبابه لا يكون الا بالمرض والصد يكون من جهته العدو وعند الغنم المحصر القدر  
 واجدا وهما من جهته العدو والمذهب الاول فاذا احرم بحج او عمره فمحضونه عدو  
 من المشركين ومنع من الوصول الى البيت كان له ان يتحلل بلا خلاف وان كان له  
 طريق اخر لعموم الآية ثم بطر فان لم يكن له طريق الا الذي حصر فيه فله ان يتحلل  
 بلا خلاف وان كان له طريق اخر فان كان ذلك الطريق مثل الطريق الذي صد عنه  
 لم يكن له التحليل لانه لا فرق بين الطريق الاول والثاني وان كان الطريق الآخر طر  
 من الطريق الذي صد عنه فان لم يكن له بغيره الطريق الآخر فله ان يتحلل لانه  
 مصدود وعن الاول وان كان معه بغيره فله قطع به الطريق الا طول الا انه  
 يخاف اذا سلك ذلك الطريق فانه لم يكن له التحليل لان التحليل انما يجوز بالحصر لا  
 بخوف الفوات وتهدا غير مصدود بها فانه بجنان بعضه على احرامه في ذلك  
 الطريق فان ادرك الحج جاز وان فاتته الحج لزومه القضاء ان كانت حجة الا  
 سلام وان كانت طوعا كان الخيار هذا في المحصر العام فاما المحصر الخاص  
 وهو ان يحبس بدس عليه او غير ذلك فلا يخلو ان يحبس بحق او بغير حق فان حبس  
 بحق يكون عليه دس يقدر عليه قضايه فلم يقضيه لم يكن له ان يتحلل لانه يمكن  
 من الخلاص فهو جازي نفسه باختياره وان حبس ظلما او دين لا تقدر على  
 اذابه كان له ان يتحلل لعموم الآية والاحسان لانه مصدود وكل من له التحليل فلا  
 ولا يتحلل الا بهدى ولا يجوز له قتل ذلك من احصر عن البيت وقد وقف بعونه والمفر  
 وعن الزمى ايام الشريق فانه يتحلل فانه يلحق ايام الربى رمى وحلق وذبح وان لم  
 يلحق امر من ينوب عنه في ذلك فاذا عكن اقامته وطواف طواف الحج وتسعى وقد  
 تم حجه ولا قضاء عليه هذا ان اقام على احرامه حتى يبطوف وتسعى وان لم يقع على  
 احرامه وتحلل كان عليه الحج من قابل لانه لم يستوف اركان الحج من الطواف والسعي  
 فاما اذا طاف وتسعى ومنع من البيت والتمسى فقد تم حجه لان ذلك من المستنونات  
 دون الاركان وان كان متمكنا من البيت ومصدودا عن الوقوف بالموقفين  
 او عن احد هاتين الجبلين لعموم الآية والاحسان فان لم يتحلل واقام على احرامه  
 حتى فاته الوقوف فقد فاتته الحج وعليه ان يتحلل بفعل عمره ولا يلزمه دم لفوات



الحج وبلرمه الفضاء ان كانت حجة الاستلام وان كانت تطوعا كان بالحجارة اذا كان  
مصدودا عن الحرم جازله ان تجل مثل الحج سواء متى لم تخف فوات الحج فالأفضل  
ان لا تجل وسقي على اجرامه فاذا انكشف العدو مضى على اجرامه وتم حجه فان ضاع  
الوقت وابس من الحقوق تجل فاذا احصر افسد حجه فله القتل وكذلك ان  
افسد حجه ثم احصر كان له القليل لغوم الآيه والاخبار وبلرمه الدم بالجليل  
وبدنه بالافتسك والفضاء المستعمل فان انكشف العدو وكان الوقت اسعفا  
وامكنه الحج قضا من سنه وليس لها حجه فاسد نفى في سنه الا هذه  
فان ضاق الوقت قضا من قابل وان لم تجل من الفاسد فان زال الحصر الحج لم يفت  
مضى في الفاسد وتجل وان فاته تجل بجعل عمره وبلرمه بدنه للافتسك ولا  
شي عليه للفوات والفضاء من قابل على ما بينا وان كان العدو باقيا فله  
القتل فاذا تجل لزمه دم القليل وبدنه للافتسك والفضاء من قابل وليس عليه  
اكثر من قضا واحد واذا لم يجد المحصور الهدي فلا يقدز على ثمنه لا بجور له ان  
يجل حتى يهدي ولا بجور له ان ينقل الى بدل من الصوم او الاطعام لانه لا دليل  
على ذلك وايضا قوله فان حصر من الهدي ولا يحلفوا رءوسكم حتى يبلغ  
الهدي مجله فمنع من القليل لان الهدي وبلغ الهدي مجله وهو يوم النحر  
ولم يذكر البدل واذا اراد القليل من حصر العدو فلا بد فيه من بيه القليل مثل  
الدخول فيه وكذلك اذا حصر بالمرض ومتى شرط في حال الاجرام ان مجله حيث  
حبسه صاع ذلك وجور القليل ولا بد ان يكون للشرط فائدة مثل ان يقول ان  
فرضت او فني بفتي او فاني الوقت وضاق على او منعني غدا وعيبي فا  
ما ان قال ان يحلفي حيث شئت فليست له ذلك واذا حصر ما شرط ولا بد له من الهدي  
لغوم الآيه اذا حرموا وصدع العدو لم تجل ان يكونوا مسلمين ومشركين  
فان كان العدو مسلما كالاكراد والاعراب واهل البادية فالاولى ان يتركوا  
فتالهم وبصر فوالا ان يدعوا الامام او من نصبه الامام الى قتالهم وان كان  
العدو مشركا لم يجب على الحاج قتالهم لان قتال المشرك لا يجب الا بادن الامام او  
الدفع عن النفس والاستلام وليس لها هنا واحد متهما واذا لم يجب بجور ايضا  
سواء كانوا قليلين او كثيرين او المسلمين اكثر او اهل متى يدع بالقتال جاز لهم فائز  
وان لبسوا اجنة القتال كالجباب والدروع والجواشن والمخبط نفلي من فعل ذلك

العدية لغوم الاخبار فان قتلوا النفسا او سلفوا اموالا لصمان عليهم في نفس  
ولا مال وان كان هناك صيد قتلوه فان كان لاهل الجذب فعليه الجزاء ون الفقه  
لايه لاجرمه لما لكه وان كان لمسلم فعليه الجزاء والفتنة لما لكه فان بذل لغوم  
العدو عليه الطريق وكانوا معرويين بالعدو جاز لهم الاصراف وان كانوا معرويين  
بالوفاء لم يجز لهم القليل وعليهم المضى في اجرامهم فان طلب العدو وعلى عليه الطريق  
لم لا يجب على الحاج بذله قتيلا كان او كسرا او يكره بذلهم اذا كانوا مشركين لان فيه تنويه  
المشركين فان بذلوا ذلك لغوم جاز لهم التصرف فيما لاهه كالتهدية وان كان العدو  
مسلم لا يجب البذل لكن يجوز ان يبذلوا ولا يكون مكروها وامّا المحصور بالمرض وهو  
ان يمرض مرضا لا يقدز على النفوذ الى مكة بعد اجرامه فان كان قد ساء وتدى  
بعث به الى مكة ويجب نحو جميع ما يحبه المجرم الى ان يبلغ الهدي مجله ومجله  
مضى يوم الجزان كان حيا او ميتا فمقترا مجله مكته فبا الكعبة فاد بالهدى  
مجله فضر من شعر راسه وجل له كل شيء الا النساء وبحج عليه الحج من قابل ان كان  
ضروفا وان لم يكن ضرورا كان عليه الحج قابلا استحبابا ولم تجل له النساء الى ان  
يحج في القابل او ياتر من يطوف عنه طواف النساء ان كان منطوعا وان وجد  
من يسه خفه بعدا بعث هديه فليحج باصحابه فان ادرك مكة قبل ان يحج  
هديه قضى مناسكه كلها وقد اجراه وليس عليه الحج من قابل وان وجع وقد  
ذبحوا الهدي فقد فاته وكان عليه الحج من قابل وانما كان الامر على ذلك لان الذبح  
لا يكون الا يوم النحر فاذا وجد حج قد دحوا فقد فاته الموفقان وان لحقهم قبل الدح  
حورا ان يلحقهم احد الموفقين في لم يلحق واحدا منهم فقد فاته الحج ولا  
لم يكن ساق الهدي بعث ثمنه مع اصحابه وبواعدهم وقتا يعينه ان يكون  
ويجوز عنه ثم على بعد ذلك فان ردوا عليه الثمن فلم يكونوا وحده الهدي  
وكان قد اجل لم يكن عليه شيء ويحان بعث به في العام القابل فيمسكه  
مما عسك المجرم الى ان يذبح عنه وان كان المحصور معقرا فاعل ما ذكرناه وكذا  
عليه الحرم في الشهر الداخل ان كانت عمره الاستلام وان كانت نفلا كان عليه ذلك  
نفلا والمحصور ان كان احرم بالحج وارنا لم يحز ان يحج في المستعمل متعاقبا بدخل  
مثل ما خرج منه ومن اراد ان يبعث هدايا متطوعا بعثه وواعدا صجابه



١٥  
بوما رغبته ومحبته ما يحبس المجرم من الثياب والنساء والطيب وغيره وان  
لا يلبي فاعل شئ ما يحرم عليه كات عليه الكفارة مثل ما على المجرم سواء كان  
كان اليوم الذي واعده على حرم اجل وان نعت بالهتكي من الاواق واعدته يومًا  
يعينه باشعاره وتعلبه فاذا كان ذلك اليوم اجنب ما يحبس المجرم الى ان يسلع  
الهندي محله ثم انه اجل من كل شئ **فصل في ذكر ما يلزم المجرم**  
من الكفارة ما يفعله من المحظورات عند او ناسيًا ما يفعل المجرم من محظورات  
الا حرام على ضربين احدهما يفعله عامداً والاخر يفعله ساهياً وكل ما يفعله من  
ذلك على وجه السهو لا يعلق به كفارة ولا مستأى الحج الا الصيد خاصة فانه يلزمه  
فداء عامداً كان او ساهياً وما عداه اذا فعله عامداً الرزمة الكفارة واذا فعله  
ساهياً لم يلزمه شئ من ذلك اذا جامع المرأة في الفرج قبل الا كان او ذبح اقبل الوقوف  
بعمره او بعد قبل الوقوف بالمشعر عامداً كان قبل الوقوف بعمره او بعد  
قبل الوقوف بالمشعر فانه يستد حجه ومحبته المضي في فاسد وعليه الحج من  
فضاعر هذه الحجة سواء كانت حجة فزصاً او نطواً ويلزمه مع ذلك كفارة وهي  
بدنه والموا ان كانت محله لا يعلق بها شئ وان كانت محرمة ولا يجوز ان يكون قطاوعه  
له لم يكن وهه عليه فان طأ وعنه على ذلك كان عليها مثل ما عليه من الكفارة  
والحج من قابل ونسعى ان يفارق اذا استبى الى المكان الذي فعلا فيه ما فعلا  
الى ان يفضي المناسك وحده لا يفارق ان لا يخلوا باهتسهما الا ومعهما بالان وان  
كان اكرهما على ذلك لم يكن عليها شئ ولا يعلق به فساد محققا ويلزم الرجل كفارة  
اخرى بفعله اعنها وهي بدنه اخرى فاما حجه اخرى فلا يلزمه لان حجتها ما فسدت  
وان كان جماعة فيما دون الفرج كان عليه بدنه ولم يكن عليه الحج من قابل  
وان كان الجماعة في الفرج بعد الوقوف بالمشعر كان عليه بدنه وليس عليه الحج من  
قابل سواء كان ذلك قبل القبل او بعد على كل حال واذا فصى الحج في القابل واستد حجه  
ايضاً كان عليه مثل ما يلزمه في العام الاول من الكفارة والحج من قابل لعموم  
الاحكام باذامامع امته وهي محرمة وهو محلي فان كان احرامها باي به كان  
عليه كفارة يحكمها اعنتا وان كان احرامها من غير اذنه لم يكن عليه شئ لان  
احرامها لم يتحقق فان لم يعد على بدنه كان عليه دم شاة او صيام ثلثة ايام

١ وان كان هو ايضاً محرمًا يعلق به فساد حجه والكفارة مثل ما قلناه في الحج سواء  
٢ واذا وطى بعد وطى لزمته كفارة بكل وطى سواء كفر عن الاولى او لم يكفر لعموم الاخبار  
٣ ومن استند الحج فارد القضاء احرم من اليقاف وكذلك من افسد الفهم احرم فيها  
٤ بعد من اليقاف والمفرد اذا حج ثم اعقر بعينه فافسد عمره فضاها واحرم من  
٥ من اذى الليل والمضغ اذا احرم بالحج من مكة ثم افسد حجه فضاها واحرم من المضغ  
٦ الذي احرم منه ومتى جامع قبل ان يطوف الزياره كان عليه جزو فان لم يتمكن كان  
٧ عليه بقدره فان لم يتمكن كان عليه شاه ومتى طاف من طواف الزياره شاماً واقع  
٨ امله قبل اقامه كان عليه بدنه واعاى الطواف وان كان سعى تسعيه شاماً جامع  
٩ كان عليه الكفارة وبينى على ما سعى وان كان قد انصرف من السعي ظنانه انه تمامه  
١٠ ثم جامع لم يلزمه الكفارة وان كان تمام السعي لان هذ في حكم الساعي واذا جامع بعد  
١١ قبل فضا المناسك قبل طواف النساء كان عليه بدنه فان قد طأ طواف النساء ساهياً فان  
١٢ كان اكثر من الصف بنى عليه بعد الغسل ولم يلزمه الكفارة وان طاف اقل من الصف  
١٣ لزمته الكفارة واعاى الطواف ومن جامع وهو محرم بغيره متبولة قبل ان يفرغ من  
١٤ من مناسكها بطلت عمرته وعليه بدنه والمقام عكسه الى الشهر الداخل لم يقضى عمرته  
١٥ ومن عبت بذكره حتى امنى كان حكمه حكم من جامع على السواء اعتبار ذلك قبل الوقوف  
١٦ بالمشعر في انه يلزمه الحج من قابل وان كان بعد لم يلزمه غيره الكفارة ومن حضر الى  
١٧ الى غير امله فامنى او امتدى وعليه بدنه فان لم يجد مقبره فان لم يجد مشاه وان  
١٨ حضر الى امرانه فامنى او امتدى لم يكن عليه شئ الا ان يكون بظراً شهوة فامنى كان  
١٩ فانه يلزمه الكفارة وهي بدنه فان منها شهوة كان عليه ذهابه بريقاً وان لم يزل  
٢٠ ومثها بغير شهوة لم يكن عليه شئ وان امنى من قبل امرانه بغير شهوة كان عليه  
٢١ دم شاه وان كان شهوة كان عليه جزو ومتى اعيا امرانه فامنى من غير جامع كان  
٢٢ عليه الكفارة ومن يسمع للآلام امرانه او استمع على من نجامع من غير رويده لهما  
٢٣ فامنى لم يكن عليه شئ ويجوز له ان يفعل المجرىات عليه من الام والبنا اذا احرم  
٢٤ حجة التطوع موطن قبل الوقوف بالمشعر في الفرج امسدها وعليه الحج من قابل لا  
٢٥ على ما بيناه وعليه المضي في فسادها فان حصر قبل الوقوف ونحلى منها سبدي عليه  
٢٦ العضد وبحنيه قضاه واحد عن اسأى الحج وعن الحصى الحيوان على ضربين ما كولى

١٣٧



وغير ما كَوَّلَ لما كَوَّلَ على صريين استى ووجنتى والاسى هو النعم من الابل  
والبقرة والغنم فلا يحل الجزاء بفعل شئ منه والوجنتى هو الصيد للاكل مثل الغرلان  
وحمر الوحش وبقر الوحش وغير ذلك فنجب الجزاء في جميع ذلك على ما ينسب بلا خلاف  
وما ليس بما كَوَّلَ فعلى بلذته اضرب احدهم لاجزائه وذلك مثل الحية والعقرب والفأر  
والعرب والجداء والكلب والديب والمايحج فيه الجزاء عند جميع من خالفنا  
ولا يصح لأصحابنا فيه والاولى ان يقول لجزاء فيه لانه لا دليل عليه والاصل براه الذقة  
وذلك مثل المتولد بين ما يحل الجزاء فيه وما لا يحل فيه ذلك كالسبع وهو المتولد  
بين الضبع والذئب والمتولد بين الحمار الاحلي وحمار الوحش والصراب لما لم يختلف  
فيه وهو الحولاء من الظير كالبار والسفر والشواحين والعقاب فحرم ذلك  
والسباع من الهياهم كالاسد والفرو والفهد وغير ذلك فلا يحل الجزاء عند بل شئ  
منه وقد روي ان في الاسد خاصة كبسة وبحور للحرم قتل جميع الموزنان كالذئب  
والكلب العقور والعار والعقاب والحيات وما اشبه ذلك لاجزائه عليه وله  
ان يفضل ضغائر السباع وان لم يكن مجذورا من ههما وبحور له قتل الرنايين والبراعث والغل  
الا انه اذا قتل الغل عليه بدنه لا شئ عليه وان ازاله عن حسمه فعليه الفداء ولا بد  
لا يعرض له ما لم يوده الصيد على ضربين احدهما له مثل العائمة وحمار الوحش  
والغزال فهو مضمون مثله من البدنه والبقرة والشاة والماي لا مثل له مثل  
الفصافير وما اشبهها فهو مضمون بالقيمة فماله مثل فظاهر القرآن يدل على  
انه محرمين بلذته اشياء احدهما اخراج المثل والثاني ان يقوم وسوى بقتله  
طعام يتصدق به على كل مسكين نصف صاع والمالك الصوم عن كل مدين يوما  
والذي زاد اصحابنا ان يلزمه المثل فان عجز عنه اخرج الطعام بدله وان لم يقدر صام  
على ما بيناه والذي يقوم عندنا هو المثل دون الصدفه وما لا مثل له مجزى  
بين شئ احدهما يقومه ويشترى طعاما ويتصدق به والثاني يصوم عن كل  
مدين يوما وماله مثل منصوص عليه بذكره وما لا مثل له على ضربين احدهما مضمون  
على قيمته بذكره والاخر لا تصرفه فانه يرجع على قول عبد بن وكور ان  
يكونا حدهما قابل الصيد اذا مثل نغامة كان عليه جزو وان لم يقدر قوم الجزاء  
او مضى عنه على الحنطة وتصدق عن كل مسكين نصف صاع على ما بيناه

فان زاد على ان طعام سبتين مسكينا لم يلزمه اكثر منه وان كان اقل منه فقد اجره  
فان لم يقدر على اطعام سبتين مسكينا صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر  
على ذلك صام ثمانية عشر يوما فان لم يقدر وحش او حمار وحش فعليه دم بقرة  
فان لم يقدر قومها وضمنها على الطعام واطعم كل مسكين نصف صاع فان  
زاد على اطعام ثلثين مسكينا لم يلزمه اكثر منه وان نقص عنه لم يلزمه اكثر منه  
فان لم يقدر على ذلك صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر صام تسعة ايام  
من اصاب ضيئا او تعلقا او اربنا كان عليه دم شاة فان لم يقدر تقسم على ذلك  
قوم الجزاء ونقص عنه على البر واطعم كل مسكين منه نصف صاع فان زاد على ذلك  
على اطعام عشرة مساكين لم يلزمه اكثر منه وان نقص عنه لم يلزمه اكثر منه فان  
لم يقدر صام عن كل نصف صاع يوما فان لم يقدر صام بلذته ايام ومن اصاب قطاه  
وما اشبهها كان عليه حمل قد فطم وزى السحر ومن اصاب يربوعا او فنفدا  
او ضبا وما اشبهه كان عليه جزاء ومن اصاب عضفورا او صقورا او فنيق و ما  
اشبهها كان عليه مذب من طعام ومن قتل حمامه كان عليه دم لا غير ادا كان  
في الجبل فان اصابها وهو محمل في الحرم كان عليه ذرهم وان اصابها وهو مجرم في  
الحرم كان عليه دم والقيمة فان قتل فرحها وهو مجرم في الجبل كان عليه حمل فان قتله  
في الحرم وهو محمل كان عليه نصف ذرهم وان قتله وهو مجرم في الحرم كان عليه  
الحجر او القيمة فان اصاب بعض الطعام وهو مجرم في الجبل كان عليه ذرهم فان  
اصابه وهو محمل في الحرم كان عليه ذرهم فان لم يجز كان عليه الجزاء والقيمة سواء كان  
حمام الحرم او حماما اهليا غير ان حمام الحرم سدى بقتله غلف لحمام الحرم لا غلف  
بصدق بقتله على المساكين وكل من كان معه شئ من الصيد فادخله الحرم  
وجب عليه نخلته وادال ماله عنه فان اخرجه وتكلم كان عليه فداؤه  
فان كان معه طير مقنوض الحناج تركه حتى ينطق ريشه من حمام الحرم  
كان عليه صدقه تنصدق بها باليد التي تنفق بها ولا حور ان يخرج منها من حمام  
الحرم فان اخرجه فعليه ذرهم وان هلك كان عليه قيمته ولكن شترى القمارى  
والدباسى بمكته واخر اجنتها منها او من غلق ما على حمام من حمام الحرم وفراخ  
ويض فتملكت فان كان اغلق عليها قبل ان يحرم فعليه لكل طير درهم ولكل



منه بضع درهم ولكل بيضة ربع درهم وان كان اغلق عليها بقدر ما احرم فعليه  
لكل طير شاه ولكل فرخ حمل ولكل سببه درهم ومن بعد حجام الحرم فان زجفت عليه  
دم شاه وان لم يجمع فعليه لكل طير شاه ومن دل على صيد فقتل كان عليه فدان  
واذا اجتمع جماعة محرمون على صيد فقتل وعلى كل واحد منهم فدا واذا اشروا  
لحم صيد فاقبلوا لزمه ايضا كل واحد منهم فدا كامل واذا ذبح اثنان صيدا فاصا  
احدهما واغضى الاخر لزم لكل واحد منهما الفداء واذا قتل اثنان صيدا احدهما محمل  
والاخر محرم في الحرم كان على المحرم الفداء او القيمة وعلى المحمل القيمة ومن ذبح  
صيدا في الحرم وهو محمل كان عليه دم لا غير واذا اوقد جماعة نارا اوقع فيها  
طاير بان قصده وادلك لزم كل واحد منهم فدا كامل وان لم يقصدوا ذلك فعليه  
كلهم فدا واحد وفي فراخ البعامة مثل ملك البعامة شوا وقد روي ان فيه  
من صغار الابل والاحوط الاول وكل ما يصيبه المحرم من الصيد في الحرم كان عليه  
الفداء لا غير وان اصابه في الحرم كان عليه الفداء والقيمة معا ومن صرب بطير  
الارض وهو محرم فقتله كان عليه دم وقيمته لجرمه الحرم وقيمته لاستحفا  
فيه به وعليه المغفر ومن شرب لبن طيبه في الحرم كان عليه دم وقيمته اللبن معا  
وما لا يجزئ به دم مثل طيبه في الحرم العصفور وما اشبهه اذا اصابه المحرم  
الحرم كان عليه قيمته وقابض فيه الضيق هو فلم يبلغ بدبه فاذا بلغ ذلك  
لم يجزئ ذلك المحرم اذا لم يكر منه الصيد لاخلوا ان يكون ناسيا او متعمدا فان  
كان ناسيا لم يكر عليه الكفار وان كان عامدا فالاحوط ان يكون مثل ذلك وقد  
روي ان لا يكر ذلك عليه وهو من يبلغ الله منه المحرم اذا قتل صيدا في غير الحرم  
كان عليه فدا واحد فان اكله كان عليه فدا اخر المحمل اذا قتل صيدا كان  
عليه فدا واحد واذا كسر المحرم قذى الغزال كان عليه نصف قيمته وان كسر احد  
فعله ربع القيمة فان فقا عتبه فعليه القيمة فان فقا احدا فعليه  
نصف القيمة فان اكسر حدي يد به فعليه نصف قيمته وان كسرهما جميعا  
فعليه قيمته وكذلك حكم فان قتله لم يكن اكثر من قيمة واحد ومن رمى صيدا  
فاصابه ولم يثر فيه ومشي مستورا لم يكن عليه شيء يستغفر الله فان لم يعلق  
هل اثر فيه او لا ومضى على وجهه لزمه الفداء وان اثر فيه بان ذماه او كسر

ايه او رجله ثم رآه بعد ذلك فذم لمح كان عليه ربع الفداء ولا يجوز لاحد ان يرمى  
الصييد والصييد يوم الحرم وان كان قحلا فان رماه واصابه ودخل الحرم ومات  
فيه فان لحمة حراما وعليه الفداء ومن ربط صيدا بحبل الحرم قد دخل الحرم صار  
لحمه ونحوه حراما ولا يجوز له اخراجه منه وقد روي ان اصاب صيدا فمات  
البريد وبين الحرم كان عليه الفداء فان اصاب شاهان او قاعيه او كسر قرنه  
فما بين البريد الى الحرم كان عليه صدقه والمحل اذا كان في الحرم رمى صيدا في الحرم  
كان عليه الفداء وان وقف صيدا في الحرم وبغضه في الحرم فقتله اثنان ضمنه فان  
كانت قوايته في الحرم ورأسه في الحرم فمات محمل فاصاب رأسه فقتله ضمنه  
وكذلك ان كانت قوايته في الحرم ورأسه في الحرم فمات من الحرم واصاب رأسه  
فقتله ضمنه ومن كان معه صيدا فلا يحرم حتى يحمله ولا يدخل معه الحرم  
وان ادخله زال ملكه عنه وعليه بخلته فان لم يفعل وقاب لومة الفداء  
هذا اذا كان معه حاصرا فان لم يكن حاصرا وكان في بلد لم يلبس عليه شيء ولا  
يزول ملكه عنه اذا رمى صيدا فقتله ونفذ التهم الى صيدا اخر جزا ان  
لا يله قتلها وان رمى طائرا فقتله فاضرب فقتل نوحا او كسر بيضا كان  
عليه ضمانه لانه السبب فيه واذا قتل صيدا مكسورا واعورا فالاحوط  
ان يفديه بصدقه وان اخبره مثله كان جارا اذا قتل ذكر حار ان يفديه  
بأنثى وان قتل أنثى جارا يفديه بذكر او الأفضلى ان يفدى الذكرك  
بأنثى والذكر والأنثى بالأنثى مخرج الصيد وابلان اعصابه مما لم يرد فيه  
معيين والذي نقوله انه مضمون بغيره وهو فضل ما بين وجهه صحيحا  
ومعينا فيضمن ذلك من المثل مثاله ذلك اذا جرح ظبا قوم صحيحا ومعينا  
فاذا كان بينهما عشر ضمن عشر المثل من الشاه اذا جرح صيدا فلا اخلوا  
من لثة اجوال اما جرحه جراح يسرى له نفسه فيلزمه جراحته وان جرحه  
جراحه لا يسرى له نفسه الا انه يضرب غر متنع بغيره كان متنعاً مثل  
الضى لا يقدر على القدر والظير لا يقدر على الظيران مثل هو مثل الاول  
يلزمه جزا المثل وان كان متنعاً كما كان لومه فتمته ما يكونه صحيحا  
ومعينا على ما يباه وان عاب عن عيبه ولا يدري ما كان منه لزمه الجزاء



على الكمال وقد بينا ان المثل المفوم هو الجزاء دون الصيد فاذا اراد ان يقوم يوم  
 يتردد يقوعه ولا يلزمه ان يقوم وقت اداء الصيد وما لا مثل له فليس بمضوض  
 عليه لزمه وجده جال الا لا لا نهنا جال الوجوب عليه واذا اصاب المحرم بيض نعام  
 فقلبه ان يغير حال البيض فان كان يترك فيه الفرع كان عليه عن كل بيضه  
 نكاح من الابل فاذا لم يكن يحرك فقلبه ان يترك محوله الابل في اناها بعد  
 البيض فما خرج كان هديا لبيت الله فان لم يقدر فقلبه عن كل بيضه شاة فان لم  
 يقدر كان عليه اطعام عشرة مساكين فان لم يقدر صام ثلثة ايام واذا اشترى  
 فجل المحرم بيض نعام فاكله المحرم فقل المحرم عن كل بيضه ذريرة واذا اصاب المحرم  
 بيض القطا او القبع اعين حال البيض فان كان يحرك فيها فرج كان عليه عن كل بيضه  
 مخاض من الغنم وان لم يتخل تخرك فقلبه ان يرسل فحوله الغنم في اناها بعد  
 البيض فما بيع كان هديا لبيت الله فان لم يقدر كان عليه حكمه حكم بيض النعام  
 سوا وقد بينا ما يلزم بكسر بيض الحمام ويعسر ايضا حاله فان تخرك فيه العج  
 لزمه عن كل بيضه شاة وان لم يكن يحرك لم يكن عليه الا الفضة حسب ما قدمناه  
 وما يجب على المحرم من جزاء الصيد فان كان حاجا حجرا وذبح غني ابي مكان شاة  
 منه وان كان مقصرا حجرا عكاه قبالة الكعبة بالحروز وان حجرا عكاه في  
 في غير هذا اللوضع كان جائزا وما يلزم المقصر في غير مكان الصيد حارا ان يحجر  
 غني او ملكه حسب ما قلناه في الجزاء وان اراد الصوم يجوز ان يصومه حيث شا  
 وان كان المحرم راكبا في حجة ابيه او زوجته في بيدها او غصبت صيدا وغنيهما  
 يجب فيه الجزاء او القيمة لزمه ذلك لقوم الاضار في ان الزاكي يضمن ما يلون من  
 الدابة من قبل صيدا ما خصا وهو الحامل وجب عليه مثله من العن فان اراد  
 قوم لما خض الحامل وصداق نفقته طعاما او يصوم على ما قلناه اذا ضرب  
 صيدا حاملا فالقت حنينا حيا فمات الحنيس ومات الام بعد ذلك لزمه جزا المثل  
 عن الام وجزا المثل عن الحنيس صغرا مثله وان القتل الحنيس حيا وغاش وغاش الام  
 ومات الحنيس فقلبه مثل الام فلا شيء عليه في اجدتها فان غاش الام ومات  
 الحنيس فقلبه مثل الحنيس ولا شيء في الام وان غاش الحنيس ومات الام فقلبه

المثل الزم

١ مثل الام ولا شيء عليه للحين كل ذلك اذا لم يوترض به في الام شاة فان ابرقها  
 حراما لزمه بحسب ذلك وان ضرب بطنها فالقت حنينا ميتا وقلبه من الحنيس ما  
 يقص من قومه الام يظركم قومه حاملا وقومه حايلا بعد الاستفاط فيلزم ذلك  
 في المثل على ما قلناه اذا امسك محرم صيدا فجاءه فذبحه حب على المحرم الجزا والمثل  
 ان كان في الحبل ليس عليه شيء لانه ليس في الحرم ويلزمه قيمته ولا ملك للحرم  
 لانه لا يملك الصيد ولا يلزمه قيمته على حاله واما اذا جاء محرم في الحرم فجاء  
 محرم اخر فقلبه لزم كل واحد منهم الجزا او القيمة فان قتله محمل لرمته  
 القيمة لا عوى قد بينا الجماعة المحرمين اذا استركوا في قتل صيدانه يلزم كل  
 واحد منهم الفداء وان استرك جماعة محملون في صيد الحرم لزم كل واحد منهم  
 القيمة فان قلنا يلزمهم جزا واحد كان قويا لان الاصل براه الدماء وان اشرك  
 فمحلون ومحمومون في قتل صيد في الحبل لزم المحرمين الجزا ولم يلزم المحملين وان استركوا  
 في الحرم لزم المحرمين الجزا والقيمة والمجلى جزا واحد اذا قتل المحرم صيدا فمحلوكا  
 لغني لزمه الجزا او القيمة لصاحبه قد بينا ان في الحمام شاة وفي فرجه ولد  
 شاه وكلما هدد وعب لما فهو حمام مثل الفاختات والوثان والنجار وغيرهما  
 من القناري والذبابي والعن ان يشرب الماء دفعه واحدا ولا يقطع والهدد  
 ان يواصل الصوت والغرب يستحق كل مطوق حراما وما كان اصغر من الحمام من  
 العصفور وغير ذلك مضمون بالقيمة والمط والذكي يجب فيه شاة وهو الا حوط  
 وان قلنا فيه القيمة لانه لا يص فيه كان جازا كلما لا يوكى لحمه لا ضمان فيه  
 من جوارح العتباع والطير الا ما استثنينا فان رمى محمل في الحبل صيدا في الحرم فقلبه  
 لزمه جزاؤه وان رماه في الحرم فقلبه في الحبل لزمه مثل ذلك فان رماه في  
 الحبل لزمه ايضا فذل السهم في الحرم وحرج منه واصاب صيدا في الحبل لزمه ايضا  
 على الراية التي قلنا بها ان صيد الحرم مضمون فيما بين الرية والحرم واذا  
 امسك محمل في الحبل ولها فرج في الحرم فمات الحمام في يده ومات فرجه في  
 الحرم فقلبه ضمان الفرع ولا شيء عليه في الام لان فوت الفرع كان سببه في  
 فان امسك حماما في الحرم وفزاحها في الحبل فمات الحمام في يده ومات فرجه لزمه  
 ضمان الجميع لانه مات بفعله في الحرم اذا اشلا المحرم كلبا معلمي اعلى

او فقلبه لزم كل واحد منهم الجزا او القيمة

بلغت



١ صيد فقتله لزمه ضمانه سواء كان في الحبل او في الحرم فان كان في الحرم مضاعفت عليه  
 ٢ الفدية وان كان في الحبل لزمه جزاء واحد وان لم يكن في الحرم مثل ذلك النحر اذا كان  
 ٣ اصله في الحرم وغضها في الحبل فكم غصنها حرم اصلها في وجوب المضمان وان كان  
 ٤ اصلها في الحبل وغضها في الحرم مثل ذلك فان كان على غصنها الذي في الحرم طائر  
 ٥ فقتله المحرم او الحبل لزمه ضمانه لان الطير في الحرم وان كان اصل الشجر في الحرم  
 ٦ وغضها في الحبل وعليه طائر لزمه ايضا ضمانه واذا امر صيد فملك من نفسي  
 ٧ او صابته انه فاحر حارح اخر لزمه ضمانه لان الاوه كانت سببه م صيد الحرم  
 ٨ كله لا ضمان فيه سمكا كان او غيره وجوز اكله طرية وفالجه اذا كان محجورا كله  
 ٩ اذا اضطر المحرم صيدا لم يملكه ووجبه عليه تخليته فان تلف كان عليه ضمانه وكذلك  
 ١٠ لا يملكه بالهبة فان قبله وجبه عليه تخليته فان تلف ضمنه ولا يجوز ايساع الصيد  
 ١١ للمحرم ولا معاوضته ولا احدى في الصداق ولا جميع انواع الملك بكل حال اذا انتقل  
 ١٢ اليه بالمرأث لا يملكه ويكون بائنا على ملك الميراث ان يجل بالاجل ملكه ويفقو في  
 ١٣ سبي انه ان كان حاضرا معه فانه يسقط اليه ويحول ملكه عنه وان كان في بلد  
 ١٤ يلقى في ملكه اذا ذهب محلي المحرم صيدا لم يملكه ولا له ان يقبله وان قبله وتلف  
 ١٥ في يده من غير تعريض الرمة لغيره ولا يملكه لصاحبه وعليه ركه الى صاحبه  
 ١٦ فانه احوط وان هب محرم صيدا محلي اصطاك في حال احرامه لم يصح له ذبحه وهب  
 ١٧ مالا يملكه وان كان في ملكه ثم احرم وهو معه كان مثل ذلك وان كان بلده لم يزل  
 ١٨ ملكه وصحبته فنه واداه حرم ومعه صيد رال ملكه عنه ولا يجوز له النحر  
 ١٩ فيه وحسبه ارشاله فان لم يفعل فتلف ضمنه وان تلفه غيره عليه من المحلين له  
 ٢٠ يلزمه فيه لانه قد زال ملكه وما يملكه في بلد لا يزول ملكه عنه فمن اتلفه  
 ٢١ كان ضامنا لقيمته اذا باع محلي صيدا من محلي ثم احرم البايع وفلس المتبايع لم يكن له  
 ٢٢ ان يخار عين ماله من الصيد لان ذلك لا يملكه في جزار ثم اوك من طعام وفي  
 ٢٣ الكبي منه دم وفي الدبا مثله لغرم الاضار الراكل اذا وطى دابته جزارا لزمه  
 ٢٤ فداؤه وكذلك اذا كان سابقا او قايما فان كان لجراد مفرسا في الطريق لا يجرى  
 ٢٥ السلوك الا بوطيه لاشي فيه حراد الحرم لا يجوز اخذه للحبل فان اخذه لوفه جزار  
 ٢٦ اذا كسر بيض ما يوك كل لجه من الطيور غني ما ذكرناه من المنصوص عليه كان

١ عليه قيمته اذا اخذ البيض وتركه تحت طير اهلي فقتله وخرج الحرم سألما وعاش  
 ٢ لاشي عليه وان قسد فعليه قيمته وان اخذ بيضه طير اهلي فقتله تحت الصيد فان  
 ٣ خرج الكل صحيحا وعاش لاشي عليه وان قسد الجميع فعليه ضمانه فان قسد غنقه  
 ٤ فعليه ضمان ما قسد وان باض صيد في الحرم في دار استان فنقل البيض من موضع  
 ٥ الى موضع فنهر الصيد فلم يحض فعليه ضمانه فان باض على ناسه منقله لم يحضه  
 ٦ الصيد لزمه ايضا ضمانه لعزم الاضار والسر المحرم بيضا لم يجزله اكله ولا لجل للولد  
 ٧ بين قايوكل لجه وليس مالا يوك كل لجه وقد قلنا انه لا جزاء لفته ولا لجل اكله وان  
 ٨ كان متولك ابن شين متولين يوك كل لجهما وجب فيه الجزاء اذا اراد خلص صيدا  
 ٩ من شئ وقع فيه من شبكه او جمل او سقف جابط او غير ذلك فان في القليص لزمه  
 ١٠ الحر العوم الاضار اذا خرج الصيد ونفى في يده فمات جنفا لزمه ضمانه  
 ١١ اذا جرح الصيد او سقاه ثم احن وسقاه واطعمه فبنت ريشه وبتر جرحه  
 ١٢ وغدا الى حال السلامة لزمه ما بين قيمته صحيحا ومتوقا فبنت ريشه ومجوا  
 ١٣ قد ايد مل جرحه واد اطعمه حتى ابد مل جرحه او بنت ريشه ونفى عن متمتع  
 ١٤ لزمه ضمان جميعه اذا قتل المحرم هنا يشك في كونه صيدا او غني صيدا لا يح عليه  
 ١٥ لغيره لان الاصل براه الدمه وكل صيد لوز في البحر والرمع فان كان فمابض  
 ١٦ ويخرج في البحر فلا باس باكله وان كان فمابض ويخرج في البر لم يجز صيده ولا  
 ١٧ اكله ومن مل زبورا او زباين خطا لاشي عليه فان قتل غمدا بضوق استطاع  
 ١٨ وكهر ذبح الدجاج الحبشي المحرم وفي الحرم بالاضطرار اكل الميتة والصيد  
 ١٩ اكل الصيد وفداؤه ولا ياكل الميتة فان لم يمكن من الفدا اكل الميتة واذا ذبح  
 ٢٠ المحرم صيدا في غير الحرم او ذبحه محلي في الحرم لم يجز اكله ولا ذبحه الميتة  
 ٢١ ومن قلم ضفرا من اظفانه فعليه مد من طعام وكذلك الحج بها او عليه  
 ٢٢ فان قلم اضر يديه جميعا كان عليه دم شاة فان قلم اظافر يديه ورجليه جميعا  
 ٢٣ في مجلس واحد لزمه دم واحد وان كان في مجلسين فعليه دمان ومن افى  
 ٢٤ عبي تتعلم ظفر بقلمه المستنقى فادى اصبعه لرم للفى دم شاة ومن حلق  
 ٢٥ راسه لادى فعليه دم شاه او صيام بلده ايام او صدق على سنه مساكين  
 ٢٦ كل مسكين مدين طعام وقد روى عشر مساكين وهو الاحوط ومن ظلل

٢٤٨

٣٤٤



١ على نفسه وعليه دم بقه ومن جاكل من او منس صادقا فلبس عليه  
 ٢ شئ واستغفر الله وان جاكل تلك مرات فصاعدا فعليه دم شاه فان جاكل من  
 ٣ كادنا فعليه دم شاه وان جاكل من بين كادنا فعليه دم بقه وان جاكل  
 ٤ تلك مرات كادنا لرمته بدنه ومن بجاعر جسمه فتمله فزى بها او فتلها  
 ٥ كان عليه كف من طعام وجوز ان يحولها من موضع من جسده الى موضع اخر  
 ٦ ولا بأس ان يترغ الفرد عن بدنه وعن بقية واذا من المجرم الحية او راسه  
 ٧ فوقع منها شئ من شعره فعليه ان يطعم كف من طعام او كوين فان سقط  
 ٨ شئ من شعره راسه او لحيته منته لهما في حال الرضوخ فلا شئ عليه اذا سف  
 ٩ ابطه فعليه ان يطعم بلته مشاكين فان سف ابطيه مع الزمة دم شاه  
 ١٠ ومن لبس مخيطا او اكل طعاما لا يحل له اكله لزمه دم شاه ومن قلع ضربه  
 ١١ كان عليه دم واذا استعمل دهنًا طيبًا لزمه دم وان كان في حال الضرر  
 ١٢ من لبس الخيش والشمسك من غير ضرر لزمه دم ٥ التطيب ممنوع منه  
 ١٣ المجرم وايتداق واستئذنته وسوا كان مضبوغة كالمزهر والممسك  
 ١٤ والمقير ومغموسا فيه كما يغمس في ماء الكافور وماء الورد او مكرابه  
 ١٥ مثل اللند والقود فان خالف لزمه الفداء فاما ما غمس في ماء الفواكه  
 ١٦ الطيبة كما الانرج والتفاح وغير ذلك فلا بأس به وما لبس بطيب مثل المشق  
 ١٧ وهو المغر او الفصفص فان يكن ولا يعلق به الفداء ولا يحوز لبس السواد على  
 ١٨ حال فان خالف لزمه الفداء ومن حصب راسه او طيبه لزمه الفداء من غطاء  
 ١٩ يتوب بالاخلاق وان غطاء بعصاه او مرهم حبس او قرطاس مثل ذلك فان  
 ٢٠ ظلا حسنه او الزق عليه قرطاس او مرهم لم يكن عليه شئ وان كان الدوا فيه  
 ٢١ طيب لزمه الفداء في اي موضع استعمله وان حمل على راسه لزمه الفداء فان  
 ٢٢ غطاء يده او يستعمله لم يكن عليه شئ وان ارتدى في الماء لزمه دم لانه غطى راسه  
 ٢٣ اذا اجتاحت المجرم الى لبس ثوب لا يحل له لبسه لبردا او جرا ونفطى الراس مثل  
 ٢٤ ذلك فعل وفداء ولا اثم عليه بالاخلاق اللبس والطيب والحلق وتقليم الاظفار  
 ٢٥ كل واحد من ذلك حبس مفردا وادامع بلبسهم الرمة عن كل حبس فدية  
 ٢٦ سوا كان ذلك في وقت فاجدا وافات مفردة وسوا كفر عن ذلك فعل

١ اولم يكفر ولا شداخل اذ اترادف وكذلك حكم الصيد واما حبس واحد فعليه بلته  
 ٢ اضرب حدها اطلاق على وجه التعديل مثل قتل الصيد ففسطا لانه يعدله وجب  
 ٣ فيه مثله ويخلف فيه بالصغر والكي فعلى اي وجه ويحله دفعه او دفعين  
 ٤ او دفعه بعد دفعه فعن كل صيد جوا لافلاف الثاني اطلاق مضمون على  
 ٥ سبيل التعديل وهو حلق الشعر وتقليم الاطراف فقط فمما جسدان وان حلق  
 ٦ او قلم دفعه واحد فعليه فدية واحد وان فعل ذلك في اوقات حلق بعضه  
 ٧ بالفداء وبعضه الظاهر وبالياف العصر فعليه لكل فعل كفارة الثالث  
 ٨ وهو الا سماع باللباس والطيب والقتل فان فعل دفعه واحد ليس كل  
 ٩ ما يجامع اليه او يطيب بابواغ الطيب وقيل او لزمته لزمته كفارة واحد  
 ١٠ فان فعل في اوقات مفردة لزمته عن كل دفعه كفارة سوا كفر عن الاول  
 ١١ اولم يكفر بحج الحجيم اذا شئ ويطيب ان يكلف محلا غسله او لاسا شئ بغيره  
 ١٢ وان باشئ بنفسه فلا شئ عليه الطيب على صريين اجدها يجب فيه الكفارة  
 ١٣ وهي الاضراس الستة التي ذكرناها المسك والقي والكافور والزعفران والقود  
 ١٤ والورس والضرب الاخر فعليه بلته اضرب اولها بل الطيب ويخدمته الطيب  
 ١٥ مثل الورد والياسمين والحري والدلالي والبنلوفز وهذا مكره لاسفل باستعمال  
 ١٦ كفارة الان يحذر لاذهان الطيبه مدمن فيهما معلق بها كوان ونايتها لا بيت  
 ١٧ الطيب ولا يخدمته الطيب مثل الفواكه كالنقاع والسفرجل والنازع والانرج  
 ١٨ والدارصيني والمصطكي والزهجى والسبع والميصوم والاذخر وحسب الماء  
 ١٩ والسعد كل ذلك لا يعلق به كفارة ولا هو محجوم بالاخلاق وكذا جميع ابوارها واودا  
 ٢٠ دقا وكذلك ما يعصر منها من المياه والاولى بحذرك للمجرم الثالث  
 ٢١ ما بيت للطيب ولا يخدمته الطيب مثل الزحجان والفارسي لا يعلق به كفارة  
 ٢٢ ويكره استعماله وفيه خلاف الدهن الطيب وما فيه طيب يحرم استعماله ويعلق  
 ٢٣ به الفدية وما لبس بطيب مثل الانرج والسمن وغيرهما يجوز اكله ولا يجوز  
 ٢٤ لاذهان به خلاف الراس ولا في الحبس من كل شئ فيه طيب لزمه الكفارة  
 ٢٥ سوا مسته النار اولم تمشه الحنف ليس من الطيبان مستطابا متعديا  
 ٢٦ زطبا كالفالسه والمسك والكافور اذا كان مبلولا او في ماء وداودهن



طيب فنية العذبة في أي موضع من بدنه كان ظاهرًا أو باطنًا وكذلك لو  
 شعثا به أو حفر به وإن كان بأيسر مسجوق وعلق ببدنه فغلبه الفدية  
 وإن لم يعلق به شيء عليه خلوق الكعبة لا يعلق به وبه عامداً أو سائياً وبكر  
 للمحرم الفقد عن العطار الذي يباشر القطر فإن جاز عليه أمسك على نفسه وكذلك  
 بكره الجلوس عند الرجل المطيب إذا قصد ذلك عيانه لا يعلق به فدية لا يجوز  
 أن يجعل الطيب في خروجه وبسببه فإن فعل لومته الفدية ولا بأس بشئ الطيب  
 من جلق وتطيل لومته فديان وإن جلق مقدار ما يقع عليه اسم الحلق لومته إلا  
 لفديه فإن كان أقل من ذلك صدق مما سأل محرم أن يحلق رأس المحل ولا يجوز  
 أن يحلق رأس المحرم ولا يجوز للمحل أن يحلق رأس المحرم فإن حاله لم يلمسها الفدية  
 لأن الأصل براءة الذمة سواء كان بامنه أو بغير من مكرهاً كاد المحرم أو محاراً  
 سأكفاً فإن كان المحرم آمنه أو اذن له فيه لزم المحرم الفداء بجوار المحرم أن يفتح  
 ويغسل ويدخل الحمام ويرسل عن نفسه الوضوء ويفعل بعد الوضوء في الماء  
 فإن سقط منه شعر بعد الاعتسال لم يلزمه شيء شجر المحرم مضمون إلا الأضرار  
 وما ابتته الله تعالى وما ابتته الأديون من شجر الفواكه كلها عى مضمون  
 وما ابتته الله في الحلق فإذا قلعه المحل ونقله إلى الحرم ثم قطعه فلا ضل عليه  
 وما ابتته الله تعالى إذا ابتته في ملك الإنسان جاز له ولقعه وأما محرق قلع ما يبت  
 في المباح والضمان في الشجر الكسبي بقدر وفي الصغرى شاة وفي عصر من أغصان  
 منها الفجوه ولا يجوز أن يأخذ من أغصان الشجر الممنوع منه ولا من ورقه ومن  
 قلع شجر من شجر الحرم وغيره من غيره فعليه أن يردّها إلى مكانها فإن  
 نقل نظر فإن عاكت له ما كانت لم يلزمه شيء وإن لم يعد وحف لزمه صمائها  
 وحشيش الحرم صمغ من قلعها فإن ولقعه أو شكا منه لومته فمعه ولا بأس  
 أن يحل الأبل برعى وبحور أخواح ما رززم من الحرم بتركابه صيد الحرم محرم ما  
 صيد منه بين الحرم وشجر ممنوع ما يس طل غير له نور وقيل وعيانه لا  
 بعلق بذلك كله ضمان صيد وج بلدنا اليمن عى محرم وكذلك حرم الأيمه قد  
 مستأخذهم لا يحرم شئ من صيده ولا قلع شجره وإن الأولى بركه وجد الحرم  
 بمكة الذي لا يجوز قلع شجر بريد بريد إذا جاز بعد إجماعه ففعل ما

يستد الح من الوطى لم يقد لانه مثل الناسى ولقوله <sup>عليه</sup> رفع القلم عن المحبون  
 حتى يغيبوا فاما الصيد خاصة فانه يلزمه الحر الان حرام القيد والسيان فيه  
 سواء وما عدا الصيد لا يعلق به الصيد كما هو ولا يعلق عليه بهاتى إذا  
 جعل الرجل أو المرأة رأسه زينة وهو جلال فقل القيل بعد إجماعه لم يكن  
 عليه شئ وكذلك إن رعى صيداً وهو جلال فاصط المصيد وهو محرم لم يلزمه  
 شئ ومتى جعل ذلك رأسه بعد الإجماع بقل القيل لزمه الفداء  
**فصل في ذكر دخول مكة والطواف بالبيت**  
 المتنع بحج عليه أولاً دخول مكة لطواف بالبيت ويسعى ويفضرم بيني الأجرام  
 بالحج من المسجد على ما ينبغي والعادى وللغزو لا يحل عليهما ذلك لأن الطواف والى  
 الما لمهمها بعد الموقوفين فيزول منى وقضى بقض المناسك لهما أيضاً لكان  
 يجوز لهما أيضاً دخول مكة والمقام بهما على إجماعهما حتى يحرمها عرفات فإن  
 أراد الطواف بالبيت استحباً بافعلا عنهما كما فرعا من طواف وسعى عقدا  
 إجماعهما بالتلبية على ما بيناه ولا يجوز لأحد أن يدخل مكة إلا محرماً أماًح أو  
 عتق وقد روى جوار دخولهما بغوا إجماعاً للحطابه والمرضى ومراد دخول  
 مكة استحب له الغسل إن أمكنه ذلك فإن لم يمكن إجماعاً له بعد الدخول ثم يغسل  
 أما من يرى ميوقولاً ونحوه فإن لم يمكن اغتسل في منزله ومن أراد دخول الحرم يلصق  
 سباً من الأذهر لتطهير النجس وإذا أراد دخول مكة دخلها من أعلاها وإن أراد  
 الخروج فزاسقلها ويسحب له حايماً ما شئاً على سكينه ووقار ومتى اغتسل  
 لدخول مكة ثم يام فيل دخولها أعاد الغسل استحباً با وإذا أراد دخول المسجد  
 الحرام جدد غسل آخر لدخول المسجد وليد حله من باب بنى شيبه حايماً على  
 سكينه ووقار فإذا انتهى إلى الباب قال السليم علماً أنها البنى ورحمه الله  
 بركابه إلى آخر الدعاء الذى ذكرناه في تمهيد الأحكام وأول ما يدا به إذا دخل  
 الحرام الطواف بالبيت إلا أن يكون عليه صلوة وأيته فريضه فانه يبدأ بالصلوة  
 أو يكون قد دخل وقت الصلوة فانه يبدأ أولاً بالصلوة أو وجد الناس في الجملة  
 فانه يدخل معهم فيها وكذلك إن خاف فوت صلوة الليل أو فوق تركى العجر  
 فانه يبدأ بذلك أولاً فإذا فرغ من ذلك يبدأ بالطواف فإذا شرع في الطواف

١٥٤

١٥٥



١٥٧  
١٠٠  
ابتداءه بالحجر الاسود فاذا دنا منه رفع يديه وحمد الله واسئله عليه وصلى على  
النبي صلى الله عليه واله وسأله ان ينقل منه ولستم بالحج جميع يديه فان لم يمكنه  
الاستغناء كان جازيا فان لم يقدر استغناء يديه فان لم يقدر استغناء يديه وقال افاتى  
ادبنا وسأله بقا هذه لشهد لي بالمولاه اللهم بصدق بكتا بك الى اخر الدعاء ثم يطوف  
بالبیت سبعه اطواف ويقول في طوافه اللهم اني استلكت باسمك الذي يشي به  
على طلي الماصك ما شئ به على حدود الارض الى اخر الدعاء وكما انتهى الى باب الكعبه  
صلى على النبي صلى الله عليه واله ودعا فاذا اتى موخر الكعبه وبلغ الموضع المعروف  
بالسجاده دون الركن اليماني في الشوط السابع يستطير به على الارض والصوت  
وبطيه بالسنن قال اللهم البيت بكتك والعبد عبدك الى اخر الدعاء فان لم يمكن من  
ذلك لم يكن عليه ارجوع ويتم طوافه سبعه اشواط ويختم بالحركه كما بدأه ويختم  
استلام الاركان كلها واشدها تأكيداً الركن الذي فيه الحجر وبعد الركن اليماني فانه  
لا يترك استلامهما مع الاحياء فان كان مقطوع اليد استلم الحجر عوض الغطف فان  
كان مقطوعاً من المرقق استلمه بشماله وقد روي انه ندخل ارضه فخرج منه الا  
من وجعله على منكبه الأيسر ويسمى ذلك اصطياً غا ونسبح ان يرمي ثلاثاً ويشي  
اربعة في الطواف هذا في الطواف القدوم فحسب فتدأ بالنبي عليه السلام لانه  
كذلك فعلى رواه جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر وليس على النساء والمرئيين حمل  
ولا على من تجمله او يحمل الصبي ويحيط به والدن من البيت افضل من التناعد  
منه فيسعى ان يكون طوافه فيما بين المقام والبيت ولا يجوز ان يحيط بالمقام وسأله  
عنه لم يصح طوافه ويسمى ان يكون طوافه على سكون السرع فيه ولا انطاً ويجب  
ان يطوف بالبيت والحجر معاً في سلك الحجر لم يحرمه وان مشى على نفس اساس البيت  
وطاف لم يحرمه وان مشى على حائط الحجر مثل ذلك لا يحرمه اذا طاف بالبيت مستندراً  
الكعبه لا يجوز به وكذلك طاف ما لبثت مقلوباً لم يحرمه وهو ان يجعل ستاره الى  
المقام يطوف على ستاره لانه يجب ان يجعل عينه الى المقام ويسانه الى البيت يطوف  
به متى خالف لم يحرمه ومن شرط صحه الطواف الطهارة وان طاف به جنباً او  
على عي وضوء لم يحرمه وعليه اعاكه الطواف ان كان طواف فريضه وان كان  
طواف نافله تطهر وصلى ولا اعاكه عليه وان احدث في طواف الفريضه  
ومد طاف بعضه فان كان قد طاف اكثر من نصف تطهر ونعم ما لم ي

١٥٨  
وان احدث قبل النصف اعاد الطواف من اوله ومن ظن انه على طهارة وطان  
ثم ذكر انه كان محدثاً تطهر واعاد الطواف ومن زاد في طواف الفريضه حتى طاف  
لحمه اشواطاً عاماً اعاد الطواف وان شك فيما دون السبعه كما طاف واعاد  
الطواف من اوله وكذلك ان شك بين السنه والسبعه والتمائيه اعاد وان  
شك بين السبعه والتمائيه قطع ولا شيء عليه ومن شك بعد انصرفه وعد الطواف  
لم يلف اليه ومن نقص طوافه ثم ذكر ثم ما نقص اذا كان في الحال وان انصرف فان  
كان طاف اكثر من النصف ثم وان كان اقل من النصف ثم ذكر بعد انصرفه اعاد من  
اوله فان لم يذكر حتى يرجع الى اهله امر من يطوف عنه ومن شك فيما دون السبعه  
في النافله بنى على الأقل وان راد في الطواف في النافله ثم استبوعين ولا يجوز ان  
في طواف الفريضه ويجوز ذلك في النافله ويسمى ان لا ينصرف الا على وتر مثل اربع  
لله اسابيع ومن ذكر انه نقص شيئاً من الطواف في حال السعي قطع السعي ومع  
ان كان طاف اكثر من النصف ثم الطواف ثم استأنف السعي ومن راد في الطواف  
باسباب استبوعين وصلى بعدها اربع ركعات يصلي ركعتين عند الفراغ من الطواف  
لطواف الفريضه ويعضي وتسعى فاذا فرغ من السعي اعاد وصلى ركعتين احريين ومن  
ذكر في الشوط الثامن قبل ان يبلغ الركن انه طاف سبعاً قطع الطواف فان جاز  
ثم ذكر ثم استبوعين على ما بيناه ومن قطع طوافه بدخول البيت وبالسعي في جملته  
له ولغيره فان كان جاز النصف بنا عليه وان لم يكن جاز وكان طواف الفريضه  
اعاد وان كان طواف نافله بنى عليه وان كان في الطواف فدخل وقت الصلوة قطعه  
وصلى ثم تم الطواف ثم حثا انتهى اليه وكذلك من كان في الطواف ويصلي عليه وب  
الوتر بان قارب طلوع الفجر او طلع عليه الفجر صلى الفجر ثم بنى على طوافه والمرضى  
على ضربين احدهما بقدر على على امساك طهارته والاخر لا يقد عليه والاولى  
فيه والى طاف عنه عنه والثاني بنت طهر به زوال المرض فان صلح طاف بنفسه فان  
فان لم ينصلح طيف عنه وصلى فهو الركعتين وقد اجراه اذا طاف اربعه اشواط ثم  
اعاد انتظاره يوماً او يومين فان صلح ثم طوافه وان لم يصلح امر من يطوف عنه  
فما سبغ استبوعاً ومن حمل غيبه فطاف به بنوى لنفسه الطواف اجزأ عنه ولا يطوف  
الرجل بالبيت محتجاً ويجوز ذلك للنساء ولا يجوز ان يطوف في ثوبه شئ من الغناصه  
فان لم يعلم وراي في حال الطواف النجاسة فرجع فعلى ثوبه ثم عاد في طوافه

ولا يدري

٥٧٣  
فانما السعي  
والكاهن اقل  
من النصف اعاد  
الطواف

او



١ فان علم بعد فراغه من الطواف مضى طوافه ويصلي في ثوب ظاهر حكم البدن حكم  
 ٢ الثوب سواء ويكفي السلام في حال الطواف الا بذكر الله وقراءه القرآن ويكفي  
 ٣ انشك في حال الطواف ومن نسي طواف الزياره حتى يرجع الى اهله وواقع اهله  
 ٤ كان عليه بدنه والرجوع الى مكة وقضى طواف الزياره وان كان طواف النساء  
 ٥ وذكر بعد رجوعه الى اهله حار ان سبب عني فيه ليطوف عنه فان ادركه  
 ٦ الموت فضى عنه وليه ومن طاف بالبيت جاره ان يوتر السعي الى بعد ساعه ويجز  
 ٧ بقد السعي على الطواف فان قدم سعيه على الطواف وعليه ان يطوف ويعيد  
 ٨ السعي المتبع اذا اهل الحج لا يجوز له ان يطوف ويشي الا بعد ان ياتي منى ويقيم  
 ٩ بالموقعين الا ان يكون شكاً كبيراً لا يقدر على الرجوع الى مكة او مريضاً او امرأة  
 ١٠ تخاف الحيض فتجوز ذلك بينهما وبين الطواف فلا بأس بهن ان تقدموا طواف الحج  
 ١١ والسعي واقام المفرد والقارن يجوز لهما ان تقدموا الطواف قبل ان يأتيا عرفات وا  
 ١٢ ما طواف النساء فلا يجوز الا بعد الرجوع من منى مع الاهتبار فان كان هناك ضرر  
 ١٣ عنعه من الرجوع الى مكة او امرأة تخاف الحيض جاز لهما تقديم طواف النساء ما بين  
 ١٤ الموقعين ومنى وفيضان المناسكه ويذهبان حيث شتا ولا يجوز تقديم طواف النساء  
 ١٥ وان ساهياً وناسيتاً لم يكن عليه شيء وقذاجره وتسعى ان تنوي الانسان عند الطواف  
 ١٦ بنفسه فان عول على صاحبه في تفداده كان جائزاً ومنى شكاً جميعاً اذا الطواف  
 ١٧ من اوله ولا يطوف الرجل وعليه برطبه ويشي للاسنان ان يطوف بالبيت فلهما وسنن  
 ١٨ استبوعاً بعد ايام السنة فان لم يمكن طواف ثلثاياه وستين شوكة ان لم يتمكن طواف  
 ١٩ ما بين منى ومنى ان يطوف على اربع وجب عليه استبوعان استبوع ليدبه واستبوع  
 ٢٠ لرجليه وطواف النساء مريضه في الحج على اختلاف من وبه وفي العمرة المتنوله وليس واجب  
 ٢١ في العمرة التي تمتع بها الحج على الاشهر في الروايات وان مات من وجب عليه طواف  
 ٢٢ النساء كان على وليه الفضا عنه وان تركه وهوى كان عليه الفضا فان لم يتمكن  
 ٢٣ من الرجوع الى مكة حار ان يامر من ينوب عنه فيه فاذا طاف الناي عنه جلت له  
 ٢٤ النساء وطواف النساء مريضه على الرجال والنساء والصبيان والبالغين والتخ  
 ٢٥ والحصيان فلا يجوز لهن تركه على حال واذا فرغ من طوافه اتى مقام اتواجه عليه  
 ٢٦ السلم وصلى فيه ركعتين بقرآن في الاولى منها الحمد وقل هو الله احد وكذا  
 ٢٧ بينه الحمد وقل ايها الكافرون وركعتا طواف الفريضة مريضه مثل الطواف

١ على السوا وموضع المقام حيث هو الساعة ومن نسي هاتين الركعتين أو صلاهما  
 ٢ في غير المقام ثم ذكرهما غداً الى المقام وصلى بينة ولا يجوز له ان يصلي في غير  
 ٣ ما صرح من مكانه وقد نسي ركعتي الطواف فان امكنه الرجوع اليها رجع  
 ٤ رجع وصلى عند المقام وان لم يمكنه الرجوع صلى حيث ذكر ولا شيء عليه واذا  
 ٥ كان في موضع المقام زحام جاز ان يصلي خلفه وان لم يتمكن صلى بحالة ووقت  
 ٦ ركعتي الطواف اذا فرغ منه اي وقت كان من ليل او نهار سواء كان بعد الفجر  
 ٧ او بعد الغدله الا ان يكون طواف النافلة فان كان ذلك احرز ركعتي الطواف  
 ٨ الى بعد طلوع الشمس او بعد الغروب من المغرب ومن نسي ركعتي طواف الفريضة  
 ٩ ومات قبل ان يقصهما فعلى وليه الفضا عنه من دخل الى مكة على اربعة اقسام  
 ١٠ احدهما يدخلها حيا او عمره فلا يجوز ان يدخلها الا باحرام بلا خلاف والباقي يدخلها  
 ١١ لصل عند الحاجة الداعية اليه حار ان يدخلها محلاً كما دخل النبي عليه السلام  
 ١٢ عام النحر وعليه المغفر على زاسته بلا خلاف والثالث يدخلها الحاجة سكر  
 ١٣ مثل الرغاه والمطاه حار لهم ان يدخلوها عند نابغى احرام واربعتها المريد  
 ١٤ يدخلها الحاجة ولا تنكر مثل نخارة وما جرى مجراها ولا يجوز عندنا ان يدخلها  
 ١٥ الا باحرامه فصل في السعي واجكامه  
 ١٦ السعي بين الصفا والمروة ذكر من اركان الحج من تركه منهذا افلاج  
 ١٧ له والامضل اذا فرغ من الطواف ان يحرم الى السعي ولا يوتر ولا يحوز  
 ١٨ بقد السعي على الطواف فان قدمة لم يجز وكان عليه الاغاك  
 ١٩ فاذا اذا التوجه الى الصفا استحب له اسلام الحجر الاسود اولاً وان  
 ٢٠ ياتي زمزم ويشرب من ما بها ونصب على بدنه ذلوا منه ويكون ذلك  
 ٢١ من الذلوا الذي يحذا الحجر ولخرج من الباب المقابل الحجر الاسود حتى  
 ٢٢ يقطع الوادي فاذا صعد الى الصفا نظر الى البيت واستقبل الركن  
 ٢٣ الذي فيه الحجر الاسود وحمد الله واشى عليه وذكر من الاله وبله  
 ٢٤ وحس ما صنع به ما قدر عليه وسبح ان يطيل الوقوف على  
 ٢٥ الصفا فان لم يمكنه وقف حست ما يتسره ويكفي الله



سَبْعًا وَهَلَلُ الْمَلَكَةِ سَبْعًا وَيَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ  
 لَهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ حَيٌّ وَعَمِيَّتٌ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ بَلَّتْ  
 مِرَاتٌ ثُمَّ يَصْلِي عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَيَدْعُوهُمَا أَجِبْ وَتَجِبْ  
 أَنْ يَدْعُوهُمَا ذِكْرَانَهُ فِي الْكِتَابِ الْمَقْدَمِ ذِكْرُهُ ثُمَّ يَكْثُرُ ذَلِكَ الْمَرْءُ  
 فَاشْتَأْنُ أَنْ يَمُكِّنَ مِنْهُ وَأَنْ شَقَّ عَلَيْهِ جَارِلَةُ الرُّكُوبِ فَإِذَا انْتَهَى  
 إِلَى أَوَّلِ رِقَاقِ جَارِلَةِ الرَّحَى عَنْ عَيْنَيْهِ بَعْدَ مَا تَجَاوَزَ الْوَادِي إِلَى  
 الْمَرْوَةِ سَعَى فَأَكْرَبَ الْبَيْتَ الْبَيْتَ لَفِ السَّحَى وَمُسْتَى مُشْتَبَاً وَإِذَا جَاءَ  
 مِنَ الْمَرْوَةِ بَدَأَ مِنْ عِنْدِ الرِّقَاقِ الَّذِي وَصَفْنَاهُ فَإِنْ انْتَهَى إِلَى  
 إِلَى الْبَابِ قَبْلَ الصَّغَا بَعْدَ مَا تَجَاوَزَ الْوَادِي كَفَّ عَنْ السَّحَى  
 وَمُسْتَى مُشْتَبَاً وَالسَّحَى هُوَ أَنْ يَسْرَعَ الْإِنْسَانُ فِي مَشْيِهِ أَنْ  
 كَانَ مَا شَبَّهَ وَأَنْ كَانَ رَاكِبًا جَزَكَ ذَابْتَهُ وَدَكَ عَلَى  
 أَنْ جَالَ ذَوْنَ النِّسَاءِ وَمَنْ تَرَكَ السَّحَى

كتاب مبعوث

السَّحَى نَاسِيَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَقْبَلَ الْخَمْرَ وَأَنْ جَرَعَ مِنْهُ مِثْرًا  
 ٢ لَمْ يَمِيعْ وَحَبَّ عَلَيْهِ الرُّجُوعُ وَالسَّحَى بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مِنْهُ الرُّجُوعُ  
 ٣ جَازَكَ أَنْ يَأْمُرَ مِنْ سَعَى عِنْدَهُ وَالرَّمْلُ يَسْجُبُ مِنْ تَرْكِهِ فَلَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ سَعَى وَحَبَّ  
 ٤ لِلْبَدَاءِ بِالْمُصَافَا قَبْلَ الْمَرْوَةِ وَالْحَمِيمُ بِالْمَرْوَةِ فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ قَبْلَ الْبَدَاءِ وَحَبَّ  
 ٥ عَلَيْهِ إِعَادَةُ السَّحَى وَإِذَا اطَّافَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ وَلَمْ يَصْعَدْ عَلَيْهِمَا الْجِزَاهُ  
 ٦ وَالصَّغَا عَلَيْهِمَا الْفُضْلُ وَالسَّحَى الْمَقْرُوضُ بِالْمَرْوَةِ وَالْمَرْوَةُ نِسْعٌ مِنْ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمَرْوَةِ  
 ٧ فَإِذَا جَاءَ إِلَى الْمَرْوَةِ كَانَ ذَلِكَ مَرَّةً وَإِذَا إِعَادَ إِلَى الصَّغَا كَانَ مَرَّةً مِثْرًا  
 ٨ يَلْهَى بِهِ السَّابِغُ إِلَى الْمَرْوَةِ فَحَتَمَ لَهَا وَأَنْ سَعَى الْبَرْقُ مِنْهُ مَعْدَا وَحَبَّ عَلَيْهِ إِعَادَةُ  
 ٩ السَّحَى مِنْ أَوَّلِهِ فَإِنْ فَعَلَهُ نَاسِيَانِ لَوْ سَاهَبَا السَّحَى الزِّيَادَةَ وَاعْتَدَا بِالسَّعَةِ  
 ١٠ وَأَنْ يَشَأَنَّ أَنْ يَمُكِّنَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ جَارٍ وَأَنْ يَطْعُ وَاسْقُطَ الزِّيَادَةَ كَانَ أَهْلُ الْجَانِزِ إِذَا كَانَ  
 ١١ يَبْدَأُ بِالْمَرْوَةِ وَأَنْ سَعَى ثَمَانِ مِرَاتٍ وَهُوَ عِنْدَ الْمَرْوَةِ إِعَادَةُ السَّحَى أَنْ يَبْدَأَ مِنْ  
 ١٢ الْمَرْوَةِ وَأَنْ سَعَى ثَلَاثَ مِرَاتٍ وَهُوَ عِنْدَ الْمَرْوَةِ سَاهَبَا وَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ وَأَنْ  
 ١٣ سَعَى أَوَّلَ سَبْعِ مِرَاتٍ نَاسِيَانِ وَالصَّغَا وَمِنْ ذَلِكَ أَنْ يَقْضَى مِنْهُ شَيْءٌ رَجَعَ فَتَحَمَّ  
 ١٤ مَا يَقْضَى مِنْهُ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ لَمْ يَقْضِ مِنْهُ إِعَادَةُ السَّحَى وَأَنْ كَانَ وَاقِعَ هَلِكِهِ قَبْلَ أَنْ يَمُكِّنَ  
 ١٥ السَّحَى عَلَيْهِ دَمَ بَقَرَةٍ وَذَلِكَ أَنْ يَقْرَأَ وَقِيلَ أَطْفَارُهُ كَانَ عَلَيْهِ دَمُ بَقَرَةٍ وَأَنْ يَمُكِّنَ  
 ١٦ مَا يَقْضَى مِنَ السَّحَى وَالْأَفْطَالُ أَنْ يَلْزُقَ عَلَى مَقْرَأَتِهِ فَإِنْ سَعَى عَلَى عَرْوَةٍ  
 ١٧ كَانَ مُحْزِيًا مَانٍ دَخَلَ عَلَيْهِ وَفَتْرُ فَرْصَةٍ قَطَعَ إِلَيْهِ وَصَلَى بِمِ عَادَةِ سَمِ السَّحَى  
 ١٨ وَجُوزَ أَنْ يَجْلِسَ بَيْنَ الصَّغَا وَالْمَرْوَةِ لِلْإِسْتِرَاحَةِ وَبِهَا سَمِ أَنْ يَطْعُ عَلَيْهِ السَّحَى  
 ١٩ أَوْ لَعْفَ أَحْوَانَهُ يَمُكِّنُ يَمُكِّنُ مَا وَطَعَ عَلَيْهِ وَأَنْ لَسَى الرَّمْلُ يَسْجُبُ الْبَيْتَ الْبَيْتَ  
 ٢٠ حَتَّى يَجُوزَ مَوْضِعَهُمْ ذَكَرَ رَجْعَ الْقَهْقَرَى إِلَى الْمَحَانِ الَّذِي يَمِيلُ فِيهِ عَادَةُ  
 ٢١ أَرْجَعَ مِنَ السَّحَى قَصْرًا وَإِذَا قَصَرَ فَقَدْ لَحِقَ مِنْ ذَلِكَ أَجْرٌ مِنْهُ وَبِهَا جُوزَ



[illegible]

کامیابی

136

السعي ناسيا كان عليه اجماع السعي في كل شيء من غير قصد في الزمان  
لم يسمع وجب عليه الرجوع والسعي بين الصفا والمروة فان لم يسمع من الرجوع  
جاز لكان يامر من سعي عنه والرمي مستحب من تركه ولم يسمع عليه شيء مستحب  
للبداهة بالصفا قبل المروة والحتم بالمروة فان بدأ بالمروة قبل الصفا أو كثر  
عليه اعادة السعي وإذا اخطأ في الصفا والمروة ولم يقصر عليه بها الجزاء  
والقفود عليها الفضل والسعي المرفوض بين الصفا والمروة يسع من أن يبدأ بالصفا  
فإذا جاء إلى المروة كان ذلك مكره وإذا عاد إلى الصفا كان مكره ثم مضى إلى  
بقي السبع إلى المروة فحتم بها وان سعى إلى مكره متعمدا وجب عليه اعادة  
السعي من أوله فان فعله ناسيا أو ساهيا استقطب الزيادة واعتد بالسعة  
وان نشأ أن يرمي أربع عشرة جارا وان قطع واستقطب الزيادة كان أيضا جائزا إذا كان  
بدأ بالصفا وان سعى ثمان مرات وهو عند المروة لإعادة السعي لأنه بدأ من  
المروة وان سعى سبع مرات وهو عند المروة ساهيا ولا إعادة عليه وان  
سعى أول سبع مرات ناسيا وانصرف ثم ذكر أنه نقص منه شيئا رجع ونعم  
ما نقص منه فان لم يعلم لم ينقص منه إعادة السعي وان كان واقع أهله قبل ان تمام  
السعي فعليه دم بقره وذلك لان قصره أو قلم اطفائه كان عليه دم بقره وانما  
ما نقص من السعي والافضل ان يكون على يمينه إذا سعى فإن سعى على غيره  
كان محرما ان يدخل عليه وفي فريضة قطع السعي وصلى ثم عاد بهم السعي  
فيكون ان جلس بين الصفا والمروة للاستراحة وإذا سعى ان يعطيه السعي  
له أو لعق أحوانه لم يعود بهم ما قطع عليه وان سعى الرمي ونحوه إلى السعي  
حتى يحوز موضعه ثم ذكر رجوع الفهم فترى إلى المكان الذي يريد به عاد  
نزع من السعي قصر ما إذا قصر فقد أخطأ من طلبة أجر منه في الرجوع



١ وعمره لم يسمع الخلق بل يقصرون على انفسهم فان خلق كان عليه دم  
 ٢ لدا ان تحت امه وان دار باستيا لاسي عليه وفي الخ الخلق افضل  
 ٣ والتقصر بحجروا الفص من الله لاسعير سواه ان كان موسى او النور او  
 ٤ بالثاني فان تزلزل خلق وادى ما يكون به حالها اذا راسها من شعير  
 ٥ راسه فليلا كان او شرا او الفص ان يقطع شيئا من الشعر فليلا كان او شرا  
 ٦ بعد ان يكون شبه شعير وسواها من الشعر الذي على الراس او ما يترك  
 ٧ من الراس مثل الذوايد فان جميع ذلك يقصر والاصل من موسى على راسه  
 ٨ استجابا او هو بان يوم الحز وعند الفص من شعره كونه او حاشته او  
 ٩ بقلم اظفاره وليس على النساء خلق وفرض من القصر ومن خلق راسه  
 ١٠ الحمره حلقه يوم الحز فان لم يلبث شعره امر موسى على راسه فمن فسي  
 ١١ القصر حتى يهل بالبحر كان عليه دم ليرتفعه وقد تمت معقته فان تركه  
 ١٢ متقدرا فقد بطلت معقته وصارت حجة مفردة وسبح للممتع ان اليبس  
 ١٣ المحيط وبلشبه بالمحرم من بعد اجلاله قبل الاجرام بالبحر فان لبسها لم يكن  
 ١٤ مما توهما وفي خبايع قبل القصر كان عليه يدانه ان كان موسى وان كان  
 ١٥ متوسطا ففهم وان كان فقير ان شاء فان قبل امرانه قبل القصر كان عليه  
 ١٦ دم شاة فاذا قصر فقد اجل من كل شي احرم منه من النساء والخطب وغير  
 ١٧ ذلك من الطلح الصيد واما الاصطباد فلا يجوز له ان يلبس الحرام  
 ١٨ فاما ما صيد وديج غير الحرم يجوز له اكله ولا يلبس للممتع بالعمرة  
 ١٩ الى الخ ان يخرج من قبله قبل ان يقضي مناسكها الا الضرورة فان  
 ٢٠ اضطر الى الخروج خرج الى حيث لا تقوته الحج وخارج محجرا  
 ٢١ بالحج فان لم يجد الرجوع الى مكة والامتناع الى عرفات فان خرج

١ احرام ثم عماد فان عود من الشهر الى غيره سجد في كل يوم وان دخل  
 ٢ مكة فعمر احرامه وان كان عودا الى غيره فليكن له سجد واحد او سجدان  
 ٣ بالعمرة الى الحج ويكون العمرة والاحرام في الحج بها الى الحج وحج  
 ٤ للمحرم للممتع لاداء حله ان يطوف ويسعى ويصلي اذ دخل مكة  
 ٥ النساء الاجرام بالحج بعد والخروج الى عرفات والمشي والوقوف على  
 ٦ ذلك فان غلب على ظنه انه يفرقه ذلك لاقام على احرامه وجعلها حجة  
 ٧ مفردة اي وقتان ذلك ولا افضل الا ان كان عليه زمان ان يطوف ويسعى  
 ٨ ويقصر وحل ويسعى للاجرام يوم التروية عند الزوال فان لم يلحقه  
 ٩ الا ليلة عرفه او يوم عرفه خارا ايضا ان يطوف ويسعى ويقصر من يسكن  
 ١٠ الاجرام ما لئله وبيل الزوال فاذا زالت الشمس من يوم عرفه فقد وانته  
 ١١ العمرة ويكون حجة مفردة كذا اذا غلب على ظنه كنه للحج عرفات على  
 ١٢ ما قلناه فان غلب على ظنه انه لا الحجة فلا يجوز له ان يحل بل يعم على احرامه  
 ١٣ على ما قلناه له  
 ١٤ دبر الاجرام بالحج ونزول من عرفات والمشعر بطن  
 ١٥ قد قلنا ان الاقل ان يحرم بالحج يوم التروية ويكون ذلك عند الزوال بعد ان  
 ١٦ القصر ويكون على عمل فان لم يعم من ذلك سجد واحد او سجدان  
 ١٧ فبانه فاي وقت نشأ بعد ان يعلم انه بالحج عرفات ولبس من اجرام  
 ١٨ الحج لما فعله عند الاجرام الاول من الغسل والمطهر وارا الله السعير  
 ١٩ حنه فاخذ شي من ثيابه وعلف اظفاره وعبر ذلك ثم لبس ثوب  
 ٢٠ لاجرامه ويدخل المسجد حفا على المسبحة والوفاء ويصلي ركعتين عند المنارة  
 ٢١ لوجه الحجر وان صلى ست ركعات كان افضل وان صلى ركعة اظهر  
 ٢٢ واجبرم عن غيرها كان افضل وافضل المواضع التي يحرم منها المسجد



الجرام من علة المقتضى فان اظهر من غير المسجد جاز واذا صلى ركني  
 الاجرام اجزم بالحق مفردا او مدعوا بما دعاه عند الاجرام الا اول  
 عداية بل في الخ مفسودا لان عمرته قد مضت فان كان ما سببا الى من ينفذ  
 للذي صلى فيه وان كان راجعا الى اذا مضى بعينه فاذا انتهى الى الدم واشرف  
 على الاربع رفع صوته بالتلبية ثم خرج الى منى ويؤتي على التلبية الى زوال  
 الشمس من يوم عرفه فلا زالت قطع التلبية ومن سها في حال الاجرام  
 فاجزم بالغير بمعنى افعال الحج وليس عليه شيء واذا لم يحرم بالحلم  
 له ان يطوف بالبيت الى ان يجمع من منى فان سها وطاف بالبيت لم يفسد  
 اجرامه غير انه لعقده بحمد التلبية ومن نسي الاجرام بالحج الى ان يجمل  
 عرفان حبه الاجرام بها ولا يسي عليه فان لم يدرك حتى يرفع الى بابه فان  
 كان قد قضي مناسكه كلها لم يل عليه شيء في سجدة اذا اراد الخروج الى منى  
 مخرج من مكة حتى يصلي الظهر يوم السريه بها وهو يوم الثامن من ذي  
 الحجة وخروجي الحجة لسمي الايام للقلوب والمعدود ان يلبس ثيابا بعدها  
 ويسمي ليل الدخ والسريه في يوم الثامن من ذي الحجة والسريه في يوم  
 عرفه والقبض يوم النحر وهو يوم الحج الاكبر وليلة الحادي عشر ليلة النحر  
 والماني عشر يوم النحر الاول والماني عشر يوم النحر الثاني وليلة الرابع ليلة  
 النحر في يوم النحر ان يحط به اربعة ايام من ذي الحجة يوم التاسع عشر  
 ويوم عرفه ويوم النحر في يوم النحر الاول فاعلم الناس فاحكم بعلهم  
 من مناسكهم فاذا صلى الظهر يوم السريه بمكة خرج من منى الى منى  
 الامام ان يخرج من مكة قبل الظهر حتى يصلي الظهر والعصر معا  
 وهذا اليوم منى ويسمى بها الى طلوع الشمس من يوم عرفه فاذا اطلعت

عندها الى عرفات فان اضطر الى الخروج كان يوم عرفة منى الى الجح  
 او يكون سعي التيرا او يحاق في حرام جاز له ان يحل قبل ان يصلي الظهر فاذا توجه  
 الى منى بلبق **بسم الله** اريدوا بها الالوهية واعلموا اني قد اخرجكم من  
 فاذا نزل منى قال اللهم هذه منى وهي فيما مضى غلبنا من المناسك فاستلنا من  
 مناسكنا على السائل فانما انا حليل وفيه مضى وجد من الغنم الى  
 وادي بحير فاذا اطلعت الشمس من يوم عرفه خرج الامام منها سحرا الى  
 عرفات ومن عدا الامام حوز له ان يخرج بعد ان يصلي الظهر وموسعا له دللا  
 طلوع الشمس والحوز له ان يحوز وادي حجة الا بعد طلوع الشمس من منى الى  
 الحرج قبل طلوع الحج جاز له ان يخرج ويصلي بالطريق فاذا توجه الى  
 عرفات فليقل الله ابا احمد و ابا العبدت ووجهك اردن اسلكا منى الى  
 رجل وان يعرض حاجتي وان يجعلني من ياهي به اليوم من هو افضل منى ويكون على  
 تلبسته على ما ذكرناه الى زوال الشمس فاذا زالت غسل وصلى الظهر والعصر  
 جميعا جمع بينهما ثم يقف بالموقف ويدعو التلبية ولوالديه واخوانه المؤمنين  
 اما اجسدي الله على اني فان الادعية المخصوصة بهذا الوقت كبره وخبره  
 ولا يسأل العباد ان يسجدوا في عرفات حياء منه وهي بطن عريه والموقف ودر  
 عريه وجر عرفه من بطن عريه وودعه ولمس الى اي الحمار واربعة الى  
 الحبل لاخذ الصرور الى ذلك ويكون وقوفه على الجبل ولا يزل حلالا ان  
 وجهه لا يستره ووجهه ولا يحوز الوقوف تحت الارال ولا يمشي ولا يركب  
 نوبه ولا يركب الى الحمار فان هذه المواضع ليست من عرفات فمن وقف بها  
 فلا حرج له ولا بأس بالسروا بها غير انه اذا اراد الوقوف حيا الى  
 الموقف فوقف هناك والوقوف بعرفات ركن من اركان الحج



من يوم عرفة وهو يوم الجمعة فاستأجره الله تعالى ما  
 دأب عليه وقت تار هاتج عليه الوقت وجن المشعر الحرام فانه حرمه  
 الوقوف بها عن الوقوف بعرفات وحوز الوقوف بعرفه رابعا فاما والقباء  
 افضل لانه اشق ولا يقضى من عرفات قبل غروب الشمس فان افاض  
 الغروب حامدا الزم بدنه وان علا اليه قبل الغروب سقط عنه وان عاد  
 بعد غروبه لم يسقط عنه لانه لا دلل على سهو طه وان لم تقدر على  
 المدة صامه منه عتوبها اذ ما بال الطريق او اذا رجع الى اهله والبلدة  
 بحملها وان افاض قبل الغروب ساهيا او جاهلا بانه لا يجوز لم يلزمه  
 شي فادار اذا الافاضة قال الله لا تجعله اخر العهد من هذا الموقف  
 وارزقته ابدا ما القيتي وافلي اليوم مفتحا امحى امحى الى مر حوما معفورا  
 الى افضل ما سئل به اليوم احد من وفد علي عليه واعطى افضل ما اعطى  
 لغيره من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة وبارك في  
 ما اخرج الله من مال او اهل او قليل او كثير وبارك لهم ٥٠ وسعي ان  
 لفتل في السيرة ويسير سيرا جميلا فادان في الثوب الا حرم عن غير  
 الطريق قال الله انتم يومئذ علي وسلم في دين ولقبنا سني  
 ولا يصلي المغرب والعشاء الا من اذن له وان ذهب من الليل فله  
 لويلته وان عاقه عاب عن الحجة اليها الى ان يذهب من الليل فله الثلث  
 حاز ان يصلي المغرب والعشاء في ذلك مع الاختيار وجمع بين  
 الصلوات في المزدلفة ناد ان واحد وامس ولا يصلي بينهما فوافل بل حوز  
 فوافل المغرب الى الفراع من العشاء الاخرة فان حالف وصل بينهما بالثوب  
 لم يبن ما ثوما وان كان باركا فضلا والمزدلفة سمي المشعر الحرام

وتسمى ايضا جمرها وحيد ما بين المازن الى الجند من وادي  
 محشر ولا ينبغي ان ينفذ الا فاما من اذا فان ما في عليه الموضع حاز ان  
 ان يرتفع الى الجبل فاذا اخرج يوم الجرس صلي الحجر ووقف للمدح ان شا  
 فربما من الجبل فان شله مودعه الذي بان فيه ولحمد الله تعالى على عليه  
 وبذلك من الاله وبلايه ما قدر عليه واصل على النبي عليه السلام وسعي للمعونة  
 ان يطا المشعر الحرام ولا يرتفع الاختيار والمشعر الحرام حبل افضال  
 يرتفع سعي فرح وصحب الصعود عليه وذو الله عنه فان لم يملك ذلك  
 فلا شئ عليه لان رسول الله فعل ذلك روي جابر واعلم ان الوقوف  
 بالمشعر ركن على ما مضى القول فيه وهو اكد من الوقوف بعرفه لان  
 من فاته الوقوف بعرفه اجزاه الوقوف بالمشعر ومن فاته الوقوف  
 بالمشعر لم يجزه الوقوف بعرفه والى اتي وقت بحق الوقوف يستليه  
 فما بعد ان شا الله تعالى

فصل

ذكر قول من بعد الافاضة من المشعر وقضا المناسك بها  
 لا يجوز للامام ان يخرج من المشعر الا بعد طلوع الشمس وعلى من عدا الامام  
 ان يخرج قبل طلوعها ويرجع الى منى ولا يجوز وادي محشر الا بعد طلوع  
 الشمس وان اخرج من عدا الامام اخرج الى بعد طلوع الشمس لم يلزم  
 عليه شي ولا يجوز الخروج من المشعر قبل طلوع الحجر فان خرج قبل طلوعه  
 سجد الزم دم شاه وان خرج ساهيا او ناسيا لم يملك عليه شي ٥ ومر حوز  
 المراه والرجل اذا حاف على نفسه ان يسقط الى منا قبل طلوع الحجر فادان  
 وادي محشر وهو وادي عظيم من حسم ومنا وهو الى منى قرب سعي



حتى يجوز له ويقول اللهم صل على النبي واصبر دعوتي  
 واخلفني بين يدي فان برز السعي وادي محسر جمع مسعى  
 ان قل منة فان لم يمن فلا شيء عليه وبلغ ان ياحد على الطريق الوسطى  
 التي مخرج على الجبيرة الكبرى وعليه منادوم الجبل لانه مناسك  
 اوله رمي الجبيرة الكبرى بالماء الذي في الدلو والماء الذي في الدلو  
 ليام البشر من فعله كل يوم رمي المثلث جبار على ما رتبته ويجوز اخذ  
 حصا الجبار من سائر الحرم سوى المسجد الحرام ومسجد الحيف ومنى  
 الجبار ولا يجوز اخذ الحصا من غير الحرم ولا يجوز ان يرمى الجبار الا  
 بالحصي وسحب ان يكون الحصا برسا ودله ان يكون صاوي قد رهاها  
 مثل الله منقطه جليه وبذره ان يهرشها من الحصا بل يلقط العدد  
 ما يحتاج اليه وسحب ان يرمى الجبار الا على ظهره فان رماها على  
 على غير ظهره لم يخل عليه شي فاذا اراد الرمي فقله ان يرمى الجبيرة  
 العظمى يوم النحر سبع حصيات يرميها احد فافضه كل حصاة على بطن  
 النجاة ويدفعها بطن السابك ويرميها من بطن الوادي من قبل وجهه  
 وبلغ ان يكون بطنه ورس الجبيرة مقدار عشرة اذرع الى خمسة عشر ذراعا  
 ويقول حين يرمي الحصاة اللهم هوذا حصاتي فاجمعها في  
 وارفعها علي ويقول مع كل حصاة اللهم احرمني التطاير اللهم  
 قل يقاردا نابت وعلى سنة بلك في الله عليه والله اللهم اجعله حيا  
 مبرورا وعملا مقبولا وسعيام ثورا ودينا معفورا وخوزان يرميها  
 راجبا وما شأ والدون افضل لان النبي عليه السلام رماها راجبا ودون  
 مستقبلا لها مستدبرا للعبة وان رماها عن شبارها حار وجميع

افعال الحج لسحب ان يكون مستقبلا لله من الرقود بالموقف ورمى  
 الجبار الا رمي عمره العقبة يوم النحر فان النبي عليه السلام رماها  
 مستقبلا مستدبرا للعبة ولا ياحد حصا من المواضع التي يكون فيها  
 نجاسة فان اخذها وغسلها اجزاه وان لم يغسلها نزل الا افضل واجزاه  
 لان الاثم يتناولها لذارمي واصاب سياثم وقع على الحرم اجزاه وان  
 رمي فوقع على غير حصاة فاصاب الجبيرة او وقعت على ثوب النساء  
 فقفه فاصاب الجبيرة لم يحرمه واذا رمي فلا يعلم هل وقعت على الحرم ام لا  
 لا يجزئه وان وقعت على مكان اعلى من الجبيرة وبلغ جرح النبال  
 واذا وضعها على الجبيرة وضعا لا يجزئه واذا وقعت على حصاة اخرى  
 فطيرت الماتية الى الجبيرة ولبست التي رماها مكان يملك من  
 فاذا افرغ من رمي جبره العقبة وح هديه ان كان ممنعا والهدى  
 واجب عليه وان كان قارنا ذبح هديه الذي ساقه وان كان مفردا  
 لم يرم عليه شي فان تقطع بالانحية كان له فضل كبير ومن وجب عليه  
 الهدى والبقدر عليه فان كان معه منة خلفه عند من يرمى حتى يسري  
 له هديا يذبح عنه العام للمقبل في ذى الحجة وان اصابه مدة  
 مقامه يذبح الى القمادى الحجة جازا له جازا له ان يسأله ويدفعه  
 وان لم يصبه فعلى ما ذكرناه فاذا لم يقدر على الهدى ولا على منة وجب  
 عليه صيام عشرة ايام بليدة والحج وسبعة اذرع الى اهله والمثنية  
 ايام يوم قبل السروبة ويوم السروبة ويوم عرفة فان قاله صوم هذه الايام  
 ساء يوم الحصة وهو يوم الفز وتومس بعد متواليات فان قاله ذلك  
 انما صام من لفته في الحجة فان اهل الحرم ولم يصل صام وجب عليه



١ دم شاة فويطو به في اليوم واليس له صوم فان مان من وقت عليه  
 ٢ الهدي ولم يذبحه ولا يصوم ايضا صام عنه ولبه الله  
 ٣ ايام ومن طرده فضا السبعة ايام بالحق له ذلك هذا الذي ان ينزل  
 ٤ من الصوم فلم يصم فاما ان لم ينزل من الصوم لاصل لم يرض فلا يحق الفضا  
 ٥ عنه وانما السج ذلك واذا صام لليلة ايام ورجع الى اهله صام  
 ٦ السبعة ايام وان جاور مكة استظمره وصول اهل بيته الى البلد  
 ٧ او شهر اتم صام بعد ذلك السبعة ايام ولا يجوز ان يصوم لليلة ايام منه  
 ٨ واما ايام المشرق ومن فاته صام يوم قبل التروية صام يوم التروية  
 ٩ وعرفه ثم صام يوما اخر بعد ايام المشرق فان فاته صوم يوم قبل  
 ١٠ التروية فلا يصم يوم عرفه بل يصوم لليلة ايام بعد ايام المشرق  
 ١١ متابعات وقد اوتت رحمة في عدم صوم لليلة ايام من اول القتر  
 ١٢ والحوط الاول لانه لا يحل له الهدي ومن طن انه ان صام يوم  
 ١٣ التروية ويوم عرفه لضعفه عن القيام بالمناسك اخرها الى القهر  
 ١٤ لهما ايام المشرق ومن صام هذه لليلة ايام بعد ايام المشرق  
 ١٥ او في اول القتر على ما قلناه من الرحمة فلا يصح الا متابعات ومن  
 ١٦ لم يصم لليلة ايام وخرج عقب ايام المشرق صامها في الطريق وان لم  
 ١٧ يتمكن من ذلك صام من بعد السبعة ايام اذ ارجع الى اهله اذ ان ذلك قبل  
 ١٨ ان يهل للحج فان اهل الحجة استظروا ذمتهم الدم على ما يتناه  
 ١٩ ولا ياتي بغير صوم السبعة ايام ومن لم يصم لليلة ايام بمكة وراية  
 ٢٠ الطريق ورجع الى بيته فان مما كنهى الهدي بعثه فانه افضل  
 ٢١ من الصوم ومن صام ليلة ايام ثم البس او وجد من الهدي ايلزمه

١ لا يقال الى الهدي وجوز ان يصوم ما بقي عليه من ايام اقل ان  
 ٢ يشتمى الهدي والجميع اذ ان يلو كما وجب بادن مولاه فان المولى  
 ٣ محب ان يذبح عنه او يمس بالصوم فان اعتق العبد قبل ان يمس  
 ٤ الوقوف بالموقف من ان عليه الهدي ولم يحج الصوم مع الامكان فان  
 ٥ لم يقدر عليه كان حجه حكمة الاجازة الا اصل على ما فصلناه واذا لم  
 ٦ يصم العبد الى ان يمس ايام المشرق فالأفضل لمولاه ان يصلي عنه  
 ٧ ولا يمس بالصوم وان آمن لم يذبحه يمس ٥ وانما الحنار قبل ان يمس  
 ٨ لا يام ٥ والصوم بعد ان يمس ايام المشرق يكون اذا افضا ٥ واذا  
 ٩ لجزم بالحج ولم يذبح صام ثم وجد الهدي لم يجز له الصوم فان مات  
 ١٠ ان يستتمى الهدي من تركته من اصل المال لانه دين عليه ولا يجوز ان  
 ١١ يذبح الهدي الواجب بالحج الا بمناسبة يوم الحج او بعد فان ذبح  
 ١٢ بمكة لم يحسن وما ليس بواجب حاز دجده لو حجن بمكة وبالله التوفيق  
 ١٣ المحذور ٥ وايام الحج من اربعة ايام يوم الحج وليلة ايام بعده و  
 ١٤ غيره من البلدان ليلة ايام يوم الحج ويومان بعده هذا في التطوع فانما  
 ١٥ هدي المقدر فانه يجوز دجده طول ليل الحجة لانه يكون بعد ان يمس  
 ١٦ هذه الايام فضا والتطوع فيه يكون فذمى وقتها ورافضا فيها ولا يجوز  
 ١٧ الهدي الواجب الا واحد عن واحد مع الاحتياط سواء كانت يدنا  
 ١٨ او يقرأ وجوز عند الضرورة عن غيره وعن سبعة وعن تسعين ويدنا او يقرأ  
 ١٩ ان افضل وان استركوا عند الضرورة اجزأت عنهم سواء كانوا اربعة  
 ٢٠ كبر المسك او كحل بين ولا يجوز ان يذبح بعضهم الحج واذ ارادوا دجده  
 ٢١ الاستدرة الى واحد منهم سوب عن الجماعة وسلم مساح الحنك لاسي



١ ليسا كثر وان كان يطوعا... ترؤافه... اذا اناوا اهل  
 ٢ هوان واجيد مع الاختيار... ان لم يكنوا اهل هوان واجيد حاز  
 ٣ لهم مع الضرورة ولا يجوز في الهدى والاصح والعرجا...  
 ٤ ولا العتور البين عورها ولا العفا ولا الحرما ولا الحذا وهي المظو  
 ٥ الاذن ولا العضا وهي المسورة العز فان كان العز المدا حزل  
 ٦ صحيح لم يكن به باس وان كان ما ظهر منه مقطوعا ولا باس به وان  
 ٧ كانت اذنه مسهوقه او مسهوبه اذ لم يلق قد قطع مفاسي ومن اشترى  
 ٨ هديا على المذام فوجده ناقصا لم يضره اذ كان ذاهبا فان كان  
 ٩ تطوعا لم يضره باس ولا يجوز الهدى اذ ان حصيا ولا الاصح به  
 ١٠ فان كان موهوبا لم يضره باس وهو افضل من الشاه والشاه افضل من الخفي  
 ١١ وافضل الهدى المذموم فان لم يجد في البقر فان لم يجد في الخيل فان  
 ١٢ لم يجد في البقر فان لم يجد في الخيل فان لم يجد في البقر فان لم يجد في الخيل فان  
 ١٣ وافضل ما يكون من البذر والبقر ذوات الاجناس ومن الغنم الجحولة  
 ١٤ ولا يجوز من الابل الا التي فما فوقه وهو الذي ثم له خمس سنين  
 ١٥ والسادسة ولذالك البقر لا يجوز الا التي وهو الذي ثم له ستة  
 ١٦ ودخل في الثانية وحزى من الفان الجذع... وتبلغ ان يكون  
 ١٧ الهدى سمنا فان كان من الغنم يكون خيلا او قرا... سواد و...  
 ١٨ سواد فان اشترى احبته على انها سمينة فخرجهت مهر وله اجرات  
 ١٩ عنه وان اشترى اهلها على انها مهر وله خنزير...  
 ٢٠ ايضا وان اشترى اهلها على انها مهر وله وكاب...  
 ٢١ وجب هذا الذي لا يحسب ان لا يكون على كلبه...

١ للنجس وادام عبد على هذه الصفة... اها كما يتسهل ولا يستد  
 ٢ الامانة... وهوان يكون احضر خرافات وان اشترى على انه عرب...  
 ٣ فعلى اجزاء ولا يلزمه ان يعرف به وقد بينا ان الهدى لا يحسب ان يكون  
 ٤ خصيا فان دج حصيا... قد رعى ان يفهم بدله لم يحسن وعليه الامانة  
 ٥ وان لم يحسن اجزى عنه ومن اشترى هديا ثم اراد ان يشترى اسن  
 ٦ منه استراه وباع الاول ان يشا وان دجها كان افضل ولا يجوز ان يبيع  
 ٧ ما يلزم الحجاج على اخلاق ضرر... من الهدى والهارات الامني  
 ٨ وما يلزم به الاجرام... ولا يحسن الامانة... ومن اشترى هديا  
 ٩ ففقد فان كان واحدا وجب ان يفهم بدله وان كان تطوعا فلا شيء عليه  
 ١٠ والهدى الواجب لا يجوز ان يظلمه وهو ما يلزمه من المذموم والهارات  
 ١١ وان كان تطوعا فلا باس باكله منه واذا اهلل الهدى من قبل ان يسل  
 ١٢ حبله... او دجبه وعمر الفل... الدم وضرب به صخرة...  
 ١٣ فذلك انه هدي واذا انشرا الهدى حاز سبعة والتصدق بمشيه  
 ١٤ ولقيم احب بدله وان سافه على ما به الى المحر فقد اجزاه... واد اشترى  
 ١٥ الهدى من موضع معين احترأ عن صاحبه وان اقام بدله كان افضل ومن  
 ١٦ حبله هديا صالحا عرّفه يوم الجحر والساني والمات فان وجد صاحبه  
 ١٧ والراذح عنه ومدا احترأ عن صاحبه اذا دج عنى فان دج لغيرها لم  
 ١٨ يحسنه واذا اعطى... موضع الهدى... من يصدق عليه جحر...  
 ١٩ ووضع عليه لعلم... ان يصدق عليه... وان اضاع هديا...  
 ٢٠ بدله ثم وجد الاول كان بالخيار ان يشادح الاول وان سالا...  
 ٢١ لا والله... الاول... لا يحسب...



١ يخرج الزمان في راجح من هذه الأماكن فلا سحره أو قلده وإن لم يكن  
 ٢ السحر ولا قلده يخرج من الأول إذا دجى الثاني ومن اشترى  
 ٣ هدايا أو دجى واستغفره رجليه رجليه هدايا صلحته فالله بذكر  
 ٤ شاهد من كان له حبه ولا أجرى عن واحد منهما هدايا وإذا اشترى الهدى  
 ٥ من حبه وله حبه من هدايا أو دجى ولا بأس بكون  
 ٦ الهدى وشرب لبنه مالم يضربه ولا يولد وإذا أراد أن يخرج الهدى  
 ٧ وهي قائمة من قبل اليمن ويربط يدها من الحرف إلى الرية ويطعن بها  
 ٨ ويخرج من الزمان الدجى أو الجرب منه فإن لم يجد جعله مع  
 ٩ الدجى ويسمى الله ويقول وجهته وجهته إلى قوله وأنا من المسلمين ثم يقول  
 ١٠ اللهم منى والى بسم الله والله أكبر اللهم يقبل منى ثم يخرج من حشر  
 ١١ ولا يجد حتى يموت ومن أخطأ الدجى قد ربحها لغيرها لاجرات  
 ١٢ عنه بالله وبلغ أن ينزل منى بالدجى قبل الخلق وبه القصة  
 ١٣ للخلق قبل الدجى فإن قدم الخلق على الدجى ناسبا لم يكن عليه شيء  
 ١٤ ليستة أن ياط من هدايا لمعته ويطع القانع والمغتر بأهل بيته  
 ١٥ ويطعم القانع والمغتر بيته وهدى للأصناف بيته وقديما أن الهدى  
 ١٦ للمعز أن يجوز أن ياط منه وهو ما أن حشرها فإن انظر إليه حذر أن  
 ١٧ ياط منه وإن أطل من غير ضرره فإن عليه فمته ويجوز أهل الجور  
 ١٨ أن ياط من هدايا أيام وأرضها وأهل الجور أن يخرج من منى من  
 ١٩ حذر ما نهي به ولا بأس بإخراج النعام منه ولا بأس بإخراج  
 ٢٠ لحمه فلهما أعز ولا بأس بالهدى سيما من جلود الهدى  
 ٢١ والإصاحي بل يصدق بها كلها ولا يجوز أن يعطىها الخزان فإن أراد

١ أن يخرج شيئا من الحاجة إلى زراعتها بغيره ولا يجوز أن يكلو  
 ٢ رأسه ولا أن يزور البيت إلا القيد له وأن يسلح الهدى بحجر  
 ٣ وهو أن يحمل به رجليه فإذا اجتمع رجليه معي وأراد أن يخرج  
 ٤ الهدى والرافض أن لا يخرج حتى يذبح ومنى خلق قبل أن يحمل الهدى  
 ٥ به رجليه لم يكن عليه شيء ومنى وحيت عليه بذكره بذكره كفاية  
 ٦ ولم يجدها كان عليه سبع شياه فإن لم يجد صام منه عشر يوما إماما  
 ٧ لو أراد أن يرجع إلى أهله والهدى إذا خرج به من منى وأجبت على وليه أن يذبح  
 ٨ عنه ومن لم يغفر من شري الهدى إلا ببيع ما يحمل به من بيته لم يلزمه  
 ٩ ذلك وأجزاء الصوم والهدى تحرى عن الإباحة والجمع بينهما أفضل  
 ١٠ ومن يذبح أن يخرج بيته فإن سعى الموضع الذي يخرج به فعليه الوقاية  
 ١١ وإن لم يستم الموضع لا يجوز أن يخرجها إلا نقيا للقيد وبكره أن يذبح شيئا  
 ١٢ تولى بذكره بل يذبح أن يشترى به الحال الهدى على بيته لا يشترى  
 ١٣ تطوع وندري عنه أسدا وليس هدى ولا حب ولا ذمة وإن كان  
 ١٤ تطوعا مثل أن يخرج جملها أو معتمرا فساومعه هدايا ببيته الله  
 ١٥ بحره منى أو يله من غير أن يشعه أو يقلده فقد أعل ماله وهو  
 ١٦ فيه ثيف شافى مع وهبه وله ولده وشرب لبنه وإن هلك فلا شيء  
 ١٧ الثاني هبني أوجه بالهدى أسدا العبد مثل أن قال لله على أهلي حبه  
 ١٨ الشاه لو هذه البقرة أو هذه الناقة فإذا قال هذا زال قلده عنها  
 ١٩ وأقطع وصيته وخولته فيها وهي إمامة للمساكين بذكره وعليه أن  
 ٢٠ يسوقها إلى المحر وإن وصل نحو أن عطب أو الطر بذكره



١ حيث خطب وجعل عليه علامة على ما قدمناه يعرف الله تعالى المسكين  
 ٢ فادرجها المسكين لم الضيق فيها وان خلتك فلا شيء عليه فان  
 ٣ تحت هذه النافذة ساق معها ولدها وهي بالولاء المسكين فان ضيق  
 ٤ عن المشي معها حملته على امه ولبها ان كان وقتا لذي الفضل فندرجها  
 ٥ فالولد الحق به وان شرب منه سبأ فمعه وان كان شرب من سبأ فمعه  
 ٦ فالجمل فيه وسبب الفضل اذا ملأ واحد وهو بالخيار بين ان يشرب  
 ٧ به وبين ان يشربه ولا شيء عليه والافضل ان يشرب من الثالث ما  
 ٨ وحسب ذمته عن يد ابيه ان كان محظورا للباس والطيب  
 ٩ والصد او مثل ذم المفقود فمضى ما عنده من سبأ فمعه فمضى فيه فاذا  
 ١٠ عنده رال ملكه عنده والقطع لقرعة فيه وعليه ان يسوقه الى  
 ١١ المخزن وان وصل جرد واجراه وان عطب في الطريق او هلك  
 ١٢ سقط النقص وكان عليه اخراج الذي به ذمته واذ انجب خلع  
 ١٣ ولدها فمضى بها وطهر مديون خيرانا لو نذر اسطلقا ان اذ  
 ١٤ راجوزا لاطل منه وما كان تطوعا او مديون فمضى بها الا اطل منه  
 ١٥ اذا اوصل المديون الواجب الى المحل والمطوع به قدم الواجب للذبح  
 ١٦ او لا فانه افضل والجنود قد نسا ان لا فضل ان يتولى الذبح بنفسه  
 ١٧ وان لم يفعل جعده مع يد الذابح وان لم يفعل حصره وسبب ان يتردد  
 ١٨ الى الجرح نفسه وحوز لا يستأجر فيه فان نجح فخلى بطنه من المسكين  
 ١٩ ان اضاحبا اذا اندر به بالعينه رال فمضى به ولا يجوز له سبأ  
 ٢٠ يداه على ما سناه واذ افرغ من الذبح فخلع بقله ان كان ضرورة ولا  
 ٢١ يجزيه غير الخلق وقد نعت به معناه وان كان حج حله الاسلام جاز  
 ٢٢ له التقصير والخلق افضل فان ابدت شعرة لم تجز غير الخلق على كل

١ حال ومن ترك الخلق عامدا او المفجرا حتى يزور البيت كان عليه دم  
 ٢ شاه وان قلعه ناسيا لم يكن عليه شيء وعليه اعاء الطوان ومن رحل من  
 ٣ من قبل الخلق رجع اليها ولا يحل الايمان مع الاضبار فان لم يمكنه خلع  
 ٤ راسه مكانه وان بد شعرة الى من ليدفن فيها وان لم يمكنه فلا شيء عليه  
 ٥ وتكفي الملق النقيص وليس عليها خلق وجربها من النقص مثل غله واذ  
 ٦ اراد الخلق بذابا صبته من القرن الايمن وحلفه الى العظيم ويقول اذا  
 ٧ خلق الله اعطاني بكل شعرة يوما يوم الفياض ومن لا شعر على راسه امر الموتى  
 ٨ عليه وادجراه فاذا جلق راسه او قصر فمضى له كل شيء اجرم منه الا النساء  
 ٩ والطيب هو الخلق الاول ان كان متعجا وان كان غير متعج حل له الطيب ايضا  
 ١٠ ولا يحل له النساء فاذا طاف الممنوع طواف الزيار حل له الطيب ولا يحل له النساء  
 ١١ وهو الخلق الثاني فاذا طاف طواف النساء حلت له ايضا النساء وهو الخلق  
 ١٢ الثالث الذي لا يقع بعده شيء من جملة الاجرام وسبب الا بلبس الخيط الا بعد الفراع  
 ١٣ من طواف الزيار وليس ذلك محصور وكذلك سبب الا بلبس الطيب الا بعد طواف  
 ١٤ النساء وليس ذلك محظورا على ما قلناه فاذا فرغ من مناسكه غنى يوم العروجه  
 ١٥ الى مكة لزيار البيت يوم العرو ولا يوحى الا لغدى فان امره لغد زار من الغد  
 ١٦ ولا يوحى اليه من ذلك اذا كان مقتضا فان كان مفردا او قارنا جاز ان يوحى اليه  
 ١٧ وقت شا والافضل التقدم عرانه لا يحل له النساء وسبب الغسل لما اراد زياره  
 ١٨ البيت قبل دخول المسجد والطوان وتعلم الاطمار واخذ الشارب فاذا اقل ذلك  
 ١٩ زار وجوز ان يغسل عني ثم يحل الى مكة فيطوف بذلك الغسل ولا بأس ان يغتسل  
 ٢٠ بالهناء فيطوف بالليل مالم يحدث فان احدث او نام اغاك الغسل استنجابا باليطوف  
 ٢١ على غسل والغسل مستحب ايضا لمرأه ايضا قبل الطواف فاذا اراد ان يدخل المسجد  
 ٢٢ وقع على بابه وقال اللهم اعني على نفسك الى اخر الدعاء ثم يدخل المسجد وبالي حجر  
 ٢٣ الاستود فيسقله ويقبله فان لم يستطع اسقله بيده وقبله فان لم يمكن استقبله  
 ٢٤ وكفى وقال فما قال حين طاف يوم قدم مكة ثم يطوف استوعا على ما مضى شرحه  
 ٢٥ وبصلى عند المقام ركعتين ثم يرمع الى الحجر الأسود ويقبله ان استطاع والا سقل  
 ٢٦ وكفى ثم يجمع خرجه الى الضفا بمضع عنده فما صنع يوم دخل مكة ويطوف

مكرر



١ تبرا الصفا والمروة سبعة اشواط يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة على ما مضى وقعه  
٢ فان فعل ذلك فقد حل له كل شيء احرمت منه الا النساء ترجع الى البيت يطوف به  
٣ طواف النساء استبوعا ويصلي ركعتين عند المقام وقد حلت له النساء فاك ارفع من  
٤ الطواف وليرجع الى مبني ولا يبيت لبالي الشريق الا بمنا وان بات في غيرها كان عليه  
٥ دم شاه فان بات بمكة لبالي الشريق مستعلا بالطواف والعباء لم يكن عليه  
٦ شيء وان كان لغير ذلك كان عليه ما ذكرناه وان خرج من منى بعد نصف الليل حار له  
٧ ان يبيت بغيرها غير انه لا يدخل مكة الا بعد طلوع الفجر وان عكن الاخرج منها الا بعد  
٨ طلوع الفجر كان افضل من بات غن مبني ليله كان عليه دم على ما قلناه فان بات عنها  
٩ ليولين كان عليه دمان فان بات ليله الثالثة فلا يلزمه شيء لان له في الفجر الاول  
١٠ لغير الاول يوم الثاني ايام الشريق بلا خلاف والفجر الثاني يوم الثاني يوم الثالث  
١١ من ايام الشريق وقد روي في بعض الاخبار ان من بات ثلث ليال غن منى فقلبه ثلثه  
١٢ دما وذلك مجهول على الاستحباب وعلى ما يفقد في الفجر الاول حتى غابت الشمس فانه  
١٣ اداعت فليس له ان يفر من بينه فعليه دم والا فضل ان لا يخرج الا من منى  
١٤ ايام الشريق فان اراد ان ياتي مكة للطواف بالبيت تطوعا جاز فالأفضل ما قدمناه  
١٥ والواجب عليه ان يرمى ثلثة ايام الشريق الثاني من الفجر والثالث والرابع كل يوم اجد  
١٦ وعشرين حصاة بثلثة حمار كل حجرة منها سبع حصيات ويكون ذلك عند الزوال  
١٧ فانه افضل فان رماها بين طلوع الى غروبها لم يكن به بأس فاك اراد ان يرمى بدأ  
١٨ بالحجر الاول ورماها عن يسارها من بطن المسلسل سبع حصيات يرمي جذا  
١٩ على ما قدمناه ويكفي مع كل حصاة ويدعوا غا قدمناه ثم يعوم من يسار الطريق و  
٢٠ يسفل القنله ومحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله عليه وآله ثم يقدم  
٢١ قليلا ويدعوا وسبالة ان يقل منه ثم يقدم ايضا ويرمي الحجر الثاني ويضع عدوا  
٢٢ كما وضع عند الاولى ويقف ويدعوا ثم يمشي الى الثالثة يرمي بها كما رمى  
٢٣ الاولين ولا يلقف عندها فان غابت الشمس ولا يرمي بها ليل ولا نقيصها  
٢٤ من الغد فاد كان من الغد رمى ليومه من ومنه وضاملا فانه يفضل بثلث ما  
٢٥ يساعه ويتبع ان يكون الذي يرمى لامسه بكرم والثاني ليومه عند الزوال  
٢٦ فان فاته رمى يومين رماها كلها يوم الفجر ولا شيء عليه وقد رخص للليل والحايث  
٢٧ والرغاه والعبد الرمي ليلا ومن سى الجمار الى انى مكة عاد الى منى ورماها ولا

١ شيء عليه وحكم المرأة في جميع ما ذكرناه حكم الرجل سواء فان لم يذكر حتى خرج من مكة  
٢ فلا شيء عليه فان خرج في العام المقبل اعاد ما فاتته من رمي الجمار وان لم يخرج امر وليه  
٣ ان يرمى عنه فان لم يكن له ولي استعان بمن يرمى عنه من المسلمين ومن فاته  
٤ رمى يوم قضا من الغد على ما قلناه ويبدأ بالغایت او لا فان بدأ بالذي قضا من  
٥ الغد ليومه لم يجز عن يومه ولا عن امسه وان رمى حجرة واحدة باربع عشر حصاة  
٦ سبعا ليومه وسبعا لامسه بطلت الاولى وكانت الثانية لامسه والربث واجت  
٧ في الرمي حبان يبدأ بالحجر العظمي ثم الوسطي ثم الاولى سلب فان اعاد على الوسطي  
٨ ثم حجر العقبة ثم سنى فرمى من الحجر الاولى سلت حصيات فرمى الحجرين الآخرين على  
٩ التمام اعاد الرمي عليهما كلهما وان كان قد رمى من الحجر الاولى باربع حصيات رمى  
١٠ الحجرين على التمام اعاد الاولى سلت حصيات وكذلك ان رمى من الوسطي اقل من  
١١ الاربع اعاد عليهما وعلى ما بعدها وان رماها باربع غيرها ولا اعاد عليهما في الثالثة  
١٢ وان رمى الاولين على التمام ورمى الثالثة ناقصة غيرها على حاله لا يرمي عليهما في اخر  
١٣ ومن رمى ست حصيات وضاعت عنه واحدة اعاد عليهما حصاة وان كان من الغد فان  
١٤ لم يذرمي الجمار ضاعت رمى كل حجرة حصاة ولا يجوز ان ياخذ من حصي الجمار فيرمي بها  
١٥ فان رمى حصاة بوقت في حجرة اعاد مكانها حصاة اخرى فان اضاعت استأنا او  
١٦ ذابه ثم وقع على الحرم اجراؤه ويجوز ان يرمى زاكبا وما شيا ويجوز الرمي عن الليل  
١٧ والمبطون والمعنى عليه والصبي لا يذرم اذنه ادا كان عقلة تابسا ويستحب ان يرمي  
١٨ المحصى في كفة ثم يوخذ ويرمى ويسعى ان يركب الانسان عن عشرين حصاة من  
١٩ لفرابض يبدأ باليكيد يوم الفجر بعد الظهر الى صلق البحر من اليوم الثالث وفي الامم  
٢٠ عقيب عشر صلوات يبدأ عقيب الظهر يوم الفجر الى صلوة الفجر من اليوم الثاني  
٢١ من ايام الشريق ويقول في اليكيد الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر  
٢٢ الله اكبر على ما هذان والمحمد لله على ما والانا ورفنا من بيننا الانعام ومن  
٢٣ اصحابنا من قال انه مسنون ومنهم من قال انه واجب وهو الاجواز ولا يكره عقيب الزوال  
٢٤ ولا في الطواف والسوايح لاجل هذه الايام خصوصا ولا يكره ايضا قبل يوم  
٢٥ الفجر في تى من الايام العشر حال **فصل في ذكر**  
٢٦ **النفر من منى وداع البيت ودخول الكعبة** والنفر من  
٢٧ **اولهما اليوم الثاني من ايام الشريق وهو الثالث يوم الفجر والثاني**



والثاني يوم الثالث من الترتيق وهو الرابع من الحجة والمقام الى الفجر الاخير فغل  
 وجوز القبول في الاول الامن اصاب النساء والصبي في اجرامه فانه لا يجوز لهما  
 ان يسفرا في الاول ويستحب للاقامة ان يحظ لفته يوم النفر الاول ويعلم الناس  
 جواز التخييل والتأخير فاذا اراد ان يسفر في الاول فلا يسفر الا بعد الزوال الا لضرورة  
 مرهوف وعي بان عند ذلك يجوز ان يسفر قبل الزوال وله ان يسفر بعد الزوال بخائيه  
 وبين عزوب الشمس وان عانت لم يحزله المفرة وعليه ان يبيت على الفجر وادانفر  
 في السفر الا حتى حازله ان يسفر من بعد طلوع الشمس اي وقتا فان لم يسفر واراد للمقام  
 على جازله ذلك الا امام خاصه فان عليه ان يصلي الظهر بركته ومن عرف من  
 فكأن قد قضى مناسكته كلها جازله ان لا يدخل مكة وان كان قد بقي عليه  
 شئ من المناسك فلا بد له من الرجوع اليها والافضل الرجوع اليها لوداع البيت على كل  
 حال وطواف الوداع وسبحان ان يصلي في مسجد منى وهو مسجد الخيف وكان رسول  
 الله صلى الله عليه وآله مستجدا عند المنافاة التي في وسط المسجد وقومها الى  
 الفتل حوا من ليس ذراعاً وعن عندها ويسارها مثل ذلك فمن استطاع ان يلون مصلا  
 فيه ويلبغ ويلبغ ان يصلي الاسان ست ركعات في مسجد منى واداع مسجد  
 الحصى وهو مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله دخله واستراح فيه قليلا  
 او استلقى على ففاه فاذا جالى مكة فليدخل الكعبة ان عكن منه سنة واسجدا  
 والصرون لا يرك دخولها مع الاجتناب فان لم يتمكن من ذلك فلا شئ عليه فاذا اراد الدخول  
 الكعبة اعتل سنة موكره فاذا دخلها فلا يمسح فيها ولا يصبق ولا يجوز  
 دخولها لجذا ويقول اذا دخلها اللهم ارك ملت ومن دخله كان امنا فامنى من  
 عذابك عذاب النار ثم بين الاستطوانتين على الرخامة الحمراء وكعبين يقرأ في الاولى منها  
 جامهم المسجد وفي الثانية عدد اياتها ثم يصلي في زوايا البيت كلها ثم يقول اللهم  
 من نبيات وتعبا الى اخر الدعاء فاذا صلى عند الرخامة على ما قدمناه وفي زوايا  
 البيت تام واستقبل الحائط بين الركن اليماني والقرنى ويومع يديه عليه ويلبغ  
 به ويدعو ثم يحول الى الركن اليماني فيفعل به مثل ما فعل ذلك ثم ياتي الركن القصى  
 ويعمل ايضا مثل ذلك ثم يحرم ولا يجوز ان يصلي المنيعة خوفا للكعبة مع الاحتراز  
 فان اضطر الى ذلك لم يكن به بأس والنوافل فيها مندوب اليها فاذا خرج من البيت

و حال ومن ترك الحلق عامدا او التفصى حتى يزور البيت كان عليه دم  
 شاة ونزل عن الدرجة صلى عن عينه ركعتين فاذا اراد الخروج من مكة  
 جال البيت وطاف به استنوعا طوا او الوداع سنة موكره فان استطاع ارسل  
 الحجر والركن اليماني في كل شوك فقل والافغ به وختم به وقدا جازله فان لم يتمكن  
 من ذلك ايضا فلا شئ عليه ثم ياتي المنجار وصنع عين كهاضع يوم قدوم مكة  
 وتغسل لفته من الدعاء ما اراد ثم يستلم الحجر الاسود ثم يودع البيت ويقول اللهم لا تجعله  
 احرا العبد من ثم ياتي زمزم فليشرب منه ثم يحرم ويقول ربسون ربسون عابدون  
 له بنا جامدون الي ربنا اغثونا الي ربنا راجعون فاذا اخرج من باب المسجد فليكن  
 خروجه فاذا اخرج من باب الحناطيين فيخرج ساجدا ويقوم مستقبلا للكعبة فيقول  
 اللهم اني اقبل على لا اله الا الله ومن لا يتيك من طواف الوداع واشغله شاغل  
 عن ذلك حتى خرج لم يكن عليه شئ واذا اراد الخروج من مكة استوى يديه ثم  
 ١٢ ونصرو به ليكن مكان ما لعله دخل عليه في الجرام ان شاء الله به  
 ١٣ فصل في ذكر تفصيل فرائض الحج  
 ١٤ قد ذكرنا فرائض الحج فيما تقدم في اختلاف منسوب الحج وفصلناه بين الاركان  
 ١٥ وقال ليس تركن وحج الا ان يذكر تفصيل احكامها ان شاء الله اما البنية فهي ركن  
 ١٦ في الانواع الملت من تركها فلا يحل له عامدا ان كان او ناسيا اذا كان من اهل البنية  
 ١٧ فان لم يكن من اهلها اجزأ بنية عني عنه وذلك مثل المعنى عليه يحرم عنه  
 ١٨ وليه وبنوى ويعهد اجرامه وكذلك الصبي يحرم عنه وليه وعلى هذا ان فقد  
 ١٩ لكونه سكرانا وان حصص والمتساهة وقضا المناسك لم يضر حجه بحال ثم الاجرام  
 ٢٠ من المنقات وهو ركن من بركة متعمدا فلا يحل له وان نسيه ثم ذكر وعليه وفي حج  
 ٢١ واجرم من المنقات فان لم يمكنه اجرم من الموضع الذي انتهى اليه فان لم يذكر حتى  
 ٢٢ قضى المناسك كلها روى اصحابنا انه لا شئ عليه وتم حجه والتلبس الا ببقه  
 ٢٣ مريضة وليس تركن ان بركة متعمدا فلا يحل له اذا كان فادرا عليه فان كان عاجزا  
 ٢٤ فعل ما يقوم مقامها من الشعار والتقليد وان تركها ناسيا الى حين ذكر  
 ٢٥ ولا شئ عليه بالطواف بالبيت ان كان متعمدا لئله اطواف اوله طواف الحج  
 ٢٦ وهو ركن يها فان تركه متعمدا فلا يحل له وان تركه ناسيا اعاد والتالي  
 ٢٧ طواف الزيار ان بركة متعمدا فلا يحل له وان تركه ناسيا اعاد على ما مضى القول



فيه والسالك طواف النساء فهو فرض وليس بركن فان تركه منعاً لم تجز له  
 الشاقي بفيضه ولا سطل حجته وان تركه ناسياً فضاؤه وان كان قارناً ومفرداً  
 طواف الحج وطواف النساء وحكمهما ما قلناه في المنع ويجب مع كل  
 طواف ركعتان عند المقام وهما فرضان فان تركهما منعاً ايضا فذلك  
 المقام فان خرع سال من يوجب عنه يههما ولا سطل حجه والسعي بن الصفا والمروة  
 ركن فان كان مقننهما يلزمه سعيان احدهما للغير والاخر للحج وان كان مفرداً  
 او قارناً سعي واحد للحج فان تركه منعاً فلا حج له فان تركه ناسياً فضاؤه اي وقت  
 ذكره والوقوف بالموقفين عرفات والمشرع الحرام ركعتان من تركهما او احد  
 منهما فلا حج له فان ترك الوقوف بعرفات ناسياً وصلى ان يعود ومقف بهما  
 بيه ويب طلوع العجم من يوم الحرفان لم تذكر الا بعد طلوع العجم وكان قد ذهب المشرع  
 فقدم حجه ولا شئ عليه واذا ورد الجاح لئلا يعلم انه ان مضى الى عرفات وقف بها  
 وان كان قليلاً لم يعمد الى المشرع قبل طلوع الشمس وجعل عليه المضي الى المشرع  
 والوقوف بهما يعود الى المشرع فان علب في ظنه انه قد مضى الى عرفات لم يلحق  
 المشرع قبل طلوع الشمس امض على الوقوف بالمشرع وتم حجه ولا شئ عليه ومن ادرك  
 المشرع قبل طلوع الشمس فقد ادرك الحج فان ادركه بعد طلوعها فقد بانه  
 الحج ومن وقف بعرفات ثم قصد المشرع للحرام فعاقبه في الطريق عائق فلم  
 الى قرب الزوال فقدم حجه ووقف قليلاً بالمشرع ثم مضى الى منى ومن لم يكن  
 وقف بعرفات وادرك المشرع بعد طلوع الشمس فقد فاته الحج لانه لم يلحق احد  
 الموقفين في وقته ومن فاته الحج اقام على اجرامه الى انقضاء ايام التمتع ثم حكي  
 الى مكة مطوف بالبيت ويسعى وتخلل بغيره وان كان قد ساق معه هدياً  
 لحرم مكة وعليه الحج من قابل ان كانت حجه الاسلام وان كانت تطوعاً كان يكبل  
 ان ساج وان شأ لم يح ولا يلزمه لمكان الفوات حجه اخرى ومن فاته الحج سه  
 سقطت عنه توافع الحج من الزمى وغير ذلك واغا عليه المقام منى استنجاباً  
 وليس بها عليه جلق ولا يقصر ولا وج واغا يقصر اذا تخلل بغيره بعد الطواف  
 والسعي ولا يلزمه دم الفوات من كان متمتعاً ففاته الحج فان كانت حجه الاسلام  
 فلا يقصر الا متمتعاً لان ذلك فرضه ولا يجوز غيى وجماع الى ان يعيد العزم  
 في اشهر الحج في السنة المستقبلة فان لم يصح حجه الاسلام او كان من اهل مكة

مكان

او جازها جازان يقضها مفرداً او قارناً وان فاته القرآن او الاذان جازان  
 يقضيه متمتعاً لان افضل والمواضع التي يحب ان يكون الانسان مسجاً محرمه  
 اربعة الاجرام والوقوف بالموقفين الطواف والسعي فان كان محنوبه او مغلوباً  
 على عمله لم ينعقد اجرامه الا ان سوى عنه وليه على ما قدمناه وما عداه يصح  
 منه وصلو الطواف حكمه حكم الاربعه سواء وكذلك طواف النساء وكذلك حكم  
 اليوم سواء والاولى ان يقول يصح منه الوقوف بالموقفين ان كان نائماً لان الفرض  
 اللون فيه لا الذكر **فصل في الزنا** ان من فقه الحج  
 من احدث حديثاً في غي الجرم والتجالي الجرم صبق عليه المظع والمشرع حتى  
 جرح مقام عليه الجرح فان احدث في الجرم ما يجب عليه الجرح اقيم عليه فيه  
 لا يفي ان يمنع الجراح شئ من دور ملكه ومنار لهما لان الله تعالى لا يسلو  
 العاكف فيه والباكر ولا يفي لاجد يرفع نبأ فوق الكعبه ومن وجزساً  
 في الجرم لا يجوز له اخذ فان اخذ عرفه سنة فان جازاجيه والا كان فحياً  
 من شين احدهما تصدق به عن صاحبه بشرط الضمان والاحزان بحفظه  
 على صاحبه حفظ الامانة فان وجبه في عي الجرم عرفه سنة وهو محبوس  
 بئته اسباً ان يحفظه على صاحبه امانة وسر ان يصدق عده بشرط الضمان  
 ومن ان ملكه لنفسه وعليه ضمانه ولكن الصلوق في ظن ملكه في اربعة  
 مواضع البسائر ذات الصلاصل وضمان ووادي الشفرة وسحق الاقام في  
 الحرمين بمكة والمدينة مادام مقماً وان لم ينو المقام عشر ايام وان قصر فلا  
 شئ عليه وكذلك بسحق الاقام في مسجد الكوفة وفي الحائر على ساكنه السلم  
 وقد روت واياه اخرى في الاقام في جرم امير المؤمنين وجرم الحسين عليه السلام  
 وعلى هذه الرواية يجوز الاقام في نفس المشهد بالجحف وحارح الحائر الا ان لا يوط  
 ما قدمناه ولكن الحج والعمرة على الابل والحلالا وسحق لمن حج على طريق العرف  
 ان يبدأ او لا يزال في النبي عليه السلام والمدينة فان لا يامن ان لا يمكن من العود اليها  
 فان بدا عكه فلا بد له من العود اليها للريان وادانك الناس الحج وجب على  
 الامام ان يجرم على ذلك وكذلك ان يركوا زيار النبي عليه السلام كان عليه اجرام  
 عليهما وحجوا ان يدين الانسان ما يح به اذا كان من رايه ما ان مات فقي  
 فان لم يكن له ذلك كره له الاستداه وسحق الاحتجاج يوم عرفه والدعاء

٣٨٤



عند المناسك وفي المواضع المعظمة وليس كذلك واجب وسحب من انصرف  
 من الحج ان يعزم على العود اليه ويسأل الله تعالى ذلك من حاوره فله الطواف له  
 افضل من الصلوة ما لم يجاوز سبعين فان حاورها وكان من اهل مكة كالمصلي  
 له افضل ولا بأس بالحج عن غير تطوعا اذا كان ميئا فانه يلحقه ثوابه الا ان  
 يكون مملوكا فانه لا يحج عنه ولكن المجاور بمكة وسحب اذا مرع من مناسكه  
 الخروج منها ومن اخرج شتاما من مسجد الحرام كان عليه ردة ولكن ان خرج من  
 الحرم بعد طلوع الشمس قبل ان يبطل الصلابة باذلالها حرم ان شأولا  
 اعرف كراهية ان يقال لمن حج صرّون بل روايتا وردت بذلك ولا ان يقال  
 لحجة الوداع حجة الوداع ولا ان يقال شوط واشواطيل ذلك كله في الاخبار  
 ولا اعرف استحبابا لسبب سد السعاب فاد اخرج الانسان من مكة فليوجه  
 الى المدينة لرباه النبي عليه السلام فاذا بلغ الى المعرة دخله وصلى فيه ركعتين  
 استنجأ ليلالا كان او نهائيا فان حان وسعى رجيع وصلى فيه واضطجع وليلالا ملكا  
 انتهى الى مسجد العترة دخله وصلى فيه ركعتين واعلم ان المدينة حرمات  
 حرم مكة وحين ما بين الاسماء وهو من طل غار الى طل وعين لا بعدد شجرها  
 ولا بأس ان يوكّل صيدها الا ما صيد بين الحرمين ويسحب لمن نادى دخول  
 مكة للمدينة ان يغتسل وذلك اذا اراد دخول مسجد النبي عليه السلام دخله نادى  
 اتي في النبي عليه السلام ورازة فاذا مرع من ريارته اتي المنبر مسجده ومتبع  
 زمانيه وسحب الصلوة بين القري والمين ركعتين فان فيه روضة من  
 تياض الجنة وقد روى ان فاطمة عليها السلام مدفونة هناك وقد روى انها  
 مدفونة في بيتهما وروى انها مدفونة في السفيج وهذا بعيد والراويان  
 الاوليان اشبه وافضل الى الصواب ويسفي ان يرون فاطمة عليها السلام  
 من عند الروضة ويسحب المجاور في المدينة والكنار الصلوة في مسجد  
 النبي صلى الله عليه ويكره النوم في مسجد النبي صلى الله عليه وسحب من  
 له مقام بالمدينة ان يصوم ثلثة ايام الاربعاء والخميس والجمعة ويصلي ليله  
 الاربعاء عند اسطوانة اى ليلته وهي اسطوانة النوبة ويقعد عند جابوم  
 الاربعاء ويأبى ليله الخميس الاسطوانة التي يلي مقام رسول الله صلى الله  
 عليه وآله ومصلاه ويصلي عندها ويصلي ليله الجمعة عند مقام النبي صلى

الله وآله وسلم ويسحب ان يكون هذه الثلثة ايام معتكفا في المسجد ولا يخرج منه  
 الا للضرورة ويسحب ايمان المشاهد كلها بالمدينة وهو مسجد قبا ومثربة ام  
 ابراهيم ومسجد الاجزاء ومسجد الفتح ومسجد الفصح وقبور الشهداء لهم قبر  
 في جن بابعد ولا يتركه الا لضرورة ان شأ الله تعالى  
**كتاب الضحايا والعقيقة**  
**فصل في ذكر حقيقة الضحية وحملها**  
 احكامها الضحايا جمع ضحية من هذه وغدايا والاضاحي جمع اضحية امسية  
 واماني واضحي جمع اضحية مثل ارضاه وارضى لرض من الشجر فاك السب ذلك فهي  
 سنة مولدة وليس يعرض ولا واجب وروى انس عن النبي صلى الله وآله انه صلى  
 بكثنتين اقرنين ملحين والافرن معروف واما الامليج فقال ابو عبيدة الله فيه بياض  
 وسواد والبياض اغلب وروى ان رسول الله صلى الله عليه امر بكثنتي اقرنين  
 في سواد وينظر في سواد ويترك في سواد فاني به فضحي به فاضطجع وذبحه وقال  
 بسم الله اللهم تقبل من محمد آل محمد ومن اخيه محمد وقال معنى اللغة معنى السواد  
 في هذه المواضع اى كان اسود العين واليدن والركبتين وقال اصحاب التاويل بطاني  
 في سواد وينظر في سواد معنى لكثرة سحمة ولحمه ما يطار في طليقه وينظر  
 فيه ويترك فيه من اسرى اضحية في اول العشر لا يكره له ان يحلق راسه ولا يخلع  
 اطفان حتى يضحى بل فعلة جائزا ولا ذليل على كراهية يجوز ذبح الاضحية ونحوها  
 في منزله وغى منزله اظهرها او اسرها وليس كالهديا التي من شرطها الحرم لان  
 النبي صلى الله عليه وآله صلى بالمدينة على ما روياه وعليه الاماع عملا وقولا والا  
 صعبه محتض بالبع والابل والبقر والغنم فلا يجوز في غيرها بلا خلاف والكلام في  
 فصول في استنائها وبيان الافضل منها والوانها وصفاتها فاما السن فاقبل ما  
 بحري الابل والبقر والمعز والجرع من الضان والشي من الابل ما استكمل خمس سنين و  
 دخل في السكاسته والشي من المعز والمفر ما استكمل سنين ودخل في الثالثة والخم  
 وامن البقر والمفر ما استكمل سنة ودخل في الثانية ومن الضان فان بين سنين  
 اخذع لسنة اشهر او سبعة وان كان بين حرمين فانه يجمع لهما به اشهر واما  
 الجذعة من المعز لا تحرق فاما الافضل والشي من الابل او البقر ثم الجذع من الضان  
 ثم التي من المعز هذا اذا اراد الانراد بالبدة فاد اراد الاشراك مع سبعة بدة



او بفرد فالافراد بالمجزع من الضان افضل والالوان فاضلها ان يكون نبيصا فمما  
 سواد في المراضع التي ذكرناها في الحروان لم يكن والعفرا سبه الراي يسي  
 فان لم يكن فالسواد واما الصفات بان يكون مع هذا اللون حينئذ السمن لقوله  
 تعالى ومن يظلم فلنضربن عنقه فانهما من تقوى القلوب قال ابن عباس يعني  
 استسماها استسما بها وروى عن امير المؤمنين عليه السلام لا يتبع الامتنة  
 ولا سب الاستمينه بان اكلت كل طيبا وان اطعمت لطمع طيبا واما العيوب  
 فصر بان احدها منع الاخر والثاني ما يكره وان اجري فالتى منع الاجرا ما رواه  
 الراي عارب عن ابى عبد الله عليه السلام في حديثه العور ليس عورها والمرضية البين  
 مرضها والعرجا التي عرجها وروى البين طلعها والكي لا سفي وفي بعضها  
 والعفاء الى السفي والعفاء السند الهرا وكذا للكي يفي يحيط ويكره  
 وقوله الى السفي يعني التي لا تخلفها والنفي المخ والعفاء الاجزى وهي التي انكر فيها  
 الطاهر والباطن ولا يجوز الحصى ويجوز اجنوا وافضل الاضاحي ذوات الاجسام  
 اذ كان من الابل والبقر ومن النعم فجلالا والاجور الضحية بالتور ولا بالجل مني  
 ويجوز ذلك في الامضار واما ما يكره ولا منع الاجزاء فالجملما وهي التي لم يجل لها  
 قرن والعصا هي التي قد انكر عمد الفرس الباطن فكذا هذا  
 القرن خلاف القرن الاجفة ومن العيوب ما رواه على عليه السلام قال امرنا رسول  
 رسول الله صلى الله عليه واله ان نكسر العين والاذن لا يصح بعور ولا عفا له  
 ولا مذابن ولا حرقا ولا سرقا بوله عليه السلام ان نكسر العين والاذن معناه  
 سرقا عليه ما وثما ملهها والمقابله ما قطع من قدم اذنه ما سفي ونقي مقلقا  
 بها كالزغ والمذابن ان يصع مستند برادنها هلدى والحرقا الى السف  
 اذنه من الكي والسرقا من سرقا اذنه ونقي كالتناجين وكل هذا  
 مكروه وان ضحى بها جاز ومن العيوب ما روى عنه السلامي قال فتمارسوا  
 الله صلى الله عليه واله عن المصفر والمستأصله والعفاء المسعة وال  
 السرقا المصفر التي تستأصل اذناها حتى سد واصفاها فممنه لا تخي  
 لاننا ناقصه عضو والمستأصله هي التي كسر قوتها وعصت من اصلها وقد  
 نقد بينا انها لا تخي والعفاء هي التي تلف عينها وهذه الاجزى في المسعة  
 هي التي تناحر عن العم ويكون اسد في اخر القطيع فان كان هذا التاخر كسلا

اجري وان كان الهرا ومرص لم يجز واللسرى ذكرناهما والذبح يدخل بدخول يوم  
 الاضحي اذ ارتفعت الشمس ومضى مقدار ما يمكن صلوم العيد والحظين بعدها  
 اقل ما يجزى من تمام الصلوم والحظين خفيفين بعدها واما كفيفه الذبح فلما  
 يحصر الاضحية بل الاضحية وغيرهما سوي وموضعها الذبايح عوانا ذكرها  
 نقا هنا والكلام في الذكوي فضلين الكمال والاجزاء فالكمال يقطع اربعة  
 اشبا الحلقوم والمزى والوحيدين بالحلقوم مجزى النفس من الزية والمزى  
 تحت الحلقوم وهو مجزى الطعام والشراب والذبان عرقان محيطان بالحلقوم و  
 عندنا ان قطع اربعة من شرط الاجزاء وفيه خلاف لان قطعها مجمع على ذكاتها  
 والسنة في الابل العور في البقر والغنم الذبح بلا خلاف والعيران باخذ حوبه او سكبنا  
 سفرة بها في ثعن العرو هي الوهدة وهي في اعلا الصدر واصل العنق والذبح فهو  
 السن والذبح والذبح وموضعه اسفل مجامع العين وهو اخر العنق فان دبح الكل  
 او جزا الكل لا يجوز عندنا ولا يجوز يقطع لحمها قبل ان يرد فان خالفه قطع قبل ان  
 يخرج الروح لا يحل عندنا والخنع مكروه بلا خلاف وهو الفرس وهو ان سالغ بالذبح بعد  
 قطع الحلقوم وغيره حتى يصل الى الخناع وهو العرق الابيض في جوف حرة الظهر  
 وهو من عجز الذنب الى الذراع وهذا قول ابي عبيدة وقال ابو عبيدة الخنع كما قال في  
 هو الكسر يقال فوس السى اي كسرتة ومنه فريضة الاسد وهو مكروه بلا خلاف  
 ويتحسنان بلى ذباجه اضحية بينه لان النبي عليه السلام كذا فعل فان استبان  
 العرجان ويسعى ان يكون الناب مسكيا غارقا فان كان خلاف ذلك فانه لا يجزى ذباجه  
 المرأة جارية بلا خلاف سواء كانت حاملة او حايلا او ظاهرا او جايضا او نفسا وروى  
 ان النبي عليه السلام امر نساء ان يلبن دج هذين وذبيحة الضي توكل مراعها  
 كان او غير مراعها اذ كان يحسن ذلك والاحسن توكل ذبيحة وان لم يسم لانه من  
 السمية ولكن ذباجه السكران والمجنون لاهم لا يعرفون موضع الذبح ولا خلاف  
 ان افضل ان يكون الذاب مسلما بالغافقما لانه يصح الاعتق والقتل  
 غارقا في الدبح ومجلى الذكاة وملجم ان يذكي ويدكي به فان لم يكونا رجلا لالتا  
 ملكعات فان لم يكن فالضبيان فان لم يكن فالسكران والمجنون في اصحابنا من احاد  
 ذبايح اهل الكتاب والاموطان لا يجوز استقبال القبلة بالذبايح مستحبه عند  
 الفقهاء وعندنا بشرط في الاجزاء والتبجعة عندنا واجبة وفي شرط الاستباحة

كان يروى في نسخة  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى



والدعا مستحبة الدخ من الفقهاء يقال له الفقيه هي ذبحها من غير الذبح من الفقهاء  
او من عند صاحبه العتق يجوز اذائها فان كان فيها حيوان مستقر بعد قطع  
الرقبة وقبل قطع الحلقوم والري حل اكلها اذا ذبحت ان لم يكن فيها حيوان  
مستقر لم يحل اكلها وان ما يعرف ذلك بالحركة فادراك الحركة فوبه بعد قطع  
العتق قبل قطع المري والمريين وغيرهما حل اكلها وان لم يكن هناك حركه  
لم يحل اكلها او الاسرى شاه مجزى في الاضحية بنه انها اضحية فكلها بالشر  
وصارت اضحية ولا يحتاج ان يجعلها اضحية بقول ولا يشيه محدده ولا بتقليد  
شعرا لان ذلك انما يراى في الهدي خاصة فاداس ذلك وكانت في ملكه فقال قد  
ضاعت هذه اضحية فقد زال ملكه عنها وانقطع تصرفه فيها فان باعها فالباع  
باطل لانه باع مال غيره فان كان قاعه ردتها وان ملكت فعليه ضمانها وهي كذا  
لونها وان وجد بالقبضه شاتين مخزى كل واحد منهما في الاضحية فعليه لرحلها  
وان لم يجد شاتين بل فضل ما لا يتسع لشرائها نظر فيما كان يسرى الا على ان يسرى  
به سهم من حيوان مجزى في اضحية تصدق به وان امكن ان يسرى به سهم  
من شاه فعليه ان يسرى بذلك ستما من حيوان ويجزئه ان يصدق بالفضل وان  
كان الا فضل للاول وان وجد بالقبضه بالقبضه من غير ان يفضل منها شي استراها  
ولا كلام فاما اذا ابلغها احبى فعليه فتمتها وان وجد بقبضها وفق المختلف  
ولا كلام وان فضل فضل فحجر ذلك فامضى سوا وان اسرى شاه وجعلها  
اضحية زال ملكه فليكن المجموع مضى فان اصاب ساعيا لم يكن لها ردتها لانها  
حزبت من ملكه وله الرجوع بالارش فاذا احدث شرفه الى المساكين على  
ما مضى ان وجبه اضحية او سهما من اضحية فقل والاصدق به اذا اسرى  
شاه فجعلها اضحية فان كانت حيا لم يحد مثل ذلك لما روي عن علي عليه  
السلام انه راي رجلا سوق بذنيه معها ولدتها فقال لا شرب من لبنها الا ما  
وضل عن ولدتها فاذا كان يوم العز فاجرها وولدتها عن سبعة فامر بذبحها  
وولدتها واما اللبن فان كان لها ولد يحتاج الى لبنها فان كان دموه كمانه  
لم يكن له الشرب منها لما تقدم من الجوز وان فضل عن ولدتها او لم يكن لها  
ولدا وكان لها ولد فاستعنا عنه او مات كان له ان يجلبها وكذلك  
ان يوكما ركبوا عنده فاداس ان له ان يجلبها فالا فضل ان يفرقه في

المساكين وان شربه كان له ذلك للحر الذي قد فناه عن علي عليه السلام ولما  
جزصوها فان كان لا تستصر سقايه عليهما لم يكن له جزء منها لانه لا ضرر في  
بقاياه وان كان في بقاياه نفع لها بان يدفع عنها شدة الحر والبرد لم يكن له جزء  
فان كان في جزء مصلحه كالربيع الذي يبيع بحره ونحف وتسمى كان له حرها  
فاذا اجتمع تصدق به على المساكين استحبنا ما اراد اسفع به هو كان حيازا واذا  
واجب على نفسه اضحية بغيرها سليمة من العيوب ثم حذر ما عتب عن جوار  
الاضحية كالغور والعرج والحرق والعجا وحرقها على ما بها من العيب واخراجها وكذلك  
حكم السدايان كان الاضحية واجبه في ذمته بالمدن بان يكون قد بذرا اضحية لزمه  
سليمه من العيوب فان عيبها في شاه بغيرها بغير ما عتب قبل ان يجزها عيبا يمنع  
من الاجزاء في الاضحية لم يجز عن التي هي ذمته وعليه اخراج التي في ذمته سليمة  
من العيوب اذا عيب اضحية ابتداء وبما يبيع من الاضحية الشرعية كالضرر واليبس  
المانع وبما من العود والعرج والعجا وحرقها على عيبها لانه قد زال ملكه عنها  
اغير انما لان يكون اضحية شرعية لحر السبل فاذا ابتدأ بها لا يكون اضحية فانه يجزها  
وتكون قربه يتاب عليها ويسمى اضحية مجاز فماروى عن ابن عباس انه اسرى لحما  
بدرهم وسماه اضحية فاذا ثبت هذا وان ذبحها والعيب فاما فلا كلام وان راعيتها  
قبل الذبح مثل ان زال المرض والقروح والبهال والغور فاما لا يذبح موقع الشريعة  
ايضا لانه اوجب ما لا يجزى الاضحية وزال ملكه عنها وانقطع تصرفه منها  
لان الاعتبار بحال الاحباب لان الملك به وان كانت سليمة اجرات واليراعى  
جد وثغير فيما وان كان مغيث لم يجز وان زال عيبها واذا وجب اضحية بغيرها  
زال ملكه على ما بيناه فان بقى على ما هي عليه حتى يجزها فلا كلام فان طلت  
او عصبت وسرق لم يلزمه البدل بخلاف فان عادت بطون فان كانت في وقت الذبح  
باويا وهو احر الشرب ذبحها وكان اذا فان مات الوف ذبحها وكان قضا اذا  
عن اضحية بالذبح ثم جأ يوم البحر ودخل وقت الذبح وذبحها احبى بجواز ذن  
صاحبها وقفت موفعها ثم سطر فان نقصت بالذبح وعلى الذاب ما نقصت به  
فيقال كم كانت تسبو وي حبه فالوا عشر وبعد الذبح تسعة فقد نقصت ذبح  
فعليه ان يرد الذبح ويصدق به مع اللحم على المساكين لان برحده بالارش  
اضحية او سهما منها فانه يفعل ذلك على ما بيناه يكم الذبح لئلا اذا كان



عز الأضيحة وذبح الهدى ليلاً فإن خالف فقد وقعت موقعها وإذا ذبح أضيحة  
مستونيه وهذا تطوعاً تيجاً نياكل منه لقول الله تعالى وكلوا منها  
مما أطمعوا الفايح والمعبر وروى عن النبي عليه السلام أنه أهدى مائة بدي  
فلما حرامان يوحى كل واحد بقصة وظلمنا كلا من حجمها وتحتاً من مرقها  
وفي جزأها به امر علياً عليه السلام فاخذ من كل بدي بصقه وطمعنا وكل من  
لحمها وحسوا من مرقها والأول فسحب عني واجب الكلام في فصلين أحدهما  
ما يجوز أكله والأخر ما يوجب منه فاف الجوارله أكل الكل إلا التبريد  
به والمتجاً نياكل وينصدق باليت ويهدى الثلث ولو صدق بالجميع  
كان أفضل فإن خالف وأكل الكل عظم ما كان كزبه المصدق به وهو البسر  
والأفضل أن يغرم الثلث فإن نذر أضيحة ليس له باكل منها والهدى  
على ضربين تطوعاً وأجب فإن لم كان تطوعاً والجعل فيه كالأضيحة المستونيه  
سواء وإن كان واجباً لم يحل له الأكل منه والجعل في جلد الأضيحة كالجعل  
في لحمها وبحور بيع جلدتها سواء كانت ولحمه أو تطوعاً كما لا يخورس لحمها  
فإن خالف نصدق بتمننه والعبد الفتن والمذنب وإم الولد كلها ولا يغي مخاطبين  
بالأضيحة لأنه لا ملك لهم فإن ملكه السيد فالأفانه يملك الترق فيه فإن  
كان عليه مطلقاً بجميع وجوه التصرف صح منه الأضيحة فإن كان ملكه بمرقاً  
مخصوصاً لم يجازف ماملكه إياه وأما الهكاتب فإن كان مشروطاً عليه فإنه  
لا يضيغي بغواذن سيده لأنه يحكم المملوك وإن كان مطلقاً وقد يجوز منه فإنه  
يضع إن يملكه بما فيه من الجزية فإن ملك به شيئاً كان ملكه صحيحاً وبحوران  
يضيغي كما بحوران بحوران أن يصدق بما يملكه من الجزية بحور السبعة أن يتركوا  
في نذبه أو يقر في الضحايا والهدايا كانوا مقدرين عن نذراً وهدايا الخ أو مطو  
غير كالهوايا والضحايا المستروعة سواء كان أهل اخوان وأجداً وخلاف ذلك  
والأصواط إذا كان موصلاً لا يحزى الواحد الاعتن وأجداً وإنما الإبر الحوزة  
المستون وفذوى حوار الاستراك من سبعين فإن تلب هذا فمضى كرسعه  
بديه أو يقر فإن كانوا مقروضين أو متطوعين أو موقفاً سلمت بعد الجور  
المساكين يفسمونها كيف أحبوا وأروا فإن تولى القسمه ببعته كان أفضل  
فإن كان من يربد لحمها فأما يجوز ذلك في المتطوع بها دون المفروض

فإذا كان كذلك فلا بد من القسمة فإن قسم وأعطى حقه جاز وإن سلم إلى  
المساكين ونقا سهمهم صاحب الخ جاز أيضاً وقد ساء أن المغلوقات عشر دي  
الحج أضرها عزوب الشمس يوم الحج والإيام المعذرة وأيام الشربن أوها  
عزوب الشمس من الشربن ويوم الحج والإيام المعذرة ولا بأس بأكل  
لحم الأضاحي بعد ذبها إيام وأذخارها ولا يجوز أن يخرج من منالحم ما يضيحه  
ولا بأس بأخراج السنام منه ولا بأس أيضاً بأخراج لحم صغار عني ومن لم يجد  
الأضيحة جاز أن يصدق بثلثها وإن أحلقت اثنتانها بطرل القر الأول  
والثاني والثالث وجمعتهما تصدق بثلثتها ولا شيء عليه  
**فصل في ذكر العقبيه وأحكامها**  
العقبة عباره عند ذبح شاة عند الولاد كما أن الوليه طعام النذاج  
والعقبة في اللغة شعر الملوذ إذا جمع من شاة وهو المتجب أن يحلق  
يوم السابع ويذبح عنه في يوم حلقه فسقطت عقبة لمجاوزها يوم الحلق كما  
قالوا الزوج طعنيه والصعبيه التي يحملها وينطقن عليها فإذا ثبت ذلك  
أذك فمضى منه مولد بانه ولست بفرض لا واجب والكلام فيمنه وفصلين  
في المقدار والوقت والمقدار أن يذبح عن الغلام بفحل وطن الأثني بابي ويكون ذلك  
من الضان لا غير والوقت والمتجب أن يقع يوم السابع لما روي عن النبي صلى  
الله عليه وآله أنه قال كل غلام رهيبه بعقبيه يذبح عنه يوم السابع  
ويحلق ويستمى وروى عنه عليه السلام أنه عني الحرس يوم السابع واليهي  
أن عس راسه من دمها ومتى لم يقع عنه الولد عن ولد وأدرك عني نفسه  
استحبنا واليوم مقام العقبة الصدوه بتمننا ومن لا قدر عليها فلا شيء عليه  
فإن فذز فيما بقدر فضائها ويسحب أن يصدق بوزن شعر راسه ذهباً أو  
فضة ويكون مع العقبة موضعاً واجباً ولها جزى في الأضيحة بخزى في العقبة  
ومالم يحرقها لم يحرقها ومتى لم يوجد اللش ولا النعجة جاز حمل كبير ويسحب  
أن يعزل الأعضاء تفصيلاً ولا يكسر لها عظمياً بقلاً بالسلامة ترك الكسر  
ويسفي أن يغطي القابله ريعها فإن كانت ذبيحة أعطت ريع عنها فإن لم  
كن له قابله أعطي له ريعها يصدق به ولا يأكل منها وإن كان القابله  
أم الرجل أو من هو في عياله لم يعط من العقبة شيئاً ولا يجوز أن يأكل الإوان

فاما



منها سبياً على حال وسبحتان يطع البعج ويدعوا عليه جماعة من المؤمنين كما  
كثر عدد من كان افضل فان فزى البعج على العفرا كان ايضاً جازياً

### كتاب الجهاد ونسب الامام

#### فصل في فرض الجهاد ومن يجب عليه

الجهاد فرض من فرائض الاسلام اجماعاً ولفظه نزع كنفك عن القتال وهو كنفك  
كلم وفولته فقالوا المشركين حين وجدتموه وهو فرض على النفاية اذا قام به  
البعض المشركين سقط عن الباقيين وعليه اجماع ايضاً وانما قال الله  
لا يبرى القاعدون من المؤمنين عداوتهم والذين يهاجرون في سبيل الله  
بأهوالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وانفسهم على القاعدين ذروهم  
ففاضل بين المجاهدين والقاعدين ولو كان فرضاً على الاغنياء لكان من تركه  
عاصياً ولم يصح المفاصلة ثم قال وكلا وعد الله الحبي والعبد الذي ينقطع  
به فرض الجهاد عن الباقيين ان يكون كل طرف من اطراف الاسلام قوم يكونون  
اكثراً من بلهم من الكفار على الامام ان يعرض نفسه او يسترانه في كل  
سنة دفعة حتى لا يعطل الجهاد لله الا ان يغلب خوفه فيكون ذلك وكان  
العرض في عهد النبي عليه السلام في دمار دون رمان ومكان دون مكان  
اما الرمان فانه كان جازراً في السنة كلها الا في اشهر الحرم وهي اربعة  
رجب وذو القعدة ود والحجة والمحرم لقوله اذا انسأخ الاشهر الحرم نقابلوا  
المشركين ونقولهم سألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه ليس وصد  
عن سبيل الله وكفر به واما المكان فانه كان منطلقاً في سائر الاماكن  
الا في الحرم فانه كان لا يجوز القتال فيه الا ان يبدوا بالقتال لقوله ولا تقابلوه  
عند المسجد الحرام حتى نقابلوكم فيه ثم نسخ ذلك وجاز القتال في سائر الاوقات  
وجميع الاماكن لقوله وقابلوكم حتى لا تكون فيته وتكون الدين لله وقاتل  
النبي صلى الله واله هو ارضي شوال ونبت خالداً الى الوليد الى الظايف في ذي  
القعدة بت بذلك انه مشهور وفردى اصحابنا ان حكم ذلك بابتلى بوى لهند  
الاشهر حرمه واما من الكرى ذلك فانه سد فيه بالقتال ولما رل قوله تعالى  
الم يكن ارض الله واسعه فيما حروا به ما فوج الجهنم وكان الناس على لنت  
ا ضرب منهم من سبحت له ولا يح عليه الجهنم وكان الناس ومنهم من لا

الى هذا انتهى  
الجزء الاول

يحلالة ولا يجت عليه ومنهم من يجب عليه فالدين يسجد لعم والحمد لله من اسلم  
بين طهرى المشركين وله قن باهله وعترته ويقدر على اطهار دينه ويكون  
امناً على نفسه مثل العباس ابن عبد المطلب وعقوان لم ان مهاجروا الى بكر سواد  
سواد المشركين ولا يلزمه لانه فاكر على اطهار دينه واما الذي يجب ولا يجب  
له فهو ان يكون ضعيفاً لا يقدر على الجهنم ويجب عليه فانه يقع الى ان يمكن  
واما الذي يلزمه الجهنم ويجب عليه من كان فاكر على الجهنم ولا يامن على نفسه من  
المقام بين الكفار ولا يمكن من اظهار دينه يلزمه ان مهاجر لقوله تعالى  
ان الذين يوبىهم المليك طالى انفسهم قالوا هم كنهم قالو كنا مستضعفين في  
الارض قالوا لم يكن ارض الله واسعه فيما حروا به ما فوج الجهنم على  
المستضعف الذي لا يقدر على اطهار دينه وذلك على ان من لم يلى مستضعفاً  
لا يلزمه ثم استثنى ان لم يقدر فقال لا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان  
لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً فاولئك عسى الله ان يعفو عنهم والجهنم  
ما قبله ما دام الشرك قائماً وروى عن النبي عليه السلام انه قال لا تقطع الجهنم  
حتى سقطع التوبة ولا تقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها وما روى من  
قوله عليه السلام لا تجز بقدر النزع معناه لا هجر بقدر النزع بطلها الفضل الجهنم  
بقدر النزع من مكة لانها صارت دار الاسلام والجب الجهاد الاعلى كل حرب بالغ عاقل  
فاما المملوك فلا جهاد عليه لقوله تعالى ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج  
وروى عن النبي عليه السلام انه اذا اسلم الرجل عنه قال حرام مملوك فان كان حراً  
بايعه على الاسلام والجهاد وان كان مملوكاً بايعه على الاسلام واما النساء فلا جهاد  
عليهن وسئل النبي عليه السلام هل على النساء جهاد قال نزع جهاد لا مال فيه الحج  
والعمر والنبي لاصحابه عليه وروى عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله  
عليه واله يوم اجدد وانا ابن اربع عشرة سنة فردنى ولم يرنى بلغت وعرض عليه  
يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازنى في المقاتلة والمجنون لاصحابه عليه  
لانه عتق مكلف فاذا اراد الامام ان يغزوهم ويخرجهم للحجاجة اليهم جاز ذلك  
الا المجايين فانه لا نفع فيهم وكان النبي عليه السلام يحمل معه النساء الغوات  
والاعداد التي ينقطع معها فرض الجهاد العى والعجز والمرض والاعسار فاما



الاغزو يلزمه فرضه لانه كالصحيح في غلبه والاعرج ضربان احدهما مقعد  
لا يطبق معه المشي والركوب والجهاد سقط عنه وان كان اعرجا حقيقا  
يطبق معه الركوب والعدو فانه يلزمه للجهاد اما وضربان ثقيل وحفيف  
والفيل كالرسام والحيي للطبقه والجهاد عليه لقوله تعالى ولا على المزيه جرح  
وان كان حقيقا كالصداع ووجع الطرس والحيي الحقيقه والجهاد لا يسقط عنه  
لانه كالصحيح واما الاعسار فانه سطر وان كان الجهاد قريبا من البلد وجعله لزم  
كل احد ولا يعسر فيه وجود المال وان كان على بعد بطر وان كان مسافه لا يقدر  
فيها الصلح من شرطه الزاد ونفقة الطريق ونفقة من يجعله نفقته الى حين  
العود وثمر السلاح بان لم يجد ولا يلزمه شي لقوله والاعلى الدين لا يجدون ما يفتقون حرج  
اذا سطعوا الله ورسوله وكاتبه المسافه بين ذلك من شرطه ان يكون واجدا ذكرناه  
في المسافه العريبه وراد وراجله لقوله والاعلى الدين اذا انزح لجهلهم فليس لاحد  
ما اهلكه عليه ومن اراد الجهاد عليه الدين والدين ضربان حال وموجب فان حاله لم يكن  
له ان يجاهد الا بان ضا حيه وان كان الدين مؤحلا والطاهره يلزمه وليس لضا حيه  
منعه لانه غير له من لادين عليه وقيل ان له منعه لانه مغرور بتدبيره لانه يطلب  
الشهاده فاما الابوان فان كانا مسلمين لم يكن له ان يجاهد الا بامرهما ولهما منعه  
روى ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه واله تعالى برسول الله احاه فقاتل الابوان  
فقال نعم فيهما فاجاهد واما طلب الفلح والاولى الا حرج الا باذنها فان معناه لم يحرم عليه  
مخالفةهما هذا كله اذا لم يقع الجهاد وان بقي الجهاد وحياط العدو بالبلد فعلى كل واحد  
ان يعرف وليس لاجد منعه لا الابوان ولا اهل الدين وان كانوا الابوان مشركين او  
او اجدتهما وله مخالفةهما على كل حال واذا خرج الى الجهاد ولا منع هناك ولا عذر ثم جرح  
عذر فان كان ذلك قبل ان يلحق الرصاص كان ذلك العذر من قبل الغير صل ان يكون صاحب  
الدين اذن ثم رجع وكان ابواه كافرين واسلما ومنعه فعليه الرجوع مثل الاولى وان  
كان العذر من قبل نفسه كالمرض والمرض فهو للخيار ان شاء فقد وان شاء رجع وان  
كان بعد التقا الرخص حصول القتال بان كان لمرض في نفسه كان له الاصر لانه  
لا يمكنه القتال وان كان للدين والابوان فليس لهما ذلك لانه دليل عليه ولقوله ومن  
لولم يرمي ذبح الا معكروا القتال ومعكروا اليه وذلك علم اذا كان له ان كافر  
بشك ان شوفي قتله فان ظهر منه ما لا يحور الجي عليه كسب الله ورسوله

والآية جاز قلته وروى ان ابا عبيد بن اياه حين سمعته تسب رسول الله فلما قال له  
البي صلى الله عليه واله لم تقتله قال سمعته يسبك فسكن عنه من وجب عليه الجهاد  
لا يجوز ان يغزو اعز عني كجمل باخذ وان كان من لا يخضع عليه اعسار جاز له ان ياهد  
المجمل من عني ويجاهد عنه ويلون الاجاه صحيحه ولا يلزمه رد لآخره ويكون  
تواب الجهاد له وللمستين اجر المفقده واما ما ياحد اهل الديوان من الاداق فليس  
باجز بل هم باجذون لانفسهم وانما يجاهدون لانفسهم وانما ياحد من حفا حمله  
الله لهم فان كانوا ارضدوا انفسهم للقتال واقلوا في الثغور فمهم اجل الزعم  
لهم سهم من الف يدفع اليهم وان كانوا مقفين في بلادهم يغزوا واخضعوا امثالهم  
اهل الصدقات يدفع اليهم سهم منها واما معاونه المجاهدين فليس فيها فضل من  
السلطان والعوام وكل احد يستحقون به التواب وروى النبي صلى الله  
عليه واله قال من جهز عاريا او جاحا او مقفرا او خلفه في اخيه فهو مثل امره واذا  
غزو الامام من رجل الغديل او الارجاف او معاونه المشركين يسبى ان غيرة من  
الغزو ومعه والغديل ان يقول للمسلمين الصواب ان نزع فان لا يطيع الغدو واليسلم  
او يغزوا يوفيه من المسلمين بذلك ويضع ثباتهم والارجاف ان يقول بلعني ان القوم مكينا  
اولهم مدد الكفهم ويجوز ذلك والاعانه ان يوهي عسا من المشركين او يكاتبهم بلخبارهم  
ويطلعهم على غزوات المسلمين فارخالف واحد من هؤلاء وكى وخرج مع الناس وغزوا لم يسلم  
لانه ليس من المجاهدين بل هرعاص وليس كذلك من عليه الدين اوله ابوان اذا خرج بل  
بشهم والبرضع له ايضا لما قلناه وبحور الامام ان يستعين بالمشرعين على قتال المشركين  
بوجود شرطين احدهما ان يكون بالمسلمين قلته وفي المشركين كثير والثاني ان يكون  
لمستعان به حسب الراي في المسلمين كما فعل النبي صلى الله عليه واله مع  
صفوان ابن امية واستعان النبي صلى الله عليه وسلم بهود فبقتاع فوضع لهم فاذا حضروا  
وغفوا لا ينقسم لهم بل يرضع لهم كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وبحور ان يظهروا منهم  
المولفه من الصدقات وبحور ان يستاجر المشركين على اجاره على الجهاد لانهم  
ليسوا من اهل الجهاد ومن يرضع له من اهل النساء والصبيان والعبيد الكفار يدفع  
اليهم من المصلح وبحور الامام ان يعطيهم من اصل الغنمه او من ربحه اجماسها  
واذا جمعت الشروط التي ذكرناها ومن عليه الجهاد ولا يحل عليه ان يجاهد  
الا بان يكون هناك امام عاقل او من نصبه الامام للجهاد ثم ندعوا الي

عليه



الحق في صبيحة على ما ذكرناه و متى لم يكن للامام ولا من نصبه سقط  
 الوجوب على الجهر فغلة اضلا اللهم الا ان يذهب المسلمين من تخاف معه على بيضه  
 الاسلام وحسن بواره او تخاف على قوم منهم فانه يحبس حديد فاعلمهم وبصدة الدع  
 عن المنكر والاسلام وهكذي حكم من كان في ذات الحرب ودهمهم عدو تخاف منهم  
 على نفسه جاز ان يجاهد مع الكفار دفاعا عن نفسه وقالبه دون الجهاد الذي  
 وص عليه في الشرع والجهاد مع ائمة الجور ومن غنى امام اضلا خطا فصح بان يحبس  
 فاعلة الدم والعقاب ان اصيب لم يجر وان اصاب كان ما تومنا ومتى جاهد مع  
 عدم الامم ومن نصبه فظفروا وغنوا كانت العزيمة كلها للامام حاصه ولا  
 يتحققون منها شيئا اضلا والمرا بطة بهما فضل كبير وتواب جزيل اذا كان هناك  
 امام عاقل وجدها ثلثة ايام الى اربعين يوما فان زاد على ذلك كان جهادا ومن  
 نذر المزابطة في حال استسار الامام وجب عليه الوفا به غير انه لا يجاهد العدو ولا  
 على ما قلناه من الدفاع عن الاسلام والنفس وان نذر ان يضر شيئا من ماله  
 الى المزابطين في ظهور الامام وجب عليه الوفا به وان كان ذلك في حال استسار  
 صفة في وجوب البر الا ان يخاف من الشك في بصره اليهم نفيه ومن اجر نفسه  
 ليوب عن غيبته في المزابطة فان كان حال انقراض يبا الامام فلا يلزمه الوفا به ويد  
 عليه فيما اخذ منه فان لم يجد على ورتبة فان لم يكن له ورتبة لزمه الوفا به على  
 حال عيى الامام لزمه الوفا به على كل حال ومن اعلمه المزابطة ببغية فرباط ذاب  
 او اغان المزابطين شي كان له فيه ثواب **فضل في الكفار**  
**الكفار وكيفية قتالهم** الكفار على ثلاثة اصناف اهل كتاب وهم اليهود  
 والنصارى فها ولا ولا يجوز اقترافهم على دينهم ببذل الجزية ومن له شبهة كتابتهم  
 المحوس في محكمهم حكم اهل الكتاب يفرقون على دينهم ببذل الجزية ومن كتاب له ولا  
 شبهة كتابتهم مع معذاتها ولا الثلثة اصناف من عبادة الاصنام والاوثان والوال  
 وعيهم فلا يفرقون على دينهم ببذل الجزية ومتى امتنع اهل الكتاب من بذل الجزية  
 فقتلوا وسبب ذرائعهم وسأوهم وموالهم ويكون مساويين للامام ان سيدوا  
 يقال من يلبه من الكفار لاوتى فالاوتى والاوتى ان يتنحى كل طرف من طرف  
 بلاذ الاسلام يقوم يكونون اكفاليهم من الكفار فيبى الحصون ويجفر  
 الخناق ان امكنه ويولى عليهم غلاما غلاما ديسا حتى استجاعتا يقدم

في موضع الاقدام ويتالي في موضع التالى فاذا فعل الامام ذلك بانه يغزو المسلمين

في موضع الاقدام ويتالي في موضع التالى فاذا فعل الامام ذلك بانه يغزو المسلمين  
 ١ اهل الدين وان وغيرهم من يبتعدوا عما قلنا الاولى قتال من يلبه لقوله قالوا الذين  
 ٢ يلو بكم من الكفار الا ان يكون الا بعد استذخوفا من الاوتى ببداهم ثم يغزو الى  
 ٣ الى الاوتى لانه موضع ضرور واذا كان في المسلمين فله وضعف وفي المشركين  
 ٤ كثر وقوم فالاولى ان نوجر الجهاد وباتي حين يحصل للمسلمين فتح فاذا استندت شدة  
 ٥ المسلمين وعلم قوتهم لا يجوز ان يوجر الفضاى واقل ما عليه ان يغزو في كل عام غزوا  
 ٦ وكما اكثر الجهاد كان افضل لانه من فرائض الكفارات وكما كان اكثر كان  
 ٧ افضل وكان في بدو الاسلام ان يضاف واجد لعشر ثم تسع بوقوف الواحد بين  
 ٨ بدليل الآية ولست المراد في ذلك ان يقف الواحد باز العشر او اثنين وان اراد  
 ٩ الجملة وان كان جيش المسلمين اذا كان نصف جيش المشركين فلا يركب وجب  
 ١٠ الثبات فان كان اكثر من ذلك لم يلزمه جوار الانصار ومعنى الزوم الثبات لانه  
 ١١ لا يجوز الانصراف الى موضعين احدهما ان يحرق لقتال ويثيبان يجرى  
 ١٢ مضيق الى اتساع ليعول الجبل او معاطش الى مياه او كاسلستى والريح في  
 ١٣ وجوههم فاستندت بها وما استند ذلك والثاني ان يحترق الى فيه وجماع لقوله  
 ١٤ الا متجوزا لقتال او متجرا الى فيه ولا فرق بين ان يكون الغية قربة او بعيد  
 ١٥ فليليه او كثره لغوم الآية فان انصرف على غير هذين الوجهين كان فوا لائق  
 ١٦ وانما تلك كبرى وما يغضب من الله فاذا غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل وهلك  
 ١٧ فالاولى ان يقول ليس له ذلك لقوله اذا الغلب على ظنه انه اذا ثبت قتل وهلك  
 ١٨ القول ولا يلقوا بايديكم الى المملكة واما اذا كان المشركون اكثر من ضعف المسلمين  
 ١٩ فلا يلزم الثبات وهل يتجوز ذلك ام لا فان غلب على ظنه انه لا يغلب والمتنجح ان يثبت  
 ٢٠ ولا يضر ليلا يكر المسلمين وان غلب على ظنه انه يغلب ويمتلك فالاولى ان لا يضر  
 ٢١ وقبل انه يجت عليه الانصراف وكذلك القول فيمن جعل قصده وجل فغلب على ظنه  
 ٢٢ انه ان ثبت له قتله فعليه الهرب واذا نزل الامام على بلد فله محاصرة ومنع  
 ٢٣ ان يدخل اليه اجذا ويخرج منه لقوله تعالى واحصرهم وحصر رسول الله اهل  
 ٢٤ الطائف وله ان يصيب عليهم محجس او عراة ويهدم عليهم السور والمنار  
 ٢٥ ويقبل قتل غاما ماعا فعل النبي عليه السلام باهل الطائف فاذا ثبت ذلك فان  
 ٢٦ لم يكن في القوم مسلمين رماح كل حال وان كان فيهم نساء وصبيان كحماوان

بذلك

اسقط



١٢٢  
١ بهم اسارى مسلمين فان كان مضغاً الى ذلك بان يخاف ان لم نرمهم نزلوا وظروا  
٢ به جاز الرمي وان لم يكن ضرراً نظروا في المسلمين فان كانوا عراة جاز الرمي  
٣ لان الظاهر ان يصيب غيرهم الا انه يكن ذلك ليلا يصيب مسلماً فان كانوا المسلمين  
٤ اكثر لم يجز الرمي لان الظاهر ان يصيب المسلمين ولا يجوز قتل المسلمين لغير ضرر  
٥ وله ان يفتح الماء عليهم فيعرفهم ويرمهم بالنار والحطب والحماق والقناريات وكل  
٦ ما يند فيه ضرر عليهم وكره اصحابنا القاء السهم في بلادهم وله ان يرمي عليهم وهم  
٧ غاضون ويضع السيف فيهم فان السيف ضل الله عليه واله اعاد على بني المصطلق وتبي  
٨ كراهية الست له حتى يصح والوجه فيه اذا كان مستظهاً وقه قوق ولا  
٩ حاجة به الى الاعان ليلاً اذ منعه واذا كان بالعكس من ذلك جاز الاغان ليلاً  
١٠ وزوى اس عباس عن الصبيان بن جثامة قال قلت لرسول الله نيت المشركين  
١١ وبهم السبا والصبيان فقال انهم منهم واما حريث المبال والمحصون وقطع  
١٢ الشجر المثمن فانه جاز اذا غلب على ظنه لا يملك الا بذلك فان غلب على ظنه  
١٣ انه عليه ولا فضل الله لا يفعل فان فعل جاز كما فعل النبي عليه السلام بالظايف  
١٤ وبني السطري وخيبر واخزق على بني السطري وجرب ديارهم واذا نزلت المسكنين  
١٥ باطفا لهم فان كان ذلك حال النجاة الفاعل جاز فيهم ولا يقصد الطفل بل يقصد  
١٦ من خلفه فان اصابه وقتله لم يكن عليه شيء لان لولم يفعل ذلك لادى الى بطلان  
١٧ الجهاد واما اذا لم يكن الحرب قائمه فانه يجوز ان يرموا والاولى تحبته واذا نزل  
١٨ المشركون باسارى المسلمين فاهل الحرب قائمه لم يجز الرمي وان خالف كان  
١٩ كالالحكم فيه كالحكم في غير هذا المقام ان كان القتل عمداً والقود والكفان  
٢٠ فان كان خطأ والديه والكفان لانه فعل ذلك من عي جاحه وان كانت الحرب ملتحمة  
٢١ فان الرمي جاز وتقصد المشرك وتوفي المسلم لان في المع منه بطلان الجهاد  
٢٢ فاذا نزل جواز فاذا رمي فاصاب مسلماً وقتله فلا قود عليه وعليه اكل الكفان  
٢٣ دون الدية لقوله تعالى وان كان من عدو لكم وهو موثر فتجوز رقبته ولم  
٢٤ يذكر الدية واذا وقع في الاسر شحاً من اهل الحرب ففيه اربع مائات احدى  
٢٥ ان يكون له رأي وقال محكمه حكم الشاب والامام مخير بين القتل والاسرقاق لمن  
٢٦ والغدا والثانية ان يكون فيه قتال ولا رأي ليجوز قتله ايضاً والتاكنه له  
٢٧ رأي ولا قتال فيه بجور قتله بلا خلاف لان ذنوبه من الصلوة مثل يوم جئتموه

١٢٢  
١ ابن مائة وعشرين سنة او خمسة وعشرين سنة ولم يبار النبي عليه السلام الرابع  
٢ ان لا يكون له رأي ولا يديه قتال وهو الفاني وهذا لا يجوز قتله غداً وفيه خلاف  
٣ وهكذا القول في اهل الصراخ والرهبان فانهم يقتلون كلهم الا من كان شحاً  
٤ فائياً هدماً عاكماً الراي لغو الامان والاحبار وقد روي ان بها ولا يقتلون  
٥ واما الاسارى على ضربين احدهما احد قل ان يضع الجزاء وازها وتنفض الحرب  
٦ فانه لا يجوز للامام استبقاؤه بل يقتله بان يصيب رقبته او يقطع يديه ورجليه  
٧ ويتركه حتى ينف وموت الا ان يسلم فيسقط عنه القتل والضرب الا هو  
٨ كل اسير يوحّد بعد ان يضع الحرب وازها فانه يكون الامام محباً اليه بين ان يمن  
٩ عليه ويطلقه وبين ان يتركه وبين ان يفاكه ولا يس له قتله على فارواه  
١٠ اصحابنا ومن احد اسيراً فعجز عن الشيء ولم يكن معه ما يحمله عليه الى الامام لم يطلقه  
١١ لانه لا يعلم ما جعل الامام فيه ومن كان في يده اسير وجب عليه ان يطره ويستقيه  
١٢ وان اريد قتله في الحال ولا يجوز قتل احد من الكفار الذين لم يبلغهم الدعوى الا بعد  
١٣ دعائهم الى الاسلام واظهار الشهادتين والاقرار بالتوحيد والعدل والتمام جميع  
١٤ شرائع الاسلام فمضى دعوا الى ذلك فلم يجزوا حل قتالهم الا ان يقتلوا الخزيه وكانوا من  
١٥ اهلهم متى لم يدعوا لم يجز قتالهم وسبى ان يكون الذاني الامام او من نصبه للاحكام  
١٦ بذلك فان نذر ان يقتل منهم قبل الدعوا فلا قود عليه ولا دية لانه لا دليل عليه  
١٧ وان كان الكفار قد بلغتهم الدعوى البسي عليه السلام وعلموا انه يدعو الى الاعان ولا  
١٨ اقراره فان من لم يقبل فانه ومن قبل منه امنه فهو لا جزى للمسلمين وذلك مثل الروم  
١٩ والترك والمروخ والحور وغيرهم وللامام ان يبعث الحدا الى بها ولاى من غير ان يراسلهم  
٢٠ ويدعوهم ان ما بلغهم قد احروا وله ان يبيدهم وينقلهم غائبين كما عار النبي عليه  
٢١ السلام على بني المصطلق وقتلهم عارب في قوله عرو وجل ليطهرهم على الدن كله اراد  
٢٢ بالبح والادله وقتل اراد ذلك على قيام المهدي عليه السلام ويبل انه اراد على اذبار  
٢٣ الغرر خلفها وقد كان على ذلك هو لا يجوز قتل النساء فان عاون رواجهن رجالهن  
٢٤ مستدعنهن فاذا اضطرك قتلهن لم يكن بقتلهن باس ومن قتل منه لجزيه  
٢٥ فما يقتل منه اذا استلزم شرائط الدية وهي الامتناع من مجاهد المسلمين  
٢٦ ما كل لمح لجزيه وشرب الخمر واكل الربا ونكاح المحرمات في شرع الاسلام فمضى  
٢٧ لم يقتلوا ذلك واستأمنه لا يقبل منهم الجزيه وان قتلوا ولكم فقلوا  
٢٨ شيئاً من ذلك وقد حرّصوا من الذمة وحزى عليهم احكام الكفار

الشيخ

١٣٥



فصل في ذكر عقد الأمان للمسلمين  
 عقد الأمان جائز للمسلمين لقوله تعالى وان احب من المشركين استجارا فاجر  
 حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمته وعقد النبي عليه السلام الأمان للمسلمين عام  
 المحدثه فاذا استحوار نظر ان كان بالعماء والامام جار ان يعقد لاهل  
 الشرك كلهم في جميع البقاع والاماكن لان اليه النظر في مصالح المسلمين وهذا  
 من ذلك وان العاقد خليفه الامام على اهل فائه يجوز له ان يعقد لمن يلبه  
 من الكفار دون جميعهم لان اليه النظر في تلك الجهة دون غيرها والآل العاقد  
 اجماع المسلمين جار ان يعقد لاهلهم والواحد والعشرون ولا يجوز ان يعقد لاهل  
 بلديهم ولا لاهل اقليم لانه ليس اليه النظر في مصالح المسلمين فان ائتمروا  
 لاهل المسلمين وان كان العاقد حرا مكلفا جازبا لاهلهم وان كان عبدا صحيحا  
 كان ماكد وثالة في القتال او غير ماكدون وفيه خلاف لقوله عليه السلام سعي  
 مذموم اذناهم واذا ناهى عبدهم واما المرأة فيصنع امانها بلا خلاف لان ام هاني  
 بنت ابي طالب اجابت رجلا من المشركين يوم فتح مكة واجاز النبي عليه السلام  
 امانها وقال اجريا من اجرت وامان من امنت والصي والمجنون لا يصح امانهما  
 لا ائتمعا مملكتين فان اعز مشرك عزا حق وامنه ودخل بامانه والامان فاسد  
 ولكن لا يجوز التعرض له قبل ان يرد الى مأمته ثم يصرح جريا لانه دخل بشبهة فالا  
 يجوز عذر والظفر به وعلى هذا روى اصحابنا ان المشركين اذا استندوا  
 من المسلمين فقالوا لا ندكم وظنوا انهم امنوه فانه لا يتعرض لهم بل يبيح  
 ان يردوا الى الما من ثم يصرون جريا لانهم دخلوا بشبهة واما الغطاء الامان  
 فهو ان يقول امسك احزبك واذا تمتك دمه الاسلام واما اذا قال لا نذهل  
 لا يخف لا بأس عليه او قال ما مئة بلغه اخرى فان علم من قصد اية اراذ الامان  
 كان امانا لان المراعي الفضل دون اللفظ فان لم يقصد بذلك الامان لا يكون امانا  
 عوانهم اذا سكنوا الى ذلك ودخلوا الاستعراض لهم لانه شبهه وبودوا الى مأمته  
 ثم يصرون جريا وكذا الحكم اذا اوامر مسلم الى متبرعا فانه يضمن امانه فليس  
 الى ذلك ودخل دار الاسلام كان حكمه ما قلناه وان قال لم او منهم فالقول قوله  
 فان مات قبل ان يبين شيئا لم يكونوا امنين غير انهم يبيحون ان يردوا الى مأمته ثم  
 يصرون امانا بالمكان التمه فاما وثا الامان فانه قبل الاستمرار ادام على الامتناع  
 وان حصل في مضيق او في حصن ولجميع المسلمين فانه يصح الامان لانه بعد علي

الامتناع وان اقر مسلم بانه امن مشركا قتل منه واما بعد الاسر فلا  
 يصح الامان من اجماع المسلمين فالجمل فيه الى الامام على ما مضى فان اقر  
 مسلم انه كان امن هذا لا يبرئ لم يقبل الاسر منه لانه لا يمكن عقد الامان  
 في هذه الحال فلا يمكن لاهل فائه فان اقام يديه على ذلك قبلت ولذلك اذا اجتمعت  
 جماعة من المسلمين فافروا بهم عقدوا الامان له قبل الاسر لم يقبل لانهم شهدوا  
 على فعلهم واذا اجتمعت مسلمي اهل الحرب وكسب اليهم فاطلعتهم على اضرار المسلمين  
 لم يحل بذلك قتله لان جابط ابن ابي بلتعنه كسالى مكة كتابا بحرم خمر المسلمين  
 فلم يحل النبي عليه السلام قتله وللإمام ان يعفو عنه وله ان يعزله لان النبي  
 عليه السلام عفا عن حاطب ومن اقم مشركا او غير مشرك ثم حفر ونقض مأمته  
 كان غارا اثميا اذا دخل الجزى دار الاسلام وعقد لنفسه الامان فانه يعقد  
 لنفسه ولماله على طريق البيع وان حرم له دار الحرب بطرفان خرج باذن الامام في  
 رسالة او تجارة او حاجة فهو في الامان مثل الذي اذا حرم له دار الحرب لغير  
 وان الحق بدار الحرب للاستيطان استغنى مائة في نفسه ولا يفتقر في ماله ما  
 دام حيا والامان قائما لماله فان مات اشغل ميراثه الى ولته ورثته من اهل  
 الجزى ان لم يكن له وارث مسلم ويقتضيه الامان في المال لانه مال الكافر  
 لا امان بينا وبينه في نفسه ولما له كتابا براهل الجزى يصرفه للائام  
 خاصة لا لامة لم يوحى بالسيف فهو في منزله مرات من لا وارث له وان عقد  
 امانا لنفسه فمات عبدا وله مال وله ورثته في دار الحرب كانت مثلها  
 المسئلة الاولى في سوا في الناس من قال اية يرد الى ورثته لانه مات على  
 الامان والاول اقوى وان عقد الامان لنفسه وماله ولحق بدار الجزى للاستيطان  
 استغنى مائة في نفسه دون ماله على ما قلناه ثم ظهر به ووقع في الاستغنى  
 لا يرد عنه ماله لانه لا دليل عليه فان بودى به او من عليه يد اليه المال  
 وان قيل زال ملكه عن ماله الى وارثه وكان الجمل كفا ومناة فاسترق  
 زال ملكه لان المملوك لا يمكن شيا وصار ماله قسما فاعقب بعد ذلك لم يرد  
 اليه وكذلك ان مات لم يرد الى ورثته سوا كما هو مسلمين او كفار لانه لم يترك  
 شيئا اذا دخل مسلم دار الحرب بايمان فسرقت منهم شيئا او استعرض من  
 جرمي مالا وعار النبي امدل صا ح المال بامان كان عليه رده لان الامان  
 يقتضي الكف عن اموالهم واذا ائتمروا من جزى من جزى ثم دخل البنا بامان  
 كان على المفترض رده على المفترض لانه لا دليل على براه دفته بذلك والاصل



وَجَزَى الزَّوْجَ وَكَذَلِكَ لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَامْتَهَنَهَا مَهْرًا وَاسْلَمَ وَتَرَافَعَا لَيْسَ الزَّوْجُ  
الزَّوْجُ الْمَهْرَانِ كَانَ فَمَا يَمْلِكُ وَالْأَفْقَعُ أَنْ كَانَ لَا يَمْلِكُهُ مُسْلِمٌ وَأَنْ تَزَوَّجَ حُرٌّ  
بِحُرِّيَّةٍ وَدَخَلَ مِنْهَا وَمَاتَتْ ثُمَّ اسْلَمَ وَرُجِعَ لَهَا وَدَخَلَ الْبَيْتَ وَجَاءَ وَارْتَهَبَ بَطْلُونُ  
الْمَهْرِ لَمْ يَلْزِمَهُ دَفْعُ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ لِأَنَّ الْمَرْثَةَ أَهْلُ حَرْبٍ وَالْأَمَانُ لَهُمْ عَلَى هَذَا  
الْمَهْرِ وَأَنْ كَانَ لَهَا وَرَثَةٌ مُسْلِمُونَ كَانَ لَهُمْ مَطَالِبُهُ الزَّوْجَ بِالْمَهْرِ إِذَا دَخَلَ  
حُرٌّ الْبَيْتَ بِأَمَانٍ فَقَالَ لَهُ الْإِمَامُ أَنْ رَجِعَ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ وَالْأَجَلُ عَلَيْكَ حَيْثُ  
أَهْلُ الذَّمِّ فَأَقَامَ سَنَةً جَازًا أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ وَأَنْ قَالَ لَمْ يَصْرَحْ إِلَى دَارِ  
الْحَرْبِ فَانْزَعْنَا صَرْفَ بَعْضِكَ ذِمَّتًا فَأَقَامَ سَنَةً ثُمَّ قَالَ لَمْ يَصْرَحْ  
فَقُلْ قَوْلَهُ وَلَمْ يَجْزِ أَحَدُ الْجَزِيَّةِ مِنْهُ بَلْ تَزِدُ لَهُ مَا مِنْهُ لَأَنَّ الْأَصْلَ تَرَاةُ دَفْعَتِهِ  
وَأَنْ فَلَنَازِلَةٍ بِضَرْفٍ كَانَ قَوْلًا لَا يَخَالِفُ الْإِمَامَ وَإِذَا دَخَلَ الْمُسْلِمُ أَوْ  
الذِّمِّيُّ دَارَ الْحَرْبِ مَسْتَأْمِنًا فَخَرَجَ بِأَمَانٍ مِنْ مَالِهِمْ اسْتَزَى لَهُمْ بِهِ شَيْئًا فَإِنَّهُ لَيُؤْتَى  
لَهُ سَوَاءٌ كَانَ مَعَ الْمُسْلِمِ أَوْ الذِّمِّيِّ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمَانَةٌ مَعَهُمْ وَلِلْحُرِّ أَمَانٌ وَلِلْأَنْفِ  
الْحُرِّ إِلَى الذِّمِّيِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ شَيْئًا وَدَفْعُهُ كَانَ فِي أَمَانٍ بِالْأَخْلَاقِ إِذَا حَاضَرَ  
الْإِمَامَ بَلَدًا وَعَقَدَ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَيْكُمِهِمْ فَيَحْكُمَ بِهِمْ بِرَأْيِهِمْ وَيُعْطَى  
جَازٌ ذَلِكَ كَمَا بَوَّلَتْ بَنِي قُرَيْبَةَ عَلَى حَيْكُمِ سَعْدِ بْنِ مِقْدَادٍ حَيْكُمَ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِ دَجَالِمْ  
وَسَيِّ ذُرَّارِهِمْ فَقَالَ الْمَنِيُّ قَلْبُهُ السَّلَامُ وَلَقَدْ حَكَمَ فِيهِمْ حَيْكُمُ اللَّهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعَةِ  
أَرْفَعَةٍ يَعْنِي سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فَكَأَنَّ حُجْرَانَهُ وَالْكَلَامُ بِقَدْرِكَ فِي فَصْلَيْنِ  
فِي صَفَةِ الْحَاكِمِ وَفَمَا يَحْكُمُ بِهِ إِلَّا الْحَاكِمُ وَالْبَدْمُ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا سَلَامًا بِالْعَاقِلَةِ مِنْ  
أَهْلِ الْعِلْمِ فَإِنْ كَانَ صَبِيًّا أَوْ جَبُولًا أَوْ أَمْرًا أَوْ عَبْدًا أَوْ فَاسِقًا أَوْ كَافِرًا لَمْ  
يَجْزِ وَحُجْرَانُ يَكُونُ أَعْيُ لَأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ رَفِيقَهُ وَكَذَلِكَ أَنْ كَانَ مُحْدُوًّا  
فِي قَذْفٍ وَتَابَ جَازًا أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَيْكُمِ رَجُلٍ مِنْهُمْ نَظَرَ فَإِنْ كَانَ عَلَى حَيْكُمِ مِنْ  
مُحْتَارٍ رَوِيهِ لَمْ يَجْزِ حُرِّيٌّ بِوصفٍ أَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَيْكُمِ رَجُلٍ كَافِرًا وَأَنْ يَحْكُمَ بِهِمْ  
كَافِرٌ وَمُسْلِمٌ لَمْ يَجْزِ لَأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَلُونُ حَيْكُمًا وَأَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَيْكُمِ مُسْلِمٍ ابْتِغَاءً  
جِسْرَ الرَّأْيِ فِيهِمْ أَوْ رَجُلٍ اسْلَمَ عِنْدَهُ وَهُوَ جِسْرُ الرَّأْيِ بِهِمْ أَوْ مُسْلِمٌ عِنْدَنَا  
جِسْرَ الرَّأْيِ فِيهِمْ كَرِهَ ذَلِكَ وَكَانَ حَائِرًا إِذَا كَانَ بِالْصَّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَآهُنَا أَنْ  
يَنْزِلُوا عَلَى حَيْكُمِ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَيْكُمًا كَانَ فَاسِدًا عِيْرَانِهِمْ يَكُونُونَ فِي أَمَانٍ  
لَأَنَّ يَنْزِلُوا عَلَى هَذَا الْحَيْكُمِ الشَّرْطُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَوَاضِعِهِمْ حَتَّى يَرْضَوْا حَيْكُمَ  
مَنْ جُورَ أَنْ يَكُونَ حَيْكُمًا وَأَنْ يَنْزِلُوا عَلَى حَيْكُمِ مَنْ جُورَ أَنْ يَكُونَ حَيْكُمًا وَلَمْ يَحْكَمْ  
بَشْيَ حَتَّى مَاتَ لَمْ يَحْكَمْ بِهِمْ عَيْنُهُ وَتَبَدُّونَ إِلَى مَوَاضِعِهِمْ حَتَّى يَبْصُرَ عَيْنُهُ

أَوْ يَرْضَا بِهِ يَنْزِلُونَ عَلَى حَيْكُمِهِ فَأَمَّا مَا يَحْكُمُ بِهِ فَلَا حُجْرَانَ يَحْكُمُ إِلَّا بِإِذْنِهِ حُظَا  
لِلْمُسْلِمِينَ غَايَةً بِصَالِحِهِمْ عَمَّ سَطَرَ فَإِنْ حَكَمَ بِقَوْلِ الرِّجَالِ وَسَيِّ السَّاءِ وَالْوُلْدَانِ  
وَعُتْبِيَّةِ الْمَالِ يُعْتَدُّ ذَلِكَ حَيْكُمًا حَيْثُ سَعْدَانِ مُعَاكِرَةٍ بَنِي قُرَيْبَةَ فَأَرْجَحُ مَا سَرَقَ  
الرِّجَالُ وَسَيِّ السَّاءِ وَالْوُلْدَانِ وَأَخَذَ الْأَمْوَالَ جَازًا بِصَاحِبِهَا وَحَكَمَ بِالْبَيْتِ وَتَرَكَ الْبَنِي  
لِكُلِّ جَالٍ ابْتِغَاءً إِذَا زَاهُ حُظَا وَأَرْجَحُ مَا يَنْزِلُونَ عَلَى حَيْكُمِهِمْ عَلَى أَنْ يَرْضَوْا حَيْكُمَ  
لَهُمْ ابْنًا لَأَنَّهُمْ تَرَلُّوا عَلَى حَيْكُمِهِمْ وَعَلَى لَوْ حَكَمَ عَلَى أَنْ يَرْضَوْا حَيْكُمَ لَمْ يَجْزِ حَتَّى  
يَرْضَوْا حَيْكُمَ مِنْ عَرَى حَيْكُمِهِمْ فَإِنْ حَكَمَ عَلَى مَنْ اسْلَمَ فِيهِمْ أَنْ يَتَرَفَّ وَفَرَّاقًا عَلَى الْكُفْرِ  
قَبْلَ جَازًا فَإِنْ رَادَّ أَنْ يَتَرَفَّقَ بِقَدْرِكَ مَرَّاقًا عَلَى الْكُفْرِ لَمْ يَنْزِلْ لَهُ لَأَنَّهُمْ يَدْخُلُونَ عَلَى  
هَذَا الشَّرْطِ وَأَنْ ارَادَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِ جَارٌ لَيْسَ فِيهِ ابْتِغَاءٌ سَيِّ شَرْطُهُ بَلْ فِيهِ اسْتِقْطَ  
مَا كَانَ شَرْطًا مِنَ الْقَتْلِ فَإِنْ حَكَمَ بِقَوْلِ الرِّجَالِ وَسَيِّ السَّاءِ وَالْوُلْدَانِ وَرَأَى الْإِمَامُ أَنْ  
يَعْنَى عَلَى الرِّجَالِ أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ جَازٌ ذَلِكَ لَأَنَّ سَعْدَ حَيْكُمِ عَلَى بَنِي قُرَيْبَةَ بِقَوْلِ دَجَالِمْ غَمَّ  
أَنْ بَا سَا الْأَبْصَارِ سَالِ الْبَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَنْ يَسْأَلَ الْمَرْبِسَ بِطَا الْيَهُودِيَّ  
لَهُ فَعَلَّ فَإِنْ نَزَلُوا عَلَى حَيْكُمِ الْحَيْكُمِ وَقَبْلَ أَنْ يَحْكُمَ فِيهِمْ تَنَتَّى اسْلَمُوا أَعْصَمُوا أَوْ مَاتَ وَأَمَّا الْغَمُّ  
وَلَمْ يَحْلُ سَيِّ ذُرَّارِهِمْ وَأَنْ اسْلَمُوا بَعْدَ أَنْ حَكَمَ بِقَوْلِ الرِّجَالِ وَسَيِّ السَّاءِ وَالْوُلْدَانِ وَأَخَذَ  
الْمَالِ سَقَطَ الْقَتْلِ الْغَنَى وَسَيِّ السَّاءِ وَالْوُلْدَانِ وَأَخَذَ الْمَالِ فَإِنْ ارَادَ الْإِمَامُ مَهَاجِنًا  
أَنْ يَتَرَفَّقَ الرِّجَالُ بَعْدَ مَا اسْلَمُوا لَمْ يَجْزِ لَأَنَّهُمْ مَا نَزَلُوا عَلَى هَذَا الْحَيْكُمِ وَأَنْ حَكَمَ فِيهِمْ بِقَوْلِ  
الرِّجَالِ وَسَيِّ السَّاءِ وَالْوُلْدَانِ وَأَخَذَ الْمَالِ غَنَمَهُ وَحَسْبُ لَأَنَّهُ أَحَدُ بَطْلَانِ الْقُرَيْشِ  
فَإِنْ نَزَلُوا عَلَى حَيْكُمِ فِيهِمْ بَكْتَابُ اللَّهِ وَالْقُرْآنُ كَرِهَ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْحَيْكُمَ لَيْسَ بِمُخْتَصَّصٍ فِي  
كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالْقُرْآنُ مُعْضَلٌ فِيهِ خِلَافٌ فَإِنْ نَصَبُوا حَيْكُمًا جَازًا لَأَنَّهُ لَمَّا حَازَ  
الْوَأْدَ جَارَ الْأَثَانِ فَإِنْ انْتَفَقَا عَلَى الْحَيْكُمِ وَأَنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَحْكَمْ الْأُخْرَى حَتَّى يَقُولَ عَلَيْهِ  
وَأَنْ لَمْ يَمُتْ وَاحْتِفَالُ حَيْكُمِ حَتَّى يَجْتَمِعَا فَإِنْ اجْتَمَعَا وَاخْتَلَفَا لَيْسَ أَنْ تَقَالَ أَحَدُهُمَا  
حَيْكُمُ هَذَا وَقَالَ الْأُخْرَى لَا يَحْكُمُ هَذَا لَمْ يَجْزِ أَنْ يَحْكُمَا حَتَّى يَبْغُضُوا عَلَيْهِمَا سَامًا

### فصل في حكم المبارزة

المبارزة على ضربين منقبه ومباحه فالمستحق أن يدعوا المشرك إلى البرار حتى  
للمسلم أن يبارزه كما فعل جرهم وعلى وعينده عليهم السلم يوم بدر والمباحه  
أن يخرج المسلم إلى المشرك ابتداءً فيدعوا إلى البرار منه مباحه ويبغى أن لا يخرج  
أحد إلى طلب المبارزة إلا بآذن الإمام لأنه أعرف بفروسان المسلمين وفروسان  
المشركين ومن يصلح للبرار ومن لا يصلح فان يابروا مشرك مسلمًا نظرًا فان يابروا



مطلقا جارا لكل واحد ربيبه وقله الله جري الامان له الا يكون الغاي قد  
 جري الانتقال عند الوار وحين سجن الكف عنه فان شرط بان يقول على ان  
 لا يقابلني غي صاحبي وانه شرطه ولم يحزل عني ربيبه لانه قد عقد لنفسه  
 امانا فان ولي عنه المسلم مختارا او مخرى فطلبه المستر كلقوله كان للمسلمين  
 دونه لان الشرط قد زال فانه شرط الامان ما دام في وقد زال فان زاد في الشرط  
 فقال كون في امان حتى ارجع الى موضعي من الصف وفي له بذلك اللهم الا ان يولي  
 عنه المسلم مختارا او مخرى فطلبه المستر كلقوله او يحشى عليه فحيز للمسلمين  
 منعه فان قال لهم في هذه الحاله قالوا لانه نقص الشرط فان خزع وشرط ان لا  
 يقابل غي مبارزه ثم استجد اصحابه فاغاثوا واسدوا غاوته ولم يغفهم فقد  
 نقص امانه ويقال معهم فان منعه فلم يغفوا فامانه باق فلا يجوز قتاله ولكن  
 بغايل اصحابه فاذا استبده فلي المسلم بنقله المستر كمن دمن منهم كان صغير الذكر  
 وتجب ان لا يؤخذ في القتال الا بعد الدوال الخ فان اقتضى المصلحة بقده  
 جاز ذلك ولا يجوز التمسك بالكفار ولا العذر بهم ولا الغلول منهم م

### فصل في حكم الاسارى

الادميون على ثلثة اضراف نساء ودرية ومستكمل وبائع عرى مستكمل فاما النساء  
 والذرية فانهم يصرون بحالكم بقدر الهوى واما من اسكل بلوغه فان كان بنت  
 الشجر الحرة حول الذكر حرم بلوغه فان لم تبث ذلك حرم جعله الذرية لان  
 سقودا حرم في بني بريقه هذا واجاز النبي عليه السلام واما من لم يشكل امر بلوغه  
 فان كان اسير قتل بقضى القتال فالامام فيه بالخيار بين القتل وقطع اليد والاهل  
 وتركهم حتى ينفوا الا ان يسلموا فيسقط ذلك عنهم وان كان الاسير قبل ان يقضى الحرب  
 كان الامام مخيرا بين الفداء والمن والاسترقاق ولبيعه فقلها ولا ياتيها البلية  
 راي صلاحها وحفظ المسلمين فقله وان اسلموا لم يسقط عنهم القتل عنهم لا غير  
 وقد قيل انه ان اسلم سقط عنه الاسترقاق لان عقله اسلم بعد الاسر بعد انقضاء  
 الحرب فعاداه النبي عليه السلام ولم يبرقه فان اسر وله زوجته وامه على  
 الزوجية ما لم تحي الامام الاسر قاق فان من عليه او افا داه على زوجته  
 وان اختار استرقاقا لم يفسخ النكاح وان كان الاسر صبيا او امرأة مزروجه  
 فان النكاح يفسخ بنفس الاسر لا بمما صارا فبيعت وان اسر رجل بالغ فان كان  
 من اهل الكتاب او من له شهرة كتاب بالامام محي فيه على ما مضى من البلية

اشيا فان كان غيبه الاوثان فان الامام محي فيه بين المفاراه والمن وسقط  
 الاسترقاق لانه لا يقد على دينه بالحربة كما لو تدد فان كان اسرا وحده المالك كان  
 ذلك عتقه ولا يكون محي في الفداء كما لو كان محي في الاسترقاق لان ذلك دما  
 كان مصلحه ولا يستر في ترك المال مصلحه فان اسر رجل من المشركين بعتة مسلم  
 من ان الامام شتاها ما ذكرناه كان هدرا ولا يحس عليه الدينه ومتى اسلموا قبل  
 دهم اجر از عضوا دما بهم واسلوهم الا حلفتا ومتى احببهم في مضبو او  
 حبس الباب واحد ودرسا له متى حد الرق في الزوجين او احدهما انفسح النكاح  
 بينهما وذلك يكون عند جبان العتمة وجميعهما والنساء من بنين الاحتياط  
 والرجال يرقون باختيار الامام استرقاقهم فاد اجرت الرق انفسح النكاح  
 على هذا اداسي الزوجان انفسح النكاح في الحال لان الزوجية صادرة محمولة  
 بنفس العقد لجبان وان المبي الرجل لا يفسخ النكاح الا اذا استرققه الامام  
 وان كان المبي المراه انفسح ايضا في الحال كما قلناه فاما اذا كان الزوجان  
 جميعا فلو كان فانه لا يفسخ النكاح لانه ما جرت رق بها هنا لانها كانتا رقيقين  
 قبل ذلك اذا وقع للمراه وولدها في السبي فلا يجوز للامام ان يفرق بينهما  
 مفضي الام لراحد والولد لا حر لكن ينظر ان كان في الغايب من بضع سمعه الام  
 والولد اعطاها اياه وان لم يكن اعطاها اياه واجد بضل القنينة او جعلها  
 في الحرس فان لم يفعل باعهم ما وردت في المغنم وهكذا اذا كان الرجل امه  
 وولدها ولا يجوز ان يفرق بينهما ببيع ولا بعت ولا بعتا ماسا بالملك روي  
 ابو ايوب الانصاري ان النبي عليه السلام قال من فرق بين ولده وولدها فرق الله  
 بينه وبين اجنته يوم القنينة ومن اصحابنا من قال انه مكروه ولا يفسد البيع  
 به فان بلغ الصبي اسبعا او ثمان سنين فهو النكاح الذي يحرم فيه بين ابوين فيجوز  
 ان يفرق بينهما وفي الناس من قال لا يجوز الا ان يبلغ وكذلك لا يفرق بينه وبين  
 الجدة ام الام لانها منزلة الام في الحضانية واما المفرقة بينه وبين الوالد فانه  
 جائز لان الاصل حواء فان خالف وباع جارا البيع على الظاهر من الحديث ومن الناس  
 من قال البيع فاسد الماء واه على عليه السلام انه فرق بين جارية وولدها فانها  
 رسول الله وذا البيع ومن حرم عمر بن الخطاب من فوق واسفل مثل الاخوة  
 واولادهم والاعمام واولادهم لا يمنع من المفرقة اذا حبس حارته وعلوا رش  
 الحنابة من فتنها ولها ولد صغير لم ينطق الارش به فان فداها السيد فلا كلام  
 وان امتنع لم يجوز بيعها دون ولدها لان فيه تفرق بينهما لانهما ساءا على



المجنى عليه ما قابل قيمته جازية ذات ولد والباقي للستيد بان ذلك ان  
 يبالى قيمته الجارية ولها ولد دون ولدها ونقال فانه يقال كيم قيمته ولدها  
 فقال عيين فحضنها بلنا القن والولد الثلث فان كان ثلثا القن بقي بالارض  
 استثنوي وان كان اقل فلا شئ له عيين وان كان الكورد الفضل على اليد فان كانت  
 حائتها وكانت الجارية حاملا فان فداها الستيد فلا كلام وان امتنع لم يحرمها  
 ان كانت حاملا لا يحرم حتى تضع ويكون الحيم كما كان منفصلا وان كانت  
 لم لو كانت حارسها على ما مضى ادا كان الوالد منفصلا اذ باع جازية حاملا  
 الى اجل ففلس البناء وفرد وضوء لدا فيه وجهان احدهما ان يفرض مملوكا  
 من زنا او روم مملوكا الرجوع فيما دون ولدها فيه وجهان احدهما اليس له  
 تفريق بينهما وبين ولدها ويكون بالخيار بان يعطى قيمته ولدها وبأخذها  
 وبين ان يدع ويصرف مع الغرماء بالثمن والوجه الثاني له الرجوع فيها ان ذلك للثمن  
 فيه بغرقه فانهما يباعان معا ونفرد هو حصصها فان ابتاع جازية فانت بولد  
 مملوك في يد المشتري وعلم بغيرها لم يكن له ردّها بالعلة تفريق بينهما  
 وبين ولدها ولا يلزمه رد الولد لانه ملكه ويقتط الرذ ويكون له الارش  
 وان علم بالعب وهي حامل كان مجزأ بين رذها وبين الارش الطفل ادا سبي لم يحل  
 اما ان سبي مع ابويه او اجدتهما او سبي منفردا عنهما فان سبي مع ابويه او  
 مع اجدتهما كان دينه على دينهما فاذا كنت ذلك ولا يجوز الدقيق بينه وبين امه  
 في البيع لغوم الخي فان باعها جازا البيع من المشركين والمسلمين لانه محكوم بكونها  
 فان ما ان ابواه فانه لا يغير عزيم دينه كالذي اذا مات وله ولد فانه لا يغير  
 دينه وله فان بيع هذا الولد من مسلم جازا وبيع من كان مكرها وها وبيع  
 البيع في الناس من حرمه فاما اذا سبي الذي منفردا عن ابويه فانه يبيع  
 السبي به في الاسلام ولا يجوز ان يباع الا من مسلم وان سبي من كافر يظل البيع  
 وروى اصحابنا ان الحمل هو الذي يحد في بلد الشرك فان جلب قوم منهم تغاروا  
 بينهم سبي ابوج المراءف قبل تولع بذلك سوا كان ذلك قبل الفتن او بعد وثوب  
 على ذلك خلاه لا عكن اقامه السبي من المسلمين على صحه اسبابهم وسوا كان  
 السب سبي الوالدين والولدا ومن سبوا عنهما الا انه لا سبدي ذلك منهم الى غيرهم  
 ولا ينقل افرادهم به اذا اسر المشركون مسلما او كرها على الايمان لم يفسد ففعل  
 كان الايمان مطلقا فان اطلقوه فعقد الايمان بقوله الاولي انه لا يفسد لان  
 ظاهره مطلقا انعقد الايمان لانه عقد باختيار فان مجبوسا فعقد الايمان

نفوذ الاكرامه الاولي انه لا يفسد لان ظاهره الحبس الاكرامه وقد قيل انه يفسد كما ينقل  
 اقراره فان دخل رجل من اهل الحرب اليها بامان على ان عليه العشر او الخمس فكسدت  
 متاعه فذه الى دار الحرب بغيره فان كان شرط اخذ العشر من المال اخذ منه  
 العشر فان كان شرط اخذ العشر من ثمن المال فلا شئ عليه لانه ما وجد القن وان  
 اطلق امضى ذلك اخذ العشر بكل حال وان سبوا المسلمون زوجة مشتركة فامس  
 فدخل زوجها فظلمها وذكر عندهم في الاسر فلا تأ ولا تأ فاطلقوها الى حتى  
 اجصرهما فقال له الامام فاجصرهما فاذا فعل اطلقهما الامام ولم تطلقهما  
 له لانها حرة لا يجوز ان يكونا مملوكا ويقال له ان اخذت ان تبيعها  
 فانتنا بتمهما مالا للهيم الان يكون قد اخذها مسلم فصاغت ام ولده فلا بد بحال  
 فان دخل اليها حبسي بامان ففصل واخذ المال وشرف وهدى الى دار الحرب فعقد  
 الايمان لنفسه ودخل اليها فصل ففصل بالقتل وعزم على المال وقطع بالسرفه اذا كان  
 الغوم على القتال فاهدى جزى من الصف الى مسلم سبيًا كان عينه لانه لما فعله  
 خوفا من اهل الصف وهكذا اهدى الى الامام في هذه الحال وان اهدى جزى من  
 دار الحرب الى مسلم في دار الاسلام او الى الامام من عرى رمان القتال فانه لم يكون  
 غيبه بل ينفرد به المهدى اليه لانه لم يفعل ذلك من اجل الحرب فان اسر المشركون  
 مسلما ثم اطلقوه على ان يكونوا منه في امان ونفتم عندهم والخرج الى دار الاسلام  
 كانوا منه في امان وعليه ان يحرم اليها متى بقدر ولا يلزمه الاقامه بالشرط انه حرام  
 فان كانوا اسرفوه ثم اطلقوه على انه عبد لهم كان له ان يهرب ويشتري  
 ويصرف كيف كان لانه ان اسرفوا به لا يصح فان غصبت مسلم فرسا وغر عليه  
 وغنم فاستهم له ثلثه استهم كان له ذلك كله دون صاحب الفرس فان دخل  
 دار الحرب بفرس نفسه فغرم غصبة غاصب من اهل الصف وسه ففعلوا  
 عليها فاستهم الذي في يد المولى ثلث استهم كان له من ذلك سهم وسهمان لصاحب  
 الفرس والغرق بينهما ان في المسئلة الاولي ان الغاصب هو الحاضر للقتال دون  
 صاحب الفرس وقد ابر في القتال بحضوره فارتسا وكان السهم له دون صاحب  
 الفرس والمسئلة الثانية صاحب الفرس حضر القتال فارتسا وارتسا في القتال والغصبة  
 حصل بعد ذلك وكان السهم له دون الغاصب ادا اسر المسلم فاطلقه للمشركون  
 على اية لا يخرج من ديارهم كان له ان يخرج والجزى اذا اسلم في دار الحرب فانه لم يكن  
 مستضعفا بل كان بل كان له عن نصروته ويحرم عنه وبقدرا ان يظهر

٢١٨  
 ٢١٨



دبنة والاولى ان يخرج من دار الحرب ويجوز له ان يفهم وان كان مستضعفا لا يرضى  
له ولا عتق ولا يملكه اظهر دين الاسلام فان قدر على الجهر وجد يفقه  
او طريقا حرم عليه المقام ووجبت عليه الجهر وان لم يكن له طريق ولا قدر على  
الجهر لم يحرم عليه المقام لانه مضطر بالخيار في الخروج متى امكنه وامر  
من اسر من المسلمين وحصل في دار الحرب فهو على صريحين احدهما ان يكون متصفا  
لكنه بقدر على الجهر والاخر مستضعف غير قادر وحكمها على ما ذكرناه وحمله  
ان الاقامة في دار الحرب اما مكروه او محرمة على من بقدر على الخروج وان عاجز  
غير قادر فهو مضطر وروى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال لا يرى من كل  
مسلم مع مشرك قبل بارئ من الله ولم قال لا يراهما بفوق ذلك السواد عجلهم سواد  
فان ابيت هذا والابى اذا اخلى لم يحل اما ان يشترط عليه المقام في دار الحرب او لا  
يشترط وان لم يشترط طرفان اطلقوا على انهم في امان صار وامن في امان  
وليس له ان يعتالهم في مال ولا نفس والحكم في مقامه على قاضي فان خرج  
لهرب فادركوه فله ان يدفع عن نفسه فان فعل الذي ادركه لا شيء عليه لان من  
طلبه بفرضه وادان ملكه امانه فان اطلق من غير امان فله ان يعتالهم  
في اموالهم وواجب ما بقدر عليه من ولذاتهم وسترهم لانهم ليسوا امنه في امان  
ان شرطوا علينا المقام عندهم نظرا فان كان يغيب عن حرم عليه المقام ولا  
يلزمه الوفاء بالشرط فان خلفوا على ذلك فان اكروه على الذين لم يعقد  
مدينه لانه ملك والحكم في خروجه على ما ذكرناه وان لم يكونوا على الذين طلب  
مختارا كان له الخروج ايضا ولا كفارة عليه لان الخروج افضل بل هو الواجب  
وان اطلقوا على ما لا يحمله اليهم من دار الاسلام فان لم يفعلوا ولا عاقب ولا يلزمه  
الوفاء بذلك لا يحل للمال ولا بالعود واما الفداء لانه امر مكروه محرم وان كان تطوع  
بذل الفداء فلو عقد الوفاء عقدا فاسدا لزمه الوفاء به وهكذا الامام اذا  
شرط ان يفاكى قوم من المسلمين على العقد فاسد ولا عليك المتشركون  
ما باعدونه منه ومتى حلف المسلمون به لم يعم وكان مردودا الى بيت المال  
فصل في حكم الحرب اذا سلم في دار الحرب  
والمسلم اذا اخذ ماله للمسلمين في الحرب اذا سلم في دار الحرب فانه يعم  
باسلامه دمه وجمع امواله التي يمكن نقلها الى بلد الاسلام فاما الاولاد  
الاكابر فلهم حكم يفرسهم واملا له التي لا تملك نقلها الى بلد الاسلام  
وصغار ولد وكذا حكمه ان اسلم في بلد الاسلام مثل الارض والفقار

مسى

مسى عبده ومن اسلم له على صار المحل مسلما باسلامه فان عفت زوجته  
واستوفت مع ولده لم يصح استرق الولد اليه فكلوم باسلامه ولو نزع  
مسلم حرمه فاجلها بمسلم ثم سبت جاملا واستوفت مسرقا ولو دها فاما  
زوجته فانه يحرق عليها احكام اهل الحرب وبسرق فادا استرق انفسح  
المكاح بينهما فان كان مسلما دار استاجرته في دار الحرب ثم عفا المالك  
فانه مملوكه رفقتها وولون رفقتها عقد الاجار با وبالحاله له استنفاها  
الى انقضاء اللذ ومضى اعنق مسلما عدا مشركا وثبت له عليه والاعلى بدار  
الحرب ثم وقع في الاسلام لم يسرق لانه قد ثبت عليه ولا المسلم كان قويا  
وان كان الولد لذي ثم لحق بالعتق بدار الحرب استرق اذا اظهر المشركون على المسلمين  
وجازوا اموالهم فانهم لا يملكونها سوا اجار والى دار الحرب او يجوزوها ويكون  
اخذها غاصبا ظهورا عليه وعم صاحبه فان له اخذ فلى القمه ويحذفه  
اليه ان قامت له بينة وان كان بعد القمه فهو له ايضا لكن يعطى الامام من  
حصل في سهمه ويمنه من بيت المال ليلامس القمه وان اسلم من بين اخذ بلا يمينه  
وقد روي انه اذا فتن كان حاجتها اولى بها بالقضاء وان دخل للمسلم دار الحرب  
فسرقه او هبته او استراة ثم اخرجه الى دار الاسلام فصاحبه الحق به ولا يلزمه  
قمه فان اعنته من هوى يده وبصرف بيع او هبته او غير ذلك فاصح بضره  
واذا اجره المتشركون جازيه رجل مسلم فوطرما المحرر لهما ولدت ثم ظهر للمسلمين  
عليها كانت هي واولادها مال الكفا وان لم ير ملك صاحب الجازيه عن اولاد الكفا  
الا ان تسلم ثم يطاها بعد الاسلام ظنا منه انه ملكها جلت بقدر الاسلام فان ولد  
منها يكون ايضا السيد الجازيه كى يقوم على الاب ويوجد منه قمه ويلزم الوطى  
عقرها لمولاهما واذا تسلم عبد الحزبي في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام فانه يصح  
حوالا يسلم عليه لمولاه محال وان لم يخرج الى دار الاسلام فهو على اصل الرق فان غم كان  
عنه للمسلمين والفرق بينهما انه اذا خرج الى دار الاسلام بقدر قهر سيد على يده  
فصار حرا واذا اقام في دار الحرب فلم يغلب مولاه على نفسه على اصل الرق وان  
قلنا انه ان يصير حرا على كل حال كان قويا وان دخل حريا اليها بامان فاشترى عبدا  
مسلم ولحق بدار الحرب فعنه المسلمون فانه باق على ملك المسلم لان الشراء فاسد  
لان الكافر عبدا لا يملك فمسلم وبوق عليه المال الذي باعته المسلم عاله في  
امان فان تلف العبد كان لسيد قيمته فعليه رد عنه نبرا دار الفضل  
فصل في هل للامام وخليفته ان يجعل الجبال للمسلمين على

مسى

مسى



١٨٤  
١ مصلحه ام لا يجوز للامام وخليفه اذا دخل دار الحرب ان يجعل المقابل على  
٢ ما فيه مصلحه المسلمين ويقول من دلنا على قلعه كدافله كذا وكذا على طريق  
٣ غاصر فله كذا وما اشبه ذلك لا تخلوا اما ان يجعله من ماله او من مال اهل  
٤ الحرب فان جعله من ماله لم يصح حتى يكون معلوما موصوفا في الذمه او  
٥ مشاهدا مقيما لا عقد في ملكه ولا يصح ان يكون مجهولا وان كان من مال  
٦ المشركين جار مجهولا ومعلوما يقول من دلنا على القلعه العلانيه فله  
٧ جاريه منها او جاريه فلان وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للبذاه الربيع  
٨ والرحوه البلت وذلك المقدد مجهولا وغير مملوك واجاره وروى ان ابا موسى  
٩ ذهبنا على ابي اسحق حصنا بالاهواز على ان يجاز من اهله اربعين نفسا فجعل  
١٠ حجار فعال ابو موسى اللهم اسئله نفسه بئس نفسه فاحذر ابو موسى فضرب غنقه  
١١ فاذا به حركه دخل على قلعه وشوهدت لم يتفق شيئا قبل فتحها لان حجاره  
١٢ منها بصيرا انها تفتح ويتكلم من تحت الجارية اليه ولا يصرح له متى وان فتح القلعه  
١٣ لم يحل ان يفتح صلحا او غنوه فان يفتح صلحا وشروط ان لصاحب القلعه اهلها كانت  
١٤ الجارية من اهله فانه يقال للذليل قد جعلنا لك هذه الجارية وقد صولح صاحب  
١٥ القلعه عليها فترضى ان ياخذ قيمتها لينتج الصلح فان فعل ذلك جاز وان ولنا صاحب  
١٦ الفعله انرضى ان ياخذ قيمتها وبسليمها الى الذليل فان رضي جاز وان ابا كل واحد  
١٧ منهما قبل لصاحب القلعه ارجع الى قلعتك باهلك ويحول الصلح له فدا فتح امره  
١٨ من ايمان الاعلى للجمع بينهما وحق الدليل سابق وجب بقديعه واما اذا فتح غنوه  
١٩ نظره الجارية فان كانت على الشرك سلم الى الذليل وان كانت املت فانها ان كانت  
٢٠ اسلمت قبل الطفرها فمضى حق ولا يدفع الى الذليل لكن يدفع اليه قيمتها لان النبي  
٢١ عليه السلام صلح اهل مكة على ان يرد عليهم من جاليه من المسلمين فمضى الله على ذلك  
٢٢ وسبح ما كان عقده وامره ان يرد مهودهم على ارضهم فاد اسلمت بعد الطفرها  
٢٣ نظر الى الذليل فان كان مسلما سلمت اليه لانها مملوكة فان مشركا لم يسلم اليه  
٢٤ لان الكافر لا يملك مسلما لكن يدفع قيمتها وان ماتت الجارية اما قبل الطفرها او بعد  
٢٥ فلا شيء له من قيمتها لان الاصل الفقد وقع بشرطه ان تكون له مع وجودها الا ترى  
٢٦ انها لو لم تقع لم تسحق شيئا وهما هنا ما وجد في القدره عليها

٢٧ **فصل في حكم ما يبيع وما لا يبيع**  
٢٨ اذا فتح بلد من بلاد الحرب فلا يخلوا ان فتح غنوه او صلحا فان فتح غنوه كانت الارض  
٢٩ المجباة وعرضها من اموالهم ما حواه العسكر وما لم يحج العسكر غنوه فبحسب

المجباة

١٨٥  
١ المبيع ويكون الخس لا يملكه الا من قد منا ذكروه في كتاب قسمه زكوة  
٢ الصدقات ثم سطر في الباقي كما حواه العسكر منها لم يحج العسكر  
٣ عن نقله الى دار الاسلام فهو للغائبين خاصة يقسم بينهم على ما بينه فاما  
٤ الارضون المجباة فهي للمسلمين قاطبة وللامام النظر فيها بالقتل والصلح  
٥ على ما يشاء وارتفاعها يعود على المسلمين باجمعهم فتصرف في مصلحهم الغائبين  
٦ وغير الغائبين فاما الموات فاما لا يبيع وهي الاراضي خاصة فان احيها  
٧ من المسلمين احد كان لهم اولى بالمصرف فيها ويكون للامام طئفها واربعها  
٨ صلحا وارصالحهم على ان يكون الدار لنا يسكنونها يبذل الحزبه فهي دار الاسلام  
٩ الموات منها للامام على ما قلناه والباقي للمسلمين وان كان الصلح على ان  
١٠ الدار لهم بالموات فالموات منها لهم ليس للمسلمين ان يحنوها للمسلمين  
١١ ان ياكلوا وتعلقوا في دار الحرب دوابهم وان اصابوا طعاما فلهم اكله  
١٢ قدرا الكفاية مع الاعسار والبسار سوا كان معهم طعاما او لم يكن  
١٣ عليهم ضمان وروى ان قوما عفاوا طعاما وعشلا فلم ياخذوا البقي غلبه السلم  
١٤ منهم المحس وان اخذوا طعاما واخرجوه الى دار الاسلام او ساء منه وجب  
١٥ ان يردوه الى الغنمه لان الحاجة قد زالت سوا كان قبلها او كثر ام البهائم  
١٦ الماكولة اذا احتاج الغائون الى ذبحها واكل لحمها حار لهم ذلك كالطعام  
١٧ سوا وليس عليهم قيمتها فاما دخلوها فان اخذ منها سقا وسبرا او سقا او  
١٨ زكوة فقلبه زكوة في المبيع كالكتاب فان قام به يده يلزمه اكره فليها  
١٩ وعليه ضمان ما نقص منها فان راد بقصه اجدها فما فلاح له فيما لم ينفذ  
٢٠ تعدي فيها فاما البس للثياب فليس له لبسها لقوله عليه السلام من كان يوم من الله  
٢١ واليوم الآخر فلا لبس ثوبا من يدي المسلمين حق ادا حلقه زكوة منه ولا يستعمل  
٢٢ شيئا من اذويه العينية والبدن شيئا من ذهنه والنفثه ولا ذوا به الا ان  
٢٣ الضمان لانه ليس بفوق وكذا كان كان معه براه او صفون او غير ذلك من الخواص  
٢٤ لم يكن له ان يطعمها من العينية لانه ليس له ذلك ضرر وان اقرض بعض الغائبين  
٢٥ لغنى شيئا من العينية او علفا لذابه حار ولا يكون قرصا لانه مملوكة حتى  
٢٦ يفرصه لكن يده عليه فاذا سلمه الى غني فصار يده الغني عليه يكون يده الساني  
٢٧ عليه وهو احق به فليس عليه رد على الاول فان رده كان للردود عليه  
٢٨ احق به لثبوت اليد فارجح المفسر من دار الحرب والطعام في يده وجب عليه  
٢٩ رده في المبيع ولا يردده على المفرض ولا يجوز ان يبيع بعض المعايين طعاما من

٢٩



عيني فاحالف لم يكن ذلك بيعا وانما يكون اسقلا من يذال به فاحصل في  
بذلك واحد منهما يكون احق بالصرف فيه وعلى هذا الوباغ احدى صاعين من طعام  
بصاع منه كان حايضا لانه ليس ببيع في الحقيقة فان افترض واحد من الغايين  
من هذا الطعام رجلا من غير الغايين او باعه منه لم يصح وكان على القايض فيه  
لانه احدث ملك عيني وكذلك لو حارجل من غير الغايين ابتداء واحد من طعام الغنيمة  
لم يقر بده عليه لانه ليس له في الاصل اخذ وكذا لو باعه من غير الغايين بطل  
البيع وكان عليه رد في المفعول او وجد في المفعول كتب نظريتها فان كان صاحبه  
حورا او رابعا عليها مثل طيب الطيب والشعر واللغة والكتاب فجميع  
ذلك غنيمة وكذلك المصاحف وعلوم الشريعة والفقه والحديث نحو لان  
هذا مال يباع ونشري كالكتاب وان كانت كتب الاجل امساكنها كالكتب والنفقة  
وما اشبه ذلك فكل ذلك الحوزة بعه وسطوفيه وان كان مما يتبع باو عيه اذا  
غلب كالخيل ووجوهها فاما غنيمة وان كان مما لا ينفع باو عيه كالكاغذ  
فانه عرق ولا يجوز لانه ملو من كاغذ الاول فتمه وحل التوراة والخبيل هكدي  
كالكاغذ فانه منق لانه كتاب مغبر مبدك وقلم يكن عليه ان يملك فهو من اخذ  
كالسحر والحجر والصيد المحفوظ ولا يكون غنيمة لانه انما يكون غنيمة ما كان ملكا  
للحكاه وان كان عليه ان يملك كالصيد المحفوظ والحجر المحفوظ والخبيل المحفوظ  
وكل ذلك غنيمة لان عليه ان يملك فان وجد ما يكون ان يكون للفقار والمسلمين  
كالوتد والحية والخرم ولم يعلم عرف سنة كاللقطة وان لم يظهر صاحبه الحي  
بالغنيمة فان كان في المفعول ماله وارادوا دجتها واخذ جلودها لبيور الركاب  
والنقل لم يجوز ذلك لان النبي عليه السلام نهى عن بيع الحيوان لغير طائفة فان  
وجد لهم الجوارح كالبزاه والصقور والفقور وكل ذلك غنيمة لانها يتبع شئ  
وكذلك السنان لانها على فان كان فيها غنموا كلاب فما كان منها كلابا  
الصيد او الماشية فهو غنيمة وما عداها لا يكون غنيمة لانها لا تغلظ  
وحلا واما الخنازير فانه ان يبيع ان يفلها فان اعجله البئر فلم يملك لم يكن  
عليه شئ والحمور فانها تراق وتطرح فيها فان كان المسلمون استوطروا بلادهم  
وصالحهم عليها فلا بأس وتمالها غنيمة وان كانوا على الاضراس كسروها  
فاداغمو المسلمون خيلا من التركيين وموانئهم ثم اذرعهم المشركين وفاقوا  
ان باخذوها من ايديهم فلا يجوز لهم قتلها ولا عقربها وان كانوا رجالا او غلى  
خيل قد هلكت ووقف في حيف ان تتركوا الخيل فيكون كونهما مقطوعين

فانه يجوز لموضع الضرون فقلها فان كانت خيلهم لم تقف عقربها وقتلتها ولا  
يجوز لهم عقربها ولا قتلها فاذا قاتلو الخيل حارب قتلها وعقربها واداسرف واحد  
من الغايين من الغنيمة شيئا فان كان بمقدار ما يصيبه من الغنيمة فلا قطع عليه  
وكذلك ان كان الزباي اول من تصاب فيه القطع وان زاد على نصيبه بنصاب  
يجب فيه القطع وجب قطوعه وان غنول الحسن منها سرق واحد من الغايين الذين  
ليس لهم له الحسن شئ نصائبا وقب عليه القطع على كل حال بل سرق من اربعة  
احاسن الغنيمة كان الحكم ما قدمناه ومضى كان السارق من غير الغايين فانه سارق  
فان كان من له سهم في الحسن كان حكمه ما قدمناه من انه ان سرق اكثر من سهم  
مقدار نصاب وجب قطوعه وان كان اقل من ذلك فلا قطع عليه وان لم يكن من اهل  
الحسن من الاربعة احاسن قطع على كل حال وان سرق بقدر غنول الحسن من الاربعة  
احاسن قطع على كل حال ادا سرق نصائبا اللهم الا ان يكون في الغايين من لو  
سرق منه لم يقطع مثل الامن لانه لو سرق الاب من مال ابنه لم يحد قطعه  
فان كان كذلك كان حكمه حكمه الا ان فقد مكل كل واحد من الغنيمة ما يصيبه  
مشاعا فان كان في المفعول جارية فبادر فوطئها قبل القسمة ذر لغيره الحد  
مقدار نصيبه منها ويقام عليه الحد بما يصيب اليافس سوا كان الغائمون  
قليلين او كثيرين هذا اذا كان عالما بتجويم الوطئ فان لم يكن عالما بتجويم الوطئ  
فلنظر انه يحل له ذلك ذر عنه الحد لمكان الشبهة واما المهر فلا يلزمه  
للباقين لانه لا دليل عليه والاصل تراه الذمة فان اجملها كان جمل ولدتها  
حكميا يكون له مقدار ما يصيبه ويلزم بغير سهم الغايين ويحلق به لحوقا  
صحتها لانه شبيهه ويكون الحاربه ام ولذ لان الاسفاق بقضى ذلك ونقوم  
الحاربه عليه ويلزم سهم الغايين وسطران كانت الغنيمة قدر حقه وقد  
استوفى حقه وان كان اقل اعطى تمام حقه وان كان اكثر رد الفضل واذا  
وصفت قومت وضعت نظرا فان كانت قومت عليه قبل الوضع فلا تقوم  
عليه الولدان الولدان اما يقوم ادا وضعت وفي هذه الحال وضعت في  
ملكه وان كان ما قومت عليه بعد قومت في الولد معا بعد الوضع  
فاستقط منه نصيبه وغرم الباقي بقدر سهمهم للغايين هذا اذا وطئ  
الحاربه قبل القسمة فان وطئها بعد القسمة مثل ان يكون قد عمل القسمة  
منهم من الغايين جارية بقدر سهمهم فباكر واحد منهم فوقع عليها



فلا خلوا ان يكونوا رضوا بالعمية اذ لم يرضوا بها فان كانوا قد رضوا بما تقدم  
 ضار في ملكهم دون غيرهم ويكون حكمه حكم من وطئ جارية وترد له  
 وبن عشرين بدارعه عشرين الحد ويقام عليه الباي ويقوم عليه الولد ويسقط  
 عنه عشرين عنه ويلزم الباي وان كان قبل الرضا كان الحكم مثل ذلك الا انه يكون  
 كواحد من حمله الغايين يسقط سهمه بحسب عدد من الجارية والولد  
 والحد هذا اذا كان مؤسرا فان كان مفسرا فزوم عليه مع ولدها واستسحق في  
 نصيبها ما في يد الباي مع كان له من الجارية نصيبه والباقي للغايين يكون الولد حرا  
 بمقدار نصيبه والباقي يكون مملوكا له والجارية تكون ام ولد دار ملكها فيما  
 بعد اذا كان في السبي من يعق على بعض الغايين من الاباء والاولاد وان علوا  
 او نزلوا والذى بقضية المذهب تقول يعق منه نصيبه منه ويكون الباي  
 في الغايين ولا يلزمه به ما بقي للغايين لانه لا دليل عليه وقد قيل انه لا ينفق  
 عليه اصلا ان لم يقسمه الامام في حصته او حصه جماعه هو اجمع لان الاقام  
 ان يعطيه حصته من عرق معين من العقبه وان قومه عليه او على جماعه  
 هو اجمع ورضي به ان يعق نصيبه لكن ملكه ولفرضه حصته شرعا به يوم  
 عليه كما لو غنق شقصاله من مملوك اذا كان مؤسرا وان كان مفسرا لا يلزمه ذلك  
 ويكون قدر حصته حرا وما سواه مملوكا والاول اولى عندى متى جئت الرق في  
 الزوجين او اجمدها انفسح النكاح بينهما وذلك يكون عند جوار العقبه وجمعها  
 فالسائر ينفسح احبائهم الملك والرجال يرقون باختيار الامام استرقاقهم ولا يحدث  
 الرق انفسخ النكاح ويكره نقل ردوس للمشركون من بلد الى بلد لانه ما حمل من يدى  
 رسول الله عليه السلام راس مشرك الا راس اى جهل يوم يذرى نعت المعركة  
 وحمل الى امير المؤمنين راس كبر من المشركين واكره فعل ما فعل هذا على عمده رسول  
 الله صلى الله عليه وآله ولا يقبل  
**فصل في ذكر ملكه هل فتح عنه او ضلح اهل السواد**  
 الارض ظاهر المذهب ان النبي صلى الله عليه وآله فتح ملكه عنه بالسيف ثم امس  
 بعد ذلك واغالم بنسب الارضين والدون لما لجمع المسلمين كما بقوله في كل ما نفع  
 عنه اذ لم يكن يملكه الى بلد الاستلام بانه يكون للمسلمين فاطبه ومن النبي عليه  
 السلام على رجال من المشركين فاطلقهم وعندها ان الامام ان يفعل ذلك وكذلك  
 اموالهم من غير ما لزمه من المصلحة واما ارض السواد فتى الارض للمسلمين  
 من العرقين التي فتحها عمرو وحي سواد العراق فلما فتح بنو عمار بن ياسر امرا

١ امرا وان مسعود قاضيا والباي وعلى يثب المال وعثمان بن حنيف مائتيا وسبع  
 ٢ عقاق الارض واحتفلوا في قتلها فقال الساجي اسان وثلثون الف الف جزية وقال  
 ٣ ابو عبيد سنة وثلثون الف الف جزية وهي ما بين عبادان والموصل طولاً ومن  
 ٤ الفاكسيه وطوان غرضام ضرب على كل حرب بحل ثلثه دراهم والاطم سنة والشجر  
 ٥ كذلك والجنطة اربعة والسفير درهمين وكتب الى عمر فامضاه وروى ارتفاعها كانت  
 ٦ في عهد عمر مائة وسبعمائة الف الف درهم فلما كان في زمن الحجاج رجع الى ثيبه عشر  
 ٧ الف الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثيبه الف الف في اول سنة وفي البانيه  
 ٨ بلغ ثيبه الف الف فقال لوعنت سنة اخرى زدتها الى ما كان في ايام عمر فاني تلك  
 ٩ السنة وكذا ما من المؤمنين عليه السلام لما افضى الامر اليه امضى ذلك لانه لم يمكنه  
 ١٠ ان يخالف ويحكم عما يحسنه فيه والذي بقضية المذهب ان هذه الاراضي غيرهما من  
 ١١ البلاد التي فتح عنده ان يكون خمسها لاهل الخبز اربعة اخماسها يكون للمسلمين  
 ١٢ فاطبه للغايين ويغزو الغايين في ذلك سوا ويكون للمسلمين الملامح النظر فيها وبسببها  
 ١٣ وتضمنها عايشا وباخذ ارتفاعها وبصرة في مصالح المسلمين وما ينوبهم من سد  
 ١٤ الثغور وتقوية المجاهدين وبناء القناطر وغير ذلك من المصالح وليس للغايين  
 ١٥ في هذه الارضين خصوصاً سبي بلهم والمسلمون فيه سوا وانصع بيع شئ من هذه الارض  
 ١٦ ولا يهتبه ولا مفاوضه ولا يملكه ولا وقفه ولا يركنه ولا احازره ولا ارثه ولا يصح  
 ١٧ ان يبار ورا ولا ينادل ومساجد وسقابات ولا غرد ذلك من انواع النصرف الذي ينسج  
 ١٨ الملك ومتى فعل شئ من ذلك كان النصرف باطلا وهو باق على الاصل وعلى الروايه الى  
 ١٩ رواها اصحابنا ان كل فوزه او غزوت بغزو امر الامام ففتح يكون العقبه للامام  
 ٢٠ خاصة هذه الارضون وغزواتها ما فتح بعد الرسول الاما فتح في ايام امير المؤمنين  
 ٢١ عليه السلام ان يصح شئ من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانتقال التي له خاصة  
 ٢٢ لا تسكن فيها بخير واذ انزل على بلد واذا فتحه صلحاً ولا يجوز ذلك الا بشرط ان يرض  
 ٢٣ عليهم الجزية وان تجزى احكامنا عليهم وان لا يجتمعوا مع المشركين على قتال المسلمين  
 ٢٤ وهو الخيار من ان يضع الجزية على رؤوسهم او على ارضهم ولا يجمع عليهم فان وضعوا  
 ٢٥ على ارضهم ثم اسلم فان بعضهم فان الجزية يسقط عنه ويكون الارض عورة  
 ٢٦ يوجد منه الزكوة كما لو خذ من ارض المسلمين التي هي املاكهم ويكون منصرفه  
 ٢٧ الى المجاهدين القايين ولا يصار في عهد النبي عليه السلام واذا صالح المشركين  
 ٢٨ على ان يكون الارض لهم بجزية التزموها وارض بونها على ارضهم فنجوز للمسلمين  
 ٢٩ ستاجر منهم بعض تلك الارض لاهل املاكهم فان استزاهها فتح مسلم اصح الشر ويكون

١٢



ارصاعه ٢ فصل ذكر قسمه الغنيمة في دار الحرب واقامه  
 لحد وذيها ٣ لاذ بقسم الغنيمة في دار الحرب وبكر تاجرها الا لحد  
 من ذلك ان يخاف كسر المشركن او الكين في الطريق او قله غلقا وانقطاع  
 مني وروى ان النبي عليه السلام اقسام غنائم للرسف من شعاب الصرا  
 قريب من نذر وكان ذلك دار حرب ومن ارتكب كسر محب غلبها علم فيها  
 لحد عنه سواء كان همالا امام او لم يكن فان رأى من المصلحة تقدم للحد  
 جاز ذلك سواء كان الفاعل استيا او اسلم بهم ولم يخرج اليها وخروج من عندنا  
 لغار وغيرها وافاق في دار الحرب فحكم القتل في دار الاسلام ان قتل  
 مسلما عمدا بالقصاص او الذية والكفارة وان كان خطا فالذية والكفارة  
 وعلى الزواجر الاولى لا يوحز القصاص منه لانه انما كره اقامه لحد بذلك لئلا  
 يحمله الجحمة على التعاقب بهم وذلك معقود في القود والاولى تقدم القصاص  
 كتاب الحربية واجتافها  
 فصل فيمن تؤخذ منه الجزية ولا تؤخذ الكفار  
 قال الله تعالى فاقبلوا الدن يا يومنون بالله ولا باليوم الاخر له قوله حتى يغطوا  
 الجزية عريدهم صاغرون ٢ وبعت النبي عليه السلام معا الى اليمن اثنان ان ياهد  
 من كل حكم دينارا او عدله معا فري واحد رسول الله صلى الله عليه وآله الجزية  
 من مجوس حمزة واعلى حوز احدى الجزية اجماع والكفار على ضربين ضريحوزان  
 يؤخذ منهم الجزية والآخر لا يؤخذ ذلك فالاول هم السنته الاصناف اليهود والنصارى  
 والمجوس وما عداها ولاى من سائر الاديان من عدا الاوثان وعباد الكواكب  
 من الصابية وغيرهم فلا تؤخذ منهم الجزية عربيا كان او عجميا ومن هو من الاضاف  
 السنته احدث منه والاعتبار في اخذها بالدن دون الست فان كان من هالي  
 السنته احدث منه من عربيا كان او عجميا وجملة ذلك من ان كان من اهل هالي  
 الكتاب المشهورين اليهود اهل النوراه والصادى اهل الاجل فانما يقبل  
 منهم وكذلك من كان من عند الاوثان ستمه فانه يقر على ذمهم بسبل الجزية  
 سواء كان من المذليل ومن غيرهم وسواء كان من اولاد المسلمين ولم يكن لغنوم  
 الآلهه واما ما كان من عند الاوثان فدخل في ذمهم فاعلم ان يدخل في ذمهم  
 قبل نسخ شرعهم او بعده فان كان قبل نسخ شرعهم اقر واغلبه وان بعد  
 نسخ شرعهم لم يقر واغلبه لقوله عليه السلام من بدل دبه فاقبلوه وهذا  
 عام الامن حصه الدليل ومن اخذ بامنه الجزية لا يجوز لنا اكل فلتجهم وقتلهم

اعلى الظاهر من المذهب عندنا ومن ابو حزمته الجزية لم يحل ذلك بالاخلاص  
 واما المجوس فحكم اهل الكتاب ودوى اصحابنا انه كان لهم كتاب باجر قوم  
 وروى ذلك عن علي عليه السلام واد الحاطو المسلمون يقوم من المسلمين  
 فذكر والاهم اهل كتاب وبنوا الجزية فانهم يقبل منهم لانه لا يوصل الى معونه  
 دينهم الامن جهنهم فيعقد لهم الجزية بشرط انهم ان كانوا على ما قالوا ثبت  
 العهد وان كانوا بخلافه سدا اليهم ونصف ذلك لاجدادهم اما ان يقدوا كتابهم  
 او يسلم اثنان منهم ويعدلان ويشتهدان انهم ليسوا باهل كتاب فان قال بعضهم  
 ان اهل كتاب وقال بعضهم ليسوا من اهل كتاب حكم لكل قوم منهم بحسب قوتهم  
 ولا يقبل قول بعضهم على بعض فان شهدوا الكفار على بعضهم بعضا لا يقبل  
 فان دخل عابد وثني في دين اهل الكتاب قتل الشيخ وله ايمان صغير وكبير فاقبلوا  
 على عباد الاوثان ثم جاء الاسلام ونسخ كتابهم فان الصغير اذا بلغ وقال ابي  
 علي ديني انا وابتدلت الجزية اقر عليه لانه بيع ابا في دين واما الكبير فان اراد  
 ان يقيم على دين ابيه وابتدلت الجزية لم يقر عليه فقبل منه لان حكم نفسه ودخوله  
 في الدين بعد النسخ لا يضر فان كانت المسئلة حالها لم يدخل ابو هالي في دين اهل  
 الكتاب ثم مات ثم جاء الاسلام وبلغ البني واخبر ذلك بسبل الجزية اقر عليه لانه  
 تنوع في دينه فلا يسقط بموته والكبير ولا يفر بحال ان له حكم نفسه  
 فصل في كيفية حكم عقد الجزية والامان مقدار الجزية ومن  
 الامان على ضربين هذين وعقد جزية فالسنة عقد امان الى مدة اما على عوض  
 او على غير عوض وسنتين حكمه فيما بعد واما عقد الجزية فهو الدمة والبيع  
 الا بشرطين الزام الجزية وان كثر عليهم احكام المسلمين مطلقا من غير استيسار  
 فالزام الجزية وضمانا لا بد منه لقوله فاقبلوا الدن لا يومنون له قوله حتى يغطوا  
 الجزية وحقيقته الاعطاء هو الدفع غزان المراد بها هاتان الضمان وان لم يحصل  
 الدفع وهو الصغار المذكور في الآية وفي الناس من قال ان الصغار هو وجود حوى  
 احكامنا عليهم ومنهم من قال الصغار ان يؤخذ منه الجزية قائما والمستسلم  
 حاله فلبس الجزية حيد مجدد ولا احوالهم من الضعف والفقير عقدان فاقبلوا  
 طاهر به وقد روى اصحابنا ان امر المؤمنين عليه السلام وضع على المؤمن  
 واربعين درهما والمذنب لادى واغنا وقيل على عليه السلام ابلغا لمن تقدمه وطا  
 فانه في الحال من المصلحة والفقير الذي لا شئ معه عليه الجزية لانه لا دليل على  
 اسقاطها عنه وعموم الآية يفرضه ثم تنظر فان لم يقد على الاداء كانت ذمته

١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



فإذا استغنى احدت منه الجزية من يوم ضمها وعقد العقد بقدر حول  
عليه ليجوز فاما النساء والصبيان والمبله والمجانين فلا جزية عليهم بحال  
اذا عقد الصلح على بلد من بلاد الحرب على ان يكون الارض لها اولهم وعقد  
لهم الذمة بجزية انفقوا عليها فهو ان بشرط عليهم ضيائه من مريم من  
المجاهدين من المسلمين مجاهدين وغير مجاهدين ان النبي عليه السلام ضرب على  
نضاري ليلة بلته ما به دينار وان يصفوا من مريم من المسلمين بله ولا يفسوا  
فاذا ثبت ذلك اجتاح الى شرط احدهما ان يكون ذلك زائدا على اقل ما يجب عليهم  
من الجزية وان يكون معلوم المقدار وان قلنا ذلك لان الضيافة في عالم تنفق  
فحصل الجزية اقل مما يجب عليهم ولا نصيب الضيافة عليهم الا بوضوح لان الاصل الجزية  
لأنهم الا بالراضى اذا لم موها ورضوا بها لم يكن لهم بعد ذلك الامتناع منها فان  
امتنعوا بقض العقد بذلك ويندوهم فان طلبوا بعد ذلك ان يعقدوا العقد  
على اقل ما يكون الجزية اجبوا اليه وان ائتمروا بزيادة على ما يكون اقل الجزية لم يصح  
ذلك فان امتنعوا بعد ذلك فبولوا عليه فان ما نفعوا بقضوا العقد بان طلبوا  
بعد ذلك العقد على اقل ما يراه الامام ان يكون جزية لرفه احابتهم اليه والنجس  
ذلك بدينار و اقل او اكثر على ما بيناه والتشريط الثاني ان يكون معلوما لا يرفع  
العقد على مجهول ونص معلوما بان يكون عدد ايام الضيافة من الحول معلوم  
فقال لهم يصنفون من السنة خمسين يوما و اقل واكثر ويكون عدد  
من يضاف معلوما فتقال كذا وكذا نفسا من الرجال وكذا ومن الفرس  
كذا وكذا ويكون من القوت معلوما لكل رجل كذا وكذا رطلا من الحنظل وكذا  
الادم من لحم وحب وسمين وزنت وشرح وبلون مبلغ ادم معلوما ويكون  
الدواب معلوما الف والتمير والبن وغير ذلك كل دابة شئ معلوم فان  
نزلوا بهم ولم يوفوا مبلغ العلف فافروا ان الصلح وقع على علف الدواب لم يجب  
عليهم الجزية بل يلزمهم اقل ما يقع عليه اسم العلف من ندى وقتهم بطريق  
جاليهم فان كانوا منساقين في مذب الجزية لم ينظر في الضيافة لم يفصل بعضهم  
على بعض في الضيافة بل يرد على واحد منهم مثال ما روي على الاكر فان كانوا  
مفاصلين في الجزية كانت الضيافة ايضا مثل ذلك ومبلغ الضيافة ثلاثة  
ايام لما تضمنه الحنظل وما زاد عليه فهو يلزمه واما موضع النزول فسمى  
ان يكون في فضل منازلهم ويبيعهم ومنازلهم وكنائسهم ويومرون بان  
يوسفوا ابواب البيع والكنائس لم يجازهم من المسلمين وان يعلوا ابوابها

لهم عليها

ليز عليها المسلمون ركبانا فان لم تسعهم بنو الاغنياء نزلوا في بيوت الفقير  
والاصناف عليهم وان لم يسعهم لم يكن عليهم اجزاع ارباب المنازل منها فان كثروا  
وقل من يصيغهم مرسبق الى النزول كان اجوابه واولى وان كان قلنا تسعهم  
الفرقة كان اجواط وكذلك ان جاءوا معا افرغ بينهم فان نزلوا بعد ذلك يقوم  
تقوم احد من اهل الذمة فزوا الذي لم يعرفوا وورد الذي فزوا فان مات  
الامام قام غيب مقامه وسعدت مبلغ الجزية وما صولوا عليه من الضيافة  
اقوم على ما كانوا عليه ولم يغير عليهم الا بعد انقضاء المدة ثم له الخيار بعد  
ذلك وسنذكر عند بان يوضي اليه الامام المتقدم او تسهده مستلمان  
عذلان فان لم يوجد ذلك رجع الى قولهم منها فكمزوف به بفعله فان كان له  
فيما بعد خلاف ظاهرا لمهم بما مضى وقد بينا ان الجزية لا يوجد من المراه ولا  
محيون حتى ينفق ولا مملوك حتى يعق فاك اثبات المزااة لاجزها عليهما وان  
يغت من دار الحرب نطلب ان يعقد لهما الذمة ليعزل الى دار الاسلام عقد  
لها الذمة بشرط ان يحوي عليها احكامنا ولا يشترط عليها الجزية ولا افضل  
ان يحى وجد قفا ومعهما غيرها فان نزل الجزية وسالت عقد الذمة لهما  
الجزية عرفها الامام انه لاجزها عليها فان قالت عرفت بهذا غير اني اخذت  
ان اودى قبل ذلك منها ويكون هيبة لاجزها بلزم بالقض وان امتنع قبل  
الامام لم تجز عليه ولو ان اهل الدار من اهل الكتاب معهم النساء والصبيان  
فامتنعوا الرجال من الصلح على غير الجزية ويدلوان يضالجوا على ان الجزية على  
النساء والولدان لم يجزوا النساء والصبيان مال والمال لا يؤخذ منه الجزية فان  
صلحهم على ذلك بطل الصلح ولم يلزم النساء شيئا فان طلب النساء ذلك ودعوا على  
ان يؤخذ منهم الجزية ويكون الرجال امان لم يصح منهم الجزية فان قبل الرجال  
وسالت النساء ان يعقد لهن يكن ذميات في دار الاسلام عقدهن بشرط ان  
يجزى عليهن احكامنا وليس له ستمين ولا ان ياحد منهم شيئا فان احدثا  
ردده وفضل انه يجزى عليهن حتى يفتقوا وليستين ولا يعقد لهن الا مان فاما  
ولا جزية عليه لقوله عليه السلام اجزى على العبيد والذين الامام فدية بالخيار  
اذا وقع في الاشرك عليك فان اعنق قبل لا يقر في دار الاسلام حولا لاجزها  
فاما ان اسلم او يعقد الذمة واما المحبون ولا جزية عليه لانه غني مكلف  
تنظر في جنونه وان كان فطيقا فلا شئ عليه وان جنى في بعض الحول ينفق  
في البعض حكم للاغلب ويستقط الاقل وقد قبل انه ينفق ايام الافاقه اذا بلغت

لهم عليها



أخذت الجزية فاما ان افاق نصف الجول ومن نصفه فان كانت الافاقه في الاول ومن  
فما بعد واطبق فلا جزية عليه لانه ماتم الجول وكان جنوبه في الاول ومن فيها  
بعد واطبق وافاقته في باقية واستقرت الافاقه فانه اذا جال الجول من وقت  
فاوقه اخذت منه الجزية واما الضي فلا جزية عليه فاذا بلغ بالنسب والاحكام  
او بالاسان نظر فان كان من اولاد عماد الاوتان فقل له اما ان تسلم او يبدد الدك  
وتضر جربا وان كان من اولاد اهل الكتاب فقل اما ان تسلم او تبدل الجزية او سد  
الدك وتضر جربا فان اختار الجزية عقد معه على حسب ما يراه الامام ولا اعتبار  
لجزية ابيه فاذا جال الجول عليه من وقت العقد اخذ منه ما وقف عليه فاذا  
صالح الامام قومًا على ان يودوا الجزية عن ابائهم سوى قباوودن عن انفسهم  
فان كانوا يودونه من اموالهم جاز ذلك ويكون ذلك ذبا في جزيتهم وان كانوا  
ذلك من اموال اولادهم لا يجوز ذلك لانه يضيع اموالهم فاما ليس بواحد عليهم  
وادا الحرب امره بالتمسك في غير المحارم يكن علمها ان يودى شيئا الا ان سأل  
لاذلتان يختار في ذلك للمقام ويقع فيه بغير ادنه فان تالت اذ حل الحجار على  
شي بوخذ منى والرمته نفسها جاز ذلك لانه ليس لها دخول المحارم والافامه  
فيه واذا بدل عن ذلك عوضا جاز ذلك هذا عند من قال ليس للمسلم دخول  
الحجار وسأ ذكر ما عندى فيه اذا بلغ المولود سقطت من اهل الذمه مفسدا  
لماله ودينه او احدهما لم يقر في دار الاسلام فلا جزية له لعموم الآية فان لم يقمع  
ولييه على حربه عقدا حار وان اختلف فهو والولى قد منا قوله على وليه لانه  
لا يتعلق بحق ذمته وان لم يغفلت ذمته سدا به الى دار الحرب ويكون جربا  
لنا والشع الفاني والزمين واهل الصوامع والرهبان الذي لا قتال فيهم ولا ايتع  
توخدمهم الجزية لعموم الآية وكذلك اذ وقعوا في الاستحار لا يملحهم في الشر  
وقد روى انه لا جزية عليهم المولود اذا بلغ في دار الاسلام وابواه كافرون  
فان كانا من اهل الذمه او احدهما خالف الاخر في دينه فانه يستأنف معه عقد  
الجزية والامان ولا يحمل على جزية ابيه معال له انت بالخيار من ان يعقد اما على  
حزبه سق عليها او سخر في دار الحرب فان انصرف الى دار الحرب فلا كلام وان رضى  
بعقد الجزية عقد معه على ما يراه في الحال ولا اعتبار بجزية ابيه لان له حكم نفسه  
الا انه في امان لا سخر له ولما له الى ان ينصرف او يعقد الجزية بان يقر عقد  
عقد الجزية بينهما فان كان اول الجول نادا جال الجول استنوا فاه وان كان في اما الجول  
عقد له الذمه فاذا جال اصحابه وحال الساعي فان اعطى بقدر ما مضى من جوله

أخذ منه وان امتنع حتى يحول عليه الجول لم يلزم ذلك واما ان كان احد الابوين  
يقر على دينه بذل الجزية والآخر لا يقر مثل ان يكون من وثى وكفالي او محوس  
لكو بابيه فان كان وثيا لم يقبل من الجزية كتابيا او محوسيا اخذ من الجزية  
فاذا اسلم الذي بعد الجول سقطت عنه الجزية فان مات لم سقطت عنه وبوخد  
من بركته فان لم يترك شيئا فلا شيء على ورثته وان اسلم وقد مضى بقصر الجول  
فلا لزومه شي مثل ذلك وان مات قبل الجول لا يجت احدهما من تركته الا انها انما  
تجب للجول الجول وما جال الجول وما جال اما المستان من المعاهد فيهما عبادان  
عن مقي واحد وهو من دخل البنا بامان لا للنفاق والى ابيد فلا يجوز للامام ان يقم  
في بلد الاسلام سنة بلا جزية لكن يقرم اقل من سنة على ما يراه بعوض وغير عوض  
ان خاف الامام من الجبابرة بقض حاته ورده الى ما منه لقوله تعالى واما تحا  
فن حيانا فان بدا اليهم على سوا **فصل فيما بشرط على اهل الذمه**  
المشروط في عقد الجزية ضربان احدهما يجب عليهم فقله والآخر يجب عليهم  
الكف عنه فيما يجب عليهم فقله على ضربين احدهما بذل الجزية والآخر التزم  
احكام المسلمين ولا بد من ذكرهما ذين الشرطين في عقد الجزية لفظا ونطقا  
فان اغفل ذكرهما او ذكر احدهما لم سقطت لقوله حتى يعطوا الجزية وهم صاغرون  
والصغار التزام احكام المسلمين واجراؤها عليهم واما ما يحل المكف عنه  
فعلى بلته اضرب فيه منافاه الامان وضرب فيه ضرب على المسلمين وضرب  
فيه اظهار منكر في دار الاسلام وذكر هذه الاستا كلها بالكتب والشرط  
في صحة العقد واما ما فيه منافاه الامان فهو ان يكتبوا على اهل المسلمين حتى  
فعلوا ذلك بقصو العهد وسوا شرط ذلك في عقد الذمه او لم بشرط ان شرط  
الذمه بقتضى ان يكونوا في امان من المسلمين والمسلمين في امان منهم واما ما  
فيه ضرب على المسلمين بذكر فيه سنة اشياء الا يذنب بمسئله ولا يصيرها باسم  
نكاح ولا يفتن مسلما عن دينه ولا يقطع عليه الطريق ولا يولى للمسلمين عيبا  
ولا يعير على المسلمين بدلالة او كتب كتاب الى اهل الحرب باخبار المسلمين و  
يطلعهم على عوارضهم وان حالوا شرط من هذه الشرايط نظر فان لم يكن مشروطا  
في عقد الذمه لم تنقض العهد لكن ان كان ما فقله بوجبه جدا اقم عليه الحد  
وان لم يوجبه عزر وان كان مشروطا عليه في عقد الذمه كان بقضا العقد  
لانه فقل ما في امان فاما اذا ذكر الله تعالى وابيه بالسب وذكر دمه  
وكتابه ما لا يفي فان كان قد شرط عليهم الكف عن ذلك كان بقضا للعقد

لا اله الا الله

من قوله

عن ربه

من قوله

٢٢٠

مكرر



١ وان لم يكن شرط عليهم لم يقصدا ذلك عهد وعز واخلية واما ما فيه اظهار  
٢ فنكر في دار الاسلام ولا ضرر على المسلمين فيه فهو احداث البيع والكنايس  
٣ واطاله النيان وضرب النوايس وادخال الخناجر واطهار الحرم في دار الاسلام  
٤ وكل هذا كله الكف عنه سواء كان مشروطا او غير مشروط فان عقد  
٥ الذمة بنفسه وان خالفوا ذلك يفرض منه سواء كان مشروطا عليه او لم  
٦ يكن لكن يقرر ما علة او يحدد ان كان مما يوجب الحد ودروى اصحابنا اهم  
٧ بظاهر واشرب الحرم او لم يجرى او نكاح المحرمان في شرع الاسلام بقضا  
٨ بذلك العهد وكل موضع قلنا ينقص عتد في اول قايقه بل به ان يستوفي منه  
٩ موجب الحرم ثم بعد ذلك يكون الامام بلكار بين القتل والقتل وجوز لهم في ما فيه  
١٠ مردار الحرب ويكونوا احونا لنا ويفعل ما يراه صلاحا للمسلمين فان اختار الامام  
١١ شيا سقط عنه الاما يوض العود والحد فان اصحابنا رويوا ان اسلامه لا سقط  
١٢ عنه الحد وان اسلم بعد ان اساروه لم الامام لم ينفعه اسلامه ونسعى للامام ان  
١٣ شرط على الذمة ان يفرقون بين لبا ستم ولما سار المسلمين يعرف ظاهرا يعرفون  
١٤ به يكون محالوا للشبه حسب ما يراه من المصلحة في الحال فان الرفق ان يلبسوا  
١٥ المسلمون حاروا وياخذهم سند الرابى في اوساطهم وان كان عليه رد اسن فوق  
١٦ ايتاب و فوق الردا ليل الا حجة الزنا يبر وجوز ان يلبسوا العمامة والظلمسان  
١٧ لانه لا مانع من ذلك فان لبسوا فلا ينسب سدوا في راسها علما لمخالف ملابس  
١٨ الفصاة فان راي ان يحتج في رقايتهم نجاست او جرسا او رصا صا حاز وكذلك  
١٩ نساج يلبس شيا فوق يلبس وبين المسلمين من سند الرنات تحت الازان  
٢٠ احد الخفن بان يكون احدهما حرا والآخر ابيض ويجعل في رقبتهما خاتم القدر  
٢١ به اذا دخلت الحمام وحمله ان ذلك من راي الامام واجتهاده ولا يضر لنا  
٢٢ في شئ منه بل يفعل مثل ذلك ما يراه الامام وروى عن النبي عليه السلام انه قال  
٢٣ في اهل الذمة لا يبدد وبع بالسمع واضطرب في الطريق واذا عقد الامام  
٢٤ الذمة وعرف مبلغها كتب استاوع واستايعهم وادياهم وكتب حلالا لبلاد  
٢٥ كل امر عليه فيدلسوا اذا فعل ذلك فان اراد يعرف كل عدد غير نفا على  
٢٦ ما يرام من عشرة وعشرين برعا او درهم ونصبت من يدخل في الحرم ويخرج  
٢٧ عنها فعمل وان نولها بنفسه جاز ومتى مات الامام وقام بعده غيره فان  
٢٨ كان الاول اقرا اهل الذمة على امر معلوم مدة معلومة امضاه ولم يكن له  
٢٩ نقضه وان لم يكن ذلك اثبت عنه اسدا هو العقد الذمة وان كان عقد

١ الاول ثبت فاذا انقضت الذمة كان له استئناف عقد اخر بزيادة او بفضان على  
٢ براه من المصلحة وان الامام الاول عقد لهم الذمة على التايد بقدر لم يكن  
٣ للثاني بغير شئ منه **فصل في حكم البيع والكنايس وعلم البلاد**  
٤ **والمساجد** البلاد الذي يبعد فيها حكم الاسلام على ثلثة اضرى ضرب  
٥ انشاء المسلمون واجدثوا وضرب يتخون عنوه وضرب يتخون صلحا واما  
٦ البلاد الى انشاءها المسلمون مثل البصر والكوفة فلا يجوز للامام ان يقرر  
٧ اهل الذمة على انشاء بيعة او ليسه ولا صومعه زاهب والاحتفال بالصلوات  
٨ فان صلحهم على شئ من ذلك بطل الصلح بالاخلاف والبلاد التي فيها البيع والكنايس  
٩ كانت في الاصل قبل بنائها واما البلاد التي تحت عنوه فان لم يكن فيها بيع ولا  
١٠ كنايس او كانت لكن هدموها وقت الفتح فحكمها حكم بلاد الاسلام لا يجوز  
١١ صلحهم على احداث ذلك فيها وان كانت فيها بيع او كنيسة فضلع الامام اهل  
١٢ الذمة على المقام فيها باقرار رعيه وكنائسه على ما هي عليه لم ينفع لاهم قد  
١٣ ملكوها بالبيع فلا يصح اقرارهم على البيع والكنايس فيها مثل الاول واما  
١٤ ما تحت صلحا فهو على ضربين احدهما ان يكون البلاد ملكا لهم ويكونوا فيها  
١٥ مواد عين على مال يملكون وجزيه عقد وهما على انفسهم فيها حوز اقرارهم على بيعهم  
١٦ وكنائسهم واحداثها واشياهم واصهار الحرم والحنايز وضرب النوايس فيها  
١٧ النوايس فيها كيف شاء ولان المالك لهم يضعون به ما الحيوان لمعون  
١٨ من اطهار الستة الاشياء الى بخدم ذكرها وان كان الصلح على ان يكون ملك البلد  
١٩ والنكثي لهم على حوزة التي موهما فان شرط لهما ان يفرم على البيع والكنايس  
٢٠ على ما كان حاز وكذلك ان صلحهم على احداث البيع والكنايس حاروا ولم يطر  
٢١ ذلك لم يفرم ذلك لانها صارت للمسلمين وللوضع الذي قلنا ان لهم اقرارهم على  
٢٢ ما هي عليه ان يندم منها شئ لم يجوز لهم اغايتها لانه لا دليل على ذلك وبنواصلهم  
٢٣ ممنوع منه وان قلنا ان لهم ذلك كان قوتا لانا اقرارهم على البيعة ولو منعناهم من  
٢٤ القمار والحرب واما دواهل الذمة على ثلثة اضرى ضرب وان شاعه  
٢٥ ودار محدده واما المحدثه فهو ان تشرى عرصه تستألف فيها بنا فليس  
٢٦ له ان يعلوا على بنا المسلمين لقوله عليه السلام يعلوا نخله عليه وان  
٢٧ شاء وانا المسلمين ولم يعل عليه معلية ان يفرض عنه وقبل انه يجوز ذلك  
٢٨ والاول اقوى واما الدور المتناعة فانها تفر على ما كانت عليه اليه هكذا  
٢٩ ملكتها واما البناء الذي بقا بعد استلامه فالجمل فيه كالجمل في المحدث ابتداء



١٨٩  
الاجواز ان يعولوه على نيا المسلمين من المساواه على ما قلناه ولا يلزم ان يكون انصر  
من نيا المسلمين من اهل البلد كعلم وانما يلزمه ان يقصر عن نيا محليته والمساو  
على بلده اضرب مسجد الجرام ومسجد الحجاز ومسجد ساير البلاد فاما مسجد  
الحرام عيان عن الحرم عند الفقهاء فلا بد من دخول مشرك الحرم بحال لقوله انما للمسكن  
محرم فلا يقربوا المسجد ويجعلوا فيه هذا واما الحجاز فليس لهم دخوله الا على  
ما استنبهت فيما بعد واما ساير المساجد فان ارادوا دخولها للاكل والنوم  
وما اشبه ذلك منعوا منه فان دخلوها للاستماع قرآن وعلم وحديث منعوا  
منها لانهم اجناس والعاسه منع للساحد ولو قبل منهم بدخولها لذلك لكن  
باي المذهب انه ليس لهم ذلك ولا اجد ان باي منهم في ذلك فان قدم وقدر  
المشركين على الاقام انهم في فضول منازل المسلمين وادم يكن لهم فضول منازل  
حاران يرونهم في دار ضيافته اركان وان لم يكن حار الا امام ان يرونهم في المسجد  
لان رسول الله صلى الله عليه وآله اولى سبي في فريضة والضيقة في مسجد المدينة  
حي اترى بهم والاحوط ان لا يرونهم فيها وهذا القول من النسخ عليه السلام كان في  
صدر الاسلام قبل نزول آية التي تلوناها كل مشرك ممنوع من الاستيطان في حرم  
الحجاز من حرم العرب وان ضولح على ان يقيم بها ويستكنها فان اطلع باطلا لما  
ان غلبت والى اوصى رسول الله صلى الله عليه وآله ثلثه اشيا فقال اخرجوا  
المشركين من جرتين العرب واحرموا الوفا لما كنت احرمهم وسكت عن الثالث  
قال استنبها وهي مسئلة اجماع والمراد بحرم العرب حرم الحجاز لا جرتين العرب  
كلها لانه لا خلاف انهم لا يخرجون من اليمن وهي جرتين العرب قال الاصحى حد  
جرتين العرب من عدن الى برف عبادان طولا ومن تهامة وما والاها الى الطران  
الثام عرضا وكذلك قال ابو عبيد وغيره وقال بعض الحجاز مكة والمدينة واليمن  
ومحافظتها واما دخول الحجاز للحاجة او غار سبيل بالحرم ممنوع من الاحتياز  
على حال وقيل ان لهم دخوله للاحتياز والامتنان اليه بعد الايقام فيها والاول  
اقوى لاية فان وافا ومعه مبرع يوت بها من مسلم وان كان معه رسالة ورد  
بما خرج اليه مسلم فتمتعها منه وان كان ليدان بشا فله الامام خرج اليه الامام فترجا  
منه فان خالف ودخل الحرم اخرج فان غار غزا فان مرض اخرج منه وان مات  
اخرج ودفن في الجبل فان دفن فيه قيل انه يبتس ما لم يقطع والاولى تركه لان البشر  
ممنوع منعاً عاماً فان اذن له الامام في الدخول على غرض واقفه عليه حاز  
له ذلك وجب عليه دفعه اليه وان كان خليفه الامام واقفه على غرض فاست

١٨٨  
نظر المستحق ولزمه احرم المل فاما غير المحرم من الحجاز فليس احد منهم دخوله  
بغير اذن الاقام ولا يحرم الاجساد فيه لانه دليل عليه فان اجازتها لم يكن  
من المقام فيها الذي من ثلثة ايام فان اسفل من بلد الى بلد في الحجاز واقام في كل  
بلد ثلثة ايام لم يمنع منه وركوب بحر الحجاز لا يمنع منه وان كان في بحر  
الحجاز جزائر وجزال منعوا من سكنها وكذلك حرم سواهل الحجاز لانها في  
جمل البلاد لا محرم للحرم ان يدخل الحرم ان اراد السلام الا بان الاقام ويجوز ان  
يدخلها باي مصلحه من اذارتها او عقد عقدته وما اشبه ذلك فان  
دخل تعصم فلا تخلوا ان يدخل ياكل وبغير اذن فان كان بعرا دن فان  
لم يدع انه دخل في رساله او في امان كان للامام قلة واسترقاوه ونسب  
ماله لانه جري لا امان له ولا عمنه وان ادعى انه دخل في رساله او في امان  
امتنع قتل قوله في الرسالة لانها لا تضر بعلم الامن جوقته وان ادعى دخولها  
بامان من مسلم لا يقبل قوله لانه يمكنه ان يفهم عليه بينه وقيل انه يقبل  
قوله لان الظاهر ان الجري لا يدخل بلاد الاسلام الا بامان والاول اقوى فاما  
ان استاكن في الدخول فان كان في رساله لعقد هذه او امان له مدة  
من بعري عوض وان كان ليقول من الى المسلمين هم غناعتها ولتخام لم يحتر  
تركه لا بعوض شرط عليه حسب ما رواه الامام من المصلحة سواء كان  
عرا او اقل او اكثر فاذا دخلوا بلاد الاسلام فلا يجوز ان يظهر وانكرا  
لكم ولخيارين وما اشبه ذلك واما اهل الذمة اذا اخرجوا في سائر بلاد  
الاسلام فاعد الحجاز ممنوع من ذلك لانه مطلق لهم وبحرهم الاقامه فيها  
ما شاؤوا واما الحجاز فلا يدخلون الحرم منه على حال وما عداه على ما قد  
مناه في دخول اهل الجرب بلاد الاسلام في اكثر الاحكام فلا يجوز ان يدخلوها  
الا باذن فان دخلوا بغير اذن غزوا ولا يقتلون ولا يترقون كاهل الجرب  
لان لهم ذمه وان دخلوها باذن نظر فان كان لمصلحة المسلمين مثل رساله  
لعقد ذمه او هذنه او على مني بالمسلمين حليته اليها دلولها بعرض غرض فان  
كان بالمسلمين غنا فالحكم بها وفي دخولها للتجارة واجد ليس ليه عليهم  
بغير عوض فاذا دخل ولا يقيم الذي في بلد من بلاد الحجاز الى من بلد الجرب  
نقيم بلاد الاسلام ما شاؤا اذا دخل اهل الذمة الحجاز واهل الجرب دخلوا  
بلاد الاسلام من غير شرط فان للامام منهم مثل ما لو دخلوها باي وليس



وليس له ان ياخذ منهم شيئا وهو قوي لان الاصل براه الذمه وقيل انهم  
يعاملون عا بما عمل المسلمون او اذخلوا بلاد الحرب سواء اهل الجوار  
الذمة في الجار فانه يؤخذ منها بحسب عليهم في السنة من واحد بلا خلاف  
واما اهل الحرب اذ الجوز في بلاد الاسلام فالاجواز ان يؤخذ منهم في كل  
ذمة يدفعه بدخولها لا مع ربحها الا بغير ذمة وقبل ان يؤخذ منهم الا في السنة  
دفعه واحد وتكتب لهم براه الى مثله من الجوز لبري دفعه من المظالم  
تكون وثيقه من لي علم بذلك من يابى بقاء ويقوم مقامه واما بضاري  
يعلت وهم سوح ونفرا ويغلب هم العرب اسفلوا الى ذمة انصارى وامرهم  
منسكى والظاهر يقتضى ان يجزى عليهم احكام اهل اللبائ لانهم بضاري  
عز ان مناحيهم وذا يحكمهم لاجل بلا خلاف فيبغى ان يؤخذ منهم الجزية ولا  
تؤخذ منهم الزكاة او يؤخذ الا من مسلم ومصرف الجزية مصرف البغية  
سواء للجهاديين وكذلك ما يؤخذ منهم على وجه المعاوضة او دخول بلاد  
الاسلام لانه ما حود من اهل الشرك

### فصل في ذكر المظالم فيه ولحاكمها

التمذبه والمعاوضة واحد وهو وضع القتال وترك الحرب الى مدة من  
غير غوص وذلك جاز لبقوله تعالى وان جهجوا للمسلم فاجع لهم وان الذي  
عليه السلم صلح فزيتا عام لحد يسه على ترك القتال عشر سنين فاذا  
تس جواز والصلح في فضلين احدهما في بيان الموضع الذي يجوز ذلك فيه  
والذي لا يجوز والثاني بيان المدة وليس يخلو الامام من ان يكون مستظفرا  
فان كان مستظفرا وكان في التمذبه مصلحة للمسلمين ونظر لهم بان يجوز  
برحوا منهم الدخول في الاسلام او بذل الجزية وعلى ذلك وان لم يكن فيه نظر  
للمسلمين بل كانت المصلحة في تركه بان العدو قليلا ضعيفا وان ترك  
فناهم استندت شوكتهم وقوا فلا يجوز التمذبه لان فيها ضرر على المسلمين  
فاذا اتفك منهم في الموضع الذي يجوز يجوز ان يهاك بهم اربعة اشهر بنص  
القران وهو قوله فتجوا في الارض اربعة اشهر ولا يجوز في سنة و  
عليها بلا خلاف لقوله اذ السليح الا شهر لجرام فاقبلوا المسلمين حتى وجد  
نموهم فامضى ذلك فيلهم بكل حال وخرج قدر الاربعة اشهر بذليل الآية الاولى  
وبما عذاه على عمومها فاما اذا كانت المدة الى من اربعة اشهر واول من  
سنة والظاهر المتقدم يقتضى انه لا يجوز وقيل انه يجوز مثل هذه الجزية

ولا يفتقر باسم  
الزكاة لان

فاما اذ لم يكن الامام مستظفرا على المشرك بل كانوا مستظفرا عليه لغوهم  
وضعف المسلمين وكان العدو والبعد منهم وفي صدح الرام من كبرى فجوز  
ان يهاك بهم الى عشر سنين لم يفتواهم من قبل ان يفتواهم فان هاء نعم اكثر من عشر  
سنين بطل العقد فيما زاد على العشر سنين وتبني العشر سنين ولا بد ان يكون  
من التمذبه معلومها فان عذها مطلقا الى عزمه كان العقد باطلا ان اطلا  
فهما يقتضى التأييد وذلك لا يجوز في التمذبه فاما ان يهاكهم على ان الحار اليه متى  
شا بعض فانه يجوز وروى عن النبي عليه السلام انه فتح جند عوق الا حصا منها  
فصالحى الى ان يفرج ما اقترح الله وروى انه قال لهم يفرج ما شئنا والجرى اذا  
راد ان يدخل بلاد الاسلام رسولا او مستاميا فان كان لفضا جاحه من بل مبي  
او حيان او اذ ارسله ولم يطل من معلومة جاز ان يدخل يوما او يومين وبله  
الى العشر وان اراد ان يقيم من فالحكم فيه كالحكم في الامام ان اراد ان يعقد المدة  
وتمو مستظفرا وكان في ذلك نظر للمسلمين فتجوز الى اربعة اشهر على ما وزنا  
بلادهم اذا اراد الامام ترك القتال والوادعه على مال سذله للمشركين فان لم  
مضطرا الى ذلك لم يجوز سواء كان من جاحه او غير جاحه لقوله تعالى يعطوا  
الجزية عن يد وهم والخزينة يؤخذ من المشركين صفارا فلا يجوز ان يقطعهم حتى ذلك  
وان كان مضطرا كان ذلك جازيا والصرون من وجع منها ان يكون ليس في ايديهم  
سهمان به ويتخدم ويترق ويضرب وهو للامام ان يبذل المال ويستيقن  
من ايديهم ان فيه مصلحة من استنفاك نفسا مؤمنة من القدر ومنها ان  
المسلمون في حغن واجاط بهم العدو واشرفوا على الظفرهم او كانوا ارحس  
من المضروف واجاط بهم العدو ولم يحط لكنه ما كان مستظفرا عليهم ويجوزها  
ان يبذل المال على ترك القتال لان النبي عليه السلام شاور في مثل هذا عام لحد  
واراد ان يصلحهم على شطرنجان المدينة حتى امبع الانصار من ذلك فلبسوا  
فاذا احد المشركون هذا المال على كلون فان ظفرهم مما يجد كان مردودا الى موضعه  
اذا صالح اهل الذمة على ما لا يجوز المصلحة عليه مثل ان يصلحهم على ان لا يجزى عليهم  
احكامنا ولا يمنعوا من اطهار المناكير او على ان لا يردوا ما نأخذونه من الاموال  
او ان يردوا اليهم من جامن غندج متلما مهاجرا او ياخذ حربه اقل ملحفل حالهم  
اشبه ذلك كان ذلك كله باطلا وعلى من عقد الصلح بقضه وانطاله ان النبي  
عليه السلام عقد الصلح عام الحديثه على ان ترد اليهم كل من جامنهم مسلما  
كان مهاجرا ومنعه الله من ذلك ومنها عنه بقوله يع ما يهاك الذين امنوا  
اذا جاكم المؤمنات مهاجرات لآيه فاذا ابعدت فكل من جامن المشركين مسلما

٢٩٠

لا يفتقر باسم



مهاجراً وكان قد شرط الامام رد من حيا منهم فانه ان كان له رهط وغنى بامر  
ان يفسق عن دينه لم يجز ان يامر له رهط وغنى ولا يامر ان يفسق عن دينه  
لم يجز ان يامر له رهط وغنى له لا يجرى البذل عنه فاما وقت التمسك  
على وضع الحرب وكف النفس عن بعض حاجتها امره منهم مسلمة فلهما لا يجوز  
ردّها بحال سواء كان شرطاً ردّها او لم يشرط وسواء كان لها رهط وغنى او لم يكن لان  
رهنها وعينها لا يمنعها من الرجوع بالكفار وذلك عن جبر وتغاضي بذلك الرطل  
فاما انما لا رد فان حياها زوجها بطلها اما الاب والاح والعم او الزوج ولم يكن انفسها  
المهر فانه لا يرد عليه من وجهاً ووجهها وكان قد دفع اليها مهرها وظالم بالمهر فلهما  
لعوده مع ولا يرجعوا الى الكفار ثم قال وانوه ما انفقوا وقد قال الكافر العفوها لرد لان  
قوت البصغ ليس على ما يجزى وهذا قياس ونحن لا نرى الظاهر للقياس اذا لم يرد  
المهر فاما امره مهاجرة مسلمة نظر فان كان غني الزوج او الزوج فلم يدفع المهر ولم يستم  
المهر لا يرد عليه شيء لان الله تعالى وانوه ما انفقوا وهذا ما انفق وان كان قد سمي مهر  
فاستداً واقتضاهما الحيز والحيز غنى لم يكن له المطالبة لانه ليس له ولا قيمة له في نفسه  
وان كان انفسها مهرها صحيحاً كان له للمطالبة بما دفع اليها للآية هذا اذا قدمت  
اولاً حلفته ومنع من ردّها فاما اذا قدمت على غيرها فمع غنى الامام وغنى  
خليفته من ردّها ولا يلزم الامام ان يعطيها شيئاً سواء كان المانع من ردّها العامة  
او رجال الامام لان البذل يعطى الامام من المصلحة ولا يصرف على الولي فيه فاما ما  
انفق من غنى للمهر من نفقه غريب وكرامه فانه لا يرد لانه تطوع به فان قدمت  
او عاقله فحسب حيا لرد له رعا يكون قد استلم وحت بعد الاسلام فلا يجوز ردّها حيا  
والمهر ان كان حيا بعد اسلامها فله مهرها وان لم يعلم كيف كان الامر لم يعط شيئاً للمهر  
لجواز ان يفسق بقول انما لم يزل كافراً فترد عليه وتوقف عن الرد حتى يتوب ويبس  
امرهما فاما انما فقلت فان ذكرت ما استلم اعطى للمهر فان ذكرت ما لم يزل كافراً  
ترد عليه فاما ان قدمت صغييرة فوصف الاسلام فانما لا يرد ولم يحكم بالاسلام لانها  
اذا وصف الاسلام رجونا ان نفق عليه بعد بلوغها فان ردت رعا فنحوها عن  
فان حيا زوجها بطلها ويطلب المهر حتى لا يرد المهر ايضاً توقف عن ردّه حتى يسلم  
فان بلغت اقامت على الاسلام رد المهر فان لم يتم ردّه حتى وجدها فان قدمت مسلمة  
وحاد زوجها بطلها فان ردت فانما لا يرد عليه لانه حكم لها بالاسلام او لامر ان تدفع حب  
علمها ان تنزل وتفضل بها من الحسن ما يغني بالمزينة ويرد على زوجها المهر لانها حيا  
وبينها فان حيا زوجها بطلها فاما ان ماتت فان كان مات او مات قبل المطالبة فلا شيء لانا  
ما حيا بينة وبينها وان مات بعد المطالبة اسفوله المهر فان كانت الزوجه ماتت اعطى

المهر لغرض الإبه واركان الزوج مات فالمهر لورثته فان قدمت مسلمة وظلمها رجوماً  
باباً او حيا فقبل المطالبة بالمهر لم يكن له المطالبة بالمهر لان الزوجه قد ماتت فوالله  
فان كان الظالم رجوماً فله المطالبة بالمهر لانها حيا فان قدمت مسلمة  
فما زاد حيا واستلم نظراً فاسلم في وقت حيا فان عليه على الكاح وان اسلم قبل انفصالها  
ردت اليه فان كان طالب مهرها واعطيتا كان عليه ردّه لان المهر لحيولها وما حيا  
بينهما وان اسلم بعد انفصالهما لم يحج بهما من ينظر فان كان طالب بالمهر قبل انفصالهما  
فمنعاه كان له المطالبة لان لحيولها حصلت قبل اسلامه وارم بطلها قبل انفصال الفتن  
لم يرد له المطالبة بالمهر لانه الزم حكم الاسلام وليس من حكم الاسلام المطالبة بالمهر بعد البسوة  
وهذا ان كان ردّه من حيا واستلم بعد ذلك لم يكن له المطالبة بمهرها لانه اسلم بعد البسوة  
وحكم الاسلام منع من المطالبة بهذا الحال فان قدمت مسلمة فله مهرها وليس له ردّه عليه  
لان اسلامها مع من ردّها وحكم بحريتها وان جاسدتها بطلها فلا حية دها ولا بينهما وان  
ازوجها حيا فله المطالبة به وان كان رجوماً فليس له المطالبة به اذ احال امره مسلمة  
فما زاد حيا فادعاهما لم يرد كذا لا احد شين اما ان يشهد شاهدان مسلمان انما روجته  
او يعرف المراه بذلك فاما قول المشركين وان كثر عددكم فانه لا يقبل فادعوا دفع للمهر  
وطالب به فانه ثبتت البيات التت فان اختلفت وامراني وشاهد ومن لان المال يسكن  
هذه البيات التت فان اختلفت وقدر المهر ولا يطرأ ما وقع به العقد وانما ينظر الى ما وقع  
به الفرض فليلا كان او كيرا لان الواجب رد ما وقع عليه الفرض عليه وارضا للمهر وذلك ان  
المهر قولنا انما ما قضى لهذا الفرض لان الاصل لا يفسد فان اعطيتا المهر عا ذكرناه فقامت البيات  
ان المنفوض كان اكثر كان له الرجوع بالفضل وكل موضع يحبه رد المهر فانه يكون ذلك من حيث  
للعقد المصلحة فاما رد الرجل فانه ان شرط فعقد المهره ان يرد من حيا من الرجل نظر فان شرط  
رد من له رهط وغنى جاز ذلك لانه يحاف او نفى عن دينه فان شرط رد من لا غنى  
له كان الصلح فاستداً لانه صلح على ما لا يجوز فان اطلق رد الرجل فلم يفصل كالصلح باطلاً  
لان اطلاقه يقتضي رد الجميع وذلك باطلاً فاما ان يطل الصلح لم يرد من حيا منهم رجلاً كان  
او امراه ولا يرد البذل عنها بحال لان البذل اسبق بشرط وهو معفو ذهابها كالمو حيا من  
غنى هذه او اذا رد من له غنى فمضى لا يرد عليه على الرجوع واليمينه اراخار ذلك  
فتقول لك في الارض مراعي لى وسعة ولا مع منه من جالوته وبوصية ان تتركها  
مترى منهم فلم يكن في فضله الامام لم يعرض له فان اياض جال الى النبي عليه السلام فترك  
فمترى منهم وانى الى غلبه التمس فقال وقتلهم وجلياني الله منهم فلم يرد ولم ينفذ ذلك عليه  
وبركه كان في طريق الشام فمطع على قريش حتى سلوا النبي عليه السلام ارضه اليه فارد  
غلبا علو صلح مستمراً حراً فان جاسدت بطلها لم يرد عليه لانه صار حراً بالاسلام  
ولا دليل على وجوب ردّه فان جاسدت انوصف الاسلام لم يرد لحيولها ان نفق على وصفه بعد

سماهوت  
وسماهوت

٢٩٠



١١ البتوع وكذلك ان كان عندنا لم يرد اليهم بل يترك الضي حتى سلغ فان وصف الاسلام والايمان  
 ١٢ بالانصراف وهكذا المجنون بعد الاقامة سواء الجور واحد ان يعقد عقد الهدنة والنف عن  
 ١٣ القتال اكلهم او وضع من الاضغاع الا الامام او من يقوم مقامه بائنه واما عقد الامان  
 ١٤ لا حاكم والمقر البتة منهم فانه يجوز اجماع المسلمين على ما مضى في كتاب الجهاد فخالف  
 ١٥ غير الامام من اجماع الامم وعقد الهدنة اقلهم كانت الهدنة باظهاره فكل من جابا بعد ذلك  
 ١٦ كاربز له من جابهم ولست بسنا وبينهم عقد في عقد الامام الهدنة على من ومات وقام  
 ١٧ غير مقامه لم يكن له نقض تلك الهدنة الى انقضاء مدتها اذ انزل الامام على بلد وعقد  
 ١٨ معهم صلحا على ان يكون البلد لهم وبضعتي ارضهم جازا يكون بقدر الجزية وبلد من احكامنا  
 ١٩ وبجهدنا عليهم كان ذلك جائزا ويكون ذلك جزية ولا يحتاج الجزية الروش في اسلم منهم سقط مائة  
 ٢٠ على ارضه من الصلح وصارت الارض غنيمة فان شرط عليهم ان يخذوا منهم العشر من رزقهم  
 ٢١ غني انه متى فصر عن ذلك عراقل ما يقضى للصلح ان يكون جزية كان جائزا ولذلك اختلف  
 ٢٢ فيه ان العشر فوق الجزية كان جائزا وان غلب على ظنه ان العشر لا يفي بما يوجبه للصلح من  
 ٢٣ الجزية لا يجوز ان يغور عليه وان اطلق وان غلب على ظنه الزكاة او الفضة والظاهر من  
 ٢٤ المذهب انه يجوز ان ذلك من فروض الامام واحتمل في ذلك على صحة الالة معصومي

**فصل في تبديل اهل الذمة دينهم**

٢٥ من كان مقيما على دين سدل الجزية ودخل في غي دينه واسفل اليه لم يحل امان ببغلة  
 ٢٦ دين بقراهه عليه سدل الجزية او دين انفر عليه اهله كاليهودي وسفل الى الضرائر  
 ٢٧ او المجوسية فظاهر المذهب نقض اية يجوز ان يفر عليه لان الكفر غنما كالملة الواحدة  
 ٢٨ ولو قيل انه لا يفر عليه لقوله نفع ومن بيع عن الاسلام دينيا فلن يغفل منه ولقوله عليه  
 ٢٩ السلم من بدل دينه فاقبلوه وذلك عام الامن اخرجه التليل كان قوتا في اقلنا بالطاهر  
 ٣٠ من المذهب اسفل الى بعض المذاهب افر على جميع احكامه وارا اسفل الى مجوسية فهل  
 ٣١ ذلك عن ان على اصلنا لا يجوز من اكلهم ولا اكل فليحكم ومن اجماع ولا اكل فليحكم من  
 ٣٢ صجنا سعي ان يقول ان سفل الى اليهودية والضرائب اكل ذبيحة وان اسفل الى المجوسية  
 ٣٣ ولا ياكل ولا ساج واذا قلنا لا يفر على ذلك وهو الاقوى غنمى فانه يصير مرتدا عن دينه و  
 ٣٤ وبظالم امان ترجع الى الاسلام او الى الدين الذي خرج منه ولو قيل انه لا يغفل منه الا الامم  
 ٣٥ او القتل كان قوتا للآية والحق فعلى هذا ان لم ترجع الا الى الدين الذي خرج منه فقل قلم  
 ٣٦ سفل الى دار الحرب لان فيه نفوية لاهل الحرب وسكن لغدوم واما ادا سفل الى دين لا يفر  
 ٣٧ عليه اهله كاليهودية فانه لا يفر عليه اهله والاقوى انه لا يغفل منه الا الاسلام وعلى ما  
 ٣٨ نفد ان رجوع الى ما خرج منه افر عليه وكذلك ان رجوع الى دين يفر عليه اهله  
 ٣٩ افر عليه والاول الجواز فان اقام على الامناع فحججه ما قد مره من وجوب

١ الفصل عليه واما اولاده فان كانوا كبارا قروا على دينهم ولهم حكم نفوسهم وان  
 ٢ كانوا صغارا نظرت الام فان كانت على دين يفر عليه اهله بذلك الجزية اقرولته  
 ٣ الصغر في دار الاسلام سواء ماتت الام او لم مات فان كانت على دين لا يفر عليه ا  
 ٤ اهله كاليهودية وغيرهما فانهم يقررون ايضا لما سبق لهم من الذمة والام الحب  
 ٥ عليها القتل **فصل في نقض العهد**  
 ٦ اذا عقد الامام لغدو من المشركين عقد الهدنة الى من فعليه الوفا  
 ٧ بموجب ذلك الى انقضاء المدة لقوله تعالى او فوا بالعقود وعليهم ايضا  
 ٨ الوفا بذلك فان خالف جميعهم في ذلك اسقطت الهدنة في حق الجميع وان  
 ٩ وان وجد من بعضهم نظرت في الباقيين فان لم يكن منهم انكار بقول او  
 ١٠ فعل ظاهرا واعتزال بلاذخ او مراسلة الامام بانهم على حلف كان في ذلك  
 ١١ نفصا للهدنة في حق جميعهم وان كان منهم انكار لاذك كما  
 ١٢ يتناه كان الباقيون على صلحه دون الناقض لان النبي عليه السلام  
 ١٣ صلح قرشنا فدخل في صلحه خزاجه وفي صلحهم بنو بكرم ان بنى  
 ١٤ بن بكر فابلوا خزاجته ولعائهم قوم من قرش فاغاروهم السلاج ونقض  
 ١٥ رسول الله الهدنة وفتار اليهم ففجع مكيه فاما اذا انكر  
 ١٦ الباقيون فالهدنة بائنه في حقهم فانه لا يضع لهم فيما  
 ١٧ فعلة فاذا است هذا فلا كل موضع حكمها في حق  
 ١٨ الكل فانهم نصروا عن لة اهل الحرب الذين لم يغفلهم هذه  
 ١٩ وللاامام ان يتي اليهم ويقابلهم وكل موضع حكمناه بقضها في حق  
 ٢٠ بعض دون بعض نظرت فان اغرلوا وفارقوا بلاذخ سار الامام  
 ٢١ الى النافضين وقابلهم على ما ذكرناه فان لم يغفلهم يغفلوا هم  
 ٢٢ ولم يغفلهم الامام لم يكن للامام ان يتي اليهم ليلا ولا يبتدئهم لكن  
 ٢٣ يتيهم ثم يقابل الباقيين فان عرفهم فذلك فان اشكل عليهم  
 ٢٤ فالقول قولهم لانه لا يتوصل اليه الامن جميعهم اذا خاف الامام  
 ٢٥ المهاجرين حيا به جاز له ان يسقط العهد لقوله واما مخاف من قوم حبا به فاسد اليهم سواء



١ ولا يفسد المذمة بنفس الحرف بل لا يفسد ما زاد مع اليمين لا يفسد ما زاد مع اليمين  
 ٢ من مامنه كان عليه ودمه اليه فاذا زال عقد المذمة لمحو الامام نظر فيما زاد اليه فان لم  
 ٣ يفسد وجوب حق عليه مثل ان اوى لهم عتبا او غاوان ردة الى ماضيه ولا شيء عليه وان كان ذلك  
 ٤ بوجوه حق فان كان حق لادى كعمل نفس والمال استوفى ذلك منه وان كان حق الله محصا  
 ٥ لحد الزنا والشرع لم يعم عليه بعد ما خلا عن العقد الفقهاء وعندنا انه يجب ان يقيم عليه الحد ولهم  
 ٦ الاى وان كان حقا مثرا كما مثل السرقه قطعه فدينا انما نقدم ان على الامام ان يغزو اكل سنة اقل  
 ٧ فالحق عليه وان التزم من ذلك افضل ولا يجوز ترك ذلك الا لضرورة منها ان يهل عدد المسلمين  
 ٨ على المجرى فانهم يجوزوا جانيه وجوز ايضا اذا وقع في مدد ينفون بها ويكون الماء والغاف  
 ٩ متقدرا في ظرفه فعجزوا بخره حتى نزع او برحوا ان يستلوا منهم قوم ادا نزع بالقتال ينلوا  
 ١٠ ولهذا اخر الى عليه السلام قال ورب المذمة واهلها اسد وطى ومن يلا هذه فليس حواء  
 ١١ اذ عقد الذمة للمسلمين ان يذب عنهم كل من لو قصد المسلمين لومه ان يذب عنهم ولو غود  
 ١٢ المذمة لفوم منهم كان عليه ان يذب عنهم من جري عليه احكاما من المسلمين واهل الذمة وليس  
 ١٣ عليه ان يذب عنهم اهل الحرب ولا بعضهم عن بعض فالنوق بينهما ان عقد الذمة يقتضي الجري  
 ١٤ عليه احكاما منكم فلو كانا المسلمين والمذمة عقد امان لا يضمن جري الاحكام فاقضى ان يامن مضمته  
 ١٥ من جري عليه احكاما منكم الامان دون غيره فاذا ابتعد هذا فليس يخلوا جالهم من اربعة احوال اما  
 ١٦ ان يكونوا في خوف بلاد الاسلام او في طرف بلاد الاسلام او بين بلاد الاسلام وبلاد الحرب وفي خوف  
 ١٧ بلاد الحرب فان كانوا في بلاد الاسلام كالغراق ونحوها او في طرف بلاد الاسلام وعليه ان يدفع  
 ١٨ اليهم ان عقد الذمة اقضى ذلك فان شرط ان لا يدفع عنهم لم يجز لانه ان لم يدفع يحط الى دار  
 ١٩ الاسلام وان كانوا بين بلاد الاسلام وبلاد اهل الحرب وعليه ان يدفع عنهم اذا امكده ذلك لان  
 ٢٠ عقد الذمة اقضى بهذا فان شرط في عقد الذمة ان لا يدفع عنهم اهل لم يفسد العقد  
 ٢١ لانه ليس في ذلك عليا اهل الحرب من دار الاسلام فاذا انت كذا في قصد اهل الحرب  
 ٢٢ ولم يدفع عنهم حتى مضى جمل فلا جزيه عليهم لان الجزيه يتحقق بالدفع فان سبهم اهل  
 ٢٣ الحرب فعليه ان يتد ماسي منهم من الاموال لا عليه حفظ اموالهم فان كان في حمله جرح  
 ٢٤ او خيرون لم يكن له ولا عليه ان يتصدق ذلك منهم لانه لا يحل اماله فاذا اخذ الجزية منهم اخذها  
 ٢٥ كما اخذت من اهل الذمة ولا يضمنهم احدا ولا سلمهم بقول قبيح والصغار يجري عليهم الحكم لانهم يرضوا  
 ٢٦ **فصل في الحكم بين المعاهد وبين المهلكين** لا خلاف بين  
 ٢٧ بين اهل القلم بالتران رسول الله صلى الله عليه واله لما نزل المدينة وادع يهودا كاذبه  
 ٢٨ على عري جزيه والموادعة والمهادنة في واحد منهم بنو قريظة والبطي والمصطلق لان  
 ٢٩ الاسلام كان ضعيفا بقدر وقتهم ترك قوله واجل بينهم او اعرض عنهم فاذا احكام اهل المدينة البنا  
 ٣٠ لم يجب على الحاكم ان يحكم بينهم بل هو للبحار في ذلك فاما اهل الذمة بالحكم فيهم ايضا مثل ذلك وقد  
 ٣١ روى اصحابنا انهم ادخلوا الى حاكم المسلمين جعلهم على حكم الاسلام واهل الذمة اذا دخلوا  
 ٣٢ بجور في شرع الاسلام نظر فيه فان كان عينا جاز في شرعهم ايضا كالزنا والواط والسرقه والغفل

١ او القطع كان الحكم في ذلك للحكم بين المسلمين في اقامه الحد ولا يفسد الذمة بغير  
 ٢ عليهم احكام المسلمين وان كان محجورا في شرعهم مثل شرع الحر لم يفسد الذمة واما الجازم  
 ٣ والحوار ان يغير لهم مالم يظهره ولا يفسد لانهم لا يفسد الذمة بغير الذمة ولا يفسد الذمة  
 ٤ الذمة وبذلك الجزية على هذا وان ظهر وادرك واعلى منهم الامام وادبهم على اطلاقه وقد  
 ٥ روى اصحابنا انه يعم عليهم الحد وبذلك وهو الصحيح اذا جازنا بصرى قد باع من مسلم خيرا  
 ٦ او استرى من مسلم خيرا بطلناه بكل حال نقاضا ولم نقاضا ولو ردنا الى الشرع فان  
 ٧ راسلنا استرجع الكف وزنا الحر لا يفسد على المسلم بحد الحر وجوزنا اذ ائتمنا ان الذي عصى  
 ٨ باعوا جهلا الى المسلم فارتفع عليه وان كان المشرى المشرى رذذنا اليه التزنا بامر الذي يرد للحر  
 ٩ بترتها لانهما ليس بحال الذي يكن للمسلم ان نقاض النصارى او شاذله لانهما استرى ليس باع  
 ١٠ في شرعنا وان فعل صبح الفراض لان الظاهر انه لا يفعل الا المباح وينبغي ان يدفع اليه المال ان يطر  
 ١١ الا يصرف الا في ما هو مباح في شرعنا لان الشرع يمنع من ذلك لكن يلزمه الفهم متى خالف فاذا دفع  
 ١٢ اليه المال لم يحل ان يشرط او لا يشرط فان شرطه عليه ذلك فابتاع حر او خسرنا والابناء باطل سوا  
 ١٣ ابتاعه بغير المال او في الذمة لانه خالف الشرع والحوار ان يقض المتي بان فبضه فعليه الضمان  
 ١٤ وان دفع اليه المال مطلقا فاساع ما لا يجوز ابتاعه فالبيع باطل فاذا دفع اليه التي فعليه الضمان  
 ١٥ ايضا لانه ابتاع ليس ببيع عندنا واطلاق العقد يقتضي ان يبتاع لذي المال ما ملكه من المال فاذا  
 ١٦ خالف فعليه الضمان واما استرجاع المال عند المفاصلة فانه شرط فان كان رب المال علم انه  
 ١٧ خاير ولا في مباح فعليه قبض ماله منه وان علم انه يضر في محظورا وخالطه محظورا  
 ١٨ جرم عليه ان يقبض منه فان اشكل كره لا كنه جاز او اذا اكل نفسه من ذمي فان كانت الاجا  
 ١٩ انه في الذمة صبح لان الحق ثابت في ذمته وان كان مقيمه وان استاجر له غنمه شهر او يدي  
 ٢٠ له شهر صبح ايضا وتكون اوقات العبادات مستثناة منها فان اوصى بتعديده لم يضر لم يضر  
 ٢١ لان المسلم لا يملك المسلم وقد قيل انه مملوكه اذا قبل الوصية ويلزم دفع البذعة كما لو ابتاعه  
 ٢٢ والاول اوضح وعلى الوجه الثاني انه ان اسلم وقبل الوصية صبح وماله بعد موت الموصي على  
 ٢٣ الوجه الاول لا يملكه وان اسلم لان الوصية وقعت في الاصل بطله واما اذا اوصى بمثل اف  
 ٢٤ فمشر كالمشر بغير مشرك فاسلم العبد قبل الموصي ثم مات فقبله للموصي له فانه يملكه  
 ٢٥ لانه مملوكه ويلزم دفعه عنه بالبيع والاول اوضح لان الاعتبار في الوصية حال الزوم وفي حاله  
 ٢٦ الوفاة والمشر كمنوع من شر المصاحف اعرار للقران فان اشترى لم يضر البيع وفي الثاني  
 ٢٧ من قال علكه ويلزم الفسخ والاول اوضح وهكذا الدفاتر التي فيها احاديث رسول الله صلى  
 ٢٨ عليه واله واما السلف واما ويلزم حكمها حكم المصاحف سوا ما كتب الشعر والادب  
 ٢٩ والافقه ويجوز ذلك بشرطها جاز لانه لا جرمه لها اذ اوصى ببناء كنيسته او بغيره او موضع  
 ٣٠ المصطفى اهل الذمة فالوصية باطله لان ذلك مفسية والوصية مفسية الله باطله بالا  
 ٣١ خلاف وكذلك ان اوصى ان يتاجر به خذ ما للبيعة والكنيسة ويعمل به ضلانا او صبح  
 ٣٢ وتري ارضا فيوقف عليها او ما كان في هذا المعنى كما الوصية باطله لانها على  
 ٣٣ مفسية ولكن المسلم ان يعمل ببناء او بحان او غيره في بيعهم او كبايتهم الى تحذوها الصلوات  
 ٣٤ ما اوصى ببناء بيت او كنيسة لما في الطريق والمجانر منهم او من غيرهم او ففعا على قوم  
 ٣٥ بيت كونها او جعل كرها للنصارى او لمساكنهم جاز الوصية لانه ليس في شيء من ذلك

والذمة

الذمة



مقتضيه الا ان كل اطلاقه وكذا اذا اوصى الزهنيان والمساكنه جاز في الوصيه لان  
صدقته التطوع عليهم جاز اذا اوصى بشئ يكتبه التوراة والاحيل والربوب يعني ذلك  
من الكلب القدح فالوصيه باطله لانها كتبت بمعنى مدله قال الله تع عزفون  
الصم عن مواضعه وقال فتهل للذين يكتنون المكاب بايديهم ثم يقولون هذا من عند  
الله وهي ايضا مستوخه فلا يجوز نسخها لانها مقتضيه والوصيه باطله فان اوصى ان  
تكتب فان اوصى ان يكتب او حجاب وتنفذ لان في ذلك منافع مباحه فالوصيه  
تباح جاز **كتاب قسمه الف والغنام** فصل في حقيقه والغيه  
ومن يستحقها الف مشق من ماع اذا رجع وللراذيه في الشرع فيما قال الله مع  
ما قال الله على رسوله الابه ما حصل وزجع عليه من غير قتال ولا اجاف جبل ولا ركان مما  
هذا حكمه كالمسول الله خاصه وهي لمن قال مقامه من الابه عليهم السلام ليعرفهم في  
ذلك نصيب وقد ذكرنا ذلك في كتاب قسمه الصدقات واما الغنمه فستفهم من الغنم وهو  
ما يستفهم الانسان نيران وجو الاستفهام سواء كان نيران مال او غير مال وعند الفقهاء انه  
غناؤه عماءه غناؤه عما يستفهمه بغير راس قال صم فاذا ثبت ذلك فالغنيه على ضربين احدهما  
ما يوحذ من دار الحرب بالسيف والفهر والغلبه والاخر ما يحصل من غير ذلك من الكثور  
والمغان والغوص وارباج البضارات وغير ذلك مما ذكرناه في باب الزكوة في باب ما يجزى  
الحرب ما يوحذ من دار الحرب يخرج منه الخمس سواء كان غناؤه بقتاله بلاد الاسلام او لا  
عنى بتفهم في اقله الذي كثرنا في هناك والاربعة اغانس الما في على ضربين مما عكن نقله الى  
بلاد الاسلام فتع بن الغناين على ما سببه وما لا يمكن نقله الى بلاد الاسلام من الارض والعقار  
فيما لم يجمع المسلمين على ما يبناه في الكفاي وتكون الامام المظفر فيما وصرف ارتفاعه الى جميع  
المسلمين في مصلحتهم وبدا بالاف فالاف وما يوحذ بالفتح من ان يري المسلمون على حقيقه  
اقله ويكون اموالهم فيها ورعا منهم فانه يكون من جملة الغنايم الى الخمس الاربعه اغانس  
للقاطله وقد قيل ان ذلك من جملة الف لان القتال ما حصل فيه وهو الاقوى والغنيه  
كانت حرمه في الشريعه للمقدمه وكانوا يحجزون الغنيه فنزل الناز من السما كما كانا  
ثم ابع الله على النبي لجعلها له خاصه لقوله يسئلونك عن الانفال قل الانفال لله وللرسول  
وروي عن النبي عليه السلام انه قال اجلت الى الخمس لي اخذ قلني وجعل لي الغنايم كل  
البي عليه السلام يعي الغنيه او لا من لم تشهد الوقعه لانها كانت له خاصه ونسخ بقوله  
ان ما عطف من شئ فان لله خمس الابه فاضاف المال الى الغناين ثم اخرج لاهل السما  
فبقى الباقي على ملكهم وعليه الاجماع والغنيه تقسم خمسة اقسام فلكم خمس قسمه اثم  
سهم لله وسهم لرسوله وسهم لذي القربى فتمت هذه الثلثه انهم الامام القائم مقامه اليوم  
وفي اصحابنا من قال يقسم الخمس خمسة اقسام سهمان للرسول والامام والثلثه اسهم  
الباقية لليتامي والمساكين وابناء النسل من الال الرسول خاصه لا يشترط فيها اجز وعلى  
الامام ان يقسم ذلك بينهم على قدر حاجتهم وموتيتهم من قله وكثيره فان رفض  
شئ عن كفايتهم كان عليه ان يتمه من نصيبه وان

يحييه وان فاضل ان له وورثه ما مضى من ما قسمه الصدقات  
والاحسان واما ما كان النبي عليه السلام خاصه من امواله واهله  
فهو لورثه لا رواج فيه ذلك الخبر والباقي ليس عليها السلام المصنفه  
بالسهم واليه في الرد وكان عليه السلام موروثا وكان النبي عليه السلام الصفا  
عنه ما كان من الغنيه قبل القسمه من عدد اربوب او داه فاستخرج من  
ما حاروه ولم يقسم عليه بل اطلاق وهو عند المن قام مقامه من الغنيه علم  
السلام واما ما يوحذ من الحربه والصلح والا عشار فالتكسب لانه من  
شمله الغنايم على اخبرناه واما ما عدا من لا وارث له وحال الكرياد  
من له وارث فمسلّم فهو للامام خاصه واما ما خرج من جميع  
المسلمين فانها من نصيب الارضون الخمس وان كانت الخمس  
والباقي للمسلمين موقوف في مصلحتهم

**فصل في حكم السلب**

لسلب لا يحض المتأله الا بان شرط له الامام فان شرط له كان له خاصه  
واختبر عليه وان لم يشرط كان غنيه والسلب هو اذا اشترط يقول الامام  
ان الداه الربع وفي الربع الثلث والاولى ان يقول اذا شرط الامام  
ذلك استحققه والخص عليه والسلب اما سلبه على ما قلناه اذا قل في  
حال القتال فاما اذا قلناه وقد ولوا الذرفه فانه لا يستحقه الا ان يكون  
بشرط الامام له ذلك فيسحقه حصد ونحو السلب بشرط احد  
ان يسل الميراث والحرب قائمه فاذا اقله في هذه الحال احصيه سواء اقله  
شلا او مدبرا فاما ان قلناه وقد ولوا الذرفه والحرب غير قائمه فلا يستحق  
شون غنيه وكذا ان يعز نفسه فقل ان رضى سهمان نصف الميراث  
رضى الميراث من غير مشروط بل هو له عليه وسعي الزابون حذر واما ما  
لا يكون قادرا على القتال فاذا اقله بشون له سلبه فهو اما حقه  
في سلب السلب فانه لا يخلو من احد من اهل بيتهم  
عنه او عردي سهم فان كان السلب له وان كان عردي سهم



لم يخل من احد من ايمان بلون لاسمهم لئلا يصابوا بولق قصير فان كان  
 ١ سهم له اما بان يكون كافرا او لا و بان فيه فالحول قبل عبد الله ان  
 ٢ كان نقول الحرب تدور والقدرة على الخروج ومن ذلك والهدوء  
 ٣ هذا الاسم له ولا يسمى السلب لان هذا ما عاون المسلمين على اعدائهم  
 ٤ وان كان لاسمهم له لنقص فيه مثل الحون والماء فالاولى ان يقول ان له  
 ٥ لعموم قوله من قبل قاتله سلبه واما الصبي فله سهم وبحق السلب  
 ٦ فاما المقتول فينظر فان كان من المقاتلة فالقائل بحقوقه سلبه سوا سلبه  
 ٧ المسلم وهو قاتل او القاتل بعد ان يكون من المقاتلة وان لم يكن من المقاتلة  
 ٨ مثل ان كان صبيا او امراه نظرت فان كانت تقابل مع اعدائهم فله سهم  
 ٩ المسلم وان له سلبها لان قتلها مباح في هذه الحال وان قتلها من غير ان  
 ١٠ يغاون المقتول فلا يسمى السلب لان قتلها محظور فاذا ثبت ان السلب  
 ١١ القاتل بالسروطة التي ذكرناها فان قتلها واحد فان السلب له وان قتلها  
 ١٢ اثنان كان لهما مثل ان حرقاه قات من جرحها او ضرباه فقتلاه فان  
 ١٣ احدهما قتل اخر بطعن فان كان الاول كخرجه لم يخرجهما فان السلب  
 ١٤ للقائل وان كان الاول صبي فمقتله كخرجه فان السلب له مثل ان قتل  
 ١٥ واحد يديه ورجليه ثم قتل اخر كان السلب للاول لانه صبي ومقتله  
 ١٦ وان قطع احد يديه واحدى رجليه وقته اخر فالسلب للثاني لانه  
 ١٧ على الانتفاع والسلب للقائل واذا قطع يديه او رجليه وقته اخر فالسلب  
 ١٨ للثاني لانه القاتل وان قطع الدين سمع بالرجلين بان تعذبا و قطع  
 ١٩ الرجل سمع بالدين بان يقاتل بهما ويرمي به اما السلب الذي يستحقه  
 ٢٠ القاتل فكل ما كان به عليه وهو حية للمقاتل او سلاح كان  
 ٢١ مثل الفرس والبيضة والخوذة والخنجر والسيف والرمح والدرع  
 ٢٢ والسياب التي عليه وان جمع ذلك له ومام يدينه عليه مثل الجمل  
 ٢٣ والرجل والحنايب التي ساو خلفه وعذ ذلك فانه يكون عليه درع  
 ٢٤ سلبا ما كان به عليه وليس حية للمقاتل مثل المنطقة والحاتم وال...



والهوف والنفق التي ترميها فالاولى ان يكون له لعموم الحرف فاما اذا كان  
 المسلم كافرا فويل ان كان قتل نفس للحرب فان الامام يحبس فيه فمع  
 يدور عليه وليس له اخذ الفدية وان استر بعد نفق القتال من غير ان  
 المقتول والاسير فافد الفداء فان استرقه او فاداه بما كان للقاتل من دونه  
 اسره لا يملك نفقه والى عليه التام حرج السلب فقل وقيل ان السلب له لانه  
 لو اراد قتله قتله وانما جعله الى الامام فالاسترا عظم من القتل والاول اصح  
 فصل في ذل القتل واخيه  
 القتل هو ان يحل الامام لقوم من المقاتلة شيئا من الغنيمة بشرط قتل ان يقول  
 من يولي السيرة فانه كذا ومن دلى على القلعة فلان سيرة فله كذا من مثل  
 فلانا من البطارية فله كذا وكل هذا قتل فحركة الفاء ونفا السكونا  
 وهو مشتق من النافله وهي الزيادة ومن هذا تحت نوافل الصلوات الزائدة  
 على المراتب وهو ما روي عن ابي سعيد رايده على المسهم الرابع له روى ان  
 رسول الله صلى الله عليه واله بعثت به قبل حذرها ان عمر بن الخطاب  
 وكان سبها منهم اني عثر بعثت رافقهم رسول الله صلى الله عليه واله بعثت  
 بعثت به روى حبيب بن مسلمة البصري قال سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 واله وددت اني في البداه الرابع وفي البرجعة البيت وسعى للامام ان يقول اذا  
 كثر عدد المسلمين واستنفذت شؤلهم وقل من ياراهم من المسلمين يحتاج  
 الى سيرة وان يكثر كمننا ليمطبه المسلمين وادام يلقه حجة فخر ان قتل  
 ان السيرة ان لم عرا غروايت ذرية لم يقتل فيها ونقل في بعضها عذ  
 الحاجة فاذا ثبت جوان في ذلك خولوا الى ما يراه الامام ويورد الى الاحتماد  
 فليلا كان اشدرا لا يقدد بقدر ان السيرة عليه ان جعل في البداه الرابع  
 وفي الرجعة البيت ما راي في المصلحة ومعنى البداه السيرة الاولى التي ينفقها  
 الى دار الحرب اذا اراد الخروج اليهم والرجعة هي السيرة الثانية التي ينفقها  
 بعد رجوعه الاولى وبطلان الرجعة هي السيرة التي ينفقها بعد رجوع الامام  
 الى دار الاسلام والبداه باخلاف فيها والقتل يكون اما بان يقاتل الامام  
 سهم نفسه الذي هو الاصل والى وان جعل ذلك من الغنيمة حار والاولى



ان يجعله من اصل العتبه وفضل ان ياتي من اربعة اجناس مفادته ان اول  
الامام قبل لقاء العدو من احدى اربعة اجناس يكون له حصة من الغنائم

مضموم بعهده حجة وفي خلاف ذلك فافهم

فصل في اقسام الجنين  
١ العتبه على اربعة اقسام احدها ما يكون مالا يملك بقتله وحولته الى دار الاسلام  
٢ مثل الدنانير والدراهم والاداب وغير ذلك والثاني ما يكون اجبا باقتل  
٣ النساء والولدات والثالث ما لا يملك بقتله ولا حولته مثل الارض والبقع والحدود  
٤ والسحر والسبايس وما يقبل ويحول كخرق منه للجنين ويكون له قيمته  
٥ اخماس ينقسم بين العاقلين والسوء لا يفضل رجل على رجل ولا فارس على  
٦ فارس وانما يفضل الفارس على الزاحل على ما ينسب ولكون ان يعطى منها  
٧ من حضر الوقعة هم واما النساء والولدات اذا سوا فانهن يرفون بنسب  
٨ الشى من عمران يسروا ويملكن من الفارس في الوقت الذي يملكون الهول  
٩ التي قد مناهن النكاح وتقتل ولا حول فلهن حال ان اتى عليه السلام  
١٠ بك عن قبل النكاح والصبايع واما الرجال البالغون المانسورون  
١١ ساء انهم على ضربين ضرب اسير قبل ان يجمع الحرب او رها والآخر يوسر بعد  
١٢ فالاول الامام محمد بن الفضل وفتح الديار والارجل ومن كهم حتى يربوا  
١٣ والقيم الاخر محرم من ثلاثة اشياء الاستيفاف والامن والمهاداد بحيرا  
١٤ اسرعيا لكن عمل من ذلك ما هو الاصل في السلم واما ما لا يملك ولا حول في  
١٥ العقاب والادوزف والجميع المسلمين في حوزة القتال ومن حضر ويكون  
١٦ المناظر في الامام ولا يدين اخراج الجنين منه وهو محرم من اخراج الجنين منها  
١٧ محظرا لارباب الجنين خاصة ومن ان يربها ويخرج الجنين الارزاق او دار  
١٨ فضل بعد جاز فاما محرم سواد العراف وهو ما من الموصل وعباد الله  
١٩ وحوانه الفاديشه عربيا ودرية الدار فله ولا يعطى الا عارضة وكذلك  
٢٠ حكم ما سح غنوة ويوجد في السيف والعتبة هم

فصل في قسمه العتبه  
كسبه قسمه العتبه

العتبه اذا حوزت فاول ما يدرى الا انها ان يعطى السالب سلبا او لا  
كان سربه اعم على ما يرضى المولى فيه من اربعة اجناس من غير ان يكون له حصة  
١ اليه العتبه من الاصل عليه حصة لحفاظ والقتال وغير ذلك من الموصول  
٢ لان ذلك من مصلح ما اجمعه ثم يرضى من اصل العتبه اهل الزحف وفضل الله  
٣ العبد والكفار في النساء ان يقاتلوا لا اسهم لهم فاما الصبا فلهن سهم  
٤ الرجل وارضاهن على الامام دل واصلتهن ما رآه من المصلحة في الحال ثم يعطى  
٥ للجنين لاهله والاربعة اجناس للعاقلين مدري تقسيمها بينهم ولا يوزن قسمه  
٦ ذلك وان كانوا في دار الحرب لان اصلها حاضرون واصل الجنين ان يكونوا  
٧ حاضرين قسمه منهم وان لم يكونوا حاضرين اخذ ذلك الى العود وقد قلنا ان  
٨ الذين هم الرضخ ثلثه العبد سوا حرجوا بان سدهم او عزادتهم فانه لا  
٩ سدهم لهم واما الكفار فلا سهم لهم ان قاتلوا بعد ادات الامام فلا  
١٠ سهم لهم ولا ارضاخ وان قاتلوا معه بامر فانه يرضخ لهم ان شاءوا اسهم لهم  
١١ والارضاخ حوز ان يكون من اصل العتبه وهو الاولى وان اعطاهم ماله  
١٢ خصة من الفى والقتال كان له وقال قوم انه يكون من اربعة اقسام مفادته  
١٣ والاول اصح لانه مضمون العتبه لانه يعنونه واما حصة الجنين فيقول الامام  
١٤ خاصة مع سهم من اخبر على ما قدمناه فيصير نصف الجنين له فان ارضخ  
١٥ لهم من ذلك فهو له فانه يفعل فلا يربو وينبغي ان يدع الامام الى كل واحد  
١٦ منهم حصة الجاهل في حوزة القتال ودفع اليه سبائيرا وان قابل دفع اليه  
١٧ الدمن ذلك وان ائبى لا يحسن اعطاء الدمن ذلك وادار اذ قسمه الاربعه  
١٨ اجناس على الغلبين لخصي عدد الفرس والرحالة واعطى كل رجل منهما ولداوين  
١٩ سهما وقد روي ان للفريش سهمين والاول اخوط يحصل للفارس نهما  
٢٠ وعلى الزوايه الاخرى ثلاثة اسهم وللراجل سهم واحد واذ كان الفارس معه  
٢١ افراس كثير لم يسهم الا الفريش له واذ قابل على فرس معصوب لا يحوز  
٢٢ نهما لا حول ولا امقسوب منه وان استأجره او استعاره لقتال عليه اسهم  
٢٣ له لا خلاف وسحق المستاجر والمستعير دون الموهوم والمعد والاب  
٢٤ استأجره او استعاره لا ليقابل عليه فهو مثل المعصوب سواء استحق له سهما



١ ولا يسمي من الركوب من الابل والخيول والحمير والاشجار ولا خلاف  
 ٢ وعلى الامام ان يعاقب من دخل الجاهل من الابل والخيول والحمير والاشجار  
 ٣ فلا يركب ان يدخلها جحر او هو ان يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار  
 ٤ يركب القتال عليه لانه يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار وهو الذي يركب  
 ٥ المال عليه لغيره ولا يركب وهو الذي يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار  
 ٦ لان هذه الاحاس لا يركب المال عليها ولا خلاف فان خالف وادخل دابة هذه  
 ٧ الصفة فانه يسمي لها اليوم الاحياء وقال قوم لاسم له لانه لا يلد فيه شيء اذا  
 ٨ دخل رجل دار الحرب فارتبها من هذه فرسه فليقتل القتال فيقتل القتال  
 ٩ وهو راحل لم يسمي لفرسيه سواء فقه فرسه او سرق او هرب عليه المستولون  
 ١٠ او باعه او وهبه او اجره بعد ان يخرج عن يده لم يسمي له وان دخل دابة  
 ١١ دار الحرب بم ملك فرتسا وكان معه فقد يقتل الحرب اسم له ولا اعتبار  
 ١٢ بحال يقتل الحرب فان كان حال يقتل القتال راحل لم يسمي له وان كان حال  
 ١٣ دخول الدار فارتسا فان كان حال يقتل الحرب فارتسا اسم له وان كان حال  
 ١٤ الدخول راحلا هذا اذا كان القتال في دار الحرب فاما اذا كان في دار  
 ١٥ الاسلام فلا خلاف انه لاسم الا للفرس الذي يحضر القتال ٥ اذا حضر  
 ١٦ الرجل القتال وهو صحيح اسم له سواء قام او لم يقابل ولا خلاف وان دخل  
 ١٧ دار الحرب مجاهدا لم يسم له ولم يسم من القتال فانه يسم له عند ناس  
 ١٨ كان مرضا يمنع من الجهاد او لم يمنع من الجهاد استأجر الرجل احد الجاهل  
 ١٩ معادار الحرب فانه يسم له لا يسم له الجاهل سوا ذلك الا كان في القتال  
 ٢٠ او معيته ونحو مع ذلك الا ان يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار  
 ٢١ اذا القتل اسد من دابة من ولحق الثامن في بلاد قتال في بلاد  
 ٢٢ ان يسمي من يقتل القتال فيجانب المال فيضرب معهم القتال وسيدو  
 ٢٣ اسم له لان الاعزاز كال الاحصاف والاشياء ان يسمي من يقتل القتال في  
 ٢٤ المال ويعد جارة العينة فانه يسم له ما يسمي القتال في بلاد القتال  
 ٢٥ بعد مقتل الحرب وقبل جارة المال فانه يسم له ايضا اذا دخل يوم  
 ٢٦ كاذ او ضائع مع المجاهدين في دار الحرب مثل باعة العسكر والجاهل

الحا

١٩٧

١ والقتال والترك والشيء او الخياط والبطار وغير ذلك من بيع  
 ٢ فخم المجاهدون بغيره فان جرحوا المجاهد مع كونهم جارا او كلفوا  
 ٣ فانه يسمي لهم وارجحوا الا ان يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار  
 ٤ مجاهدوا لم يسمي لهم حال وان اسلمه الحال على العلم لاي شيء حضر القتال  
 ٥ فالظاهر انه يسمي لهم انهم حضروا ولا سهم يسمي بحضوره واذا حاربهم  
 ٦ ممتد فان وصل قبل فسمي العينة اسم لهم وان جاور بعد فسمي العينة  
 ٧ فلا يسمي لهم واما الضياع وفيه خلاف ذلك لان الحال فانه يسمي لهم على  
 ٨ كل حال ومن يولد بعد فسمي ولا يسمي له ٥ واذا قالوا في المراكب  
 ٩ وعصا ودمهم الرجال والفرسان كانت العينة مثل ما لو قالوا في  
 ١٠ البر للرجل يسمي وللفرسان يسمي ٥ اذا اخرج الامام جيشا الى جهة  
 ١١ من جهات العدو وامر عليهم امير امرى الامر من المضي يقدم سره  
 ١٢ الى العدو فقد قتلها فسمي السرية او غنم الجيش اسرك الحر والعينة  
 ١٣ الجيش والسرية لانهم جيش واحد وكل فرد منهم مدد للآخرى  
 ١٤ وهذا لا خلاف فيه رامن الجيش الجري ٥ واذا اخرج الامام جيشا  
 ١٥ وامر عليهم امير اسم ان يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار  
 ١٦ في يدهم فسمي فسمي فسمي السرية والسرطان مع الجيش في كذا  
 ١٧ في السرية الاولى وان اخرج الامام جيشا وامر عليهم امير اسم راي  
 ١٨ الامام ان يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار فسمي السرية  
 ١٩ كانت السرية مع الجيش بغيره والكل في الناس من قال لا يركب  
 ٢٠ احد السرية الاخرى ونسأه ان يركب من الابل والخيول والحمير والاشجار  
 ٢١ الاول ٥ واذا اخرج الامام جيشين الى جهتين مختلفتين وامر على كل  
 ٢٢ واحد من الجيشين امير فاذ اخرجت احداهما سرتها الاخرى فيها لانها  
 ٢٣ جيشان مختلفان وجهة طر واحد منها فسمي السرية الاخرى اللهم الا  
 ٢٤ ان يفرق القادها من موضع الى موضع فاحمقوا فان لا وجه واحد  
 ٢٥ وهما معا فانما سر كان في العينة لانها صار جيشا واحدا فاما اذا اخرج

العينة

١٩٧



بنیاد محقق طباطبائی



١ الامام سريه ولم يحرج الامام فعين السريه في تركها الامام في القمام  
 ٢ اذا اسار ك السريه من هو من المجاهد والامام اذا لم يحرج من القمام  
 ٣ محامد لم يشاركه ذرية المجاهد اذا دار الجاه تعطين على ما  
 ٤ فادامات المجاهد او قتل وزك ذرية او امراته فانهم يعطون دينهم  
 ٥ من المال لا من العينة فاداموا فان ارصدوا نفوسهم للجهاد او  
 ٦ حكمهم وان اختاروا عذر حر او ما حارونه ويقتطعوا ما عاينهم وكسب  
 ٧ حكم المراه لا شيها من المجاهد اذا مات بعد ان حال عليه الجول واستحق  
 ٨ السهم ولو رثته المطالبة بسهمه لانه قد استحقه كجول الجول والمجاهد  
 ٩ معينون وليترك ذلك اولاد الفقرا لان الفقر اعد معدن ولا يستحقون  
 ١٠ جولد الجول وللامام ان يصرف الى من شانهم

**فصل في اقسام الخيرات**

١١ الخيرات على ضربين الطوعية وهم الذين اذا استطوا عذروا فاداموا يستطوا  
 ١٢ استقلوا ما بينهم فها ولا هم منهم من الصدقات واذ اجتمعوا في جلد  
 ١٣ الحرب شاركوا الغامين وانهم هم ٥ والضرب الثاني هم الذين ارصدوا  
 ١٤ انفسهم للجهاد فها ولا هم من العينة الاربعه انما تحوز عند نال الجول  
 ١٥ ايضا من الصدقة من هم ان السيل لان الاسم يذكروهم ويخصصه كخات  
 ١٦ الى دليل فاما الاعراب فليس لهم من العينة شي ويكون للامام ان يصرحهم  
 ١٧ ويخصصهم ان السيل من الخيرات لان الاسم يذكروهم ولا  
 ١٨ اعطوا من العينة فقد يملكهم بغيرهم ولا افضل احد لثرفه وعلمه  
 ١٩ وجماعته على من لم يركب المشوا ولا افضل الفارس على الراجل حسب  
 ٢٠ واذ اعطوا من العينة سهم من السيل جاز للامام ان يفضله بل يعظمهم  
 ٢١ على احوالهم وكفائاتهم وكثره ماله وقلته حسب ما تراه في الحال  
 ٢٢ لهم م و قد سئل ان المفوس الذي له قبل قسمة انه سهم له  
 ٢٣ العتور لاحد من العترة ان يهدو بعد اذن الامام فان حاله اخطا  
 ٢٤ وان عتبه كان للامام خاصة ومن دعا الامام العترة الى العترة و



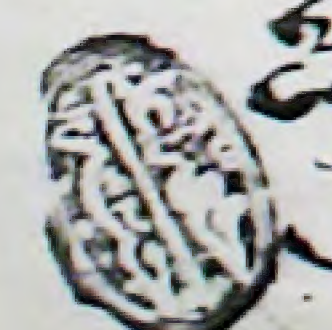
بنیاد محقق طباطبائی

**مكتبة المحققين طباطبائي**

١ الامام سريه ولم يحرج الامام فعين السريه في تركها الامام في القمام  
 ٢ اذا اسار ك السريه من هو من المجاهد والامام اذا لم يحرج من القمام  
 ٣ محامد لم يشاركه ذرية المجاهد اذا دار الجاه تعطين على ما  
 ٤ فادامات المجاهد او قتل وزك ذرية او امراته فانهم يعطون دينهم  
 ٥ من المال لا من العينة فاداموا فان ارصدوا نفوسهم للجهاد او  
 ٦ حكمهم وان اختاروا عذر حر او ما حارونه ويقتطعوا ما عاينهم وكسب  
 ٧ حكم المراه لا شيها من المجاهد اذا مات بعد ان حال عليه الجول واستحق  
 ٨ السهم ولو رثته المطالبة بسهمه لانه قد استحقه كجول الجول والمجاهد  
 ٩ معينون وليترك ذلك اولاد الفقرا لان الفقر اعد معدن ولا يستحقون  
 ١٠ جولد الجول وللامام ان يصرف الى من شانهم

**فصل في اقسام الخيرات**

١١ الخيرات على ضربين الطوعية وهم الذين اذا استطوا عذروا فاداموا يستطوا  
 ١٢ استقلوا ما بينهم فها ولا هم منهم من الصدقات واذ اجتمعوا في جلد  
 ١٣ الحرب شاركوا الغامين وانهم هم ٥ والضرب الثاني هم الذين ارصدوا  
 ١٤ انفسهم للجهاد فها ولا هم من العينة الاربعه انما تحوز عند نال الجول  
 ١٥ ايضا من الصدقة من هم ان السيل لان الاسم يذكروهم ويخصصه كخات  
 ١٦ الى دليل فاما الاعراب فليس لهم من العينة شي ويكون للامام ان يصرحهم  
 ١٧ ويخصصهم ان السيل من الخيرات لان الاسم يذكروهم ولا  
 ١٨ اعطوا من العينة فقد يملكهم بغيرهم ولا افضل احد لثرفه وعلمه  
 ١٩ وجماعته على من لم يركب المشوا ولا افضل الفارس على الراجل حسب  
 ٢٠ واذ اعطوا من العينة سهم من السيل جاز للامام ان يفضله بل يعظمهم  
 ٢١ على احوالهم وكفائاتهم وكثره ماله وقلته حسب ما تراه في الحال  
 ٢٢ لهم م و قد سئل ان المفوس الذي له قبل قسمة انه سهم له  
 ٢٣ العتور لاحد من العترة ان يهدو بعد اذن الامام فان حاله اخطا  
 ٢٤ وان عتبه كان للامام خاصة ومن دعا الامام العترة الى العترة و



١٩٨

١٩٨

١٩٨

١٩٨

١٩٨